

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

# فقه الخليفة الراشد عثمان بن عفان

« رضي الله عنه »

في المعاملات مقارناً بفقه الأئمة الأربعة

« رحمهم الله »

إعداد الطالب :

عبد الوالي بن مشعان السلمي

إشراف

أ. د / عطية عبد الحليم صقر

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراة في الفقه الإسلامي  
قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

للعام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

نموذج رقم (( ٨ ))

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): ..عبدالوالي مشعان..ملفي...السلمي...كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
الشرعية  
قسم...الدراسات...العليا...الأطروحة مقدمة لنيل درجة: البكالوريوس... في تخصص...فقه...  
عنوان الأطروحة: ..فقه الخليفة الراشد عثمان بن عفان..رضي الله عنه في المعاملات مقارنة بفقه  
الائمة الرابعة..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها  
بتاريخ ١٠ / ٨ / ١٤٢٣ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها  
في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ؛؛؛

أعضاء اللجنة

المناقش

المناقش

المشرف

الاسم: د.١ / محمد محمد عبدالحق  
التوقيع:

الاسم: د.١ / عبدالكريم صنيحان العمري  
التوقيع:

الاسم: د.١٠ / عطية عبدالحليم صقر  
التوقيع:

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

د / عبدالله بن مصلح الثمالي

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

## ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وبعد .  
هذه الرسالة في فقه الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في المعاملات  
مقارناً بفقه الأئمة الأربعة ، واشتملت على ما يلي :-  
١- مقدمة .

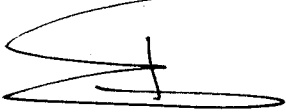
٢- تمهيد وتضمن فصلين أحدهما : حياته الشخصية ، والآخر : مكانته العلمية .  
٣- الدراسة الفقهية المقارنة ، واشتملت على سبعة عشر فصلاً وهي كما يلي :  
البيع - الربا - القرض - الضمان - الحوالة - الحجر - الوكالة - المضاربة - الشفعة  
- الإجارة - إحياء الموات - اللقطة - الوقف - الهبة - الوصية - ثم القواعد  
الأصولية المستنبطة .

واشتملت الدراسة في كل مسألة على ذكر الأثر وتوثيقه وتخريجه ودراسة سنده ،  
والجمع بين الآثار ودفع التعارض واستخلاص فقه الأثر ، ثم ذكر أقوال أهل العلم  
من الأئمة وأصحابهم ، ثم دليل العلم مع ترجمة للأعلام الذين نسب لهم قول في  
هذه المسائل .

٤- الخاتمة .

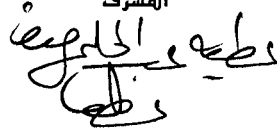
٥- الفهارس .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



أ. د. عابد بن محمد السفياني

المشرف



أ. د. عطية عبد الحليم صقر

الطالب /



عبد الوالي بن مشعان السلمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# إهداء

إلى اللذين قال الله عز وجل فيهما :

﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَأخْفِضْ لَهُمَا

(١) جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

(٢) وإلى اللذين قال فيهما النبي ﷺ - : " فففيهما فجاهد "

إلى اللذين سهر ، وتعبا ، وجهدا ، وربيا ...

أبواي أهدي لهما هذا الجهد المتواضع ...

(١) سورة الإسراء ، آية ٢٣ - ٢٤ .

(٢) صحيح البخاري باب الجهاد بإنن الأبوين ج ٣ ص ١٠٩٤ ، صحيح مسلم باب بر الوالدين وأنهما أحق به ج ٤ ص ١٩٧٥ .

# شكر وتقدير

أسهم في إخراج هذه الرسالة وتقويم مادتها العلمية  
واستكمالها عدد من الأساتذة وطلبة العلم، بما قدموه من  
اقتراحات، أو جواب عن استفسار، أو إعانة، أو إعاره لكتاب، أو  
إهداء لمعلومة، أو إرشاد إلى مظانها وغير ذلك مما ساعدني على إخراج

هذه الرسالة .

فلكل أولئك أقدم شكري وعظيم امتناني لهم، والمجال  
لا يتسع هنا لذكر أسمائهم جميعاً، غير أنني أخص بالذكر  
المشرف على هذه الرسالة الذي كان ملازمي طيلة فترة البحث  
مشرفاً، وأستاذاً، ومعلماً، وموجهاً، فأفادني بملاحظاته القيمة  
واستدراكاته الدقيقة، فلجميع مني أصدق الشكر وأخلص  
التقدير .

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له <sup>(١)</sup> .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
وصفيه وخليته . اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.  
أما بعد :

فهذا البحث بعنوان [ فقه الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في  
المعاملات مقارناً بفقه الأئمة الأربعة ] -رحمهم الله -  
أجمع فيه المسائل التي روي لعثمان فيها رأياً، أو فتياً أفتى بها في المعاملات  
المالية، وذلك:-

١- إبرازاً لجهد السلف الصالح ، الذين كرسوا حياتهم للعلم والتعليم والفتيا،  
فدراسة فقههم مهمة لما كان لهم من صحبة النبي -ﷺ- وصفاء المنهج ونقائه وصدق  
التزامهم.

٢- وتعظيم الشخصية وتزداد أهميتها إذا كان المدروس فقهه من الخلفاء الراشدين،  
الذين ابتلوا بالقضاء والحكم والفتيا، إذ لا بد لهم من اجتهادات وآراء في مسائل  
شتى لا يستغنى عن معرفتها طالب العلم.

٣- ولأن النبي -ﷺ- أمر الأمة باتباع سنة الخلفاء الراشدين وقال ﷺ : ( عليكم

---

(١) صحيح مسلم، باب تحقيق الصلاة والخطبة، ج ٢، ص ٥٩٣.

بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين<sup>(١)</sup> وعثمان ثالثهم ، ومن سنته الفقه الذي عرف عنه ، فمن الأخرى دراسته والاهتمام به .

٤- ولما لعثمان من مكانة علمية بين صحابة رسول الله - ﷺ - وخاصة الفقه ، وذلك لما يتعرض له من الحكم والفتيا والقضاء ، وهذا الجانب لم تكن له دراسة سابقة ، فقد درست حياته من ناحية تاريخية، وسياسية، ولم تبرز له دراسة فقهية.

فلكل ما تقدم ولغيره وقع اختياري على هذا الموضوع ، فأقدمت على ذلك وأنا أنشد العون والسداد والتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وقد رجعت خلال بحثي لهذا الموضوع إلى المصادر الأصيلة التي تناولته سواء كانت مصادر تفسير، أم حديث، أم فقه، أم أصول فقه أم لغة، أو ما يتعلق منها بالرجال ، وذلك إتماماً للفائدة ، وتحقيقاً للغاية المنشودة.

والمنهج الذي سرت عليه عند كتابة هذا البحث كما يلي:-

- ١- أن أذكر لكل مسألة عنواناً .
- ٢- أذكر الآثار المروية عن عثمان بأسانيدھا في صلب الرسالة إن كانت من غير الصحيحين ، وما كان من الصحيحين فأذكر سنده في الهامش .
- ٣- أبين حال السند ما استطعت ، وإذا وجدت حكماً لأهل العلم على أثر ذكرت ذلك واكتفيت به .
- ٤- إذا كان للأثر أكثر من فقه فأذكره في أول مسألة موثقاً ومدروساً سنده، ثم بعد ذلك ، أذكر من النص ما يدل على الفقه فقط وأحيل إلى أصل النص توثيقاً ودراسةً تفادياً للتكرار والإطالة.

---

(١) سنن الترمذي، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ج٥، ص٤٤، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح.

سنن أبي داود ، باب لزوم السنة، ج٤، ص٢٠٠ .  
المستدرک علی الصحیحین ، کتاب العلم ، وهذا إسناد صحيح على شرطهما جميعاً ولا أعرف له  
عله، سنن ابن ماجه ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ج١ ص١٦ مسند الإمام أحمد ، ج٤  
ص١٢٦ ، مسند الحارث ، زوائد الهيثمي ، باب اتباع سيدنا رسول الله ﷺ والخلفاء المهديين ، ج١  
ص١٩٧ . المعجم الكبير ج١٨ ص٢٤٧ .

٥- أبين أقوال الفقهاء في المذاهب الأربعة من موافقين أو مخالفين.  
٦- ثم أخرج الأحاديث والآثار في البحث، وأحكم عليها وأعزوها إلى كتب السنة وذلك بالكتاب، والجزء، والباب، والصفحة، والناشر، وسنة الطبع.  
٧- أكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني مضبوطة بالشكل، وأذكر في الهامش اسم السورة ورقم الآية.

٨- وأترجم للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في صلب الرسالة.  
٩- إذا نقل عن العلم قولان متعارضان أجمع بينهما إن أمكن الجمع، أو أستدل بما ترجح سنده فأبين الراجح منهما على ضوء ما ذكره الأصوليون في ذلك.  
١٠- أبرز ما انفرد به العلم، وأضع له فهرساً في آخر البحث.  
١١- وأبين القواعد الأصولية المأخوذة من فقه الصحابي.  
١٢- رتبت مسأله على ترتيب كتب فقه الحنابلة .

وعثمان - رضي الله عنه - الصحابي الجليل حياته عطرة ، وسيرته حسنة ، جدير بالبحث والكتابة عنه ، فقد كتب عنه الكثير ، ودرست شخصيته - رضي الله عنه - من جوانب متعددة ، فهناك الدراسة التاريخية ، والأدبية ، وغيرها ، إلا أنها لم تدرس شخصيته الفقهية ، ولم أعثر على شيء من ذلك ، وخاصة مقارنة فقه الأئمة بفقه سيدنا عثمان - رضي الله عنه - إلا ما كان من آثار في المؤلفات والمصنفات ، أو ما كتبه الدكتور محمد رواس قلعجي في سلسلة موسوعة فقه السلف ، إذ خص عثمان بموسوعة مستقلة ، ذكر فيها المسائل مرتبة على الحروف الهجائية ، يعزوها إلى مظانها من المصنفات والمؤلفات من غير ذكر سندها ومعرفة حاله ، أو دفعاً لتعارض دلالتها أو مقارنة بفقه غيره من العلماء .

ولهذا عازمت على البحث في هذا الموضوع ، وسرتُ على الخطة التالية :  
وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وسبعة عشر فصلاً فقهياً وخاتمة .

١٢- رتبت مسائله على ترتيب كتب فقه الحنابلة .

وعثمان - رضي الله عنه - الصحابي الجليل حياته عطرة ، وسيرته حسنة ، جدير بالبحث والكتابة عنه ، فقد كتب عنه الكثير ، ودرست شخصيته - رضي الله عنه - من جوانب متعددة ، فهناك الدراسة التاريخية ، والأدبية ، وغيرها ، إلا أنها لم تدرس شخصيته الفقهية ، ولم أعر على شئ من ذلك ، وخاصة مقارنة فقه الأئمة بفقه سيدنا عثمان - رضي الله عنه - إلا ما كان من آثار في المؤلفات والمصنفات ، أو ما كتبه الدكتور محمد رواس قلعجي في سلسلة موسوعة فقه السلف ، إذ خص عثمان بموسوعة مستقلة ، ذكر فيها المسائل مرتبة على الحروف الهجائية ، يعزوها إلى مظانها من المصنفات والمؤلفات من غير ذكر سندها ومعرفة حاله ، أو دفعا لتعارض دالاتها أو مقارنة بفقه غيره من العلماء .

ولهذا عزمت على البحث في هذا الموضوع ، وسرتُ على الخطة التالية :

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وسبعة عشر فصلاً فقهياً وخاتمة .

١- المقدمة ، وتحتوي على أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومنهجي في البحث ثم خطة البحث<sup>(١)</sup> .

٢- التمهيد : وتناولت فيه ما يتعلق بالدراسة التاريخية لحياة الخليفة الراشد عثمان

- رضي الله عنه - وقد قسمته إلى مبحثين :

**المبحث الأول : حياته الشخصية :**

وفيه ثلاثة مطالب هي :- اسمه ، ونسبه ، ومولده ، وسيرته ، وفتنته ، وقتله .

**المبحث الثاني : مكانته العلمية وفيها : خمسة مطالب :**

- العناصر المكونة لشخصيته العلمية .

- أشهر من تلقى عنهم العلم .

- أشهر من تلقوا عنه العلم .

(١) أنها تقدمت من ص ٨، ٩، ١٠ .

- منزلته العلمية.

- العلوم التي برع فيها.

٣- الفصول الفقهية التي سوف أتناولها في الدراسة:

### الفصل الأول : مباحث في البيع وفيه تمهيد وأربعة مباحث.

تمهيد في تعريف البيع ، وحكمه ، ودليله ، وحكمة مشروعيته ، وأركانه.

المبحث الأول : في الشروط في البيع وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في حكم جواز شرط المنفعة للمشتري.

المسألة الثانية : في حكم جواز شرط السلامة في المبيع قبل استلامه.

المبحث الثاني : قبض المبيع وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : وجوب الكيل في المكيل في البيع والشراء.

المسألة الثانية : البيع قبل القبض.

المسألة الثالثة : كيفية القبض.

المسألة الرابعة : الإقالة قبل قبض المبيع.

المبحث الثالث : الخيار في البيع وفيه عشر مسائل :

المسألة الأولى : في خيار المجلس.

المسألة الثانية : في خيار الغبن .

المسألة الثالثة : في خيار الرؤية.

المسألة الرابعة : في خيار العيب.

المسألة الخامسة : في البراءة من العيب.

المسألة السادسة : في علم البائع بالعيب.

المسألة السابعة : في علم المشتري بالعيب.

المسألة الثامنة : متى وقع العيب.

المسألة التاسعة : خيار العيب بعد الاستعمال.

المسألة العاشرة : الإعلام بالعيب .

المبحث الرابع : في مسائل متفرقة في البيع وفيه ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأولى : في مبادلة أرض بأرض .

المسألة الثانية : في حكم البيع والشراء مع اليهود .

المسألة الثالثة : في بيع المصحف .

المسألة الرابعة : في بيع السلعة الغائبة .

المسألة الخامسة : في بيع العقار بمال .

المسألة السادسة : بيع البئر وشراؤها .

المسألة السابعة : في حكم الاحتكار

المسألة الثامنة : في جواز شراء المشاع .

المسألة التاسعة : في بيع أمهات الأولاد .

المسألة العاشرة : في حكم التفريق بين الآباء والأبناء في البيع .

المسألة الحادية عشرة : في السماح في البيع .

المسألة الثانية عشرة : في المساومة .

المسألة الثالثة عشرة : جواز بيع المرابحة .

### الفصل الثاني : الربا وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في تعريف الربا وحكمه ودليله .

المبحث الثاني : مسائل في ربا البيوع وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : ربا الفضل .

المسألة الثانية : ربا النسئة .

المسألة الثالثة : الصرف .

المسألة الرابعة : المجازفة .

### الفصل الثالث : القرض وفيه مباحثان :

المبحث الأول : في تعريف القرض وحكمه ودليله وفيه مطلبان .

المبحث الثاني : في مسائل في القرض :



المسألة الأولى : مشروعية القرض .

المسألة الثانية : وفاء الدين بأكثر منه .

### الفصل الرابع : الضمان وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف الضمان وحكمه ودليله وفيه مطلبان .

المبحث الثاني : في جنس الضمان وفيه مسألتان .

المسألة الأولى : بم يكون الضمان .

المسألة الثانية : في حكم من قتل كلباً لا مثيل له .

المبحث الثالث : في حالات الضمان وفيه مسألة واحدة :

مسألة في ضمان المبيع إذا أصيب بجائحة .

### الفصل الخامس : الحوالة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في تعريف الحوالة وحكمها ودليلها وفيه مطلبان .

المبحث الثاني : في حكم الإفلاس وفيه مسألة واحدة .

مسألة في إفلاس المحال عليه .

### الفصل السادس : الحجر وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : في تعريف الحجر وحكمه ودليله وفيه مطلبان .

المبحث الثاني : في أسباب الحجر وفيه ثلاث مسائل .

المسألة الأولى : الحجر على الكبير .

المسألة الثانية : الحجر على السفیه .

المسألة الثالثة : الحجر على المفلس .

المبحث الثالث : مسائل في الحجر وفيه ثلاث مسائل .

المسألة الأولى : طلب الحجر .

المسألة الثانية : الحجر بحكم الحاكم .

المسألة الثالثة : حكم ما إذا وجد الدائن ماله عند المفلس .

## الفصل السابع : الوكالة وفيه مبحثان:

المبحث الأول : في تعريف الوكالة وحكمها ودليلها وفيه مطلبان.

المبحث الثاني : في حكم التوكيل وفيه مسألة واحدة.

مسألة في : حكم الوكالة في الخصومة.

## الفصل الثامن : المزارعة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في تعريف المزارعة وحكمها ودليلها وفيه مطلبان.

المبحث الثاني : أجرة المزارعة وفيه مسألتان

المسألة الأولى : مشروعية المزارعة .

المسألة الثانية : نصيب العامل في المزارعة.

## الفصل التاسع : المضاربة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في تعريف المضاربة وفيه مطلب واحد.

المبحث الثاني : في حكم المضاربة وفيه مسألة واحدة.

## الفصل العاشر : الاجارة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم الاجارة ودليلها وفيه مطلبان

المبحث الثاني : في حكم الاستئجار وفيه أربع مسائل.

المسألة الأولى: في حكم الاستئجار على الأذن.

المسألة الثانية : حكم الاستئجار على التعليم.

المسألة الثالثة : حكم الإجارة على الحجامة.

المسألة الرابعة : حكم الإجارة على الاغتسال في الحمام.

## الفصل الحادي عشر : الشفعة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في تعريف الشفعة وحكمها ودليله وفيه مطلبان :

المبحث الثاني : في حكم الاستشفاع وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى : ما تكون فيه الشفعة.

المسألة الثانية : لمن تكون الشفعة.

المسألة الثالثة : الشفعة فيما لا يقسم.

### الفصل الثاني عشر : مسائل في إحياء الموات وفيه مبحثان:

المبحث الأول : في تعريف إحياء الموات وحكمه ودليله وفيه مطلبان.

المبحث الثاني : في حالات الإحياء وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى : حكم الإقطاع وتعريفه.

المسألة الثانية : حكم اشتراط مدة معينة للإحياء.

المسألة الثالثة : حكم الحمى.

### الفصل الثالث عشر : اللقطة وفيه مباحثان:

المبحث الأول : في تعريف اللقطة وحكمها ودليلها وفيه مطلبان.

المبحث الثاني : في تعريف وبيع الضوال وفيه مسألتان.

المسألة الأولى : في حكم تعريف الضوال.

المسألة الثانية : في بيع الضوال.

### الفصل الرابع عشر : الوقف وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : في تعريف الوقف وحكمه ودليله وفيه مطلبان.

المطلب الأول : في تعريف الوقف.

المطلب الثاني : في حكم الوقف ودليله .

المبحث الثاني : في قبض الوقف وما يوقف وفيه سبع مسائل.

المسألة الأولى : في قبض الوقف.

المسألة الثانية : في الوقف على العامة.

المسألة الثالثة : وقف المشاع.

المسألة الرابعة : وقف الأراضين.

المسألة الخامسة : وقف الأرض بدون تعيين الحدود.

المسألة السادسة : في وقف الأرض للمسجد.

المسألة السابعة : الإشهاد في الوقف .

المبحث الثالث : في أهل الوقف وفيه خمس مسائل.

المسألة الأولى : انتفاع الواقف بما وقف.

المسألة الثانية : الوقف على الأبناء.

المسألة الثالثة : الوقف على مصالح المسلمين العامة.

المسألة الرابعة : الوقف على العامة.

المسألة الخامسة : الوقف على النفس.

### الفصل الخامس عشر : الهبة وفيه مباحثان:

المبحث الأول : تعريف الهبة وحكمها ودليلها وفيه مطلبان.

المبحث الثاني : في قبض الهبة والولاية عليها وفيه خمس مسائل.

المسألة الأولى : قبض الهبة.

المسألة الثانية : الهبة للصغير.

المسألة الثالثة : في المساواة في الهبة بين الأولاد.

المسألة الرابعة : الولاية في الهبة للصغير.

المسألة الخامسة : قبض الهبة للصغير.

### الفصل السادس عشر : في الوصية وفيه مباحثان:

المبحث الأول : في تعريف الوصية وحكمها ودليلها وفيه مطالبان.

المطلب الأول : في تعريف الوصية وحكمها ودليلها .

المطلب الثاني : في حكم الوصية.

المبحث الثاني : في أحكام الوصي وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى : وصية الصبي.

المسألة الثانية : كتابة الوصية.

المسألة الثالثة : الاستشهاد على الوصية.

### الفصل السابع عشر : القواعد الأصولية من فقه العلم.

الخاتمة : وتشمل نتائج البحث .

الفهارس :

وفي الختام لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري ، وعظيم إمتناني لكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة ، فأرشدني إلى مظنة مسألة ، أو أعارني مصدراً ، وأخص بالشكر والتقدير صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عطيه محمد صقر الذي بذل قصارى جهده في الإشراف على إعداد هذه الرسالة ، فلجميع أهل الفضل مني أذكى التحية والتقدير .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير ، ويجعل هذا العمل في ميزان أعمالنا يوم نلقاه وأن يلهمنا رشدنا .

## التمهيد

لما كان موضوع رسالتي « فقه عثمان - رضي الله عنه - في المعاملات يقتضى أن أقدم له تمهيداً أتولى فيه الكلام عن حياة عثمان - رضي الله عنه - من ناحية تاريخية ، يعرف المطلع على هذه الرسالة شخصية عثمان - رضي الله عنه وأرضاه - الصحابي الجليل ، وأحد السابقين إلى الإسلام ، والمتزوج بابنتي الرسول - ﷺ - والملقب بذي النورين - والذي تستحي منه الملائكة ، والذي جهز جيش العسرة ، وهو ثالث الخلفاء الراشدين ، وكان مثلاً في الحلم ، والفضل ، والتواضع ، والبذل والعطاء ، وخرج من الدنيا شهيداً - رضي الله عنه وأرضاه - فليان هذه الجوانب التاريخية ؛ أعقد مبحثين أتكلم فيهما :

المبحث الأول : عن حياته الشخصية.

المبحث الثاني : عن مكانته العلمية.

## **المبحث الأول**

### **حياته الشخصية**

**ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي :**

**المطلب الأول : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه**

**المطلب الثاني : مولده وسيرته**

**المطلب الثالث : فتنة مقتله.**

## المطلب الأول اسمه ونسبه

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان<sup>(١)</sup> .

وأما أمه : هي أروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف ، وأمها أم حكيم - وهي البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي<sup>(٢)</sup> ، وهي توأمة عبد الله والد رسول الله - ﷺ<sup>(٣)</sup> - من أبيه<sup>(٤)</sup> .

**كنيته ولقبه :**

كني عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قبل الإسلام بأبي عمرو ، وبعده بأبي عبد الله<sup>(٥)</sup> من زوجته رقية بنت رسول الله - ﷺ - (وبعد زواجه من بنتي رسول الله ﷺ لقب بذئ النورين وبذئ الهجرتين)<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) انظر: الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٣ ، والإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٥٥ .
  - (٢) انظر: الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٣ ، والإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٥٥ .
  - (٣) انظر: المعجم الكبير ، ج ١ ، ص ٧٤ ،
  - (٤) انظر: المعجم الكبير ، ج ١ ، ص ٧٤ ، والطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٣ .
  - (٥) انظر: الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٣ ، تاريخ المدينة المنورة ، ج ٣ ، ص ٩٥٢ .
  - (٦) المرجعين السابقين .



## المطلب الثاني مولده وسيرته

**مولده** : ولد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - بعد عام الفيل بست سنين على أصح الأقوال<sup>(١)</sup>.

**سيرته** : كان عثمان بن عفان - رضي الله عنه - نموذجاً خالداً للسيرة العطرة، نشأ عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في مكة وسط قريش نشأة سوية لا تبتعد عن سيرته بعد الإسلام ، وكان تاجراً كثير المال؛ فعاش في نعمة ورغد من العيش ، وكان يلبس أفخر الثياب وأجملها ، ويشد أسنانه بالذهب<sup>(٢)</sup> ويوسع على نسائه في اللباس الذي يصفان ويتجمل به.

**إسلامه** : فلما بلغ الرابعة والثلاثين من العمر دعاه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - إلى الإسلام ، فلبى وأسلم وكان من السابقين الأولين ، فقد قال ابن إسحاق : كان أول الناس إسلاماً بعد أبي بكر وعلي وزيد بن حارثة<sup>(٣)</sup> ، بل يؤكد أنه رابع من أسلم قوله : إني قد أختبأت عند ربي عشر وإني لرابع أربعة في الإسلام<sup>(٤)</sup>.

**هجرته** : لما اشتد الأذى على المؤمنين في مكة أذن النبي - ﷺ - بالهجرة إلى الحبشة ، فكان عثمان أول المهاجرين مع أهله إلى الحبشة ، ثم عاد منها وهاجر إلى المدينة رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>.

**حياته** : اشتهر - رضي الله عنه - بالحياء ، وكانت سمة معلومة عنه ، بل جاءت أحاديث تؤكد ذلك الأمر، قال - ﷺ - : « أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدهم

(١) انظر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ .

(٢) انظر : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٨ .

(٣) تاريخ الخلفاء ، ص ١٥٠ .

(٤) انظر : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٥) انظر : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

في أمر الله عمر واصدقهم حياء عثمان<sup>(١)</sup>، إن عثمان رجل حسي<sup>(١)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام « ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة »<sup>(٢)</sup>.

**تواضعه** : اتسمت سيرة عثمان بتواضعه وزهده ، فكان لا يشق على أحد ، ولا يوقظ خدماً ولا أهلاً من ليل<sup>(٣)</sup> . فكان يلي عثمان وضوء الليل بنفسه<sup>(٤)</sup> ، بل يظهر ذلك التواضع عند توليه الخلافة بارزاً واضحاً ، فقد كان ودوداً يسأل عن أحوال المسلمين ويتعرف على مشكلاتهم ، ويطمئن على غائبهم ، ويواسي قادمهم ، بل ويفعل ذلك على المنبر والمؤذنون يؤذنون ، فقد روى موسى ابن طلحة قال : رأيت عثمان بن عفان يخرج يوم الجمعة فيجلس على المنبر فيؤذن المؤذن وهو يتحدث يسأل الناس عن أسفارهم وقادمهم ومريضهم<sup>(٥)</sup> ، وما كان هذا إلا من تواضعه وتودده رضي الله عنه .

**زهده وورعه** : عثمان من السابقين الأولين إلى الإسلام ، بل هو رابعهم رافق النبي ﷺ - ولازمه ، وصحبه في رخائه وشدته . وتزوج بابتتيه ، وتعلم على يديه فاتصف بصفات المرّبي ، وارتدى جلباب العلم من المعلم ، فكان القول والعمل فأثمرا زهداً وورعاً . وعثمان ذو النورين اتسم بالزهد والورع ، فقد كان يقرأ القرآن يحيي به الليل ، ويصل الرحم ، ويطعم الملهوف ، وينام في المسجد ، متوسداً رداءه ، ويأتيه الناس فيجلسون فيكون بينهم كأنه أحدهم ، عن يونس أن الحسن سئل عن القائلين في المسجد فقال : رأيت عثمان بن عفان يقبل في المسجد ، وهو يومئذ خليفة ، ويقوم وأثر الحصى بجنبه ، قال : فنقول هذا أمير المؤمنين هذا أمير المؤمنين ، وعنه قال : رأيت عثمان نائماً في المسجد ورواؤه تحت رأسه فيجئ الرجل فيجلس إليه كأنه أحدهم<sup>(٦)</sup> .

(١) صحيح ابن حبان. ذكر الأخيار عن القصد بالتخصيص في الفضيلة لأقوام بأعيانهم، ١٦، ص ٢٣٨، المستدرک علر الصحيحین. ذکر مناقب زيد بن ثابت ، ج ٣، ص ٤٧٧، قال هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين.

(٢) صحيح مسلم. باب من فضائل عثمان رضي الله عنه ، ج ٤، ص ١٨٦٦ .

(٣) فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٤٦٠ ، الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٤) انظر: الطبقات الكبرى، ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٥) مصنف عبدالرازق ، باب يكلم الإمام على المنبر يوم الجمعة في غير الذكر ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .

(٦) صفة الصفوة ، ج ١ ، ص ٣٠٣ .

لم يفره كثرة المال الذي أنعم الله به عليه، فكان باذلاً، معطياً، واصلاً للقريبى ،  
وواصلماً للفقراء بورع وتقوى.

**سخاؤه وكرمه :** المال نعمة يهبها الله لمن يشاء ، فيها من يشقى ، وبها من يسعد، لأنها  
ابتلاء ، ولكن كيف والمال في يد عثمان -رضي الله عنه - لا مس يديه ،  
ونظره بعينه ، ولم يقع في قلبه ، وما تشوقت له نفسه، فأعطاه لله شكراً، وبذله  
لعباد الله الفقراء ، وأقام به دولة الإسلام، وجهاز جيش العسرة ، واشترى  
بئر رومة المسلمين ، ووسع مسجد المصطفى، وبذل ماله كله في رضا الله ، فكان  
في العطاء سخياً، وفي الكرم لا يجارى ، وكيف يجارى وهو يشتري به جنة الله  
ويتقي به الفتن، وقد قال فيه النبي - ﷺ - : «ماض عثمان ما عمل بعد اليوم»<sup>(١)</sup>.

**تولييه الخلافة :**

قامت دولة الإسلام بالمصطفى ، ثم عقبه الصديق ، وتبعها عمر الفاروق، فلما طعن  
عمر ، وأوشكت أيامه على الانطواء والرحيل، ولا بد أن يكون للمسلمين خليفة لدولة  
الإسلام، فمن هو وما رأي عمر - رضي الله عنه - أيستخلف كما فعل أبو بكر؟ أم يترك  
كما ترك النبي - ﷺ - ؟

فبعد مشاورة الصحابة لعمر في ذلك الأمر، لاح منه وعرف أنه لن يستخلف أحداً،  
ولكن ما حصل في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي - ﷺ - مروع لعمر، ومضيق لدولة  
الإسلام إذا ما تكرر. فما العمل إذن؟ ما كان من عمر أمام الخطر وتوقع الفتنة واشتعال  
الخلاف إلا أن يشير على القوم، بأن أمر خلافتهم موكول إلى رجالٍ قد مات النبي - ﷺ -  
وهو عنهم راضٍ، وهم ممن بشروا بالجنة ، فالأمر بينهم شورى يولون من يختارون من

---

(١) انظر: المستدرك على الصحيحين ، ج٣، ص ١١٠ ، قال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.  
سنن الترمذي . باب مناقب عثمان رضي الله عنه ، ج٥، ص ٦٢٦ .

بينهم أميراً للمؤمنين<sup>(١)</sup>، فحصر عمر الخلافة في ستة نفر: وهم عبدالرحمن بن عوف،  
وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وسعد بن مالك، والزبير بن العوام، وطلحة بن  
عبيدالله<sup>(٢)</sup>.

ولكن ربما تتساوى الأصوات فمن المرجح لها؟ فكان ذكاء عمر وعبقريته  
ترشح عبدالله بن عمر يحضر ويشير، ولاحظ له في القسمة ويرجح الكفة. أبي عمر رضي  
الله عنه أن تكون منه إشارة توحى إلى أن الخليفة القادم هو فلان، فاختر صهيياً إماماً  
للصلاة حتى يتم تولية الخليفة، وحتى لا تطول المدة ويطمع الأعداء وتبعد الشقة،  
ويكون الخلاف، حدد مدة الاختيار والتشاور بثلاثة أيام فقط، ثم مات - رضي الله عنه  
وأرضاه-، فصلّي عليه فدفن، وبدأ صهيب يصلي بالناس، وتشاور أهل الشورى فيما  
بينهم، فطلب عبدالرحمن بن عوف، من الصحب الكرام أيهم يخلع نفسه ويخرج منها  
ويقلد الأمر لغيره، فلم يجبه أحد، فبدأ بنفسه فخلعها<sup>(٣)</sup>.

وقال: عثمان أنا أول من رضي وقال: علي أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع  
الهوى، فكان الأمر بين الصحابين الجليلين عثمان وعلي<sup>(٤)</sup>، فأخذ عبدالرحمن يخلو  
بأهل الشورى واحداً واحداً، ويشاورهم في الأمر، ويطرح الأمر عليهم، لعله يستتج  
من الذي أقرب للخلافة، فخلا بعلي ثم خلا بعثمان.

ثم أخذ يطوف عبدالرحمن بالناس، ويلقى أصحاب الرسول - ﷺ - ومن وفد إلى  
المدينة فيشاورهم فيمن يختارون، فصار لا يخلو برجل إلا أمره بعثمان، ففي صبيحة  
اليوم الثالث، جمع عبدالرحمن أهل الشورى، وأرسل إلى المهاجرين والأنصار وأمراء  
الأجناد.

(١) انظر: تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣١.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٦١.

(٣) انظر: تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣١.

(٤) انظر: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٦٠.

فقال بعد صلاة الصبح : إن الناس قد أحسبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم ،  
وقد عرفوا من أميرهم فأشيروا عليّ ، فحصل النقاش الطويل ، ثم دعا عبدالرحمن علي  
وعثمان ، وقال لعلي - رضي الله عنه - عليك عهد الله وميثاقه .

لتعملنَّ بكتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - وسيرة الخليفين من بعده فقال علي : أرجو  
أن أفعل فاعمل بمبلغ علمي وطاقتي ، فدعا عثمان فقال له ذلك فقال عثمان : نعم ،  
فصعد عبدالرحمن المنبر ، فوقف وقفة طويلة ، فدعا بدعاء ، ثم أخذ بيد عثمان ثم قال :  
اللهم أسمع وأشهد ، اللهم أني قد جعلت ما في رقبتي من ذلك في رقبة عثمان ، وقعد  
عبدالرحمن مقعد النبي من المنبر ، فأقعد عثمان الدرجة الثانية فجعل الناس يبائعونه ،  
وتمت له البيعة - رضي الله عنه - لثلاثة خلون من المحرم سنة أربع وعشرين<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٦٢ - ٦٣ .

## المطلب الثالث فتنة مقتله

تولى عثمان مقاليد الأمور خليفة للمسلمين بعد عمر ، واستمرت الحياة في المدينة المنورة -عاصمة الإسلام - هادئة ناعمة مستبشرة بانتصارات جيوش المسلمين على أعدائهم ، مسرورة بتمكين الله لأوليائه ودحر أعدائه ، ومستقرة أوضاعهم وتسودهم الطمأنينة ورغد العيش ؛ لزيادة الأعطيات ومنحهم الهبات ، فبقي هذا الحال لست سنوات من خلافة عثمان ، حتى دبر اليهودي عبد الله بن سبأ<sup>(١)</sup> فتنة لتفريق المسلمين ، وغاظه ما يسود من الوفاق والإستقرار، وانتشار الإسلام والتحام الصفوف وتراصها والإلفة والمحبة، فأوقد نار الفتنة بين صفوف المسلمين ، وأراد إشعال الخلاف بين المتحابين المتناصرين، فقام يحرض على عثمان ، ويدعو بأن الخلافة لعلي وأهل بيت النبي، وروج لدعايته بين صفوف الصحابة ، ولكن أتى له قبولاً في جيل تربى على يد الرسول -ﷺ- - وبني دولة الإسلام ونام واستيقظ لهم الإسلام أن يهدم بناء قام على الدماء والأشلاء ، فخاب ما ظنه ابن سبأ ولم يجد له في المدينة ومكة والحجاز وصنعاء مكاناً لدعوته ، فطلب الشام فلم يصبُ بما أراد وكان له الخسران.<sup>(٢)</sup> ولكن إتجه إلى الكوفة والبصرة ومصر فوجد هناك الأعوان ، وبث فيهم سموم الفتنة.

وأوغر في صدورهم العداة فأصبحوا يطلقون الإشاعات ، ويتهمون الخليفة في المدينة ، فما زالوا على حالهم يترقبون وقتاً يخرجون فيه على الإمام ويطلبون بعده، حتى جاء شوال من عام خمسة وثلاثين للهجرة فخرج الثوار من الأمصار متظاهرين بالحج، قاصدين الخروج على الإمام ، ولكن تستروا بالحج حتى يخفى أمرهم على المسلمين فلا يعترض لهم ما يؤذيهم ، ويحول بينهم وبين ما أرادوا ، فلما وصلوا إلى المدينة كان فريق منهم يخبيء بين صفوفه بيعة لأمير هو يرضاه ، فكان أهل الكوفة يريدون

(١)

(٢) انظر : تاريخ الطبري، ج ٤ ، ص ٣٤٠-٣٤١ ، والطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٦٤ ، أسد الغابة ، ج ٣ ،

الزبير بن العوام ، والبصريون يريدون طلحة، والمصريون يريدون علياً.

فلما عرض كل فريق على من أراد إمارته من الصحابة ، لم يجد إلا رداً ورفضاً لما أرادوا، بل طردوهم شر طردة فرجعوا خائبين ولم يقدرُوا على إقناع أحد بقبول بيعتهم<sup>(١)</sup>.

ففهم الصحابة للدين ، وحرصهم على جمع المسلمين ، ووفاء لعهد الله الذي في رقابهم من بيعة لأميرهم ، وبعدهم عن الخيانة ، لم يستطع المتآمرون التأثير عليهم ووقفوا أمامهم موقف المستبسلين الأبطال ، يدافعون عن حياض الإسلام ويمنعون عن الخليفة عثمان - رضي الله عنه - فكان من المتمردين أن وجهوا التهم إلى الإمام ففندها، ولم يترك لهم مجالاً يتمسكون به ، وقام علي - رضي الله عنه - إليهم وناقشهم فاقنعهم بالعودة ورضاهم حتى رضوا وانصرفوا راجعين إلى بلادهم. وما أن هدأت الأوضاع في المدينة واسترد الناس أنفاسهم ، وأمّنوا الفتنة ، اذ بجحافلهم تكبر في المدينة قاصدين بيت الخليفة وحاصروه ، فروع المسلمون بعد أمنهم ، وخرج إليهم أهلها يسألون عن أسباب الرجوع ، فقالوا : إن أخواننا أهل مصر قد أخذوا مع البريد كتاب يأمر فيه الخليفة بقتلهم ، فحاجهم الصحابة في هذه الدعوة وقالوا هذا أمر المصريين فما أمر البصريين والكوفيين؟ فقالوا نحن ننصر إخواننا . فقال لهم علي كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر ، وقد سرتهم مراحل ثم طويتهم نحونا؟! هذا والله أمر أبرم بالمدينة، قالوا فضعوه على ما شئتم، لا حاجة لنا في هذا الرجل ليعتزلنا ، فحاصروا بيت الخليفة واشتد الحصار فمنعوا الماء، وأحرقوا باب الدار ، واستعد الصحب الكرام للدفاع عن الخليفة، فالزمهم الخليفة بحق الطاعة ألا يدافعوا عنه وأخبرهم بأن قتله أهون عليه من إراقة دم المسلمين<sup>(٢)</sup>.

واستمر الحصار والصحب الكرام يحاولون دفع التأثيرين ويرسلون أبناءهم لحراسة

(١) انظر : أسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .

(٢) انظر : أسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٦١ ، العواصم من القواصم ، ص ٩٩ ، تاريخ الطبري ، ج ٤ ، ص ٣٥١ .

أمير المؤمنين حتى رأوا أن الأمر جلل . فاستعد أكابر الصحابة إلى الخروج من المدينة ،  
وخرج الحجيج قاصدين البيت الحرام ، ومكث الحال على ذلك فخاف المتمردون أن  
يأتي المدد، وأن يرجع الحجيج وليس لهم عذر أمام المسلمين في حصار أميرهم ،  
وخشوا من وصول مدد الشام ، فأرادوا الإجهاز عليه وقتله، فتسوروا داره حتى دخلوا  
عليه فقتلوه -رضي الله عنه - يوم الجمعة الموافق ثمان عشرة ليلة مضت من ذي الحجة  
لسنة خمس وثلاثين للهجرة. وكانت مدة خلافته - رضي الله عنه - اثنتي عشرة سنة إلا  
اثني عشر يوماً<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر : البداية والنهاية ، ج ٣ ، ص ١٩٠ ، تاريخ الطبري، ج ٤ ، ص ٤١٥ ، فضائل الصحابة، ج ١ ،  
ص ٤٨٠ .



## المبحث الثاني مكانته العلمية

مطالبه :

- العناصر المكونة لشخصيته العلمية.
- أشهر من تلقى عنهم.
- أشهر من تلقوا العلم عنه.
- منزلته العلمية والعلوم التي برع فيها.

## المبحث الثاني مكانته العلمية

العناصر المكونة لشخصيته العلمية:

العلم زينة محلية يتحلى بها الأولياء ، إذ العلماء ورثة الأنبياء ، وهم أتقى خلق لله - قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
والصحابه هم أولى الناس ، وأقربهم انتساباً إلى العلم لأنهم مكلفون بعبادة الله ، وعبادة الله لا تكون إلا بعلم .

ولأن العلم فريضة على كل مسلم ، والمعلم هو صفوة خلق الله محمد - ﷺ - فتيسر لعثمان أن يكون شخصية علمية وذلك لصحبته وملازمته الرسول - ﷺ - فيتلقى عنه ، ويأخذ منه ، والرسول هو مصدر العلم في زمن الصحابة ، ولأن عثمان حفظ القرآن الكريم وبحفظه تكونت شخصيته العلمية . وهو من المقربين إلى النبي - ﷺ - في الحضر والسفر ، وكان في زمن أبي بكر وعمر مشيراً وملازماً ، ولأنه خليفة فيقضي ويحكم ويفتي ، فهذه وتلك جعلت من عثمان شخصية علمية .

اشهر من تلقى عنهم العلم :

تلقى العلم عن النبي - ﷺ - إذ هو المعلم الأول فجيل الصحابة استقوا وارتوا من معينه وشربوا من فيضه ، فتعلموا منه العلم ، فحفظوا القرآن ، وعرفوا السنة فكانوا مصدراً للفتيا . ثم أخذ من أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إذ هما أشياخ الصحابة وأكابرهم <sup>(٢)</sup> .

(١) سورة فاطر ، آية [٢٨] .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ، ص ١٢٧ .

## اشهر من تلقوا العلم عنه :

لم يكن علم عثمان حكراً عليه ولا محصوراً بين جنبيه ، بل كان الأستاذ والمعلم ، والأب المربي ، فتلقى أبناؤه عنه علمه ، فأخذ عنه أبان ، وسعيد ، وعمرو ، ومولاه حمران ، وهانئ البربوي ، وأبو صالح ، وأبو سهلة ، وابن عمه مروان بن الحكم ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعمران بن حصين ، وأبو قتادة وأبو هريرة ، وأنس ، والسائب بن يزيد ، وأبو أمامة الباهلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، والأحنف بن قيس ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن العاص ، وعبيد الله بن شقيق ، وعمرو بن سعيد بن العاص ، ومالك ابن أنس ، ومالك بن أبي عامر الأصبحي ، ومحمد بن علي بن أبي طالب ، ومحمد بن ليث ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وآخرون<sup>(١)</sup> .

## منزلته العلمية والعلوم التي برع فيها :

كان عثمان ذا مكانة علمية لأنه متلقٍ عن النبي - ﷺ - ومصاحبٌ له ، ومرافقٌ لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، ولتعرضه للفتيا والقضاء والحكم فهذه المعاني جسدت فيه رجلاً عالماً ، يستفتيه الناس ، ويتقاضون عنده ، ويتحاكمون إليه ، وهذه لا تكون إلا فيمن اتصف بالعلم ، وعرف الناس منه ذلك ورضوا واقتنعوا به .

وبحكم توليه الخلافة وتعرضه للحكم والفتيا والقضاء ، برع في علم الفقه وهذا بحكم المران والاستنباط . عندما يسأل ويستفتي فيستحضر ما علمه من النبي - ﷺ - فيستدل به على ما يفتي به ، ويقضي بين الخصوم إذا تخاصموا لديه ، ويستحضر وقائع القضاء التي عرضت على النبي - ﷺ - فيناظرها ويقيسها على وقائع زمانه ، فيصدر فيها حكماً مستلهماً مسترشداً فيها قضاء النبي - ﷺ - مستشهداً بكتاب الله ومتبعاً لسنة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، فكان بارعاً في الفقه .

وإذا حج تعرض لسؤال الحجيج في مواقف الحج المتعددة ، وخطب المسلمين في

(١) انظر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ، ص ١٢٨ .

مواطن من حجهم ، وأرشد ونصح في طريق حجه ، فكل هذا يدفعه إلى استحضار الأدلة والاستنباط منها ، حتى تكون الفتيا مبنية على أدلة شرعية ومصادر أصلية .  
ولذلك يروى عن محمد بن سيرين أنه قال: « كان عثمان أعلمهم بالمناسك وبعده ابن عمر »<sup>(١)</sup> .

ويروى عنه أيضاً : « كانوا يرون أن أعلم الناس بالمنسك عثمان ثم عبدالله بن عمر »<sup>(٢)</sup> .

وقال الزهري : « لو هلك عثمان وزيد بن ثابت في بعض الزمان لهلك علم الفرائض إلى يوم القيامة ، ولقد جاء على الناس زمان وما يعلمه غيرهما »<sup>(٣)</sup> .  
فقد كان عثمان مصدراً من مصادر الفتوى وأصلاً من أصولها ، ثم انتقل منه إلى فقهاء التابعين المكثرين ، وكان له حظاً كبيراً من رواية الحديث النبوي الشريف<sup>(٤)</sup> ، بل مصدراً من مصادر السنة النبوية ، فكل هذا بيان واضح لما له من مكانة ومنزلة علمية فيما برع فيه من العلوم ، أو شارك فيه غيره .

- 
- (١) الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٦٠ .
  - (٢) مصنف ابن أبي شيبة ، ج ٤ ، ص ٥٣٢ ، تاريخ الخلفاء ، ص ١٣٩ .
  - (٣) فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٤٦١ .
  - (٤) تاريخ الخلفاء ، ص ١٣٩ .

فقه عثمان - رضي الله عنه في المعاملات :

هذا هو عنوان هذه الرسالة ، وقبل أن أبدأ في الموضوع ، أقدم بين يديه تفسيراً وتوضيحاً ، لهذا العنوان ، كما هي عادة أهل العلم السابقين وذلك كما يلي :

فكلمة الفقه ، كثيراً ما تتكرر على الأفواه ، وتسمعها الآذان وتبصرها الأبصار ، في الكتب والمؤلفات .

**الفقه :** له معنيان أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي . وهما كما يلي :

**أولاً : معنى الفقه : لغةً :**

هو [ العلم بالشيء والفهم له . وغلب على علم الدين ؛ لسيادته وشرفه ، وفضله على سائر أنواع العلم ، والفقه في الأصل هو الفهم ]<sup>(١)</sup> .

**ثانياً : معنى الفقه اصطلاحاً :**

عرفه أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - هو : [ معرفة النفس ما لها وما عليها ]<sup>(٢)</sup> .  
وعرفه غيره من الأئمة والفقهاء ، بأنه [ العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية ]<sup>(٣)</sup> . وهذا التعريف هو ما أخذ به جمهور الفقهاء ؛ فعليه يكون فقه عثمان - رضي الله عنه - هو فهمه للأحكام الشرعية العملية من الأدلة التفصيلية .

وبما أن المقصود ، فقه عثمان - رضي الله عنه - في المعاملات فهذا يتطلب تعريف المعاملات .

**فالمعاملات لغة :**

هي من باب عمل ، وعمل من باب ضرب ، والعمل يأتي بمعنى المهنة والفعل جمع أعمال فأعمل غيره استعمله ، واعتمل الرجل عمل بنفسه ، ورجل عمول إذا كان كسوباً ،

(١) لسان العرب مادة فقه ، ج ١٣ ، ص ٥٢٢ .

(٢) مرآة الأصول ، ج ١ ، ص ٤٤ ، التوضيح لمن التفتيح ، ج ١ ، ص ١٠ .

(٣) الأحكام ، ج ١ ص ٦ ، التمهيد ، ص ٥ إرشاد الفحول ، ص ٣ ، المستصفي ، ج ١ ، ص ٤ فواتح الرحموت ، ج ١ ، ص ١٠ ، الكوكب المنير ، ج ١ ، ص ٤١ ، الإبهاج في شرح المنهاج ، ج ١ ، ص ٢٨ .

والمعاملة في كلام أهل العراق المساقاة . والعمله القوم يعملون بأيديهم ضرورياً والعمل<sup>(١)</sup> . فالمعاملات إذن تبادل أعمال من بيع ، وشراء ، وهبات ، وغيرها ... لأنها فعل أشخاص عاملين .

فالمعاملات جمع معاملة ، وهي تبادل الأموال والمنافع بين الناس عن طريق العقود والتصرفات المشتملة على المعاوضات المالية ، وهذا هو تحليل المركب الإضافي « فقه المعاملات » .

أما المدلول الفقهي الحقيقي لكلمة المعاملات وتقسيماتها ، فإنه مختلف فيه بين المذاهب الفقهية ، فقد قسم الفقهاء موضوعات الفقه تقسيماً أساسياً إلى عدة أقسام ، ولكل مذهب تقسيماً وذلك كما يلي :

١ - يقسم الحنفية الفقه تقسيماً أساسياً إلى ثلاثة أقسام :  
العبادات - المعاملات - العقوبات .

ويدخل تحت كل قسم من هذه الأقسام موضوعات عديدة . فقد قال ابن عابدين<sup>(٢)</sup> :  
(اعلم أن مدار أمور الدين على الاعتقاد والآداب والعبادات والمعاملات والعقوبات...)  
والمعاملات خمسة :

- المعاوضات المالية ، والمناكحات ، والمخاصمات ، والأمانات ، والتركات<sup>(٣)</sup> .

فالمعاملات عند الحنفية لها مدلول واسع هو أوسع من مدلول المعاملات عند غيرهم من المذاهب الأخرى ، فيشمل عندهم النكاح بالإضافة إلى المعاوضات المالية وغيرها ، فالمعاملات عندهم هي حقوق العباد .

---

(١) انظر : مختار الصحاح مادة عمل ، ج ١ ، ص ١٩١ ، لسان العرب ، مادة عمل ، ج ١١ ، ص ٤٧٧ .  
(٢) هو محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين عابدين الدمشقي فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره المفسر الأصولي حفظ القرآن أتقن القراءات وانشغل بعلوم اللغة العربية والحديث والتفسير والتصرف والفرائض وله مصنفات أهمها رد المحتار ، العقود الدرية ، منحة الخالق وغير ذلك مولده ووفاته في دمشق ، ١١٩٨هـ - ١٢٥٢هـ . الإعلام للزركلي ، ج ٦ ، ص ٢٦٧ ، حلية البشر ، ج ٣ ، ص ١٢٣٠ .  
(٣) حاشية رد المحتار على الدرر المختار ، ج ١ ، ص ٧٩ .

٢- يقسم المالكية المتأخرون موضوعات الفقه إلى أربعة أقسام رئيسة :

أ - العبادات.

ب- النكاح وتوابعه.

ج- البيع وتوابعه.

د - الأفضية وتوابعها .

وتحت القسم الثالث البيع وتوابعه أبواباً كثيرة، تشمل : البيع ، والسلم، والقرض ، والرهن ، والفلس . والحجر ، والصلح والحوالة ، والضمان ، والشركة ، والوكالة ، والإقرار ، والوديعة والإعارة ، والشفعة ، والقسمة ، والقراض ، والمساقاة، والإجارة ، وإحياء الموات ، والوقف ، والهبة ، واللقطة.

٣- قسم الشافعية أبواب الفقه وموضوعاته إلى أربعة أقسام رئيسة :

أ - العبادات.

ب - المعاملات.

ج - النكاح.

د - الجنايات والمخاصمات.

وتشتمل المعاملات على الموضوعات الفقهية ذات الصلة بالمعاملات، كالبيع ،

والربا ، والسلم والرهن، والتفليس، والشركة، والوكالة، والإقرار، وغيرها.

٤- ويقسم الحنابلة موضوعات الفقه إلى خمسة أقسام رئيسة:

أ - العبادات.

ب - المعاملات.

ج - المناكحات.

د - الجنايات .

هـ- القضاء والخصومات.

والمعاملات تشتمل على الموضوعات الفقهية ذات الصلة بالمعاملات ، كالبيع

والربا، والقرض، والرهن، والضمان، والكفالة، والصلح، والحجر، وغير ذلك.

فمن خلال استعراض تقسيم الفقهاء لمواضيع الفقه، نجد أن المعاملات شاملة على مواضيع متعلقة بحق الأدميين، وحقوق الأدميين معاملة، والدين هو المعاملة . فقد قال ابن الهمام: <sup>(١)</sup> (عرف أن تشريعات الشارع منقسمة إلى :

- حقوق الله تعالى خالصة.
- حقوق العباد خالصة.
- وما اجتمع فيه الحقان . وحقه تعالى غالب . وما اجتمع فيه وحق العباد غالب . فحقوقه تعالى عبادات وعقوبات وكفارات . فابتدأ المصنف بحقوق الله تعالى الخالصة وغيرها حتى أتى على آخر أنواعها، ثم شرع في حقوق العباد وهي المعاملات) <sup>(٢)</sup> [ولاشك أن أحكام الشرع إما أن تتعلق بعبادة، أو بمعاملة، أو بمناكحة، أو بجناية، لأن الغرض من البعثة تنظيم أحوال العباد في المعاد، والمعاش، وانتظامها إنما يحصل بكمال قواهم النطقية، والشهوية، والغضبية، فما يبحث في الفقه إن تعلق بكمال النطقية فالعبادة اذ بها كمالها، أو بكمال الشهوية فإن تعلق بالأكل ونحوه فالمعاملة، أو بالوطئ ونحو فالمناكحة، أو بكمال الغضبية فالجناية . وأهمها العبادات لتعلقها بالأشرف، ثم المعاملة لشدة الحاجة إليها، ثم المناكحة لأنها دونها في الحاجة، ثم الجناية لقلّة وقوعها بالنسبة لما قبلها، ورتبوها على هذا الترتيب] <sup>(٣)</sup>.

---

(١) محمد بن عبدالواحد بن عبد الحميد بن مسعود السواسي الأصل الاسكندري ثم القاهري المعروف بابن الهمام (كمال الدين) عالم «مشارك في الفقه والأصول والتفسير وعلم الطبيعة والفرائض والحساب والتصوف والنحو والصرف والمعاني، ولد بالإسكندرية ٧٩٠ ظناً وفي رواية ٧٨٨ أو ٧٨٩ توفي ٨٦١ ومن تصانيفه شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي وسماه فتح القدير للعاجز الفقير، ومختصر الرسالة التحرير في أصول الفقه وشرح بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام لابن الساعاتي . انظر: معجم المؤلفين، ج٤، ص٢٦٤، انظر: الإعلام، ج٧، ص١٣٤-١٣٥.

(٢) شرح فتح القدير، ج٦، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج١، ص٥٩.



فالمعاملات في الدرجة التالية بعد العبادات، إذ أن بالمعاملات قوام حياة الإنسان وحاجته إليها في منزلة الضرورات، لأن الاحتياج إليها أهم، ولأن المقصود منها التحصيل الدنيوي ليكون سبباً للأخروي . فالمعاملات أهم ما يحتاجه الإنسان بعد العبادات، فهي طريق التكسب وبه يضمن الإنسان لنفسه توفير متطلبات الحياة، وبخاصة الضرورية منها من مأكّل، ومشرب، وملبس، ومسكن، فالمعاملات عند الفقهاء هي من حقوق العباد . واختلافهم في إدخال بعض المواضيع في مسمى المعاملات عند بعضهم وعدم إدخالها عند البعض الآخر، إنما ذلك بحسب تفسير المعاملات، واشتمالها عند ذلك المذهب. فمن وسع مدلولها أدخل فيها ما لم يدخله فيها غيره، كالحنفية أدخلوا النكاح وتوابعه، والمعاوضات المالية، والمخاصمات والأمانات والتركات، إذ المعاملات تعني عندهم ذلك. وعند المذاهب الثلاثة الأخرى، المالكية والشافعية والحنابلة، لا تعني المعاملات إلا عقود البيع وما شابهها، فاختلقت مواضيع المعاملات عند الحنفية عنها عند غيرهم للمعنى الذي وضعوه، والمناسبات التي رأوها لكل موضوع، بخلاف ما يراه فقهاء المذاهب الأخرى من مناسبة الموضوعات ومعنى المعاملات، فيكون المقصود من فقه المعاملات عند عثمان -رضي الله عنه- هو فقه الأحكام الفرعية العملية المنظمة لتبادل الأموال والمنافع بين الناس، بواسطة العقود والالتزامات.

ويكون فيما قصده فقهاء المذاهب الثلاثة وخاصة ما اشتمل عليه ترتيب الموضوعات الفقهية عند الشافعية والحنابلة . وهذا ما أسير عليه في بحثي ودراستي فقه المعاملات عند عثمان - رضي الله عنه - . وبالله التوفيق .

## الفصل الأول

مباحث

في البيع

يشتمل هذا الفصل على نهيد وأربعة مباحث كما يلي :

أولاً : نهيد :

تعريف البيع ، حكمه ، دليله - حكمة مشروعيته ، أركانه .

ثانياً : مباحث الفصل الأول أربعة كما يلي :

المبحث الأول : الشروط في البيع وفيه مسألتان .

المبحث الثاني : قبض المبيع وفيه أربع مسائل .

المبحث الثالث : الخيار في البيع وفيه عشر مسائل .

المبحث الرابع : مسائل متفرقة في البيع وفيه ثلاث عشرة مسألة .

## زهد

- تعريف البيع.
- حكم البيع.
- دليل مشروعية البيع.
- حكمة مشروعيته.
- أركانه .

## البيع

البيع محتاج له كل إنسان ؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه وصاحبه لا يذله بغير عوض ، ولا يصل الإنسان إلى ما يحتاجه وإلى غرضه ودفع حاجته إلا بالبيع . فالبيع له معنيان : لغوي واصطلاحي وذلك كما يلي :-

**البيع في اللغة :** هو مقابلة شيء بشيء<sup>(١)</sup> .

**وفي الاصطلاح :**

عرفه الفقهاء في المذاهب الأربعة بما يلي :

- ١- عند الحنفية : هو مبادلة المال بالمال بالتراضي<sup>(٢)</sup> .
- ٢- عند المالكية : البيع مصدر باع كذا .. بكذا - أي دفع عوض وأخذ معوض<sup>(٣)</sup> -
- ٣- وعند الشافعية : مقابلة مال بمال على وجه مخصوص تملكاً<sup>(٤)</sup> .
- ٤- وعند الحنابلة : هو مبادلة مال بمال ولو في الذمة ، أو مبادلة منفعة مباحة بمثل أحدهما غير ربا وقرض<sup>(٥)</sup> .

فتعريفات الفقهاء متفقة في الجملة في معناها للبيع ، إلا أن بعضها مطلق من غير تقييد ، فعند الحنفية مبادلة المال بالمال بالتراضي ، وهذا أمر واسع لربما تضمن غير المشروع مما هو مبادلة للمال بالتراضي . وكذلك عند المالكية إذ هو دفع عوض وأخذ معوض ولربما كان من غير رضٍ ولعل ما قاله الشافعية والحنابلة هو أقرب لتعريف البيع حتى لا تدخل الإجارة وما في حكمها من مبادلة الأموال .

(١) انظر : المصباح المنير ، ص ٦٩ ، مختار الصحاح ، مادة بيع ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(٢) شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٤٥٥ .

(٣) مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ .

(٤) مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢ .

(٥) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

## حكمة مشروعية البيع

شرع الله البيع وأحله رحمة بالناس، وتيسيراً عليهم ، ودفعاً للمشقة والخرج ،  
فإباحة البيع تقتضيها حكمة الله ؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه ، وصاحبه لا  
يبدله بغير عوض، ففي إباحة البيع وتجويزه شرع طريق إلى وصول كل واحد منهما إلى  
غرضه ودفع حاجته ، فالحاجة إليه شديدة ؛ لأنه لا غنى للإنسان عن مأكول ومشروب  
ولباسٍ، فإن لم يكن طريق لتحقيق هذه الضروريات ، وتلك الحاجيات ، فإن الإنسان  
يكون في ضيق من أمره ، متخرج بتحصيل تلك الأمور، فاقتضت حكمة المولى تشريع  
ذلك ، وإباحة البيع بالضوابط الشرعية وتجويزه ( البيع وإباحته ) من محاسن هذه  
الشرعية، ومن يسرها ودفع المشقة والخرج.

### أركان البيع

الركن : هو ماهية الشيء، بل جزؤه فلبيع أركان يصح بها ولا يصح بدونها فأركانها  
عند الفقهاء كما يلي:-

١- عند الحنفية : ركن واحد للبيع، وهو الصيغة (الإيجاب والقبول) قال ابن الهمام في  
فتح القدير : «وأما ركنه فالفعل المتعلق بالبدلين من المتخاطبين، أو من يقوم  
مقامهما الدال على الرضى لتبادل الملك فيهما ، وقد يكون ذلك الفعل قولاً ، وقد  
يكون فعلاً غير قول كما في التعاطي»<sup>(١)</sup>.

٢- وعند المالكية خمسة أركان : البائع - والمبتاع ، والتمن ، والمثمن<sup>(٢)</sup>، والصيغة.

٣- وعند الشافعية : ثلاثة أركان مجتمعة ، وبالتفصيل ستة أركان عاقدان ( وهما بائع

(١) شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٤٥٥.

(٢) مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٢٨٨، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، (أركان البيع وهي  
خمس البائع والمشتري والتمن ، والمثمن ، واللفظ وما في معناه من قول أو فعل ) ، ص ٢٧١.

ومشتري) . ومعقود عليه ( ثمناً ومثمن ) ( وصيغة ) وهي إيجاب وقبول<sup>(١)</sup> .  
٤- وعند الحنابلة : ثلاثة أركان عاقد ومعقود عليه وصيغة<sup>(٢)</sup> فهم متفقون مع الشافعية .  
الأركان عند الفقهاء تباينت واختلفت، فالحنفية لم يروا أركاناً سوى الإيجاب  
والقبول ، وقالوا بأن بقية الأركان ترد إليهما ، والمالكية لم يعتبروا الإيجاب والقبول من  
أركان البيع في قول لهم، والشافعية والحنابلة جمعاً بين ما قاله الحنفية والمالكية فجعلوا  
الأركان ثلاثة في الجملة وستة في التفصيل، فاعتبروا الصيغة ركناً وهي الإيجاب  
والقبول، والعاقد وهو البائع والمشتري، والمعقود عليه وهو الثمن والمثمن، والذي يظهر  
إن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة والمالكية في قول لهم هو الأرجح والأظهر، إذ لو كان  
جزء الشيء وماهيته فلا يتم عقد بلا عاقد ، ولا فائدة لعقد بدون معقود عليه ، فالعاقد  
والمعقود عليه هما أساس البيع وماهيته ، وبوجودهما يتحقق البيع وبانعدامهما ينعدم  
البيع . والصيغة : هي ضرورة لانعقاد ذلك العقد وإمضائه ، فلا يكفي إيجاب وقبول  
ولم يحدد العاقد والمعقود ، كما أنه لا يكون بيعاً إذا حضر عاقد ومعقود عليه ولم يكن  
إيجاب وقبول.

---

(١) مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣ .

(٢) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

## حكم البيع ودليله

البيع باتفاق أهل العلم جائز شرعاً ، ودليله الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>(١)</sup> .  
 قال تعالى: ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 وقال تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 ومن السنة عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال النبي - ﷺ -  
 «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»<sup>(٤)</sup> .

عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال النبي - ﷺ -: « يابني النجار، ثامنوني بحائطكم»<sup>(٥)</sup> .

وعن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً ذكر للنبي - ﷺ - أنه يخدع في البيوع فقال: « إذا بايعت فقل لا خلافة»<sup>(٦)(٧)</sup> .

الإجماع: قال في المغني: ( أجمع المسلمون على جواز البيع في الجملة<sup>(٨)</sup> ) وقد صدر الفقهاء كتبهم في باب البيع بجواز البيع شرعاً<sup>(٩)</sup> .

(١) سورة البقرة، آية [٢٧٥].

(٢) سورة البقرة، آية [٢٨٢].

(٣) سورة النساء، آية [٢٩].

(٤) صحيح البخاري - باب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع، ج ٢، ص ٧٤٣.

(٥) صحيح البخاري - باب صاحب السلعة أحق بالسوم، ج ٢، ص ٧٤٢. والفظ له، صحيح مسلم. باب

ابتناء مسجد النبي ﷺ، ج ١، ص ٣٧٣.

(٦) الخلافة: أي لا خداع النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٥٨.

(٧) صحيح البخاري - باب ما يكره من الخداع في البيع، ج ٢، ص ٧٤٥. والفظ له، صحيح مسلم، باب

من يخدع في البيع، ج ٣، ص ١١٦٥.

(٨) المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٥٦٠.

(٩) انظر: شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٤٥٥، مواهب الجليل ج ٤، ص ٢٢٢ - مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢.

المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٥٦٠ - كشاف القناع، ج ٣، ص ١٤٦.

## الفصل الأول

### مباحث في البيع

المبحث الأول : الشروط في البيع

المبحث الثاني : قبض المبيع

المبحث الثالث : الخيار في البيع

المبحث الرابع : مسائل متفرقة



## المبحث الأول الشروط في البيع وفيه مسألتان

المسألة الأولى : حكم جواز شرط المنفعة للمشتري.  
المسألة الثانية : حكم جواز شرط السلامة في المبيع  
قبل استلامه.

## المبحث الأول الشروط في البيع

الشروط جمع شرط ومعناه لغة : العلامة<sup>(١)</sup> .

واصطلاحاً : ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ، ولا عدم لذاته<sup>(٢)</sup> .

وقال صاحب كشف القناع : ( والمراد بالشرط هنا إلزام أحد المتبايعين الآخر بسبب

العقد ما له فيه منفعة )<sup>(٣)</sup> .

فالبيع عقد من العقود التي قررتها الشريعة ، ووضعت لها ضوابط وحدود،

وبها تتحقق مصالح البائع والمشتري، وتضمن الحقوق ، ومنها الشروط التي لها

الأثر في العقود من إضافة أو نقص من صحة وفساد. فقال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وفي السنة النبوية الشريفة عن عائشة رضي الله عنهما قالت قال رسول الله ﷺ

قوله -ﷺ- : « ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط

ليس في كتاب الله فهو باطل »<sup>(٦)</sup> .

فالنصوص الكريمة من الكتاب والسنة تشير إلى أن هناك شروطاً مباحة للمتعاقدين،

---

(١) مختار الصحاح مادة شرط ، ج ١ ، ص ١٤١ .

(٢) جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ٢٠ .

(٣) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٨٨ .

(٤) سورة المائدة ، آية [١] .

(٥) سورة البقرة ، آية [١٨٨] .

(٦) صحيح البخاري باب الشروط في الولاية ، ج ٢ ، ص ٩٧٢ .

صحيح مسلم باب إنما الولاية لمن أعتق ، ج ٢ ، ص ١١٤٢ .

وشروطاً أخرى محظورة، وهذا ما يظهر من خلال أقوال الفقهاء، وفيما يلي تفصيل مذاهبهم في البيع والشرط:

أولاً : الحنفية :

كل شرط يقتضيه العقد لا يفسد العقد لثبوته بدون الشرط. وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسده ، ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لأحد لا يفسده<sup>(١)</sup>.

ثانياً : عند المالكية :

قال : ابن رشد<sup>(٢)</sup> وأما مالك فالشروط عنده تنقسم ثلاثة أقسام:

- أ - شروط تبطل هي والبيع معاً .
- ب- شروط تجوز هي والبيع معاً.
- ج- شروط تبطل ويثبت البيع<sup>(٣)</sup> .

ثالثاً : عند الشافعية :

### الشروط خمسة أضرب أحدها :

- ١- ما هو من مقتضى العقد فهذا لا يفسد العقد بلا خلاف.
- ٢- أن يشترط ما لا يقتضيه إطلاق العقد لكن فيه مصلحة للعاقد فلا يبطل العقد أيضاً بلا خلاف ، بل يصح ويثبت المشروط.
- ٣- أن يشترط ما لا يتعلق به غرض يورث تنازعا . كشرط أن لا يأكل إلا الهريسة ، فهذا الشرط لا يفسد العقد، بل يلغو ويصح البيع هذا هو المذهب.

---

(١) انظر : الهداية لشرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٧٧.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكي أبو الوليد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد ، لد بقرطبة سنة ٥٢٠هـ ، وكان بصيراً بالأصول والفروع والفرائض والتصنيف في العلوم له مصنفات كثيرة من أشهرها كتابه في الفقه بداية المجتهد ونهاية المقاتد ، توفي رحمه الله سنة ٥٩٥هـ ، انظر : شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ٣٢٠ الديباج المذهب ٢/٢٤٨..

(٣) انظر : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٢٠.

٤- أن يبيعه عبداً أو أمة بشرط أن يعتقه المشتري وفيه ثلاثة أقوال : الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي أن البيع صحيح والشرط لازم ، والثاني يصح البيع ويبطل الشرط ، والثالث يبطل الشرط والبيع معاً .

٥- وهو أن يشترط ما سوى الأربعة من الشروط التي تنافي مقتضى البيع فالبيع باطل لمنافاة مقتضاه ، ولا فرق عندنا بأن يشترط شرطاً واحداً أو شرطين<sup>(١)</sup> .

رابعاً : عند الخبالة :

الشروط في البيع ضربان :-

الأول : صحيح لازم وهو ثلاثة أنواع :

أ - شرط مقتضى عقد البيع ، كالتقابض وحلول الثمن فيما يصير إليه ونحوه فلا يؤثر ذكره فيه .

ب- من الشروط الصحيحة شرط من مصلحة العقد، كاشتراط صفة في الثمن كتأجيله أو بعضه أو رهن معين ولو المبيع .

ج- شرط بائع نفعاً معلوماً في البيع كسكنى الدار شهراً فيصح .

الثاني : من الشروط في البيع فاسد يحرم اشتراطه .

أ - أحدها أن يشترط أحدهما على صاحبه عقداً آخر كسلف، أو قرض، أو بيع، فاشتراط هذا الشرط يبطل البيع .

ب- من الشروط الفاسدة شرط في العقد ما ينافي مقتضاه، نحو أن يشترط أن لا خسارة عليه فهذا الشرط لا يبطل البيع ، والشرط باطل في نفسه .

ج- من الشروط الفاسدة أن يشترط البائع شرطاً يعلق البيع عليه كقوله بعثك إن جئتني بكذا أو إن رضى فلان، فلا يصح البيع<sup>(٢)</sup> .

(١) المجموع ، ج ٩ ، ص ٤٤٧-٤٥٤ . بتصرف .

(٢) انظر : الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٤٠ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٨٨ - ١٩٤ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٥٦ .

وثبت عن أحمد - رحمه الله - الشرط واحد لا بأس به إنما نهى عن الشرطين في البيع<sup>(١)</sup>.

وروى عن قوم أن البيع جائز والشرط جائز<sup>(٢)</sup>، وممن قال به ابن شبرمة<sup>(٣)</sup>.  
وقال قوم البيع جائز والشرط باطل<sup>(٤)</sup>، وممن قال بهذا القول ابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup>.  
والذي يظهر أن الشرط الصحيح الذي يقتضي منفعة للبائع أو للمشتري لا يمنع الشارع بل تقتضيه المصلحة لأن الشريعة هي أكمل الشرائع فلا تنهى إلا عما فيه محذور ومفسده. فرسول الله - ﷺ - اشترى بغيراً من جابر - رضي الله عنه - فاشترط جابر ظهره إلى المدينة فوفى له النبي - ﷺ - بشرطه فأقبضه ثمنا عندما وصل المدينة<sup>(٦)</sup> فلو كان شرط المنفعة وهو شرط في البيع فاسداً لما أقره - ﷺ - . ومن خلال هذا البحث نتبين رأي عثمان - رضي الله عنه - في الشروط في البيع من أخذ لها ، وعمل بها ، أو نهى عنها ، وترك لها . ويشمل هذا المبحث مسألتين :

المسألة الأولى : حكم جواز شرط المنفعة للبائع .

المسألة الثانية : حكم جواز شرط السلامة في المبيع قبل استلامه .

(١) المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٦ .

(٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٢٠ .

(٣) عبدالله بن شبرمة : الإمام العلامة ، فقيه العراق ، أبو شبرمة قاضي الكوفة كان ثقة في الحديث شاعراً ، حسن الخلق ، جواداً ، روى ابن فضل عن أبيه قال : كان ابن شبرمة ، ومغيرة ، والحارث العكلي يسهرون في الفقه فرموا لم يقوموا إلى الفجر ، توفى - رحمه الله - سنة أربع وأربعين ومائة . انظر : التاريخ الكبير ، ج ٥ ، ص ١١٧ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ، ص ٣٤٧ - ٣٤٩ .

(٤) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٢٠ .

(٥) عبدالرحمن بن أبي ليلى أبو عيسى الأنصاري من كبار التابعين ثقة جليل القدر حتى أن بعض الصحابة كانوا يحضرون مجلسه ويسمعون حديثه وينصتون له ، ولد لست بقين من خلافة عمر وتوفي سنة ثلاث وثمانين . انظر : التذكرة ، ج ١ ، ص ٥٨ ، وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ١٢٦ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٦٢ .

(٦) انظر : صحيح البخاري ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز ، ج ٢ ، ص ٩٦٨ .

## المسألة الأولى

في حكم شرط المنفعة للبائع

الآثار :

- ١- قال ابن حزم ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحق السبيعي عن مرة بن شراحيل قال : باع صهيب داره من عثمان واشترط سكنها<sup>(١)</sup> .
- ٢- حدثنا أبو بكر قال : حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن أبي إسحق عن مرة بن شراحيل قال : أن صهيباً باع داره من عثمان واشترط سكنها كذا وكذا<sup>(٢)</sup> .

حال سند الآثيين :

الأثران صحيحا الإسناد لأن رواتهما كلهم ثقات<sup>(٣)</sup> .

فقه الآثار :

دل الأثران على جواز اشتراط منفعة سكنى الدار للبائع عن عثمان - رضي الله عنه - فهو دليل جواز شرط المنفعة للبائع، إلا أن الأثر الأول دال على مطلق اشتراط المنفعة من غير تحديد زمن لها، والأثر الثاني دال على تقييد المنفعة بزمن معين.

(١) المحلى لابن حزم ، ج٨ ، ص ٤٢٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، باب في الرجل يبيع داره ويشترط فيها سكنى ، ج ٤ ، ص ٥٤٦ .

(٣) (أ) دراسة سند الأثر الأول :

- وكيع : بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ. انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٨١ .
- سفيان بن سعيد بن مسروق ، أبو عبدالله الثوري الفقيه ثقة ( حافظ ، عابد إمام حجة ، تقريب التهذيب ، ص ٢٤٤ .
- أبو إسحاق عمرو بن عبدالله ابن عبيد ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة ، عابد تقريب التهذيب ، ص ٤٢٣ .
- مرة بن شراحيل الهمداني أبو إسماعيل الكوفي، ثقة عابد تقريب التهذيب ، ص ٥٢٥ .
- (ب) دراسة سند الأثر الثاني :
- أبو بكر : عبدالله بن محمد بن أبي شيبة : إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل . أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي ، ثقة حافظ ، صاحب تصانيف - تقريب التهذيب ، ص ٣٢٠ .
- باقي رواية السند هم رواية الأثر الأول سبقت دراستهم في الأثر الأول .

أفاد الأثران عن عثمان حكيمين في جواز اشتراط سكنى الدار، فالأثر الأول مطلق المنفعة والأثر الثاني تقييد المنفعة بزمن محدد، والذي يظهر أنه لا تعارض بين الأثرين، إذ الأول مطلق والثاني مقيد فيحمل المطلق على المقيد. فعثمان -رضي الله عنه - أجاز سكنى الدار للبائع بعد الشراء لمدة معينة ، وكذلك كل منفعة صحيحة محددة لا تضر المشتري.

#### الآدلة :

- ١- حدثنا جابر - رضي الله عنه - أنه كان يسير على جمل له قد أعيا ، فمرَّ النبي - ﷺ - فضربه ، فسار سيراً ليس يسير مثله ، ثم قال بعنيه بأوقية . فبعته فاستثنت حملانه إلى أهلي . فلما قدمنا أتيت به بالجمل ونقدني ثمنه ثم انصرفت ، فأرسل على إثري قال : « ما كنت لآخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك »<sup>(١)</sup>.
- ٢- عن جابر - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - نهى عن المحاقلة ، والمزابلة ، والمخابرة ، والثنايا ، إلا أن تعلم<sup>(٢)</sup>.
- ولأن النبي - ﷺ - نهى عن الثنايا إلا أن تعلم<sup>(٣)</sup> وهذه معلومة<sup>(٤)</sup>.

#### أقوال الفقهاء :-

### أولاً : من وافق عثمان :

وافق عثمان بن عفان -رضي الله عنه- في جواز اشتراط المنفعة المعلومة للبائع<sup>(٥)</sup>

- (١) صحيح البخاري ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز ، ج ٢ ، ص ٩٦٨ .
- صحيح مسلم باب النهي عن المحاقلة والمزابلة ، ج ٣ ، ص ١١٧٥ .
- (٢) سنن الترمذي ، باب ماجاء في النهي عن الثنايا ، ( وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس بن عبيد بن عطاء عن جابر ، ج ٣ ، ص ٥٨٥ .
- (٣) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٥٨٥ .
- (٤) انظر : المغني لابن قدامة ، ج ٤ ، ص ١٠٩ .
- (٥) انظر : المرجع السابق .

الأوزاعي<sup>(١)</sup>، وإسحاق<sup>(٢)</sup>، وأبو ثور<sup>(٣)</sup>، وابن المنذر<sup>(٤)</sup>، وهو قول المالكية<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup>، ونص عليه أحمد.

## ثانياً : من خالف عثمان :

وذهب الحنفية<sup>(٧)</sup>، والشافعية<sup>(٨)</sup> إلى عدم جواز شرط المنفعة مطلقاً للبائع ، وهي

- (١) الأوزاعي: هو عبدالرحمن بن عمر بن محمد أبو عمر الأوزاعي، حدث عن عطاء بن أبي رباح وربيعه ابن يزيد والزهري وأخذ عن شعبة وابن المبارك ويحيى القطان ، أجاب الأوزاعي في سبعين ألف مسألة ، وولد سنة ثمان وثمانين ، وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة ومات له تصانيف كثيرة معظمها مفقود- انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ، ج٧ ، ص٤٨٨ ، وفيات الأعيان ، ج٣ ، ص١٢٧-١٢٨ . البداية والنهاية ، ج١٠ ، ص١١٥-١٢٠ ، سير أعلام النبلاء ، ج٧ ، ص١٠٧ .
- (٢) إسحاق : هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المعروف بابن راهوية نزيل نيسابور وعالمها سمع من ابن المبارك قال النسائي: إسحق ثقة إمام مأمون له تصانيف ولد سنة ١٦٦هـ ، وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين . انظر طبقات الحفاظ ، ج١ ، ص١٩١ ، سير أعلام النبلاء ، ج١١ ، ص٣٥٨ .
- (٣) أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي حنفي من أصحاب محمد ، ولما قدم الشافعي بغداد صحبة وأخذ عنه الفقه وتبعه ونشر مذهبه ، ثم استقل بعد ذلك بمذهب فهو مجتهد مطلقاً له مصنفات كثيرة ولد سنة سبعين ومائة ، وتوفي سنة أربعين ومائتين ، انظر تاريخ بغداد ، ج٦ ، ص٦٥-٦٩ ، طبقات الحفاظ ، ج١ ، ص٢٢٦ ، سير أعلام النبلاء ، ج١٢ ، ص٧٢ .
- (٤) ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم بن المنذر كنيته أبو بكر ، ولد بنيسابور سنة اثنتين وأربعين ومائتين من الهجرة ، وقد أخذ العلم من علماء كثيرين من مختلف الأقطار أفادته معرفة فقه المذاهب المختلفة ، وكان محدثاً ، فقيهاً ، عالماً ، مطلعاً مجتهداً ، مؤلفاته كثيرة . واختلف المؤرخون في تاريخ وفاته. الإعلام ، ج٦ ، ص١٨٤ . سير أعلام النبلاء ، ج١٤ ، ص٤٩٠ ، طبقات الحفاظ ، ج١ ، ص٣٣٠ .
- (٥) مواهب الجليل ، [ وأما ما كان من بيع دابة واستثناء منفعتها مدة مؤقته فذلك جائز ] ، ج٣ ، ص٢٧٦ ، منح الجليل ، ج٥ ، ص٥٨ .
- (٦) الفروع ، ج٤ ، ص٥٦-٥٩ ، الكافي ، ج٢ ، ص٣٦ . وقال في كشف القناع ، [النوع الثالث شرط بائع نفعاً مباحاً معلوماً في البيع كسكنى الدار شهراً ... إلى موضع معلوم فيصح ] ، ج٣ ، ص١٩٠ .
- (٧) انظر : الهداية ، ج٣ ، ص٤٩ ، شرح فتح القدير ، [ وكذلك لو باع عبداً على أن يستخدمه البائع شهراً أو داراً على أن يسكنها أو على أن يقرضه المشتري دراهماً فهو فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد ... وفيه منفعة لأحد المتعاقدين وقد ورد في بعضها نهي خاص ] ، ج٦ ، ص٨٠ ، انظر : بدائع الصنائع ، ج٥ ، ص١٦٩ .
- (٨) ارجع المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميره [ نهي ... وعن بيع وشرط ] ، ج٢ ، ص١٧٧ ، وانظر: مغني المحتاج ، ج٢ ، ص٣١ . وقال في المهذب [ فإن شرط ما سوى ذلك من الشروط التي تنافي مقتضى البيع ... أو باع داراً بشرط أن يسكنها مدة ... بطل البيع ] ، المجموع ، ج٩ ، ص٤٥١-٤٥٢ ، انظر: أسنى المطالب ، ج٢ ، ص٣٢ .



رواية عن أحمد<sup>(١)</sup> .

### الترجيح :

الذي يظهر أن اشتراط المنفعة في المبيع جائز ؛ لشراء رسول الله - ﷺ - بعير جابر - رضي الله عنه - واشتراط جابر ظهره للمدينة وإقرار الرسول - ﷺ - ذلك الشرط فلو لم يكن الشرط جائزاً لما أقره ، ولأن الشرط يتنزل منزلة الاستثناء والمستثنى المعلوم القدر والبين غير المجهول جائز لما روى جابر . « نهى رسول الله - ﷺ - عن الثنايا إلا أن تعلم »<sup>(٢)</sup> . فعلمها يمنع جهلها فيجيزها .

ولأن المنفعة قد تقع مستثناة بالشرع على المشتري فيما إذا اشترى نخلة أو أرضاً مزروعة، أو داراً مؤجرة ، أو أمة مزوجة ، فجاز أن يستثنىها كما لو اشترى البائع الثمرة قبل التأبير<sup>(٣)</sup> . [ ولأن حديث جابر وإن كان مختلف في رواياته فالحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عدداً من الذين خالفوهم ، وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح .

ولأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة ، وهم حفاظ فتكون حجة<sup>(٤)</sup> . ولأن رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره ، لأن قوله ( « لك ظهره » و « أفقرناك ظهره » و « تبلغ عليه » ) لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك . ولأن ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث ، لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات ، وهو شرط

(١) المغني ، ج ٤ ، ص ١٠٩ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٤٤ .

(٢) صحيح ابن حبان ، ذكر الزجر عن استثناء البائع الشيء المجهول من الشيء المبيع في نفس العقد ، ج ١١ ، ص ٣٤٥ .

(٣) المغني ، ج ٤ ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٣١٨ .

(٥) « قال شعبة عن مغيرة عن عامر عن جابر أفقرني رسول الله - ﷺ - ظهره إلى المدينة ، وقال إسحاق عن جرير عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة وقال عطاء وغيره لك ظهره إلى المدينة وقال محمد بن المنكدر عن جابر شرط ظهره إلى المدينة ، وقال زيد بن أسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع ، وقال أبو الزبير عن جابر أفقرناك ظهره إلى المدينة وقال الأعمش عن سالم عن جابر تبلغ عليه إلى أهلك » صحيح البخاري ، باب إذا اشترى البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز ، ج ٢ ، ص ٩٦٨ .

الاضطراب الذي يرد به الخبر وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح ، ولأنه عند اختلاف الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات ، وأما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عدداً ، أو أتقن حفظاً ، فيتعين العمل بالراجح إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى ، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح<sup>(١)</sup> .

ولأنه لم يصح نهى النبي - ﷺ - عن بيع وشرط<sup>(٢)</sup> ، وإنما النهي عن شرطين في بيع<sup>(٣)</sup> فمفهومه إباحة الشرط الواحد .  
ولو سلمنا بصحته مع ما فيه من مقال فهو أعم من حديث جابر مطلقاً فينبى العام على الخاص ولأنه قابل للتأويل<sup>(٤)</sup> .

وأن شرط المنفعة ليس منافياً لمقصود البيع ، والمنهي عنه من الشروط ما كان ينافي مقصود البيع ، كأبي يشترط في بيع الجارية أن لا يطأها ، وفي الدار أن لا يسكنها ، وغير ذلك مما يمنع مقصود البيع ، أما ما كان مشروطاً معلوماً فلا بأس به والله أعلم .

(١) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٣٧٦ .

(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع وشرط . المعجم الأوسط ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ .

قال ابن حجر قوله « روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط بيض له الرافعي في التذنيب واستغريه النووي . وقد رواه ابن حزم في المحلى ، والخطابي في المعالم ، والطبراني في الأوسط ، والحاكم في علوم الحديث من طريق محمد بن سليمان الزهلي عن عبدالوارث بن سعيد عن أبي حنيفة عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده في قصة طويلة مشهورة ، ورويناه في الجزء الثالث من مشيخة بغداد للدمياطي ونقل فيه عن ابن أبي الفوارس أنه قال غريب ورواه أصحاب السنن ، إلا ابن ماجه ، وابن حبان والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع » تلخيص الحبير ، باب البيوع المنهي عنها ، ج ٣ ، ص ١٢ . انظر : نصب الراية ، باب البيع الفاسد ، ج ٤ ، ص ١٧ .

(٣) عن ابن عمرو - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - ﷺ - « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن » المنتقى لابن الجارود ، باب المبيعات المنهي عنها من الفرغ وغيره ، ج ١ ، ص ١٥٤ . المستدرک ، كتاب البيوع ، ج ٢ ، ص ٢١ ، سنن الترمذي ، باب ماجاء في كراهة بيع ما ليس عندك : (وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح) ، ج ٣ ، ص ٥٣٥ .

(٤) انظر : نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٨٣ .

## المسألة الثانية

جواز شرط السلامة في البيع قبل استلامه

الأثار :

- ١- حدثنا أبو بكر قال: حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، أن الناس قالوا ليتنا قد رأينا بين عبدالرحمن بن عوف وعثمان بيعاً حتى ننظر أيهما أعظم جداً في التجارة ، فاشترى عبدالرحمن من عثمان آفراساً بأربعين ألف ، واشترط عليه إن كانت الصفقة أدركتها وهي حية مجموعة إلى الراعي ، ليست بضالة فقد وجب البيع ، ثم جاوز شيئاً فقال عبدالرحمن ما صنعت فرجع إليه فقال: أزيدك ستة آلاف على إن أدركها الرسول وهي حية فعلي . فأدركها الرسول وقد نفقت ، فخرج عبدالرحمن من الضمان بالشرط الآخر<sup>(١)</sup>.
- ٢- أخبرنا عبدالرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال : قال أصحاب النبي -ﷺ- وددنا لو أن عثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف تبايعاً حتى ننظر أيهما أعظم جداً في التجارة ، فاشترى عبدالرحمن من عثمان فرساً من أرضٍ أخرى بأربعين ألف درهم أو أربعة آلاف أو نحو ذلك إن أدركتها الصفقة وهي سالمة ، ثم أجاز قليلاً فرجع فقال : أزيدك ستة آلاف إن وجدها رسولي سالمة قال: نعم، فوجدها رسول عبدالرحمن قد هلكت وخرج منها بالشرط الآخر<sup>(٢)</sup>.

(١) مصنف ابن أبي شيبة في بيع الغرر والعبء الآبق ، ج ٤ ، ص ٣١٣.

(٢) مصنف عبدالرزاق ، باب البيع على الصفقة وهي غائبة ، ج ٨ ، ص ٤٥ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب من

قال يجوز بيع العين الغائبة ، ج ٥ ، ص ٢٦٧.



قال في الهداية: [ ثم جملة المذهب فيه أن يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري لا يفسد العقد ؛ لثبوته بدون الشرط ]<sup>(١)</sup> .

وفي مواهب الجليل [ والحاصل أن الشرط المنهي عنه مع المبيع هو أحد شرطين : شرط يفوت المقصود من المبيع ، والثاني شرط يعود بغرر في الثمن ، كبيع وسلف ]<sup>(٢)</sup> .  
وفي المجموع [ فقال أصحابنا الشروط خمسة أضرب أحدها ما هو من مقتضى العقد بأن باعة بشرط خيار المجلس ، أو تسليم المبيع ، أو الرد بالعيب أو الرجوع بالعهد ، أو انتفاع المشتري كيف شاء ، وشبه ذلك فهذا لا يفسد العقد بلا خلاف ... ويكون شرطه توكيداً وبياناً لمقتضاه ]<sup>(٣)</sup> .

وفي كشف القناع [ وهي أي الشروط في البيع ضربان : الأول صحيح لازم ، ليس لمن اشترط عليه فكه ، وهو ثلاثة أنواع : أحدها شرط مقتضى البيع ... والثاني من الشروط الصحيحة شرط من مصلحة العقد ... والثالث شرط بائع نفعاً مباحاً معلوماً ]<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الهداية مع شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٧٧ .

(٢) مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

(٣) المجموع ، ج ٩ ، ص ٤٤٧ .

(٤) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٨٦-١٩٠ .

## المبحث الثاني قبض المبيع وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى : وجوب الكيل في المكيل.

المسألة الثانية : البيع قبل القبض.

المسألة الثالثة : كيفية القبض.

المسألة الرابعة : الإقالة قبل القبض.

## قبض المبيع

القبض: التناول بأطراف الأصابع، ومنه قرأ الحسن ﴿ فقبضت قبضة من أثر الرسول ﴾<sup>(١)</sup>.  
وبالفتح قبض الشيء: أخذه، والقبض: ضد البسط وبابها ضرب، والقبض: الإسراع<sup>(٢)</sup>  
ومنه قوله تعالى: ﴿ صالفت ويقبضن ﴾<sup>(٣)</sup>.

فالمعاني اللغوية هي التناول، والأخذ، والإسراع، فكلها تفيده معاني متقاربة في  
المعنى والدلالة، وقال الكاساني:<sup>(٤)</sup> (لأن معنى القبض هو التمكين والتخلي. وارتفاع  
الموانع عرفاً وعادة حقيقة).<sup>(٥)</sup> وقال أيضاً: (القبض عندنا هو التخلية والتخلي، وهو أن  
يخلي البائع بين المبيع وبين المشتري برفع الحائل بينهما على وجه يتمكن المشتري من  
التصرف فيه)<sup>(٦)</sup>. والقبض عند الفقهاء: يحصل في كل مبيع بحسبه، فإن كان كيلاً، أو  
وزناً، أو عدلاً، أو ذرعاً، فبذلك، ويحصل القبض في صبرة بنقلها، وفيما ينقل  
كالثوب والحيوان بنقله، ويحصل فيما يتناول كالأثمان والجواهر بتناوله، وفيما عدا  
ذلك من عقار، وبناء، وغرس، ونحوها بتخلية<sup>(٧)</sup>.

فالقبض هو: تسليم السلعة للمشتري بما هو معتاد عرفاً في جنسها والله أعلم.  
ومن خلال هذا المبحث نقف على مسائل متعددة متعلقة بالقبض لعثمان - رضي  
الله عنه - رأي فيها.

(١) سورة طه، آية [٩٦].

(٢) مختار الصحاح، مادة قبض، ج ١، ص ٢١٧.

(٣) سورة الملك، آية [١٩].

(٤) الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني - نسبة إلى كاسان مدينة في أول بلاد تركستان وراء  
نهر سيمون وراء الشاش - علاء الدين فقيه أصولي، توفي بحلب عام ٥٨٧ هـ من آثاره السلطان المين،  
أصول الدين، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. انظر: معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٧٥-٧٦، الأعلام،  
ج ٢، ص ٤٦.

(٥) بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١٤٨.

(٦) المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٤٤.

(٧) بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٤٤، مواهب الجليل، التاج والأكليل، ج ٦، ص ٤١٣.

أسنى المطالب، ج ٢، ص ٨٦، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٤٦٧-٤٦٩، كشف القناع، ج ٣،  
ص ٢٤٦-٢٤٧.

شرح منتهى الإيرادات، ج ٢، ص ٦١-٦٢، الانصاف، ج ٤، ص ٤٧٠.

## المسألة الأولى

### وجوب الكيل في المكيل في البيع والشراء

#### الإثار :

- ١- يذكر عن عثمان -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- قال له « إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل »<sup>(١)</sup>.
- ٢- حدثنا عبدالله حدثني أبي ثنا أبو سعيد - مولي بني هاشم - حدثنا عبدالله بن لهيعة، حدثنا موسى بن وردان قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول ( سمعت عثمان يخطب على المنبر وهو يقول : كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينقاع ، فأبيعه بربح ، فبلغ ذلك رسول الله -ﷺ- فقال : « ياعثمان إذا اشتريت فاكتل ، وإذا بعث فكل »<sup>(٢)</sup>.
- ٣- حدثنا عبد الله حدثني أبي ، ثنا يحيى بن إسحاق ثنا ابن لهيعة ، ثنا موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فذكر مثله<sup>(٣)</sup>.
- ٤- حدثنا علي بن ميمون الرقي ، ثنا عبدالله بن يزيد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان قال : ( كنت أبيع التمر في السوق فاقول كلتُ في وسقي هذا كذا فأدفع أو ساق التمر بكيله وأخذ شفي<sup>(٤)</sup> فدخلني من ذلك شيء ، فسألت رسول الله -ﷺ- فقال : « إذا سميت الكيل فكله »<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري، باب الكيل على البائع والمعطى ، ج٢ ، ص٧٤٨.

(٢) مسند الإمام أحمد ، ج١ ، ص٦٢ ، ص٧٥ من مسند عثمان بن عفان - رضي الله عنه - رقم ٤٤٤.

(٣) المرجع السابق ، ج١ ، ص٦٢.

(٤) والشف والشف : الفضل ، والربح والزيادة ، والمفروق بالكسر . لسان العرب ، مادة شفا ، ج٩ ،

ص١٨١ ، النهاية في غريب الحديث ، ج٢ ، ص٤٨٩.

(٥) سنن ابن ماجه ، باب بيع المجازفة ، ج٢ ، ص٧٥٠.



٥- أخبرنا أبو الحسن بن بشران العدل ببغداد ، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد المصري حدثنا عبدالله بن محمد بن أبي مريم ، ثنا جدي سعيد بن أبي مريم أن ابن لهيعة قال: حدثني موسى بن وردان أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فذكر مثله<sup>(١)</sup>.

٦- أخبرنا أبو محمد جناح بن نذير بن جناح المحاربي بالكوفة ، أن أبا جعفر محمد بن علي بن دحيم ، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة ، ثنا مالك بن إسماعيل أبو غسان ، حدثنا عبد السلام بن حرب عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان فذكر مثله<sup>(٢)</sup>.

٧- أخبرنا علي بن عمر الحافظ ، حدثنا إبراهيم بن حماد ، حدثنا أحمد بن منصور ومحمد بن إسحاق ومحمد بن إسماعيل السلمي قالوا: حدثنا أبو صالح ، حدثنا يحيى بن أيوب عن عبدالله بن المغيرة عن منقذ - مولى سراقه - عن عثمان بن عفان فذكر مثله<sup>(٣)</sup>.

٨- حدثنا أبو بكر قال: حدثنا يحيى بن أبي زائدة وابن أبي غنية عن عبدالملك بن أبي غنية عن الحكم قال: قدم لعثمان طعام على عهد النبي - ﷺ - فقال: اذهبوا إلى عثمان نعينه على بيع طعامه ، فقام إلى جنبه وعثمان يقول: في هذه الغرارة كذا وكذا وابعها بكذا وكذا فقال رسول الله - ﷺ - : « إذا سميت فكل »<sup>(٤)</sup>.

حال سند الآثار :

الأثر الأول : صحيح رواه البخاري تعليقاً<sup>(٥)</sup>.

(١) سنن البيهقي الكبرى ، باب الرجل يبتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتاله لنفسه ، ج ٥ ، ص ٣١٥.

(٢) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٣١٥.

(٣) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٣١٥.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة من قال : إذا سمي الكيل والوزن فليكل ، ج ٤ ، ص ٣٨٥.

(٥) الأثر الأول :

رواه البخاري تعليقاً انظر ص ٦٠ من هذا البحث.

- الأثر الثاني : حسن الإسناد ؛ لأن في سنده من هو صدوق<sup>(١)</sup> .  
الأثر الثالث : حسن الإسناد ؛ لأن في سنده من هو صدوق<sup>(٢)</sup> .  
الأثر الرابع : حسن الإسناد ؛ لأن فيه راويين صدوقين<sup>(٣)</sup> .  
الأثر الخامس : حسن الإسناد ؛ لأن فيه راويين صدوقين<sup>(٤)</sup> .

#### (١) سند الأثر الثاني :

- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ، أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة . تقريب التهذيب ، ص ٨٤ .
- أبو سعيد : عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري أبو سعيد - مولي بني هاشم - صدوق ربما أخطأ . تقريب التهذيب ، ص ٣٤٤ .
- عبدالله بن لهيعة بن عقبة أبو عبدالرحمن المصري ، صدوق . تقريب التهذيب ، ص ٣١٩ .
- موسى بن وردان العامري - مولا هم - أبو عمر المصري ، مدني الأصل صدوق ربما أخطأ . تقريب التهذيب ، ص ٥٥٤ .
- سعيد بن المسيب : ثقة ، سبق توثيقه في المسألة الأولى ص ٥٦ .

#### (٢) سند الأثر الثالث :

- أحمد بن حنبل : سبق توثيقه في الأثر الثاني من هذه المسألة .
- يحيى بن إسحاق السليحيني صدوق . تقريب التهذيب ، ص ٥٨٧ .
- ابن لهيعة ، ابن وردان ، ابن المسيب ، سبق توثيقهم في الأثر الثاني من المسألة .

#### (٣) سند الأثر الرابع :

- ابن ماجة : محمد بن يزيد الربيعي القزويني ، أبو عبدالله ابن ماجة صاحب السنن أحد الأئمة حافظ . تقريب التهذيب ، ص ٥١٤ .
- علي بن ميمون الرقي العطار ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٤٠٦ .
- عبد الله بن يزيد المكي ، أبو عبدالرحمن المقرئ ثقة فاضل . تقريب التهذيب ، ص ٣٣٠ .
- ابن لهيعة : سبق توثيقه في الأثر الثاني من هذه المسألة .
- موسى بن وردان : سبق توثيقه في الأثر الثاني من هذه المسألة .
- سعيد بن المسيب : سبق توثيقه في ص ٥٦ من هذا البحث .

#### (٤) سند الأثر الخامس :

- البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحافظ العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام ، سير أعلام النبلاء ، ج ٨ ، ص ١٦٣ .
- أبو الحسن : علي بن محمد بن عبدالله بن بشران بن محمد ، الشيخ العالم المعدل المسند صدوق ثبتاً . سير أعلام النبلاء ، ج ١٧ ، ص ٣١١-٣١٢ .
- أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن الحسن ، أبو الحسن المصري كان ثقة أميناً عارفاً . تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٧٥ .



الأثر الثامن<sup>(١)</sup> سنده من طريقين: فما كان عن أبي بكر عن يحيى عن عبد الملك عن الحكم فهو صحيح الإسناد ، لأن رواته كلهم ثقات .

وما كان من طريق أبي بكر عن ابن أبي غنية ( يحيى بن عبد الملك عن عبد الملك بن أبي غنية ) عن الحكم فحسن الإسناد ، لأن يحيى بن عبد الملك صدوق ، وإذا كان في السند صدوقاً فالأثر حسن الإسناد .

### فقه الآثار :

دلت الآثار عن عثمان على استيفاء الطعام بالكيل بيعاً وشراءً .

### دليله :

- ١- قال النبي -ﷺ- : « اکتالوا حتى تستوفوا »<sup>(٢)</sup> .
- ٢- عن جابر - رضي الله عنه - قال : توفي عبدالله بن عمرو بن حرام وعليه دين ، فاستعنت النبي -ﷺ- على غرمائه أن يضعوا من دينه ، فطلب النبي -ﷺ- إليهم فلم يفعلوا فقال لي النبي -ﷺ- : « اذهب فصنف تمرک أصنافاً العجوة على حدة وعذق زيد على حدة ثم ارسل إليّ » ففعلت ثم أرسلت إلى رسول الله -ﷺ- فجاء فجلس على أعلاه أو في وسطه ، ثم قال : « كل للقوم فكلتهم حتى أوفيتهم الذي لهم »<sup>(٣)</sup> ولمسلم قال : قال رسول الله -ﷺ- « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه »<sup>(٤)</sup> .

### (١) سند الأثر الثامن :

- أبو بكر بن أبي شيبة عبدالله بن محمد بن أبي شيبة سبق توثيقه ص ٥٠ من البحث .
- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني ، أبو سعيد ، متقن ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٥٩٠ .
- ابن أبي غنية : يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية ، الخزاعي الكوفي ، صدوق له أفراد . تقريب التهذيب ، ص ٥٩٣ .
- عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي الكوفي ، ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٣٦٢ .
- الحكم بن عتيبة ، أبو محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، إلا إنه ربما دلس . تقريب التهذيب ، ص ١٧٥ .
- (٢) صحيح البخاري ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج ٢ ، ص ٧٤٨ .
- (٣) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤٨ .
- (٤) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٥٩ .

٣- ويذكر عن عثمان - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال له : « إذا بعت فكل ، وإذا ابتعت فاكتل »<sup>(١)</sup> .

٤- وعن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله - ﷺ - أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى »<sup>(٢)</sup> .

من وافقه :

ذهب عثمان - رضي الله عنه - أن استيفاء الطعام يكون بالكيل في البيع والشراء ، وإلى هذا ذهب الأئمة الأربعة وأصحابهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج ٢ ، ص ٧٤٨ .

(٢) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٦٢ .

(٣) الميسوط ، ج ١٣ ، ص ٨ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٤٤ .

التاج والأكليل ، ج ٦ ، ص ٤١٣ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٥٤ ، بلغة السالك ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .

المجموع شرح المهذب ، ج ٩ ، ص ٣١٢ - ٣١٩ .

الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٦٩ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٦١ .

## المسألة الثانية البيع قبل القبض

### الإثار :

- ١- (فقال ياعثمان ، إذا اشتريت فاكلت ، وإذا بعته فكل) (١) .
- ٢- وروي عن عثمان وسعيد بن المسيب والحسن والحكم (٢) وحماد (٣) بن أبي سليمان ، أن كل ما يبيع على الكيل والوزن لا يجوز بيعه قبل قبضه ، وما ليس بمكيل ولا موزون يجوز بيعه قبل قبضه (٤) .

### فقه الإثار :

دلت الآثار على أن المكيل والموزون لا يباع ولا يشتري حتى يقبض ، وما سوى ذلك يجوز بيعه قبل قبضه عند عثمان - رضي الله عنه - .  
قال ابن المنذر: ( أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له بيعه حتى أن يقبضه . قال: واختلفوا في غير الطعام على أربعة أقوال ... والثاني يجوز بيع كل مبيع قبل قبضه، إلا المكيل والموزون قاله عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب والحسن) (٥) .

### الأدلة :

- ١- قال النبي - ﷺ - : (اكتالوا حتى تستوفوا) (٦) .

---

(١) انظر : مسألة وجوب الكيل ص ٦٠ من هذا البحث .  
(٢) الحكم بن عتيبة الرومي ، تابعي ثقة حجة ، وأفقه أهل الكوفة بعد النخعي والشعبي . ولد سنة ٥٠ وتوفي سنة خمس عشرة ومائة . طبقات ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٣٣١ .  
التذكرة ج ١ ، ص ١١٧ ، التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ .  
(٣) حماد بن أبي سليمان ، مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري ، من التابعين من رواة الخمسة والبخاري في الأدب ، روي عن سعيد بن جبير وغيره وعنه الثوري وغيره ، مات سنة تسع عشرة ومائة وقيل سنة عشر ومائة . طبقات ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٣٣٢ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٢٣١ ، ٢٣٩ .  
(٤) المغني ، ج ٤ ، ص ١٢١ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٧٠ .  
(٥) المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٧٠ .  
(٦) صحيح البخاري ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج ٢ ، ص ٧٤٨ .

٢- عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الطعام حتى يستوفى »<sup>(١)</sup> .  
وعنه - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى  
يكتاله »<sup>(٢)</sup> .

#### وجه الدلالة :

أن الذي يمنع من بيعه قبل قبضه هو الطعام؛ لأن النبي - ﷺ - نهى عن البيع قبل  
القبض، فمفهومه: إباحة بيع ما سواه قبل قبضه<sup>(٣)</sup> .

٣- عن ابن عمر قال: « كنت أبيع الإبل في البقيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع  
بالدراهم وأخذ الدنانير، فأتيت النبي - ﷺ - وهو في بيت حفصة فقلت يا رسول  
الله، إنني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ  
الدنانير » فقال النبي - ﷺ - : « لا بأس إذا أخذتهما بسعر يومهما فافترقتما وليس  
بينكما شيء »<sup>(٤)</sup> .

#### وجه الدلالة :

وهذا البيع فيه تصرف في الثمن قبل قبضه، وهو أحد العوضين، فلو لم يجز  
التصرف في الثمن قبل القبض في غير المكيل والموزون لما أقره النبي - ﷺ - . إذ تأخير  
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز<sup>(٥)</sup> .

٤- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « كنا مع النبي - ﷺ - في سفر فكنت على

(١) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٦٢ .

(٢) المرجع السابق ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٦٢ .

(٣) المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

(٤) صحيح ابن حبان ، ذكر الإخيار عن جواز أخذ المرء في ثمن سلعته المبيعة العين ثم لم يقع العقد عليه من  
غير أن يكون بينهما فراق ، ج ١١ ، ص ٢٨٧ ، انظر : سنن البيهقي الكبرى ، باب اقتضاء الذهب من  
الورق ، ج ٥ ، ص ٢٨٤ .

(٥) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٧ .

بكر<sup>(١)</sup> صعب لعمر فقال النبي -ﷺ- لعمر بعينه قال : « هولك يارسول الله، قال : بعينه فباعه من رسول الله -ﷺ- فقال النبي -ﷺ- : «هولك يا عبد الله بن عمر، تصنع به ماشئت»<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة:-

دل الحديث على هبة البعير لابن عمر من رسول الله -ﷺ- قبل قبضه ، فلو لم يكن التصرف في المبيع قبل قبضه جائزاً لما فعل ذلك رسول الله -ﷺ-<sup>(٣)</sup> .

٥- الإجماع على عدم التصرف في المبيع قبل قبضه إذا كان مكيلاً أو موزوناً ، قال ابن المنذر : « أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له بيعه حتى أن يقبضه»<sup>(٤)</sup> وقال ابن قدامة:<sup>(٥)</sup> « ولم أعلم بين أهل العلم خلافاً إلا ما حكى عن البتي<sup>(٦)</sup> أنه قال: «لابأس ببيع كل شيء قبل قبضه»<sup>(٧)</sup> .

(١) البكر الفتي من الإبل، وقيل هو الثني إلا أن يجذع، وقيل هو ابن المخاض إلا أن يشئ، وقيل هو ابن اللبون والحق والجذع فإذا أثنى فهو جمل وهي ناقة وهو يعير حتى يبزل وليس بعد البازل سن تسمي ، لسان العرب ، مادة بكر، ج٤ ، ص٧٩ .

(٢) صحيح البخاري، باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ، ج٢ ، ص٧٤٥ .

(٣) المغني ، ج٤ ، ص١٢٧-١٢٨ .

(٤) المجموع ، ج٩ ، ص٢٧٠ .

(٥) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي أبو محمد موفق الدين، فقيه من أكابر فقهاء الحنابلة ، له مؤلفات عديدة منها المغني ، المقنع ، الكافي ، روضة الناظر في أصول الفقه وغيرها كثير . ولد في جماعيل سنة ٥٤١هـ ، تعلم في دمشق ورحل إلى بغداد سنة ٥٦١هـ وأقام بها نحو أربع سنين وعاد إلى دمشق وبها توفي -رحمه الله- سنة ٦٢٠هـ ، الأعلام ، ج٤ ، ص١٩١-١٩٢ ، البداية والنهاية ، ج١٣ ، ص٩٩ ، شذرات الذهب ، ج٥ ، ص٨٨ ، سير أعلام النبلاء ، ج٢٢ ، ص١٦٥ .

(٦) عثمان البتي فقيه البصرة أبو عمر يباع البتوت اسم أبيه مسلم وقيل أسلم وقيل سليمان وأصله من الكوفة حدث عن أنس بن مالك والشعبي وعبد الحميد بن سلمة والحسن وعنه شعبه وسفيان وهشيم ويزيد وابن علي وثقة أحمد والدارقطني وابن سعد وابن معين فيما نقله عباس عنه ، وقال أبو حاتم شيخ يكتب حديثه وقال ابن سعد له أحاديث كان صاحب رأي وفقه ، سير أعلام النبلاء ، ج٦ ، ص١٤٨-١٤٩ ، الجرح والتعديل ، ج١ ، ص١٤٥ ، تاريخ أسماء الثقات ، ج١ ، ص١٣٨-١٣٩ .

(٧) المغني ، ج٤ ، ص١٢٧ .



- ١- ذهب عثمان - رضي الله عنه- إلى عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه كيلاً ، وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم بلا خلاف<sup>(١)</sup> ، كما قال ابن المنذر : « أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له يبيعه حتى يقبضه<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن قدامة : ولم أعلم بين أهل العلم خلاف ، إلا ما حكى عن البتي أنه قال لا بأس ببيع كل شيء قبل قبضه<sup>(٣)</sup> .
- ٢- فيما يروى عن عثمان أن ما سوى المكيل والموزون يباع قبل قبضه ، وهو قول سعيد ابن المسيب والحسن والحكم وحماد والأوزاعي وأحمد وأصحابه<sup>(٤)</sup> .
- ٣- ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف<sup>(٥)</sup> إلى أن من اشترى شيئاً مما ينقل ويحول لم يجز له يبيعه حتى يقبضه ، ويجوز بيع العقار قبل القبض<sup>(٦)</sup> .
- ٤- ذهب محمد<sup>(٧)</sup> - من الحنفية - إلى أنه لا يجوز بيع العقار قبل القبض ، كالمثقول عند

(١) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٨١ ، المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٨ ، التاج والأكليل ، ٦ ، ص ٤٢٢ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٤٥ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٨٢-٤٨٣ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٢٦ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٦١-٤٦٢ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٧٠ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٦١ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .

(٢) المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٧٠ .

(٣) المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٧ .

(٤) المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٧٠ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٧ .

(٥) أبو يوسف ، هو الإمام يعقوب بن إبراهيم بن حبيب قاضي القضاة ، صاحب أبي حنيفة ، الفقيه المجتهد تولى القضاء وهو أول من دعى بقاضي القضاة ، وهو الذي ساعد على نشر مذهب أبي حنيفة في الأقطار ، وهو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها ، وله الأمالي والنوادر والخراج . توفي سنة مائة واثنين وثمانين . انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ، ص ٤٢١ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ١٣٤ ، البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٨٠ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٨ ، ص ٥٣٥ - ٥٣٩ .

(٦) الهداية مع فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٣٥-١٣٩ ، المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٨ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٣٤ .

(٧) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، أبو عبدالله طلب الحديث على الإمام مالك ، ثم حضر مجلس أبي حنيفة سنين ، وتفقه على أبي يوسف والتقى مع الشافعي وناظره ، وكان من أفصح الناس ، دون فقه أبي حنيفة ونشرة ولاه الرشيد القضاء ثم عزله ، وأهم كتبه الجامع الكبير والجامع الصغير والأصل ، والسير الصغير والسير الكبير ، والزيادات ، والآثار والنوادر ، وغيرها توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر : وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ٣٢٤ ، طبقات الفقهاء ، ص ١٣٥ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٩ ، ص ١٣٤-١٣٦ .

أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(١)</sup>.

٥- وعند مالك أن القبض شرط في الطعام الربوي بلا خلاف في مذهبه، وأما غير الربوي من الطعام فعنه في ذلك روايتان: أشهرهما المنع، والأخرى الجواز<sup>(٢)</sup>.

٦- وعند الشافعية: لا يصح بيع المبيع قبل قبضه كما في الطعام، ولا فرق بين منقول ولا عقار<sup>(٣)</sup>.

٧- وذهب أبو ثور إلى جواز بيع كل مبيع قبل قبضه، إلا المأكول والمشروب<sup>(٤)</sup>. وروي عن مالك كذلك<sup>(٥)</sup>.

٨- وفي رواية عن أحمد يجوز التصرف في العقار فقط<sup>(٦)</sup>.

٩- حكى عن البتي: أنه لا بأس ببيع كل شيء قبل قبضه<sup>(٧)</sup>.

- الترجيح :-

الذي يظهر أن ما سوى الطعام يجوز بيعه قبل القبض؛ لأن النبي -ﷺ- نهى عن بيع الطعام قبل قبضه، والتنصيص في الأحاديث<sup>(٨)</sup> الكثيرة الثابتة عن رسول الله -ﷺ- يدل على بيع غير الطعام قبل القبض بخلاف الطعام.

(١) الهداية مع فتح القدير، ج ٦، ص ١٣٥-١٣٩، المبسوط، ج ١٣، ص ٨، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٤.

(٢) بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٠٨، المدونة، ج ٩، ص ٨٧، مواهب الجليل، ج ٤، ص ٤٨٢، التاج والأكليل، ج ٦، ص ٤٢٢.

(٣) الأم، ج ٣، ص ٧٠، أسنى الطالب، ج ٢، ص ٨٢، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٤٦١-٤٦٢، المجموع، ج ٩، ص ٢٧٠.

(٤) المجموع، ج ٩، ص ٢٧٠.

(٥) المدونة، ج ٣، ص ١٣٤، الفواكة الدواني، ج ٢، ص ٧٨-٧٩.

(٦) الإنصاف، ج ٤، ص ٤٦٦.

(٧) المغني، ج ٤، ص ١٢٧.

(٨) نهى رسول الله -ﷺ- عن بيع الطعام حتى يستوفى، وعن ابن عباس قال: قال رسول الله -ﷺ- «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه» وهناك أحاديث كثيرة في مثل هذا المعنى منع من ذكرها خشية الإطالة فيرجع إلى ما ذكر وما لم يذكر إلى صحيح البخاري، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، ج ٢، ص ٧٥١، صحيح مسلم، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، ج ٣، ص ١١٦٢.

ولأن النبي -ﷺ- وهب البعير لابن عمر<sup>(١)</sup> قبل قبضه ، فلو لم يجز التصرف قبل القبض فيما سوى الطعام لبين ذلك النبي -ﷺ- ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، ولما فعل ذلك دلّ فعله على جواز التصرف في المبيع بالهبة قبل قبضه ، والهبة كالبيع .

ولأن ذلك قول عثمان - رضي الله عنه - وعثمان خليفة راشد سته متبعة<sup>(٢)</sup> ، وقياساً على ماملكه بإرث أو وصية ، وعلى إعتاقه وإجارته قبل قبضه ، وعلى بيع الثمر قبل قبضه<sup>(٣)</sup> .

ولأن الأحاديث الدالة على منع البيع قبل القبض لا تقوى<sup>(٤)</sup> على الاستدلال لما فيها من المقال ، ولم يصح منها إلا أحاديث الطعام ، وهي حجة في جواز البيع قبل القبض فيما سوى الطعام بمفهومها ، فإن تخصيص الطعام بالنهي يدل على إباحة غيره<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ، باب إذا اشترى شيئاً فوهبه من ساعته قبل أن يتفرقا ، ج ٢ ، ص ٧٤٥ .

(٢) انظر : المستدرک على الصحيحین کتاب العلم ، ( وقال الحاكم هذا إسناد صحيح على شرطيهما جميعاً ) ، ج ١ ، ص ١٥٧ ، وانظر : المسند المخرج على صحيح الإمام مسلم ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٣) انظر : المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٧١ .

(٤) عن حكيم بن حزام قال : « قلت يارسول الله إني أشترى بيوعاً فما يحل لي منها وما يحرم عليّ قال إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » .

صحيح ابن حبان ، باب ذكر الخبر الدال على أن كل شيء يبيع سوى الطعام حكمه حكم الطعام ، وقال أبو حاتم ( هذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام ليس فيه ذكر عبد الله بن عصمه وهذا خبر غريب ) ج ١١ ، ص ٣٥٨ .

قال الشوكاني : حديث حكيم بن حزام أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير ، وفي إسناده العلاء بن خالد الواسطي ، وثقة ابن حبان وضعفه موسى بن إسماعيل وقد أخرج النسائي بعضه ، وحديث زيد بن ثابت أن النبي -ﷺ- نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ، أخرجه أيضاً الحاكم وصححه و ابن حبان صححه أيضاً ، نيل الأوطار ، باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه ، ج ٥ ، ص ٢٥٦ .

(٥) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٧-١٢٨ .

## المسألة الثالثة كيفية القبض

### الإثار :-

- ١- « إذا اشتريت ، فاكتل وإذا بعث فكل »<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن عثمان - رضي الله عنه - ابتاع حائطاً من رجل فساومه حتى قام على الثمن، ثم قال : « أعطني يدك قال وكانوا لا يستوجبون إلا بصفقة »<sup>(٢)</sup>.
- ٣- اشترى عبدالرحمن من عثمان فرساً من أرض أخرى بأربعين ألف درهم إن أدركتها الصفقة وهي سالمة ، ثم أجاز قليلاً فرجع فقال : « أزيدك ستة آلاف إن وجدها رسولي سالمة »<sup>(٣)</sup>.

### فقه الإثار :

دلت الآثار على دلالات هي كما يلي :

- ١- دل الأثر الأول على أن قبض المكيل بالكيل.
  - ٢- دل الأثر الثاني على أن البيع يستوجب بالعقد ، لأن الصفقة شرعاً عبارة عن العقد.
  - ٤- دل الأثر الثالث على أن القبض في الحيوان بتسليمه سالمًا لأنه منقول.
- فهذه الدلالات من الآثار لعلها ترجع إلى دالتين اثنتين إحداهما: أن المكيل وماشابهه من وزن ، وعد ، وذرع ، يكون قبضه بكيله ، ووزنه وعده ، وذرعه ، لقوله - ﷺ - :

---

(١) انظر: ص ٦٠ من هذا البحث في مسألة وجوب الكيل.  
(٢) انظر: ص ٥٥ من هذا البحث مسألة اشتراط السلامة في البيع.  
(٣) انظر: ص ٥٥ من هذا البحث مسألة اشتراط السلامة في البيع.

« إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل »<sup>(١)</sup> والموزون ، والمذروع ، والمعدود ، يقاس

على المكييل.

وثانيهما : أن القبض فيما سوى المكييل بما هو متعارف عليه في جنسه ، فما كان منقولاً فبتسليمه ، وما كان عقاراً فبتخليته ، لأن القبض مطلقاً في الشرع فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة ، وهما في قبض هذه الأشياء سوى المكييل ما ذكر.

الإدلة :

عن زيد بن ثابت أن النبي -ﷺ- « نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم »<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :

دل الحديث على أصل النقل بحيازتها ، وأما التخصيص بالرحال فخرج على الغالب ، ودل الإجماع أنه ليس بشرط في أصل النص<sup>(٣)</sup>.

٢- عن أبي هريرة أن رسول الله -ﷺ- قال: « من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله »<sup>(٤)</sup>.

٣- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: « كنا في زمان رسول الله -ﷺ- نبتاع الطعام، فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه إلى مكان سواه ، قبل أن نبيعه »<sup>(٥)</sup>.

**ثانياً : من المعقول :**

« ولأن القبض مطلق في الشرع فيجب الرجوع فيه إلى العرف ، كالإحراز ، والتفرق ، والعادة في قبض هذه الأشياء ما ذكرنا »<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح البخاري ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج ٢ ، ص ٧٤٨.

(٢) المستدرک ، کتاب البيوع ، ج ٢ ، ص ٤٦ . (وقال الشوكاني في نيل الأوطار حديث زيد بن ثابت أخرجه الحاكم وصححه وابن حبان وصححه ) ، ج ٥ ، ص ٢٥٦ .

(٣) المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٨٣ .

(٤) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٦٢ .

(٥) انظر : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١١٦٠ .

(٦) المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٧٥ .

أولاً : من وافق عثمان - رضي الله عنه - :

ذهب الشافعية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup>، إلى أن قبض كل شيء بحسبه ، فإن كان موزوناً أو مكيلاً فبوزنه وكيّله، وإن كان منقولاً أو متناولاً فبنقله وتناوله، وفيما عدا ذلك كالعقار وغيره فالتخلية .

ثانياً : من خالف عثمان رضي الله عنه:

- ١- ذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> إلى أن القبض في كل شيء التخلية والتخلي .
- ٢- ذهب المالكية<sup>(٤)</sup> إلى أن القبض في العقار بالتخلية، وغيره من حيوان وعرض يكون بالعرف .
- ٣- وفي رواية لأحمد<sup>(٥)</sup> أن القبض في كل شيء بالتخلية مع التمييز .

الترجيح :

الذي يظهر أن القبض فيما كان طعاماً هو الكيل والوزن، فإن الأحاديث في ذلك مستفيضة فإنه - ﷺ - قال : « إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل »<sup>(٦)</sup> . وأما ما بيع جزافاً

---

(١) المجموع ، [مذهبنا أن القبض في العقار ونحوه بالتخلية ، وفي المنقول بالنقل ، وفي المتناول باليد بالتناول] ، ج٩ ، ص ٢٨٣ .

(٢) قال في المغني ، [وقبض كل شيء بحسبه] ج٤ ، ص ١٢٥ . وقال في كشف القناع .  
[ويحصل القبض فيما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع بذلك .. ويحصل القبض فيما ينقل بنقله ..  
ويحصل القبض فيما يتناول ... بتناوله... ويحصل القبض فيما عدا ذلك المتقدم ذكره من عقار ونحوه  
بتخليته مع عدم مانع - أي حائل -] ، ج٣ ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .

شرح منتهى الإيرادات ، (ويحصل قبض في الصبرة ببعض جزافاً بنقل وفيما ينقل بنقل وفيما يتناول  
كدنانير ودراهم وكتب بالتناول باليد وفي غيره - أي المذكور - كأرض وبناء بتخلية ) ، ج٢ ، ص ٦٢ .

(٣) بدائع الصنائع ، « فالتسليم والقبض عندنا هو التخلية » ، ج٥ ، ص ٢٤٤ .

(٤) اسهل المدارك ، « القبض التخلية... ومعنى التخلية - التمكين من القبض والتصرف وإنزاله منزلته » ج٢ ،  
ص ٢٢١ . « وقال في التاج والأكليل ، « قبض العقار بالتخلية وغيره بالعرف » ، ج٦ ، ص ٤١٣ ، انظر:  
حاشية الدسوقي ، ج٣ ، ص ١٤٥ ، انظر بلغة السالك ، ج٣ ، ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

(٥) المغني ، ج٤ ، ص ١٢٥ .

(٦) صحيح البخاري ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج٢ ، ص ٧٤٨ .

فقبضه نقله، لما روى ابن عمر قال : « كانوا يضربونا على عهد رسول الله -ﷺ- إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه »<sup>(١)</sup> . وفي لفظ « كنا نبتاع الطعام جزافاً، فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من مكانه الذي ابتعناه إلى مكان سواه ، قبل أن نبيعه »<sup>(٢)</sup> .

ما سوى الطعام فإن قبضه بحسب العرف والعادة ؛ لأن القبض فيما سوى الطعام مطلق في الشرع ولم يقيد فيرجع فيه إلى عرف الناس وعاداتهم ، ومن المعتاد والمعروف أن كل سلعة من السلع سوى الطعام لها قبض يناسبها، من تناول، أو تخلية ، أو تسليم، أو غير ذلك ، وتخصيص نوع القبض فيما سوى الطعام تخصيص من غير دليل ، ولأن تخصيص نوع من القبض في السلع تكلف ، إذ ما يصلح في قبض سلعة لا يصلح في غيرها فما كان قبضه التخلية فلا يناسب ما كان قبضه تناول وغير ذلك ، فلا يقرر نوع القبض إلا ما تعارف الناس عليه ، لأنه أشمل لإحتواء جميع سلعهم وأبعد عن المشقة والكلفة والضرر الذي قد يحصل في نوع القبض.

---

(١) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٦١ .

(٢) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ج ٣ ، ص ١١٦٠ .

## المسألة الرابعة الإقالة<sup>(١)</sup> قبل قبض المبيع

الإشارة :-

١ - حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا يونس يعني -ابن عبيد- حدثني عطاء بن فروخ -مولي القرشين - أن عثمان اشترى من رجل أرضاً فأبطأ عليه فلقيه فقال له : « ما منعك من قبض مالك ؟ قال : إنك غبتي فما ألقى من الناس أحداً إلا هو يلومني . قال : أو ذلك يمنعك ؟ قال : نعم ، قال فاختر بين أرضك ومالك »<sup>(٢)</sup> .

(١) الإقالة لغة : قاله البيع قيلاً وأقاله إقالة وحكى اللحياني أن قلته لغة ضعيفة واستقالتني طلب إلي أن أقيه وتقايلا البيعان : نفاسخا صفقتهما وتركتهما ، يتقايلان البيع أي يستقيل كل واحد منهما صاحبه . وقد تقايلا بعد ما تبايعا أي تباركا ، وأقلته البيع إقالة ، وهو فسخه : قال : وربما قالوا قلته البيع فأقالتني إياه . لسان العرب ، مادة أقال ، ج ١١ ، ص ٥٧٩ - ٥٨٠ .

الإقالة اصطلاحاً : فهي عند الحنفية مختلف في ماهيتها :

فقال أبو حنيفة عليه الرحمة الإقالة فسخ في حق العاقدين بيع جديد في حق ثالث سواء كان قبل القبض أو بعده وروي عنه أنها فسخ قبل القبض بيع بعده ، وقال أبو يوسف إنها بيع جديد في حق العاقدين وغيرهما إلا أن لا يمكن أن تجعل بيعاً فتجعل فسخاً وقال محمد إنها فسخ إلا أن لا يمكن أن تجعل فسخاً فتجعل بيعاً للضرورة وقال زفر إنها فسخ في حق الناس كافة . بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ ، وقال في الجوهرة النيرة : « وفي الشرع عبارة عن رفع العقد » ، ج ١ ، ص ٢٠٧ ، وانظر : درر الحكام شرح غرر الأحكام ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

(والإقالة عند المالكية ترك المبيع لباعه بثمنه) ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٢٧٩ ، (وهي عند مالك بيع إلا في مسائل) ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٢٧٩ .

وعند الشافعية : الإقالة وهي ما يقتضي رفع العقد بوجه مخصوص جائزة وتسبب لنادم ، وهي فسخ لا بيع ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٧٤ .

والإقالة عند الحنابلة : (فسخ للعقد لا بيع . كشف القناع) ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ ، (وهي الدفع والإزالة) ، المغني ، ج ٤ ، ص ٩٦ .

(٢) مسند الإمام أحمد ، (مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه) ، ج ١ ، ص ٥٨ . قال أحمد شاكر : -رحمه الله - في شرحه على المسند ، [وقع في (ح) حدثنا إسماعيل ثنا يونس يعني ابن عبيدالله] وهو خطأ صححناه من ك ه ، فإسماعيل بن إبراهيم هو ابن عليه ، ويونس هو ابن عبيد كما هو ثابت أيضاً في النسائي وابن ماجه [ ج ١ ، ص ٣٣٥ ، ( وروي أصله من غير قصة عثمان عن النبي -ﷺ- في - - - - -



٢- أخبرنا أبو الطاهر المبارك بن المعطوش لبغداد أن هبة الله أخبرهم قراءة عليه، أنا الحسن بن علي المذهب، أنا أحمد بن جعفر القطيعي، أنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا يونس يعني -ابن عبيد-، حدثني عطاء بن فروخ، أن عثمان اشترى من رجلٍ ثم ذكر مثل<sup>(١)</sup> ما ورد عند أحمد في الأثر الأول.

٣- أخبرنا أبو المجد زاهر بن أحمد الثقفي بأصبهان، أن الحسين بن عبد الملك الأديب أخبرهم قراءةً عليه أن إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر محمد بن المقرئ، أنا أحمد بن علي الموصلي، حدثنا أبو خيثمة، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس بن عبيد عن عطاء بن فروخ - مولي القرشيين - أن عثمان اشترى ... ثم ذكر نحوه<sup>(٢)</sup>.

٤- حدثنا محمد بن الفضل، حدثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن عطاء بن فروخ، أن عثمان ابتاع من رجل أرضاً، فندم الرجل فاستقاله فأقاله عثمان، ثم قال: « سمعت رسول الله - ﷺ - ثم ذكر نحوه »<sup>(٣)</sup>.

---

=== مسند الإمام أحمد، ج ١، ص ٦٧، ٧٠، السنن الكبرى، باب الترغيب في حسن القضاء، ج ٤، ص ٦٠، مسند البزار، ج ٢، ص ٨٤، مسند عبد بن حميد، ج ١، ص ٤٦، مسند الشهاب، ج ٢، ص ٢٥٢، سنن النسائي المجتبى، باب حسن المعاملة والرفق في المطالبة، ج ٧، ص ٣١٨، سنن ابن ماجه، باب السماح في البيع، ج ٢، ص ٧٤٢، الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

(١) الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٥٠٧. ومعه شعب الإيمان، ج ٧، ص ٥٣٦ - ٥٣٧.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٠٧.

ورواه الإمام أحمد بمسنده عن عطاء بن فروخ، ج ١، ص ٦٧، ورواه النسائي في السنن الكبرى، باب الترغيب في حسن القضاء، ج ٤، ص ٦٠.

ورواه البزار في مسنده، ج ٢، ص ٤٨، ورواه ابن ماجه في سننه باب السماح في البيع، ج ٢، ص ٧٤٢. ولكن لم يذكروا القصة التي في أوله والتي هي بيع عثمان على رجل أبطأ عليه فإنما ذكروا قوله - رضي الله عنه - سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: « أدخل الله الجنة رجلاً سمحاً ».

(٣) مسند عبد بن حميد، (مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه)، ج ١، ص ٤٦.

سند الأثر الأول: كل رواته ثقات، سوى عطاء بن فروخ اختلفت<sup>(١)</sup> حوله أقوال أهل الجرح والتعديل ، فمنهم من وثقه كابن حبان، ومنهم من قال: أنه مقبول كالحافظ بن حجر ، ومنهم من قال بانقطاع روايته عن عثمان لأنه لم يلقه ، ولعل الراجح والله أعلم أنه لقي عثمان ولا دليل على عدم لقيه .

(١) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-

- عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، ولد الإمام ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٢٩٥ .
  - أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، انظر ص ٦٢ من هذا البحث.
  - إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشير البصري المعروف بابن عليه، ثقة حافظ . تقريب التهذيب ، ص ١٠٥ .
  - يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضلٌ ورع . تقريب التهذيب ، ص ٦١٣ .
  - عطاء بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره معجمه المدني، نزيل البصرة مقبول ، تقريب التهذيب، ص ٣٩٢ .
- قال في الأحاديث المختارة: (سئل الدارقطني عنه فقال يرويه يونس بن عبيد عن عطاء بن فروخ وعن يونس فيه إسنادان آخران... وحديث عطاء بن فروخ أشهرها عنه وكلها محفوظة عن يونس إسناده منقطع) ، ج ١، ص ٥٠٨ . وقال في مصباح الزجاجة: (قال : قال عثمان بن عفان -رضي الله عنه - قال : قال رسول الله -ﷺ- : أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً ...) هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه منقطع عطاء بن فروخ لم يلق عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قاله علي بن المدني) ، ج ٣، ص ١٩ .
- وقال البزار في مسنده ، ( وعطاء بن فروخ رجلٌ من أهل البصرة حدث عن يونس بن عبيد وعلي بن زيد ولانعلمه سمع من عثمان ) ، ج ٢، ص ٤٨ .
- وقال في التهذيب ، ( قلت ذكر علي بن المدني في العلل أنه لم يلق عثمان ) ، ج ٧، ص ١٨٨ .
- وقال ابن حبان في الثقات : ( عطاء بن فروخ - مولي قريش - عداه في أهل المدينة ، وكان انتقل إلى البصرة يروي عن عثمان بن عفان ، روى عنه يونس بن عبيد وعلي بن زيد ) ، ج ٥، ص ٢٠٤ وقال في الجرح والتعديل : (عطاء بن فروخ روى عن عثمان وعبدالله بن عمر ، روى عنه يونس وعلي بن زيد ) ، ج ٦، ص ٣٣٥ . وقال في تهذيب الكمال : ( عطاء بن فروخ مولى قريش حجازي روى عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو وعثمان بن عفان ) ، ج ٢٠، ص ٩٩ ، وقال أحمد شاكر ( في تعليق على مسند الإمام أحمد، إسناده صحيح ، وعطاء بن فروخ ثقة فليس له في الكتب الستة غير هذا الحديث . ولكن نقل الحافظ في التهذيب عن العلل أنه لم يلق عثمان ولم أجد ما يؤيد هذا ) ، ج ١، ص ٣٣٥ .



## سند الأثر الرابع :

الأثر الرابع صحيح الإسناد ، لأن رواته كلهم ثقات سوى عطاء بن فروخ وهو مختلف في روايته عن عثمان بن علماء أهل الجرح والتعديل<sup>(١)</sup>.

### فقه الآثار :

١- دلت الآثار الأول والثاني والثالث على تخيير عثمان -رضي الله عنه- البائع بين أخذ المبيع أو أخذ المال قبل القبض ، بدلالة قوله : ( مامنك من قبض مالك). فأخذ البائع المبيع وهو الحائض أو الأرض فسخ للبيع ، وهذه هي الإقالة لأنها ترك المبيع.

٢- دل الأثر الرابع على جواز الإقالة عند عثمان -رضي الله عنه- في البيع مطلقاً قبل القبض أو بعده ، بدلالة قوله ( فاستقاله فأقاله ) .

### الجمع ودفع التعارض :

دلت الآثار على جواز الإقالة إلا أن بعضها مطلق والآخر مقيد بقبول القبض ، والذي يظهر أنه لا تعارض لإمكان العمل بدلالة الآثار كلها لجواز الإقالة قبل القبض وبعده. ولكن ترجيح حمل المطلق على المقيد أولى ، لأن راوي الآثار هو عطاء بن فروخ فأطلق

=== أحمد بن علي الموصلي : أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي ، أبو يعلى الموصلي الحافظ الثقة محدث الجزيرة . تذكرة الحفاظ ، ج ٢ ، ص ٧٠٧.

- أبو خيثمة : زهير بن حرب بن شداد ، أبو خيثمة النسائي ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت ، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث . تقريب التهذيب ، ص ٢١٧.

- إسماعيل بن إبراهيم : يونس بن عبيد ، عطاء بن فروخ ، سبقت ترجمتهم في الأثر الأول من هذه المسألة. ص ٧٨.

(١) دراسة سند الأثر الرابع كما يلي :

- محمد بن الفضل السدوسي ، أبو النعمان البصري ، لقبه عارم ، ثقة ثبت تغير في آخر عمره . تقريب التهذيب ، ص ٥٠٢ ، التاريخ الكبير ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، التاريخ الصغير ، ج ٢ ، ص ٣٥١.

- حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد ، تقريب التهذيب ، ص ١٧٨ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ، طبقات المحدثين ، ج ١ ، ص ٩٤.

- يونس بن عبيد وعطاء بن فروخ : سبق ترجمتهما ص من هذا البحث في الأثر الأول من هذه المسألة. ص ٧٨.

في الآثار الأولى وقيد في الأثر الرابع ، ولا تستقيم الآثار المروية عنه إلا بذلك ، إذ أن الحادثة واحدة ولم تتعدد.

الأدلة :-

١- عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : «من أقال نادماً بيعته ، أقال الله عشرته يوم القيامة<sup>(١)</sup>» .

وجه الدلالة :

الحديث عام في جواز الإقالة ولا يخصص إلا بدليل.

أقوال الفقهاء :-

أ - من وافقه :-

١- جواز الإقالة قبل القبض عند الحنفية<sup>(٢)</sup> ، والشافعية<sup>(٣)</sup> ، والحنابلة<sup>(٤)</sup> ، لأنها فسخ .

ب- من خالفه :-

٢- لا تجوز الإقالة قبل القبض عند المالكية<sup>(٥)</sup> إلا في الطعام جميعه لا بعضه ، لأنها بيع .

---

(١) صحيح ابن حبان ، باب الإقالة ، ج ١١ ، ص ٤٠٢ ، المستدرک علی الصحیحین .  
عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - « من أقال مسلماً أقال الله عشرته » ، ج ٢ ، ص ٥٢ .  
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، سنن البيهقي الكبرى ، باب من أقال المسلم إليه بعض السلم و قبض بعضاً ، ج ٦ ، ص ٢٧ ، سنن أبي داود ، باب في فضل الإقالة ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ ، سنن ابن ماجه باب الإقالة ، ج ٢ ، ص ٧٤١ ، مصنف عبدالرزاق ، باب فضل وصل الصف والتوسع لمن دخل الصف ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، مسند أحمد ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، وقال في مصباح الزجاجة :  
( عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « من أقال مسلماً أقال الله عشرته يوم القيامة » هذا إسناد صحيح على شرط مسلم رواه أبو داود في سننه . مصباح الزجاجة باب الإقالة ، ج ٣ ، ص ١٨ .  
عن أبي شريح قال : قال رسول الله - ﷺ - : « من أقال أخاه بيعاً أقاله الله عشرته يوم القيامة » . المعجم الأوسط ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، وقال في مجمع الزوائد : ورجاله ثقات ، مجمع الزوائد باب من قال أخاه بيعاً ، ج ٤ ، ص ١١٠ .

(٢) مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٧٣ ، البحر الرائق ، ج ٦ ، ص ١١٠-١١١ .

(٣) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٧٤-٧٥ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٠٠ .

(٤) الفروع ، ج ٤ ، ص ١٢٢ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٧٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٥) التاج والأكلیل ، ج ٦ ، ص ٤٢٧ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٨٤ .

- ٣- وفي رواية عن أحمد<sup>(١)</sup> لا تجوز الإقالة قبل القبض ، لأنها بيع .  
 ٤- وفي قول لأبي يوسف: <sup>(٢)</sup> الإقالة بيع في العقار تجوز قبل القبض ، لأنه يجوز البيع في العقار قبل القبض عنده .

### الترجيح :-

الذي يظهر أن الإقالة فسخ لا بيع لعموم قوله - ﷺ - : « من أقال نادماً بيعته أقال الله عشرته<sup>(٣)</sup> » وهذا عام في كل بيع سوى كان طعاماً أو غيره ولما جازت في كل شيء دل على أنها فسخ لأن الطعام منهي عن بيعه قبل قبضه فإذا كانت الإقالة بيع فلا تصح في الطعام قبل القبض وقد قال ابن المنذر : ( وفي إجماعهم أن رسول الله - ﷺ - نهى عن بيع الطعام قبل قبضه مع إجماعهم على أن له أن يقبل المسلم جميع المسلم فيه )<sup>(٤)</sup> .  
 ولأن الإقالة تجوز في المسلم فيه قبل قبضه فلم تكن بيعاً كالإسقاط .  
 ولأن الإقالة تكون بالثمن الأول فلو كانت بيعاً لم تقدر بالثمن الأول .  
 ولأن الإقالة سميت بغير اسم البيع فلو كانت بيعاً لكانت بلفظ البيع ، وهذا فسخ مثل الرد بالعيب .  
 ولأنها رفع للعقد وإزالة له وليست بمعاوضه ، فأشبهت سائر الفسوخ فهي فسخ .

(١) الفروع ، ج ٤ ، ص ١٢٢ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٧٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٤٨-٢٤٩ .  
 (٢) مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٧٣ ، البحر الرائق ، ج ٦ ، ص ١١٠-١١١ .  
 (٣) انظر : ص ٨١ من هذا البحث ، مسألة الإقالة .  
 (٤) المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٦ .

## المبحث الثالث

### الخيار في البيع وفيه عشر مسائل

المسألة الأولى : خيار المجلس

المسألة الثانية : خيار الغبن

المسألة الثالثة : خيار الرؤية

المسألة الرابعة : مشروعية خيار العيب

المسألة الخامسة : البيع بشرط البراءة من العيب

المسألة السادسة : علم البائع بالعيب

المسألة السابعة : علم المشتري بالعيب

المسألة الثامنة : متى وقع العيب

المسألة التاسعة : خيار العيب بعد الاستعمال

المسألة العاشرة : الإعلّام بالعيب

## المبحث الثالث الخيار في البيع

والخيرة بفتح الياء بمعنى الخيار . والخيار هو الاختيار، وهو الاصطفاء والانتقاء .  
والفعل منهما اختار . وقول القائل: أنت بالخيار، معناه ، اختر ما شئت . وخيره بين  
الشيئين ، فعرض إليه اختيار أحدهما<sup>(١)</sup> . فالخيار هو طلب خير الأمرين . إما إمضاء البيع  
أو فسخه .

قال في الموسوعة : ( والخيار في الاصطلاح له تعاريف كثيرة ، إلا أنها في الغالب  
تناولت هذا اللفظ مقروناً بلفظ آخر لأنواع الخيارات ، دون أن يقصد بالتعريف الخيار  
عموماً . على أنه يمكن استخلاص تعريف للخيار من حيث هو من خلال تعاريف أنواع  
الخيار ، بأن يُقال هو حق العاقد في فسخ العقد أو إمضائه لظهور مُسَوِّغٍ شرعي ، أو  
بمقتضى إتفاق عقدي . )<sup>(٢)</sup> .

فالحكمة من تشريع الخيار تلافياً للنقص الحاصل بعد تخلف شريطة لزوم العقد ،  
وذلك بعد أن تحققت شرائط الانعقاد والصحة والنفاد ، وتنقية عنصر التراضي بين  
البائعين من الشوائب والاحقاد توصلوا إلى دفع الضرر عن العاقد . والخيار له أنواع كثيرة  
نقتصر على ما كان لعثمان فيه آثار .

(١) لسان العرب، مادة خير، ج ٤، ص ٢٦٧، المصباح المنير ، ص ١٨٥ ، المغرب ، ص ١٥٧ .

(٢) الموسوعة الفقهية ، ج ٢٠ ، ص ٤١ .



## المسألة الأولى جواز خيار المجلس

### الآثار :

- ١- قال أبو عبدالله : وقال الليثي حدثني عبدالرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم ابن عبدالله عن عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- قال : « بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي الله عنهما- مالاً بالوادي بمال له بخيبر ، فلما تباعنا رجعت على عقبي حتى خرجت من بيته ، خشية أن يرادني البيع . وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ، قال عبدالله : فلما وجب بيعي وبيعه رأيتُ أنني قد غبته ، بأني سقته إلى أرض ثمود بثلاث ليال ، وساقني إلى المدينة بثلاث ليال»<sup>(١)</sup> .
- ٢- ومن طريق الليث أيضاً عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر قال : قال عبدالله بن عمر : كنا إذا تباعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان . فتبايعت أنا وعثمان بن عفان فبعته مالي بالوادي<sup>(٢)</sup> بمال له بخيبر ، فلما بايعته طفقت أنكص على عقبي القهقري ، خشية أن يرادني عثمان البيع قبل أن أفارقه<sup>(٣)</sup> .

### حال سند الآثرين :

- ١- الأثر الأول : صحيح رواه البخاري<sup>(٤)</sup> .
- الأثر الثاني : صحيح الإسناد لان رواه كلهم ثقات<sup>(٥)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يفترقا ، ج ٢ ، ص ٧٤٥ ، سنن البيهقي الكبرى باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار ، ج ٥ ، ص ٢٧١ ، شرح معاني الآثار ، باب شراء الشيء الغائب ، ج ٤ ، ص ٣٦١ .

(٢) قوله : ( بالوادي يعني وادي القرى ) ، فتح الباري ، ج ٤ ، ص ٣٣٦ . بين خيبر ، تيما . انظر : معجم من أستعجم ، ج ٣ ، ص ٩١٤ . معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

(٣) المحلى ، ج ٨ ، ص ٣٥٣-٣٥٤ .

(٤) دراسة سند الأثر الأول :

سند الأثر الأول : رواه البخاري في صحيحة ، انظر : رقم (١) من هذه الحاشية .

(٥) سند الأثر الثاني كما يلي :

- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة ، ثبت إمام . رواه مشهود ، ===

دل الأثران على أن البيعين بالخيار ما لم يتفرقا عند عثمان - رضي الله عنه - . قال ابن حزم<sup>(١)</sup> ( لأن ابن عمر - رضي الله عنهما - خشى أن يراده البيع قبل التفرق فلو لم يكن ذلك مذهب عثمان - رضي الله عنه - ما خاف ابن عمر - رضي الله عنهما - ذلك منه )<sup>(٢)</sup> . وابن عمر لا ينسب إلى عثمان ما لم يكن جازماً به .

دليله :

- ١- عن عبدالله بن الحارث قال سمعت حكيماً بن حزام - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ - قال : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »<sup>(٣)</sup> .
- ٢- عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ - قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار »<sup>(٤)</sup> .

=== تقريب التهذيب ، ص ٤٦٤ .

- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي ثقة ، إلا أنه في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، تقريب التهذيب ، ص ٦١٤ .
- ابن شهاب : محمد بن مسلم الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته . تقريب التهذيب ، ص ٥٠٦ .
- سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب : ثبتاً عابداً فاضلاً . تقريب التهذيب ، ص ٢٢٦ .
- عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبدالرحمن وهو أحد المكشرين من الصحابة والعباد له الفقهاء . تقريب التهذيب ، ص ٣١٥ .

(١) ابن حزم : هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أبو محمد الأموي الظاهري قال ابن خلكان كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة بعد أن كان شافعي المذهب ، وكان متقناً في علوم جمة عاملاً بعلمه ، زاهداً في الدنيا بعد الرئاسة التي كانت له ، ولأبيه ، متواضعاً له مصنفات كثيرة منها الايصال في فهم الخصال الجامعة لجملة « شرائع الإسلام » و « المحلي » و « الأحكام لأصول الأحكام » و « الفصل في الملل والنحل » و « الأجماع » ، وغيرها . توفي سنة ٤٥٦ هـ . انظر : ترجمته في « تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٣ . الصلة ٣/ ٤١٥ ، شذرات الذهب ٣/ ٤٩٩ ، طبقات الحفاظ ، ص ٤٣٦ .

(٢) انظر : المحلي ، ج ٨ ، ص ٣٥٤ .

(٣) صحيح البخاري باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، ج ٢ ، ص ٧٤٣ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤٣ .

اختلف العلماء في ثبوت خيار المجلس للمتبايعين فذهب أكثرهم إلى ما ذهب إليه عثمان -رضي الله عنه- من أنهما بالخيار بين فسخ البيع وإمضائه ما لم يتفرقا بالأبدان . يروى ذلك عن عمر، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو، وحكيم بن حزام، وأبي برزة الأسلمي<sup>(١)</sup>، وبه قال شريح<sup>(٢)</sup>، وسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup>، والحسن البصري<sup>(٤)</sup>، والشعبي<sup>(٥)</sup>، وطاووس<sup>(٦)</sup>،

(١) فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس الأنصاري، أول ما شهد أحد، ثم نزل دمشق، وولى قضاءها، انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٤٥.

(٢) شريح: هو شريح بن الحارث بن القيس الكندي أبو أمية، اختلف في صحبته، والمشهور انه كان في زمن النبي ﷺ -ولكنه لم يره . وهو من كبار التابعين، ثقة، إمام من أشهر القضاة في صدر الإسلام. قيل أنه استقضاه عمر على القضاء بالكوفة، وبقي في القضاء خمساً وخمسين سنة، مات سنة اثنتين ومائتين. انظر: الاستيعاب، ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩، أسد الغابة، ج ١، ص ٣٩٤، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٤٦٠-٤٦٣، التذكرة، ج ١، ص ٥٩.

(٣) سعيد بن المسيب : هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، ولد لستين من خلافة عمر. وهو أحد الفقهاء السبعة، ومن رواة السنة أخذ عن الصحابة - رضي الله عنهم - كزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، قال أحمد: مراسلات سعيد بن المسيب، صحاح. وسئل الزهري، ومكحول، من أفقه من أدركت؟ قال سعيد بن المسيب: وقد توفي سنة إحدى أو اثنتين وتسعين. وقيل أربع. انظر: البداية والنهاية، ج ٩، ص ٩٩-١٠١، التذكرة، ج ١، ص ٥٤-٥٦، وفيات الأعيان، ج ١، ص ١٨٥-١٨٧، الأعلام، ج ٣، ص ١٥٥، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٧٤-٧٧.

(٤) الحسن البصري: الحسن بن أبي الحسن البصري. ثقة، فقيه، وكان يرسل كثيراً، انظر: تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٦٠.

(٥) الشعبي: هو عامر بن شرحبيل بن عبيد أبو عمر الشعبي. من أئمة التابعين. كان إمام أهل زمانه في الحديث، والفتيا، والفقه، قال الزهري: العلماء أربعة سعيد بن المسيب بالمدينة، وعامر الشعبي بالكوفة، والحسن بن الحسن بالبصرة، ومكحول بالشام. ولد لست سنين خلت من خلافة عثمان -رضي الله عنه- وتوفي سنة أربع ومائة، وقيل سنة سبع ومائة. وهو ابن اثني وثمانين سنة. انظر: الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٤٦-٢٥٦، تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٢٢٧-٢٣٢، وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢-١٩، الأعلام، ج ٤، ص ١٩، تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٥٧-٥٩.

(٦) طاووس: طاووس بن كيسان اليماني الحميري مولاهم، ثقة. فاضل انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٨١.

وابن أبي ذئب<sup>(١)</sup>، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد<sup>(٢)</sup>، وأبو ثور وأحمد<sup>(٣)</sup>. وهو قول لبعض أصحاب مالك<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً : من خالفه :

ذهب إبراهيم النخعي<sup>(٥)</sup> وفقهاء المدينة السبعة<sup>(٦)</sup> - إلا ابن المسيب - وأبو حنيفة وأصحابه ومالك بن أنس إلى أن العقد يلزم بالإيجاب والقبول ولا خيار لمجلس لواحد منهما<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن أبي ذئب : هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري ، ثقة ، فقيه . مات سنة ثمان وخمسين ، وقيل سنة تسع ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٩٣ ، تهذيب التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٧٠ .

(٢) أبو عبيد : هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي جبل من جبال العلم . حجة ، ثقة واسع العلم في الفقه ، وغيره من العلوم ، ولد بهرات سنة سبع وخمسين ومائة ، ألف كتب كثيرة منها الأموال ، وغريب الحديث . ولي القضاء بطرطوس ثمان عشرة سنة . وقد مات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وهو ابن سبع وستين سنة . انظر : الطبقات الكبرى ، ج ٧ ، ص ٣٥٥ ، وفيات الاعيان ، ج ٤ ، ص ٦٠-٦٣ ، البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٢١١ ، التذكرة ، ج ٢ ، ص ٤١٧ ، طبقات الحنابلة ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .

(٣) المغني ، ج ٣ ، ص ٥٦٣ ، منهاج الطالبين بحاشيتي قلوبوي ، وعميره ، [ قال يشبث خيار المجلس في أنواع البيع ] ، ج ٢ ، ص ١٩٠ انظر : كشاف القناع [ قال وهو اي الخيار على سبعة أقسام أحدهما خيار المجلس فيثبت خيار المجلس ولو لم يشترطه العاقد في البيع ] ، ج ٣ ، ص ١٩٨ .

(٤) مواهب الجليل ، [ قال : قوله إنما الخيار بشرط : نه بأداة الحصر على أن خيار التروي عند أصحابنا إنما يكون بالشرط .. خلافاً لابن حبيب من أصحاب مالك ولعبد الحميد الصائغ من أصحابنا المتأخرين ، فإنهما جعلوا خيار التروي ينقسم إلى قسمين : خيار مكان وخيار شرط ] ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ .

(٥) النخعي : إبراهيم بن يزيد بن الأسود ، أبو عمران النخعي ، فقيه العراق ، ورأس مدرسة الرأي كان من أكابر العلماء صلاحاً وفقهاً وحفظاً للحديث وهو ثقة حجة بالاتفاق قال الشعبي حين بلغه موته : ماترك بعده مثله ، ولد سنة ست وأربعين ، وتوفي سنة ست وتسعين .

انظر : طبقات ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٢٧٠-٢٧٤ . طبقات خليفة ، ص ١٥٧ . التاريخ الكبير ، ج ١ ، ص ٣٣٣-٣٣٤ . المعارف ، ص ٢٠٤ . الأعلام ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٦) فقهاء المدينة السبعة : وكان المقتون بالمدينة من التابعين : ابن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، خارجه بن زيد ، و ابا بكر بن عبدالرحمن بن حارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ، وعبيد بن عبدالله بن عتبة بن مسعود . أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٧) المغني ، ج ٣ ، ص ٥٦٣ . وقال : (ابن الهمام وإذا حصل الإيجاب والقبول لزم البيع : ولا خيار لواحد منهما إلا من عيب أو عدم رؤية ) . فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٤٦٤ .

- مواهب الجليل ، قال : [ قوله إنما الخيار بشرط : نه بأداة الحصر على أن خيار التروي عند أصحابنا إنما يكون بالشرط ، أي بأن يشترطه أحد المتبايعين أو كلاهما ] ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ .

## المسألة الثانية

### خيار الغبن<sup>(١)</sup>

#### الآثار :

١- عن عطاء بن فروخ مولى القرشيين : أن عثمان - رضي الله عنه - اشترى من رجل أرضاً فأبطأ عليه ، فلقبه فقال له : مامنك من قبض مالك ؟ قال : إنك غبنتني ، فما ألقى من الناس أحداً إلا وهو يلومني ، قال أو ذلك يمنعك ؟ قال نعم ، قال : فاختر بين أرضك ومالك ، ثم قال : قال رسول الله - ﷺ - : أدخل الله عز وجل الجنة رجلاً كان سهلاً مشترياً وبائعاً وقاضياً ومقتضياً<sup>(٢)</sup> .

٢- عن عطاء بن فروخ ، أن عثمان ابتاع من رجل أرضاً ، فندم الرجل ، فاستقاله فأقاله عثمان<sup>(٣)</sup> .

#### فقه الآثار :

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على أمرين اثنين : أحدهما رد المبيع بالغبن ، وذلك يدل على جواز العمل بخيار الغبن عند عثمان - رضي الله عنه - .  
ثانيهما : رد المبيع بطلب الإقالة ، وهذا يدل على جواز الإقالة عند عثمان - رضي الله عنه .

#### الجمع ودفع التعارض :-

دلالة الآثار على الرد بالغبن والرد بالإقالة لا تعارض بينهما ، لأن رد المبيع كان

---

(١) الغبن في اللغة غبنة في البيع والشراء غبناً من باب ضربٍ مثل غبته فأتغن وغبته أي نقصه وغبته للبناء للمفعول فهو مغبون أي متقوص في الثمن أو غيره والغبنة اسمٌ منه . الصحاح ، ج ١ ، ص ١٩٦ .  
وقال في التعريفات الغبن الفاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل مالا يتغابن به الناس فيه والغبن اليسير ما يقوم به مقومٌ واحدٌ ، انظر : التعريفات ، ج ١ ، ص ٢٠٧ ، التعاريف ، ج ١ ، ص ٥٣٤ .  
وقال في التوضيح : الغبن بفتح الغين وسكون الباء عبارةٌ عن بيع السلعة بأكثر مما جرت العادة . أن الناس لا يتغابنون بمثله ، أو اشتراه كذلك ، وأما ما جرت به العادة فلا يوجب رداً باتفاق . مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٢) انظر : ص ٧٦ من هذا البحث مسألة الإقالة قبل قبض المبيع .

(٣) انظر : ص ٧٧ من هذا البحث مسألة الإقالة قبل قبض المبيع .

لسبب صريح ظاهر في الآثار الثلاثة الأولى. إذ قال : غبنتي وكان الرد مبهماً خافياً في أثر الإقالة. إذ قال: فندم فاستقال فيحمل المبهم على الصريح الظاهر، فيبين ما خفي، فيكون سبب رد المبيع والإقالة الغبن، ولأن الآثار التي روت أن سبب الرد الغبن أكثر، فيترجح معناها لصراحة دلالتها. ولأن الطرق المتعددة لا يتوقع فيها الوهم، والطريق المنفرد يوقع الوهم وإذ بتعدد الروايات يحصل اليقين، ويزول الشك. ولو سلمنا بأن المعنيين وردا عن عثمان، فلا تعارض بينهما. لأنه حصل بكليهما الرد وإنما اختلف الاسم واتحد السبب والأحكام تناط بأسبابها فلو لم يكن غبناً لما ندم.

#### الأدلة :

١- عن أبي هريرة أن رسول الله -ﷺ- مر على صبرة من طعام، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً. قال: ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السماء يا رسول الله. قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشنا فليس مني»<sup>(١)</sup>.

#### وجه الدلالة :-

الغبن بين المتبايعين غش « والغش لا يجوز بين المسلمين، وما لا يجوز يقتضي زوال الغبن.

٢- عن أبي هريرة -رضي الله عنه - أن رسول الله -ﷺ- قال: « لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار»<sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة :-

دل الحديث عن صحة البيع بعد النهي بثبوت الخيار، وأن النهي لا يرجع لمعنى في البيع. وإنما لأن تلقي الركبان مظنة خداعهم وغبنهم لجهلهم بأسعار السلع فكان لهم

(١) صحيح مسلم . باب حول النبي ﷺ من غشنا فليس منا ، ج ١ ، ص ٩٩ . وانظر : المستدرک علی الصحیحین : ( عن عمیر بن سعید عن عمه قال : خرج رسول الله -ﷺ- إلى البقیع ورأى طعاماً یباع فی غرائر فأدخل یدہ فأخرج شیئاً کرهه فقال : « من غشنا فليس منا » ، ج ٢ ، ص ١٢ ، هذا حديث صحيح) .

(٢) صحيح مسلم تحريم تلقي الجلب ، ج ٣ ص ١١٥٧ .

الخيار إذا تبين لهم سعرها وكانوا مخدوعين فيها<sup>(١)</sup>.

٣- عن عبدالله بن عمر أن رجلاً ذكر لرسول الله -ﷺ- أنه يخدع في البيوع فقال رسول الله -ﷺ- : « من بايعت فقل لا خلافة »<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :-

الخلافة الخديعة ، والخديعة غبن ، فمن خدع فله الخيار لسبب شرطه والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. والمسلمون على شروطهم. وأوفى الشروط أن لا يغبن المسلم المسلم .

أقوال الفقهاء :-

**القول الأول :** ذهب عثمان -رضي الله عنه - إلى جواز خيار الغبن، والآثار المروية عنه دالة على مطلق الخيار ولم يشترط - رضي الله عنه - برده للغبن كون الغبن يسيراً أو فاحشاً ، ومما يدل على مطلق الغبن طلبه - رضي الله عنه - السماحة واليسر في البيع والشراء. مع أن الغبن اليسير لا يسلم منه بيع ، ولا يطلبه بائع من مشتري ، طلباً للسماحة أيضاً . فلعل المقصود عنده - رضي الله عنه - الغبن الذي يطلبه البائع ، والمشتري ، وعلى هذا لم يوافقه أحد من الأئمة.

**القول الثاني :** ذهب الفقهاء إلى أن الغبن اليسير لا يوجب رداً فلا يوجب خياراً<sup>(٣)</sup>. واختلفوا -رحمهم الله - في الغبن الفاحش، هل يوجب خياراً أم لا ؟ على أقوال كما يلي:

١- ذهب الجمهور من العلماء إلى أن الغبن فاحشاً كان أو غير فاحش ، لا يوجب الرد وهو قول عند الحنفية<sup>(٤)</sup> ، والمالكية<sup>(٥)</sup> ، والشافعية<sup>(٦)</sup> :

- 
- (١) انظر : كشاف القناع ، ج٣ ، ص٢١١ .  
(٢) صحيح مسلم باب من يخدع في البيع ، ج٣ ، ص١١٦٥ . وللفظ له وفي صحيح البخاري ، باب ما يكره من الخداع في البيع ، ج٢ ، ص٧٤٥ .  
(٣) البحر الرائق ، ج٦ ، ص١٢٦ ، منح الجليل ، ج٥ ، ص٢١٨ ، المجموع ، ج١٠ ، ص٥٧٠ - ٥٧١ ، الانصاف ، ج٤ ، ص٣٩٥ .  
(٤) البحر الرائق ، ج٦ ، ص١٢٦ ، درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام ، ج١ ، ص٣٦٧ ، غمز عيون البصائر ، ج١ ، ص٢٥٧ .  
(٥) منح الجليل ، ج٥ ، ص٢١٨ ، مواهب الجليل ، ج٣ ، ص٣٩٠ .  
(٦) المجموع ، ج١١ ، ص٥٧٠ - ٥٧١ ، الأم ، ج٤ ، ص١٠٢ ، حاشية الجمل ، ج٣ ، ص٨٨ - ٨٩ .

٢- ذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>، إلى أن خيار الغبن يجب بتلقي الركبان<sup>(٢)</sup>، وبالنجش<sup>(٣)</sup> وغبن المسترسل<sup>(٤)</sup>.

٣- يجب الرد بالغبن الفاحش وهو قول عند الحنفية<sup>(٥)</sup>، والمالكية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(٧)</sup>.

الواجب :

الذي يظهر والله أعلم ثبوت خيار المجلس لما ثبت من السنة فيما رواه ابن عمر رضي الله عنه ولأن إثبات الخيار من الشرع للمتبايعين بعد تمام البيع بالإيجاب والقبول. أما قبل ذلك فهما متساومان. ولأن الإنسان بعد أن يبيع شيئاً يبدو له فيندم فبالخيار الثابت له في المجلس يمكنه التدرّك.

(١) شرح منتهى الإيرادات، ج ٢، ص ٤١-٤٢، مطالب أولى النهي، ج ٣، ص ١٠٠-١٠١، كشف القناع، ج ٣، ص ٢١١-٢١٣، الانصاف، ج ٤، ص ٣٩٥.

(٢) التلقي (هو الخروج من البلد حتى يجلب إليها القوت، والجلب بفتح الحاء بمعنى الجالب، أو هو بمعنى المجلوب فهو فعل بمعنى مفعول، وهو ما تجلبه من بلد، إلى بلد وهذا هو المراد بتلقي السلع، كما أن الركبان جمع راكب والتعبير به جرى على الغالب والمراد القادم)، انظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٦.

(٣) هو (بسكون الجيم مصدر وبالفتح اسم مصدر ومن معانيه اللغوية الإثارة قال القيودي: نجش الرجل ينجش نجشاً إذا زاد في سلعة أكثر من ثمنها وليس قصده أن يشتريها بل ليغر غيره فيدفعه فيها، وأصل النجش الاستتار لأن الناجش يستر قصده)، مختار الصحاح، ج ١، ص ٢٧٠، لسان العرب، ج ٦، ص ٣٥١، قال في التعريفات (النجش هو أن تزيد في ثمن سلعة ولا رغبة لك في شرائها)، ج ١، ص ٣٠٨، انظر: بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٣، شرح مختصر خليل للخرشي، ج ٥، ص ٨٢، أسنى المطالب، ج ٢، ص ٤٠، كشف القناع، ج ٣، ص ٢١١.

وقد عرفه الفقهاء (بأن يزيد الرجل في الثمن ولا يريد الشراء)، الموسوعة الفقهية، ج ٩، ص ٢٢٠.

(٤) لسان العرب، قال (المسترسل: يقال (غبن المسترسل إليك رباً واسترسل إليه أي أنبسط واستأنس، فالاسترسال الاستئناس والطمأنينة إلى الإنسان والثقة به بما يحدثه وأصله السكون والثبات)، ج ١١، ص ٢٨٣.

قال في الإنصاف: (المسترسل هو الذي لا يحسن أن يماكس) وقال المصنف والشارح هو (الجاهل بقيمة السلعة ولا يحسن المبايعة)، ج ٤، ص ٣٩٧.

(٥) البحر الرائق، ج ٦، ص ١٢٦، درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام، ج ١، ص ٣٦٧، غمز عيون البصائر، (أفتى المتأخرون بالرد لخيار الغبن الفاحش إما مطلقاً أو إذا كان فيه غرر، رحمة على الناس)، ج ١، ص ٢٥٧.

(وقد تحرر أن المذهب عدم الرد بغبن فاحش ولكن بعض مشايخنا أفتى بالرد به) البحر الرائق ج ٦، ص ١٢٥-١٢٦.

(٦) منح الجليل، ج ٥، ص ٢١٧، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٤٧٠. وقال في بلغة السالك (ولا يتقيد الغبن بثلاث أو غيره بل ما نقص عن القيمة نقصاً بيناً، أو زاد عليها زيادة بينة، وإن لم يكن الثلث)، ج ٣، ص ١٩٠-١٩١.

(٧) المجموع (وإن اشترى شيئاً فتبين أنه غبن في ثمنه لم يثبت له الرد) ج ١١، ص ٥٧٠-٥٧١، انظر: الأم، ج ٤، ص ١٠٢، حاشية الجمل، ج ٣، ص ٨٨-٨٩.



## المسألة الثانية

### خيار الرؤية<sup>(١)</sup>

#### الأثار :

١- روى البيهقي ، قال: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن الحسن، أنا عبدالله بن محمد بن أحمد ، أنا عثمان بن أحمد ثنا أبو قلابة ثنا عبيد الله بن عبدالمجيد ثنا رباح بن أبي معروف. عن ابن أبي مليكة : أن عثمان - رضي الله عنه - ابتاع من طلحة أرضاً بالمدينة، ناقله بأرض له بالكوفة. فلما تبأينا، ندم عثمان ثم قال : بايعتك ما لم أره ، فقال طلحة: إنما النظر لي إنما ابتعت مغيباً . وأما أنت، فقد رأيت ما ابتعت. فجعلا بينهما حكماً فحكماً جبير بن مطعم . فقضى على عثمان ، أن البيع جائز ، وأن النظر لطلحة أنه ابتاع مغيباً<sup>(٢)</sup> .

٢- حدثنا أبو بكرة بكار بن قتيبة ومحمد بن شاذان قال: ثنا هلال بن يحيى بن مسلم قال: ثنا عبدالرحمن بن مهدي ، عن رباح بن أبي معروف المكي ، عن ابن أبي مليكة ، عن علقمة بن وقاص الليثي، قال : اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان بن عفان مالاً فقيل لعثمان : إنك قد غبنت وكان المال بالكوفة ، وهو مال آل طلحة الآن بها. فقال عثمان : لي الخيار . لأنني بعت ما لم أره. فقال طلحة: إلى الخيار لأنني اشتريت ما لم أره . فحكم بينهما جبير بن مطعم فقضى أن الخيار لطلحة، ولا خيار لعثمان<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الرؤية : أنست وأبصرت ورأيت وتبصرت وتنورت . الألفاظ المؤتلفة ، ج١، ص٢٠٤ .  
الرؤية المشاهدة بالبصر ، حيث كان . أي في الدنيا والآخرة. التعريفات ، ج١، ص١٥١ .  
خيار الرؤية هو أن يشتري ما لم يره ، ويرده بخياره. التعريفات ، ج١، ص١٣٧ .  
خبرته بين شيئين فاختر أحدهما والخيار اسم من الاختيار ، ومنه خيار الرؤية) المغرب، ص١٥٧ .  
والخيرة (بفتح الياء بمعنى الخيار ، والخيار هو الاختيار ومنه يقال له : خيار الرؤية المصباح المنير ، ص١٨٥ .  
(٢) السنن الكبرى للبيهقي ، ( باب من قال يجوز بيع العين الغائبة )، ج٥ ، ص٢٦٨ .  
(٣) شرح معاني الآثار ، (باب تلقي الجلب )، ج٤ ، ص١٠ .

٣- قال عبدالرحمن -رضي الله عنه- أزيدك ستة آلاف إن أدركها الرسول وهي حية فعلي . فأدركها الرسول وقد نفقت وخرج عبدالرحمن من الضمان بالشرط الآخر<sup>(١)</sup> .

حال سند الآثار :

الأثر الأول سنده<sup>(٢)</sup> : حسن لأن رواه أغلبهم صدوق .

الأثر الثاني<sup>(٣)</sup> : ضعيف الإسناد لأن فيه راوياً لا يحتج به إذا انفرد .

- 
- (١) انظر : ص ٥٥ من هذا البحث .
- (٢) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :
- أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي الرازي الشافعي الإمام الحافظ ، طبقات الحافظ، ج ١، ص ٤٢١ .
- عبد الله بن محمد بن أحمد: بن حمدوية ، انظر : تكملة الاكمال ، ج ٢ ، ص ٢٨٦
- عثمان بن أحمد بن السماك أبو عمرو الدقاق . صدوق في نفسه ، وثقة الدارقطني . وعظمه ووصفه بكثرة الكتابة والجد في الطلب . لسان الميزان ، ج ٤ ، ص ١٣١ .
- أبو قلابة : عبد الملك بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي ، بفتح الراء وتخفيف القاف ثم معجمه ، أبو قلابة البصري ، يكنى أبي محمد ، وأبو قلابه لقب ، صدوق يخطئ تغير حفظه لما سكن بغداد من الحادية عشرة مات سنة ست وسبعين ومائتين وله ست وثمانون سنة . تقريب التهذيب ، ص ٣٦٥ .
- عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي أبو علي البصري . صدوق . تقريب التهذيب ، ص ٣٧٣ .
- رباح بن أبي معروف بن أبي سارة المكي صدوق له أوام . تقريب التهذيب ، ص ٢٠٥ .
- ابن أبي مليكة : عبدالله بن عبدالله بن أبي مليكة . ثقة فقيه . تقريب التهذيب ، ص ٣١٢ .
- عثمان بن عفان : الخليفة الراشد الثالث .
- دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-
- الطحاوي : الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري النصري الحنفي وكان ثقة ثبت ، فقيهاً . لم يخلف مثله انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة . طبقات الحافظ ، ج ١ ، ص ٣٣٩ .
- أبو بكر بن قتيبة بن أسد بن عبيد الله بن بشير بن عبيد الله بن أبي بكر الكراوي الثقفي كنيته أبو بكر كان على قضاء مصر . يروي عن يزيد بن هارون وأهل البصرة . الثقات ، ج ٨ ، ص ١٥٢ .
- محمد بن شاذان : أبو بكر الجوهري . بغدادي ، ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٤٨٣ .
- هلال بن يحيى بن مسلم : البصري يروي عن أبي عوانه قال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً لا يجوز الاحتجاج ، به ، إذا انفرد . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، ج ٣ ، ص ١٧٨ ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ج ٧ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ، لسان الميزان ، ج ٦ ، ص ٢٠٢ .
- ===

الأثر الثالث<sup>(١)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه ثقات.

فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه- على جواز خيار الرؤية للبائع والمشتري .  
وقال ابن حزم : (قال ابن شبرمة : بخيار الرؤية للبائع وللمشتري معاً كما روى عن عثمان)<sup>(٢)</sup>.

فعثمان -رضي الله عنه- في بيعه مع عبدالرحمن -رضي الله عنه- رضي بشرط عبدالرحمن بالنظر إذ السلعة غائبة. وهذا خيار رؤية للمشتري وهو -رضي الله عنه- ابتاع من طلحة ، ورأى أن الخيار له لأنه لم يرها .

الإدلة :

١- قال الله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة :

( وأحل الله البيع ) على عمومه فيشمل بيع العين الغائبة ولا يخرج منه إلا بيع منعه الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع . فإذا رآه فهو بالخيار لئلا يكون أكل مال بالباطل<sup>(٤)</sup> .  
٢- عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله -ﷺ- عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر<sup>(٥)</sup> .

---

=== عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم ، أبو سعيد البصري ، ثقة . ثبت ، حافظ ، عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة ، تقريب التهذيب ، ص ٣٥١ .

- رباح بن أبي معروف ، وابن أبي مليكة ، سبقت ترجمتهما في الأثر السابق من هذه المسألة .  
- علقمة بن وقاص : بتشديد القاف ، الليثي ، المدني ، ثقة ثبت ، من الثانية ، أخطأ من زعم أن له صحبة ، وقيل إنه ولد في عهد النبي -ﷺ- ، مات في خلافة عبدالملك ، تقريب التهذيب ، ص ٣٩٧ .

(١) انظر ص ٥٦ من هذا البحث .

(٢) المحلي ، ج ٨ ، ص ٣٣٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية [٢٧٥] .

(٤) الموسوعة الفقهية ، ج ٢٠ ، ص ٦٥ .

(٥) انظر : صحيح مسلم باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ، ج ٣ ، ص ١١٥٣ .

## وجه الدلالة :

البيع يتحقق بالرؤية ، أو الوصف ، والعين الغائبة التي لم تُر ، ولم تكن على ما وصفت. فيها غرر. والغرر منهي عنه ، فيقتضي ذلك الخيار إذا رأى المبيع .

٣- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه<sup>(١)</sup> .

٤- أدلة من المعقول :-

أ/ ولأن جهالة الوصف تؤثر في الرضا فتوجب خللاً فيه واختلاف الرضا في البيع يوجب الخيار<sup>(٢)</sup> .

ب/ ولأن الجهالة فيه لا تفضي إلى المنازعة لأنه إذا لم يوافق رده ، فصار كجهالة الوصف في المشاهد المعاین<sup>(٣)</sup> .

ج/ ولأن الرؤية من تمام العقد فأشبهه غير الموصوف<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سنن الدارقطني كتاب البيوع ، ج ٣ ، ص ٤ ، سنن البيهقي الكبرى باب بيع العين الغائبة ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ . قال الدارقطني : ( وعمر بن إبراهيم هذا يقال له : الكردي يضع الأحاديث وهذا باطل لا يصح ، ولم يروه غيره ، وإنما يروي عن ابن سيرين موقوفاً من قوله . قال الدارقطني : عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم ، عن مكحول ، رفع الحديث إلى النبي - ﷺ - قال : قال من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه . قال أبو الحسن هذا مرسل وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف . سنن الدارقطني كتاب البيوع ، ج ٣ ، ص ٤ . وقال البيهقي : ( عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم عن مكحول رفع الحديث إلى النبي - ﷺ - قال : (من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه) هذا مرسل وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف قاله لي أبو بكر بن الحارث وغيره . عن علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني الحافظ - رحمه الله - وروي من وجه آخر عن النبي - ﷺ - ولا يصح . سنن البيهقي الكبرى ، (باب بيع العين الغائبة) ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٩٢ .

(٣) تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٢٤ .

(٤) المغني ، ج ٤ ، ص ١٦ .

## أقوال الفقهاء :

- القول الأول : ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى أن خيار الرؤية للبائع والمشتري ، إذا باع أو اشترى ما لم يره . وهو قولٌ عند الشافعية<sup>(١)</sup> ، وعند الحنابلة<sup>(٢)</sup> ، وهو قولٌ لأبي حنيفة ثم رجع عنه<sup>(٣)</sup> .
- القول الثاني : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن خيار الرؤية للمشتري دون البائع ، إذا اشترى ما لم يره ، وهو قول الحنفية<sup>(٤)</sup> ، والشافعية<sup>(٥)</sup> في الصحيح ، والحنابلة على أصح الروايتين<sup>(٦)</sup> .
- القول الثالث : لا خيار رؤية لمشتري ، ولا بائع إذا باع ، أو اشترى ما لم يره . وهو قول المالكية<sup>(٧)</sup> ، والشافعية<sup>(٨)</sup> ، والحنابلة<sup>(٩)</sup> . والبيع لا يصح .
- القول الرابع : لا يجوز بيعٌ بغير صفة ، ولا رؤية ، ولا مع شرط خيار الرؤية ، إلا بشرط الخيار ، إذا رآه . وهو قولٌ عند المالكية قاله مالك في المدونة<sup>(١٠)</sup> .
- القول الخامس : لا خيار لمشتري إذا اشترى ، ما لم يره إذا كان على ما وصف له وهو قول الشافعية<sup>(١١)</sup> ، وقولٌ عند الحنابلة<sup>(١٢)</sup> ، وأبي يوسف<sup>(١٣)</sup> من الحنفية والمالكية<sup>(١٤)</sup> إذا لم يشترطه .
- الراجع :

مشروعية خيار الرؤية لما روى عن رسول الله ﷺ من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار . إذا رآه ولأنه فعل الصحابة وعملهم ولا يعملون ما لا يشرع .

- (١) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٥٥ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣ .
- (٢) الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٦ .
- (٣) المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٧٠-٧١ .
- (٤) المبسوط ، ج ١٢ ، ص ١٣٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٩٢ ، تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٢٤ .
- (٥) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٥٥ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣ .
- (٦) الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٦ .
- (٧) منح الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٨٨ ، المنتقى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .
- (٨) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٥٥ ، حاشية الجمل ، ج ٣ ، ص ٧٦ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣ .
- (٩) الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٦ .
- (١٠) منح الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٨٨ ، المنتقى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .
- (١١) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٥٥ ، حاشية الجمل ، ج ٣ ، ص ٧٦ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣ .
- (١٢) الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٦ .
- (١٣) المبسوط ، ج ١٢ ، ص ١٣٩ .
- (١٤) منح الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٨٨ ، المنتقى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

## المسألة الرابعة

### في خيار العيب<sup>(١)</sup>

الإثار :-

١- أخبرنا عبدالرزاق قال : أخبرنا معمر عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري عن سالم بن عبدالله بن عمر قال : باع ابن عمر عبداً له بالبراءة ، فوجد الذي اشتراه به عيباً ، فقال لابن عمر : لم تسمه لي ، فاختصما إلى عثمان بن عفان فقال الرجل : باعني عبداً به داء لم يسمه لي ، فقال ابن عمر : بعته بالبراءة . فقضى عثمان أن يحلف ابن عمر بالله لقد باعه وما به داء يعلمه ، فأبى ابن عمر أن يحلف وقبل العبد<sup>(٢)</sup> .

٢- أخبرنا عبدالرزاق قال : أخبرنا مالك والأسلمي عن يحيى بن سعيد، عن سالم ، أن ابن عمر باع غلاماً له أحسبه قال : بسبعمئة درهم ، وباعه بالبراءة. فقال الذي ابتاع

---

(١) خيار العيب مركب إضافي فكلمة خيار سبق تعريفها عند تعريف الخيار فهو من الاختيار والاصطفاء وأما كلمة عيب ففي اللغة مصدر الفعل عاب أي صار ذا عيب وجمعه عيوب وأعياب ، المصباح المنير ، ص ٤٤٠ .

وقال في التعريفات « خيار العيب أن يختار رد المبيع إلى بائعه بالعيب » ، ج ١ ، ص ١٣٧ . وهو عند الفقهاء يقتضي الرد بثبوت العيب وتفسير العيب عندهم على ما يلي : عند الحنفية قال في بدائع الصنائع ( تفسير العيب الذي يوجب الخيار وتفصيل المفسر فكل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار نقصاً فاحشاً أو يسيراً فهو عيب يوجب الخيار وما لا فلا ) ، ج ٥ ، ص ٢٧٤ . وقال في تبيين الحقائق ( بأنه ما يخلو عن أصل الفطرة السليمة ) ، ج ٤ ، ص ٣١ . وهو عند المالكية قال ابن عرفة : ( لقب لتمكين المتاع من رد مبيعه على بائعه لنقصه عن حالة بيع عليها غير قلة كميته قبل ضمانه مبتاعه ) شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٥ ، ص ١٢٥ . وعند الشافعية : ( خيار النقصية وهو المتعلق بقوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرط أو تقرير فعل أو قضاء عرف ) الغرر البهية في شرح البهجة ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ ، وانظر : معني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ .

وهو عند الحنابلة : ( العيب هو ما ينقص قيمة المبيع عادةً على الصحيح من المذهب ، وقال في الترغيب وغيره : هو ما ينقص قيمة المبيع نقيصاً يقتضي العرف سلامة المبيع عنها غالباً ) الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٠٦ ، انظر : دقائق أولى النهي ، ج ٢ ، ص ٤٤ .

(٢) مصنف عبدالرزاق ، باب البيع بالبراءة ولا يسمى الداء وكيف إذا سمّاه بعد البيع ، ج ٨ ، ص ١٦٢ .

- العبد لابن عمر بالعبد داء لم تسمه لي . فاخصمنا إلى عثمان ، فقال الرجل : باعني عبداً وبه داء لم يسمه لي . قال ابن عمر : بعته بالبراءة . فقضى عثمان أن يحلف ابن عمر بالله لقد باعه وما به داء يعلمه ، قال : فأبى ابن عمر أن يحلف وارتمع العبد<sup>(١)</sup> .
- ٣- أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : خاصم أبو شريح رجل في ثوب باعه ، فوجد به صاحبه خرقاً ، قال : وقد كان لبسه ، فقال الذي اشترى : « قضى عثمان أمير المؤمنين أن من وجد في ثوب عواراً فليرده<sup>(٢)</sup> .
- ٤- حدثنا أبو بكر قال حدثنا عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن سالم أن ابن عمر باع غلاماً بثمانمائة درهم فوجد به المشتري عيباً فخاصمه إلى عثمان قال : فسأله عثمان فقال : بعته بالبراءة فقال أتخلف له لقد بعته وما به عيب تعلمه<sup>(٣)</sup> ؟
- ٥- حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع قال حدثنا حماد بن سلمة عن الحسن بن عطاء المدني عن أبيه أن رجلاً باع رجلاً سلعةً ، فادعى المشتري عيباً ، فخاصمه إلى عثمان بن عفان فقال المشتري : احلف بالله ما بعته . فقال البائع : أحلف بالله لقد بعته ، وما أعلم به عيباً قال : فقال عثمان : أنصفك الرجل<sup>(٤)</sup> .
- ٦- حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبدالله أن عبدالله بن عمر باع غلاماً له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة .. وذكر مثله<sup>(٥)</sup> .
- ٧- أخبرنا الشيخ أبو الفتح العمري أنا عبدالرحمن الشريحي ثنا أبو القاسم البغوي ، حدثنا داؤد بن رشيد ، حدثنا الوليد بن مسلم عن حفص بن غيلان ، عن سليمان بن موسى ، سئل عن الأمة ، تباع ولها زوج ، أن عثمان - رضي الله عنه - قضى أنه عيبٌ ترد به<sup>(٦)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ١٦٢ .

(٢) المرجع السابق ، باب الذي يشتري الأمة فيقع عليها أو الثوب فيلبسه أو يجد به عيباً ، ج ٨ ، ص ١٥٤ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ، باب الرجل يشتري الشيء فيحدث به العيب ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ .

(٤) المرجع السابق : ج ٤ ، ص ٣٣٨ .

(٥) موطأ مالك ، باب العيب في الرقيق ، ج ٢ ، ص ٦١٣ .

(٦) سنن البيهقي الكبرى ، باب فيمن ابتاع جارية فوجد لها ذات زوج ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ .

٨- أخبرنا أبو عمرو بن نجيد حدثنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم حدثنا بن بكير حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبدالله أن عبدالله بن عمر باع غلاماً له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة ... وذكر مثل ذلك<sup>(١)</sup>.

#### حال سند الآثار :-

- سند الأثر الأول<sup>(٢)</sup> : صحيح ؛ لأن رواه كلهم ثقات .  
سند الأثر الثاني<sup>(٣)</sup> : صحيح ورواه كلهم ثقات من طريق مالك عن يحيى بن سعيد وحسن من طريق الأسلمي ، عن يحيى ؛ لأن الأسلمي صدوق .  
سند الأثر الثالث<sup>(٤)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه راوياً مجهولاً .

(١) سنن البيهقي الكبرى ، باب بيع البراءة ، ج ٥ ، ص ٣٢٨ .

(٢) دراسة سند الأثر الأول :

- عبدالرزاق : عبدالرزاق أبو بكر الصنعاني ، ثقة حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .
- معمر : ثقة ، سبقت ترجمته في المسألة السابعة ، ص ٥٦ من هذا البحث .
- عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري : عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري المدني ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٣١١ .
- سالم بن عبدالله بن عمر : ثقة . سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .
- ابن عمر : صاحبي جليل : سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .

(٣) دراسة سند الأثر الثاني :

- عبد الرزاق الصنعاني : ثقة حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .
- مالك : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبدالله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المفتين وكبير المثبتين ، تقريب التهذيب ، ص ٥١٦ .
- الأسلمي : هو محمد بن أبي يحيى المدني صدوق ، تقريب التهذيب ، ص ٥١٣ .
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني . ثقة ثبت ، تقريب التهذيب ، ص ٥٩١ .
- سالم بن عبدالله بن عمر . ثقة . سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .
- عبد الله بن عمر ، صاحبي جليل سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .

(٤) دراسة سند الأثر الثالث :

- عبدالرزاق ، ثقة حافظ . سبقت ترجمته في المسألة السابقة ص ٥٦ من هذا البحث .
- معمر : ثقة سبقت ترجمته في المسألة السابقة ص ٥٦ من هذا البحث .
- أيوب بن أبي تميمة : كيسان السخيتاني ، أبو بكر البصري . ثقة ثبت . حجة ، من كبار الفقهاء ، تقريب التهذيب ، ص ١١٧ .
- ابن سيرين : محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر بن أبي عمر والبصري ، ثقة ثبت . عابد . تقريب التهذيب ، ص ٤٨٣ .
- شريح : شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي ، القاضي ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٢٦٥ .
- رجل : مجهول لا يعرف من هو :



- سند الأثر الرابع<sup>(١)</sup>: صحيح الإسناد ؛ لأن رواته كلهم ثقات .
- سند الأثر الخامس<sup>(٢)</sup>: ضعيف ؛ لأن فيه من لا يحتج به ، وفيه رجل مجهول .
- سند الأثر السادس<sup>(٣)</sup>: صحيح الإسناد ؛ لأن رواته كلهم ثقات .
- سند الأثر السابع<sup>(٤)</sup>: حسن ؛ لأن في رواته من هو صدوق .

(١) دراسة الأثر الرابع كما يلي :-

- أبو بكر بن أبي شيبة ثقة . حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .
- عباد بن عوام : عباد بن عوام بن عمر الكلابي ، مولا هم ، أبو سهل الواسطي ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٢٩٠ .
- يحيى بن سعيد : ثقة . سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث .
- سالم بن عبدالله بن عمر : ثبتاً عابداً . سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .
- ابن عمر : عبدالله بن عمر بن الخطاب صحابي جليل ص ٨٦ .

(٢) دراسة سند الأثر الخامس كما يلي :-

- أبو بكر بن أبي شيبة ثقة حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- وكيع : وكيع بن الجراح ، ثقة حافظ عابد ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- حماد بن سلمة : ثقة عابد . سبقت ترجمته ص ٨٠ من هذا البحث .
- الحسن بن عطاء بن يسار المدني : عن أبيه ، قال أبو حاتم ، منكر الحديث ، وقال ابن الجارود : قال ابن حبان في الثقات ، كان يخطئ ويدلس . وقال في الضعفاء : ولا يجوز أن يحتج به ، طبقات المدلسين ، ج ١ ، ص ٥٣ .
- أبيه : عطاء بن يسار الهلالي ، أبو محمد المدني مولي ميمونة : ثقة فاضل . تقريب التهذيب ، ص ٣٩٢ .
- رجلاً : مجهول .

(٣) دراسة سند الأثر السادس كما يلي :-

- يحيى : يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري ، ثقة متقن ، حافظ إمام قدوة . تقريب التهذيب ، ص ٥٩١ .
- مالك بن أنس : ثقة . ثبت . سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث .
- يحيى بن سعيد بن قيس : ثقة ، سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث .
- سالم بن عبدالله بن عمر : ثقة ، سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .
- عبدالله بن عمر بن الخطاب صحابي جليل (رضي الله عنه) . سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث .

(٤) دراسة سند الأثر السابع :-

- الشيخ أبو الفتح العمري محمد بن محمد . بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن أبي القاسم اليعمرى العلامة ، المحدث ، الحافظ ، الأديب ، البار ، أحد الأعلام الحافظ . إمام في الحديث ، ===

سند الأثر الثامن : ضعيف لأن ابن بكير متكلم في سماعه من مالك.

### فقه الآثار :-

دلت الآثار الروية عن عثمان على مشروعية خيار العيب إذ رد على ابن عمر عبده بعد أن اطلع المشتري على العيب وقضى في من وجد في ثوبٍ عوراً فليرده ، وقضى

=== ناقد في الفن ،خير الرجال، والعلل ، والأسانيد ، طبقات الحفاظ، ج ١، ص ٥٢٤.

- عبدالرحمن الشريحي : أبو محمد عبدالرحمن بن أبي شريح ، أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن مخلد بن عبدالله بن المغيرة بن ثابت الأنصاري المعروف بالشريحي. فقيه، ثقة ، زاهد إمام قدوة ، تكلمة الإكمال ، ج ٣ ، ص ٥١٠ . سير أعلام النبلاء ، ج ١٦ ، ص ٥٢٦- ٥٢٧ .
  - أبو القاسم البغوي : عبد الرحمن بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه أبو القاسم البغوي، ثقة صدوق، حافظ، حجة، التقيد، ج ١ ، ص ٣١٢- ٣١٤.، تذكرة الحفاظ ، ج ٢ ، ص ٧٣٧-٧٣٨ ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٤ ، ص ٤٤١.
  - داود بن رشيد بالتصغير ، الهاشمي مولاهم ، الخوارزمي ، نزيل بغداد ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ١٩٨.
  - الوليد بن مسلم : الوليد بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية . تقريب التهذيب ، ص ٥٨٤ .
  - حفص بن غيلان : أبو مُعيد ، شامي ، صدوق، فقيه ، رمي بالقدر، تقريب التهذيب ، ص ١٧٤ .
  - سليمان بن موسى الأموي مولاهم : الدمشقي الأشدق ، صدوق ، فقيه. في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل. تقريب التهذيب ، ص ٢٥٥.
- (١) دراسة سند الأثر الثامن :
- أبو عمرو بن نجيد : ابن نجيد الشيخ القدوة ، المحدث، الباني ، شيخ نيسابور أبو عمرو إسماعيل بن نجيد بن الحافظ أحمد ابن يوسف بن خالد السلمي، النيسابوري، الصوفي، كبير الطائفة، ومسنن خراسان. سير أعلام النبلاء ، ج ١٦ ، ص ١٤٦ .
  - أبو عبدالله محمد بن إبراهيم : محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبدالرحمن البوشنجي.
  - أبو عبدالله : ثقة حافظ ، فقيه . تقريب التهذيب ، ص ٤٦٥ .
  - ابن بكير : يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي مولاهم ، المصري ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك . تقريب التهذيب ، ص ٥٩٢ .
  - مالك بن أنس : ثقة ، ثبت. سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث.
  - يحيى بن سعيد : ثقة . سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث.
  - سالم بن عبدالله بن عمر : ثقة . سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث.
  - عبدالله بن عمر : صحابي جليل . سبقت ترجمته ص ٨٦ من هذا البحث.

على أن الأمة إذا بعيت ولها زوج أنه عيبٌ ترد به فكل هذا يدل على مشروعية خيار العيب عنده - رضي الله عنه - .

### الأدلة :-

- ١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه قال : « ولا تصروا الإبل ، والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها . فان رضي أمسكها ، وإن سخطها ردها ، وصاعاً من تمر »<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « من ابتاع شاة مصراً ، فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام ، إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ، ورد معها صاعاً من تمر »<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً اشترى عبداً فاستغله ، ثم ظهر منه على عيب فخاصم فيه إلى رسول الله - ﷺ - فقضى له برده . فقال البائع : يا رسول الله ، إنه قد أخذ خراجه . فقال رسول الله - ﷺ - : (الخراج بالضمن)<sup>(٣)</sup> .
- ٤- ولأن هذا تدليس بما يختلف الثمن باختلافه ، فوجب به الرد كما لو كانت شمطاء ، وسود شعرها<sup>(٤)</sup> .
- ٥- ولأن مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب<sup>(٥)</sup> ، بدليل ما روي عن النبي - ﷺ - إنه اشترى مملوكاً ، فكتب هذا ما اشترى محمد بن عبدالله من العداء بن خالد ، اشترى منه عبداً ، أو أمةً ، لا داء به ولا غائلة . بيع المسلم المسلم<sup>(٦)</sup> فثبت أن بيع المسلم اقتضى السلامة<sup>(٧)</sup> .

(١) صحيح مسلم ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وتحريم النجش والتصرية . ج ٣ ، ص ١١٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، باب حكم بيع المصراة ، ج ٣ ص ١١٥٨ .

(٣) المنتقى لابن الجارود ، باب أبواب القضاء في البيوع ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، المستدرک على الصحيحين كتاب البيوع ، ج ٢ ، ص ١٨ ، صحيح ابن حبان ، باب خيار العيب ، ج ١١ ، ص ٢٩٨ ، سنن البيهقي ، ( باب المشتري يجد بما اشتراه عبداً وقد استغله زماناً ) ، ج ٥ ، ص ٣٢١ ، سنن الترمذي ، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد فيه عبداً . ( وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ) ، ج ٣ ، ص ٥٨١ .

(٤) المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .

(٥) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٦) انظر : صحيح البخاري ، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا ، ج ٢ ، ص ٧٣١ ، سنن الترمذي ، باب ما

جاء في كتابة الشروط ، ج ٣ ، ص ٥٢٠ .

(٧) المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

٦- ولأن الأصل السلامة، والعيب حادث، أو مخالف للظاهر، فعند الإطلاق يحمل عليها فمتى فاتت، فات بعض مقتضى العقد. فلم يلزمه أخذه بالعروض وكان له الرد وأخذ الثمن كاملاً<sup>(١)</sup>.

أقوال الفقهاء في مشروعية خيار العيب :-

وذهب عثمان -رضي الله عنه - من خلال الآثار المروية عنه، إلى مشروعية الرد بالعيب. وهو قول الفقهاء من بعده في الجملة بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

وقد قال ابن قدامة ( إنه متى علم بالمبيع عيباً ، لم يكن عالماً به ، فله الخيار بين الإمساك والفسخ سواء كان البائع علم العيب وكتمه ، أو لم يعلم . لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلاف)<sup>(٣)</sup>.

وقال في الهداية ( وإذا اطلع المشتري على عيب في المبيع ، فهو بالخيار . إن شاء أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء رده ... وليس أن يمسه ويأخذ النقصان )<sup>(٤)</sup>.

وقال صاحب مواهب الجليل : ( النوع الثاني من الخيار هو خيار النقيصة وهو ما ثبت بسبب نقص يخالف ما التزم البائع شرطاً ، أو عرفاً في زمان ضمانه )<sup>(٥)</sup>.

وقال صاحب المنهاج : (وللمشتري الخيار في رد المبيع بظهور عيب قديم... سواء قارن العيب العقد أم حدث بعده قبل القبض. ولو حدث العيب بعده، فلا خيار)<sup>(٦)</sup>.

قال في كشف القناع : (فمن اشترى معيباً لم يعلم حال العقد عيبه ، ثم علم بعيبه فله الخيار)<sup>(٧)</sup>.

(١) المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٢) المبسوط، ج ١٣ ، ص ٩٢-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٧٣-٢٧٥ ، تبيين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٣١ .  
التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٣٣١ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٥ ، ص ١٢٥ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، الفرر البهية ، ج ١ ، ص ٤٥٣ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥١-٣٥٢ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٠٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .

(٣) المغني ، ج ٤ ، ص ١٠٨ .

(٤) الهداية ، ج ٤ ، ص ٣٥ .

(٥) مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٩٥-٢٩٦ .

(٦) المنهاج بحاشية قلوبوي ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ .

(٧) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .



ولأن تخصيص السؤال عن العلم بالعيب، يدل على أن الجهل، وعدم الاطلاع على العيب، ليس كمن علم. ولم يجهل أو لم يطلع وخفي عليه العيب. فكان للعلم حكماً يناسبه وهو عدم البراءة. وللجهل حكم آخر يناسبه، ولعله عدم الرد إذ التفريق بين الأمرين يدل على المغايرة. وإلا لم يكن هناك حاجة للسؤال عن العلم دون الجهل. ولأن حكم العالم بالشيء ليس كمن جهل به، فإنهما لا يستويان إذ بالجهل وعدم الاطلاع، تكليف بما لا يطاق. وبالجهل يقبل العذر. وأما العلم بالشيء، يقضي إلى تعمد ارتكاب الخطأ. وقد فهم الفقهاء هذا من آثار عثمان - رضي الله عنه - فقد قال ابن قدامة: (والرواية الثانية أن يبرأ من كل عيب لم يعلمه. ولا يبرأ من عيب علمه. ويروى ذلك عن عثمان)<sup>(١)</sup>.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: (الدليل على تأثير شرط البراءة فيما لم يعلمه البائع من العيوب. حديث عبدالله بن عمر، وحكم عثمان باليمين، أنه ما علم بالعيب. وفي ذلك إثبات ما وصفناه بالبراءة)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المغني، ٤/١٢٩.

(٢) أبو الوليد الباجي الإمام العلامة، الحافظ، ذو الفنون، القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف ابن سعيد بن أيوب الذهبي صاحب التصانيف. أصله من مدينة بطليوس. فتحول جده إلى باجه ببلدة بقرب إشبيلية، ولد أبو الوليد في سنة ثلاث وأربع مائة، فبرز في الحديث، والفقه، والكلام، والأصول والأدب. وصنف التصانيف النفيسة فصنف كتاب المنتقى والمعاني في شرح الموطأ وغيره، ومات بالمرية في تاسع عشر من رجب سنة أربع وسبعين، وأربع مائة، المقتني في سرد الكنى، ج ٢، ص ١٣٩، سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٥٣٦.

(٣) المنتقى ج ٤/١٨٠.

وأن الشافعي<sup>(١)</sup> قال على ما حكاه المزني: <sup>(٢)</sup> « إذا باع الرجل شيئاً من الحيوان بالبراءة فالذي أذهب إليه قضاء عثمان بن عفان ، أنه برىء من كل عيب لم يعلمه ، ولا يبرأ من عيب علمه ، ولم يسمه »<sup>(٣)</sup> .

#### الأدلة :-

والأدلة على أن شرط البائع البراءة من العيب ، تقضي برد المبيع بالعيب فيما يعلمه البائع من عيب ، حال البيع . دون ما لا يعلمه متصافره من الكتاب ، والسنة ، والمعقول .  
 أولاً : الأدلة من الكتاب :-

١ - قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

نهى الله عز وجل عن أكل المال بالباطل ، والبيع . بشرط البراءة من العيب الذي يعلمه البائع ، دون المشتري . أكل بالباطل يقتضي رده إذا علم المشتري العيب ليزول الإثم ، والباطل أكل المال بغير حق .

(١) الشافعي: الإمام العلم حبر الأمة، أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي المطلبى الشافعي المكي نسيب. رسول الله -ﷺ- وناصر سنته ولد سنة خمسين ومائة بغزة فحمل إلى مكة فأقبل على العلوم فتفقه. كان من أحذق قريش بالرمي، وكان يصيب من العشرة عشرة، وكان أولاً قد برع في ذلك، وفي الشعر، واللغة، وأيام العرب. ثم أقبل على الفقه والحديث، وجود القرآن، ثم حفظ الموطأ، وعرضه على مالك، وكان حافظاً للحديث، بصيراً بعلله. توفي أول شعبان سنة أربع وميتين بمصر، وكان قد انتقل إليها سنة تسع وتسعين ومئة، فساد أهل زمانه في الفقه وقد أفتى، وتأهل للإمامة، وصنف التصانيف ، ودون العلم ، ورد على الأئمة متبعا الأثر ، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته وتكاثر عليه الطلبة - تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٣٦١ - ٣٦٣ ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٠ ، ص ٥-٩ .

(٢) الإمام العلامة ، فقيه الملة ، علم الزهاد ، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني ، المصري ، تلميذ الشافعي . ولد في سنة خمس وسبعين ومائة . كان رأساً في الفقه ، وقد انتقل فقه الشافعي إليه ، كان زاهداً ، عالماً ، مناضلاً ، محجاجاً ، غواصاً على المعاني الدقيقة . صنف كتباً كثيرة « الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمشور ، والمسائل المعبرة ، مات سنة أربع وستين وميتين بمصر ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٢ ، ص ٤٩٢ - ٤٩٤ .

(٣) المجموع ، ج ١١ ، ص ٦١٢ .

(٤) سورة النساء : الآية [٢٩]

## ثانياً : الأدلة من السنة :-

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : نهى رسول الله - ﷺ - « عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر »<sup>(١)</sup>.

٢- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر<sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة :-

دل الحديثان الكريمان ، على النهي عن الغرر في البيع ، والبيع بشرط البراءة من العيب الذي يعلمه البائع دون المشتري غررٌ . فيقتضي رفع الغرر، وذلك برد المبيع بزوال الغرر والضرر الذي وقع على المشتري .

### ثالثاً : من المعقول :

١- خيار العيب ، إنما يثبت بعد البيع . فلا يسقط بإسقاطه قبله ، كالشفعة<sup>(٣)</sup> .

٢- أن هذا عيب دلس البائع به . فثبت فيه خيار الرد بالعيب ، كما لو لم يبيع بالبراءة<sup>(٤)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

١- ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى أن البائع إذا اشترط البراءة من العيب ، أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ، ولا يبرأ من عيب علمه . ويروي ذلك<sup>(٥)</sup> عن زيد بن ثابت

---

(١) صحيح مسلم ، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ، ج ٣ ، ص ١١٥٣ .  
المنتقى لابن الجارود ، باب المبيعات المنهي عنها من الغرر وغيره ، ج ١ ، ص ١٥١ ، صحيح ابن حبان ، ج ١١ ، ص ٣٢٧ .

(٢) صحيح مسلم ، باب تحريم حبل الحيلة ، ج ٣ ، ص ١١٥٣ ، المنتقى لابن جارود ، باب المبيعات المنهي عنها من الغرر وغيره ، ج ١ ، ص ١٥١ ، صحيح البخاري ، باب بيع الغرر وحبل الحيلة ، ج ٢ ، ص ٧٥٣ ، صحيح ابن حبان ذكر الزجر عن أن يقع بيع المرء على شيء مجهول أو أي وقت غير معلوم ، ج ١١ ، ص ٣٤٦ ، سنن الترمذي ، باب ما جاء في كراهة بيع الغرر ، ج ٣ ، ص ٥٣٢ ، مسند أحمد ، ج ٢ ، ص ١٤٤ ، سنن أبي داود ، باب في بيع الغرر ، ج ٣ ، ص ٢٥٥ .

(٣) كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥ .

(٤) المنتقى ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٥) المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٩ .



- رضي الله عنه - وهو قولُ مالك<sup>(١)</sup> - رحمه الله - وروايةٌ عند الحنابلة<sup>(٢)</sup> .
- ٢- وذهب الحنفية إلى أن البائع ، إذا باع بشرط البراءة ، يبرأ من كل عيبٍ علمه البائع ، أو لم يعلمه<sup>(٣)</sup> ، وهو قول أبي ثور<sup>(٤)</sup> ، وهو قولٌ للشافعي<sup>(٥)</sup> - رحمهم الله .
- ٣- روي عن أحمد - رحمه الله - أنه لا يبرأ إلا أن يُعلم المشتري بالعيب<sup>(٦)</sup> .
- ٤- وفي قول للشافعي - رحمه الله - لا يبرأ من عيب<sup>(٧)</sup> . وهو روايةٌ عن أحمد - رحمه الله - وهو المذهب ، والذي عليه جماهير أصحابه<sup>(٨)</sup> .
- ٥- والأظهر في مذهب الشافعية ، أنه يبرأ عن عيب باطنٍ بالحيوان لم يعلمه البائع دون غيره ، ولا عن عيب ظاهر لحيوان علمه أم لا ، ولا عن عيب باطنٍ بالحيوان علمه<sup>(٩)</sup> .
- ٦- روي عن مالك - رحمه الله - أن البراءة لا تنفعه في شيء . إلا في بيع الرقيق<sup>(١٠)</sup> وحده . فإنه يبرأ مما لم يعلم ، وهو الظاهر من المذهب عند المالكية .

- 
- (١) انظر : المنتقى ، ج ٤ ، ص ١٨٦ ، التاج والأكليل ، ج ٦ ، ص ٣٥٢ ، منح الجليل ، ج ٥ ، ص ١٨٥-١٨٧ ، المدونة ، ج ١٠ ، ص ٣٥٦ .
- (٢) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٩ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٩٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .
- (٣) انظر : المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٩١-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٧٢ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٣٩٦ .
- (٤) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٩ ، المجموع ، ج ١١ ، ص ٦٠٩ .
- (٥) انظر : الأم ، ج ٦ ، ص ٢١٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٦٠-٣٦١ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ ، نهاية المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٧-٣٨ .
- (٦) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٩ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، دقائق أولي النهى ، ج ٢ ، ص ٣٤ .
- (٧) انظر : نهاية المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٧-٣٨ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٦٠-٣٦١ .
- (٨) انظر : الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٩٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .
- (٩) انظر : أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٦٤ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٦٠-٣٦١ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ .
- (١٠) انظر : المنتقى ، ج ٤ ، ص ١٨٦ ، التاج والأكليل ، ج ٦ ، ص ٣٥٢ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٥ ، ص ١٢٩ . بلغة السالك ، ج ٣ ، ص ١٦٤ ، منح الجليل ، ج ٥ ، ص ١٨٥-١٨٧ ، المدونة ، ج ١٠ ، ص ٣٥٦ .

- ٧- روي عن أحمد - رحمه الله - أنه أجاز البراءة من المجهول<sup>(١)</sup>.
- ٨- روي عن أحمد - رحمه الله - أنه يبرأ من العيب أن لم يكتمه، واختاره تقي الدين - رحمه الله<sup>(٢)</sup>.
- ٩- قال إبراهيم والحكم وحماد - رحمهم الله - لا يبرأ إلا بما سمى وهو مذهب ابن أبي ليلى والثوري<sup>(٣)</sup>.
- ١٠- وقال شريح - رحمه الله - لا يبرأ إلا بما أراه أو وضع يده عليه وروي نحو ذلك عن عطاء والحسن وإسحاق وطاوس<sup>(٤)</sup> - رحمهم الله..
- ١١- وعن ابن سيرين - رحمه الله - أنه لا يبرأ إلا من عيب يسميه ويرويه<sup>(٥)</sup>.

الراجع :

الذي يظهر والله أعلم أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا برأ من عيب علمه لما روى ابن عمر من بيعه العبد على زيد بشرط البراءة من العيب. ولأنها قضية اشتهرت فلم تنكر فكانت اجماعاً من الصحابة.

---

(١) انظر : الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٩٥ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٩ .  
(٢) انظر : المراجع السابقة ، .  
(٣) انظر : المجموع ، ج ١١ ، ص ٦٠٩ .  
(٤) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٢٩ ، المجموع ، ج ١١ ، ص ٦٠٩ .  
(٥) انظر : المرجعين السابقين .

## المسألة السادسة علم البائع بالعيب

### الآثار :

١- باع ابن عمر - رضي الله عنهما - عبداً له بالبراءة ، فوجد الذي اشتراه به عيباً ، فقال لابن عمر : لم تسمه لي . فاختصما إلى عثمان بن عفان ، فقال الرجل باعني عبداً به داء ، لم يسمه لي . فقال ابن عمر : بعته بالبراءة . ف قضى عثمان أن يحلف ابن عمر بالله ، لقد باعه وما به داء يعلمه ، فأبى ابن عمر أن يحلف وقبل العبد<sup>(١)</sup> .

٢- عن الحسن بن عطاء المدني ، عن أبيه ، أن رجلاً باع رجلاً سلعةً ، فادعى المشتري عيباً . فخاصمه إلى عثمان بن عفان ، فقال احلف بالله ما بعته ، فقال البائع : أحلف بالله لقد بعته ، ما أعلم به عيباً قال : فقال عثمان - رضي الله عنه - (أنصفك الرجل)<sup>(٢)</sup> .

٣- عن سليمان بن موسى ، سئل عن الأمة تباع ، ولها زوج ، أن عثمان - رضي الله عنه - قضى ، أنه عيب ترد به<sup>(٣)</sup> .

٤- عن ابن سيرين قال : خاصم إلى شريح ، رجل في ثوبٍ باعه فوجد به صاحبه خرقاً ، قال : ولقد كان لبسه . فقال الذي اشترى : ف قضى عثمان أمير المؤمنين من وجد في ثوبه عوراً فليرده<sup>(٤)</sup> .

### فقه الآثار :

دلت الآثار المروية عن عثمان - رضي الله عنه - في علم البائع بالعيب على دالتين ، إحداهما : أن علم البائع بالعيب يقضي بالرد بالعيب لقوله - رضي الله عنه - لابن عمر - رضي الله عنهما - : احلف بالله لقد بعته وما به داءً تعلمه ، ولقوله : « أنصفك

(١) انظر : ص ٩٨ من هذا البحث مسألة خيار العيب .

(٢) “ “ “ “ “ “ ٩٩ “ “ .

(٣) “ “ “ “ “ “ ٩٩ “ “ .

(٤) “ “ “ “ “ “ ٩٩ “ “ .

الرجل « عندما قال البائع للمشتري : أحلف بالله لقد بعته ، وما أعلم به داءٌ . وثانيهما : أن العيب في المبيع يقضي بالرد علمه ، أو لم يعلمه . بدلالة قضائه - رضي الله عنه - فيمن وجد في ثوبه عوراً فليرده ، وبدلالة قضائه أيضاً في الأمة ، إذا بيعت ولها زوج أنه عيبٌ ترد به . ولم يخصص ذلك بالعلم أو عدمه فهو عامٌ لا مخصص له . فالعبرة بوجود العيب في المبيع وإنه كان عند البائع .

#### الجمع ودفع التعارض :-

الآثار المروية عن عثمان تشتمل على الدالتين السابقتين وليس أحدهما أولى بالأخذ من الأخرى إذ النص يحمل على كل ما يقتضيه من دلالة إلا إذا ترجح أحدهما بمرجح والذي يظهر ، والله أعلم أن المعتبر في الرد بالعيب ما كان يعلمه البائع دون ما يجهله أو لم يطلع عليه فيما قضى به عثمان في الثوب ، والأمة بالرد . عامٌ - يخصصه سؤاله لابن عمر عن علمه بالعيب عند البيع ، فلو كان مطلقاً الرد من غير علم لما سأل ابن عمر العلم .

#### الدالة :-

١- قال تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ .

#### وجه الدلالة :-

العلم بالعيب في المبيع منافق للرضى المشروط في العقود . فالعقد الملتبس بالعيب تجارة عن غير تراضٍ . فالآية تدل على أن العاقد لا يلزمه المعقود عليه المعيب . بل له رده . ولا عبرة بعلم البائع بالعيب ، وإنما يلزمه رد المبيع المعيب ، عند علم المشتري بالعيب ، وعدم رضاه به .

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن النبي - ﷺ - وبه عيب لم يُعلمه به . فاستغله ، ثم علم العيب . فرده فخاصمه إلى النبي - ﷺ - فقال يا رسول

(١) سورة النساء : آية [٢٩] .

الله إنه استغله منذ زمن . فقال النبي -ﷺ- « الغلة بالضمآن »<sup>(١)</sup> .

### وجه الدلالة :-

دل حديث عائشة -رضي الله عنها- على أن المعتبر بالرد من العيب وعدمه ، المشتري بعد علمه بالعيب . وأن البائع ليس له إلا غلته . مضمونة على المشتري . إذ أن النبي -ﷺ- جعل الرد للمشتري بعد وجود العيب .

٣- ولأن المصراة يعلم البائع عيبها ، وترد عليه بعد علم المشتري ، بتصريتها . إذا لم يرض إمساكها . والجامع بين المصراة والمعيب عدم حصول المبيع السليم<sup>(٢)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان -رضي الله عنه- من خلال الآثار المروية عنه، إلى مشروعية الرد بالعيب ، متى علم المشتري العيب ، ولم يكن عالماً به ، فهو بالخيار بين الإمساك والفسخ . سواء كان البائع عالماً به ، وكتمه ، أو لم يعلم . وهو قول عامة أهل العلم من غير أن نجد بعد البحث خلافاً لأحد منهم والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المستدرک علی الصحیحین کتاب البیوع ، ج ٢ ، ص ١٨ ، سنن البیهقي الکبری ، باب المشتري یجد بما اشتراه عیباً وقد استغله زماناً ، ج ٥ ص ٣٢١ .

مسند أحمد ، ج ٦ ، ص ٨٠ ، سنن أبي داود ، باب فیمن اشتری عبداً فاستعمله ثم وجد به عیباً ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ ، وقال فی المستدرک ( هذا حدیث صحیح ولم یخرجاه فقد رواه أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة مختصراً ) المستدرک علی الصحیحین ، ج ٢ ، ص ١٨ .

قال فی نیل الأوطار ( الحدیث أخرجه أيضاً الشافعی وأبو داود الطیالسی وصححه الترمذی وابن حبان وابن جارود والحاكم وابن قطان ومن جملة من صححه ابن خزيمة كما حکى ذلك عنه فی بلوغ المرام وحكى عنه فی التلخیص أنه قال لا یصح وضعفه البخاری ولهذا الحدیث فی سنن أبي داود ثلاث طرق اثنتان رجالهما رجال الصحیح والثالثة قال أبو داود إسنادها ليس بذاك ولعل سبب ذلك أن فيه مسلم بن خالد الزنجی شیخ الشافعی وقد وثقه یحیی بن معین وتابعه عمر بن علي المقدمی وهو متفق علی الإحتجاج به ) ، ج ٥ ، ص ٣٢٦ .

(٢) انظر : المغنی ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٣) المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٩٢-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٧٣-٢٧٥ ، التاج والإکلیل ، ج ٦ ، ص ٣٣١ ، حاشیة الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥١ ، مغنی المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .



هل استعمله، أو لم يستعمله . فيحتمل الاستعمال ، وعدمه . فيحمل النص على ما يحتمل من دلالة ويوضح الرد بعد الاستعمال ، قضاؤه في الثوب الذي يجد به صاحبه عور . بل قد قال الراوي: ولقد كان لبسه فقضى شريح برد الثوب متبعاً ما أُثِرَ عن عثمان -رضي الله عنه - .

الأدلة :-

١- قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة :-

العلم بالعيب في المبيع منافٍ للرضي المشروط في العقود فالعقد الملتبس بالعيب تجارة عن غير تراضٍ . فالآية تدل على أن العاقد لا يلزمه المعقود عليه المعيب، بل له رده، ولا عبرة بعلم البائع بالعيب ، وإنما يلزمه رد المبيع المعيب عند علم المشتري بالعيب، وعدم رضاه به .

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن النبي -ﷺ- وبه عيب لم يعلم به فاستغله ثم علم العيب . فرده فخاصمه إلى النبي -ﷺ- فقال : يارسول الله ، إنه استغله منذ زمن . فقال النبي -ﷺ- « الغلة بالضمآن »<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :-

دل حديث عائشة -رضي الله عنها- على أن المعتبر بالرد من العيب، وعدمه المشتري بعد علمه بالعيب ، وأن البائع ليس له إلا غلته مضمونة على المشتري . إذ أن النبي -ﷺ- جعل الرد للمشتري بعد وجوده للعيب .

٣- عن العداء بن خالد قال : ( كتب لي النبي -ﷺ- هذا ما اشترى محمد رسول الله -ﷺ- من العداء بن خالد بيع المسلم المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة )<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة النساء : آية [٢٩] .

(٢) انظر : ص ١١٣ من هذا البحث .

(٣) صحيح البخاري ، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا ، ج ٢ ، ص ٧٣١ .

## وجه الدلالة :-

دل حديث العداء على أن بيع المسلم يقتضي السلامة . وإذا علم المشتري عيباً لم يكن البيع سليماً .

٤- ولأن المصراة يعلم البائع عيبها ، وترد عليه بعد علم المشتري بتصريتها إذا لم يرض إمساكها . والجامع بين المصراة والمعيب عدم حصول المبيع السليم<sup>(١)</sup> .

٥- ولأن الأصل في المبيع السلامة ، والعيب حادث ، أو مخالف للظاهر ، فعند الإطلاق يحمل عليها ، فمتى فاتت فات بعض مقتضى العقد فلم يلزمه أخذه بالعروض . وكان له الرد وأخذ الثمن كاملاً<sup>(٢)</sup> .

## أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان -رضي الله عنه - من خلال الآثار إلى مشروعية الرد بالعيب ، متى علم المشتري العيب ، ولم يكن عالماً به فهو بالخيار ، بين الإمساك والفسخ . وهو قول عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup> . بل قال ابن قدامة : ( أنه متى علم بالمبيع عيباً لم يكن عالماً به ، فله الخيار بين الإمساك والفسخ . سواء كان البائع عالماً بالعيب وكتمه ، أو لم يعلم ، لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلاف)<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ، ج٤ ، ص ١٥٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ج٤ ، ص ١٥٩ .

(٣) انظر : المبسوط ، ج١٣ ، ص ٩٢-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج٥ ، ص ٢٧٤ ، التاج والإكليل ، ج٦ ، ص ٣٣١ ، حاشية الدسوقي ، ج٣ ، ص ١٠٥ ، تحفة المحتاج ، ج٤ ، ص ٣٥١ ، مغني المحتاج ، ج٢ ، ص

٤٢٥ ، الفروع ، ج٤ ، ص ١٠٥ ، كشاف القناع ، ج٣ ، ص ٢١٥ .

(٤) انظر : المغني ، ج٤ ، ص ١٥٩ .





عن علمه بالعيب. فان علم المشتري من علم البائع إذا لم يكتمه . فإذا كان مكتوماً ، كان غير ظاهر ، وليس بين ، وإنما اطلع عليه المشتري بعد ذلك.

ويؤكد أن علم المشتري بالعيب يمنع الرد قضى عثمان -رضي الله عنه - فيمن وجد في ثوبه عوراً أو أن أمته التي اشتراها متزوجة فله الرد . فإن وجود العيب بعد العقد والاطلاع عليه يفيد عدم العلم به عند المشتري ، قبل العقد ، والاستعمال . فلو كان عالماً بالعيب لما صح أن يقول وجده ، وإنما وجد بعد العقد ما كان لم يعلمه . فالعيب المعتبر بالرد ما كان واقعاً عند البائع قبل العقد ، وقبل القبض ، ولم يعلمه المشتري .

الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة :-

تدل الآية على أن العاقد لا يلزمه المعقود عليه الميعب بل له رده متى علم العيب ، لأن عدم العلم ينافي الرضى المشروط في المعقود . فإذا علم المشتري العيب قبل العقد ورضي به ، نفذ البيع ، لأن التجارة عن تراضٍ وقد رضي بالعيب .

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن النبي - ﷺ - وبه عيب لم يعلم به . فاستغله ، ثم علم العيب ، فرده فخاصمه إلى النبي - ﷺ - فقال : يارسول الله ، إنه استغله منذ زمن . فقال النبي - ﷺ - : « الغلة بالضمان » <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :-

دل الحديث على أن المعتبر بالرد من العيب ، وقوع العيب عند البائع قبل العقد ، وعلمه المشتري بعد القبض . إذ علق الرد بعلم المشتري بعد القبض ، وجعله ضامناً للغلة . إذ لو كان عالماً به قبل القبض ، كان راضياً بالعيب .

(١) سورة النساء : آية [٢٩] .

(٢) انظر : ص ١١٣ من هذا البحث .

٣- عن العداء بن خالد قال : ( كتب لي النبي ﷺ - هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ - من العداء بن خالد بيع المسلم المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة )<sup>(١)</sup>.

#### وجه الدلالة :

دل الحديث على أن بيع المسلم يقتضي السلامة ، ومن السلامة الخلو من العيب فلو كان معيباً عند البائع ، لما كان بيعاً سالماً . وإذا حصل العيب عند المشتري ، فقد باع البائع ما اقتضى السلامة . فلا يطالب بما كان من جنايه غيره . فالعيب المعتبر بالرد ما كان عند البائع قبل العقد .

٤- ولأن المصراة عيب وقع عند البائع وترد عليه بعد علم المشتري ، والجامع بين المصراة والمعيب ، عدم حصول المبيع السليم . إذ باع البائع على المشتري معيباً فكان العيب واقعاً عند البائع<sup>(٢)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان -رضي الله عنه- إلى مشروعية الرد بالعيب ، متى علم المشتري العيب ولم يكن عالماً به فهو بالخيار بين الإمساك والفسخ . وهو قول عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup> ، من غير خلاف كما قال ابن قدامة:<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر : ص ١٠٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٣) انظر : المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٩٢-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٧٤ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٣٣١ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥١ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .

(٣) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .



- رضي الله عنه - سأل البائع عن علمه بالعيب قبل العقد ، فإذا باع ما يعلم به عيباً يلزمه الرد فكان الرد بعيب قبل العقد وبدلالة قضائه - رضي الله عنه - فيمن وجد في ثوبه عوراً أو أن أمته التي اشتراها متزوجة بالرد فإن الوجود هو الاطلاع على العيب الحاصل قبل العقد ، والقبض . فإن قبض السلعة واستعمالها يظهر ما كان خُفي من عيب كان موجوداً فيها . فجهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض ، يثبت له الخيار بالرد . فان كان عالماً به عند أحدهما ، فلا خيار له . لأن الإقدام على الشراء مع العلم بالعيب ، رضا به . دلالة ، وكذا إذا علم عند القبض . لأن تمام الصفقة متعلق بالقبض .

#### الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

البيع عقد ينعقد بالتراضي ، ولا يُعلم العيب إلا بعد الاستعمال من المشتري فإذا علمه بعد استعماله فرضي به كان نفاذاً للعقد وإن لم يرض لم يتم العقد لعدم تحقق الرضا لأن التجارة عن تراضٍ .

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن النبي - ﷺ - وبه عيب لم يعلم ، به فاستغله ثم علم العيب فرده . فخاصمه إلى النبي - ﷺ - فقال : يارسول الله ، إنه استغله منذ زمن . فقال النبي - ﷺ - : « الغلة بالضمان » <sup>(٢)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

إن العيب لا يُعلم إلا بالاستعمال . خاصة ما كان خافياً ، بدلالة قوله : فاستغله ثم علم العيب فرده . ويؤكد ذلك ضمان المشتري لما استغله بقوله ﷺ : « الغلة بالضمان » .

(١) سورة النساء : آية [٢٩] .

(٢) انظر ص ١١٣ من هذا البحث .

٣- عن العداء بن خالد قال : ( كتب لي النبي -ﷺ- هذا ما اشترى محمد رسول الله -ﷺ- من العداء بن خالد بيع المسلم المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة )<sup>(١)</sup>.

#### وجه الدلالة :-

الأصل أن بيع المسلم يقتضي السلامة لقوله -ﷺ- بيع المسلم المسلم لا داء ولا خبثة، والسلامة الخلو من العيب، الذي هو الداء، ولا يعلم الداء فيما خفي إلا بالاستعمال. فإذا ظهر الداء، فللمشتري الرد لما تقتضيه سلامة المبيع.

٤- ولأن المصراة عيب وقع عند البائع، ولم يعلمه المشتري إلا بعد الاستعمال، فكان الرد. والجامع بين المصراة والمعيب عدم حصول المبيع السليم<sup>(٢)</sup>.

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان -رضي الله عنه- إلى مشروعية الرد بالعيب متى علم المشتري العيب، إذا استعمله، ولم يكن عالماً بالعيب. وهو قول عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>، من غير خلاف كما قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر ص ١٠٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .

(٣) انظر : المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٩٢-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٧٣-٢٧٥ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٣٣١ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥١ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .

(٤) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .



وإنما أمر بالخيار. بل الأمة المباعة ، وهي متزوجة قضى، فيها بالرد مع علم البائع بعيبها .  
كما أنه قضى في الثوب بالرد، ولم يسأل البائع عن علمه العيب أو عدمه.

#### الأدلة :-

١- عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- قال : « ولا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فإنه  
بخير النظرين بعد أن يحتلبها . إن شاء أمسك وإن شاء ردها فصاع تمر »<sup>(١)</sup>.

#### وجه الدلالة :-

قال ابن قدامة: [ أن النبي -ﷺ- نهى عن التصرية ، وصحح البيع ]<sup>(٢)</sup>.

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان إلى أن بيع المعيب الذي يعلمه البائع ، صحيح وللمشتري خيار الرد،  
وهو قول أكثر أهل العلم<sup>(٣)</sup>.  
وروي عن أحمد - يرحمه الله - أن البيع باطل<sup>(٤)</sup> ، وهو قول أبي بكر عبدالعزيز<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) صحيح البخاري ، باب النهي للبائع أن لا يخفل الإبل ، والبقر ، والغنم ، وكل محفلة والمصرأة التي صرَّ  
لبنها وحقن فيه ، ج ٢ ، ص ٧٥٥ ، صحيح مسلم ، باب حكم بيع المصرأة ، ج ٣ ، ص ١١٥٨ .
- (٢) المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .
- (٣) انظر : المسبوط ، ج ١٣ ، ص ٩٢-٩٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٧٣-٢٧٥ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ،  
ص ٣٣١ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥١ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ،  
ص ٤٢٥ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢١٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٠٤ .
- (٤) انظر : الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٠٤ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٥٩ .
- (٥) الشيخ الإمام العلامة شيخ الحنابلة أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي ، الفقيه،  
تلميذ أبي بكر الخلال. ولد سنة خمس وثمانين ومائتين ، وسمع في صباه ، وكان كبير الشأن في بحور  
العلم . له الباع الأطول في الفقه . له مصنفات حسنة ، منها : كتاب المقنع ، وكتاب الشافي ، وكتاب زاد  
المسافر ، وكتاب مختصر السنة ، وغير ذلك . توفي رحمه الله في شوال سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وله  
ثمان وسبعون سنة ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٦ ، ص ١٤٣-١٤٤ ، تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٥٩ .



## المبحث الرابع

### في مسائل متفرقة في البيع وفيه ثلاث عشرة مسألة

- المسألة الأولى : بيع أرض بأرض  
المسألة الثانية : البيع والشراء مع اليهود  
المسألة الثالثة : حكم بيع المصاحف  
المسألة الرابعة : في بيع السلعة الغائبة  
المسألة الخامسة : بيع العقار بمال  
المسألة السادسة : بيع البئر وشراؤها  
المسألة السابعة : في حكم الاحتكار  
المسألة الثامنة : في جواز شراء المشاع  
المسألة التاسعة : في بيع أمهات الأولاد  
المسألة العاشرة : حكم التفريق بين الآباء والأبناء في البيع  
المسألة الحادية عشرة : السماح في البيع  
المسألة الثانية عشرة : جواز المساومة  
المسألة الثالثة عشرة : جواز بيع المرابحة

## المسألة الأولى

### بيع أرض بأرض

#### الإثار :

- ١- قال أبو عبدالله : وقال الليثي : حدثني عبدالرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- قال : « بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي الله عنهما- مالاً بالوادي - بمال له بخيبر، فلما تبايعنا ، رجعت على عقبي ، حتى خرجت من بيته ، خشية أن يرادني البيع <sup>(١)</sup> .
- ٢- روى البيهقي قال: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن الحسن أنا عبد الله بن محمد بن أحمد أنا عثمان بن أحمد حدثنا أبو قلابة، حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا رباح بن أبي معروف عن ابن أبي مليكة أن عثمان -رضي الله عنه- ابتاع من طلحة أرضاً بالمدينة ناقله بأرض له بالكوفة <sup>(٢)</sup> .

#### حال سند الإثار :-

الأثر الأول صحيح رواه البخاري <sup>(٣)</sup> .

الأثر الثاني حسن لأن رواه أغلبهم صدوق <sup>(٤)</sup> ، وقال النووي:-رحمه الله-إسناده حسن، لكن فيه رجل مجهول مختلف في الإحتجاج به، ولقد روى مسلم له في صحيحه <sup>(٥)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرق، ج٢، ص٧٤٥ ، ورواه الدارقطني حدثنا أحمد بن محمد بن زياد نا ، عبيد بن شريك، نا أحمد من بكير، نا الليثي، حدثني يونس محمد بن شهاب قال : قال سالم قال: ابن عمر كنا إذا تبايعنا كل واحد منا بالخيار ، ما لم يتفرق المتبايعان قال: فتبايعنا أنا وعثمان فبعته مالي بالوادي بمال له بخيبر .. سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ج٣، ص٦ ورواه البيهقي [قال ، البخاري : في كتابه الصحيح وقال الليث: حدثني عبدالرحمن ... ثم ذكر لفظ ما ذكر البخاري ، سنن البيهقي ، باب المتبايعان بالخيار، ما لم يتفرقا إلا ببيع الخيار. ج٥ ، ص٢٧١ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى، باب من قال يجوز بيع العين الغائبة . ج٥ ، ص٢٦٨ .

(٣) انظر : رقم (١) من هذه الحاشية .

(٤) انظر : ص ٩٤ من هذا البحث دراسة سنة الأثر الأول .

(٥) انظر : ص ٩٤ . المجموع ج٩ ، ص٢٨٩ .

دل الأثر الأول على جواز بيع المال بالمال عند عثمان - رضي الله عنه - ومن المال بيع أرض بأرض، وقيد الأثر الثاني ، ما أطلق في الأثر الأول. إذ دل على جواز بيع الأرض بالأرض، عند عثمان حيث ابتاع من طلحة أرضاً بالمدينة ناقله بأرض له بالكوفة فدل الأثران على جواز بيع الأرض بالأرض. بل في الأثر الأول، ما يدل على أن البيع كان أرضاً بأرض. إذ قال عبدالله بن عمر :- رضي الله عنه- ( فلما وجب بيعي وبيعه، رأيت أنني قد غبته بأني سقته إلى أرض ثمود بثلاث ليال وساقني إلى المدينة بثلاث ليال)<sup>(١)</sup>.

الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ، وحرم الربا ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :-

الآية عامة في لفظها، فكل بيع جائز . إلا ما دل الدليل على تحريمه، ولم يكن بيع الأرض بالأرض مما خصه بدليل يمنع ذلك ، والأصل بقاء ما كان على ما كان. وما البيع إلا مبادلة الأعيان بعضها ببعض، وجائز في كل الأعيان المبادلة ؛ إلا ما كان مفضياً إلى الربا في الأجناس المخصوصة بالنص بدليل من الشارع.

٢- قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون

تجارة عن تراضٍ منكم ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة :-

بيع الأرض بالأرض مبادلة مال بمال ، والبيع مبادلة لا إثم فيه إلا في مبادلة ما نهى الله عنه، ولا دليل على النهي عن مبادلة أرض بأرض والأصل الحلُّ ؛ لأن مبادلة الأرض بالأرض تقتضيه الحكمة وتتعلق به الحاجة.

(١) صحيح البخاري، باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يفترق، ج٢، ص ٧٤٥.

(٢) سورة البقرة : الآية [٢٧٥].

(٣) سورة النساء : الآية [٢٩].

## أقوال الفقهاء :

ذهب عثمان -رضي الله عنه - إلى جواز مبادلة الأرض بالأرض؛ لأن البيع مبادلة مال بمال ، أو مقابلة شيء بشيء ، أو دفع عوضٍ وأخذ ما عوض عنه . والأرض بالأرض مبادلة ومقابلة ودفع عوض وأخذ معوض . فصدق عليها معنى البيع الذي أحله الله ، وهو عمل السلف والخلف ولا نكران على ذلك ، وبه قال الأئمة وأصحابهم،<sup>(١)</sup> ولا نعلم خلافا بعد البحث وبذل الجهد والسعة .

قال الشافعي فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائزي الأمر، فيما تبايعا إلا ما نهى عنه رسول الله - ﷺ - منها. وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله - ﷺ - محرم باذنه ، داخل في المعنى المنهي عنه ، وما فارق ذلك أبحناء بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المبسوط ، ج ١٢ ، ص ١٠٩-١١٠ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٣٥-١٣٦ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٥٩-٢٦٠ ، دقائق أولي النهى . ج ٢ ، ص ٥ .

(٢) الأم ، ج ٣ ، ص ٣ .

## السؤال الثانية

### البيع والشراء مع اليهود<sup>(١)</sup>

#### الإشارة :

- ١- أخبرنا عبدالرزاق قال : أخبرنا إبراهيم بن عمر عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب، أن عثمان وأصحابه كانوا يقتضون التمرة وسقاً من بني قينقاع فقال لهم النبي: - ﷺ - كيف تبيعونه ؟ قالوا: بربح الصاع<sup>(٢)</sup> والصاعين . قال: حتى « يكال عليكم »<sup>(٣)</sup>.
- ٢- حدثنا عبدالله ، حدثني أبي حدثنا أبو سعيد - مولي بني هاشم - حدثنا عبدالله بن لهيعة حدثنا ابن وردان قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان - رضي الله عنه - يخطب على المنبر ، وهو يقول: كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود، يقال لهم بنو قينقاع. فأبيعه بربح فبلغ ذلك رسول الله - ﷺ - فقال: « يا عثمان، إذا اشتريت ، فاكتل ، وإذا بعث فكل »<sup>(٤)</sup>.
- ٣- حدثنا عبدالله حدثني أبي حدثنا يحيى بن إسحاق حدثنا ابن لهيعة حدثنا موسى بن وردان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فذكر مثله<sup>(٥)</sup>.
- ٤- أخبرنا أبو الحسين بن بشر العدل ببغداد أن أبا الحسن علي بن محمد المصري ، ثنا عبدالله بن محمد بن أبي مريم، ثنا جدي سعيد بن أبي مريم، أن ابن لهيعة قال:

(١) (وهاد الرجل هوداً) إذا رجع فهو هائد، والجمع هود مثل باذل ، وبذول وسمي بالجمع وبالمضارع وفي التنزيل ( وقالوا كونوا هوداً أو نصارى . ويقال هم يهودٌ غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، ويجوز دخول الألف واللام. فيقال: اليهود وعلى هذا فلا يمتنع التثنية؛ لأنه نقل عن وزن الفعل إلى باب الأسماء والنسبة إليه يهودي<sup>١</sup>، وقيل: اليهودي نسبة إلى يهودا بن يعقوب . هكذا أورده الصفاني. المصباح المنير ، ص ٦٤٢ .

(٢) الصاع: هو مكيال يسع أربعة أمداد وولد مختلف فيه فقليل هو رطل وثُلث بالعراقي، وقيل هو رطلان فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثاً، أو ثمانية أرطال . نهاية غريب الحديث، ج ٣، ص ٦٠ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ، باب المجازفة ، ج ٨ ، ص ١٣١ .

(٤) مسند أحمد، ج ١، ص ٦٢ ، ٧٥ .

(٥) المرجع السابق ، ج ١، ص ٦٢ .

حدثني موسى بن وردان ، أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث، أنه سمع عثمان بن عفان -رضي الله عنه - يقول على المنبر ... فذكر مثله<sup>(١)</sup> .

حال سند الآثار :

**الأثر الأول<sup>(٢)</sup>** في إسناده صدوق . وعمرو بن شعيب لم يدرك عثمان فالسند فيه انقطاع . وقال في نيل الأوطار:<sup>(٣)</sup> (وحدث عثمان أخرجه عبدالرزاق، ورواه الشافعي ، وابن أبي شيبة، والبيهقي، عن الحسن عن النبي -ﷺ- مرسلًا) وقال البيهقي:<sup>(٤)</sup> (روي من وجه آخر مرسلًا عن عثمان).

**الأثر الثاني :** إسناده حسن؛ لأن فيه<sup>(٥)</sup> رواين صدوقين. وفي مجمع الزوائد قال:

- 
- (١) سنن البيهقي ، باب الرجل يبتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتال لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيه على مشتره، ج ٥، ص ٣١٥.
  - (٢) دراسة سند الأثر الأول :
  - عبدالرزاق : سقت ترجمته في مسألة شرط السلامة ص ٥٦ من هذا البحث.
  - إبراهيم بن عمر : بن كيسان الصنعاني أبو إسحاق صدوق، تقريب التهذيب ، ص ٩٢ .
  - عبدالكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد - مولي بني أمية - وهو الخضرمي ، ثقة ، متقن ، تقريب التهذيب، ص ٣٦١.
  - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، صدوق انظر تقريب التهذيب، ص ٤٢٣ .
  - (٣) نيل الأوطار ، ج ٥، ص ٢٦٠.
  - (٤) سنن البيهقي الكبرى ، باب الرجل يبتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتاله لنفسه ، ج ٥ ، ص ٣١٥ .
  - (٥) دراسة سند الأثر الثاني :
  - عبدالله ، انظر ص ٧٨ من هذا البحث مسألة الإقالة في البيع.
  - أبي : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المرزوي ، انظر ص ٦٢ من هذا البحث.
  - أبو سعيد - مولي بني هاشم - : عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري أبو سعيد مولي بني هاشم . صدوق ، ربما أخطأ ، تقريب التهذيب ، ص ٣٤٤ .
  - عبدالله بن لهيعة : انظر ص ٦٢ من هذا البحث مسألة وجوب الكيل .
  - موسى بن وردان : انظر ص ٦٢ من هذا البحث مسألة وجوب الكيل .
  - سعيد بن المسيب : انظر ص ٥٦ من هذا البحث مسألة شرط السلامة في المبيع .
  - عثمان بن عفان : صحابي جليل -رضي الله عنه- .

إسناده حسن<sup>(١)</sup> ، وقال: أحمد شاكر إسناده صحيح<sup>(٢)</sup> .

**الأثر الثالث<sup>(٣)</sup> :** حسن الإسناد ؛ لأن في رواته من هو صدوق وقال: أحمد

شاكر، إسناده صحيح<sup>(٤)</sup> .

**الأثر الرابع<sup>(٥)</sup> :** حسن الإسناد ؛ لأن فيه رواين صدوقين .

فالآثار المروية عن عثمان، في بيعه من اليهود كما قال : الشوكاني<sup>(٦)</sup> (وحدِيث

عثمان أخرجه عبدالرزاق ، ورواه الشافعي، وابن أبي شيبة ، والبيهقي عن الحسن

عن النبي -ﷺ- مرسلأً . وقال البيهقي: روي موصولاً من أوجه، إذا ضم بعضها إلى

بعض قوي<sup>(٧)</sup> .

وقال البيهقي : (روي من أوجه آخر مرسل عن عثمان)<sup>(٨)</sup> .

فالآثار عن عثمان ، يقوي بعضها بعضاً . خاصة أن أصل الرواية في البخاري

ومسلم ولكن من غير ذكر اليهود ، وإنما ذكرت أن البيع في المكيل لا بد أن يكال عند

بيعه . ولعل ما في الصحيح هو أصل هذه الروايات .

---

(١) انظر مجمع الزوائد ، باب بيع ما لم يقبض ، ج٤ ، ص٩٨ .

(٢) مسند الإمام أحمد بشرح أحمد شاكر ، ج١ ، ص٣٥٢ .

(٣) دراسة سند الأثر الثالث :

سبقَت دراسة سند الأثر الثالث في مسألة وجوب الكيل ص٦٢ من هذا البحث .

(٤) مسند الإمام أحمد بشرح أحمد شاكر ، ج١ ، ص٣٥٢ .

(٥) دراسة سند الأثر الرابع :

سبقَت دراسة سند الأثر الرابع في مسألة وجوب الكيل ص٦٢ من هذا البحث .

(٦) الشوكاني : هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ثم الصنعاني . ولد سنة ١١٧٢ هـ . ثقة ، على

مذهب زيد بن علي ، وطلب الحديث حتى فاق فيه أهل زمانه ، وخلع رقة التقليد . له مؤلفات عديدة ،

ما بين كتب ورسائل . ومن أبرز كتبه ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ونيل

الأوطار شرح منتقى الاخبار ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، توفي رحمه الله سنة

١٢٥٠ هـ . البدر الطالع ، ج٢ ، ص٢١٤ .

(٧) نيل الأوطار ، ج٥ ، ص٢٦٠ .

(٨) سنن البيهقي الكبرى ، باب الرجل يتناع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتاله لنفسه ، ج٥ ، ص٣١٥ .

## فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز البيع والشراء مع اليهود ، عند عثمان بن عفان -رضي الله عنه- بدلالة بيعه مع بني قينقاع ، وهم من اليهود.

## الأدلة :-

١- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت اشترى رسول الله -ﷺ- من يهودي طعاماً بنسيئة ورهنه درعه<sup>(١)</sup>.

## وجه الدلالة :-

التعامل مع اليهودي وغيره من أهل الكتاب جائز ؛ لفعل النبي -ﷺ- إذا اشترى ورهن . فلو لم يكن البيع جائزاً ، لما اشترى من اليهودي ورهن درعه عنده .

٢- عن عبدالرحمن بن أبي بكر -رضي الله عنهما- قال : كنا مع النبي -ﷺ- ثم جاء رجل مشرك ، مشعان ، طويل ، بغنم يسوقها ، فقال النبي : -ﷺ- « بيعاً أم عطية » ؟ أو قال : أم هبة ؟ فقال : لا . بيع . فاشترى منه شاة<sup>(٢)</sup>.

## وجه الدلالة :-

دل الحديث على شراء الرسول -ﷺ- من المشرك ، والمشرك كافر ، واليهود كفرة .

٣- عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قال : « كنت ابتاع التمر من اليهود يقال لهم بنو قينقاع ، فأبيعه بربح الأصعب ، فبلغ ذلك النبي -ﷺ- فقال : يا عثمان إذا اشتريت فاكتل ، وإذا بعت فكل<sup>(٣)</sup> .

## وجه الدلالة :-

البيع والشراء مع اليهود جائز لأن بني قينقاع من اليهود . إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فلو لم يجز البيع ، لما أقر النبي -ﷺ- فعل عثمان ، ولنهاه عن معاملة اليهود .

(١) صحيح البخاري ، باب شراء الحوائج بنفسه ، ج ٢ ، ص ٧٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ، ج ٢ ، ص ٧٧٢ .

(٣) مسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ٦٢-٧٥ ، من مسند عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ، وقال أحمد شاكر

إسناده صحيح ، ج ٢ ، ص ١٥-١٦ .



ذهب عثمان إلى معاملة اليهود والبيع والشراء معهم. وهو قول أهل العلم، فقد قال ابن بطال: (١) معاملة الكفار جائزة؛ إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين، (٢) وقال ابن حزم: وقد ابتاع رسول الله -ﷺ- طعاماً من يهودي بالمدينة، ورهنه درعه. فمات عليه السلام وهي رهن عنده... فهذه تجارة اليهود جائزة ومعاملتهم. ومن خالف هذا، فلا برهان له (٣). وقال في تبين الحقائق: ولا يقبل قول الكافر في الديانات، وإنما يقبل قوله في المعاملات، خاصة للضرورة... والحاجة ماسة إلى قبول قوله لكثرة وقوع المعاملات (٤). وروي عن المالكية، نُهي المسلمون عن الشراء من جزار اليهود ونهى اليهود عن البيع منهم. فمن اشترى منهم من المسلمين، فهو رجل سوء ولا يصح شراؤه (٥). قال: في أسنى المطالب رهن درعه عند يهودي إلخ... رهنه عند اليهودي لبيان جواز معاملة أهل الكتاب (٦).

وقال في أحكام الأحكام، والحديث دليل على جواز الرهن مع ما نطق به الكتاب العزيز، ودليل على جواز معاملة الكفار، وعدم إعتبار الفساد في معاملاتهم (٧). وقال في المغني: قال أحمد: يشارك اليهود والنصراني، ولكن لا يخلو اليهودي والنصراني بالمال دونه. ويكون هو الذي يليه؛ لأنه يعمل بالربا. وبهذا قال: الحسن والثوري (٨). ومعاملة اليهود جائزة بالجملة عند العلماء. وهناك تفصيلات في مشاركتهم يرجع، إليها في مواضعها.

- 
- (١) ابن بطال: هو علي بن خلف بن عبد الملك، الإمام أبو الحسن، الحافظ، الفقيه الشهير بابن بطال. المالكي، من أهل قرطبة. كان من أهل العلم، والفهم، والمعرفة. عني بالحديث عناية تامة وأتقنه وشرح صحيح البخاري. وله كتب في الزهد والرقائق، توفي -رحمه الله- سنة ٤٤٩ هـ، وقيل غير ذلك، انظر: سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٤٧، تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ١١٢٧.
- (٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٤١٠.
- (٣) المحلي، ج ٨، ص ١٢٥.
- (٤) تبين الحقائق، ج ٦، ص ١٢.
- (٥) انظر شرح مختصر خليل للخرشي، ج ٣، ص ٦-٧.
- (٦) أسنى المطالب، ج ٢، ص ١٤٤، وانظر: الغرر البهية، ج ٣، ص ٧٣.
- (٧) أحكام الأحكام، ج ٢، ص ١٤٥.
- (٨) المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٣.

## المسألة الثالثة حكم بيع المصاحف

### الآثار:

- ١- وقال ابن حزم ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن طلق بن السمح عن عبد الجبار بن عمر الأيلي قال : كان ابن مصبح يكتب المصاحف في زمان عثمان ويبيعها ولا ينكر ذلك عليه<sup>(١)</sup> .
- ٢- حدثنا سعيد ، نا خالد بن عبدالله ، عن سعيد بن إياس الجري عن عبدالله بن شقيق قال كان أصحاب رسول الله -ﷺ- يكرهون بيع المصاحف ، وتعليم الغلمان بالأجر ويعظمون ذلك<sup>(٢)</sup> .
- ٣- أخبرنا أبو منصور النضروي ثنا أحمد بن نجدة ، ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبدالله عن سعيد بن إياس الجري عن عبدالله بن شقيق قال كان أصحاب رسول الله -ﷺ- ، يكرهون بيع المصاحف<sup>(٣)</sup> .
- ٤- أخبرنا عبدالرزاق عن الثوري عن سعيد الجري عن عبدالله بن شقيق العقيلي قال : كان أصحاب محمد -ﷺ- ، يشددون في بيع المصاحف ، ويكرهون الأرش على الغلمان في التعليم<sup>(٤)</sup> .

### حال سند الآثار :-

الأثر الأول<sup>(٥)</sup> : سنده ضعيف ، فرواته مجهولون وقال ابن حزم : بن حبيب ساقط ،

- 
- (١) المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٦ .
  - (٢) سنن سعيد بن منصور ، ج ٢ ، ص ٣٥٠ .
  - (٣) سنن البيهقي الكبرى ، باب ماجاء في كراهة بيع المصاحف ، ج ٦ ، ص ١٦ .
  - (٤) مصنف عبدالرزاق ، باب الأجر على تعليم الغلمان وقسمة الأموال ، ج ٨ ، ص ١١٥ .
  - (٥) دراسة سند الأثر الأول :
- عبد الملك بن حبيب : الأندلسي ، أبو مروان ، الفقيه المشهور ، صدوق ، ضعيف الحفظ ، كثير الغلط .  
تقريب التهذيب ، ص ٣٦٢ .
- طلق بن السمح : بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مهملة ، أبو السمح المصري الإسكندراني مقبول . تقريب التهذيب ، ص ٢٨٣ .
- ===

وابن مصبح وطلق لا يدري أحد من هم من خلق الله . وعبد الجبار ساقط ، ولم يدرك عثمان<sup>(١)</sup> .

الأثر الثاني<sup>(٢)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته ثقات .

الأثر الثالث<sup>(٣)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته ثقات .

الأثر الرابع<sup>(٤)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته كلهم ثقات .

---

=== - عبد الجبار بن عمر الأيلي : مولى عثمان بن عفان . ضعيف الحديث ؛ أحوال الرجال ، ج ١ ، ص ١٥١ . الكامل في ضعفاء الرجال ، ج ٥ ، ص ٣٢٤ .

- ابن مصبح : قال ابن حزم : وابن مصبح والحارث بن أبي الزبير ، وطلق ابن السمح ، لا يدري أحد من هم من خلق الله تعالى . المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٧ .

(١) المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٧ .

(٢) دراسة سند الأثر الثاني :

- سعيد : سعيد بن منصور بن شعبة ، أبو عثمان الخراساني ، نزيل مكة ، ثقة مصنف ، وكان لا يرجع عما في كتابه ، لشدة وثوقه به ، تقريب التهذيب ، ص ٢٤١ .

- خالد بن عبدالله : بن عبد الرحمن بن يزيد الطحَّان الواسطي ، المزني مولا هم ، ثقة ثبت من الثامنة ، تقريب التهذيب ، ص ١٨٩ .

- سعيد بن إياس الجريري : بضم الجيم ، أبو مسعود البصري ، ثقة من الخامسة . اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين . تقريب التهذيب ، ص ٢٣٣ .

- عبد الله بن شقيق : العقبلي ، بالضم ، بصري ، ثقة ، فيه نصب من الثالثة . تقريب التهذيب ، ص ٣٠٧ .

(٣) دراسة سند الأثر الثالث :

- أبو منصور التضروي : وهو العباس بن الفضل بن زكريا ، أبو منصور التضروي الهروي ، ثقة مشهور . تقريب التهذيب ، ص ٢٩٤ .

- أحمد بن نجدة بن العريان المحدث القدوة أبو الفضل الهروي ، وكان من الشقات . سير أعلام النبلاء ، ج ١٣ ، ص ٥٧١ .

- سعيد بن منصور ، خالد بن عبدالله ، والجريري كلهم مترجم لهم في الأثر السابق .

(٤) دراسة سند الأثر الرابع :

- عبدالرزاق : انظر ص ٥٦ من هذا البحث .

- الشوري : انظر ص ٥٠ من هذا البحث .

- سعيد : انظر ص ٥٦ من هذا البحث .

- عبدالله بن شقيق : انظر (٢) من الحاشية دراسة سند الأثر الثاني .

## فقه الآثار :

دلت الآثار عن عثمان على ما يلي :

- ١- الأثر الأول دل على جواز بيع المصاحف من غير إنكار . إذ لو كان يرى عثمان تحريم البيع ، لمنع ابن مصبح من البيع . ولو رأى كراهيته لأنكر عليه وبين ذلك . فلما لم يعلم الإنكار فالأصل الجواز .
- ٢- دل الأثران الثاني والثالث على أن الصحابة يكرهون بيع المصاحف . وعثمان - رضي الله عنه - من الصحابة يرى مايرون ، ولو رأى غير ما رأوا ، لبين رأيه وأعلنه .
- ٣- ودل الأثر الرابع على أن الصحابة مشددون في بيع المصاحف . أي يمنعون البيع ، وهو أمر زائد عن الكراهة . بدلالة أن الراوي جعل حكم تعليم الغلمان غير حكم بيع المصاحف . فلو كان حكمهما واحداً ، اكتفى بالكراهة في حكم بيع المصاحف ، وعطف عليها تعليم الغلمان . فدل التفريق على المغايرة في الحكم .

## الجمع ودفع التعارض :

الآثار عن عثمان لا تعارض بينها في الدلالة ، وكلها تفيد كراهة بيع المصاحف وما رواه طلق بن السمح من بيع ابن مصبح للمصاحف لا يصح ، كما قال ابن حزم ابن حبيب ساقط ، وابن مصبح وطلق ، لا يدري أحدهم من خلق الله ، وعبد الجبار ساقط ، ولم يدرك عثمان . وما كان هذا حاله فلا يحتج به . ولو صح فإن غاية ما فيه دليل الجواز . والكل يقول بالجواز ، ولكن بين مجيز من غير كراهة وبين مجيز بالكراهة . فالجواز بالكراهة لا يقتضي الإنكار ؛ لأن الكراهة غير التحريم عند الجمهور . فبذلك يكون الأثر دال على الجواز مطلقاً . وما روي عن الصحابة من كراهة مقيد لذلك الإطلاق .

وأما الأثر الرابع الدال على تشدد الصحابة في بيع المصاحف ، وكراهتهم لأخذ الأجر على تعليم الغلمان ، لا يتعارض مع الآثار السابقة الدالة على كراهة بيع المصاحف وغاية ما فيه أن الصحابة - رضي الله عنهم - ، يكرهون بيع المصاحف وأخذ الأجر على تعليم

الغلمان . ولكنهم يكرهون بشدة بيع المصاحف . ثم أن ما رواه عبدالرزاق بسندة ، بأن الصحابة يشددون زيادة، فيما رواه دون غيره ممن روي، مع أنهم رووا ذلك عن الياس، وابن شقيق . فيكون لفظ التشديد زيادة في هذه الرواية .

#### الأدلة :-

- ١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ <sup>(١)</sup> .
- ٢- قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ <sup>(٢)</sup> .

#### وجه الدلالة :

بيع المصاحف حلال لعموم الآية، ولأنه لم يذكر فيما حرم الله ، فلو كان البيع حراماً لفصله المولى، وبين تحريمه ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ <sup>(٣)</sup> ولو فصل التحريم لحفظه الله تعالى حتى تقوم به الحجة. فالبيع جائز، ولكن الكراهة متعلقة بذلك البيع؛ لأن المصحف يشتمل على كلام الله تعالى. فيجب صيانتة عن البيع والابتذال.

#### أقوال الفقهاء :

اختلف العلماء -رحمهم الله- في بيع المصحف بين المسلمين على أقوال هي

كمايلي :

#### القول الأول :

ذهب الصحابة -رضي الله عنهم- إلى كراهة بيع المصاحف بين

المسلمين، وهو قول الشافعي <sup>(٤)</sup>، وأصحابه والإمام أحمد <sup>(٥)</sup>، وأصحابه وقول <sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة : الآية [٢٧٥].

(٢) سورة الأنعام : الآية [١١٩].

(٣) سورة مريم : الآية [٦٤].

(٤) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠٢-٣٠٣ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤١ ، حاشية قليوبي وعميرة ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .

(٥) المغني ، ج ٤ ، ص ١٧٨ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٤ ، ١٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٥٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٧٨ .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ، ج ٤ ، ص ٢٨٨ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٨٧ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٤-٤٧ .

مسروق<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن يزيد<sup>(٢)</sup>، وشريح وعبيدة<sup>(٣)</sup>، وإبراهيم وسالم<sup>(٤)</sup>،  
وعلقمة<sup>(٥)</sup>، وابن سيرين - رحمهم الله.

- (١) مسروق بن الأجدع ، أبو عائشة الهمداني ، أدرك عصر الرسول - ﷺ - لكنه لم يلقه ، فهو من كبار التابعين ، ومن أجل أصحاب ابن مسعود . ثقة في الحديث ، فقيه عابد ورع ، وإليه انتهت رئاسة العلم في الكوفة ، وكان يفضل في الفتيا على شريح ، توفي سنة ثلاث وستين . طبقات ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٧٦ ، التذكرة ، ج ١ ، ص ٤٩ ، أسد الغابة ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ ، الإصابة ، ٢٩١/٦ .
- (٢) عبدالله بن يزيد : أبو قلابة : عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، أحد أعلام التابعين في الحديث والفقه والنسك والعبادة ، شاوروه على القضاء فأبى وهرب إلى الشام ، وتوفي فيها سنة أربع وقيل : خمس ، وقيل ست ، وقيل : سبع ومائة . طبقات بن سعد ، ج ٧ ، ص ١٨٣ - ١٨٥ .  
حلية الأولياء ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٩ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٩٤ .
- (٣) عبيدة بن عمرو السلماني أبو عمرو المرادي الكوفي أدرك الجاهلية وأسلم قبل وفاة رسول الله - ﷺ - بست إلا أنه لم يلقه فهو من كبار التابعين . محدث ثقة ، وفقه ، من كبار أصحابه ابن مسعود . وكان يُقرن في المنزلة بشريح ، بل أن شريحاً كان يسأله إذا أشكل عليه أمر ، توفي سنة سبع وستين ، وقيل غير ذلك . الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٠٢٣ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٥٠ ، الإصابة ، ج ٥ ، ص ١١٨ .
- (٤) سالم : بن عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عمرو العدوي المدني ، أحد الفقهاء السبعة ومن رواة السنة روى عن أبيه وغيره ، وعنه الزهري وخلق كثير قال أحمد وإسحاق بن راهوية : أصح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه واتفقوا على علمه وصلاحه وثقته وورعه وفضله .  
قال ربيعة : كأن الأمر إلى سعيد بن المسيب فلما مات ، أفضى الأمر إلى القاسم وسالم . مات سنة ست ومائة ، وقيل سنة ثمان ومائة ، التذكرة ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٩٩ .  
تاريخ الإسلام ، ج ٤ ، ص ١١٥ ، مرآة الجنات ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .
- (٥) علقمة : ابن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي ، فقيه العراق في زمانه ، ومن أكبر أصحاب ابن مسعود . وكان أشبههم به في العلم والفضل ، والخلق . من كبار التابعين . أدرك رسول الله - ﷺ - ولم يلقه . ذكر ابن حجر في الإصابة ، أنه مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وذكر في التهذيب أنه ولد في حياة الرسول - ﷺ - وتوفي ، سنة خمس وستين وقيل غير ذلك طبقات بن سعد ، ج ٦ ، ص ٨٦ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٤٨ ، الإصابة ، ج ٥ ، ص ١٣٦ .

## القول الثاني :

ذهب جابر<sup>(١)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup> وسعيد<sup>(٣)</sup> بن جبير والحكم وقتادة<sup>(٤)</sup> وأبو سلمة<sup>(٥)</sup> إلى جواز الشراء دون البيع وهو قول عند الشافعية<sup>(٦)</sup> ورواية عند الإمام أحمد<sup>(٧)</sup>.

## القول الثالث :

أن بيع المصحف جائز من غير كراهة<sup>(٨)</sup>، وهو قول أبي العالية<sup>(٩)</sup>، والشعبي، والحسن،

- (١) جابر : ابن عبدالله بن عمر، بن حرام ، الإمام أبو عبدالله الانصاري ، مفتي المدينة في زمانه ، كان آخر من شهد العقبة في السبعين من الأنصار ، وحمل عن النبي -ﷺ- علماً كثيراً نافعاً . وله منسك صغير في الحج . أخرجه مسلم . شهد الخندق وبيعة الرضوان . حدث عنه أبو الزبير ، والحسن البصري ، ومحمد بن المنكدر وخلق كثير . توفي في سنة ثمان وسبعين ، وعاش أربعاً وتسعين سنة . الاستيعاب ، ج ١ ، ص ٢١٩-٢٢٠ ، أسد الغابة ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، الإصابة ، ج ١ ، ص ٤٣٤ .
- (٢) ابن عباس : عبدالله بن عباس بن المطلب بن هاشم أبو العباس الصحابي الجليل -رضي الله عنه - ابن عم رسول الله -ﷺ- وجبر هذه الأمة ، وأحد العبادلة الأربعة ، وترجمان القرآن . كان يستشير عمر ويقول: غواص ، له ١٦٦٠ حديثاً . روى عنه مجاهد وخلق . ولد سنة ثلاث قبل الهجرة وتوفي سنة أربع وأربعين ومائة . صفوة الصفوة ، ج ١ ، ص ٧٤٦-٧٥٧ ، وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ٦٢-٦٤ ، مجمع الزوائد ، ج ٩ ، ص ٢٧٥-٢٨٥ ، الإصابة ، ج ٤ ، ص ١٤١-١٥٢ ، أسد الغابة ، ج ٣ ، ص ١٩٢ .
- (٣) سعيد بن جبير : ابن هشام أبو عبدالله من كبار التابعين أحد الأعلام في التفسير والفقه وأنواع العلوم ، وروى عن ابن عباس ، وكان من أكابر الصحابة ، وأجمعوا على توثيقه . قال ابن مهران: مات سعيد وما على ظهر الأرض أحداً ؛ إلا وهو محتاج إلى علمه . قتله الحجاج في سنة ٩٥هـ ، طبقات ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٢٥٦-٢٦٧ ، التاريخ الكبير ، ج ٣ ، ص ٤٦١ ، تاريخ الطبري ، ج ٦ ، ص ٤٨٧-٤٩١ .
- (٤) قتادة بن دعامة السدوسي البصري ، تابعي إمام ، ثقة ، حجة ، ومن أحفظ زمانه للحديث ، وأعلمهم بالقرآن ، والفقه واللغة والأنساب وأيام العرب . قال سعيد بن المسيب : ما أثناني عراقي أحسن من قتادة وقال له : ما كنت أظن أن الله خلق مثلك . ولد سنة إحدى وستين وتوفي بواسط سنة ست أو سبع أو ثمان عشرة ومائة - التذكرة ، ج ١ ، ص ١٢٢-١٢٤ ، الميزان ، ج ٧ ، ص ٣٤١ .
- (٥) أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري قيل : اسمه عبدالله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل : اسمه كنيته تابعي إمام ، حجة . فقيه وهو أحد فقهاء المدينة السبعة . توفي سنة أربع ومائة . وقيل غير ذلك . طبقات ابن سعد ، ج ٥ ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، التذكرة ، ج ١ ، ص ٦٣ ، مرآة الجنان ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
- (٦) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠٢-٣٠٣ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤١ ، حاشية قليوبي وعميرة ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .
- (٧) المغني ، ج ٤ ، ص ١٧٨ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٤ ، ١٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٥٥ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٧٨ .
- (٨) مصنف ابن أبي شيبة ، ج ٤ ، ص ٢٨٨ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٧٨ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .
- (٩) أبو العالية : رفيع بن مهران الرياحي البصري تابعي . فقيه ثقة ، حجة ، إلا أنه كثير الإرسال أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة الرسول -ﷺ- توفي سنة تسعين وقيل غير ذلك ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٦١ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ ، طبقات الحفاظ ، ج ١ ، ص ٢٩ ، الإصابة ، ج ٢ ، ص ٥١٤ .

وهو قول المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، ورواية عند أحمد<sup>(٣)</sup>، وقول الظاهرية<sup>(٤)</sup> رحمهم الله.

### القول الرابع :

أن بيع المصحف لا يجوز ، ولا يصح . وهو رواية عن الإمام أحمد<sup>(٥)</sup>.

### الراجع :

الذي يظهر بيع المصاحف مكروه لا محرم جمعاً بين الأدلة ولأن نشر القرآن الكريم ووجوب تعليمه متعلقان بذلك إذا لم يجز بيعه لم يسارع كثير من الناس إلى طبعه وتوزيعه.

ولأن البيع ليس لكلام الله وإنما للورق والجلد وهذا يحتاج إلى تكلفة ونفقة.

---

(١) المدونة، ج١٨، ص٤١٨، المتقي، ج٥، ص٨٥، شرح مختصر خليل للخرشي، ج٧، ص٢١.

(٢) المجموع، ج٩، ص٣٠٢-٣٠٣، أسنى الطالب، ج٢، ص٤١، حاشية قليوبي وعميرة، ج٢، ص١٩٧.

(٣) المغني، ج٤، ص١٧٨، الفروع، ج٤، ص١٤، ١٥، كشاف القناع، ج٣، ص١٥٥، الإنصاف، ج٤، ص٢٧٨.

(٤) المحلى، ج٩، ص٤٤-٤٧.

(٥) الإنصاف، ج٤، ص٢٧٨، كشاف القناع، ج٣، ص١٥٥.





## وجه الدلالة :-

قال السبكي<sup>(١)</sup> : « وهذا على عمومه ، إلا بيعاً منعه كتاب ، أو سنة ، أو إجماع »<sup>(٢)</sup> .

٢- حديث أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم عن مكحول عن النبي -ﷺ- قال : « من اشترى شيئاً لم يره ، فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه . وعن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- قال : « من اشترى شيئاً لم يره ، فهو بالخيار إذا رآه »<sup>(٣)</sup> .

## وجه الدلالة :-

دل الحديثان على جواز بيع الغائب ، إذا جعل الخيار لمن اشترى ، إذا رآه ولو لم يكن البيع جائزاً ، لما أثبت له الخيار .

٤- قال السبكي : « وقالوا قياساً على النكاح ، فإنه لا يشترط رؤية الزوجين بالإجماع »<sup>(٤)</sup> .

(١) السبكي : الشيخ الإمام الحافظ العلامة ، قاضي القضاة ، تقي الدين ، بقية المجتهدين ، أبو الحسن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ، تمام الخزرمي الأنصاري السبكي المصري ، ثم الدمشقي الشافعي . ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة . سمع بمصر من الحافظ شرف الدين الدمياطي وجماعة من أصحاب ابن باقا وغيرهم ، وبالإسكندرية من يحيى بن الصواف وغيره . قدم دمشق عام سبعة وسبعمائة . عني بالحديث أتم عناية ، وكتب بخطه شيئاً كثيراً في سائر علوم الإسلام . سارت بتصانيفه وفتياه الركبان ، في أقطار البلدان . وكان ممن جمع فنون العلم من الفقه والأدب والنحو ، واللغة والشعر . مات بالقاهرة سنة ست وخمسين وسبعمائة . ذيل تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٣٩-٤٠ ، ذيل التقييد ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

(٢) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ .

(٣) سنن البيهقي ، باب من قال : يجوز بيع العين الغائبة ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، ج ٣ ، ص ٤ .

حديث مكحول ضعيف ، باتفاق المحدثين . وضعفه من وجهين ، أحدهما أنه مرسل ؛ لأن مكحول تابعي . والثاني ، أن أحد رواه ضعيف . فإن أبا بكر بن أبي مريم المذكور ضعيف ، باتفاق المحدثين . وكذا حال حديث أبي هريرة ، فإنه أيضاً ضعيف باتفاقهم ، وعمر بن إبراهيم بن خالد مشهور بالضعف . ووضع الحديث ، ومن روى هذين الحديثين وضعفهما ، الدارقطني والبيهقي قال الدارقطني : أبو بكر بن أبي مريم ضعيف ... وعمر بن إبراهيم يضع الحديث . قال : وهذا حديث باطل لم يروه غيره ، وإنما يروي هذا عن ابن سيرين من قوله « . المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١-٣٠٢ ، سنن الدارقطني ، ج ٣ ، ص ٤ ، وانظر سنن البيهقي الكبرى ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ .

(٤) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ ، وانظر المغني ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ .

وقال السبكي : « قياساً على بيع الرمان ، والجوز ، واللوز ، في قشره الأسفل »<sup>(١)</sup> .  
وقال السبكي : « قياساً على ما لو رآه قبل العقد »<sup>(٢)</sup> .

#### من وافقه :

ذهب إلى جواز بيع السلعة الغائبة أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ، ومالك<sup>(٤)</sup> ، وأحمد<sup>(٥)</sup> ، وابن المنذر ،  
وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم<sup>(٦)</sup> ، وهو قول الشعبي والحسن  
والنخعي والثوري<sup>(٧)</sup> ، وهو أحد قولي الشافعي<sup>(٨)</sup> . رحمه الله .

#### من خالفه :

ذهب الشافعي<sup>(٩)</sup> ، إلى أن بيع العين الغائبة لا يصح ، وهي رواية عن أحمد<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٣٠١ .

(٣) الهداية ، ج ٣ ، ص ٣٢ .

(٤) مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، المدونة ، ج ٣ ، ص ٥٥٨ .

(٥) المغني ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ .

(٦) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ ، المغني ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ .

(٧) الثوري : سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبدالله الثوري ، الفقيه . وقد فاق أقرانه في الفقه والاجتهاد ،  
وحتى قيل له : أحد الأئمة الخمسة ، قال ابن المبارك : كتبت عن ألف ومائة شيخ ، ما فيهم أفضل من  
سفيان . ومناقبه كثيرة جمّة ، أفردا ابن الجوزي في مجلد واختصره الذهبي . ولد بالكوفة سنة سبع  
وتسعين ، وتوفي سنة إحدى وستين ومائة بالبصرة . مختفياً من المهدي ؛ لأنه كان قوالياً بالحق ،  
شديد الإنكار على الخلفاء ، فيما يرتكبون . له مؤلفات كثيرة منها : الجامع الكبير في الفقه  
والاختلاف ، الجامع الصغير ، كتاب الفرائض وكتاب التفسير . والأخير هو المطبوع والباقي مفقود .  
التذكرة ، ج ١ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، الأعلام ، ج ٣ ، ص ١٥٨ ، البداية  
والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٨) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣٨ .

(٩) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٣٨ .

(١٠) المغني ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ .

وقال ابن سيرين وأيوب السخثياني<sup>(١)</sup>، ومالك وعبيد الله<sup>(٢)</sup>، بن الحسن وأحمد وأبو ثور يصح البيع، وللمشتري الخيار، إن كان على غير ما وصف؛ وإلا فلا خيار<sup>(٣)</sup>.

الراجع :

الذي يظهر إن بيع السلعة الغائبة التي لم توصف ولم تتقدم رؤيتها لا يصح، لأنه غرر والغرر منهي عنه، ولأنه باع ما لم ير ولم يوصف له كبيع النوى في التمر. ولأنه نوع يبيع فلم يصح مع الجهل بصفة البيع كالسلم.

- 
- (١) أيوب السخثياني : أيوب بن أبي تميمة كيسان السخثياني ، أبو بكر ويقال له أبو عثمان البصري . تابعي ، ثبت ، حجة . من كبار الفقهاء . ولد سنة ست أو ثمان وستين وتوفي سنة اثنين وثلاثين ومائة ، وقيل غير ذلك . انظر : حلية الأولياء ، ج ٣ ، ص ٣ ، صفوة الصفوة ، ج ٣ ، ص ٢٩١ ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ، ص ١٣٠ .
- (٢) عبيد الله بن الحسن بن الحصين مالك بن الخشاش ، العنبري القاضي . روى عنه خالد الحذاء وسعيد الجريري وغيرهما . ولي قضاء البصرة ، وكان ثقة محموداً ، عاقلاً من الرجال . قال النسائي : فقيه بصري ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : من سادات أهل البصرة فقيهاً وعلماً . مات في ذي القعدة سنة ثمان وستين ومائة . تاريخ خليفة ، ص ٤٣٩ ، التاريخ الكبير ، ج ٥ ، ص ٣٧٦ ، أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٨٨ ، ١٢٣ ، تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٣٠٦ - ٣١٠ .
- (٣) المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٠١ .

## المسألة الخامسة بيع العقار<sup>(١)</sup> بمال

١- أخبرنا الحسن بن سفيان ، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن إدريس ، عن حصين عن عمرو بن جاوان ، عن الأحنف بن قيس ، قال : قدمنا فجاء عثمان فقيل : هذا عثمان ، وعليه ملية<sup>(٢)</sup> له صفراء قد قنَّعَ بها رأسه . قال : هاهنا علي . قالوا : نعم ، قال : هاهنا طلحة . قالوا : نعم ، قال : أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : « من ابتاع مربد<sup>(٣)</sup> بني فلان غفر الله له ، فابتعته بعشرين ألفاً ، أو خمسة وعشرين ألفاً ، فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له : قد ابتعته . فقال : فاجعله في مسجدنا ، وأجره لك . قال : فقالوا : اللهم نعم<sup>(٤)</sup> .

(١) العقار : الضيعة وقيل كل مال له أصل من دار ، أو ضيعة . وهو المنزل والأرض والضيع . وخصه بعضهم بالنخل . المصباح المنير ، ص ٤٢١ ، لسان العرب ، مادة عقر ، ج ٤ ، ص ٥٩٦ المغرب ، ص ٣٢٣ .  
والعقار اصطلاحاً : الثابت الذي لا يمكن نقله وتحويله من مكان إلى آخر . مثل الأرض والدار . انظر الموسوعة الفقهية ، ج ٣٠ ، ص ١٨٦ .

(٢) المَلَأَ : بالضم والمد ، الرابطة : وهي الملحفه والجمع ملاء ، والملاء بالضم والمد ، جمع ملاءة ، وهي الأزر . لسان العرب ، مادة ملأ ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٣) المربد : بلغة أهل نجد الجرين . والمربد الموضع الذي يجعل فيه التمر ، إذا صرم قبل أن يجعل في الأوعية .

والمربد : بكسر الميم الموضع الذي يحبس فيه الإبل وغيرها ( والجرين ) أعلى موضع التمر يسمى مربد أيضاً المغرب ، ص ١٨٠ . المصباح المنير ، ج ٢١٥ ، طلبة الطلبة ، ص ٧٨ .

(٤) صحيح ابن حبان ، ج ١٥ ، ص ٣٦٢ .

وقد روي هذا الأثر بأسانيد متعددة عن أصحاب السنن ، والمصنفات ، والمسائيد كلها . عن الأحنف بن قيس ومنعاً للإطالة في دراسة الأسانيد والحكم عليها ، فقد ذكرنا أقوى هذه الطرق في صلب هذه الرسالة . ونذكر باقي الأسانيد في الحاشية ، لبيان الآثار التي من طريق الأحنف من هذه المسألة وذلك كما يلي :

- الأحاديث المختارة ، ( وقد رواه بثلاثة طرق كلها عن عمرو بن جاوان ، عن الأحنف بن قيس . فالطريق الأول ، قال : أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد الصيدلاني بأصبهان ، أن محمود بن إسماعيل الصيرفي أخبره قراءة عليه ، أن محمد بن عبدالله بن شاذان ، أنا عبدالله بن محمد القباب ، أنا محمد بن عمرو بن أبي عاصم . حدثنا هدية ، حدثنا أبو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جاوان عن الأحنف بن قيس .

===

٣- حدثنا يوسف بن القطان ، نا عبدالمملك بن هارون بن عترة عن أبيه عن جده ، قال :  
دخل محمد بن أبي بكر على عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فقال له عثمان :

١- حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن وعباس بن محمد الدوري وغير واحد قالوا : حدثنا  
سعيد بن عامر ، قال عبدالله : أخبرنا سعيد بن عامر ، عن يحيى بن أبي الحجاج  
المنقري ، عن أبي مسعود الجريري ، عن ثمامة بن حزن القشيري ، قال : شهدت  
الدارحين أشرف عليهم عثمان ... ثم ذكر مثله <sup>(١)</sup> .

=== وفي طريقه الثاني ، قال : ابن أبي عاصم ، وحدثنا ابن أبي شيبة ، حدثنا عبدالله بن أدریس . عن حصين بن  
عبدالرحمن ، عن عمر وابن جاوران عن الأحنف .

وفي طريقه الثالث ، قال : أخبرنا المؤيد بن الأخوة . أن الحسين بن عبدالمملك أخبرهم قراءة عليه ، أنا  
إبراهيم ، أنا لمحمد بن المغربي ، أنا أبو يعلى الموصلي ، أنا أبو خيثمة ، حدثنا جرير عن حصين بن  
عبدالرحمن عن عمر بن جاوران عن الأحنف بن قيس) ، ج ١ ، ص ٤٧٤-٤٧٧ .

- السنة لابن أبي عاصم ، (فقد رواه من ثلاثة طرق ، كلها عن عمرو بن جاوران عن الأحنف بن قيس .  
فطريقه الأول ، قال : حدثنا هدية بن خالد حدثنا أبو عوانة ، عن حصين بن عبدالرحمن ، عن عمر بن  
جاوران ، عن الأحنف بن قيس .

وفي طريقه الثاني ، حدثنا أبو بكر ، حدثنا ابن إدريس عن حصين بن عبدالرحمن ، عن عمرو بن جاوران  
ورواه عن يعقوب الدورقي ، حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن حصين بن عبدالرحمن بن عمر بن  
جاوران عن الأحنف) ، ج ٢ ، ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

- مسند الإمام أحمد ، وقد رواه ، وقال : ( حدثنا عبدالله ، حدثني أبي . حدثنا بهر . حدثنا أبو عوانة ، حدثنا  
حصين عن عمرو بن جاوران ، قال : قال الأحنف ، ج ١ ، ص ٧٠ . سنن الدارقطني ، باب وقف المساجد  
والسقايات ، ج ٤ ، ص ١٩٥ ، ذكره بأسانيد متعددة كلها عن عمرو بن جاوران ، عن الأحنف بن قيس .

- سنن النسائي الكبرى ، باب وقف المساجد ، ج ٤ ، ص ٩٥-٩٦ .

- سنن النسائي المجتبى ، باب وقف المساجد ، ج ٦ ، ص ٢٣٣-٢٣٤ .

- مصنف ابن أبي شيبة ، ما ذكره في فضل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ، ج ٦ ، ص ٣٥٩ .

- مسند البزار ، ج ٢ ، ص ٤٥-٤٧ .

(١) سنن الترمذي ، باب مناقب عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ، ج ٥ ، ص ٦٢٧ .

وقد روي بأسانيد متعددة ، كلها عن ثمامة بن حزن القشيري . وذلك كما يلي :

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا إبراهيم بن مرزوق البصري ، ثنا  
سعيد بن عامر ، عن يحيى بن أبي الحجاج ، عن أبي مسعود الجريري ، عن ثمامة بن حزن القشيري . سنن  
البيهقي ، باب اتخاذ المساجد والسقايات وغيرها ، ج ٦ ، ص ١٦٨ .

سنن النسائي المجتبى ، وقف المساجد ، ج ٦ ، ص ٢٣٥ ، معتصر المختصر ، كتاب الهبات في الرجوع عن  
الصدقة ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، مسند أحمد ، ج ١ ، ص ٧٤ .

سنن الدارقطني ، باب وقف المساجد والسقايات ، ج ٤ ، ص ١٩٦ .

سنن النسائي باب وقف المساجد ، ج ٤ ، ص ٩٧ ، وروي في الأحاديث المختارة ، ج ١ ، ص ٤٤٧-٤٤٨٠  
السنة لابن أبي عاصم ، ج ٢ ، ص ٥٩٤-٥٩٥ .

٣- حدثنا يوسف بن القطان ، نا عبدالمملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده ، قال : دخل محمد بن أبي بكر على عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فقال له عثمان : فأنتشدك بالله تعالى ، هل تعلم أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ، وضمن لي رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> .

٤- حدثنا ابن صاعد، نا بشر بن آدم ابن بنت أزهر السمان، نا جدي أزهر بن سعيد عن ابن عوف. حدثني عمر بن عبيد الله ، حدثني موسى ابن حكيم ، قال : كتب ابن عامر إلى عثمان كتاباً، فقدمت عليه وقد نزل به أولئك... فقال: ياطلحة، قال: لبيك، قال: نشدتك بالله هل تعلم أن رسول الله -ﷺ- قال: من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا؟ فاشتريتها من مالي. فقال طلحة: اللهم نعم <sup>(٢)</sup> .

٥- حدثنا أبو غسان أحمد بن سهل السكري الأهوازي ، ثنا يزيد بن حكيم العسكري، ثنا سعيد بن مسلمة عن الليث ، عن زياد بن أبي المليح ، عن أبيه أبي المليح، عن أبيه قال : قال رسول الله -ﷺ- لصاحب البقعة التي زيدت في مسجد المدينة ... فجاء عثمان فقال له لك بها عشرة آلاف . فاشتراها منه ، ثم جاء عثمان - رضي الله عنه - إلى النبي -ﷺ- فقال : يا رسول الله اشتر مني البقعة التي اشتريتها من الأنصاري. فاشتراها منه بييت في الجنة <sup>(٣)</sup> .

٦- أخبرنا عمران بن بكار بن راشد ، حدثنا خطاب بن عثمان ، قال : حدثنا عيسى بن يونس ، حدثني أبي عن ابن إسحاق ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أن عثمان أشرف عليه حين حصروه ... ثم قال : أنشد بالله رجلاً سمع رسول الله -ﷺ- -

(١) الأحاد والمثاني ، ج ١ ، ص ٤٧٥ ، ٤٧٧ .

وروي في السنة لابن أبي عاصم .

(حدثنا يوسف بن موسى ، ثنا عبدالمملك بن هارون بن عنترة ، عن أبيه عن جده ، قال : فدخل محمد بن أبي بكر على عثمان فقال له عثمان ... وذكر مثله) ، ج ٢ ، ص ٥٩٢ .

(٢) سنن الدارقطني ، باب وقف المساجد والسقايات ، ج ٤ ، ص ١٩٧ .

(٣) المعجم الكبير ، باب في الدية ، ج ١ ، ص ١٩٦ ، مجمع الزوائد ، باب ما عمل من الخير الزيادة في المسجد وغير ذلك ، ج ٩ ، ص ٨٦ .

يقول: من يزيد في هذا المسجد بيت في الجنة؟ فاشتريته من مالي فأنشده له رجال<sup>(١)</sup>.  
 -٧- أخبرنا عبدالرزاق عن معمر، عن قتادة قال: كانت بقعة إلى جنب المسجد، فقال: النبي -ﷺ- من يشتريها ويوسعها في المسجد وله مثلها في الجنة؟ فاشتراها عثمان فوسعها في المسجد<sup>(٢)</sup>.

-٨- أخبرني محمد بن وهب الحراني، قال: حدثني محمد بن سلمة، قال: حدثني أبو عبدالرحيم، قال: حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن السلمي، قال: لما حصر عثمان في داره، واجتمع الناس حول داره، قام فأشرف عليهم وساق الحديث<sup>(٣)</sup>.

-٩- أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم - مولى ثقيف - حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي وأحمد بن المقدم، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثنا أبي، حدثنا أبو نضرة، عن أبي سعيد - مولى أبي أسيد الأنصاري -، قال: سمع عثمان، أن وفد أهل مصر قد أقبلوا فاستقبلهم... أنشدكم الله هل علمتم أنني اشتريت كذا وكذا من الأرض فزدته في المسجد؟ قيل: نعم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سنن النسائي (المجتبي)، باب وقف المساجد، ج ٦، ص ٢٣٦، السنن الكبرى، وقف المساجد، ج ٤، ص ٩٧. وروي بطرق متعددة، كلها عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، في كتب السنة. وذلك عند سنن الدارقطني، باب وقف المساجد، والسقايات، ج ٤، ص ١٩٨، مسند الإمام أحمد، ج ١، ص ٥٩. السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٥٩٥، الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٥٢٨-٥٣٠.

(٢) الجامع لمعمر بن راشد، باب أصحاب النبي -ﷺ-، ج ١١، ص ٢٢٩.

(٣) السنن الكبرى للنسائي، باب وقف المساجد، ج ٤، ص ٩٨، سنن النسائي (المجتبي) باب وقف المساجد، ج ٦، ص ٢٣٦، سنن الترمذي، باب مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، ج ٥، ص ٦٢٥. سنن البيهقي الكبرى، باب اتخاذ المسجد والسقايات وغيرها، ج ٦، ص ١٦٧، سنن الدارقطني، باب وقف المساجد والسقايات، ج ٤، ص ١٩٨-١٩٩، المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٩، الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٤٨٢، ٤٨٦.

(٤) صحيح ابن حبان، باب ذكر تسبيل عثمان بن عفان رومة على المسلمين، ج ١٥، ص ٣٥٧-٣٦٠. منصف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٠-٥٢١. سنن البيهقي الكبرى، باب ماجاء في الحمى، ج ٦، ص ١٤٧. مسند البزار، ج ٢، ص ٤٢-٤٥. مسند إسحاق بن راهوية، ج ٢، ص ٣٣٢-٣٣٣. مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢٢٨، ٢٢٩.



١٠- حدثنا زيد بن الحباب ، قال : حدثني ابن لهيعة ، قال : حدثني يزيد بن عمرو المعافري ، قال : سمعت الأنور الفهمي ، يقول : قدم عبدالرحمن بن عديس البلوي ، وكان ممن بايع تحت الشجرة ، وصعد المنبر فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم ذكر عثمان ... وقال عثمان : فقال أبو ثور : فدخلت على عثمان وهو محصور ، فقلت : إن فلانا ذكر كذا وكذا ، فقال : عثمان ومن أين وقد اختبأت عند الله عشر؟ ... وقد قال رسول الله -ﷺ- : من يشتري هذه الربعة<sup>(١)</sup> ، يزيد لها في المسجد له بيت في الجنة ؟ فاشتريتها وزدتها في المسجد<sup>(٢)</sup> .

١١- حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا يونس يعني ابن عبيد ، حدثني عطاء بن فروخ -مولى القرشيين- ، أن عثمان اشترى من رجل أرضاً فأبطأ عليه ، فلقبه فقال له : مامنك من قبض مالك ؟ قال : إنك غبنتي فما ألقى من الناس أحداً ؛ إلا وهو يلومني . قال : أو ذلك يمنعك ؟ قال : نعم ، قال فاختر بين أرضك ومالك ، ثم قال : قال رسول الله -ﷺ- أدخل الله عز وجل الجنة رجلاً ، كان سهلاً مشترياً ، وبائعاً ، وقاضياً ، ومقتضياً<sup>(٣)</sup> .

#### حال سند الآثار :

الأثر الأول : المروي عن الأحنف بن قيس . روي بعدة أسانيد صححه ابن حبان<sup>(٤)</sup>

(١) والرَّبْع : محلة القوم ومنزلهم ، وقد أطلق على القوم مجازاً . والجمع رباع . المصباح المنير ، ص ٢١٧ . الرباع والربوع : جمع ربع وهو الدار ، حيث كانت . المغرب . ص ١٨١ ، وقال في الموسوعة : واصطلاحاً أطلق الفقهاء اسم الربع على البناء ، وحائط النخل يحوط عليه بجدار ، أو غيره . الموسوعة الفقهية ، ج ٢٢ ، ص ٨٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة . ما ذكر في فضل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ج ٦ ، ص ٣٦٤ . مسند البزار ، ج ٢ ، ص ٩٣ . السنة لابن أبي عاصم ، ج ٢ ، ص ٥٩٥ . الأحاد والمثاني ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ ، ج ٥ ، ص ٧٤ .

(٣) مسند أحمد ، ج ١ ، ص ٥٨ ، مسند البزار ، ج ٢ ، ص ٤٨ ، مسند الطيالسي ، ج ١ ، ص ١٤ .

(٤) صحيح ابن حبان ، ذكر مغفرة الله جل وعلا لعثمان بن عفان -رضي الله عنه- بتسبيبه رُوِّمَةً ، ج ١٥ ، ص ٣٦٢ .

وقال أحمد شاكر: <sup>(١)</sup> إسناده صحيح ، وهو حسن الإسناد عند صاحب الأحاديث المختارة. <sup>(٢)</sup> ورواه البخاري <sup>(٣)</sup> تعليقاً .

**الأثر الثاني :** حسنه الترمذي <sup>(٤)</sup> وصاحب الأحاديث المختارة <sup>(٥)</sup> ، وقال أحمد شاكر: <sup>(٦)</sup> إسناده صحيح .

**الأثر الثالث <sup>(٧)</sup> :** إسناده ضعيف . وفيه راوٍ موصوف بالكذب .

- 
- (١) قال أحمد شاكر؛ إسناده صحيح عمرو بن جاوان التميمي السعدي ذكره ابن حبان في الثقات. والحديث رواه النسائي مطولاً ومختصراً. وذكره ابن كثير في التاريخ نقلاً عن المسند. مسند الإمام أحمد مع حاشية أحمد شاكر، ج ٢، ص ٦٥-٦٦، ١٢٣-١٢٤.
- (٢) وروي في الأحاديث المختارة برقم ٣٤٨ بسند، أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد الصيدلاني. حتى ذكر الأحنف بن قيس، فقال: إسناده حسن. وروي برقم ٣٤٩ قال: ابن أبي عاصم، وحدثنا بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس، عن حصين بن عبدالرحمن، عن عمرو بن جاوان عن الأحنف... إسناده حسن وروي برقم ٣٥٠. أخبرنا المؤيد بن الإخوة بأصبهان ثم ذكر سند... ثم قال إسناده حسن، الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٤٧٤-٤٧٧.
- (٣) صحيح البخاري، باب في الشرب، ج ٢، ص ٨٢٩.
- (٤) قال أبو عيسى هذا حديث حسن. وقد روي من غير وجه عن عثمان.
- سنن الترمذي، باب في مناقب عثمان، ج ٥، ص ٦٢٧.
- (٥) روي في الأحاديث المختارة برقم ٣٢٣، وقال: رواه الترمذي عن عبدالله بن عبدالرحمن، وعباس الدوري عن سعيد بن عامر بنحوه. وقال: حديث حسن. ورواه النسائي، عن زياد بن أيوب الطوسي، عن سعيد بنحوه قلت: أما ذكر بئر رومة وقد رواه البخاري من رواية أبي عبدالرحمن السلمي عنه إسناده حسن. الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٤٤٧-٤٤٨.
- (٦) مسند الإمام أحمد، ج ١، ص ٧٥.
- (٧) دراسة سند الأثر الثالث :-
- يوسف بن موسى بن راشد القبطان الكوفي وأصله أهوازي قيل: صدوق. سئل يحيى بن معين عنه، فقال: صدوق. تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ٤٦٥-٤٦٧.
- عبد الملك بن هارون بن عترة: دجال كذاب. أحوال الرجال، ج ١، ص ٦٨. الجرح والتعديل، ج ٥، ص ٣٧٤.
- عن أبيه: هارون بن عترة وهو ابن أبي وكيع بن عبدالرحمن الشيباني الكوفي، روى عن أبيه، روى عنه الثوري. قال أحمد بن حنبل: هارون بن عترة، ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به. الجرح والتعديل، ج ٩، ص ٩٢.
- عن جده أبي وكيع عترة الشيباني الكوفي، رأى علياً روى عنه ابنه هارون الشيباني، وروى عن عثمان وعلي وابن عباس سئل أبو زرعة عن عترة، والد هارون، فقال: كوفي، ثقة. الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٣٥.
- عثمان بن عفان: رضي الله عنه.

- الأثر الرابع<sup>(١)</sup>: إسناده حسن ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً .
- الأثر الخامس<sup>(٢)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه زياد بن أبي المليح ، وهو ضعيف .
- الأثر السادس: المروي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن . قال في الأحاديث المختارة: بعد ذكر سنده ، إسناده منقطع<sup>(٣)</sup> . وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح<sup>(٤)</sup> .

(١) دراسة سند الأثر الرابع :

- ابن صاعد : يحيى بن محمد بن صاعد - مولى أبي جعفر المنصور- . الحافظ الإمام الثقة ، أبو محمد الهاشمي البغدادي . طبقات الحفاظ ، ج ١ ، ص ٣٢٧ ، تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٢٣١ .
- بشر بن آدم بن بنت أزهر السمان : بشر بن آدم بن يزيد البصري ، أبو عبدالرحمن بن بنت أزهر السمان ، صدوق . تقريب التهذيب ، ص ١٢٢ .
- جدي: أزهر بن سعد ، السمان ، أبو بكر الباهلي ، بصري ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٩٧ .
- ابن عون: عبدالله بن عون : من أرطبان ، أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل . من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن . تقريب التهذيب ، ص ٣١٧ .
- عمر بن عبيد الله : حدثنا موسى بن حكيم سمع منه ابن عون . التاريخ الكبير ، ج ٦ ، ص ١٧٥ .
- موسى بن حكيم : يروي عن عثمان بن عفان روى ابن عون عن محمد بن عبدالله عنه . الثقات ، ج ٥ ، ص ٤٠٢ .
- ابن عامر : عقبة الجهني ، صحابي مشهور . اختلف في كنيته على سبعة أقوال ، أشهرها أنه أبو حماد ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين وكان فقيهاً فاضلاً ، تقريب التهذيب ، ص ٣٩٥ .
- عثمان رضي الله عنه .
- (٢) قال في مجمع الزوائد رواه الطبراني وفيه زيادة بن أبي مليح . وهو ضعيف . مجمع الزوائد ، باب ما عمل من الخير من الزيادة في المسجد وغير ذلك ، ج ٩ ، ص ٨٦ .
- (٣) الأحاديث المختارة ، ج ١ ، ص ٥٣٠ .
- (٤) مسند الإمام أحمد بحاشية أحمد شاكر ، ( وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح ؛ إلا أنهم تكلموا في سماع أبي سلمة بن عبدالرحمن بن طلحة ، وابن عبادة بن الصامت ، قال الحافظ في التهذيب: ولإن كان كذلك فلم يسمع أيضاً من عثمان ، ولا من أبي الدرداء . فإن كل منهما ، مات قبل طلحة . وقد صححناه فيما مضى ٤١٢ ، ٤١٣ وسمعه من عثمان . أبو قطن : فهو عمرو بن الهشيم بن قطن ، وهو ثقة ، يونس هو : ابن أبي إسحاق السبيعي ، والحديث رواه النسائي . ج ٤ ، ص ٩٧ من طريق عيسى بن يونس عن أبيه بهذا الإسناد . ثم رواه من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن أبي عبدالرحمن السلمي عن عثمان ، ورواه الترمذي كذلك . وقال : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . من حديث أبي عبدالرحمن السلمي ، عن عثمان فكان أبو إسحاق السبيعي سمعه من أبي عبدالرحمن السلمي ومن أبي سلمة بن عبدالرحمن ) ، ج ١ ، ص ٣٢٠ .

الأثر السابع<sup>(١)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات .  
الأثر الثامن : المروي عن أبي عبدالرحمن السلمي ، قال الترمذي :<sup>(٢)</sup> حديث حسن صحيح غريب ، وقال في الأحاديث المختارة : إسناده صحيح<sup>(٣)</sup> .  
الأثر التاسع : المروي عن سعيد مولى أبي أسيد . صححه ابن حبان<sup>(٤)</sup> . قال في مجمع الزوائد ، قلت : روى الترمذي بعضه ، ورواه البزار . رجاله رجال الصحيح ، غير أبي سعيد مولى أبي أسيد وهو ثقة<sup>(٥)</sup> .  
سند الأثر العاشر<sup>(٦)</sup> : حسن الإسناد . لأن في رواه من هو صدوق .

(١) دراسة سند الأثر السابع :

- عبد الرزاق : انظر ص ٥٦ من هذا البحث .
- معمر : وانظر ص ٥٦ من هذا من البحث .
- قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ، ثبت يقال : ولد أكمه . تقريب التهذيب ، ص ٤٥٣ .
- (٢) سنن الترمذي ، باب في مناقب عثمان ، ج ٥ ، ص ٦٢٥ .
- (٣) الأحاديث المختارة ، ج ١ ، ص ٤٨٢ - ٤٨٦ .
- (٤) صحيح ابن حبان ، باب ذكر تسهيل عثمان بن عفان رومة علي المسلمين ، ج ١٥ ، ص ٣٥٧ - ٣٦٠ .
- (٥) مجمع الزوائد ، ج ٧ ، ص ٢٢٩ .
- (٦) دراسة سند الأثر العاشر :
- ابن أبي شيبة : انظر ص ٥٠ من هذا البحث .
- زيد بن الحُبَاب : بضم المهملة وموحدين ، أبو الحسن العُكَلِي بضم المهملة ، وسكون الكاف ، أصله من فرسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه ، وهو صدوق يخطي في حديث الثوري من التاسعة . تقريب التهذيب ، ص ٢٢٢ .
- ابن لهيعة : عبدالله بن لَهِيعة ، انظر ص ٦٢ من هذا البحث .
- يزيد بن عمرو المعافري ، المصري ، صدوق من الرابعة . تقريب التهذيب ، ص ٦٠٤ .
- الفهمي : أبو ثور الفهمي صحابي ، قال ابن عبدالبر : لا يعرف اسمه . حديثه عند أهل مصر يرويه ابن لهيعة ، عن يزيد بن عمرو ، وقال ابن أبي حاتم : سئل ابن أبي زرعة عن أبي ثور الفهمي فقال لا أعرف اسمه وله صحبة وروى عن عثمان - رضي الله عنه - تعجيل المنفعة ، ج ١ ، ص ٤٧١ ، الجرح والتعديل ، ج ٩ ، ص ٣٥١ . الإكمال للحسيني ، ج ١ ، ص ٤٩٥ . الاستيعاب ، ج ٤ ، ص ١٦١٨ ، الإصابة ، ج ٧ ، ص ٦٠ .
- عبدالرحمن بن عديس البلوي مصري ، شهد الحديبية . ذكر أسد بن موسى : عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، قال : كان عبدالرحمن بن عديس البلوي ، ممن بايع تحت الشجرة . فقال ابن حجر : عبد الرحمن بن عائش البلوي . ذكره ابن قانع في الصحابة ، وهو خطأ ناشئ عن تصحيف . والصواب ، عبدالرحمن بن عديس . الإصابة ، ج ٤ ، ص ٣٣٤ ، ج ٥ ، ص ٢٣٧ الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٨٤٠ .

## الأثر الحادي عشر<sup>(١)</sup>: صحيح إسناده .

### فقه الآثار :

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه - على جواز بيع العقار بمال ، إذ اشترى -رضي الله عنه - بئر رومة ، وبقعة ومربداً وربعة وزادها في المسجد . وهذه الأصناف ثابتة ، لها أصل . وما كان ثابتاً وله أصل يسمى عقار .

### الأدلة :-

١- قال الله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :-

أنها عامة فلفظها يتناول كل بيع ، ويقتضي إياحة جميعها ؛ إلا ما خصه الدليل<sup>(٣)</sup> . ولا نهى عن بيع العقار بمال .

٢- قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ﴾<sup>(٤)</sup> .

### وجه الدلالة :-

بيع العقار بمال مبادلة ، عن رضٍ لا إثم فيها .

٣- ولأن النبي -ﷺ- اشترى من بني النجار مكان مسجده -ﷺ- . وهذا بيع عقار بمال . فعن أنس -رضي الله عنه- ، قدم النبي -ﷺ- المدينة ، وأمر ببناء المسجد ، فقال : يا بني النجار ، ثامنوني . فقالوا : لا نطلب ثمنه إلا إلى الله<sup>(٥)</sup> .

(١) قال : أحمد شاكر في حاشيته على المسند ، إسناده صحيح وعطاء بن فروخ ثقة . ج ١ ، ص ٣٣٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية [٢٧٥] .

(٣) انظر : المجموع ، ج ٩ ، ص ١٤٦ .

(٤) سورة النساء : الآية [٢٩] .

(٥) صحيح البخاري ، باب حرم المدينة ، ج ٢ ، ص ٦٦١ .

٤- ولأن بيع العقار ، بمال الحكمة تقتضيه ، والحاجة تتعلق به . فصاحبا العقار والمال لا يبدلاه إلا بعوض<sup>(١)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :

أجمع العلماء على جواز البيع . والبيع مبادلة المال بالمال ، تمليكاً وتملكاً . والعقار مال أجاز العلماء بيعه ؛ لأنه مما يملك فيجوز للمالك بيع عقاره الذي يملكه ملكاً تاماً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٣ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ١٤٦ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٣٣ ، المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٩ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٢٧ ، حاشية الصاوي ، ج ٣ ، ص ٤٦ ، شرح البيهجة ، ج ٣ ، ص ٢ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ١٤٦ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ١٤١ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٩٣ .

## المسألة السادسة

### بيع البئر وشراؤها

- ١- وقال : عثمان ، قال النبي -ﷺ- : من يشتري بئر رومة<sup>(١)</sup> ، فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين . فاشتراها عثمان -رضي الله عنه-<sup>(٢)</sup> .
- ٢- وعن عثمان -رضي الله عنه- ، آثار تدل على أنه اشترى بئر رومة . فقد قال : -رضي الله عنه- أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو ، أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع رومة ، غفر الله له ؟ فابتعتها بكذا وكذا ، ثم أتيتها فقلت : قد ابتعتها ، فقال : اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك . قال : فقالوا : اللهم نعم<sup>(٣)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار ، عن عثمان على مشروعية بيع البئر وشرائها فقد اشترى -رضي الله عنه- بئر رومة .

الإدلة :-

- ١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾<sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة :-

إنها عامة في لفظها وعمومها ، يتناول كل بيع ويقتضي إياحة جميعها إلا ما خصه الدليل . ولم يخص الدليل بيع البئر بنهي ، إنما أقر النبي -ﷺ- بيع وشراء بئر رومة ، بل أرشد -ﷺ- وحث على شرائها .

- ٢- قال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) بئر رومة بضم الراء وسكون الواو وفتح الميم وهي في عقيق المدينة . وهي على نصف فرسخ من المدينة . انظر : معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٠٢ ، انظر : المغرب ، ص ٢٠٢ .

(٢) صحيح البخاري ، باب في الشرب ومن رأى صدقة الماء ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ .

(٣) انظر : ص ١٤٥ من هذا البحث وقد رويت آثار كثيرة بهذا المعنى قد سبق ذكرها توثيقاً وتخريجاً وحكماً .

(٤) سورة البقرة : الآية [٢٧٥] .

(٥) سورة النساء : الآية [٢٩] .

## وجه الدلالة :-

- بيع البئر بمال مبادلة ، لا إثم فيها . والبيع مبادلة لا إثم فيه .
- ٣- قال عثمان : قال النبي -ﷺ- : من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين . فاشتراها عثمان -رضي الله عنه-<sup>(١)</sup> .
- ٤- ولأن بيع البئر بمال ، الحكمة تقتضيه ، والحاجة تتعلق به ، وصاحب البئر حتى استخراج ماءها بذل عليها مالا ، فلا يبذلها لأحد إلا بعوض<sup>(٢)</sup> .

## أقوال الفقهاء :

ذهب عثمان إلى جواز بيع البئر ، ووافقه في ذلك الفقهاء . فأجازوا بيع البئر نفسها ، وشراءها ومشتريها ، أحق بمائها<sup>(٣)</sup> .

## من خالف :

وذهب مالك إلى كراهة بيع بئر الماشية ، والآبار المعمولة في الصحراء<sup>(٤)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري، باب في الشرب ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ .

(٢) انظر : المغني ، ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٣) المبسوط ، ج ٢٣ ، ص ١٧٦ ، ١٩٧ ، المدونة ، ج ١٠ ، ص ٢٩٠ ، المجموع ، ج ١٠ ، ص ٥١٩ ، ٥٢٤ ،

نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٤١ ، سبل السلام ، ج ٣ ، ص ١٣ . المغني ، ج ٤ ، ص ٧١ .

(٤) المدونة ، ج ٣ ، ص ٣١٢ .



## المسألة السابعة

### حكم الاحتكار<sup>(١)</sup>

#### الإثار :

- ١- حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن التميمي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد مولى الأنصار عن عثمان بن عفان، أنه نهى عن الحكرة<sup>(٢)</sup> .
- ٢- حدثني عن مالك أنه بلغه ، أن عثمان بن عفان كان ينهي عن الحكرة<sup>(٣)</sup> .
- ٣- حدثنا يعقوب بن حميد ، قال: ثنا معن بن عيسى، عن مخرمة بن بكير ، عن أبيه قال: إنه سمع الوليد بن أبي الوليد يقول: سمعت عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ينهي عن الحكرة ، ويحدث عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - أنه كان ينهي عنها<sup>(٤)</sup> .
- ٤- أبو سعيد - مولى أبي أسيد - أن عثمان بن عفان كان ينهي عن الحكرة ؛ إلا في الطعام والأدم<sup>(٥)</sup> .
- ٥- سليمان التميمي بلفظ : إن عثمان كان ينهي عن الحكرة ، فكلمه الزبير في مولى له - أو في إنسان - فذكره<sup>(٦)</sup> .

---

(١) حكرة أي جملة من الحكر وهو الجمع والإسك ومنه الاحتكار . الفائق ، ج ٣ ، ص ٤٤ .  
حكر : الحكر إدخال الطعام للتربص ، وصاحبه محتكر . ابن سيده . الاحتكار جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه ، انتظار وقت الفلاء به . لسان العرب ، مادة حكر . ج ٤ ، ص ٢٠٨ وقال في النهاية : لغريب الحديث حكر : من احتكر طعاماً ، فهو كذا . أي اشتراه وحبسه ، ليقل فيغلو . أي يرتفع سعره . والحكر والحكرة الاسم منها ، باب الحاء مع الكاف . ج ١ ، ص ٤١٧ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة في احتكار الطعام ، ج ٤ ، ص ٣٠١ .

(٣) موطأ مالك ، باب الحكرة والتربص ، ج ٢ ، ص ٦٥١ .

(٤) أخبار مكة ، باب ذكر بيع الطعام بمكة وكراهيته ، ج ٣ ، ص ٥١ .

(٥) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ج ١ ، ص ٤٠٠ .

(٦) المرجع السابق ، قال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي : أخرجه مالك في الموطأ بلاغاً دون الاستثناء ، وعزاه البوصيري لمسدد وإسحاق ، قال : ولفظه أن عثمان ، كان ينهي عن الحكرة . قال أبي : وكانوا لا يرون الحكرة إلا في الطعام والأدم . حاشية المطالب العالية بتحقيق الأعظمي ، ج ١ ، ص ٤٠٠ .

## حال سند الآثار :-

- الأثر الأول : صحيح الإسناد فكل رواته ثقات<sup>(١)</sup> .  
الأثر الثاني<sup>(٢)</sup> : أخرجه مالك ، بلاغاً من دون سند .  
الأثر الثالث<sup>(٣)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن فيه رواين صدوقين .

## فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه- على ثلاث دلالات وهي كما يلي :-

- 
- (١) دراسة سند الأثر الأول :
- يحيى بن سعيد القطان : انظر ص ١٠١ من هذا البحث .
  - التميمي : سليمان بن طرخان التميمي ، أبو المعتمد البصري ، ثقة عابد . تقريب التهذيب ، ص ٢٥٢ .
  - أبو نضرة : المنذر بن مالك بن قُطعة ، بضم القاف وفتح المهملة ، العبدى العوقى ، بفتح المهملة والواو ثم قاف . البصري . أبو نضرة بنون ومعجمه ساكنة مشهور بكنيته ، ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٥٤٦ .
  - أبو سعيد : مولى أبي أسيد الأنصاري . شهد مقتل عثمان وروى عنه أبو نضرة . الكنى والأسماء ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .
- (٢) دراسة سند الأثر الثاني :
- حدثني : يعني يحيى بن سعيد القطان أخرجه مالك في الموطأ بلاغاً دون الاستثناء ، في المطالب العالية بالاستثناء إلا في الطعام والأدم ، انظر ص من هذا البحث .
- (٣) دراسة سند الأثر الثالث :
- يعقوب بن حميد : يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ، نزيل مكة . وقد ينسب لجدّه صدوق . ربما وهم . تقريب التهذيب ، ص ٦٠٧ .
  - معن بن عيسى : ابن يحيى الأشجعي مولاهم أبو يحيى المدني القزاز ، ثقة ثبت ، قال : أبو حاتم هو أثبت أصحاب مالك . تقريب التهذيب ، ص ٥٤٢ .
  - مخزومة بن بكير : ابن عبدالله بن الأشج أبو المسور المدني ، صدوق ، وروايته عن أبيه ، وجادة من كتابه ، قاله : أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال : ابن المديني سمع من أبيه قليلاً . تقريب التهذيب ، ص ٥٢٣ .
  - أبيه : بكير بن عبدالله الأشج مولى ابن مخزوم ، أبو عبدالله أو أبو يوسف المدني ، نزيل مصر ، ثقة من الخامسة . تقريب التهذيب ، ص ١٢٨ .
  - الوليد بن أبي الوليد : عثمان وقيل ابن الوليد ، مولى عثمان أو ابن عمر ، المدني ، أبو عثمان ، لين الحديث . تقريب التهذيب ، ص ٥٨٤ .
  - عثمان بن عفان -رضي الله عنه- .

أولها: أن النهي عن الاحتكار عام من غير فرق ، بين قوت الأدمي والدواب ، وبين غيره من الأشياء . وهو منطوق الآثار الأول والثاني والثالث . فلم يستثن فيها الطعام ، والأدم . ثانيها : أن الاحتكار منهي عنه ؛ إلا في الطعام والأدم . وهو منطوق الأثرين الرابع والخامس . إذ أن عثمان -رضي الله عنه- كان ينهي عن الحكرة إلا في الطعام والأدم وسواء كان الطعام مدخراً قوتاً ، أو سلعة للتجارة . إذ لا مخصص لقول عثمان . ثالثهما : أن الاحتكار المنهي عنه عند عثمان ، هو في الطعام والأدم . بدلالة ما عزاه البصيري (قال أبي : وكانوا لا يرون الحكرة إلا في الطعام والأدم) .

#### الجمع ودفع التعارض :-

ما دلت عليه الآثار عن عثمان من النهي عن الاحتكار وعدم النهي ، لا تعارض بينهما . فإن الذي يظهر من الآثار ، وتجمع به الدلالات ، ويزول به الإشكال ، أن الاحتكار المنهي عنه عند عثمان ، هو في الطعام والأدم وغيره وذلك كما يلي :-

- ١- أن الآثار أغلبها عام في النهي عن الاحتكار . فيشمل النهي عن احتكار كل شيء . كما أنه يشمل فقط النهي عن الطعام والأدم . وحمله على هذا هو الأقرب . لأن الآثار العامة مخصصة به . والإجمال فيها مبین ، والمبهم مفسر ، فحمل العام على هذا ، عملاً بها جميعاً . وحمل النصوص على دلالة العام ، إلغاءً لدلالة الخاص . والعمل بالدالتين مع إمكان العمل بها جميعاً ، أولى من إلغاء أحدهما .
- ٢- ولأنه يمكن أن يكون في الأثرين الرابع والخامس تصحيف في العبارة ، أو حذف من النص ، وهذا أمر جائز وخاصة أن إسناديهما منقطعان ؛ لأن ما رواه البوصيري يفسر ذلك ويبينه .

- ٣- لو سلمنا بصحة العبارة وخلوها من التصحيف والحذف فإنه يمكن حمل النص في جواز احتكار الطعام والأدم ، على ادخار القوت لسته . إذ أن هذا جائز بفعل الرسول -ﷺ- كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم<sup>(١)</sup> .

(١) صحيح البخاري ، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال ، ج ٥ ، ص ٢٠٤٨ .

٤- ولأن حمل النص على جواز الاحتكار في الطعام والأدم، من غير قصد ادخار القوت، تخصيص لنهي الرسول - ﷺ - عن الاحتكار، من غير مخصص. فقد ثبت عنه - ﷺ - أنه قال : ( من احتكر فهو خاطئ )<sup>(١)</sup> فلا يكون لعثمان أن يستثني ما لم يستثنه رسول الله - ﷺ - بل قوله - ﷺ - إن المحتكر خاطئ كاف في إفادة عدم الجواز. لأن الخاطئ هو المذنب العاصي. بل أن النبي - ﷺ - نهى عن احتكار الطعام، فقال - ﷺ - : « من احتكر على المسلمين طعامهم، ضربه الله بالجذام والإفلاس »<sup>(١)</sup>. فلا يكون الوعيد إلا على أمر منهى عنه.

٥- ولأن عمر أنكر على محتكري الطعام، فلم يعارضه عثمان. بل أن عمر أنكر على مولاه، ومولى عثمان. فلو كان يرى عثمان غير ما رأى عمر، لحاج عمر في جواز احتكار الطعام.

وما عرف عن عمر، هو النهي عن احتكار الطعام والأدم. إذ خرج ذات يوم من المسجد فرأى طعاماً منشوراً فأعجبه كثرتة. فقال : ما هذا الطعام ؟ فقال : طعام جلب إلينا. فقال: بارك الله فيه وفيمن جلبه. فقال له : بعض أصحابه الذين يمشون معه، يا أمير المؤمنين. إنه قد احتكر. قال : ومن احتكره ؟ قالوا : فلان مولى عثمان. وفلان مولاك. فأرسل إليهما. فقال لهما : ما حملكما على أن تحتكرا طعام المسلمين ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين نشترى بأموالنا، ونبيع إذا شئنا. فقال عمر : (سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « من احتكر طعاماً على المسلمين ضربه الله بالجذام أو بالإفلاس »)<sup>(٢)</sup>. فلعل الذي يظهر أن عثمان - رضي الله عنه - لا يجيز الاحتكار، وفي الطعام خاصة. لأن الحكمة في الطعام والأدم، أشد ضرراً على الناس من احتكار

(١) صحيح مسلم، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، ج ٣، ص ١٢٢٧-١٢٢٨.

(٢) مسند عبد بن حميد، ج ١، ص ٣٤، مسند أحمد، ج ١، ص ٢١، سنن ابن ماجه، باب الحكمة والجلب، ج ٢، ص ٧٢٩.

(٣) مسند عبد بن حميد، ج ١، ص ٣٤، مسند أحمد، ج ١، ص ٢١، سنن ابن ماجه، باب الحكمة والجلب، ج ٢، ص ٧٢٩.

غيرها . وإباحة احتكاره ، يعارض المصلحة التي من أجلها حرم الاحتكار . خاصة إذا اشتدت حاجة الناس ، وكثرت حاجتهم لهذا الطعام والأدم . لأنها أقوات الناس ومعاشهم .

### الأدلة :

١- عن سعيد بن المسيب عن عمر بن عبدالله العدوي أن النبي -ﷺ- قال : « من احتكر فهو خاطئ »<sup>(١)</sup> .

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : قال رسول الله -ﷺ- : « من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين ، فهو خاطئ »<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :

الاحتكار لا يجوز لأن الخاطئ هو المذنب العاصي . والنهي عام في كل ما يصدق عليه احتكار . ومن ذلك الطعام والأدم . إذ لا مخصص لهما .

٣- عن عمر - رضي الله عنه - قال : « سمعت النبي -ﷺ- يقول : « من احتكر على المسلمين طعامهم ، ضربه الله بالجذام أو بالإفلاس »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) صحيح مسلم ، باب تحريم الاحتكار في الأقوات ، ج ٤ ، ص ١٢٢٧ - ١٢٢٨ .

مسند أبي عوانة ، باب الخبر الناهي عن الاحتكار والكرامة منه ج ٣ ، ص ٤٠٢ . سنن الترمذي ، باب ما جاء في الاحتكار ، وقال أبو عيسى وفي الباب عن عمر وعلي وأبي أمامة وابن عمر ، وحديث معمر ، حديث حسن صحيح . ج ٣ ، ص ٥٦٧ ، سنن الدارمي ، باب في النهي عن الاحتكار ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد مع الفتح الرباني ، ج ١٥ ، ص ٦٤ . وقال في نيل الأوطار ، وحديث أبي هريرة . أخرجه أيضاً الحاكم ، وزاد . وقد برئت منه ذمة الله . وفي إسناده حديث أبي هريرة أبو معشر ، وهو ضعيف وقد وثق . انظر نيل الأوطار للشوكاني ، في باب ما جاء في الاحتكار ، وأقوال العلماء فيه ، ج ٥ ، ص ٣٣٦ .

( وقال في فتح الباري ، وعن أبي هريرة مرفوعاً من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين أخرجه الحاكم ) ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

(٣) سنن ابن ماجه باب الحكرة والجلب ، ج ٢ ، ص ٧٢٩ ، وقال في نيل الأوطار [ وحديث عمر في إسناده الهيثم بن رافع قال : أبو داود روى حديثاً منكراً ، قال : الذهبي هو الذي أخرجه ابن ماجه ، ===

٤- عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله - ﷺ - : « الجالب مرزوق ، والمحتكر<sup>(١)</sup> ملعون».

### وجه الدلالة :-

دلت الأحاديث على النهي عن الاحتكار. فلا يكون مخطئاً ؛ إلا بفعلٍ منهبي عنه . ولا ملعون إلا على محرم . ولا ينزل عقاب بالإفلاس والجذام ؛ إلا بالذنب . فالاحتكار منهبي عنه لما ترتب عليه من العقاب والوعيد الشديد.

قال الشوكاني : ( أحاديث الباب تنهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار ولو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح ، فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم ؟ والتصريح بأن المحتكر خاطئ ، كاف في إفادة عدم الجواز . لأن الخاطئ ، هو المذنب العاصي<sup>(٢)</sup> .

=== يعني هذا وفي إسناده أيضاً أبو يحيى المكي، وهو مجهول. وبقية أحاديث الباب شواهد]. نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ، ص ٣٣٦ . وقال: في مصباح الزجاجة ، باب الحكرة والجلب . [هذا إسناده صحيح رجاله موثوقون . أبو يحيى المكي وشيخه فروخ . ذكرهما ابن حبان في الثقات . والهيثم بن رافع وثقة ابن معين ، وأبو داود وأبو بكر الحنفي . واسمه الكبير بن عبدالمجيد . احتج به الشيخان ، وشيخ ابن ماجه ، يحيى بن حكيم . وثقة أبو داود والنسائي وغيرهما . وهذا الحديث ، والذي قبله ، رواهما رزين في مسنده من حديث ابن عمر . فجعلهما حديثاً واحداً ، وكذلك رواه ابن الجوزي في المتناهية من طريق أبي يحيى وضعفه ، لجهالة أبي يحيى ، وفيه نظر . فقد ذكره ابن حبان في الثقات . كما تقدم ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب أيضاً . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن الهيثم به . ورواه عبد بن حميد في مسنده . بزيادة ثنا يزيد بن هارون ثنا الهيثم بن رافع ] ، ج ٣ ، ص ١١ ، وقال: في فتح الباري . (وحديث عمر مرفوعاً ، من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس . رواه ابن ماجه وإسناده حسن ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

(١) سنن ابن ماجه ، باب الحكرة والجلب ، ج ٢ ، ص ٧٢٨ . أخبار مكة ، ج ٣ ، ص ٥٠ . سنن الدارمي ، باب في النهي عن الاحتكار . ج ٢ ، ص ٣٢٤ . وقال: في مصباح الزجاجة (هذا إسناده ضعيف ، لضعف علي بن يزيد بن جدعان) . باب الحكرة والجلب ، ج ٣ ، ص ١٠ . وقال في أخبار مكة ، (إسناده ضعيف) ، ج ٣ ، ص ٥٠ .

(٢) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٣٦ .

- ١- ذهب الشافعية إلى تحريم الاحتكار في الأقوات. <sup>(١)</sup> وهو رواية عند أحمد <sup>(٢)</sup>. وهو الصحيح من المذهب . وقول محمد ، من الحنفية <sup>(٣)</sup>.
- ٢- ذهب المالكية إلى تحريم الاحتكار في كل شيء يضر . ولا بأس فيما لا يضر <sup>(٤)</sup>.
- وهو قول أبي يوسف <sup>(٥)</sup> من الحنفية، ورواية عند أحمد <sup>(٦)</sup>.
- ٣- وعند أحمد في رواية <sup>(٧)</sup> يحرم الاحتكار في قوت الآدمي فقط .
- ٤- في رواية عند أحمد الاحتكار لا يحرم <sup>(٨)</sup>.

الراجع :

الذي يظهر أن تحريم الاحتكار مطلقا في الطعام وغيره هو الراجع لعموم الاحاديث فلم تخصص ولم تقيد.  
وللأضرار الناجمة عن الاحتكار، فهو تحقيق مصلحة فردية، وعدمه تحقيق مصلحة جماعية، وإذا تعارضت المصلحتان قدم المصلحة الجماعية.

- 
- (١) انظر : أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٨ ، الفرر البهية ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ ، حاشيتي قلوبوي وعميرة ، ج ٢ ، ص ٢٣١ .
  - تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣١٧ ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٧٣ .
  - (٢) انظر : الفروع ، ج ٤ ، ص ٥٣ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٨٧ .
  - (٣) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢٩ ، تبين الحقائق ، ج ٦ ، ص ٢٧ ، مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٥٤٧ ، غمز العيون البصائر ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .
  - (٤) انظر : المدونة ، ج ٣ ، ص ٣١٣ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٢٢٧ ، شرح الخرشي ، ج ٥ ، ص ٨٥ .
  - (٥) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢٩ ، تبين الحقائق ، ج ٦ ، ص ٢٧ ، مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٥٤٧ ، غمز عيوة البصائر ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .
  - (٦) انظر : الفروع ، ج ٤ ، ص ٥٣ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٨٧ .
  - (٧) انظر : المراجع السابقة .
  - (٨) انظر : المراجع السابقة .

## المسألة الثامنة

### في جواز شراء المشاع<sup>(١)</sup>

- ١- وقال : عثمان قال: النبي - ﷺ - « من يشتري بئر رُومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين » فاشتراها عثمان - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>.
- ٢- وروي عن موسى بن طلحة عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: « نعم الحفير حفير المزني » يعني رومة . فلما سمع عثمان، اتباع نصفها بمائة بكرة، وتصدق بها على المسلمين فجعل الناس يستقون منها ، فلما رأى صاحبها أن قد امتنع منه ما كان يصيب منها، باعها من عثمان بشئ يسير ، فتصدق بها كلها<sup>(٣)</sup>.
- ٣- اشترى عثمان بئر رومة وكانت ركية ليهودي ، يبيع ماءها للمسلمين . فقال رسول الله - ﷺ - : « من يشتري رومة فيجعلها للمسلمين ويضرب بدلوه في دلائهم وله بها مشرب في الجنة » فأتى عثمان اليهودي فساومة بها فأبى أن يبيعها كلها . فاشترى نصفها باثني عشر ألف درهم . فجعله للمسلمين . فقال له عثمان : إن شئت جعلت على نصيبي فرسين ، وإن شئت فلي يوم ، ولك يوم . قال: بل لك يوم ، ولي يوم ، وكان إذا كان يوم عثمان ، أسقى المسلمين ما يكفيهم يومين . فلما رأى ذلك اليهودي ، قال : أفسدت عليّ ركبتي . فاشترى النصف الآخر بثمانية آلاف درهم<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المشاع : شاع الخبير، يشيع شيوعة ، ذاع وسهم مشاع شائع . أي غير مقسوم . مختار الصحاح مادة شيع ، ج ١ ، ص ١٤٨ . ويقال نصيب فلان شائع في جميع هذه الدار . ومشاعٌ فيها ، أي ليس بمقسوم ، ولا معزول . لسان العرب ، مادة شيع، ج ٨ ، ص ١٩١ .

(٢) صحيح البخاري ، باب في الشرب ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ .

(٣) معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(٤) تهذيب الكمال ، ج ١٩ ، ص ٤٥٠ . الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٠٣٩ .



الأثر الأول : صحيح الإسناد رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

الأثران الثاني والثالث : لم أقف على سندٍ لهما ولكن قال الشوكاني : ( ولكنه يشكل على النهي عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من أن عثمان اشترى نصف بئر رومة من اليهودي وسبّلها للمسلمين )<sup>(٢)</sup>.

فالشوكاني، صحح الحديث الدال على شراء نصف البئر ، من غير أن يذكر له سنداً ، أو مرجعاً . فيحتمل قوله الآثار الدالة على شراء النصف التي ذكرتها . ويحتمل غيرها مما لم أقف عليه ، ويحتمل الأحاديث الصحاح الدالة على مطلق البيع . ويحمل اللفظ على ما يحتمله من دلالة والله أعلم .

وفي تلخيص الحبير قال : ( وعند أبي نعيم أنه اشترى النصف الأول باثني عشر ألفاً ، والثاني بسبعمائة ، وفي تاريخ المدينة لابن زباله ، أنه اشترى النصف الأول بمائة بكرة ، والثاني بشيء يسير . وقيل اشتراه بخمسة وثلاثين ألفاً . حكاه الحازمي في المؤتلف ورواه الطبراني أيضاً . وقيل بأربعمائة دينار حكاه ابن سعد )<sup>(٣)</sup>.

فهذا ابن حجر وثق الآثار ، وذكر اختلافها في القيمة ، ولم يبين درجتها .

#### فقه الآثار :

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على أمرين أحدهما : أنه اشترى بئر رومة من غير أن يذكر نصفها ، وثانيهما : أنه اشترى نصفها أولاً ثم اشترى النصف الآخر ، بعد ذلك فيكون شراؤه للنصف مشاعاً غير محدد ولا معلوم من الماء . بخلاف الدلالة الأولى ، فإنه اشترى كل البئر .

#### الجمع ودفع التعارض :

لا تعارض بين الدالتين . فالآثار في الدلالة الأولى ، ذكرت ما آل إليه أمر البئر . إذ

(١) صحيح البخاري ، باب في الشرب ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ .

(٢) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٤١ .

(٣) تلخيص الحبير ، ج ٣ ، ص ٦٨ .

اشتراها عثمان كلها.

والدلالة الثانية : بينت أطوار البيع ومراحلها . فالبئر ملكها عثمان ، وسبيلها . فكلاً

الدالتين متفتحتين على ملك عثمان للبئر .

فالدلالة الأولى ، مجتمعة ، والدلالة الثانية مفصلة . والعبارة بما ملك عثمان . فعلى

هذا تكون البئر ملكها عثمان بشراء نصفها الأول . ثم أتبعها نصفها الآخر . فهو شري بئراً مشاعاً ، وهذا يدل عنده على جواز بيع وشراء المشاع .

الدلالة :

١ - قال الله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :

بيع المشاع مما أحله الله بعموم الدلالة ، ولأنه بيع لم يفصل لنا تحريمه ، فهو حلال <sup>(٣)</sup> .

٢ - وعن جابر قال : « قضى رسول الله - ﷺ - بالشفعة في كل شركة لم تقسم ، ربعة ،

أو حائظ ، لا يحل له أن يبيع ، حتى يؤذن شريكه . فإن شاء أخذ . وإن شاء ترك .

فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به » <sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة :

قال ابن عبد البر <sup>(٥)</sup> : « وفي قضاء رسول الله - ﷺ - بالشفعة في المشاع بعد تمام البيع

دليل على جواز بيع المشاع » <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية [٢٧٥] .

(٢) سورة الأنعام : الآية [١١٩] .

(٣) انظر : المحلي ، ج ٩ ، ص ٨٥ .

(٤) صحيح مسلم ، باب الشفعة ، ج ٣ ، ص ١٢٢٩ ، المنتقى لابن الجارود باب ما جاء في الشفعة ، ج ١ ،

ص ١٦٢ ، صحيح البخاري ، باب بيع الشريك من شريكه ، ج ٢ ، ص ٧٧٠ .

(٥) ابن عبد البر : الحافظ الإمام ، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري

القرطبي . ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، في ربيع الآخر . فطلب الحديث . وساد أهل زمانه في الحفظ ،

والإتقان ، قال : الباجي . لم يكن بالأندلس مثله في الحديث . له التمهيد ، والاستذكار ، والاستيعاب ،

وقضل العلم . والتقصي على الموطأ وله مصنوعات كثيرة . مات ليلة الجمعة في ربيع الآخر سنة ثلاث

وستين وأربعمائة . طبقات الحفاظ . ج ١ ، ص ٤٣١ ، ٤٣٢ ، المنتقى في سرد الكني . ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٦) التمهيد ، ج ٧ ، ص ٥٠ .

## أقوال الفقهاء :

ذهب عثمان -رضي الله عنه- إلى جواز بيع المشاع ، وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم . فبيع المشاع جائز عندهم من الشريك ، ومن غير الشريك . سواء كان مما يحتمل القسمة ، أو مما لا يحتمل القسمة<sup>(١)</sup> .

## من خالف عثمان :

وذهب الحسن إلى عدم جواز بيع المشاع ، لا من الشريك ، ولا من غيره . حتى يقاسمه . إلا أن يكون لؤلؤة ، أو يكون مالا يقدر على قسمته<sup>(٢)</sup> .  
وذهب عبد الملك بن يعلي ،<sup>(٣)</sup> إلى عدم جواز بيع المشاع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص ١٢٠ ، تبين الحقائق ، ج٤ ، ص ٧ ، فتح القدير ، ج٦ ، ص ٢٧٥ .  
رد المحتار على الدرر المختار ، ج٤ ، ص ٣٠٣ ، الجوهرة النيرة ، ج١ ، ص ٣٢٦ ، شرح مختصر خليل  
للخرشي ، ج٥ ، ص ١٦٠ ، فتح العلي المالك ، ج٢ ، ص ٢٠٤ ، المجموع ، ج٧ ، ص ٣٠٨ ، تحفة المحتاج ،  
ج٦ ، ص ١٤٠ ، نهاية المحتاج ، ج٥ ، ص ٢٧٨ ، الفروع ، ج٤ ، ص ٤٣٤ ، الإنصاف ، ج٦ ، ص ٣٣ .

(٢) انظر : المحلي ، ج٩ ، ص ٨٣ .

(٣) عبد الملك بن يعلي البصري . قاضي البصرة روى عن النبي -ﷺ- مراسلاً ، وعن عمران بن حصين وأبنة محمد بن عمران بن حصين ، وأبيه يعلي الليثي ورجل من قومه له صحبة . روى عنه أبو مسعود وأسماء ابن عبيد وأيوب السخيتاني وغيرهم . ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقد اختلف في أمره فقيل : مات قاضياً . ويقال : بل عزله خالد القسري قال . ابن حبان : مات سنة مائة ، وقال خليفة : توفي في أول زمن خالد القسري ، ذلك بعد سنة مائة بسنوات . تهذيب الكمال ، ج١٨ ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ ، الكاشف ، ج١ ، ص ٦٧١ ، تهذيب التهذيب ، ج٦ ، ص ٣٨٠ .

(٤) انظر : المحلي ، ج٩ ، ص ٨٣ .

## المسألة التاسعة بيع أمهات الأولاد

الإشارة :-

١- أخبرنا سعيد ، نا هشيم ، أنا مغيرة عن الشعبي عن عبيدة ، أن عمر بن الخطاب وعلي -رضي الله عنهما - أعتقا أمهات الأولاد . فقضى بذلك عمر حتى أصيب ، ثم وُلِّي عثمان -رضي الله عنه- فقضى بذلك حتى أصيب . قال علي : -رضي الله عنه - فلما وليت رأيت أن أرقهن . قال عبيدة : فرأى عمر وعلي في جماعة ، أمثل من رأي علي وحده في الفرقة<sup>(١)</sup> .

٢- وأخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي ، ثنا الحسن بن محمد الزعفراني ، ثنا محمد بن عبيد ، ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن عامر عن عبيدة السلماني ، قال : قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه - استشارني عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - في بيع أمهات الأولاد . فرأيت أنا وهو إنها عتيقة فقضى بها عمر حياته ، وعثمان -رضي الله عنهما - بعده<sup>(٢)</sup> .

٣- أخبرنا سعيد نا أبو عوانة عن مغيرة عن الشعبي عن عبيدة ، قال : خطب علي الناس فقال : شاورني عمر عن أمهات الأولاد . فرأيت أنا وعمر أن أعتقهن . فقضى به عمر حياته . وعثمان حياته . فلما وليت رأيت أن أرقهن . قال : عبيدة فرأى عمر وعلي في الجماعة ، أحب إلينا من رأي علي وحده<sup>(٣)</sup> .

٤- أخبرنا عبدالرزاق ، قال : أخبرنا ابن جريح ، قال : أخبرني عبدالرحمن بن الأولاد في إمارته وعمر في نصف إمارته ثم أن عمر قال : كيف تباع وولدها حر فحرم بيعها حتى إذا كان عثمان ، شكوا أو ركبوا في ذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) كتاب السنن ، باب ماجاء في أمهات الأولاد ، ج ٢ ، ص ٨٦-٨٧ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ، كتاب عتق أمهات الأولاد ، ج ١٠ ، ص ٣٤٣ .

(٣) كتاب السنن ، باب ماجاء في أمهات الأولاد ، ج ٢ ، ص ٨٧ .

(٤) مصنف عبدالرزاق ، باب بيع أمهات الأولاد ، ج ٧ ، ص ٢٨٧ .



سند الأثر الرابع<sup>(١)</sup> : فيه رجل مجهول لم أجد له ترجمة.

فقه الآثار :-

دلت الآثار على عدم جواز بيع أمهات الأولاد عند عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

الأدلة :

- ١- عن ابن عباس قال : قال رسول الله -ﷺ- « أيما رجل ولدت أمته منه ، فهي معتقة عن دبر منه »<sup>(٢)</sup>.
- ٢- عن ابن عباس قال : « ذكرت أم إبراهيم ، عند رسول الله -ﷺ- فقال : أعتقها ولدها »<sup>(٣)</sup>.

(١) دراسة سند الأثر الرابع :

- عبدالرزاق : ثقة انظر ص ٥٦ من هذا البحث .
- ابن جريج : عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي ، مولا هم ، المكّي ، ثقة ، فقيه ، فاضل وكان يدلس ويرسل ، من السادسة . تقريب التهذيب ، ص ٣٦٣ .
- عبدالرحمن بن الأولاد : لم أجد له ترجمة .

(٢) المستدرک علی الصحیحین ، کتاب البیوع ، بلفظ ، قال : (رسول الله -ﷺ- أيما امرأة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته وهذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه) ، ج ٢ ، ص ٢٣ .

سنن ابن ماجه ، باب أمهات الأولاد ، ج ٢ ، ص ٨٤١ . وفي مصباح الزجاجة قال : (هذا إسناده ضعيف حسين بن عبدالله بن عبيد الله الهاشمي تركه علي بن المديني وأحمد بن حنبل والنسائي وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة وقال البخاري يقال إنه كان يتهم بالزندقة) ، باب أمهات الأولاد ، ج ٣ ، ص ٩٧ .

وقال الشوكاني : « الحديث الأول أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وله طرق ، وفي إسناده الحسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجح جماعة ، وفقه على عمر . وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضاً ، أم الولد حرة وإن كان سقطاً وإسناده ضعيف . قال : الحافظ والصحيح أنه من قول ابن عمر . انظر : نيل الأوطار للشوكاني ، باب ماجاء في أم الولد . ج ٦ ، ص ٢٢١ .

(٣) سنن ابن ماجه ، باب أمهات الأولاد ، ج ٢ ، ص ٨٤١ .

قال الشوكاني : « والحديث الثاني في إسناده أيضاً ، حسين بن عبدالله الهاشمي ، وهو ضعيف جداً كما تقدم . قال البيهقي ، وروي عن ابن عباس من قوله ، قال : وله علة ، ورواه مسروق عن عكرمة عن عمرو عن خصيف عن عكرمة عن ابن عمر ، قال : فعاد الحديث إلى عمر وله طرق أخرى . رواه البيهقي ، من حديث ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن جعفر ، أن رسول الله -ﷺ- قال لأم إبراهيم : « أعتقك ولدك وهو معضل . وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات . عن ابن عباس ، ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ ، عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبدالكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس وتعقبه ابن القطان بأن قوله عن محمد بن مصعب خطأ . وإنما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب ، وهو ابن سعيد المصيصي وفيه ضعف .

انظر : نيل الأوطار للشوكاني ، باب ما جاء في أم الولد ، ج ٦ ، ص ٢٢١ .

- ٣- عن ابن عمر أن النبي -ﷺ- « نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن . يستمتع بها سيدها ما دام حياً . وإذا مات فهي حرة »<sup>(١)</sup> .
- ٤- ولأنه استقر لها حق الحرية . وفي بيعها إبطال ذلك ، فلم يجز<sup>(٢)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :

- ذهب عثمان - رضي الله عنه - « إلى عدم جواز بيع أمهات الأولاد ، وهو مروى عن عمر وعائشة وعامة الفقهاء<sup>(٣)</sup> ، وهو قول الأئمة الأربعة »<sup>(٤)</sup> .
- وروي عن علي وابن عباس وابن الزبير إباحة بيعهن<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) سنن الدارقطني ، كتاب المكاتب ، ج ٤ ، ص ١٣٤ ورواه البيهقي موقوفاً . سنن البيهقي الكبرى ، كتاب عتق أمهات الأولاد ، ج ١٠ ، ص ٣٤٢ ، وكذلك رواه مالك موقوفاً . موطأ مالك ، باب عتق أمهات الأولاد ، وجامع القضاء في العتاقة ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ .
- وقال الشوكاني : « حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البيهقي مرفوعاً وموقوفاً ، وقال : الصحيح وقفه على عمر . وكذا قال عبدالحق . وقال : صاحب الألام المعروف فيه الوقف ، والذي رفعه ثقة . وقيل : ولا يصح مسنداً . انظر : نيل الأوطار ، باب ماجاء في أم الولد ، ج ٦ ، ص ٢٢٣ .
- (٢) انظر : المجموع شرح المهذب للنووي ، ج ٩ ، ص ٢٩١ .
- (٣) انظر : المغني ، ج ١٠ ، ص ٤١٣ .
- (٤) انظر : المبسوط ، ج ٧ ، ص ١٤٩ ، تبين الحقائق ، ج ٣ ، ص ١٠١ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ . موطأ مالك ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ : شرح الزرقاني ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .
- المجموع ، ج ٩ ، ص ٢٩٠ ، أسنى المطالب ، ج ٤ ، ص ٥٠٧-٥٠٨ ، تحفة المحتاج ، ج ١٠ ، ص ٤٢٧ . شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٦١٧ ، المغني ، ج ١٠ ، ص ٤١٣ .
- (٥) انظر : المغني ، ج ١٠ ، ص ٤١٣ ، ومصنف عبدالرزاق ، باب بيع أمهات الأولاد ، ج ٧ ، ص ٢٨٧-٢٩١ .

## المسألة العاشرة

### حكم التفريق بين الآباء والأبناء في البيع

#### الآثار:

- ١- أخبرنا عبدالرزاق ، قال: أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن حميد بن هلال ، عن حكيم ابن عقال ، أو غيره . أن عثمان بن عفان أمره أن يشتري له رقيقاً ، وقال : لا تفرق بين الوالدة وولدها<sup>(١)</sup>.
- ٢- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا سفيان عن أيوب عن حميد بن هلال عن حكيم بن عقال، قال : كتب عثمان إلى أبي أن اشترى مائة أهل بيت ، ولا تفرق بين والد وولده<sup>(٢)</sup>.
- ٣- حدثنا أبو بكر ، قال: حدثنا ابن علية عن يونس عن حميد بن هلال قال : قال: عقال أو حكيم بن عقال ، قال: كتب عثمان بن عفان إلى عقال ، أن يشتري مائة أهل بيت يرفعهم إلى المدينة . ولا يشتري شيئاً يفرق بينه وبين والده<sup>(٣)</sup>.
- ٤- حدثنا سعيد ، قال : نا هشيم، أنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن حكيم بن عقال ، أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - كتب إليه أن يبتاع له مائة أهل بيت ، ثم يبعث بهم إليه . كتب إليه أن لا تشتري منهم أحداً تفرق بينهم وبين والدته أو والده<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مصنف عبدالرزاق، باب هل يفرق بين الأقارب في البيع ؟ وهل يجبر على بيع عبد إن كرهه ؟ ج٨، ص٣٠٨.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، في التفريق بين الوالد وولده ، ج٤ ، ص٥٢٧.

(٣) المرجع السابق ، ج٤ ، ص٥٢٦.

(٤) كتاب السنن ، باب تفريق السبي بين الوالد وولده والقربان، ج٢ ، ص٢٩٠.



الآثار: الأول<sup>(١)</sup>، والثاني<sup>(٢)</sup>، والثالث<sup>(٣)</sup>، والرابع<sup>(٤)</sup> صحيحة الإسناد ؛ لأن روايتها

كلهم ثقات.

(١) دراسة سند الأثر الأول :-

- عبدالرزاق : انظر ص ٥٦ من هذا البحث.
- معمر بن راشد : انظر ص ٥٦ من هذا البحث.
- أيوب بن أبي تيمة : كيسان السخيتاني ، ثقة . انظر ص ١٠٠ من هذا البحث.
- حميد بن هلال : العدوي أبو نصر البصري، ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين . لدخوله في عمل السلطان . من الثالثة ، تقريب التهذيب ، ص ١٨٢ .
- حكيم بن عقال : القرشي عن ابن عمر روى عنه قتادة . وسمع عثمان ، قال : في معرفة الثقات . بصري تابعي، ثقة ، معرفة الثقات ، ج ١ ، ص ٣١٦ ، الثقات ، ج ٤ ، ص ١٦١ ، الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

(٢) دراسة سند الأثر الثاني :-

- أبو بكر : انظر ص ٥٠ من هذا البحث.
- سفيان : انظر ص ٥٠ من هذا البحث.
- أيوب : سبق في الأثر الأول من هذه المسألة.
- حميد : سبق في الأثر الأول من هذه المسألة.
- حكيم : سبق في الأثر الأول من هذه المسألة.

(٣) دراسة سند الأثر الثالث :-

- أبو بكر : انظر ص ٥٠ من هذا البحث.
- ابن عليه : انظر ص ٧٨ من هذا البحث.
- يونس : انظر ص ٧٨ من هذا البحث.
- حميد : سبق في الأثرين السابقين من هذه المسألة.
- حكيم : سبق في الأثرين السابقين من هذه المسألة.

(٤) دراسة سند الأثر الرابع :-

- سعيد بن أبي عروبة : انظر ص ١٦٩ من هذا البحث.
- هشيم : انظر ص ١٦٩ من هذا البحث.
- حميد : سبق في الأثرين السابقين من هذه المسألة.
- حكيم : سبق في الأثرين السابقين من هذه المسألة.

دلت الآثار على عدم جواز التفريق بين الوالد وولده من الأرقاء في البيع عند عثمان

- رضي الله عنه -

الأدلة :-

- ١- عن أبي أيوب - رضي الله عنه - قال : أن رسول الله - ﷺ - قال : « من فرق بين والدة وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة »<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أبي موسى - رضي الله عنه ، قال : « لعن رسول الله - ﷺ - من فرق والد ولده ، وبين الأخ وأخيه »<sup>(٢)</sup> .
- ١- عن علي - رضي الله عنه - قال : « وهب لي رسول الله - ﷺ - غلامين أخوين ، فبعت أحدهما ، فقال لي رسول الله - ﷺ - : « يا علي ، ما فعل غلامك ؟ » فأخبرته . فقال : « رده ، رده »<sup>(٣)</sup> .

- (١) المستدرک علی الصحیحین کتاب البیوع . ( وقال هذا حدیث صحیح علی شرط مسلم . ولم یخرجاه ) ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، جامع الترمذی ، باب ماجاء فی کراهیة الفرق بین الأخوین ، أو بین الوالدة وولدها فی البیع . ( وقال الترمذی : هذا حدیث حسن غریب ) . ج ٣ ، ص ٥٨٠ سنن الدارقطني ، کتاب البیوع ، ج ٣ ، ص ٦٧ . وقال الشوکانی : حدیث أبي أيوب أخرجه أيضاً الدارقطني ، والحاكم . وصححه وحسنه الترمذی . وفي إسناده حي بن عبدالله المعافري ، وهو مختلف فيه . وله طرق أخرى عند البيهقي . وفيها انقطاع ؛ لأنها من رواية الملا بن كثير الإسكندراني عن أبي أيوب ، ولم يدركه . وله طرق أخرى عند الدارمي . انظر نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٦١ .
- (٢) سنن ابن ماجه تعليق محمد فؤاد عبدالباقي . باب النهي عن التفريق بين السبي ، ج ٢ ، ص ٧٥٦ ، مسند أبي يعلى ، ج ١٣ ، ص ٢٢٦ . مسند البزار ، ج ٨ ، ص ١٣٢ . سنن البيهقي الكبرى ، باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البیع . ج ٩ ، ص ١٢٨ ، سنن الدارقطني ، کتاب البیوع ، ج ٣ ، ص ٦٧ . قال الشوکانی فی نيل الأوطار : حدیث أبي موسى إسناده لا بأس به ، فإن محمد بن عمر بن الهياج صدوق ، وطلیق بن عمرن مقبول ، نيل الأوطار للشوکانی ، ج ٥ ، ص ٢٦١ .
- (٣) جامع الترمذی ، باب ماجاء فی کراهیة الفرق بین الأخوین ، وبين الوالدة ولدها فی البیع ، وقال الترمذی : ( هذا حدیث حسن غریب ) . ج ٣ ، ص ٥٨٠ ، سنن ابن ماجه ، باب النهي عن التفريق بين السبي ، ج ٢ ، ص ٧٥٥ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البیع ، ج ٩ ، ص ١٢٧ . مصباح الزجاجه ، باب النهي عن التفريق بين السبي ، ( هذا إسناده ضعيف لضعف طليق بن عمران وإبراهيم بن إسماعيل ) . ج ٣ ، ص ٣٢ .

١- عن علي - رضي الله عنه - قال : « أمرني رسول الله - ﷺ - أن أبيع غلامين أخوين . فبعتهما و فرقت بينهما فذكرت ذلك له ، فقال : « أدركهما فارتجعهما ، ولا تبعهما إلا جميعاً »<sup>(١)</sup> .

من وافقه :

ذهب المالكية<sup>(٢)</sup> ، والشافعية<sup>(٣)</sup> ، إلى تحريم التفريق في المبيع بين الأم وولدها ، دون ماسواهما من ذوي الرحم ، واختلفوا في وقت جواز التفارقة بعد الصغر .

من خالفه :

ذهب الحنفية<sup>(٤)</sup> ، والحنابلة<sup>(٥)</sup> ، إلى تحريم التفارقة في البيع بين كل ذي رحم محرم .

---

=== وقال الشوكاني في نيل الأوطار : « هو من رواية ميمون بن أبي شبيب عنه . وقد أعله أبو داود بالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم ، وصحح إسناده ورجحه البيهقي ، لشواهد ج ٥ ، ص ٢٦١ .

(١) المنتقى لابن الجارود ، باب في التجارات ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

المستدرک علی الصحیحین کتاب البیوع ، ج ٢ ، ١٣٦ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البيع ، ج ٩ ، ص ١٢٧ ، مسند أحمد ، ج ١ ، ص ٩٧ .

قال الشوكاني في نيل الأوطار : « رجال إسناده ثقات ، كما قال الحافظ . وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان » . ج ٥ ، ص ٢٦١ .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

وقال ابن رشد : « ومن هذا الباب التفارقة بين الوالدة وولدها . وذلك أنهم اتفقوا على منع التفارقة في المبيع ، بين الأم وولدها ... واختلفوا من ذلك في موضعين . في وقت جواز التفارقة وفي حكم البيع إذا وقع .. وأما الوقت الذي ينتقل فيه المنع إلى الجواز ، فقال مالك : « حد ذلك الإثغار » . ج ٢ ، ص ١٢٦ .

(٣) انظر : مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

قال في المهذب : « ولا يجوز أن يفرق بين الجارية وولدها في البيع قبل سبع سنين ... وقال النووي في المجموع : « قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - يحرم التفريق بين الجارية وولدها الصغير بالبيع ، والقسمة ، والهبة ، ونحوها بلا خلاف ... وأما التفريق بعد البلوغ ، فلا يحرم بلا خلاف ولكن يكره باتفاق الأصحاب » . المجموع شرح المهذب ، ج ٩ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٤) انظر : شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٠٨ ، شرح العناية ، ج ٦ ، ص ١٠٩ .

وقال في الهداية : « ومن ملك مملوكين صغيرين ، أحدهما ذو رحم محرم من الآخر ، لم يفرق بينهما ، وكذلك إن كان أحدهما كبيراً » . ج ٦ ، ص ١٠٨ .

(٥) قال ابن قدامة في المغني : « لا يجوز أن يفرق في البيع ، بين كل ذي رحم محرم » . ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

## السماحة الحادية عشرة السماحة<sup>(١)</sup> في البيع

الإشارة :-

- ١- أن عثمان -رضي الله عنه - ساوم بأرض ، وكان صاحب الأرض عاسراً في البيع . فقال عثمان : يا عبد الرحمن بن عوف ، كيف سمعت رسول الله - ﷺ - ، يقول ؟ قال : سمعت يقول : « دخل عبد الجنة كان سمحاً إن باع ، أو ابتاع ، أو قضى ، أو اقتضى » . قال : عثمان قد أخذتها بزيادة عشرة آلاف<sup>(٢)</sup> .
- ٢- أن عثمان اشترى من رجل أرضاً فأبطأ عليه ، فلقيه فقال له : ما منعك من قبض مالك ؟ قال : إنك غبتي : ... قال : أو ذلك يمنعك ؟ قال : نعم ، قال : فاختر بين أرضك ومالك . ثم قال : « قال : رسول الله - ﷺ - أدخل الله الجنة رجلاً ، كان سهلاً مشترياً وبائعاً »<sup>(٣)</sup> .
- ٣- أن عثمان ابتاع من رجل أرضاً ، فندم الرجل . فاستقاله ، فأقاله عثمان ، ثم قال : سمعت رسول الله - ﷺ - : « يقول أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً بائعاً ومشترياً »<sup>(٤)</sup> .

فقه الآثار :

دلت الآثار على السماحة في البيع عند عثمان -رضي الله عنه - إذ كان سمحاً سهلاً في بيعه ، وشرائه ، ولم يكن معسراً .

---

(١) السماع والسماحة : الجود ، وسمَّحَ به يسمَحُ ، بالفتح فيها سماحا . وسماحة ، أي جاد وسمح له . أي أعطاه . وسمَّحَ من باب ظرف صار سماحاً ، بسكون الميم . وقوم سُمَّحاء بوزن فقهاء . وامرأة سمحة ، بسكون الميم . ونسوة سَمَاحُ ، بالكسر ، والمسامحة : المساهلة ، وتسامحوا : تساهلوا . مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ١٣١ ، لسان العرب ، مادة سمح ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ ، المصباح المنير ، ص ٢٨٨ .

(٢) انظر ص ٧٧ من هذا البحث .

(٣) انظر ، ، ، ٧٦ ، ، ، .

(٤) انظر ، ، ، ٧٧ ، ، ، .

## المسألة الثانية عشرة

### المساومة<sup>(١)</sup>

#### الأدلة :-

١- عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - « أن رسول الله - ﷺ - قال : رحم الله رجلاً سمحاً ، إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى »<sup>(١)</sup>.

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب العلماء من الأئمة وغيرهم ، إلى ما ذهب إليه عثمان - رضي الله عنه - من استحباب السماحة والحث عليها في المعاملة واستكمال معاني الأخلاق ، وترك المشاحة في البيع والشراء ، والتقاضي والاقتضاء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) صحيح البخاري ، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ، ج ٢ ، ص ٧٣٠.

صحيح ابن حبان ، كتاب البيوع ، ج ١١ ، ص ٢٦٧.

(٢) المدخل ، « وينبغي أن يكون هيناً ليناً في بيعه وشرائه » ، ج ٤ ، ص ٧٢ . وقال في المنتقى « وفي الواضحة تستحب السماحة في البيع والشراء » ، ج ٥ ، ص ١٠٩ .

المجموع ، (فصل في استحباب السماحة في البيع والشراء والتقاضي والاقتضاء) ، ج ٩ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

٢- عن أنس -رضي الله عنه - قال. قال النبي ﷺ- : « يابني النجار ، ثامنوني بحائظكم وفيه خرب ونخل »<sup>(١)</sup>.

### أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان- رضي الله عنه - إلى جواز بيع المساومة الذي هو من باب المزايدة . فلا حرمة ، ولا كراهة . ووافقه في ذلك الأئمة ، وأصحابهم -رحمهم الله ، وذلك إذا كان السوم قبل الاتفاق ، أو التراضي على الثمن . أما إذا كان بعد الاتفاق على الثمن ، فمكروه عند الحنفية<sup>(٢)</sup> ، ومحرم عند المالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> والبيع صحيح عند الجمهور<sup>(٦)</sup> لاستكمال أركانه وشرائطه وباطل عند الحنابلة<sup>(٧)</sup> إذا وقع زمن الخيارين ، خيار المجلس وخيار الشرط لأن النهي يقتضي الفساد.

- (١) صحيح البخادي ، باب صاحب السلعة أحق بالسوم ، ج ٢ ، ص ٧٤٢ .
- (٢) رد المحتار ، ( ينقسم البيع من حيث تعلقه بالثمن أو بمقداره إلى قسمين أحدهما بيع مساومة ، وهو مبادلة المبيع بأي ثمن أتفق . أي البيع بثمن يتفقان عليه ) ٥٠٠ / ٤ . بدائع الصنائع ( وروي لا يسوم الرجل على سوم أخيه ، والنهي لمعنى في غير البيع و ، هو الإيذاء . فكان نفس البيع مشروعاً . فيجوز شراؤه . ولكنه يكره ) ، ج ٥ ، ص ٢٣٢ ، شرح السير الكبير ، ج ٤ ، ص ١٢١٢ تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٧٣ .
- (٣) الكافي في فقه أهل المدينة ، ( البيع جائز مساومة مرابحة ) ، ص ٣٢٤ ، المدخل ، ج ٤ ، ص ٣٠ ، حاشية الخرشني ، ( والحاصل أن المساومة من المرابحة والمزايدة والاستمان ) ، ج ٥ ، ص ١٧١-١٧٢ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ ، التاج والإكليل . ( وبقي أيضاً من البيوع المنهي عنها ، بيع الرجل على بيع أخيه . وهل يفسخ البيع؟ أو يؤدب فاعله؟ قال ابن عرفة : والمذهب ، قصر هذا النهي على بيع المساومة ، لا المزايدة ) ، ج ٦ ، ص ٢٥٤ .
- (٤) المجموع ، ج ٩ ، ص ١٩٠ ، أسنى المطالب ، ( ويحرم السوم على سوم أخيه لخبر لا يسوم الرجل على سوم أخيه . وهو خير بمعنى النهي ، والمعنى فيه الإيذاء . وهو أن يزيد عليه في ثمن ما يريد شراءه ، بعد استقرار الثمن بالتراضي صريحاً وقبل العقد ) ج ٢ ، ص ٣٩ . الفرر البهية في شرح البهجة ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
- (٥) الفروع ، ج ٤ ، ص ٤٥-٤٦ ، المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٤ ، ١٥٠ ، الإنصاف ، ( ولا يجوز بيع الرجل على بيع أخيه... وهذا بلا نزاع فيهما ويتصور ذلك في مسألتين ، الأولى : في خيار المجلس ، والثانية : في خيار الشرط ) ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .
- (٦) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٣٢ ، تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٧٤ ، الكافي ، ص ٣٢٤ ، حاشية الخرشني ، ج ٥ ، ص ١٧١-١٧٢ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٩ ، تحفة المحتاج ، ٤ / ١١١ .
- (٧) الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .

## المسألة الثالثة عشرة

### جواز بيع المرابحة<sup>(١)</sup>

الإشارة :-

- ١- أخبرنا عبدالرزاق ، قال : أخبرنا معمر عن أيوب ، عن أبي قلابة كان عثمان يشتري الإبل بأحمالها . ثم يقول : من يضع في يدي ديناراً ؟ من يربحني عقلها<sup>(٢)</sup> ؟
- ٢- أخبرنا أبو عمرو بن نجاد أنا أبو مسلم ، ثنا عبدالرحمن يعني ابن حماد الشعمي ، ثنا ابن عوف عن محمد . أن عثمان كان يشتري العير ، فيقول : من يربحني عقلتها ؟ من يضع في يدي ديناراً ؟<sup>(٣)</sup> .

(١) المرابحة لغة : وأعطاه مالاً . مرابحة : أي على الربح بينهما . وبعث الشيء مرابحة ، ويقال : بعته السلعة مرابحة ، على كل عشرة دراهم درهم . وكذلك اشترته مرابحة . ولا بد من تسمية الربح . لسان العرب ، مادة ربح ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ ، انظر : مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٩٧ ، قال : في طلبه الطلبة ، المرابحة : البيع بما اشترى بزيادة ربح معلوم عليه) ، ص ١١١ ، وقال : في المغرب ، وأربحه : أعطاه الربح ، ص ١٨٠ ، وقال : في الصباح المنير ، (وبعته المتاع ، واشترته منه مرابحة ، إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحاً) ، ص ٢١٥ .

المرابحة اصطلاحاً : قال في بدائع الصنائع ، (المرابحة : هو أن يبيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح) ج ٥ ، ص ٢٢٠ . (وقال في الهداية : نقل ما ملكه بالعقد الأول ، بالثمن الأول ، مع زيادة ربح) . ج ٦ ، ص ١٤٢ ، والهداية بشرح فتح القدير ، بداية المجتهد ، ( وأن المرابحة ، هي أن يذكر البائع للمشتري ، الثمن الذي اشترى به السلعة . ويشترط عليه ، وربحه للدينار أو الدرهم ) ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

( وقال : ابن عرفة البيع المرتب ثمنه على ثمن يبيع سبقه غير لازم مساواته له ) . شرح حدود ابن عرفة ، ص ٢٨٤ . وقال في أسنى المطالب : (باب بيع المرابحة وهي مفاعلة من الربح وهو الزائد على رأس المال من اشترى شيئاً ، وقال الآخر : بعد علمهما بالثمن ، وعلمهما به . شرط بعته بما اشترته ، أو برأس المال ) . أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

وقال في الإنصاف ( والمرابحة أن يبيعه بربح ، فيقول رأس مال فيه مائة ، بعته بها ، وبيع عشرة أو على أن أربح في كل عشرة درهماً ) . الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

(٢) مصنف عبدالرزاق ، باب المجازفة ، ج ٨ ، ص ١٣٣ .

(٣) سنن البيهقي الكبرى ، باب المرابحة ، ج ٥ ، ص ٣٢٩ .

## حال سند الآثار :-

- سند الأثر الأول<sup>(١)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات .  
سند الأثر الثاني<sup>(٢)</sup> : حسن الإسناد لأن فيه راوياً صدوقاً .

## فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على جواز بيع المرابحة ، بزيادة على رأس ماله ، في قوله : من يضع في يدي ديناراً ؟ من يربحني عقلها ؟ ..

## الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾<sup>(٣)</sup> .

## وجه الدلالة :-

عموم دلالة الآية على إباحة البيع .

- ٢- ولا استجماع شرائط الجواز ، ولتعامل الناس من غير إنكار ، ولأن الحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيع ؛ لأن الغبي الذي لا يهتدي في التجارة ، يحتاج إلى أن يعتمد فعل الذكي المهتدي ، وتطيب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادة ربح<sup>(٤)</sup> .

---

(١) دراسة سند الأثر الأول :

- عبد الرزاق : انظر ص ٥٦ من هذا البحث .

- معمر بن رشد : انظر ص ٥٦ من هذا من البحث .

- أيوب بن أبي تيممة : انظر ص ١٠٠ من هذا من البحث .

- أبو قلابة : هو عبدالله بن زيد بن عمرو ، ثقة فاضل . كثير الإرسال ، تقريب التهذيب ، ص ٣٠٤ .

(٢) دراسة سند الأثر الثاني :

- أبو عمرو بن نجيد : انظر ص ١٠٢ من هذا من البحث .

- أبو مسلم : إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر أبو مسلم البصري المعروف بالكجي ، بالكشي . المحدث الكبير . كان من أهل الفضل والعلم والأمانة . تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ١٢٠-١٢١ ، معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٤٦٢ .

- عبد الرحمن يعني بن حماد الشعثي ، عبدالرحمن بن حماد بن شعيب الشعثي ، صدوق ، ربما أخطأ . تقريب التهذيب ، ص ٣٣٩ .

- ابن عوف : انظر ص ١٥١ من هذا البحث .

- محمد بن سيرين : انظر ص ١٠٠ من هذا من البحث .

(٣) سورة البقرة : الآية [٢٧٥] .

(٤) فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٢٣ .



**أولاً :** ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى جواز المراجعة بربح معلوم . وهو قول كافة الفقهاء<sup>(١)</sup> ، وقال ابن قدامة : بيع المراجعة هو البيع برأس المال ، وربح معلوم . ويشترط عليهما برأس المال . فيقول : رأس مالي فيه أو هو على بمائة . بعثك بها وربح عشرة ، فهذا جائز لا خلاف في صحته . ولا نعلم فيه عند أحد كراهة<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن رشد : أجمع جمهور العلماء على أن البيع صنفان : مساومة ، ومراجعة<sup>(٣)</sup> .

**ثانياً :** روي أن المراجعة مكروهة ، إذا قال : بعثك برأس مالي فيه . وهو مائة . وأربح في كل عشرة ، درهماً أو قال : ده يازده . أو ده دا وزده<sup>(٤)</sup> . فقد كرهه أحمد وحمل عليها كراهة ابن عمر وابن عباس ورويت الكراهة لهذا النوع عن مسروق ، والحسن ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن يسار<sup>(٥)</sup> .

**ثالثاً :** قال إسحاق لا يجوز بيع المراجعة ، إذا قال : بعثك برأس مالي فيه ، وهو مائة . لأن الثمن مجهول حال العقد<sup>(٦)</sup> .

وعند الحنفية ، لا تصح المراجعة ، والتولية ، حتى يكون العوض مما له مثل . وإن باعه بربح ده يازده لا يجوز<sup>(٧)</sup> .

(١) المبسوط ، ج ١٣ ، ص ٧٨ ، ٧٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٤٨٨ - ٤٨٩ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٤٣١ - ٤٣٢ ( ابن عرفة المذهب جواز بيع المراجعة ) . شرح الخرشي ، ج ٥ ، ص ١٧١ ، الأم ، ج ٨ ، ص ١٨٢ ، أسنى الطالب ، ج ٢ ، ص ٩٢ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، مطالب أولي النهي ، ج ٣ ، ص ١٣١ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ .

(٢) المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٠ .

(٣) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٤) المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٧٧ .

(٥) المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٠ ، الإنصاف ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

(٦) المغني ، ج ٤ ، ص ١٣٠ .

(٧) فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٢٤ .

## الفصل الثاني

## الفصل الثاني

### الربا

#### وفيه مبحثان

المبحث الأول : الربا حكمه ، ودليله ، وفيه أربعة مطالب

تعريفه - أقسامه - حكمه - دليله

المبحث الثاني : مسائل في ربا البيوع وفيه أربعة مسائل

المسألة الأولى : ربا الفضل .

المسألة الثانية : ربا النسئة

المسألة الثالثة : الصرف

المسألة الرابعة : المجازفة

## المبحث الأول : وفيه أربعة مطالب

الربا :-

تعريفه :

أقسامه :

حكمه :

دليله :

## الربا

تعريف الربا لغةً : اسم مقصور على الأشهر . وهو من ربا ، يربو، ربواً ، وربواً ، رباءً .

وألف الربا ، يدل عن واو ، وينسب إليه فيقال : ربويّ . ويشنى بالواو على الأصل ، فيقال : ربوان ، وقد يقال ربيان بالياء - للإمالة السائغة فيه من أجل الكسرة .

والأصل في معناه الزيادة ، يقال : ربا الشيء ، إذا زاد ونما ، ومن ذلك ، قول الله تبارك وتعالى : ﴿ يحق الله الربا ويربى الصدقات ﴾<sup>(١)</sup> وأربى الرجل : عامل بالربا أو دخل فيه ،

ويقال : الربا والرمأ والرماء ، الربية بالضم والتخفيف .  
اسم من الرباء . والربية : الرباء<sup>(٢)</sup> .

### والربا اصطلاحاً :

عرفه الفقهاء بتعاريف هي كما يلي :-

فعند الحنفية : الفضل الخالي عن العوض المشروط<sup>(٣)</sup> في البيع . وهو عند المالكية حسب أنواعه ، فكل نوع من أنواع الربا ، عرف على حده.<sup>(٤)</sup> فالربا بالقصر بقسميه النساء بالمد وهذا التأخير ، والفضل وهو الزيادة .

وهو عند الشافعية : عقدٌ على عوض مخصوص ، غير معلوم التماثل ، في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في البدلين ، أو أحدهما<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية [٢٧٦] .

(٢) لسان العرب ، مادة ربا ، ج١٤ ، ص٣٠٤ ، ٣٠٦ ، مختار الصحاح ، ٩٨/١ .

(٣) المبسوط ، ج١٢ ، ص١٠٩ ، تبين الحقائق ، ج٤ ، ص٨٥ .

(٤) الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص٧٣ .

(٥) أسنى المطالب شرح روض الطالب ، ج٢ ، ص٢١ ، الفرر البهية شرح البهجة ، ج٢ ، ص٤١٢ .

وهو عند الحنابلة : تفاضل في أشياء ، ونسيء في أشياء ، مختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها - أي تحريم الربا فيه - نصاً في البعض، وقياساً في الباقي منها<sup>(١)</sup>.

أقسام ربا البيوع :-

اختلف الفقهاء -رحمهم الله - في عدد أنواع ربا البيوع فذهب الحنفية ، والمالكية، والحنابلة ، إلى أنه نوعان في البيع : ربا الفضل ، ربا النسيئة<sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية ، إلى أن الربا في البيع ثلاثة أنواع :

ربا الفضل ، ربا اليد ، ربا النساء ، وزاد المتولي في الشافعية ، ربا القرض المشروط

فيه جرّ نفع . ورأى غيره من الشافعية ، أنه مردود إلى ربا الفضل<sup>(٣)</sup>.

## حكم الربا

الربا عادة جاهلية ، متعدد الأبواب ، أسرها<sup>(٤)</sup> مثل أن ينكح الرجل أمه وهو في

المعاملات المالية على نوعين :-

١- ربا القرض الخاص بالقروض ، والمداينات وهو ربا الجاهلية المحرم بصريح الآيات

البيئات ، والأحاديث الشريفة . قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما

بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم

فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴿<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٦٤ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣ ، ٤ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٨٣ ، تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٨٥ .

مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ ، التاج والإكليل لمختصر خليل ، ج ٦ ، ص ١٢٥ ، شرح منتهى

الإرادات ، ج ٢ ، ص ٦٤ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣ ، ٤ .

(٣) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢١ ، ٢٢ ، حاشيتا قليوبي وعميره ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

(٤) عن عبدالله عن النبي ﷺ - قال : ( الربا ثلاثة وسبعون باباً أسرها مثل أن ينكح الرجل أمه وأن أربى

الربا عرض الرجل المسلم ) . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . المستدرک علی

الصحيحين ، ج ٢ ، ص ٤٣ .

(٥) سورة البقرة : الآية [ ٢٧٨ ، ٢٨٠ ] .

قال - ﷺ - : « وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربانا ربا العباس بن عبدالمطلب فإنه موضوع كله »<sup>(١)</sup> .

٢- ربا البيوع المحرم لسد الذرائع من الوصول إلى ربا القروض والمدائيات . وهو على نوعين : ربا فضل ، وربا نسيئة . فثبت بالنص تحريمهما فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ؛ إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق ؛ إلا مثلاً بمثل . ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا منها غائباً بناجز »<sup>(٢)</sup> .  
وأجمعت الأمة<sup>(٣)</sup> على تحريمه . فمن استحلّه ، فقد كفر . فيستتاب فإن تاب ، وإلا قتل . ومن تعامل به من غير أن يكون مستحلاً له ، فهو فاسق . لأنه عمل كبيرة من الكبائر . قال رسول الله - ﷺ - : « اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله ، وما هن . قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا »<sup>(٤)</sup> وعن جابر - رضي الله عنهما - لعن رسول الله - ﷺ - آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وقال : هم سواء »<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) المنتقى لابن جارود، باب المناسك ، ج١ ، ص١٢٥ ، صحيح ابن خزيمة باب ذكر البيان أن النبي - ﷺ - إنما خطب بعرفة راكباً لا نازلاً بالأرض ، ج٤ ، ص٢٥١ ، صحيح ابن حبان ، باب ذكر وصف حجة المصطفى - ﷺ - الذي أمرنا الله جل وعلا باتباعه واتباع ما جاء به ، ج٩ ، ص٢٥٧ .
  - (٢) صحيح البخاري ، باب بيع الفضة بالفضة ، ج٢ ، ص٧٦١ .
  - (٣) المبسوط ، ج١ ، ص١٠٩ ، بدائع الصنائع ، ج٥ ، ص١٨٣ ، مواهب الجليل ، ج٤ ، ص٣٠٠ .  
التاج والإكليل ، ج٦ ، ص١٢٥ ، أسنى المطالب ، ج٢ ، ص٢١ ، المجموع ، ج١٠ ، ص٤٠ .  
شرح منتهى الإرادات ، ج٢ ، ص٦٤ ، المغني ، ج٤ ، ص٢٥ .
  - (٤) صحيح البخاري ، باب قول الله تعالى « الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » ، ج٣ ، ص١٠١٧ .  
صحيح مسلم ، باب بيان الكبائر وأكبرها ، ج١ ، ص٩٢ .
  - (٥) صحيح مسلم ، باب لعن آكل الربا ومؤكله ، ج٣ ، ص١٢١٩ ، واللفظ له ، صحيح البخاري ، باب آكل الربا وشاهده وكاتبه ، ج٢ ، ص٧٣٣ .

## المبحث الثاني

مسائل في ربا البيوع : وفيه أربع مسائل

- المسألة الأولى : في ربا الفضل .
- المسألة الثانية : في ربا النسيئة .
- المسألة الثالثة : في حكم الصرف .
- المسألة الرابعة : في المجازفة .



## المسألة الأولى ربا الفضل<sup>(١)</sup>

الإثار :-

- ١- حدثنا أبو طاهر وهارون بن سعيد الأيلي، وأحمد بن عيسى، قالوا : حدثنا ابن وهب أخبرني مخرمة عن أبيه، قال: سمعت سليمان بن يسار، يقول: إنه سمع مالك بن أبي عامر، يحدث عن عثمان بن عفان أن رسول الله -ﷺ- قال : لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين<sup>(٢)</sup>.
- ٢- وحدثني عن مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان، قال : قال: لي رسول الله -ﷺ-: « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين »<sup>(٣)</sup>.
- ٣- حدثنا إسحاق بن موسى بن عبدالله بن موسى بن يزيد أبو موسى الأنصاري، قال: ثنا عاصم بن عبدالعزيز عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن عثمان، قال : قال: رسول الله -ﷺ- « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، ولا الدينار بالدينارين »<sup>(٤)</sup>.
- ٤- حدثنا عمر بن مالك، قال: نا عبدالله بن وهب، قال : نا مخرمة يعني ابن أبي بكير، قال : أخبرني سليمان بن يسار أن مالك بن أبي عامر، حدثه عن عثمان عن النبي -ﷺ- قال: « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين »<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ربا : ربا الشيء يربوا أو رباءً زاد واثماً ، لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ٣٠٤ .  
فضل : الفضل والفضيلة معروف ضد النقص . والتقيصه والجمع فضول ... والتفاضل، التمازي في الفضل . وفضله: مزاه ، والتفاضل بين القوم أن يكون بعضهم أفضل من بعض ، لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٥٢٤ ، وهو في الشرع . فعند الحنفية زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعي ، وهو الكيل أو الوزن في الجنس . بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٨٣ ، وعند المالكية ربا فضل . أي زيادة ولو مناجزة. إن اتحد الجنس فيهما ، بلغة السالك ، ج ٣ ، ص ٤٦- ٤٧ وعند الشافعية ، وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر . أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢١ ، وعند الحنابلة أما ، ربا الفضل : أي الزيادة . فيحرم في كل مكيل بيع بجنسه ، وفي كل موزون بيع بجنسه . كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٥١ .

(٢) صحيح مسلم ، باب الربا ، ج ٣ ، ص ١٢٠٩ .

(٣) موطأ مالك ، باب بيع الذهب بالفضة ، وتبراً وعيناً ، ج ٢ ، ص ٦٣٣ .

(٤) معجم أبي يعلى ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٥) مسند البزار ، ج ٢ ، ص ٣٧ ، مسند الشافعي ، ج ١ ، ص ١٨١ .

- ٥- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا ابن فضيل عن ليث عن مجاهد ، قال : أربعة عشر من أصحاب محمد - ﷺ - قالوا : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وأربو الفضل . منهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وسعد ، وطلحة ، والزبير <sup>(١)</sup> .
- ٦- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن حبيب بن شهيد ، قال : جاء ليل العقيلي إلى ابن سيرين ومعه رجل ، فقال : إن هذا يسألك عن الصرف ، فقال : نهى عنه النبي - ﷺ - وأبو بكر ، وعمر وعثمان <sup>(٢)</sup> .
- ٧- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا وكيع عن شعبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، أن علياً ، وعثمان ، نهيا عن الصرف <sup>(٣)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

- سند الأثر الأول : صحيح رواه مسلم <sup>(٤)</sup> .
- سند الأثر الثاني <sup>(٥)</sup> : سند الأثر فيه انقطاع . فقد قال : في شرح الزرقاني : (مالك أنه بلغه عن جده وصله مسلم من طريق ابن وهب عن مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن مالك ... فيحتمل أن يكون الذي بلغه بن وهب ، أو مخرمة ابن بكير) <sup>(٦)</sup> .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ، باب من قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، ج ٤ ، ص ٤٩٨ .

(٢) المرجع السابق ، باب من كره الصرف ، ج ٤ ، ص ٤٩٩ .

(٣) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٩٩ .

(٤) صحيح مسلم ، باب الربا ، ج ٣ ، ص ١٢٠٩ .

(٥) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :

حدثني عن مالك - يحيى بن سعيد بن فروخ - ثقة متقن ، حافظ ، إمام قدوة . سبق ص ١٠٠ من هذا البحث .

- مالك : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي ، فقيه . سبق ص ١٠٠ من هذا البحث .

- جده مالك بن أبي عامر : مالك بن أبي عامر الأصبحي ، ثقة . سبق ص ١٠٠ من هذا البحث .

(٦) شرح الزرقاني على موطأ مالك ، ج ٣ ، ص ٣٥٦ .

سند الأثر الثالث<sup>(١)</sup> : سند الأثر الثالث حسن ، لأن فيه راوياً صدوقاً . يهم . بل ليس  
إسناده قوياً<sup>(٢)</sup> .

سند الأثر الرابع<sup>(٣)</sup> : حسن ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً .

سند الأثر الخامس<sup>(٤)</sup> : ضعيف ؛ لأن فيه رجلاً مقبولاً وآخر صدوق .

(١) دراسة سند الأثر الثالث :-

- إسحق بن موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن يزيد الخطمي ، ثقة متقن . تقريب التهذيب ،  
ص ١٠٣ .

- عاصم بن عبدالعزيز : عاصم بن عبدالعزيز بن عاصم الأشجعي ، صدوق يهم . تقريب التهذيب ،  
ص ٢٨٥ .

- أبو سهيل بن مالك : نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٥٥٨ .

- أبيه : مالك بن أبي عامر الأصبحي ، ثقة سبقت ترجمته في ص ١٠١ من هذا البحث .

- عثمان بن عفان : رضي الله عنه .

(٢) قال البزار : هذا الحديث قد رواه أبو سهيل بن مالك ، عن أبيه ، عن عثمان رواه عاصم بن عبدالعزيز

وعاصم ، فليس بالقوي ، ولا نعلم . يروي عن عثمان ، إلا من حديث مالك بن أبي عامر عنه ، مسند

البزار ، ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٣) دراسة سند الأثر الرابع :-

- عمر بن مالك الشرعي ، بفتح المعجمة ، وسكون الراء وفتح المهملة بعدها موحده . المصري . لا بأس به

فقيه . تقريب التهذيب ، ص ٤١٦ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ج ٨ ، ص ٤٤٣ .

- عبدالله بن وهب : عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ، أبو محمد المصري ، ثقة ، تقريب التهذيب ،

ص ٣٢٨ .

- مخرمة : مخرمة بن بكير بن عبدالله الأشبح ، صدوق . ثقة . سبقت ترجمته ص ١٥٨ من هذا البحث .

- عن أبيه : بكير بن عبدالله الأشبح ، ثقة . سبقت ترجمته ص ١٥٨ من هذا البحث .

- سليمان بن يسار : سليمان بن يسار الهلالي ، ثقة فاضل . انظر تقريب التهذيب ص ٢٥٥ من هذا

البحث .

- مالك بن أبي عامر : ثقة سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث .

- عثمان بن عفان : رضي الله عنه .

(٤) دراسة سند الأثر الخامس :-

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .

- ابن فضيل : محمد بن فضيل بن غزوان ، صدوق عارف ، رمي بالتشيع ، تقريب التهذيب ، ص ٥٠٢ .

- ليث : ليث بن أبي رقية ، مقبول ، تقريب التهذيب ، ص ٤٦٤ .

- مجاهد : مجاهد بن جبر ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٥٢٠ .

سند الأثر السادس<sup>(١)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً.

سند الأثر السابع<sup>(٢)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن راوته ثقات.

فقه الآثار :-

دلت الآثار المروية عن عثمان -رضي الله عنه-، على النهي عن ربا الفضل، والتعامل به ، والبيع مفاضلة بين الأجناس المتحدة.

الأدلة :-

١- قال الله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة :-

دلت الآية على أن الربا ، حرام ، سواء كان فضلاً أو نسيئة لعموم الآية. و العام يبقى على عمومه ، حتى يثبت مخصص ، ولا مخصص للعموم.

٢- قال أبو بكر - رضي الله عنه - قال رسول الله - ﷺ - : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا سواءً ، بسواء والفضة بالفضة إلا سواءً بسواء وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم »<sup>(٤)</sup>.

(١) دراسة سند الأثر السادس كما يلي :-

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث.
- إسماعيل بن إبراهيم بن علي صدوق ، سبقت ترجمته ص ٧٨ من هذا البحث.
- حبيب بن شهيد : حبيب بن الشهيد الأزدي أبو محمد البصري، ثقة ثبت . تقريب التهذيب ، ص ١٥١.
- ابن سيرين : ثقة سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٢) دراسة سند الأثر السابع كما يلي :-

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث.
- وكيع بن الجراح : ثقة ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث.
- شعبة بن الحجاج : شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٢٦٦.
- قتادة بن دعامة : ثقة سبقت ترجمته ص ١٥٢ من هذا البحث.
- سعيد بن المسيب : ثقة سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث.

(٣) سورة البقرة : الآية [٢٧٥].

(٤) صحيح البخاري ، باب بيع الذهب بالذهب ، ج ٢ ، ص ٧٦١.

٣- أجمع المسلمون على تحريم الربا وأنه من الكبائر<sup>(١)</sup>.

أقوال الفقهاء :-

ذهب الفقهاء إلى ما ذهب إليه عثمان من تحريم ربا الفضل . وأجمع<sup>(٢)</sup> المسلمون على تحريمه ولم يُعرف مخالفٌ، إلا ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنه - وقال الترمذي: بعد ذكره حديث أبي سعيد عن النبي -ﷺ- قال : سمعته أذناي هاتان يقول: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل . والفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل . ولا يشف بعضه على بعض . ولا تبيعوا منه غائباً بناجز . قال: أبو عيسى وفي الباب عن أبي بكر، وعمر، وعثمان ، وأبي هريرة ، وهشام بن عامر ، والبراء ، وزيد بن أرقم ، وفضالة بن عبيد ، وأبي بكر ، وابن عمر ، وأبي الدرداء ، وبلال . وحديث أبي سعيد عن النبي -ﷺ- في الربا ، حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

وذهب ابن عباس ، فيما روي عنه أنه لا ربا إلا في النسيئة . وابن مسعود ، وعطاء ، وفقهاء مكة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٤٦ ، ١٥٣ ، مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٥٥-٢٥٧ ، بلغة السالك ، ج ٣ ، ص ٤٧/٤٦ .

المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٩٠-٣٩٢ . كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٥١ .

(٢) فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٤٦ ، ١٥٣ . مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ ، بلغة السالك ، ج ٣ ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، المجموع ، ج ٩ ، ص ٣٩١ . كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٥١ .

(٣) سنن الترمذي ، باب ماجاء في الصرف ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٤٧ ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٤٨٧ .

## المسألة الثانية

### ربا النسبة<sup>(١)</sup>

الآثار :-

١- عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- قال لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل . ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق ، إلا مثلاً بمثل . ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو عيسى : والعمل على هذا ، عند أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

حال سند الآثار :

الأثر صحيح رواه البخاري<sup>(٤)</sup> ، وقال الترمذي : حسن صحيح<sup>(٥)</sup> .

فقه الآثار :

دل الأثر على عدم جواز النسبة ، بقوله : ولا تبيعوا منه غائباً بناجز . وهو كما قال أبو عيسى ، عمل أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- وعثمان من أصحاب النبي -ﷺ- ومن علماء الصحابة . فكان يرى تحريم النسبة ، ولأن العلماء نقلوا الإجماع<sup>(٦)</sup> على

(١) النسبة : استنسات نسبية ، والنسبة التأخير . الغريب لابن سلام ، ج ١ ، ص ٢٠ . لسان العرب ، ج ١ ، ص ١٦٨ . وفي الاصطلاح عند الحنفية .

(ربا النساء فهو فضل الحلول على الأجل ، وفضل العين على الدين في المكيلين أو الموزونين عند اختلاف الجنس . أو في غير المكيلين أو الموزونين عند اتحاد الجنس عندنا ) ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٨٣ . وعند المالكية ( ربا نساء بفتح النون أي تأخير مطلقاً اتحاد الجنس أو اختلف كان الطعام ربوياً أم لا ) . بلغة السالك ، ج ٣ ، ص ٤٨ .

وعند الشافعية ( ربا النساء وهو البيع لأجل ) . أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢١ .

وعند الحنابلة ( ربا النسبة من النساء بالمد وهو التأخير ) . دقائق أولي النهى ، ج ٢ ، ص ٧١ .

(٢) صحيح البخاري ، باب بيع الفضة بالفضة ، ج ٢ ، ص ٧٦١ ، صحيح مسلم ، باب الربا ، ج ٣ ، ص ١٢٠٩ ، سنن الترمذي ، باب ما جاء في الصرف ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ .

(٣) سنن الترمذي ، باب ما جاء في الصرف ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ .

(٤) صحيح البخاري ، باب بيع الفضة بالفضة ، ج ٢ ، ص ٧٦١ .

(٥) سنن الترمذي ، باب ما جاء في الصرف ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ .

(٦) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ١٤٦ - ١٥٣ .

المبسوط ، ج ٢ ، ص ١٠٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٨٣ ، مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

تحريم ربا النسيئة، ولم يعرف مخالف في هذا النوع. فلو كان عثمان يرى جواز النسيئة، لنقل عنه واشتهر. كما نقل عن ابن عباس - رضي الله عنه - ما روي عنه في ربا الفضل<sup>(١)</sup>.

#### الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾<sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة :-

دلت الآية على أن الربا، حرام. وهذا يشمل جميع أجناس الربا، وأنواعه، لعموم الآية. ويتضمن الفضل، والنسيئة. إذ لا مخصص لهما من العموم.

٢- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ -، قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلاً بمثل. ولا تشفوا بعضها على بعض. ولا تبيعوا الورق بالورق، إلا مثلاً بمثل. ولا تشفوا بعضها على بعض. ولا تبيعوا منها غائب بناجز<sup>(٣)</sup>.

قال النووي - رحمه الله تعالى : « وقد أجمع العلماء على تحريم الذهب بالذهب، أو بالفضة مؤجلاً. وكذلك الحنطة بالحنطة، أو بالشعير وكذلك كل شيئين اشتركا في علة الربا »<sup>(٤)</sup>.

٣- أجمع المسلمون على تحريم الربا<sup>(٥)</sup>.

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب الفقهاء إلى ما ذهب إليه عثمان من تحريم ربا النسيئة. وأجمع المسلمون على تحريم ذلك. ولم يُعرف مخالفٌ في تحريم ربا النسيئة<sup>(٦)</sup>.

=== بلغة السالك، ج٣، ص٤٦-٤٧، المجموع، ج٩، ص٣٩١، المغني، ج٤، ص٣، كشف القناع،

ج٣، ص٢٥١، شرح صحيح مسلم للنووي، ج١١، ص١٠.

(١) سنن الترمذي، باب ماجاء في الصرف، ج٣، ص٥٤٢، بداية المجتهد، ج٢، ص١٤٧، المحلى، ج٨، ص٤٨٧.

(٢) سورة البقرة: الآية [٢٧٥].

(٣) صحيح مسلم، باب الربا، ج٣، ص١٢٠٩، صحيح البخاري، باب بيع الفضة بالفضة ٧٦١/٢.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي المجلد الرابع، ج١١، ص١٠.

(٥) المرجع السابق، المجلد الرابع، ج١١، ص١٠، فتح القدير، ج٦، ص١٤٦-١٥٣، مواهب الجليل،

ج٣، ص٢٥٥، ٢٥٧، بلغة السالك، ج٣، ص٤٦-٤٧، المجموع، ج٩، ص٣٩١. كشف

القناع، ج٣، ص٢٥١، المغني، ج٤، ص٣.

(٦) فتح القدير، ج٦، ص١٤٦، ١٥٣، مواهب الجليل، ج٣، ص٣٠٠، المجموع، ج٩، ص٣٩١،

المغني، ج٤، ص٣.

## المسألة الثالثة

### الصرف<sup>(١)</sup>

الإشارة:-

- ١- عن مخزومة عن أبيه قال: سمعت سليمان بن يسار ، يقول : إنه سمع مالك بن أبي عامر يحدث عن عثمان بن عفان ، أن رسول الله -ﷺ- قال : « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين<sup>(٢)</sup> » .
- ٢- عن مجاهد ، قال : « أربعة عشر من أصحاب محمد -ﷺ- قالوا الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وأربو الفضل . منهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وسعد ، وطلحة ، والزبير<sup>(٣)</sup> » .
- ٣- عن حبيب بن شهيد ، قال : جاء ليل العقيلي إلى ابن سيرين ، ومعه رجل ، فقال :

---

(١) صرف : الصرف . رد الشيء عن وجهه . صرفه : يصرفه صرفاً فانصرف . وصارف نفسه صرفها عنه ... والمتصرف : قد يكون مكاناً ، وقد يكون مصدرأ . قال : يونس ، الصرف الحيلة ... والصرف : فضل الدرهم على الدرهم ، والدينار ، على الدينار . لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه . والصرف : بيع الذهب بالفضة . وهو من ذلك ، لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر . والتصريف في جميع البياعات : إنفاق الدراهم . لسان العرب ، مادة صرف ، ج ٩ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ١٥٢ ، الغريب لابن سلام ، ج ٤ ، ص ٣٥٢ . وعند الفقهاء ، قال : في الموسوعة الفقهية ، وفي الاصطلاح عرفة جمهور الفقهاء ( بأنه بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس . أو بغير جنس ، وعرفه المالكية ، بأنه بيع النقد بنقد مغاير لنوعه ) . الموسوعة ، ج ٢٦ ، ص ٣٤٨ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢١٥ ، الميسوط ، ( الصرف اسم لنوع بيع ، وهو مبادلة الأثمان بعضها لبعض ) . ج ١٤ ، ص ٢ . مواهب الجليل ، ( وينقسم بيع العين بالعين إلى ثلاثة أقسام لأنه إن اختلف جنس العوضين كذهب وفضه وعكسه فهو الصرف ) ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ . وقال في شرح الخرشبي ، وهو كما قال : ابن عرفة بيع الذهب بالفضة ، أو أحدهما بفلوس ) ، ج ٥ ، ص ٣٦ ، وقال في المنهاج بشرح تحفة المحتاج ( والنقد أي الذهب والفضة بالنقد كطعام بطعام في جميع مامر .. وهذا يسمى صرفاً ) ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ ، ( وقال : في شرح منتهى الإرادات والصرف ( بيع نقد بنقد من جنسه أو غيره ) ، ج ٢ ، ص ٧٣ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، مطالب أولي النهى ، ج ٣ ، ص ١٧٣ .

(٢) انظر : ص ١٩٠ من هذا البحث مسألة ربا الفضل .

(٣) انظر : ص ١٩١ من هذا البحث مسألة ربا الفضل .



إن هذا يسألك عن الصرف . فقال: « نهى عنه النبي -ﷺ- وأبو بكر ، وعمر ،  
وعثمان »<sup>(١)</sup>.

٤- عن سعيد بن المسيب أن علياً ، وعثمان نهيا عن الصرف<sup>(٢)</sup>.

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - علي دالتين :-

إحداهما جواز الصرف بين الجنسين المتحددين من غير فضل ، ولا نسيئة بدلالة (لا  
تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين . ) وجواز الصرف بين الجنسين  
المختلفين تفاضلاً . لا نسيئة بدلالة ما قال مجاهد : أربعة عشر من أصحاب محمد -ﷺ-  
قالوا الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وأربوا الفضل .)

ثانيهما : نهيه - رضي الله عنه - عن الصرف مطلقاً ، سواء كان فضلاً أو نسيئة .  
بدلالة ما روى سعيد بن المسيب أن علياً ، وعثمان نهيا عن الصرف . وبما روى ابن سيرين  
قال نهى عنه النبي -ﷺ- وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان .

#### الجمع ودفع التعارض :-

الذي يظهر من النصوص ، لا تعارض بين دلالاتها فإنه من المعلوم بالضرورة وبما  
اجتمعت عليه الأدلة الصحيحة ، أن يبيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وغيرها من  
الأجناس الربويه ، متحدة . جائز من غير فضل ، ولا نسيئة . وإذا اختلفت الأجناس جاز  
البيع بينها من غير نسيئة . والصرف بين الذهب والفضة من ذلك النوع . فلذا لا بد من  
الجمع بين دلالاتي الآثار . فتحمل الآثار الدالة على جواز الصرف . وهي الأكثر على  
جوازه من غير فضل . ولا نسيئة إذا اختلفت أجناسه وبفضل من غير نسيئة ، إذا اختلفت  
الأجناس ، وهو الموافق للنصوص الثابتة عن النبي -ﷺ- وإجماع المسلمين من  
الصحابة ، وغيرهم . ويحمل نهى عثمان وغيره من الصحابة على ما كان بفضل ونسيئة

(١) انظر : ص ١٩١ من هذا البحث مسألة ربا الفصل .

(٢) انظر : ص ١٩١ من هذا البحث مسألة ربا الفصل .

باتحاد الجنسين أو بنسيئة. باختلاف الأجناس. وهذا ما نهت عنه النصوص الشرعية .  
وبهذا الجمع تتفق الآثار المروية عن عثمان مع النصوص الشرعية ، الدالة على جواز  
الصرف فيما يجوز، وتحريمه فيما لايجوز .

ولو سلمنا بنهي عثمان عن الصرف لحمل النهي على الكراهة ، لا التحريم تنزيهاً  
وقد بوب ابن أبي شيبة بقوله : باب من كره الصرف ثم ذكر آثار عثمان<sup>(١)</sup> - رضي الله  
عنه- .

#### الأدلة :

١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾<sup>(٢)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

دلت الآية على أن الربا حرام . وهذا يشمل جميع أجناس الربا وأنواعه ، لعموم  
الآية . ويتضمن الصرف ؛ لأنه إذا كان بفضل ونسيئة ربا ، وبدونهما بيع .

٢- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه- أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا تبيعوا  
الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل . ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا الورق  
بالورق . إلا مثلاً بمثل . ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا منها غائب  
بناجز<sup>(٣)</sup> .

٣- عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله - ﷺ - : « الذهب بالذهب ، والفضة  
بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل  
سواءً بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً  
بيد<sup>(٤)</sup> .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ، باب من كره الصرف ، ج٤ ، ص ٤٩٩ .

(٢) سورة البقرة : آية [٢٧٥] .

(٣) صحيح مسلم ، باب الربا ، ج٣ ، ص ١٢٠٩ ، صحيح البخاري ، باب بيع الفضة بالفضة ، ج٢ ،  
ص ٧٦١

(٤) المرجع السابق ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، ج٣ ، ص ١٢١١ .

٤- عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال : أقبلت أقول : من يصطرف الدراهم ، فقال : طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب . أرنا ذهبك . ثم ائتنا إذا جاء خادمنا نعطيك ورقك . فقال : عمر بن الخطاب . كلا والله لتعطيه ورقة أو لتردنَّ إليه ذهبه . فإن رسول الله - ﷺ - قال : « الورق بالذهب ربا ، إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا ، إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا ، إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا ، إلا هاء وهاء » (١) .

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب الفقهاء إلى ما ذهب إليه عثمان من جواز الصرف إذا خلا من الربا فلا فضل ولا نسيئة فيما اتحد جنسه ، ولا نسيئة إذا اختلف جنسه (٢) ، ومن روى كراهته ، كما قال : ابن أبي شيبة أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وأبو العالية (٣) .

- 
- (١) صحيح مسلم ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، ج ٣ ، ص ١٢٠٩ .  
(٢) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٢١٥ ، المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٢ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ ، شرح الخرشبي ، ج ٥ ، ص ٣٦ ، المنهاج بشرح تحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٧٣ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ .  
(٣) مصنف ابن أبي شيبة ، باب من كره الصرف ، ج ٤ ، ص ٤٩٩ .

## المسألة الرابعة بيع المجازفة<sup>(١)</sup>

الآثار :-

- ١- يذكر عن عثمان -رضي الله عنه - أن النبي -ﷺ- قال له : « إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل »<sup>(٢)</sup>.
- ٢- عن عثمان قال: كنت أبيع التمر في السوق ، فأقول كلت بوسقي . هذا كذا فادفعوا أو ساق التمر بكيالتي . وأخذ شفي فدخني من ذلك شيء ، فسألت رسول الله -ﷺ- فقال : « إذا سميت الكيل فكل »<sup>(٣)</sup>.
- ٣- عن الحكم ، قال : قدم لعثمان طعام على عهد النبي -ﷺ- فقال : « اذهبوا بنا إلى عثمان نعيه على بيع طعامه . فقام إلى جنبه . وعثمان يقول: في هذه الغرارة كذا وكذا وأبيعهما بكذا وكذا . فقال رسول الله -ﷺ- : « إذا سميت فكل »<sup>(٤)</sup>.
- ٤- عن أبي قلابة قال : كان عثمان يشتري الإبل بأحمالها . ثم يقول : من يضع في يدي ديناراً ؟ من يربحني عقلها<sup>(٥)</sup> ؟ .

فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على دالتين :-

- 
- (١) المجازفة : الجزاف بوزن الضرب \* أخذ الشيء مجازفة . وجزافاً : فارسي معرب . جزف : الجزف الأخذ بالكثرة . وجذف له بالكيل : أكثر . والجزاف والجزف : المجهول القدر مكيلاً كان أو موزوناً . والجزاف والجزاف والجزافة والجزافة : بيعك الشيء واشتراؤه بلا وزن ولا كيل .  
لسان العرب ، ج ٩ ، ص ٢٧ ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٤٤ .  
والجزاف اصطلاحاً : هو بيع ما يكال ، أو يوزن ، أو يعد . جملاً بلا كيل ، ولا وزن ، ولا عد .  
بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٩٣ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٩٩-١٠٠ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، مطالب أولي النهى ، ج ٣ ، ص ٣٤ .
  - (٢) انظر ص ٦٠ من هذا البحث .
  - (٣) انظر ص ٦٠ من هذا البحث .
  - (٤) انظر ص ٦١ من هذا البحث .
  - (٤) انظر ص ١٨٠ من هذا البحث .

**إحدهما :** عدم جواز بيع المجازفة في المكيل ، والموزون . وإنما البيع بعلم الكيل والوزن .

**وثانيهما :** جواز المجازفة في البيع بدلالة قوله : ( كان عثمان يشتري الإبل بأحمالها . ثم يقول : من يضع في يدي ديناراً ؟ ومن يربحني عقلها ؟ ) . فبيعة وشرائه للجمال بأحمالها . مجازفة لأن النص مجمل من غير تفصيل لنوع البيع ، والشراء . فيحتمل أن المبيع من المعدود ، والميكل ، والموزون .

### الجمع ودفع التعارض :

الذي يظهر من النصوص أنه لا تعارض بين دلالاتها . لإمكان الجمع بين دلالاتها . فالنصوص الدالة على عدم جواز المجازفة ، محمولة على ما كان التقدير الصحيح فيها ، بعيداً عن الواقع ، أو على ما يكون فيها غبن فاحش . والدلالة الأخرى : المجيزة للمجازفة في المكيل ، والموزون ، والمعدود ، على ما كان الغبن فيها يسيراً ، أو على ما أمكن فيه تقدير الصفقة تقديراً قريباً من الواقع .

كما تحمل الدلالات في الآثار على أن جواز المجازفة محمول على ما كان الجنسان المتبايعان مختلفين . وعدم المجازفة فيما كان الجنسان متحدتين ، فإنه لا بد من معرفة الكيل ، والوزن ، والعد ، حتى لا يكون ربا فضل .

### الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ <sup>(١)</sup> .

### وجه الدلالة :-

قال ابن قدامة : (عام خصصناه في الجنس الواحد الذي يجب التماثل فيه . ففي ماعده يجب البقاء على العموم) <sup>(٢)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية [٢٧٥] .

(٢) المغني ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

٢- عن عبادة بن الصامت قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء، بدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»<sup>(١)</sup>.

#### وجه الدلالة :-

أمر بالمساواة في الجنس الواحد مكيلاً أو موزوناً لأنه جنس يجري فيه الربا فلم يجز بيع بعضه ببعض جزافاً. لأن التماثل في الكيل والوزن مشروطاً. وأما إذا اختلفت الأجناس، فلم تكن المساواة والمماثلة شرطاً لاختلاف الأصناف. فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، ومن ذلك البيع جزافاً.

٣- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: «لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ -يتاعون جزافاً- يعني الطعام -يضربون أن يبيعه في مكانهم حتى يؤويه إلى رحالهم»<sup>(٢)</sup>.

٤- ولأنه إذا اختلفت الأجناس يجوز التفاضل بينها. فجاز البيع جزافاً بينها<sup>(٣)</sup>.

#### أقوال الفقهاء :

#### من وافقه :

ذهب الحنفية<sup>(٤)</sup>، والشافعية<sup>(٥)</sup>، إلى جواز المجازفة إذا اختلفت الأجناس فيما كان

(١) صحيح مسلم، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، ج٣، ص١٢١١.

(٢) صحيح البخاري، باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، ج٢، ص٧٥١.

(٣) اظر: المغني، ج٤، ص٢٠.

(٤) الهداية، ج٣، ص٨٢، تبين الحقائق، ج٤، ص٥، وقال في شرح فتح القدير: (قوله ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة وكذا سائر الأموال الربوية بخلاف جنسها كالحنطة بالشعير)، ج٦، ص٢٦٥.

(٥) مغني المحتاج، وقال فيه (ولو باع صبرة بر بصبرة شعير جزافاً جاز لعدم اشتراط المماثلة)، ج٢، ص٢٥. وقال في أسنى المطالب (ولا يجوز بيع ربوي بجنسه جزافاً ولا تخميناً... وإن باع صبرة بر بصبرة شعير جاز)، ج٢، ص٢٤-٢٥، وقال: في حاشيتي قلوبوي، وعميرة (ولو باع طعاماً أو نقداً بجنسه جزافاً تخميناً لم يصح البيع... وبيعه بغير جنسه جزافاً يصح، وإن لم يتساويا)، ج٢، ص١١٢.

ربوياً . وهو قول أكثر الأصحاب<sup>(١)</sup> ، عند الحنابلة .

من خالفه :

- ١- ذهب المالكية إلى أن الأصل منع المجازفة ، وأجازوها بشروط<sup>(٢)</sup> .
  - ٢- ذهب الحنفية إلى عدم جواز المجازفة في الطعام بجنسه ؛ إلا إذا كان قليلاً وهو ما دون نصف الصاع<sup>(٣)</sup> .
  - ٣- كره الشافعية المجازفة في بيع الصبرة وشرائها جزافاً<sup>(٤)</sup> .
  - ٤- كره أحمد المجازفة<sup>(٥)</sup> .
  - ٥- روي عن أحمد أن المجازفة لا تجوز فيما بيع كميلاً بكيل . أو وزناً بوزن . وهو اختيار جماعة من الأصحاب . فقال: ابن أبي موسى ، لا تجوز المجازفة فيما يكال بما يكال ، ولا فيما يوزن ، بما يوزن جزافاً . اتفقت الأجناس ، أو اختلفت<sup>(٦)</sup> .
  - ٦- وفي رواية عن أحمد أن بيع المكيل بمكيل ، والموزون بموزون ، جزافاً حرام<sup>(٧)</sup> .
- الراجع :

جواز المجازفة إذا اختلفت الأجناس لعموم قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع ﴾ فإنه عام خصص في الجنس الواحد الذي يجب التماثل فيه فقيماً ما عده يجب البقاء على العموم ولأنه لا يجوز التفاضل فيه فجاز الجزاف .

- 
- (١) مطالب أولي النهى ، ج٣ ، ص ١٦٠ ، الفروع ، ج٤ ، ص ١٥٢ ، كشاف القناع ، ج٣ ، ص ٢٥٤ ، وقال في الإنصاف : ( فإن اختلف الجنس جاز بيع بعضه ببعض كميلاً ، ووزناً ، وجزافاً . وإذا باع مكيلاً بمكيل أو موزوناً بموزون ، واختلف الجنس ، فعموم كلام المصنف هنا أنه يجوز . وهو قول أكثر الأصحاب ) ، ج٥ ، ص ١٦ - ١٧ .
  - (٢) التاج والإكليل ، ج٦ ، ص ١٠٠ ، شرح الخرشبي ، ج٥ ، ص ٣١ ، وقال : في مواهب الجليل شرح مختصر خليل ( وجزافاً ) لما ذكر أن من شروط المبيع أن يكون معلوماً ، خشي أن يتوهم منع بيع الجزاف ، فنبه على أن حكمه الجواز بشروط . والمعنى وجاز بيع الجزاف . بشروطه الآتية : ( إن رثي ) ومرادهم بالمريء الحاضر ، فلا يجوز بيع غائب جزافاً ) ، ( ولم يكتر جداً ) ، ( وجهلاه ) ، ( وحزراً ) ، ( واستوت أرضه ) ( ولم يعد بلا مشقة ) ، ( ولم تُقصد أفراده ) ، ج٤ ، ص ٢٨٥ .
  - (٣) تبيين الحقائق ( وبيع الطعام كميلاً وجزافاً . وأما الجزاف فلما بينا في المشار إليه . ومراده بالجزاف إذا باعه بخلاف جنسه ، ولم يكن رأس مال السلم على ما بيناه في المشار إليه ، وبجنسه ، لا يجوز إلا إذا كان قليلاً . وهو ما دون نصف صاع ) . ج٤ ، ص ٥ .
  - (٤) أسنى المطالب ( وبيع الصبرة والشراء بها جزافاً مكروه ) ، ج٢ ، ص ١٧ .
  - (٥) الإنصاف ( ولكن الإمام أحمد - رحمه الله - كره المجازفة في رواية ابن الحكم ) ، ج٥ ، ص ١٦ .
  - (٦) الإنصاف ، ج٥ ، ص ١٦ - ١٧ .
  - (٧) المرجع السابق .

## الفصل الثالث

### مسائل في القرض



## الفصل الثالث مسائل في القرض

وفيه هبحثان :-

المبحث الأول : في تعريف القرض وفيه مطلبان  
المبحث الثاني : مسائل في القرض وفيه مسألتان

## المبحث الأول

تعريف القرض وحكمه ودليله  
وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف القرض لغةً واصطلاحاً  
المطلب الثاني : حكم القرض ودليله

## المطلب الأول تعريف القرض

### القرض لغةً :

القرض في اللغة مصدر قرض ، الشيء يقرضه ، إذا قطعه ، والقرض اسم مصدر بمعنى الإقراض يقال : قرضت الشيء بالمقراض ، والقرض : ما تعطيه الإنسان من مالك لتقضى<sup>(١)</sup> .

### القرض اصطلاحاً :

القرض اصطلاحاً هو : دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) مختار الصحاح ، مادة قرض ، ج ١ ، ص ٢٢١ ، لسان العرب ، مادة قرض ، ج ٧ ، ص ٢١٦ .
- (٢) المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٣٥ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٣٩٤ ، رد المحتار عن الدر المختار ، وقال في رد المختار « وشرعاً: ما تعطيه من مثلي لتقاضاه » ، ج ٥ ، ص ١٦١ .
- المدونة ، ج ٣ ، ص ٧٤ : التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٥٢٨ ، حاشية الخرشبي ، ج ٥ ، ص ٢٣٠ .
- وقال في الإكليل : « قال ابن عرفة : القرض دفع ممول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً فضلاً » ، ج ٦ ، ص ٥٢٨ .
- أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ١٤٠ : حاشية قليوبي وعميرة ، ج ٢ ، ص ٣٢٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ٣٥ .
- قال في أسنى المطالب : « باب القرض : هو بفتح القاف أشهر من كسرهما يطلق اسماً بمعنى الإقراض . وهو تمليك الشيء على أن يرد بدله ، وسمى بذلك ؛ لأن المقرض يقطع من المقرض قطعة من مال . ويسميه أهل الحجاز سلفاً » ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .
- الإنصاف ، ج ٥ ، ص ١٢٣ ، شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ١٠٠ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٣١٢ ، وقال في الإنصاف . ( القرض عبارة عن دفع مال للغير لينتفع به ويرد بدله ) ، ج ٥ ، ص ١٢٣ .

## المطلب الثاني حكم القرض ودليله

القرض مندوب إليه من حيث ذاته ، وقد يعرض ما يوجبه ، أو كراهته أو حرمة وإباحته فهو قربة ؛ لأن فيه إعانة على كشف كربة ، إلا إذا كان المقرض يصرف ذلك المال في معصية ، أو مكروه . والمقرض يعلم ذلك فليس بقربة . وهو جائز لمن علم من نفسه الوفاء . وإلا لم يجز إلا أن يعلم المقرض أنه عاجز عن الوفاء ، والإقراض من السنن الأكيدة للآيات الكثيرة ، والأحاديث الشهيرة ، لخبر مسلم ( من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا . نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة . ومن يسر على معسر ، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلماً ، ستره الله في الدنيا والآخرة ، الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه )<sup>(١)</sup> وضح خبر ( من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر إحداهما ، لو تصدق به )<sup>(٢)</sup> ومحل ندبه إن لم يكن المقرض مضطراً ؛ وإلا وجب . وإن لم يعلم أو يظن من أخذه أنه ينفقه في معصية . وإلا حرم عليهما ، أو في مكروه وإلا كره . ويحرم الإقراض والاستدانه على غير مضطر ، لم يرج الوفاء ما لم يعلم المقرض بحاله<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح مسلم ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ج٤ ، ص ٢٠٧٤ .

(٢) صحيح ابن حبان ، باب الديون ، ج١١ ، ص ٤١٨ ، موارد الزمآن ، ج١ ، ص ٢٨١ .

(٣) المبسوط، ج١٤ ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، بدائع الصنائع، ج٧ ، ص ٢٩٤ ، رد المحتار على الدر المختار ، ج٥ ، ص ١٦١ ، المدونة ، ج٣ ، ص ٧٤ .

حاشية الخرشبي ، ج٥ ، ص ٢٣٠ ، أسنى المطالب ، ج٢ ، ص ١٤٠ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج٢ ، ص ٣٢٠ ، تحفة المحتاج ، ج٥ ، ص ٣٥ ، ٣٧ : شرح منتهى الإرادات ، ج٢ ، ص ١٠٠ ، كشاف القناع ، ج٣ ، ص ٣١٢ ، الإنصاف ، ج٢ ، ص ١٢٣ .

## المبحث الثاني

### مسائل في القرض

وفيه مسألتان :-

المسألة الأولى : مشروعية القرض

المسألة الثانية : وفاء الدين بأكثر منه

## المسألة الأولى مشروعية القرض

### الإشارة :-

١- حدثنا محمد بن حيان المازني ثنا مسدد ثنا مسلمة بن علقمة ، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، أن المقداد بن الأسود استقرض من عثمان بن عفان سبعة آلاف ، فلما طلبها منه ، قال : إنما هي أربعة آلاف فخاصمه إلى عمر ، فقال عثمان : أقرضته سبعة آلاف ، وقال : المقداد تحلف إنها سبعة آلاف . فقال : قد أنصفت فأبى أن يحلف . فقال : خذ ما أعطاك . فقال : والله الذي لا إله غيره إنما هي سبعة آلاف . قال : فما يمنعك أن تحلف إن هذا الليل وهذا النهار؟<sup>(١)</sup>

٢- ومن طريق حماد بن سلمة ، عن حميد عن الحسن ، قال : « أول من رد الهبة عثمان ابن عفان ، وأول من سأل البيئنة على أن غريمه مات ودينه عليه ، عثمان »<sup>(٢)</sup> .

### حال سند الآثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٣)</sup> : سنده حسن ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً .

سند الأثر الثاني<sup>(٤)</sup> : صحيح ؛ لأن رواه كلهم ثقات .

- 
- (١) المعجم الكبير ، ج ٢٠ ، ص ٢٣٧ .
  - (٢) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ١٢٩ .
  - (٣) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-
    - محمد بن حيان أبو الأحوص البغوي ، ثقة . انظر تقريب التهذيب ، ص ٤٧٥ .
    - مسدد : مسدد بن مسرهد بن مستورد الأسدي ، ثقة حافظ . انظر تقريب التهذيب ، ص ٥٢٨ .
    - مسلمة بن علقمة : مسلمة بن علقمة المازني ، أبو محمد البصري ، صدوق له أوهام . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٣١ .
    - داود بن أبي هند : داود بن أبي هند القشيري ، ثقة متقن . انظر تقريب التهذيب ، ص ٢٠٠ .
    - الشعبي : سبقت ترجمته ص ١٦٩ من هذا البحث .
  - (٤) دراسة سند الأثر الثاني :-
    - حماد بن سلمة : سبقت ترجمته ص ٨٠ من هذا البحث .
    - حميد : سبقت ترجمته ص ١٧٣ من هذا البحث .
    - الحسن : بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار . ثقة فقيه فاضل مشهور . تقريب التهذيب ، ص ١٦٠ .

## فقه الآثار :-

دلت الآثار على مشروعية القرض عند عثمان - رضي الله عنه - فقد أقرض المقداد - رضي الله عنه - وقد طلب البيئنة على موت الغريم المستقرض فلو لم يكن القرض مشروعاً عنده ، لما أقرض ، ولما أقرّ القرض ، وطلب البيئنة .

## الأدلة :-

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « كان لرجل على النبي - ﷺ - سنٌّ من الإبل ، فجاءه يتقاضاه فقال : أعطوه ، فطلبوه سنَّه فلم يجدوا له إلا سنّاً فوقها فقال : أعطوه ، فقال : أوفيتني ، أوفى الله بك . قال النبي - ﷺ - : « إن خياركم أحسنكم قضاءً »<sup>(١)</sup> .

٢- عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : « أتيت النبي - ﷺ - وهو في المسجد . قال مسعر : أراه قال : ضحى ، فقال : صليّ ركعتين وكان لي عليه دينٌ فقضاني وزادني<sup>(٢)</sup> .

## أقوال الفقهاء :-

القرض جائز إجماعاً عند أهل العلم ، فقد قال ابن قدامة : وأجمع المسلمون على جواز القرض<sup>(٣)</sup> ، فهو مندوب إليه في حق المقرض مباح للمقرض<sup>(٤)</sup> .

(١) صحيح البخاري ، باب وكالة الشاهد والغائب جائزة ، ج ٢ ، ص ٨٠٩ .

(٢) المرجع السابق ، باب حسن القضاء ، ج ٢ ، ص ٨٤٣ .

(٣) المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٢٩٤ ، المدونة ، ج ٣ ، ص ٧٤ ، الخرشبي ، ج ٥ ، ص ٢٣٠ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ١٤٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ٣٥ ، ٣٧ ، شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ١٠٠ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣١٢ .

(٤) المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

## المسألة الثانية وفاء الدين بأكثر منه

الإشارة :-

- ١- ومن طريق وكيع ، عن علي بن صالح بن حي ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : « استقرض رسول الله - ﷺ - سناً ، فأعطاه سناً فوق سنه ، وقال : خياركم محاسنكم قضاء ، وهو قول السلف ».
- ٢- رويانا من طريق سفيان بن عيينه ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبيه قال : قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب ، وزادني نحواً من ثمانين درهماً.
- ٣- ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبيه قال : تقاضيت الحسن بن علي ديناً لي عليه ، فوجدته قد خرج من الحمام فقضاني ولم يزنه ، فوزنته ، فوجدته قد زادني على حقي سبعين درهماً .
- ٤- ومن طريق مالك قال : « بلغني أن رجلاً قال لابن عمر : إني أسلفت رجلاً سلفاً ، واشترطت أفضل مما أسلفته ، فقال ابن عمر : ذلك الربا ثم ذكر كلاماً ، وفيه أن ابن عمر قال له : أرى أن تشق صكك فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته ، وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت ، وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه ، فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرته<sup>(١)</sup> .
- ٥- ومن طريق ابن أبي شيبه ، نا وكيع ، نا هشام الدستوائي ، عن قاسم بن أبي بزة ، عن عطاء بن يعقوب قال : اقترض مني ابن عمر ألف درهم فقضاني أجود من دراهمي ،

---

(١) المحلى لابن حزم ، كتاب القرض وهو الدين ، ج ٨ ، ص ٧٧ .



وقال لي ، ما كان فيها من فضل ، فهو نائل مني لك أتقبله ؟ قلت : نعم،<sup>(١)</sup> قال ابن حزم بعد ذكر أثر ابن أبي شيبة : ولا يعرف لهذين مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم - إلا رواية عن ابن مسعود أنه كره ذلك<sup>(٢)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

- سند الأثر الأول<sup>(٣)</sup> : صحيح ؛ لأن رواته كلهم ثقات .
- سند الأثر الثاني<sup>(٤)</sup> : ضعيف ؛ لأن فيه راوياً مقبولاً .
- سند الأثر الثالث<sup>(٥)</sup> : ضعيف ، لأن فيه راوياً مقبولاً .
- سند الأثر الرابع<sup>(٦)</sup> : ضعيف ؛ لأن سنده غير متصل .

- 
- (١) مصنف ابن أبي شيبة ، باب الرجل يقرض الرجل الدراهم ، ج ٤ ، ص ٥٢٣ .
  - (٢) المحلى ، ج ٨ ، ص ٧٨ .
  - (٣) دراسة سند الأثر الأول :-
  - وكيع : ثقة ، سبقت ترجمته ص ٥٠ في هذا البحث .
  - علي بن صالح بن صالح بن حي الهمداني ، ثقة عابد - انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٠٢ .
  - سلمة بن كهيل : سلمة بن كهيل الحضرمي ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٢٤٨ .
  - أبو سلمة : كهيل بن حصين بن ثمار يروي عن علي - رضي الله عنه - روى عنه ابنه سلمة انظر الإكمال لابن ماكولا ج ٧ ، ص ١٣٧ ، تهذيب الكمال ج ٢٠ ، ص ٢٠١ .
  - (٤) دراسة سند الأثر الثاني :-
  - سفيان بن عيينة بن أبي عمران ، ميمون الهلالي ، ثقة حافظ فقيه ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٤٥ .
  - الإكمال ، ج ٥ ، ص ١٣٧ .
  - إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ، ثقة ثبت ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٠٧ .
  - أبيه : أبو خالد البجلي الأحمسي ، اسمه سعد ، أو هرمز ، أو كثير ، مقبول ، تقريب التهذيب ، ص ٦٣٦ .
  - (٥) دراسة سند الأثر الثالث :-
  - وكيع : سبقت ترجمته ص ٥٠ في هذا البحث .
  - إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي : سبقت ترجمته في الأثر الثاني السابق .
  - أبيه : سبقت ترجمته في الأثر الثاني السابق .
  - (٦) دراسة سند الأثر الرابع :-
  - مالك : سبقت ترجمته ص ١٠٠ في هذا البحث .

سند الأثر الخامس<sup>(١)</sup> : صحيح ؛ لأن رواه كلهم ثقات.

فقهاء الآثار :-

دلت الآثار على جواز وفاء الدين بأكثر منه ، من غير شرط عند السلف ، و عثمان

-رضي الله عنه - من السلف.

الأدلة :-

١- عن أبي هريرة -رضي الله عنه - قال : « كان لرجلٍ على النبي -ﷺ- سنٌ من الإبل ، فجاءه يتقاضاه فقال : أعطوه ، فطلبوه سنه فلم يجدوا له إلا سناً فوقها ، فقال : أعطوه ، فقال : أوفيتني أوفى الله بك . قال النبي -ﷺ- : « إن خياركم أحسنكم قضاءً »<sup>(٢)</sup> .

٢- عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال : « أتيت النبي -ﷺ- وهو في المسجد . قال مسعر : أراه ضحى . فقال : صلى ركعتين . وكان لي عليه دينٌ فقضاني وزادني<sup>(٣)</sup> .

من وافقه :-

ذهب الجمهور من الحنفية<sup>(٤)</sup> ، والمالكية<sup>(٥)</sup> ، والشافعية<sup>(٦)</sup> ، والحنابلة<sup>(٧)</sup> ، إلى جواز

(١) دراسة سند الأثر الخامس :-

- وكيع : ثقة ، سبقت ترجمته ص ٥٠ في هذا البحث .

- هشام الدستوائي : هشام بن أبي عبد الله ، ثقة ثبت ، انظر تقريب التهذيب ، ص ٥٧٣ .

- القاسم بن أبي بزة المكي : القارئ ، ثقة ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٤٩ .

- عطاء بن يعقوب المدني : ثقة ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٣٩٢ .

(٢) صحيح البخاري ، باب وكالة الشاهد والغائب جائزة ، ج ٢ ، ص ٨٠٩ .

(٣) المرجع السابق ، باب حسن القضاء ، ج ٢ ، ص ٨٤٣ .

(٤) قال الحنفية : فأما إذا كانت « الزيادة » غير مشروطة فيه ولكن المستقرض أعطاه أجودهما فلا بأس

بذلك... بل هذا من باب حسن القضاء ، انظر : بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٣٩٥ .

(٥) قال المالكية : ولو أسلف ذهبا أو رقاً فقضاه أجود وأزيد من غير ، شرط كان بينهما جاز لك . انظر :

الكافي في فقه المدينة الوافي ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٦) قال الشافعية : فإذا اشترط فيه لنفسه حقاً ، خرج عن موضعه فمنع صحته ، ولو رد هكذا أي زائداً في

القدر ، أو الصفة ، بلا شرط فحسن . بل مستحب . انظر : مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ١١٩ .

(٧) قال الحنابلة : فإن فعله ، أي فعل شيئاً مما تقدم بغير شرط ، بعد الوفاء . ولا مواطاة جاز ، لأنه لم يجعله

عوضاً في القرض ، أو قضى المقرض أكثر مما اقتضه جاز . انظر كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٣١٧ .

وفاء الدين بأكثر منه إذا لم يكن شرطاً .

صن خالفه :-

ذهب ابن مسعود -رضي الله عنه - إلى كراهة ذلك<sup>(١)</sup> ، وكره مالك وغيره من أهل العلم ، أن يزيده في العدد إن شرط ذلك<sup>(٢)</sup> .

الراجع :

الذي يظهر جواز وفاء الدين بأكثر من غير شرط لفعل النبي ﷺ ولأنه من حسن القضاء .

---

(٨) المحلي لابن حزم ، ج ٨ ، ص ٧٨ .

(٩) الكافي في فقه أهل المدينة الوافي ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

## الفصل الرابع مسائل في الضمان

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

في تعريف الضمان وحكمه ودليله

وفيه مطلبان

المبحث الثاني

في جنس الضمان

وفيه مسألتان

المبحث الثالث

في حالات الضمان

وفيه مسألة واحدة

المبحث الأول  
وفيه مطالبان

- تعريف الضمان
- حكم الضمان ودليله

## المطلب الأول

### تعريف الضمان :-

الضمان في كلام العرب ، الرعاية للشيء والمحافظة عليه ، ويأتي بمعان منها الالتزام بالغرم ، ومنها الكفالة ومنه التغيريم<sup>(١)</sup> . وهو في الشرع له معان متعددة كما يلي :-

١- فيطلق على الكفالة للنفس وللمال عند جمهور الفقهاء من غير الحنفية ، وعنونوا للكفالة بالضمان.

٢- ويطلق على غرامات المتلفات ، والتعيبات ، والغصوب ، والتغيرات الطارئة.

٣- ويطلق على ضمان المال والتزامه بعقد وبغير عقد .

٤- كما يطلق على وضع اليد على المال بغير حق ، وبحق على العموم.

٥- ويطلق على ما يجب بالتزام الشارع؛ بسبب الاعتداءات . كالديات ضماناً للأنفس،

والأروش ضماناً لما دونها ، وكفارة اليمين ، وكفارة الظهار ، وكفارة الإفطار عمداً

في رمضان وكضمان قيمة صيد الحرم<sup>(٢)</sup> .

وقد وضعت للضمان تعاريف شتى تتناول هذه الإطلاقات في الجملة أو تتناول

بعضاً منها :

١- أنه ( عبارة عن رد مثل الهالك إن كان مثلياً ، أو قيمته إن كان قيمياً ) .

٢- وأنه (عبارة عن غرامة التالف) .

٣- وبالمعنى الشامل للكفالة - كما يقول القليوبي - : ( إنه التزام دين ، أو إحضار عين ،

أو بدن) .

٤- وفي مجلة الأحكام العدلية ( أنه إعطاء مثل الشيء إن كان من المثليات ، وقيمته إن

كان من القيميات )<sup>(٣)</sup> .

(١) المغرب ، ص ٢٨٥ ، الغريب للخطابي ١/٦٣٦ .

(٢) الموسوعة الفقهية ، ج ١٨ ، ص ٢٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ج ١٨ ، ص ٢٢٠ .

- ٥- وعند الملكية : شغل ذمة أخرى بالحق<sup>(١)</sup>.
- ٦- وقال في المبسوط : « الكفالة نوعان : كفالة بالنفس ، وكفالة بالمال<sup>(٢)</sup> .
- ٧- وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة<sup>(٣)</sup> .
- ٨- وهو التزام من يصح تبرعه<sup>(٤)</sup> .
- ٩- وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق<sup>(٥)</sup> .
- ١٠- وهو التزام حق ثابت في ذمة الغير ، أو إحضار من هو عليه ، أو عين مضمونة<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) شرح مختصر خليل ، ج٦ ، ص٢١ ، التاج والإكليل ، ج٧ ، ص٣٠ ، ٣١ .
  - (٢) المبسوط ، ج١٩ ، ص١٦٢ ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص٢ .
  - (٣) تبيين الحقائق ، ج٤ ، ص١٤٦ ، العناية ، ج٧ ، ص١٦٢ ، ١٦٣ ، فتح القدير ، ج٧ ، ص١٦٢ ، ١٦٣ .
  - (٤) الفروع ، ج٤ ، ص١٣٦ .
  - (٥) الإنصاف ، ج٥ ، ص١٨٩ ، المغني ، ج٤ ، ص٣٤٤ .
  - (٦) أسنى المطالب ، ج٢ ، ص٢٣٦ ، مغني المحتاج ، ج٣ ، ص١٩٨ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج٢ ، ص٤٠٣ .

## المطلب الثاني حكم الضمان

الضمان مشروع<sup>(١)</sup> لحفظ الحقوق ، ورعاية للعهود ، وجبراً للأضرار ، وزجراً للجناة ، وحداً للاعتداء ، وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسنة النبوية . وذلك كما يلي :-

١- قال تعالى : ﴿ ولمن جاء به حمل بعير وأناه زعيم ﴾<sup>(٢)</sup> .

والزعيم كفيل ضامن ، وقد ضمن يوسف عليه السلام لمن جاء بصواع الملك قدر ما يحمله البعير من الطعام ، وهذا يدل على مشروعية الكفالة ، والكفالة ضمان .

٢- عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - ( كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام ، فضربت بيدها فكسرت القصعة ، فضمها وجعل فيها الطعام ، وقال : كلوا وحبس الرسول القصعة حتى فرغوا ، فدفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة )<sup>(٣)</sup> . فالطعام بدل الطعام ، والإناء بدل الإناء ضمان لما أتلف من المال . فالإتلافات المالية لو لم تكن مضمونة لأصحابها ، وحقوق مقدره ، لما أمر النبي - ﷺ - عائشة برد ذلك المتلف .

٣- قال تعالى : ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾<sup>(٤)</sup> . فالجنايات بوجه عام ، يؤخذ الحق فيها بمثل جناية الجاني ، فالمثل معتبر لضمان الحقوق ، ولمنع الاعتداء ، وحداً له .

---

(١) تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ١٤٦ ، العناية ، ج ٧ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، فتح القدير ، ج ٧ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، شرح مختصر خليل ، ج ٦ ، ص ٢١ .

التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٣٠ ، ٣١ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٩٨ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

الفروع ، ج ٤ ، ص ١٣٦ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ١٨٩ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٣٤٤ .

(٢) سورة يوسف : الآية [٧٢] .

(٣) صحيح البخاري ، باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ، ج ٢ ، ص ٨٧٧ ، المنتقى لابن الجارود ، باب

ما جاء في الأحكام ، ج ١ ، ص ٢٥٥ .

(٤) سورة النحل : الآية [١٢٦]



٤- وعن البراء بن عازب -رضي الله عنه - ( قال كانت له ناقة ضارية ، فدخلت حائطاً فأفسدت فيه ، فكلم رسول الله -ﷺ- فيها فقضى أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها ، وإن حفظ الماشية بالليل على أهلها ، وإن على أهل الماشية ما أصابت ما يشيئهم )<sup>(١)</sup> . فزمان ما أهلكت الماشية بالليل على أهلها ، حفظاً لحقوق الناس ، ودفعاً للاعتداء على حقوقهم . فكان الضمان بما أصابت الماشية من حق غير أهلها . وقد أجمع الفقهاء أن الدماء ، والأموال ، مصونة في الشرع ، وأن الأصل فيها الحظر ، وأنه لا يحل دم المسلم ، ولا يحل ماله ، إلا بحق . لقوله تعالى : ﴿ لا تأكوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ﴾<sup>(٢)</sup> ولقوله -ﷺ- : « إن دمائكم ، وأموالكم ، عليكم حرام »<sup>(٣)</sup> . فأخذ الأموال بغير حق حرام ، وأكلها وإفسادها من غير ضمان ، أكل بالباطل ، وهو حرام .

(١) المستدرک علی الصحیحین ، ( هذا حدیث صحیح الإسناد علی خلاف فیہ بین معمر والأوزاعي فإن معمر قال عن الزهري وعن حرام بن محيصة عن أبيه ) كتاب البيوع ، ج ٢ ، ص ٥٥ . سنن البيهقي الكبرى ، باب الضمان على البهائم ، ج ٨ ، ص ٣٤١ .

سنن الدارقطني ، ج ٣ ، ص ١٥٥ ، سنن أبي داود ، باب المواشي تفسد زرع قوم ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ ، السنن الكبرى للنسائي ، باب تضمني العارية ، ج ٣ ، ص ٤١١ ، قال ابن حجر : وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتتجمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياخ . وقد قال : ابن عبد البر هذا الحديث وإن كان مرسلأ ، فهو مشهور حدث به الثقات ، وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب ، فقد تعقبه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجهل بالتاريخ . وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء لثبوته ومعرفة رجاله ( فتح الباري ، ج ١٢ ، ص ٢٥٨ .

وقال ابن عبد البر : ولم يرو ابن شهاب عن عثمان غير هذا الحديث فيما علمت . وهو حديث مرسل عند بعض أهل العلم بالحديث ؛ لأنه لم يذكر فيه سماع لقيصة من أبي بكر التمهيد لابن عبد البر ، ج ١١ ، ص ٩١ .

(٢) سورة النساء : الآية [٢٩] .

(٣) صحيح مسلم ، باب حجة النبي ﷺ ، ج ٢ ، ص ٨٨٩ . صحيح البخاري ، باب قول النبي ﷺ ( رب مبلغ أوعى من سامع ) . ج ١ ، ص ٣٧ . صحيح ابن خزيمة ، باب صفة الخطبة يوم عرفة ، ج ٤ ، ص ٢٥٠ .

# المبحث الثاني

## في جنس الضمان

وفيه مسألتان

المسألة الأولى :

ما يكون به الضمان

المسألة الثانية :

في حكم من قتل كلباً لا مثيل له

## المسألة الأولى بم يكون الضمان

الإشارة :-

- ١- حدثني مالك ، أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ، أو عثمان بن عفان قضى أحدهما في امرأة غرت رجل بنفسها ، وذكرت أنها حرة ، فتزوجها فولدت له أولاداً ، فقضى أن يفدي ولده بمثلهم<sup>(١)</sup> .
- ٢- ومن طريق محمد بن المثني ، نا عبدالأعلى ، نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاس أن أمةً أتت طيباً فزعمت أنها حرة ، فتزوجها رجل منهم ، فولدت له أولاداً ، ثم أن سيدها ظهر عليها ، فقضى بها عثمان بن عفان ، أنها وأولادها لسيدها ، وأن لزوجها ما أدرك من متاعه . وجعل فيهم الملة ، والسنة ، كل رأس رأسين<sup>(٢)</sup> .
- ٣- وقد روي عن عثمان ، وابن مسعود ، أنهما قضيا على من استهلك فصلان بفصلان مثلها<sup>(٣)</sup> .
- ٤- وعن عمر ، وعثمان ، والحسن ، والشعبي ، وقتادة ، في فداء ولد الغارة بعبد لا بالقيمة<sup>(٤)</sup> .
- ٥- قال ابن حزم : روينا عن عقبه بن عامر قال : (قتل رجل في خلافة عثمان كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم بثمانمائة درهم فألزمه عثمان تلك القيمة)<sup>(٥)</sup> .
- ٦- أخبرني بعض أصحابنا ، عن محمد بن إسحاق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً<sup>(٦)</sup> .

---

(١) موطأ مالك ، باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه ، ج٢ ، ص ٧٤١ .

(٢) المحلى ، ج٨ ، ص ١٣٧ .

(٣) المرجع السابق ، ج٨ ، ص ١٤١ .

(٤) المرجع السابق ، ج٨ ، ص ١٤١ .

(٥) المرجع السابق ، ج١٠ ، ص ٥٢٤ .

(٦) سنن البيهقي الكبرى ، جامع أبواب بيع الكلاب وغيرها مما لا يحل باب النهي عن ثمن الكلب ، ج٦ ، ص ٧ .

٧- وعن عثمان، أنه أجاز الكلب الضاري في المهر، وجعل على قاتله عشرأ من الإبل<sup>(١)</sup>.  
حال سند الآثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٢)</sup> : فيه انقطاع ، إذ لا يعلم من المبلغ مالك ، وما حاله ثقة أو دون ذلك . والانقطاع يضعف الأثر ، ثم لو ثبت الاتصال لكان الأثر غير جازم بقضاء عثمان ، وإنما شك الراوي والشك لا يصلح أن يكون دليلاً ولا حجة.

سند الأثر الثاني<sup>(٣)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات . فهو متصل من طريق محمد إلى خلاص ، ولم يكن بينهم انقطاع ، ومثل هذا يكون صحيح الإسناد.

سند الأثر الثالث<sup>(٤)</sup> : منقطع الإسناد ، فهو ضعيف ؛ لأن الانقطاع في السند علة يرد بها الأثر ويحكم عليه بالضعف.

- 
- (١) التمهيد لابن عبد البر، ج ٨ ، ص ٤٠٣ .  
(٢) دراسة سند الأثر الأول وذلك كما يلي :-  
- مالك : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، إمام ثقة ، سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث - بلغني : أن عمر أو عثمان فمالك - رحمه الله - لم يكن من الصحابة وإنما جده الأعلى كان في زمن النبي - ﷺ - سمع عثمان بن عفان فهو تابعي مخضرم ، وابنه مالك جد الإمام من كبار التابعين ، يروي عن عمر وعثمان وطلحة وعائشة ، فالبلاغ هنا طريق إنقطاع إذ لا يعلم من أبلغه ثقة أم دون ذلك ، ثم الراوي شاك في من قضى عمر أم عثمان؟ .  
(٣) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-  
- محمد بن مثني : محمد بن مثني بن عبيد العنزي ، أبو موسى البصري ثقة ثبت . تقريب التهذيب ، ص ٥٠٥ .  
- عبد الأعلى : ثقة سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .  
- سعيد بن أبي عروبة : مهران الشكري مولاة أبو النضر البصري ، ثقة حافظ ، انظر : ص ١٦٩ من هذا البحث .  
- قتادة : ثقة ثبت ، سبقت ترجمته ص ١٥٢ من هذا البحث .  
- خلاص : بكسر أوله وتخفيف اللام . وابن عمرو الهجري بفتح الحين ، البصري ، ثقة وكان يرسل . تقريب التهذيب ، ص ١٩٧ .  
(٤) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-  
- سند الأثر منقطع ، إذ لم يذكر ابن حزم - رحمه الله - سنداً له ، وإنما قال قد روي . وقد بحثت جهدي ولم أعثر على سنده له .

سند الأثر الرابع<sup>(١)</sup> : سند الأثر منقطع ؛ لعدم اتصال السند ، إذ ذكره ابن حزم من غير سند.

سند الأثر الخامس<sup>(٢)</sup> : سند منقطع ، فهو ضعيف ؛ لعدم اتصال السند ، ولكن يتعضد ويتقوى بما رواه ابن حزم من طريق محمد بن مثنى ، إذ سنده متصل ورجاله ثقات.

سند الأثر السادس<sup>(٣)</sup> : ضعيف ؛ لأنه منقطع كما قال البيهقي ، وهو كذلك كما قال إذ في سنده أخبرني بعض أصحابنا ، وهو مجهول لا يعرف من هو ، وكذلك قوله عن الشافعي عن بعض ما كان يناظره ، ومن يناظره كثير فلا يعرف من هو.

سند الأثر السابع<sup>(٤)</sup> : منقطع ؛ لأنه لا سند له ، والمنقطع ضعيف ، ولكن الآثار بمجموعها تقوي بعضها خاصة أن ما رواه مالك في الموطأ بلاغاً ، وبلاغات مالك صحيحة ، وما رواه ابن حزم من طريق محمد بن المثنى صحيح الإسناد ، فما سواه من الآثار تقوى بهذين الأثرين وتصبح شواهد لذلك.

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار المروية عن عثمان في من استهلك مالا وأفسده أن عليه الضمان والرد،

- (١) دراسة سند الأثر الرابع كما يلي :-  
- سند الأثر منقطع ، إذ قال ابن حزم - رحمه الله - عن عمر وعثمان ولم يذكر سنداً . وقد بحثت جهدي ولم أجد.
- (٢) دراسة سند الأثر الخامس كما يلي :-  
- رواه ابن حزم بسند منقطع ، إذ قال : روينا عن عقبة بن عامر قال : قتل رجل فالسند منقطع غير متصل ، إلا أن عثمان روَّى عنه من طريق محمد بن مثنى سند متصل.
- (٣) دراسة سند الأثر السادس كما يلي :-  
- قال الشافعي : فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته ؟ قال الشيخ : هذا الذي روَّى عن عثمان - رضي الله عنه - في تميم الكلب منقطع . وقد روَّى من أوجه أخرى عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، أنه ذكره عن عثمان في قضية ذكرها منقطعة .  
سنن البيهقي الكبرى ، باب النهي عن ثمن الكلب ، ج ٦ ، ص ٧.
- (٤) دراسة سند الأثر السابع كما يلي :-  
- لم يذكر ابن عبد البر - رحمه الله - سنداً ، وإنما قال عن عثمان أنه أجاز الكلب الضاري في المهر.

ولكنها اختلفت فيما يكون الضمان وذلك بما يلي :

١- دلت الآثار الأول والثاني والثالث والرابع والخامس على أن من استهلك شيئاً وأفسده أن يرد مثله، أو قيمته إذا لم يجد له مثيلاً، بدلالة أن الغارة يفدي زوجها المغرور أولاده بأولاد مثلهم، كما أن عثمان قضى في من استهلك فصلان بفصلان مثلهما وقضى بالعبد فداءً في ولد الغارة، وقضى في كلب صيد لا يعرف مثله بقيمة<sup>(١)</sup>.

٢- دل الأثر الخامس أن القيمة في الضمان تكون عند عدم المثل، بدلالة قول الراوي قتل رجل في خلافة عثمان كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم بثمانمائة درهم، فلو كان له مثل لم يقوم.

٣- دل الأثران السادس والسابع على أن الضمان لا يكون بالمثل، وإنما يكون بالقيمة، فقد غرم عثمان رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً، وجعل في الكلب الضاري على من قتله عشرًا من الإبل.

فالأثران لم يذكر المثل، وإنما ذكرا القيمة وهو ما يحتمله نص الأثرين. فيحمل النص على ما دلّ عليه حتى يثبت مخصصاً له.

#### الجمع ودفع التعارض :-

الذي يظهر أنه لا معارضة بين الآثار؛ لإمكان الجمع بينها، وإمكان الجمع أولى من الترجيح؛ لأن به عمل بجميع دلالة الآثار.

فالآثار متفقة على أن من استهلك شيئاً لغيره فأفسده فعليه ضمانه، وإنما الخلاف في كيفية الضمان، فالذي يجمع دلالة الآثار أن الضمان بالمثل فيما له مثل، وعلى هذا يفهم من الآثار الخمسة الأولى.

ومن لا مثل له فإنه يضمن بالقيمة، وهذا ما يفهم من بقية الآثار بل صرح به في الأثر الخامس، إذ قال قتل رجل في خلافة عثمان كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب، فقوم فكانت القيمة بعد تعذر المثل، وعلى هذا يحمل ما أفاده إطلاق الأثرين السادس والسابع من الضمان بالقيمة، فإنها تكون بعد تعذر المثل. وبهذا لا تعارض بين دلالة الآثار والله أعلم.

## الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾<sup>(١)</sup> .

## وجه الدلالة :-

إهلاك المال تعدي ، والتعدي لا يرد إلا بمثله .

٢- قال تعالى : ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾<sup>(٢)</sup> .

## وجه الدلالة :-

إهلاك المال يستوجب العقاب ومعاقبته بالمثل .

٣- قال تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ

منكم ﴾<sup>(٣)</sup> .

## وجه الدلالة :-

ضمان رد غير المثل فيما له مثيل أكل للمال بالباطل لمن أتلفه ولمن أخذ غير المثل ؛

لأنه بغير المثل لا يتحقق العدل .

٤- عن جابر -رضي الله عنه - قال : إن رسول الله -ﷺ- خطب الناس وقال : « إن

دمائكم ، وأموالكم ، حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم

هذا »<sup>(٤)</sup> .

## وجه الدلالة :-

أخذ الأموال بغير حق حرام فأخذ غير المثل تملك بغير حق .

٥- عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي -ﷺ- « كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى

أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام ، فضربت بيدها فكسرت القصعة ، فضمها

(١) سورة البقرة : الآية [١٩٤] .

(٢) سورة النحل : الآية [١٢٦] .

(٣) سورة النساء : الآية [٢٩] .

(٤) صحيح مسلم ، باب حجة النبي -ﷺ- ، ج ٢ ، ص ٨٨٩ ، صحيح البخاري ، باب قول النبي -ﷺ- «

رب مبلغ أوعى من سامع » ، ج ١ ، ص ٣٧ .

وجعل فيها الطعام ، وقال: كلوا وحبس الرسول القصعة حتى فرغوا ، فدفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة :-

فدفع رسول الله -ﷺ- القصعة الصحيحة وحبس القصعة المكسورة ، قضاء بالمثل لا بالدراهم ، ولا بالقيمة.

أقوال الفقهاء :-

ذهب الفقهاء<sup>(٢)</sup> إلى أن الأصل في المتلفات ضمان المثل بالمثل في المثلي ، والقيمة في المتقوم ، وفيه ثلاثة أقوال كما يلي :-  
القول الأول : ذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> ، والشافعية<sup>(٤)</sup> ، والحنابلة<sup>(٥)</sup> ، إلى وجوب الضمان بالمثل ، حيواناً أو غيره ، ولا تجزى القيمة إلا عند عدمه.

---

(١) صحيح البخاري ، باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ، ج٢ ، ص ٨٧٧ ، المنتقى لابن الجارود ، باب ما جاء في الأحكام ، ج١ ، ص ٢٥٥ .

(٢) البحر الرائق ، ج٨ ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، فتح القدير ، ج٩ ، ص ٣١٨ - ٣٢١ ، وقال في المبسوط : (الواجب على الغاصب ضمان القيمة عند تعذر العين عندنا) ج١١ ، ص ٥١ ، وقال في الهداية : (ومن غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله) ، ج٩ ، ص ٣٢٠ ، حاشية الدسوقي ، ج٢ ، ص ٣١٩ ، وقال في منح الجليل : (ويضمن الغاصب الشيء المثلي أي الكيل والموزون والمعدود إذا عيبه وأتلفه) ، ج٧ ، ص ٨٩ ، ٩٠ ، المجموع ، ج١١ ، ص ١٢٦ ، أسنى المطالب ، ج٢ ، ص ٣٤٥ ، تحفة المحتاج ، ج٦ ، ص ١٧ ، نهاية المحتاج ، ج٥ ، ص ١٧٢ ، قال في مغني المحتاج : (والأصح أن المثلي ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه .. فيضمن المثلي بمثله تلف أو أتلف فإن تعذر فالقيمة) ج٢ ، ص ٢٨١ ، الإنصاف ، ج٦ ، ص ١٩٠ ، ١٩١ ، المغني ، ج٥ ، ص ١٤٠ ، وقال في كشاف القناع : (ولو كان إتلاف غير الغاصب للمغصوب بلا غصب ضمنه الغاصب أو من تلف بيده بمثله إن كان المغصوب مكيلاً أو موزوناً تماثلت أجزاؤه أو تباينت) ، ج٤ ، ص ١٠٦ .

(٣) المبسوط ، (الواجب على الغاصب ضمان القيمة عند تعذر العين عندنا) ، ج١١ ، ص ٥١ .

(٤) نهاية المحتاج ، ج٥ ، ص ١٦١ - ١٦٣ .

(٥) الإنصاف ، ج٦ ، ص ١٩٠ .



القول الثاني : ذهب مالك <sup>(١)</sup> ، والحنفية <sup>(٢)</sup> ، ورواية عند أحمد <sup>(٣)</sup> ، إلى أن ما يكال ويوزن فمثله ، وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة.

- 
- (١) منح الجليل ، ج ٧ ، ص ٨٩-٩٠ .  
(٢) العناية ، ج ٩ ، ص ٣١٩-٣٢٢ ، البحر الرائق ، ج ٨ ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .  
(٣) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

## المسألة الثانية من قتل كلباً لا مثيل له

الإثار :-

- ١- أخبرني بعض أصحابنا ، عن محمد بن إسحق عن عمران بن أبي أنس ، أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً<sup>(١)</sup> .
- ٢- وفيما أجاز لي أبو عبدالله الحافظ روايته عنه عن أبي العباس عن الربيع عن الشافعي عن بعض من كان يناظره في هذه المسألة ، فقال : أخبرني بعض أصحابنا عن محمد ابن إسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان - رضي الله عنه - أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً<sup>(٢)</sup> .
- ٣- وعن عثمان أنه أجاز الكلب الضاري في المهر ، وجعل على قاتله عشرأ من الإبل<sup>(٣)</sup> .
- ٤- روينا عن عقبة بن عامر قال : قتل رجلٌ في خلافة عثمان كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب ، فقوم بثمانمائة درهم ، فألزمه عثمان تلك القيمة<sup>(٤)</sup> .
- ٥- حدثنا شيبان بن أبي شيبة ثنا مبارك بن فضالة ثنا الحسن قال : شهدت عثمان يأمر في خطبته بقتل الكلاب وذبح الحمام<sup>(٥)</sup> .
- ٦- قلت أخبرنا الثقة ، عن يونس عن الحسن قال : سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب<sup>(٦)</sup> .
- ٧- أخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن يونس عن الحسن ، أن عثمان بن عفان كان يأمر بقتل الكلاب والحمام<sup>(٧)</sup> .

---

(١) الأم ، ج ٣ ، ص ١٢ .  
(٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب جماع أبواب بيوع الكلاب وغيرها مما لا يحل باب النهي عن ثمن الكلب ، ج ٦ ، ص ٧ .  
(٣) التمهيد لابن عبد البر ، ج ٨ ، ص ٤٠٣ .  
(٤) المحلي ، ج ١٠ ، ص ٥٢٤ .  
(٥) مسند أحمد ، ج ١ ، ص ٧٢ .  
(٦) سنن البيهقي ، باب النهي عن ثمن الكلب ، ج ٦ ، ص ٧ .  
(٧) الجامع لمعمر بن راشد ، باب الكلاب والحمام ، ج ١١ ، ص ٣ .

سند الأثر الأول : ضعيف ؛ لأنه منقطع ، ولأنه فيه جهالة ، وهذه علل يرد بها الأثر، ويحكم عليه بالضعف<sup>(١)</sup> .

وسند الأثر الثاني : ضعيف ؛ لأنه منقطع ولجهالة رواته ، فقد قال الراوي : في سنده عن بعض من كان يناظره والمناظرون للشافعي كثير وكذلك سنده .  
أخبرنا بعض أصحابنا ، فمجهول من هو الصاحب ؟ والانقطاع والجهالة من أسباب ضعف الأثر<sup>(٢)</sup> .

سند الأثرين الثالث والرابع ضعيفان ؛ لأن فيهما انقطاع ، والانقطاع يرد به الأثر . فالأثر الثالث لم يذكر سنداً ، والأثر الرابع لم يذكر سوى عقبته بن عامر ، فكلا الأثرين منقطعين .  
سند الأثر الخامس<sup>(٣)</sup> : - سنده حسن ؛ لأن فيه راويين صدوقين .

(١) دراسة الأثر الأول كما يلي :-

- بعض أصحابنا : مجهول لا يعرف إذ الأصحاب كثير . قد بحثت جهدي ولم أعر على شيء .
- محمد بن إسحاق : محمد بن إسحاق بن يسار : أبو بكر المطلبى ، مولا هم المدني صدوق يدلس . تقريب التهذيب ، ص ٤٦٧ .
- عمران بن أبي أنس : ثقة ، عمران بن أبي أنس القروشي العامري المدني ثقة . انظر تقريب التهذيب ، ص ٤٢٩ .
- (٢) ( هذا الذي روي عن عثمان - رضي الله عنه في تضمين الكلب منقطع وقد روي من أوجه أخرى عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، أنه ذكره عن عثمان في قضية ذكرها منقطعة . سنن البيهقي الكبرى ، ج ٦ ، ص ٧ .

(٣) دراسة سند الأثر الخامس كما يلي :-

- شيبان بن أبي شيبة : شيبان بن فروخ أبي شيبة الحطبي ، أبو محمد ، صدوق يهيم ، ورمي بالقدر ، قال : أبو حاتم : اضطر الناس إليه أخيراً . تقريب التهذيب . ص ٢٦٩ .
- مبارك بن فضاله : بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ، أبو فضاله البصري ، صدوق يدلس ويسوي . تقريب التهذيب ، ص ٥١٩ .
- الحسن البصري : ثقة ، فقيه ، فاضل ، مشهور . سبقت ترجمته ص ٢١١ من هذا البحث .
- شهدت عثمان : صحابي جليل - رضي الله عنه - .

سند الأثر السادس<sup>(١)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه انقطاع ، إذ الثقة لم يعرف .

سند الأثر السابع<sup>(٢)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات .

فلعل هذه الآثار الثلاثة: الخامس ، السادس ، السابع ، بحكم أنها تروي قتل الكلاب

أنها تقوي بعضها بعضاً ، وتعتضد ببعض ، خاصة أن ما رواه عبدالرزاق صحيح الإسناد.

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - في ضمان من قتل كلباً على ما يلي :-

١- دلت الآثار الأولى والثاني والثالث على أن من قتل كلباً عليه الضمان بالقيمة،

لعموم ما روَّى عن عثمان - رضي الله عنه - إذ قال عمران بن أبي أنس عن عثمان

أغرم رجلاً ثمن كلب قتله ، وأنه - رضي الله عنه - جعل على قاتل الكلب

الضاري عشرأ من الإبل.

٢- دل الأثر الرابع على أن الضمان بالقيمة على من لا مثيل له ، أما من عُرف له مثيل

فالضمان بالمثل ، بدلالة ما روَّى عقبة بن عامر قال : قتل رجلٌ في خلافة عثمان

كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب ، فقوله لا يعرف مثله دلّ على إنه ليس له

مثل ، فضمانه بالقيمة.

---

(١) دراسة سند الأثر السادس كما يلي :-

- أخبرنا الثقة : هذا الثقة مجهول لا يعلم من هو .

- يونس بن عبيد : ثقة ، ثبت ، فاضل ورع . سبقت ترجمته ص ٧٨ من هذا البحث .

- الحسن البصري : ثقة ، فقيه ، فاضل . سبقت ترجمته ص ٢١١ من هذا البحث .

- عثمان : عثمان بن عفان صحابي جليل - رضي الله عنه - .

(٢) دراسة سند الأثر السابع كما يلي :-

- عبد الزراق : ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .

- معمر بن راشد : ثقة ، ثبت . سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .

- يونس بن عبيد : ثقة ، ثبت ، فاضل ورع . سبقت ترجمته ص ٧٨ من هذا البحث .

- الحسن البصري : ثقة ، فقيه ، فاضل . سبقت ترجمته ص ٢١١ من هذا البحث .

- عثمان بن عفان : - رضي الله عنه - صحابي جليل .

٣- ودلت الآثار الخامس والسادس والسابع على أنه لا ضمان بقتل الكلاب ، فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتل قيمته؟ .

#### الجمع ودفع التعارض :-

الذي يظهر -والله أعلم - أنه لا تعارض بين الآثار لإمكان الجمع ، فإن الآثار الدالة على الضمان والأخرى الدالة بعدمه متفقة على جواز الضمان وجواز القتل ، إذ الضمان فيما كان له نفع ، والقتل فيما لا نفع فيه ، إذ الضرر يزال ، ولا ضرر ولا ضرار ، فأمر عثمان بالقتل محمول على الكلاب التي منها ضرر ولا نفع فيها ، ويخصص عموم القتل الآثار الدالة على الضمان ، والضمان بالمثل أو بالقيمة فيما ينتفع به ، ككلب الصيد وغيره ، ويخصص عموم الضمان بأمرين : بكونه ذكر أن عثمان ضمن في كلب صيد، ولأن عموم الضمان مخصوص بالأمر بالقتل ، فيحمل على الضرر فلا ضمان فيما فيه ضرر ، ولا يضاع مال ينتفع به ، وإذا تبين هذا حملت النصوص على ما احتملتها من دلالة ، وإعمال النص فيما يحتمله أولى من إعماله في بعضه دون بعض ، وبهذا يزول الإشكال والتعارض ، كما أنه لا تعارض بين النصوص الدالة على الضمان ، إذ أن الضمان فيما له المثل بالمثل ، وما لا مثيل له فبالقيمة ؛ عملاً بالنصوص جميعاً وبما تحتمله من دلالة ، والعمل بجميعها أولى من حملها على بعضها مع احتمال دلالتها وعدم المرجح لأحدهما والله أعلم.

#### الأدلة :-

- ١- قال تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أنس - رضي الله - قال : أهدى بعض أزواج النبي - ﷺ - طعاماً في قصعة ، فضربت عائشة القصعة بيدها فألقته ، فقال النبي - ﷺ - : (طعام كطعام وإناء كإناء)<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة النحل : الآية [١٢٦] .

(٢) المنتقى لابن الجارود ، باب ماجاء في الأحكام ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، صحيح البخاري ، باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ، ج ٢ ، ص ٨٧٧ .

## وجه الدلالة :-

دلت الآية والحديث على ضمان الأموال ، والكلب المنتفع به للرعي ، أو الزرع ، أو الحرث ، أو الصيد معلم ، وهو مال مقتنى ؛ لرخصة رسول الله -ﷺ- فيضمن .  
فقد رخص رسول الله -ﷺ- واستثناه نقص الأجر . فقد روى ابن عمر عن رسول الله -ﷺ- قال : « من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية أو ضارية ، نقص كل يوم من عمله قيراطان »<sup>(١)</sup> . وفي رواية عنه أخرى قال : « سمعت النبي -ﷺ- يقول من اقتنى كلباً إلا كلباً ضارياً لصيد ، أو كلب ماشية ، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان »<sup>(٢)</sup> وعن أبي هريرة -رضي الله عنه - قال : قال رسول الله -ﷺ- : « من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من علمه قيراط ، إلا كلب حرث أو ماشية »<sup>(٣)</sup> وعن ابن المفضل قال : « أمر رسول الله -ﷺ- بقتل الكلاب ، ثم قال : ما بالهم وبال الكلاب ، ثم رخص في كلب الصيد و كلب الغنم »<sup>(٤)</sup> وما كان مرخص باقتنائه فلا يجوز التعدي عليه ، وهو مال محرم إهلاكه وأخذه . فمن قتل كلباً مما رخص رسول الله باقتنائه ، كان الضمان بالمثل إن كان له مثل ، وإلا القيمة فيما لا مثل له .

## أقوال الفقهاء :-

١ - ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى ضمان بالمثل في قتل كلب له مثل ، وإلا القيمة إذا تعذر المثل ، وذلك في كلب نافع غير ضار ولا مأمور بقتله . وهو قول الحنفية في ثمن كلب الصيد<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ، باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية ، ج ٥ ، ص ٢٠٨٨ ، صحيح مسلم ، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه ، ج ٣ ، ص ١٢٠١ ، ١٢٠٢ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠٨٨ .

(٣) صحيح البخاري باب اقتناء الكلب للحرث ، ج ٢ ، ص ٨١٧ ، صحيح مسلم ، باب الأمر بقتل الكلاب ، ج ٣ ، ص ١٢٠٣ .

(٤) صحيح مسلم ، باب حكم ولوغ الكلب ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٥) المبسوط ، ج ١١ ، ص ٢٣٤ .

- ٢- ذهب المالكية إلى أنه لا يجوز قتل ما أذن به ، وعلى قاتله ضمان قيمته<sup>(١)</sup> .
- ٣- لا يحل للكلب ثمن ، ولم يكن له إن قتله أخذ ثمن إنما يكون الثمن فيما قتل مما يملك وهو قول الشافعية<sup>(٢)</sup> .
- ٤- من قتل كلباً فعليه الضمان بالمثل . وهو قول للحنابلة والظاهرية من غير قيد ولا حصر بمنفعة<sup>(٣)</sup> .

#### الراجع :

الذي يظهر : أن الضمان يكون بالمثل فيما له مثل وإلا القيمة كما تعذر المثل وذلك في كلب نافع غير ضار ولا مأمور بقتله لعموم الأدلة فلم تخصص ولم تقيد مال دون مال.

ولكن لا بد أن يكون مال محترم مقدر شرعاً. ولو كان كلب صيد أو زرع لأنه عتبر شرعاً ومنع من التعدي عليه وقتله.

---

(١) الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) الأم ، ج ٣ ، ص ١٢ .

(٣) شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٣٣٦ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ١٢٥ ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٤٧٣ .

**المبحث الثالث**  
**ففي حالات الضمان**  
**وفيه مسألة واحدة**  
**ضمان المبيع إذا أصيب بجائحة**



## المسألة الأولى

### ضمان المبيع إذا أصيب بجائحة<sup>(١)</sup>

الإثار :-

١- ومن طريق ابن حبيب أيضاً ، عن الواقدي عن موسى بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن سليمان بن يسار قال: باع عبدالرحمن بن عوف من سعد بن أبي وقاص عنباً له ، فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره ، فاخصمنا إلى عثمان فقضى على عبدالرحمن برد الثمن إلى سعد<sup>(٢)</sup> .

٢- قال ابن حزم : روينا من طريق أبي عبيدة ، نا عبدالله بن صالح عن الليث بن سعد أخبرني أبو بكر بن سهل بن حنيف ، أن أهل بيته كانوا يلزمون المشتري الجائحة . وقال الليث : وبلغني عن عثمان بن عفان أنه قضى بالجائحة على المشتري<sup>(٣)</sup> .

(١) الجائحة جاح الشيء استأصله ، والجائحة هي الشدة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة ، وكل ما استأصله فقد جاح ، واجتاح واجتاحه ، وجاح الله ماله ، وأجاح أي أهلكه .  
لسان العرب ، مادة جوح ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٤٩ .  
وقال في الغريب لابن سلام : ( وأما قوله في الجائحة فإنها المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله ) ، ج ٢ ، ص ٦٠ .  
وقال في الفائق : ( وهي المصيبة العظيمة في المال التي تهلكه قيل : هي كل ما أذهب الثمرة أو بعضها من أمر سماوي بغير جناية آدم ) ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .  
وعن ابن جرير عن عطاء ، الجوائح كل ظاهر مفسد ، من مطر ، أو برد ، أو جراد ، أو ريح ، أو حريق .  
المدونة ، ج ٣ ، ص ٥٨٦ ، سنن البيهقي الكبرى ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ .  
وقال الشافعي : ( وجماع الجوائح كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدم ) ، الأم ، ج ٣ ، ص ٥٨ .  
وقال في حاشية العدوي : ( الجوائح جمع جائحة وهي مالا يستطيع دفعه كالبرد والريح والجيش ) ، ج ٢ ، ص ٢١٦/٢١٧ .  
المدونة الكبرى ، ج ١٢ ، ص ٢٥ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٤١٣ .  
وقال في الإنصاف : ( بجائحه من السماء ضابطها ، أن لا يكون فيها صنع لآدمي ، كالريح ، والمطر ، والثلج ، والبرد ، والجليد ، والصاعقة ، والحر ، والعطش ونحوها كذا الجراد ) ، ج ٥ ، ص ٧٧ .  
وقال في المغني : ( أن الجائحة كل آفة لا صنع للآدمي فيها كالريح ، والبرد ، والجراد ، والعطش ) ، ج ٤ ، ص ٨٦ .

(٢) المحلى ، ج ٨ ، ص ٣٨٦ .

(٣) المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٨٤ .

٣- محمد قال : أخبرني محمد بن عمر بن واقد الأسلمي قال : أخبرني موسى بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبيه عن سليمان بن يسار عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه - أنه ابتاع من عبدالرحمن بن عوف -رضي الله عنه- عنباً له بالعقيق ، فجاء بالبينة أنه كان باعه على أنه أصابه الجراد فأذهبه أو أكثره . فاختمما إلى عثمان بن عفان -رضي الله عنه - ففضى بالثمن وافيأ على عبدالرحمن برد الثمن إلى سعد ، وقال : هو من مال الله منّ على هذا وابتلاك به<sup>(١)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٢)</sup> : ضعيف لأن فيه راوياً متروكاً وراوياً منكر الحديث وهذه من أسباب ضعفه وكما ذكر ابن حزم أنه من طرق لا يحتج بها وهي باطلة .  
سند الأثر الثاني<sup>(٣)</sup> : سنده ضعيف ؛ لأنه منقطع لأن ما بين عثمان -رضي الله عنه - والليث غير معروف ، والمبلغ الذي حكى عنه الليث مجهول فلا يعلم حاله ثقة أم دون ذلك ، فيبقى الأثر منقطع السند.

(١) الحجة للشيباني ، ج ٢ ، ص ٥٥٧ - ٥٥٩ .

(٢) دراسة سند الأثر الأول :

- من طريق ابن حبيب : عبدالملك بن حبيب الأندلسي ، صدوق ، ضعيف الحفظ سبقت ترجمته ص ١٣٤ .
- الواقدي : محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي متروك مع سعة علمه ، تقريب التهذيب . ص ٤٩٨ .
- موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، أبو محمد المدني ، منكر الحديث ، تقريب التهذيب ، ص ٥٥٣ .
- أبيه : محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي ، ثقة له أفراد . تقريب التهذيب ، ص ٤٦٥ .
- سليمان بن يسار : ثقة . سبقت ترجمته ص ١٩٢ من هذا البحث .
- (٣) وقال ابن حزم : وهذا كله باطل لأنه كله من طريق عبدالملك بن حبيب ثم الحسين بن عبدالله بن ضميرة مطرح متفق عليه على أن لا يحتج بروايته ، وأبوه مجهول ، والواقدي مذكور بالكذب . المحلى ، ج ٨ ، ص ٣٨٦ .
- (٤) دراسة سند الأثر الثاني :
- عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني : سبقت ترجمته ص ٦٣ من هذا البحث .
- الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي : سبقت ترجمته ص ٨٥ من هذا البحث .
- أبو بكر عثمان بن سهل بن حنيف الأنصاري الأوسي ، المدني ، مقبول ، انظر: تقريب التهذيب ، ص ٦٢٣ .
- وقال الليث بلغني عن عثمان : المبلغ مجهول لا يعرف من هو .

سند الأثر الثالث<sup>(١)</sup> : سنده ضعيف لأن فيه راوياً متروكاً وآخر منكر الحديث.

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان في ضمان الجائحة على دالتين :

- ١- دل الأثران الأول ، والثالث ، على أن ضمان الجائحة على البائع . فقد قضى عثمان على عبدالرحمن برد الثمن إلى سعد وكان عبدالرحمن هو البائع .
- ٢- دل الأثر الثاني على أن ضمان الجائحة على المشتري ، فعن الليث بلغه أن عثمان قضى بالجائحة على المشتري .

### الجمع ودفع التعارض :-

الآثار جميعها الدالة على أن الضمان بالجائحة على المشتري ، والأخرى الدالة بأن الضمان على البائع ، كلها سندها ضعيف ، فليس أحدها أقوى من الآخر ، فلا ترجيح بينها من جهة الصحة والضعف .

وإذا سلمنا بقوتها وحجيتها فإنه لا بد من الجمع بينها ، أو العمل بأحدها دون الآخر . فالذي يظهر أن الجمع أولى ، فيحمل ضمان المشتري على ما إذا اشترى بعد بدو الصلاح وظهور الطيب فيه وجواز بيعه ، وأن ضمان البائع فيما بيع قبل بدو الصلاح ، أو لا يزهو وما بيع من التمر سنين . روي عن أنس أن رسول الله - ﷺ - « نهى عن بيع الثمرة حتى يزهى ، قالوا : وما يزهى قال : تحمر أرايت إذا منع الله التمر بم تستحل مال أخيك »<sup>(٢)</sup> .  
عن جابر أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع التمر السنين<sup>(٣)</sup> .

(١) دراسة سند الأثر الثالث :

- الواقدي ، موسى بن إبراهيم - أبيه - سليمان بن يسار ، سبقت ترجمتهم - انظر الأثر الأول .
- سعد بن أبي وقاص : مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري ، أحد العشرة المبشرين بالجنة . تقريب التهذيب ، ص ٢٣٢ .
- (٢) صحيح البخاري ، باب بيع النخل قبل أن يبدوا صلاحها ، ج ٢ ، ص ٧٦٦ ، صحيح مسلم ، باب وضع الجوائح ، ج ٣ ، ص ١١٩٠ - ١١٩١ .
- (٣) صحيح مسلم ، باب وضع الجوائح ، ج ٣ ، ص ١١٩١ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب ما جاء في وضع الجائحة ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ .

## الأدلة :-

- ١- عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله -ﷺ- : «لو بعثت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق»؟<sup>(١)</sup>.
  - ٢- وعن جابر أن النبي -ﷺ- «أمر بوضع الجوائح»<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- عن أنس عن النبي -ﷺ- «نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهو» .  
فقلنا لأنس ما زهوها قال تحمر وتصفر رأيتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك؟<sup>(٣)</sup>.
  - ٤- عن أنس عن النبي -ﷺ- «نهى عن بيع الثمرة حتى تزهي ، قالوا : وما تزهي قال : تحمر ، فقال إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك؟»<sup>(٤)</sup>.
  - ٥- عن أنس أن النبي -ﷺ- «قال إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟»<sup>(٥)</sup>.
- وجه الدلالة :-

- ١- دل حديثا جابر - رضي الله عنه - بأن الجوائح موضوعه ، ولا يضمنها البائع وإنما على المشتري ؛ لقوله لو بعثت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة ، فلا يحل أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ فإذا أخذ البائع مال المشتري وقد أصابته الجائحة فأهلكته ، فقد أكل مالاً بغير حق.
- ٢- دلّ حديث جابر وأنس على أن ضمان الجائحة في المبيع على البائع إذا باع قبل بدو

(١) صحيح مسلم ، باب وضع الجوائح ، ج ٣ ، ص ١١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، ، ، ، ج ٣ ، ص ١١٩١ .

(٣) المرجع السابق ، ، ، ، ج ٣ ، ص ١١٩٠ .

(٤) صحيح البخاري ، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابها آفة فهو من البائع ، ج ٢ ، ص ٧٦٦ .

(٥) صحيح مسلم ، باب وضع الجوائح ، ج ٣ ، ص ١١٩٠ .

الصلاح ؛ لقوله إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ ولأنه -ﷺ- «نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو» .

فدلت هذه الأحاديث على أن الجائحة على البائع إذا باع قبل بدو الصلاح ، وما كان بعد بدو الصلاح فعلى المشتري . فالجوائح التي أمر النبي -ﷺ- بوضعها هي التي تصيب قبل أن يزهو ، وأن الجائحة التي لم يسقطها فألزم المشتري مصيبتها هي التي تصيب الثمر المبيع بعد ظهور الطيب فيه وجواز بيعه ، فيحمل مطلق الحديث في روايته على ما قيد به في حديث أنس وبما روى أبو سعيد الخدري ، أنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله -ﷺ- في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله -ﷺ- : « تصدقوا عليه فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك دينه ، وقال رسول الله -ﷺ- : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » فأخرجه رسول الله -ﷺ- من ماله كله لغرمائه ولم يسقط عنه لأجل الجائحة شيئاً ، فلم يبطل النبي -ﷺ- دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم باعها ولم يؤخذ الثمن منهم ، دلّ على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومه ، فالذي يجمع العمل بالأدلة بأن الثمرة إذا أصابها جائحه قبل بدو الصلاح وجواز البيع ، فإنها من ضمان البائع ، فإذا أصابها الجائحه بعد بدو الصلاح وجواز البيع ، فإن الجائحة على المشتري ، جمعاً بين الأدلة وحاملاً للمطلق على المقيد .

#### أقوال الفقهاء :-

اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ، ثم تلفت قبل أوان الجذاز بأفة سماوية ، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري ، على ما يلي :

١- ذهب عثمان -رضي الله عنه- فيما إذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها ، وسلمها البائع للمشتري بالتخلية ، أن لا رجوع للمشتري على البائع بشئ ، وإنما ورد وضع الجوائح فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها . ووافقه -رضي الله عنه-

الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup> في الجديد، وقول الليث<sup>(٤)</sup>.

من خالفه :-

٢- ذهب الحنابلة<sup>(٥)</sup>، والمالكية، إلى أن الضمان فيما أهلكته الجائحة السماوية على البائع. وهو قول الشافعي في القديم<sup>(٦)</sup>، وبه قال يحيى بن سعيد، وأبو عبيد، وجماعة من أهل الحديث<sup>(٧)</sup>.

٣- ذهب المالكية<sup>(٨)</sup> إلى أن الجائحة فيما دون الثلث لا يجب الوضع، وإن كان الثلث فأكثر وجب الوضع عن المشتري، وذلك في الثمار، وأما البقول فيقبل في القليل والكثير، وقيل في الثلث، وهو رواية عن أحمد<sup>(٩)</sup> واختارها الخلال.

٤- وروي عن أحمد أنه لا جائحه في غير النخل<sup>(١٠)</sup>.

الراجع :

الذي يظهر إن الثمرة إذا أصابتها جائحة قبل بدو الصلاح وجواز البيع فإنها من ضمان البائع فإذا أصابتها الجائحة بعد بدو الصلاح وجواز البيع فإن الجائحة على المشتري جمعاً بين الأدلة وحاملاً للمطلق على القيد.

(١) المبسوط، ج ١٣، ص ٤٤، وقال في بدائع الصنائع: (فأما إذا هلك كله بعد القبض، فإن هلك بأفة سماوية، أو بفعل المبيع، أو بفعل المشتري، لا يفسخ البيع، والهالك على المشتري وعليه الثمن) ج ٥، ص ٢٣٩.

(٢) تحفة المحتاج، ج ٤، ص ٤٦٨، وقال في مغني المحتاج: (ولو عرض مهلك بعدها - أي التخلية - من الآفات السماوية كبرد، أو حر، أو جراد، أو حريق. فالجديد أنه من ضمان المشتري)، ج ٢، ص ٥٠١.

(٣) المرجعين السابقين.

(٤) نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٨١.

(٥) وقال في الإنصاف: (وإن تلفت جائحة من السماء رجع على البائع، هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب، وسواء اتلفت قدر الثلث أو أكثر أو أقل)، ج ٥، ص ٧٥. مطالب أولي النهي، ج ٣، ص ٢٠٣، دقائق أولي النهي، ج ٢، ص ٨٦، المغني، ج ٤، ص ٨٦.

(٦) تحفة المحتاج، ج ٤، ص ٤٦٨، مغني المحتاج، (وقال والقديم من ضمان البائع)، ج ٢، ص ٥٠١.

(٧) نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٨١، المغني، ج ٤، ص ٨٦.

(٨) وقال في بداية المجتهد: (وأما المقدار الذي تجب فيه الجائحة أما في الثمار فالثلث وأما في البقول فقليل في القليل والكثير وقيل في الثلث)، ج ٢، ص ١٤١، شرح الخرشبي وقال (توضع جائحة الثمار أي توضع عن المشتري أي وجوباً إذا بلغت الثلث)، ج ٥، ص ١٩٠-١٩٣، الفواكه الدواني، ج ٢، ص ١٢٩، حاشية العدوي، ج ٢، ص ٢١٧-٢١٩، حاشية الدسوقي، ج ٣، ص ١٨٢، ١٨٣، التاج والإكليل، ج ٦، ص ٤٦٣، ٤٦٤، المدونة الكبرى، ج ١٢، ص ٢٥، ٢٦.

(٩) الإنصاف، وقال: (وعنه إن اتلفت الثلث فصاعداً ضمنه البائع وإلا فلا اختاره الخلال وجزم به في الروضة). ج ٥، ص ٧٤.

(١٠) الإنصاف، وقال: (وعنه لا جائحة في غير النخل) ج ٥، ص ٧٦.

## الفصل الخامس

### الحوالة

وفيه مباحثان

المبحث الأول :-

في تعريف الحوالة وحكمها ودليلها

وفيه مطلبان

المبحث الثاني :-

في حكم الإفلاس

وفيه مسألة واحدة

## المبحث الأول تعريف الدعوة

- حكمها
- دليها



## الحوالة

الحوالة في اللغة ، من حال الشيء حولاً وحوّولاً : تحوّل ، وتحوّل من مكانه ، انتقل عنه . وحوّله تحويلاً ، نقلته من موضع إلى موضع .

والحوالة بالفتح مأخوذة من هذا ، فإذا أحلت شخصاً بدينك ، فقد نقلته إلى ذمة غير ذمتك<sup>(١)</sup> .

فالحوالة من التحول والانتقال .

والحوالة في الاصطلاح نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل ، إلى ذمة المحال عليه<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) انظر مختار الصحاح مادة حول ، ج ١ ، ص ٦٨ ، لسان العرب ، مادة حول ، ( قال في اللسان الحوالة إحالتك غريباً ، وتحوّل من نهر إلى نهر ، وقال : أبو منصور : يقال : أحلت فلان بماله علي ، وهو كذا درهماً على رجل آخر لي عليه ، كذا درهماً . أحيله إحالة فاحتال بها عليه ) ج ١١ ، ص ١٨٨ ، ١٩٠ .
- (٢) التعريفات ، ( الحوالة من التحول والانتقال . وشرعاً إبدال دين بآخر للدائن على غيره . ) ج ١ ، ص ١٢٦ ، التعاريف ، ج ١ ، ص ٢٩٩ ، طلبة الطالبية ( والحوالة : مأخوذة من التحويل . وهو انتقل من مكان إلى مكان ، فهو نقل الدين من ذمة إلى ذمة . فيقتضي فراغ الأول عنه وثبوته في الثانية . وليست الكفالة كذلك ) ص ١٤٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ( هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة هذا في الشرع ) ، ج ٤ ، ص ١٧١ التاج والإكليل لمختصر خليل . ( كتاب الحوالة ومعناها ، تحوّل الدين من ذمة إلى ذمة تبرأ بها الأولى ) ، ج ٧ ، ص ٢١ . مواهب الجليل ( قال في التوضيح عياض وغيره ، هي مأخوذة من التحول من شيء إلى شيء . لأن الطالب تحوّل من طلبه لغريمه إلى غريم غريمه ، أهـ ، وقال ابن عرفة : الحوالة طرح الدين عن ذمة بمثله في أخرى ، لامتناع تعلق الدين بما هو له . أهـ . ) ج ٥ ، ص ٩٠ أسنى المطالب ، شرح روض الطالب ( وفي الشرع عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة وتطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى ) ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، الغرر البهية في شرح البهجة ، ج ٣ ، ص ١٤٤ ، الإنصاف ( قال المصنف والشراح وغيرهما هي مشتقة من تحوّل الحق من ذمة إلى ذمة ، وقال في المستوعب : هي مشتقة من التحول لأنها تحوّل الحق وتنقله من ذمة إلى ذمة . والظاهر أن المعنى واحد فإن التحول مطاوع للتحويل ) ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٨٢ .

الحوالة جائزة<sup>(١)</sup> في الجملة ، وفي حقيقتها اختلف أهل العلم فيرى الحنفية<sup>(٢)</sup> ،  
والمالكية<sup>(٣)</sup> ، والشافعية<sup>(٤)</sup> ، أن الحوالة مستثناة من بيع الدين بالدين ، وهو نص قول  
الشافعي<sup>(٥)</sup> ، وقول عند الحنابلة<sup>(٦)</sup> ، والصحيح من المذهب والذي عليه جماهير  
الأصحاب من الحنابلة<sup>(٧)</sup> ، أن الحوالة عقد إرفاق تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة  
المحال عليه . وليست بيعاً . وهو موافق للمعتمد عند الحنفية إذ يقولون ، الحوالة

- (١) تبين الحقائق (هي مشروعة ، بإجماع الأمة . وقال عليه الصلاة والسلام : « من أحيل على مليئ  
فليتبع ، والأمر بالاتباع دليل الجواز ) ، ج ٤ ، ص ١٧١ ، العناية شرح الهداية ( الحوالة جائزة بالديون  
دون الأعيان ) ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، التاج والإكليل ( هي مندوبة . وقيل مباحة . قال : ابن يونس : لم  
يختلف في جواز الحوالة ، وهي في الحقيقة بيع دين بدين . فاستسنيت منه . ) ، ج ٧ ، ص ٢١ ، مواهب  
الجليل ، ج ٥ ، ص ٩١ ، أسنى المطالب ( وهي بيع دين بدين ، جُوزَ للحاجة لاستيفاء الحق ) ، ج ٢ ،  
ص ٢٣٠ . الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ١٤٤ ، نهاية المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٢١ ، الإنصاف ( الحوالة عقد  
إرفاق ، تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه . وليست بيعاً على الصحيح من المذهب . ) ، ج ٥ ،  
ص ٢٢٢ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .
- (٢) العناية شرح الهداية ( الحوالة جائزة بالديون ديون الأعيان.... وأما إختصاصها بالديون ، فلأنها تبني  
على التحويل ، لما ذكرنا . والتحويل في الدين لا في العين . ) ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ،  
ص ١٧ ، ١٨ .
- (٣) التاج والإكليل ( وهي في الحقيقة ، بيع دين بدين . فاستسنيت منه . ) ، ج ٧ ، ص ٢١ ، مواهب الجليل ،  
ج ٥ ، ص ٩١ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ .
- (٤) أسنى المطالب ( وهي بيع دين جُوزَ للحاجة ، باستيفاء الحق . ) ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، الفرر البهية ، ج ٣ ،  
ص ١٤٤ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ / ٣٩٩ ، نهاية المحتاج ( باب الحوالة ، قوله : أي  
الغالب عليها ، أي أنها بيع دين بدين . وإلا فهي مشتملة على الاستيفاء أيضاً . قال الأذرعى : وقد  
اختلف أصحابنا في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق ، أو اسقاطه بعوض أو بيع عين بعين ، تقديراً ،  
أو بيع عين بدين ، أو بيع دين بعين ، أو بيع دين بدين رخصة . وجوه أصحابها آخرها ) ، ج ٤ ، ص ٤٢١ .
- (٥) معنى المحتاج ٣ / ١٩٠ .
- (٦) الإنصاف ، ( الحوالة عقد إرفاق تنقل الحق من ذمة المحيل ، إلى ذمة المحال عليه . وليست بيعاً على  
الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب... هل هي نقل للحق ، أو تقييض فيه خلاف وقد قيل  
إنها بيع ) ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٣٤ ،  
مطالب أولي النهي ، ج ٣ ، ص ٣٢٤ .
- (٧) المراجع السابقة في الرقم السابق .

ما وضعت للتملك ، وإنما وضعت للنقل<sup>(١)</sup> . وهو قول عند المالكية<sup>(٢)</sup> .  
وعند بعض الشافعية أنها استيفاء<sup>(٣)</sup> ...

وذكر السيوطي أقوالاً فيها : ( أنها بيع استيفاء ، بيع مشتمل على استيفاء . استيفاء مشتمل على بيع . إسقاط بعوض . ضمان بإبراء )<sup>(٤)</sup> . والذي يظهر أنها عقد إرفاق ورخصة للمسلمين .

#### دليلها :-

الحوالة جائزة وثابته بالسنة والإجماع . فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، أن رسول الله - ﷺ - قال : ( مظل الغني ظلم فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع )<sup>(٥)</sup> ، وقد أجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملة<sup>(٦)</sup> .

- (١) العناية شرح الهداية ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٧ ، ١٨ ، تبيين الحقائق ( وإنما اختصت بالدين لأنها تنبئ عن النقل والتحويل . وهو في الدين لا في العين . لأن الدين وصف شرعي . وهذا النقل حكم شرعي ، يظهر أثره في المطالبة . فجاز أن يؤثر النقل الشرعي ، في الثابت شرعاً . فأما العين فحسي ، فلا ينتقل بالنقل الحكمي ، بل النقل الحسي ) ، ج ٤ ، ص ١٧١ ، فتح القدير ( وإنما خصت بالدين ؛ لأن النقل الذي تضمنه نقل شرعي . وهو لا يتصور في الأعيان ) ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ .
- (٢) حاشية الدسوقي ( والقول الأول مبني على أن الحوالة من قبيل بيع الدين . ويشترط فيها شروطه . غاية الأمر أنه رخص فيها في جواز بيعه بدين آخر ، والقول الثاني مبني على أنها أصل مستقل . فلا يسلك بها مسلك بيع الدين ) ج ٣ ، ص ٣٢٥ .
- (٣) مغني المحتاج ( والأصح أنها بيع دين بدين ... وقيل استيفاء وهو المنصوص في الأم ) ج ٣ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- (٤) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ١٧٠ .
- (٥) صحيح البخاري ، باب في الحوالة ، ج ٢ ، ص ٧٩٩ .  
صحيح مسلم ، باب تحريم مظل الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها ، إذا أحيل على مليء ، ج ٣ ، ص ١١٩٧ .  
صحيح ابن حبان ، كتاب الحوالة ، ج ١١ ، ص ٤٣٥ .  
السنن الكبرى ، باب الحوالة ، ج ٤ ، ص ٥٩ .  
سنن النسائي المجتبى ، باب الحوالة ، ج ٧ ، ص ٣١٧ .  
سنن ابن ماجه ، باب الحوالة ، ج ٢ ، ص ٨٠٣ .
- (٦) تبيين الحقائق ( وهي مشروعة بإجماع الأمة ) ، ج ٤ ، ص ١٧١ .  
التاج والإكليل ( هي مندوبة وقيل مباحة ابن يونس لم يختلف في جواز الحوالة ، وهي في الحقيقة بيع دين بدين . فأستثنيت منه ) ، ج ٧ ، ص ٢١ .  
نهاية المحتاج ( باب الحوالة قوله : أي الغالب عليها ، أي أنها بيع دين بدين ؛ وإلا فهي مشتملة على الاستيفاء . أيضاً قال : الأذرع . وقد اختلف أصحابنا في حقيقة الحوالة ) ، ج ٤ ، ص ٤٢١ .  
الإنصاف ( الحوالة عقد إرفاق ... وليست بيعاً على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ) ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ ، المغني لابن قدامة ( الحوالة ثابتة بالسنة والإجماع . أما السنة ، فما رواه أبو هريرة ... وأجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملة ) ، ج ٤ ، ص ٣٣٦ .

**المبحث الثاني**

**في حكم الإفلاس  
وفيه مسألة واحدة**

## إفلاس<sup>(١)</sup> المحال عليه

الإثار :-

- ١- روى أبو بكر قال : حدثنا وكيع عن شعبه عن خلود بن جعفر، عن أبي إياس ، عن عثمان: ( في الحوالة يرجع ليس على مسلم توى<sup>(٢)</sup> )<sup>(٣)</sup>.
- ٢- قال البيهقي أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبدالله بن محمد القهستاني، ثنا محمد بن أيوب ، أخبرني أبو الوليد ، ثنا شعبة ، أخبرني خلود بن جعفر، قال : سمعت أبا إياس ، عن عثمان بن عفان قال : « ليس على مال إمريء مسلم توى يعني حوالة<sup>(٤)</sup> » ورواه غيره عن شعبة مطلقاً . ليس فيه - يعني حوالة<sup>(٥)</sup> .

حال سند الإثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٦)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن خلود صدوق .

- 
- (١) أفلس الرجل كأنه صار إلى حال ليس له إلا الفلوس، وبعضهم يقول : صار ذا فلوس ، بعد أن كان ذا دراهم . فهو مفلس . والجمع مفاليس . وحقيقته ، الانتقال من حالة اليسر ، إلى حالة العسر . وفلسه القاضي تفليساً ، نادى عليه ، وشهره بين الناس بأنه صار مفلساً . المصباح المنير ، مادة فلس ، ص ٤٨١ انظر : لسان العرب ، مادة فلس ، ج ٦ ، ص ١٦٦ ، مختار الصحاح مادة فلس ، ج ١ ، ص ٢١٤ ، النهاية في غريب الحديث ، ج ٣ ، ص ٤٧٠ ، طلبة الطلبة ، ص ١٤١ ، المغرب ، ص ٣٦٦ .
  - (٢) توى : والتوى ، مقصور . الهلاك . وفي الصحاح : هلاك المال . والتوى ، ذهب مال لا يرجى ... وأتواه الله وأذبه . وأتوى فلان ماله ، ذهب به . لسان العرب ، مادة توى ، ج ١٤ ، ص ١٠٦ ، المغرب ، ص ٦٣ ، المصباح المنير ، ص ٧٩ .

- (٣) مصنف بن أبي شيبة في الحوالة أنه أن يرجع فيها ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .
- (٤) سنن البيهقي الكبرى ، باب من قال يرجع على المحيل ، لا توى على مال مسلم . ج ٦ ، ص ٧١ .
- (٥) المرجع السابق .
- (٦) دراسة سند الأثر الأول :-

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- وكيع بن الجراح : ثقة حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- شعبة : شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، ثقة حافظ ، سبقت ترجمته ص ١٩٣ من هذا البحث .
- خلود بن جعفر بن طريف الحنفي ، صدوق ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٩٥ .
- أبو إياس : معاوية بن قرّة بن إياس بن هلال المزني ، ثقة ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٣٨ .

وكذلك سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> .

لكن البيهقي قال: إن هذا ( الحديث عن رجل مجهول ، وعن رجل معروف ، منقطع . عن عثمان ... قال الشيخ : الرجل المجهول في هذه الحكاية ، خليل بن جعفر ، و خليل بصري لم يحتج به محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه الصحيح . وأخرج مسلم بن حجاج حديثه يرويه مع المستمر بن الريان ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد في المسك وغيره . وكان شعبة بن الحجاج ، إذا روى عنه ، أثنى عليه - والله أعلم - والمراد بالرجل المعروف أبو إياس معاوية بن قرّة المزني . وهو منقطع ، كما قال . فأبوه إياس من الطبقة الثالثة ، من تابعي أهل البصرة . فهو لم يدرك عثمان بن عفان ، ولا كان في زمانه . )<sup>(٢)</sup> .

والذي يظهر - والله أعلم - أن إياس لم يرو عن عثمان . إذ لم يدركه ، ولم يكن في زمانه . فالأثران منقطعان ؛ لعدم إدراك أبي إياس لعثمان وإذا ثبت إدراكه ، فالأثران حسنا

==== وقال ابن حبان : كان من عقلاء الرجال . وقال الشافعي : روايته عن عثمان منقطعة . وقال ابن أبي حاتم ، عن أبي زرعة معاوية بن قرّة ، عن علي مرسل ، وقال أبو حاتم : لم يلق ابن عمر ، قال معاوية ابن صالح ، عن يحيى بن معين ثقة . وكذا قال العجلي ، والنسائي ، وأبو حاتم . وقال ابن سعد : كان ثقة . وله أحاديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال مطر الأعنق ، عن معاوية بن قرّة : لقيت من الصحابة كثيراً منهم . خمسة وعشرون من مزينة . تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٩٥ ، عثمان بن عفان : صحابي جليل - رضي الله عنه - .

(١) دراسة سند الأثر الثاني :-

- أبو الحسين بن عبد الله بن محمد القهستاني : لم أجد له ترجمة .
  - محمد بن أيوب : ابن يحيى بن الضريس البجلي الرازي أبو عبد الله . يروي عن أبي الوليد الطيالسي ، وأهل العراق . محدث الري . انظر : طبقات المحدثين ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، الثقات ، ج ٩ ، ص ١٥٢ .
  - أبو الوليد : هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم ، أبو الوليد الطيالسي البصري ، ثقة ثبت . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٧٣ .
  - شعبة : ثقة حافظ . سبقت ترجمته ص ١٩٣ .
  - خليل : صدوق . سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .
  - أبو إياس : ثقة . سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .
  - عثمان بن عفان : صحابي جليل - رضي الله عنه - .
- (٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب ج ٦ ، ص ٧١ .

الإسناد ؛ لأن خلود صدوق .

فقهاء الأثرين :-

دل الأثران على أن من أحيلى على ملئ فليتبغ . وإذا أفلس فليرجع على من أحاله ،  
إذ ليس على مال مسلم توى .

الأدلة :-

١- عن أبي هريرة -رضي الله عنه - أن رسول الله -ﷺ- قال : «مطل الغني ظلم . وإذا  
أتبع أحدكم على ملئ فليتبغ»<sup>(١)</sup> .

٢- عن عبادة بن الصامت ، أن رسول الله -ﷺ- : « قضى أن لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :-

دل ما رواه أبو هريرة على جواز الحوالة . ودل ما رواه عبادة على أن: لا ضرر  
ولا ضرار فمن أتبع على ملئ فليحتل . وإذا أفلس المحال عليه ، أو مات فليرجع إلى من  
أحاله . إذ لا ضرر ولا ضرار . وإذا لم يرجع كان الضرر على المسلم من أكل ماله وعدم  
إيفائه .

---

(١) صحيح البخاري ، باب في الحوالة ، ج ٢ ، ص ٧٩٩ ، صحيح مسلم ، باب تحريم مطل الغني وصحة  
الحوالة ، ج ٣ ، ص ١١٩٧ .

(٢) سنن ابن ماجه ، باب من بني في حقه ما يضر بجاره ، ج ٢ ، ص ٧٨٤ .  
قال : في الدراية تخريج أحاديث الهداية . وفيه انقطاع ورواه من حديث ابن عباس ، وفيه جابر الجعفي ،  
وكذا أخرجه أحمد ، وعبد الرزاق ، والطبراني . وأخرجه ابن أبي شيبه ، من وجه آخر أقوى منه .  
والدارقطني من وجه آخر ، أخرجه الدارقطني ، والحاكم عن حديث أبي سعيد .. وهو في الموطأ مرسل  
وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة ، وأخرجه أبو داود في المراسيل ، من طريق واسع بن حبان ،  
عن أبي لبابة . وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة . وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر ، عن واسع  
ابن حبان ، عن جابر موصولاً ، والطبراني من حديث ثعلبة بن أبي مالك . وأخرجه الطبراني ، في  
الأوسط ، والدارقطني من حديث عائشة ) ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

قال في نصب الراية ( حديث قال عليه السلام : لا ضرر ولا ضرار في الإسلام . قلت روي من حديث  
عبادة بن الصامت ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وأبي لبابة ، وثعلبة بن مالك ،  
وجابر بن عبدالله ، وعائشة . فحديث عبادة رواه ابن ماجه في سنته في الأحكام ... قال ابن عساکر في  
أطرافه . وأظن إسحاق لم يدرك جده . وحديث ابن عباس ، رواه ابن ماجه أيضاً ... عن ابن عباس  
مرفوعاً ) ، ج ٤ ، ص ٣٨٤ .

- ٣- ولأن الفليس عيب في المحال عليه ، فكان له الرجوع<sup>(١)</sup> .
- ٤- ولأن المحيل غره ، فكان له الرجوع ، كما لو دلس المبيع<sup>(٢)</sup> .
- ٥- ولأنه عقد معاوضة ، لم يسلم العوض فيه لأحد المتعاضدين . فكان له الفسخ ، كما لو اعتاض بثوب ، ما لم يسلم إليه<sup>(٣)</sup> .
- ٦- ولأن الدين كان ثابتاً في ذمة المحيل قبل الحوالة ، والأصل أن الدين لا يسقط إلا بالقضاء . قال النبي ﷺ - : (الدين مقضي)<sup>(٤)</sup> إلا أنه ألحق الإبراء بالقضاء في السقوط والحوالة ليست بقضاء ، ولا إبراء . فبقي الدين في ذمته على ما كان ، قبل الحوالة . إلا أن بالحوالة انتقلت المطالبة إلى المحال عليه . لكن إلى غاية التوى . لأن حياة الدين بالمطالبة : فإذا توى ، لم تبق وسيلة إلى الإحياء ، فعادت إلى محلها الأصلي<sup>(٥)</sup> .
- ٧- ولأن المقصود من شرعه الوصول إلى حقه بالاستيفاء من الثاني ، لا مجرد الوجوب . لأن الذمم لا تختلف في نفس الوجوب ، وإنما تختلف في الإيفاء . فهذا هو المعلوم بين الناس ، والمعلوم كالمشروط . وعند فواته يجب الرجوع<sup>(٦)</sup> .

## أقوال الفقهاء :

### القول الأول :-

ذهب عثمان-رضي الله عنه- إلى أن من أحيل على مليء فليتبع ، وإذا أفلس المحال عليه فليرجع المحال على من أحاله . إذ ليس على مال مسلم توى . وهو قول الحنفية<sup>(٧)</sup> .

(١) المغني لابن قدامة ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، ص ٣٣٩ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ .

(٤) السنن لسعيد بن منصور ، ج ١ ، ص ١٥٠ ، مسند الطيالسي ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

(٥) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٦) تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ١٧٢ .

(٧) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٨ ، ١٩ ، فتح القدير ، ج ٧ ، ص ٢٤٤ ، تبين الحقائق ، وقال : ( ولم يرجع

المحتال على المحيل ، إلا أن يتوى حقه ) . ج ٧ ، ص ٢٤٣ ، الهداية لشرح العناية ، ج ٧ ، ص ٢٤٣ .



فإن الرجوع على المحيل يكون بالتوى<sup>(١)</sup> ، وهو قول شريح ، والشعبي ، والنخعي متى أفلس أو مات.<sup>(٢)</sup> وهو رواية عن الإمام أحمد .

### القول الثاني :-

ذهب المالكية إلى أن الرجوع على المحيل، إنما يكون بالفلس ، إذا غرّ المحيل المحال أو لم يكن عليه شيء<sup>(٣)</sup> .

### القول الثالث :-

ذهب الشافعية<sup>(٤)</sup> ، والحنابلة<sup>(٥)</sup> ، في الصحيح في المذهب، والمشهور عن الإمام أحمد

(١) التوى عند الحنفية : له معاني متعددة . وذلك كما يلي :-

(أ) التوى عند أبي حنيفة يكون بشيئين لا ثالث لهما

١- أن يموت المحال عليه مفلساً.

٢- أن يجحد الحوالة ، ويحلف ولا بينة .

(ب) التوى عند أبي يوسف ، ومحمد بما ذكره أبو حنيفة . ويثالث ، وهو أن يفلس المحال عليه ، حال حياته . ويقضي القاضي بإفلاسه ، بناءً على أن القاضي يقضي بالإفلاس . حال حياته عندهما ، وعنده لا يقضي ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٩ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٨ ، ١٩ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، والإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٢٨ .

(٣) المدونة ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٢٨ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٩٤ ، ٩٥ ، حاشية الخرشبي ، ج ٦ ، ص ٢٠ ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ٦٧ ( قال في المدونة : قال مالك : إن كانت إحالة الذي أحاله ، وله على المحتال عليه دين ، ولم يغره من فلس عليه من غريمه الذي أحاله عليه ، فلا يرجع عليه . وإن كان غره ، أو لم يكن عليه شيء فإنه يرجع عليه إذا أحاله . وليس له على الذي أحاله عليه دين . ) المدونة ، ج ٤ ، ص ١٢٦ .

(٤) حاشيتا قلوبوي وعميرة ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٩٧ . الغرر في شرح البهجة ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ، وقال في أسنى المطالب ( فإن أفلس المحال عليه ، أو مات مفلساً ، أو جحد الحوالة ، أو دين المحيل ، وحلف فلا رجوع للمحتال على المحيل . ) ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ ، وقال في الأم ( قال : أخبرنا الشافعي إماماً ، قال : والقول عندنا - والله تعالى أعلم - ما قال مالك بن أنس : إن الرجل إذا أحال الرجل على الرجل بحق له ، ثم أفلس المحال عليه ، أو مات ، لم يرجع المحال على المحيل أبداً . ) الأم ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ .

(٥) دقائق أولي النهي ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ===

أن لا رجوع على المحيل، أفلس المحال عليه، أو مات، أو جحد الحوالة أو دين المحيل، وحلف حتى لو كان مفلساً عند الحوالة وجهله المحتال.

### القول الرابع :-

للمحال الرجوع على المحيل إذا بان فلس المحال عليه، وقد شرط يساره بلا نزاع<sup>(١)</sup>.

### الراجع :

الذي يظهر إن من أجل على ملئ فليتبعم لعموم الأدلة فلم تخصص ولم تقيد مال دون مال ولا غريم دون غريم ولأنه دفعا لضرر وتحقيقاً لمصلحة وسبباً من أسباب سداد الدين ورفع إشغال الذمة الأولى.

---

=== قال في الإنصاف : ( يبرأ المحيل بمجرد الحوالة ، ولو أفلس المحال عليه ، أو جحد ، أو مات على الصحيح من المذهب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - وصححه القاضي يعقوب ، قال الناظم وصاحب الفائق ، هذا المشهور عن الإمام أحمد . ) ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(١) الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، البحر الرائق ، ج ٦ ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، رد المختار ، ج ٥ ، ص ٣٤٥ ، وقال في تبين الحقائق : ( ولم يرجع المحتال على المحيل إلا بالتوى . ) تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، ( فدل بالعموم على أن من شرط اليسار بأن الاعسار ، أولى بالرجوع . ) ، المدونة ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٢٨ ، وقال في المنتقى : ( ولو شرط المُستحيلُ على المحيل ، أنه إن أفلس المحال عليه أو نقص رجع عليه ، فهو حول ثابت . وله شرطه إن أفلس ) ، ج ٥ ، ص ٦٧ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٩٧ ، وقال في حاشيتي قليوبي وعميرة : ( فلو كان مفلساً عند الحوالة ، وجهله المحتال ، فلا رجوع له ... وقيل له الرجوع إن شرط يساره . ) ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، وقال في الإنصاف ( لو شرط المحيل : أن المحال عليه ملئ ، ثم تبين عسرته ، رجع المحتال على المحيل بلا نزاع . ) ، ج ٥ ، ص ٢٢٩ .

# الفصل السادس

## مسائل في الحجر وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول :

تعريف الحجر: حكمه ، دليله ، وفيه مطلبان

المبحث الثاني :

في أسباب الحجر وفيه ثلاث مسائل

المبحث الثالث :

مسائل في الحجر وفيه ثلاث مسائل

## المبحث الأول

في الحجر وفيه مطلبان

المطلب الأول :

تعريف الحجر

المطلب الثاني :

حكم الحجر ودليله

## الحجر

### الحجر لغة :-

الحجر في اللغة المنع ، يقال : حجر عليه حجراً ممنعه من التصرف ، فهو محجور عليه . وكل ما منعت منه ، فقد حجرت عليه . وكذلك الحجره التي ينزلها الناس ، وهو ما حوطوا عليه . ومنه سُميَ الحطيم حجراً ؛ لأنه منع من أن يدخل في بناء الكعبة .  
والحجر : مصدر . حجر عليه القاضي ، يحجر حجراً ، إذا ممنعه من التصرف في ماله . ومنه حجر القاضي على الصغير ، والسفيه ، إذا ممنعهما من التصرف في مالهما<sup>(١)</sup> .

### الحجر شرعاً :-

الحجر شرعاً : اختلفت عبارات الفقهاء -رحمهم الله - في تعريفه:

- ١- فعند الحنفية : ( وهو منع عن التصرف قولاً لا فعل ؛ بصغر ، ورق ، وجنون )<sup>(٢)</sup> والحجر عند الحنفية : المنع من نفاذ تصرف قولي لا فعلي . فإنَّ عقد المحجور يتعقد موقوفاً . فلا ينفذ إلا بإجازة من له الحق في الإجازة . لأن التصرفات القولية هي التي يتصور الحجر فيها بالمنع من نفاذها . أما الفعلية ، فلا يتصور الحجر فيها ؛ لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده . فلا يتصور الحجر عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) لسان العرب ، مادة حجر ، ج ٤ ، ص ١٦٧ .

مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٥٢ .

المصباح المنير ، ص ١٢١/١٢٢ .

طلبة الطالبة ، ص ١٦٢ .

المغرب ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩٠ ، العناية شرح الهداية ( وفي عرفهم ، هو المنع عن التصرف في حق

شخص مخصوص . وهو الصغير ، والرقيق ، والمجنون ) ، ج ٩ ، ص ٢٥٤ ، الجوهرة النيرة ( وفي الشرع :

عبارة عن المنع عن التصرفات على وجه يقوم الغير في مقام المحجور عليه ) ، ج ١ ، ص ٢٣٩ ، فتح

القدر ( وفي الشريعة : هو المنع عن التصرف في حق شخص مخصوص ، وهو الصغير ، والرقيق ،

والمجنون ) ، ج ٩ ، ص ٢٥٣ .

(٣) انظر : الموسوعة الفقهية ، ج ١٧ ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

- ٢- وعند المالكية : ( صفة حكمية ، توجب موصوفها نفوذ تصرفه في الزائد عن قوته ، أو تبرعه بما له ، قال : وبه دخل حجر المريض والزوجة )<sup>(١)</sup> .
- ٣- وعند الشافعية<sup>(٢)</sup> ، والحنابلة<sup>(٣)</sup> ، هو المنع من التصرفات المالية .
- والذي يظهر أن تعريف الشافعية والحنابلة هو الراجح لموافقته النص إذ حجر النبي ﷺ على معاذ في ماله .

## حكم الحجر

الحجر جائز<sup>(٤)</sup> بالكتاب والسنة . أقره الشارع الحنيف ؛ لكي تكون الأموال مصنونة من الأيدي التي تسلب أموال الناس بالباطل ، والغش ، والتدليس . ومصنونة من سوء تصرف المالك . فالحجر في الجملة ثابت . وأسبابه : منها ما هو مكان اتفاق ، وأخرى مكان اختلاف . وذلك ما نعرفه من خلال دراسة الآثار المروية عن عثمان في الحجر . وأما الحكم العام فأدلة جوازه كما يلي :-

- ١- قال تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾<sup>(٥)</sup> .

- (١) شرح حدود ابن عرفة ، ص ٣١٣ ، مواهب الجليل ( والحجر في الشرع ، قال : في الذخيرة ، المنع من التصرف نقله عن التبيهات ، وقال ابن رشد: المنع من التصرف في المال ، وقال في التوضيح : منع المالك من التصرف في ماله ، لمنفعة نفسه ، أو غيره . وقال ابن عرفة : صفة حكمية ... ) ، ج ٥ ، ص ٥٧ .
- (٢) مغني المحتاج ( المنع من التصرفات المالية ) ، ج ٣ ، ص ١٣٠ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، الغرر البهية ج ٣ ، ص ١٢٢ ، تحفة المحتاج في شرح المنهاج ( منع من تصرف خاص بسبب خاص ) ، ج ٥ ، ص ١٥٩ .
- (٣) كشف القناع ( منع الإنسان من التصرف في ماله ) ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ ، شرح منتهى الإيرادات ( منع مالك من تصرف في ماله ) ، ج ٢ ، ص ١٥٤ .
- (٤) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩٠ ، العناية شرح الهداية ، ج ٩ ، ص ٢٥٤ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٥٧ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٣٠ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٥٤ .
- (٥) سورة النساء: الآية [ ٥ ] .

٢- قال تعالى : ﴿ وابتلوا اليسامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعا اليهم أموالهم ﴾<sup>(١)</sup>.

٣- قال تعالى : ﴿ فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل ﴾<sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة :-

فسر الشافعي - رحمه الله - السفية بالمبذر ، والضعيف بالصبي ، والكبير المختل ، والذي لا يستطيع أن يمل بالمغلوب على عقله . فأخبر الله تعالى أن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم . فدل على ثبوت الحجر عليهم<sup>(٣)</sup> .

٤- عن كعب بن مالك ، عن أبيه ، عن النبي - ﷺ - (حجر على معاذ بن جبل ماله ، وباعه في دين كان عليه)<sup>(٤)</sup> .

٥- عن كعب بن مالك قال : كان معاذ بن جبل - رضي الله عنه - شاباً حليماً سمحاً من أفضل شباب قومه . ولم يكن يمسك شيئاً . فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله فسي

---

(١) سورة النساء: الآية [٦].

(٢) سورة البقرة : الآية [٢٨٢].

(٣) انظر : الموسوعة الفقهية ، ج ١٧ ، ص ٨٦.

(٤) سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه ، ج ٦ ، ص ٤٨ .

وقال في مجمع الزوائد ، باب في المفلس ، رواه الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن معاوية الزياتي وهو ضعيف ، ج ٤ ، ص ١٤٣ .

وقال في تلخيص الحبير ، كتاب التفليس : « حديث كعب بن مالك أنه - ﷺ - حجر على معاذ وباع عليه ماله . الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه بلفظ حجر عن معاذ ماله وباعه في دين كان عليه وخالفه عبدالرزاق وعبدالله بن المبارك عن معمر فأرسلاه ورواه أبو داود في المراسيل من حديث عبدالرزاق مرسلأ مطولاً وسمى ابن كعب عبدالرحمن قال عبدالحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن الصلاح: في الأحكام ، هو حديث ثابت » ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

وقال في المستدرک على الصحيحين « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

الدين . فأثنى النبي -ﷺ- غرماء فلو تركوا أحداً من أجل أحد لتركوا معاذاً من أجل رسول الله -ﷺ- فباع لهم رسول الله -ﷺ- يعني ماله - حتى قام معاذ بغير شيء<sup>(١)</sup> .

٦- عن أنس بن مالك أن رجلاً كان على عهد رسول الله -ﷺ- يبتاع . وكان في عقده، ضعف . فأثنى أهله ، نبي الله -ﷺ- فقالوا يا نبي الله ، أحجر على فلان فإنه يبتاع وفي عقده ضعف . فدعاه نبي الله -ﷺ- فنهاه عن البيع فقال يا نبي الله ، إني لا أصبر عن البيع فقال -ﷺ- إن كنت غير تارك البيع ، فقل هاوها ، ولا خلافة<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :-

دل طلب أولياء الرجل الحجر على مشروعيته . إذ لو لم يكن مشروعاً ، لأنكر عليهم النبي -ﷺ- وما أقرهم على طلبهم . فقد دعاه ونهاه عن البيع ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما ترك النبي -ﷺ- الحجر عليه ، حين رآه لم يره بمحل الحجر عليه فعدم الإنكار دليل على جواز الحجر .

---

(١) سنن الدارقطني كتاب في الألفية والأحكام ، ج٤ ، ص ٢٣٠ . سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه ، ج٦ ، ص ٤٨ .  
قال في مجمع الزوائد ، باب في المفلس ، رواه الطبراني في الكبير مرسلأ ورجاله رجال الصحيح ، ج٤ ، ص ١٤٤ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على البالغين بالسفه ، ج٦ ، ص ٦٢ .  
سنن ابن ماجه ، باب الحجر على من يفسد ماله ، ج٢ ، ص ٧٨٨ .  
مصباح الزجاجة ، باب الحجر على من يفسد ماله ، ( هذا إسناد ضعيف لتدليس ابن إسحاق وله شاهد من حديث أنس رواه أصحاب السنن الأربعة ) ، ج٣ ، ص ٥٢ .



## المبحث الثاني

في أسباب الحجر وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى :

الحجر على الكبير

المسألة الثانية :

الحجر على السفیه

المسألة الثالثة :

الحجر على المفلس

## المسألة الأولى الحجر على الكبير

الإشارة :-

- ١- أخبرنا عبدالرزاق قال : أخبرني رجل سمع هشام بن عروة يحدث عن أبيه قال: أتى عبدالله بن جعفر الزبير ، فقال : إني ابتعت بيعاً بكذا ، وأن علياً يريد أن يأتي عثمان فيسأله، أن يحجر عليّ . فقال له الزبير: فأنا شريكك في البيع . فأتى علي عثمان، فقال له : إن ابن جعفر ، ابتاع كذا وكذا ، فاحجر عليه . فقال الزبير : أنا شريكه في هذا البيع . فقال عثمان : كيف أحجر على رجل ، في بيع ، شريكه الزبير؟! <sup>(١)</sup>.
- ٢- قال الشافعي قلت أخبرنا محمد بن الحسن ، أو غيره من أهل الصدق في الحديث، أو هما عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه ، قال: ابتاع عبدالله بن جعفر بيعاً ، فقال علي : -رضي الله عنه- لآتين عثمان ، فلاحجرن عليك . فأعلم ذلك ابن جعفر للزبير ، فقال: أنا شريكك في بيعك ، فأتى علي عثمان ، فقال : احجر على هذا . فقال الزبير : أنا شريكه ، فقال عثمان : احجر على رجل شريكه الزبير؟! <sup>(٢)</sup>.
- ٣- نا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ، نا حامد بن شعيب ، نا سريج بن يونس ، نا يعقوب بن إبراهيم هو أبو يوسف القاضي ، نا هشام بن عروة عن أبيه . أن عبدالله ابن جعفر ، أتى الزبير ، فقال : إني اشتريت بيع كذا وكذا وأن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر عليّ فيه . فقال الزبير : فأنا شريكه في البيع ، فقال عثمان: كيف أحجر على رجل في بيع ، شريكه فيه الزبير؟! <sup>(٣)</sup>.

---

(١) مصنف عبدالرزاق ، المفلس والمهجور عليه ، ج ٨ ، ص ٢٦٧ ، وانظر: سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على البالغين بالسفه ، ج ٦ ، ص ٦١ .  
(٢) مسند الشافعي ، ج ١ ، ص ٣٨٤ ، الأم ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .  
(٣) سنن الدارقطني ، ج ٤ ، ص ٢٣١ ، تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

٤- ومن طريق أبي عبيد حدثني عفان بن مسلم ، عن حماد بن زيد ، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، قال: قال عثمان لعلي: ألا تأخذ علي يدي ابن أخيك . يعني عبدالله بن جعفر ، وتحجر عليه ؟ اشترى سبخة بستين ألفاً ما يسرني أنها لي بنعلي<sup>(١)</sup> .

حال سند الآثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٢)</sup> : ضعيف الإسناد؛ لأن فيه رجلاً مجهولاً لا يعرف من هو بدلالة قوله رجل سمع .

٢- سند الأثر الثاني<sup>(٣)</sup> : ضعيف ؛ لأن فيه شكاً هو عن محمد بن الحسن وحده أم عنه وعن غيره والشك في الإسناد يضعفه.

---

(١) المحلى ، ج ٨ ، ص ٢٨٥ .

(٢) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-

- عبد الرزاق : ثقة ، سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .

- رجل سمع : مجهول .

- هشام بن عروة : هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة فقيه ، ربما دلس . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٧٣ .

- أبيه : عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبدالله المدني ، ثقة ، فقيه ، مشهور . تقريب التهذيب ، ص ٣٨٩ .

- عبدالله بن جعفر : عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ، أحد الأجواد له صحبة . تقريب التهذيب ، ص ٢٩٨ .

(٣) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-

- محمد بن الحسن :- محمد بن الحسن بن عمران المزني الواسطي ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٤٧٤ .

- أو غيره من أهل الصدق في الحديث : مجهول .

- يعقوب بن إبراهيم : يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، ثقة فاضل . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٦٠٧ .

- هشام بن عروة : ثقة فقيه . سبقت ترجمته في الأثر السابق .

- أبيه : ثقة فقيه ، سبقت ترجمته في الأثر السابق .

- عبدالله بن جعفر : صحابي جليل ، سبقت ترجمته في الأثر الأول .

- ٣- سند الأثر الثالث<sup>(١)</sup>: سنده صحيح؛ لأن رواته كلهم ثقات.
- ٤- سند الأثر الرابع<sup>(٢)</sup>: صحيح الإسناد؛ لأن رواته كلهم ثقات.

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار على أمرين :-

**أحدهما: على جواز الحجر على الكبير، إذا بذر في ماله ، أو أساء التصرف به .**

#### (١) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-

- محمد بن أحمد بن الحسن الصواف : محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله أبو علي ، المعروف بالصواف روى عنه أبو الحسن الدارقطني وغيره من المتقدمين ، وكان ثقة ومأموناً من أهل التحرر . انظر تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .
- حامد بن شعيب : الإمام المحدث الثبت أبو العباس حامد بن محمد بن شعيب بن زهير البلخي ثم البغدادي المؤدب وثقة . الدارقطني وغيره . سير أعلام النبلاء ، ج ١٤ ، ص ٢٩١ ، تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٦٩ ، سؤلات حمزة ، ج ١ ، ص ١٩٧ .
- سريج بن يونس : سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي ، أبو الحارث ، ثقة عابد . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٢٩ .
- يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف : ثقة ، سبقت ترجمته ص ٢٦٤ من هذا البحث .
- هشام بن عروة : ثقة فقيه . سبقت ترجمته ص ٢٦٤ من هذا البحث .
- أبيه : عروة . ثقة فقيه ، سبقت ترجمته ص ٢٦٤ من هذا البحث .

#### (٢) دراسة سند الأثر الرابع :-

- أبو عبيد : القاسم بن سلام بالتشديد البغدادي ، أبو عبيد الإمام المشهور . ثقة فاضل ، مصنف . تقريب التهذيب ، ص ٤٥٠ .
- عفان بن مسلم : عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي ، أبو عثمان الصفار ، البصري ، ثقة ثبت . قال : ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث تركه . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٣٩٣ .
- حماد بن زيد : حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه . انظر تقريب التهذيب ، ص ١٧٨ .
- هشام بن حسان : هشام بن حسان الأزدي القردوسي ، أبو عبدالله البصري ، ثقة من أثبت الناس ، في بن سيرين ، وفي روايته عن الحسن ، وعطاء ، مقال : لأنه قيل كان يرسل عنهما . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٧٢ .
- ابن سيرين : محمد بن سيرين الأنصاري . أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد . انظر ص ١٠٠ من هذا البحث .

قال الشوكاني : « وقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء التصرف. وبه قال عليّ : -عليه السلام - وعثمان ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن جعفر ، وشريح ، وعطاء ، والشافعي ، ومالك ، وأبو يوسف ، ومحمد »<sup>(١)</sup> .

وقال الطحاوي : « لم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر عن الكبير ، ولا عن التابعين ، إلا عن إبراهيم النخعي وابن سيرين »<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن حجر : « والجمهور على جواز الحجر على الكبير ، وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ، ووافق أبو يوسف ومحمد »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن قدامة : « وجملته أن المفلس ، متى حجر عليه ، فوجد بعض غرمائه سلعته التي باعها إياه ، بعينها بالشروط التي يذكرها ملك فسخ البيع وأخذ سلعته ، وروى ذلك عن عثمان ، وعلي ، وأبي هريرة »<sup>(٤)</sup> .

**ثانيهما :-** دل على عدم جواز الحجر على الكبير ، بدلالة ترك عثمان - رضي الله عنه - الحجر على ابن جعفر ، فإن ابن جعفر لم يحجر عليه قط ، فإن كان الحجر واجباً فلم تركه عثمان ، ولم يحجر عليه ، حتى يخرج ذلك مخرج الرأي يراه . فصح أنه لم ير الحجر واجباً . ولو رآه علي ، أو عثمان واجباً ، لما حلّ لهما ألا يمضياه . ويؤيد هذا ويقويه إتمام الأثر عن طريق حماد بن زيد . إذ ألقى في الأرض ابن جعفر العمال ، فأقبلت الأرض . فمر بها عثمان ، فقال : لمن هذه؟ قالوا : لعبدالله بن جعفر . فقال : يا ابن أخي، ولني جزءين منها . فقال عبدالله : لا والله حتى تأتيني بالذين سفهتني عندهم، فيطلبون إليّ ، ففعل . فقال : والله لا أنقصك جزأين منها من مائة وعشرين ألف ، قال عثمان : قد أخذتهما فصح أن ذلك القول كان من عثمان رأياً قد رجع عنه ؛ لأنه لم يحجر عليه أصلاً . ما بين إنكاره للشراء ، إلى أن أقبلت الأرض .

(١) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٦٨ .

(٢) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٨٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥ ، ٨٣ .

(٤) المغني ، ج ٤ ، ص ٤٥٣ .

وأما كونه شريكاً للزبير فرواية ، قال ابن حزم : ننكرها جداً ، ولا يخلو ذلك البيع من أن يكون يوجب الحجر على صاحبه ، أو لا يوجبه . فإن كان يوجب الحجر ، فالحجر واجب على الزبير ، كما هو على عبدالله . وإن كان لا يوجب الحجر على الزبير ، فما يوجبه على عبدالله ، ولا على غيره ، وقد أعاد الله عثمان - رضي الله عنه - من أن يكون يترك حقاً واجباً من أجل أن الزبير في الطريق . وقد أعاد الله الزبير - رضي الله عنه - من أن يحول بين الحق وبين إنفاذه . وقد أعاد الله علياً - رضي الله عنه - في أن يتكلم فيما لم يتبين له .

فإن قيل : إنما ترك عثمان الحجر على عبدالله من أجل الزبير ؛ لأنه علم أن الزبير لا يخدع في البيع ، فعلم بدخول الزبير فيه أنه يبيع لا يحجر في مثله ، قلنا فقد مشى علي - رضي الله عنه - في خطأ ، إذا أراد الحجر في بيع لا يجوز الحجر فيه . وصح بهذا كله أنه رأى ممن رآه منهم وقد خالفهم عبدالله بن جعفر - رضي الله عنه - فلم ير الحجر على نفسه في ذلك ، وهو صاحب من الصحابة <sup>(١)</sup> .

#### الجمع ودفع التعارض بين الروايات المتقدمة :-

الأثار تحتل الداليتين معاً ، ولكن أرجحهما جواز الحجر على الكبير ، إذ هو المكلف بالأحكام الشرعية ، وهو مقتضى قول الله جلّ وعلا ﴿ واللّه لا يحب الفساد ﴾ <sup>(٢)</sup> وإضاعة المال فساد . ويؤكد ذلك حجر النبي - ﷺ - على معاذ - رضي الله عنه - فالحجر مقرر شرعاً على الكبير المكلف إذا توفرت أسبابه ، كالسفه ، والفلس ، وتبذير المال ، وسوء التصرف فيه حفاظاً على المال . وهو فعل رسول الله - ﷺ - ، وما كان لعثمان أن يعرض عن كتاب الله ، ويترك فعل رسول الله - ﷺ - .

ويؤيد ذلك ما قاله الطحاوي : « لم أرَ عن أحد من الصحابة منع الحجر عن الكبير . » <sup>(٣)</sup> وقول الطحاوي عام شامل لكل أسباب الحجر . كما أنه شامل لكل الصحابة ،

(١) المحلى ، ج ٨ ، ص ٢٩٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية [ ٢٠٥ ] .

(٣) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٨٣ .

وعثمان أحد الصحابة - رضي الله عنهم - بل صرح الشوكاني بأنه قول علي ، وعثمان . وهو ما يقتضيه الأمر ويوافق الأدلة . بل تدل القصة على أن عثمان - رضي الله عنه - وعلياً ، والزبير ، وعبدالله بن جعفر - رضي الله عنهم - متفقون على جواز الحجر بالتبذير ، وسوء التصرف من الكبير . وذلك بدلالة أن علياً طلب الحجر ، ولم يطلب شيئاً لم يجز . وأن عثمان في بعض الروايات أشار عليه بالحجر ، ولم يكن يشير على علي بالحجر عن ابن أخيه لما لم يجز ، كما أن عبدالله بن جعفر خاف من الحجر ، ولو لم يكن الحجر جائزاً على المبذر لما خاف ، ووافق في الخوف الزبير .

ولم يترك عثمان الحجر على ابن جعفر ، ولا على طلب الحجر ، لأنه لم يجب عليه الحجر لكبره ، أو لوجوب الحجر بالتبذير ، وإنما اختلاف في تقدير التبذير من الكبير مما رآه عثمان وعلي تبذيراً من الكبير ، أو غيباً من المشتري يوجب طلب الحجر ، وإنفاذه من عثمان - رضي الله عنه - لم يكن تبذيراً ولا غيباً عند ابن الزبير وابن جعفر ، فكان الخلاف في تقدير التبذير والغبن ، إذ كل سلعة تختلف عن الأخرى ، فلما كان رأي يقبل الاجتهاد لم ير عثمان - رضي الله عنه - وعلي - رضي الله عنه - الحجر في هذه الواقعة بعينها بسبب الأسباب التي اقترنت بها وقوى رأي ابن جعفر مشاركة الزبير له في البيع فكان شريكاً له في الرأي بعدم وقوع الحجر على مثل هذه الواقعة . وإلا والجميع - رضي الله عنهم - متفق على جواز الحجر على الكبير بالتبذير ، وسوء التصرف بدلالة الواقعة .

ويؤكد هذا أن ما ذكره ابن حزم من تمام القصة أنه اختلاف رأي ، إذ استطاع ابن جعفر بتغيير الأرض من سلعة في اعتقاد عثمان ، وعلي - رضي الله عنهما - من سبخة لا تساوي شيئاً ، إلى أرضٍ مربحةٍ أعجبت فيما بعد عثمان - رضي الله عنه - واشترى منها . فتحديد التبذير والغبن في التجارة موضع اجتهاد ، يختلف فيه المجتهدون ، والله أعلم .

الأدلة على جواز الحجر على الكبير :-

١- قال تعالى : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾<sup>(١)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية [٢٠٥] .

## وجه الدلالة :-

التبذير فساد . والفساد محرم .

٢- وقال تعالى : ﴿ ولا توتوا السفهاء أموالكم ﴾<sup>(١)</sup> .

## وجه الدلالة :-

السفهاء لا يقدرّون على حسن التصرف ، والتبذير واقع ممن لا يحسن التصرف وهو إضاعة للمال .

٣- ومن السنة : عن المغيرة بن شعبه - رضي الله عنه - قال : قال النبي - ﷺ - : « إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ، ووأد البنات ، ومنع وهات ، وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال . »<sup>(٢)</sup> .

## وجه الدلالة :-

إضاعة المال : وضعه في غير محله ، وإفساده بسوء التدبير . فوجب إيقاف ذلك الفساد . والحجر موقف لذلك .

٤- عن الزهري بن كعب بن مالك عن أبيه ( أن رسول الله - ﷺ - حجر على معاذ ماله وباعه في دين عليه )<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة النساء : الآية [٥] .

(٢) صحيح البخاري ، باب ما ينهى عن إضاعة المال ، ج ٢ ، ص ٨٤٨ .

(٣) المستدرک على الصحيحين ( هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ) ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

سنن البيهقي الكبير ، باب الحجر على المفلس ، وبيع ماله في ديونه ، ج ٦ ، ص ٤٨ ، سنن الدارقطني ، كتاب في الأفضية والأحكام ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ .

تلخيص الحبير ، قال في كتاب التفليس : ( حديث كعب بن مالك أنه - ﷺ - حجر على معاذ ، وباع عليه ماله . الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي . من طريق هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن الزهري ، عن كعب بن مالك عن أبيه بلفظ حجر عن معاذ ماله ، وباعه في دين كان عليه وخالفه عبد الرزاق ، وعبدالله بن المبارك عن معمر فأرسلاه ورواه أبو داؤد في المراسيل من حديث عبد الرزاق مرسلًا مطولاً وسمى ابن كعب عبد الرحمن قال عبدالحق المرسل أصح من المتصل . وقال : ابن الصلاح في الأحكام هو حديث ثابت . وكان ذلك في سنة تسع وحصل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم ... وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي وزاد أن النبي - ﷺ - بعثه بعد ذلك إلى اليمن ، ليجبره . وروى الطبراني في الكبير : أن النبي - ﷺ - لما حج بعث معاذاً إلى اليمن وأنه أول من تجر في مال الله ) ، ج ٣ ، ص ٣٧ ، ٣٨ .



## وجه الدلالة :-

معاذ - رضي الله عنه - في عهد النبي - ﷺ - مكلف بالغ وحجر عليه رسول الله - ﷺ -  
فلو لم يجز الحجر على البالغ الكبير ، لما حجر عليه الرسول - ﷺ - . فدل حجره - ﷺ -  
على معاذ ، على جواز الحجر على الكبير .

## من وافقه :-

ذهب عثمان ، وعلي ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن جعفر ، وشريح ، وعطاء ،  
والشافعي ، ومالك ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأحمد بن حنبل ، وأصحابهم إلى جواز  
الحجر على من كان سيء التصرف<sup>(١)</sup> .

## من خالفه :

عن أبي حنيفة : إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين  
سنة ... فإذا بلغها يسلم إليه ماله ، وإن لم يؤنس منه الرشد<sup>(٢)</sup> . وهو قول إبراهيم ، وابن  
سيرين<sup>(٣)</sup> .

## الراجع :

الذي يظهر جواز الحجر على الكبير إذا بذر في ماله أو أساء التصرف به لأنه المكلف  
بالأحكام الشرعية وهو مقتضى قوله تعالى : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ وإضاعة المال  
فساد. ولأن الحجر مقرر شرعاً على الكبير إذا توفرت أسبابه كالفلس وهو فعل  
الرسول ﷺ على معاذ رضي الله عنه وفعل صحابته من بعده من غير تكبير .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ، ص ٣٦٨ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ .

قال المالكية : ( وقد اختلف العلماء في الحجر على الكبير ، فقال مالك : وجمهور الفقهاء ، يحجر عليه ) ،  
انظر مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٣٩٤ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٦٣١ ، الخرشبي ، ج ٥ ، ص ٢٩٠ ،  
حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

قال الشافعية : فلو بلغ غير رشيد لاختلال صلاح الدين أو المال دام الحجر عليه .

انظر مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٠ ، نهاية المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ ، تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ٦١ ،  
أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ ، الأم ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ .

قال الحنابلة : وهو ، أي الحجر - على ضربين : حجر لحق الغير ، كحجر على مفلس ، وعبد ومكاتب  
ومشترك ، إذا كان الثمن في البلد ، أو قريباً منه بعد تسليمه المبيع . وراهن ومشتر بعد طلب الشفيع  
ومرتد وغير ذلك .

والضرب الثاني : حجر لحظ نفسه ، كحجر على صغير ومجنون وسفيه ... ولا ينفك الحجر عنهما قبل  
ذلك . أي البلوغ ، أو العقل مع الرشد بحال ولو صار شيخين . والشيخ الكبير إذا اختل عقله حجر عليه  
بمنزلة المجنون لعجزه عن التصرف في ماله . انظر : كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، ٤١٧ ،  
ص ٤٤٣-٤٥٢ . دقائق أولي النهي ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٧٢ . المبسوط ، ج ٢٤ ،  
ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩١ .

(٢) انظر : المبسوط ، ج ٢٤ ، ص ١٦١-١٦٢ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩١ ،  
العناية ، ج ٩ ، ص ٢٥٩ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ .

(٣) انظر : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .

## المسألة الثانية

### الحجر على السفية<sup>(١)</sup>

#### الإثار :-

١- أتى عبدالله بن جعفر الزبير ، فقال : إني ابتعت بيعاً بكذا ، وأن علياً يريد أن يأتي عثمان فيسأله أن يحجر علي . فقال له الزبير : فأنا شريكك في البيع فأتى علي عثمان ، فقال له : إن ابن جعفر ابتاع كذا وكذا فاحجر عليه . فقال الزبير : أنا شريكه في هذا البيع ، فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع ، شريكه الزبير؟<sup>(٢)</sup> .

(١) السفه لغة : نقص في العقل . وأصله ، الخفة . وسفه الحق : جهله . وسفهته تسفيهاً ، نسبتها إلى السفه أو قلت . إنه سفية ، وهو سفية . والأثنى سفية . والجمع سفهاء . المصباح المنير ، ص ٢٨٠ ، لسان العرب ، مادة سفه ، ج ١٣ ، ص ٤٩٩ . الفائق ، ج ٢ ، ص ١٨٢ .

والسفه في الاصطلاح : فقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفه ، وذلك كما يلي :

ف عند الحنفية ، قال في المبسوط : « والسفه ، هو العمل . بخلاف موجب الشرع . وهو اتباع الهوى ، وترك ما يدل عليه العقل ، والحجى . وأهل المسامحة في التصرفات ، والبر والإحسان ، مندوب إليه شرعاً . ولكن بطريق السفه والتبذير ، مذموماً شرعاً وعرفاً . » ، ج ٢٤ ، ص ١٥٧ ، كشف الأسرار ، ج ٤ ، ص ٣٦٩ ، رد المحتار ، ج ٦ ، ص ١٤٨ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٢٦٠ ، التقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٤١ .

وهو عند المالكية : التبذير . فقال في المنتقى ، شرح الموطأ : ( وأما السفية ، فهو الذي لا معرفة له بحفظ ماله ، ووجه اصلاحه ) ، ج ٦ ، ص ١٠٧ ، وقال في بلغة السالك : ( قوله : وتبذير المال ، وهو حجر السفه . لأن التبذير هو بحكم إحسان التصرف في المال ) ، ج ٣ ، ص ٣٨١ .

وهو عند الشافعية ، السفية المبذر . فقد قال في حاشية البجيرى : ( السفية المبذر لماله ، كأن يرميه في بحر ، أو نحوه . أو يضيعه باحتمال غبن فاحش في معاملة ، أو يصرفه في محرم لا في خير ، كصدقة ولها في نحو مطاعم وملابس ) ، ج ٣ ، ص ٨٢ .

وقال في التوضيح : هو خفة تقوى الإنسان فتبعته على العمل بخلاف موجب العقل ، وقال فخر الإسلام : - رحمه الله - : ( هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وخلاف دلالة العقل ) ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

وعند الحنابلة : هو المضيع لماله المبذر له . كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، دقائق أولي النهى ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٧٢ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

٢- ابتاع عبدالله بن جعفر بيعاً ، فقال علي : - رضي الله عنه - لآتين عثمان فلاحجرن عليك . فأعلم ذلك ابن جعفر للزبير ، فقال : أنا شريكك في بيعك . فأتى علي عثمان ، فقال : احجر علي هذا . فقال الزبير : أنا شريكه ، فقال عثمان : أحجر علي رجل شريكه الزبير ؟<sup>(١)</sup> .

٣- أن عبدالله بن جعفر اشترى أرضاً بستمائة ألف درهم ، قال : فهمَّ علي ، وعثمان أن يحجرا عليه . قال : فلقيت الزبير فقال : ما اشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت . قال : فذكر له عبدالله الحجر . قال : لو أن عندي مالاً لشاركتك . قال : فإني أقرضك نصف المال . قال : فإني شريكك . قال : فأتاهما علي ، وعثمان ، وهما يتراوضان . قال : ما تراوضان ؟ فذكر له الحجر علي عبدالله بن جعفر . فقال : أتحجران علي رجل أنا شريكه ؟ قال : لا لعمرى قال فإني شريكه فتركه<sup>(٢)</sup> .

٤- أن عبدالله بن جعفر أتى الزبير ، فقال : إني اشتريت بيع كذا وكذا ، وأن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله ، أن يحجر علي فيه . فقال : الزبير فأنا شريكه في البيع . فقال عثمان : كيف أحجر علي رجل في بيع ، شريكه فيه الزبير ؟<sup>(٣)</sup> .

٥- عن ابن سيرين ، قال : قال لعلي ألا تأخذ علي يدى ابن أخيك ؟ - يعني عبدالله بن جعفر - وتحجر عليه ، اشترى سبخة بستين ألفاً ، ما يسرني أنها لي بنعلي<sup>(٤)</sup> .

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على جواز الحجر على السفية ، والسفيه ، من كان سيء التصرف في ماله . قال الشافعي ، - رحمه الله - : فعلي - رضي الله عنه - لا يطلب الحجر إلا وهو يراه ، والزبير - رضي الله عنه - لو كان الحجر باطلاً . قال : لا يحجر

(١) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٤) انظر ص ٢٦٤ من هذا البحث .

على بالغ حر ، وكذلك عثمان . بل كلهم يعرف الحجر في حديث صاحبك<sup>(١)</sup> .  
قال الشوكاني : « وقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء  
التصرف . وبه قال : - علي عليه السلام - و عثمان ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن  
جعفر .

وقال الشوكاني أيضاً : « ولكن الظاهر أن الحجر على من كان في تصرفه سفه ، كان  
أمراً معروفاً عند الصحابة ، مألوفاً بينهم . ولو كان غير جائز ، لأنكره بعض من أطلع على  
هذه القصة ، وكان الجواب من عثمان - رضي الله عنه - على علي - عليه السلام - بأن  
هذا غير جائز ، وكذلك الزبير وعبدالله بن جعفر . لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان  
لهما عن تلك الشركة مندوحة .

وقال أيضاً : فإن الحجر لو كان غير جائز ، لما ذهب عثمان وسأل منه ذلك<sup>(٢)</sup> .  
وقال الرافعي<sup>(٣)</sup> في فتح العزيز ، بعد ذكر قصة عثمان وعلي : « قلت : دلت القصة  
على أنهم كانوا متفقين على جواز الحجر بالتبذير ، وأنه كان مشهوراً فيما بينهم<sup>(٤)</sup> .

#### الأدلة :-

قال تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) سنن البيهقي، باب الحجر على البالغين بالسفه ، ج٦ ، ص ٦١ .

(٢) نيل الأوطار ، ج٥ ، ص ٣٦٨ .

(٣) الرافعي : عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعي القزويني ، أبو القاسم صاحب الشرح الكبير ،

شيخ الشافعية إمام الدين ، عالم العجم ، والعرب . ولد سنة خمسين وخمسمائة . كان من العلماء

العاملين ، يذكر عنه تعبد ، ونسك ، وأحوال ، وتواضع . إنتهت إليه معرفة المذهب . له الفتح

العزیز في شرح الوجيز ، وشرح آخر صغير ، وله شرح مسند الشافعي ، وغير ذلك . كان ذا فنون حسن

السيرة جميل الأمر كان أوحد عصره في الأصول ، والفروع ، ومجتهد زمانه ، وفريد وقته في تفسير

القرآن والمذهب توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، سير أعلام النبلاء ، ج٢٢ ،

ص ٢٥٢ ، طبقات المحدثين ، ج١ ، ص ١٩٤ .

(٤) فتح العزيز بحاشية المجموع ، ج١٠ ، ص ٢٦٧ .

(٥) سورة النساء : الآية [٥] .

## وجه الدلالة :-

« السفهاء المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ، ولا يدي لهم بإصلاحها ، وتثميرها ، والتصرف فيها . والخطاب للأولياء وأضاف الأموال إليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم . كما قال : ولا تقتلوا أنفسكم .  
والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى ، قوله تعالى : ﴿ وارزقوهم فيها واكسوهم ﴾<sup>(١)</sup> ثم قال في تفسير قوله تعالى " وارزقوهم فيها " <sup>(٢)</sup> .  
واجعلوها مكاناً لرزقهم بأن تتجروا فيها وتربحوا حتى تكون نفقتهم من الأرباح لا من صلب المال ، فلا يأكلها الإنفاق . وقيل : هو أمر لكل أحد أن لا يخرج ماله إلى أحد من السفهاء . قريب أو أجنبي ، رجل أو امرأة . يعلم أنه يضعه فيما لا ينبغي ويفسده <sup>(٣)</sup> .  
قال الشوكاني : « وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان . ومما يؤيد ذلك نهيه - ﷺ - عن الإسراف بالماء ، ولو على نهر جار . ومن المؤيدات عدم إنكاره - ﷺ - وآله وسلم على قرابة حبان لما سأله أن يحجر عليه ، إن صحَّ ثبوت ذلك »<sup>(٤)</sup> .  
٢- رده - ﷺ - صدقه الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة النساء : الآية [٥] .

(٢) سورة النساء : الآية [٥] .

(٣) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٦٩ .

(٤) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٦٩ .

(٥) عن أبي سعيد الخدروي : أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله - ﷺ - على المنبر فدعاه وأمره أن يصلي ركعتين . ثم قال : تصدقوا فتصدقوا فأعطاه - ﷺ - ثوبين مما تصدقوا فألقى هو أحد ثوبيه فكره رسول الله - ﷺ - ما صنع ، ... صحیح ابن حبان ، ج ٦ ، ص ٢٥٠ .  
صحیح ابن خزيمة ، باب أمر الإمام الناس في خطبة يوم الجمعة بالصدقة ، إذا رأى حاجة أو فقراً ، ج ٣ ، ص ١٥٠ . المستدرک علی الصحیحین ، ج ١ ، ص ٤٢٢ ، السنن الكبرى للنسائي ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب كلام الإمام في الخطبة ، ج ٣ ، ص ٢١٧ .

٣- من حديث جابر أيضاً أن رسول الله -ﷺ- ، ( ردّ البيضة على من تصدق بها ولا مال له غيرها )<sup>(١)</sup> .

٤- ردّه -ﷺ- عتق من أعتق عبداً له ، عن دبر ، ولا مال له غيره<sup>(٢)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

من وافقه :

ذهب عثمان ، وعلي ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن جعفر ، وشريح ، وعطاء ، والشافعي ، ومالك ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأحمد بن حنبل ، وأصحابهم ، إلى جواز الحجر على من كان سيء التصرف<sup>(٣)</sup> .

(١) عن جابر بن عبدالله ، قال : جاء رجل إلى رسول الله -ﷺ- بيضة من ذهب أصابها من بعض المعادن وقال الدورقي مثل البيضة من ذهب قد أصابها من بعض المعادن وقالوا : فقال يارسول الله : خذ هذه مني صدقة ، فوالله ما أصبحت أملك غيرها . فأعرض عنه . ثم أتاه من شقه ، الأيمن فقال : مثل ذلك فأعرض عنه . ثم أتاه من شقه الأيسر ، فقال له : مثل ذلك فأعرض عنه . ثم قال له : في الرابعة ، فقال : هاتها ، مغضباً . فحذفه بها حذفاً لو أصابه لشجه ، أو عقره . ثم قال : يأتي أحدكم بماله كله ، فيتصدق به ، ويتكفف الناس . إنما الصدقة عن ظهر غنى) ، صحيح ابن خزيمة ، باب الزجر عن صدقة المرء بماله كله ، ج ٤ ، ص ٩٨ .

(٢) صحيح البخاري : ( عن جابر بن عبدالله قال بلغ النبي -ﷺ- أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره ، فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه ) . صحيح البخاري ، باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم ، ج ٦ ، ص ٢٦٢٧ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ، ص ٣٦٨ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ .  
قال المالكية : ( وقد اختلف العلماء في الحجر على الكبير . فقال مالك : وجمهور الفقهاء ، يحجر عليه ) . انظر : مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٣٩٤ ، التاج والإكليل ، ج ٦ ، ص ٦٣١ ، الخرشني ، ج ٥ ، ص ٢٩٠ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

قال الشافعية : فلو بلغ غير رشيد ، لاختلال صلاح الدين ، أو المال دام الحجر عليه .  
انظر : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٣١ ، نهاية المحتاج ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ ، تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ٦١ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ ، الأم ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ .

قال الحنابلة : وهو - أي الحجر - على ضربين حجر لحق الغير ، كحجر على مفلس ، وعبد ومكاتب ومشارك ، إذا كان الثمن في البلد أو قريباً منه بعد تسليمه المبيع . وراهن مشتر بعد طلب الشفيع ، ومرتد وغير ذلك .

## من خالفه :

عن أبي حنيفة : إذا بلغ الغلام غير رشيد ، لم يسلم إليه ماله ، حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ... فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة يسلم إليه ماله . وإن لم يونس منه الرشد <sup>(١)</sup> ، وهو قول إبراهيم وابن سيرين <sup>(٢)</sup> .

## الراجع :

جواز الحجر على السفية لأنه مقتضى قوله تعالى : ﴿والله لا يحب الفساد﴾ فالذي يفسد ماله ويضيعه السفية ، ولأن الحجر مقرر شرعاً على السفية وهو قول الرسول ﷺ . ولأنه منع دفع المال إلى الأيتام حتى يتبين رشدهم وهو حجر عليهم .

---

=== والضرب الثاني : حجر لحظ نفسه ، كحجر على صغير ومجنون وسفيه ... ولا ينفك الحجر عنهما قبل ذلك . أي البلوغ ، أو العقل ، مع الرشد بحال لو صار شيخين ... والشيخ الكبير إذا اختل عقله حجر عليه . لمنزلة المجنون لعجزه عن التصرف في ماله . انظر : كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، ٤١٧ ، ص ٤٤٣ ، ٤٥٢ ، دقائق أولي النهى ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٧٢ ، المبسوط ، ج ٢٤ ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩١ .

(١) المبسوط ج ٢٤ ، ص ١٦١ ، ١٦٢ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩١ ، العناية ، ج ٩ ، ص ٢٥٩ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ .

(٢) انظر : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .

## المسألة الثالثة

### الحجر على المفلس<sup>(١)</sup>

الإشوان :-

- ١- وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان من اقتضى من حقه قبل أن يفلس . فهو له ، ومن عرف متاعه بعينه فهو أحق به<sup>(٢)</sup> .
- ٢- أخبرنا محمد بن أحمد بن زكريا ، أنبأ أبو طاهر محمد بن الفضل ، ثنا جدي

(١) المفلس : لغة الإفلاس . مصدر أفلس . فيقال : أفلس الرجل إذا صار ذا فلوس ، بعد أن كان ذا دراهم . فهو مفلس . والجمع مفاليس . وحقيقته ، الانتقال من حاله اليسر ، إلى حالة العسر . وفلسه القاضي تفليساً ، نادى عليه وشهره بين الناس ، بأنه صار مفلساً ، المصباح المنير ، ص ٢٨٢ ، لسان العرب ، ج ٦ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٢١٤ ، والإفلاس في الاصطلاح ، أن يكون الدين الذي على الرجل أكثر من ماله . وسواء أكان غير ذي مال أصلاً ، أم كان له مالٌ . إلا أنه أقل من دينه . انظر : الموسوعة الفقهية ، ج ٥ ، ص ٣٠٠ .

فقد قال في الجوهرة النيرة : ( وينفق على المفلس من ماله ، والمراد بالمفلس ، هذا المديون المحجور ) ، ج ١ ، ص ٢٤٦ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٠٠ .

وقال في شرح حدود ابن عرفة : قال : ( التفليس أخص وعام . فالتفليس أخص حده ، بقوله : حكم الحاكم يخلع كل ما لمدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه . وقال - رحمه الله - : والأعم قيام ذي دين على مدين ليس له ما يفي به ) ، ص ٣١١ .

وقال في مواهب الجليل : ( والتفليس ، خلع الرجل من ماله لغرمائه . والمفلس المحكوم عليه بحكم الفليس الذي لا مال له . ) ، ج ٥ ، ص ٣٣ ، وهو عند الشافعية ، كما قال في أسنى المطالب : ( وشرعاً هو المحجور عليه بسبب الفليس . ) ، ج ٢ ، ص ١٨٣ وقال في روض الطالب : ( التفليس ، هو لغة النداء على المفلس وشهره بصفة الإفلاس .. وشرعاً جعل الحاكم المدين مفلساً بمنعه من التصرف في ماله ... والمفلس شرعاً من حُجر عليه لتقص ماله عن دينه لأدمي ) ، ج ٢ ، ص ١٨٣ ، الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٩٧ .

وهو عند الحنابلة كما قال في الفروع : ( والفلس لغة : العدم . والمفلس المعدم .. وشرعاً من لزمه أكثر مما له . ) ، ج ٤ ، ص ٢٨٨ ، وقال في الإنصاف : ( حجر المفلس عبارة عن منع الحاكم من عليه دين حال يعجز عن ماله الموجود مدة الحجر من التصرف فيه ) . ج ٥ ، ص ٢٧٢ ، وقال في شرح منتهى الإيرادات : ( والمفلس عند الفقهاء من دينه أكثر من ماله ، سمي مفلساً ) . ج ٢ ، ص ١٥٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤١٧ .

(٢) صحيح البخاري ، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع ، والقرض ، والوديعة ، فهو أحق به . ج ٢ ، ص ٨٤٦ .



محمد بن إسحق بن خزيمة ، ثنا علي بن حجر ، ثنا إسماعيل بن جعفر ، ثنا محمد بن أبي حرملة أنه سمع سعيد بن المسيب ، يقول : أفلس مولى لأم حبيبة زوج النبي -ﷺ- فاخصم فيه إلى عثمان - رضي الله عنه - فقضى عثمان ، أن من كان اقتضى من حقه شيئاً قبل أن يتبين إفلاسه ، فهو له . ومن عرف متاعه فهو له <sup>(١)</sup> .

حال سند الآثرين :-

الأثر الأول : صحيح ، رواه البخاري <sup>(٢)</sup> .

الأثر الثاني <sup>(٣)</sup> : متوقف عن الحكم على سنده .

فقه الآثرين :-

دل الأثران على جواز الحجر على المفلس عند عثمان - رضي الله عنه - بدلالة قضائه على مولى أم حبيبة - رضي الله عنها - . فقد جعل المال الموجود عنده لأصحابه العارفين له ، وهذا رفع ليده عن التصرف في ماله . وما الحجر إلا منع الإنسان من التصرف في ماله .

(١) سنن البيهقي الكبرى ، كتاب التفليس باب المشتري بفلس بالثمن ، ج ٦ ، ص ٤٦ .

(٢) دراسة سند الأثر الأول :-

صحيح رواه البخاري ، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع ، والقرض ، والوديعة ، فهو أحق به ، ج ٢ ، ص ٨٤٦ .

(٣) دراسة سند الأثر الثاني :-

- محمد بن أحمد بن زكريا : لم أجد له ترجمة .

- أبو طاهر محمد بن الفضل : لم أجد له ترجمة .

- جدي : محمد بن إسحاق بن خزيمة : لم أجد له ترجمة .

- علي بن حجر : ابن إياس السعدي ، الروزي ، ثقة حافظ . انظر تقريب التهذيب ، ص ٣٩٩ .

- إسماعيل بن جعفر : إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري ، الزرقى ، أبو إسحاق القارى ، ثقة ثبت . انظر تقريب التهذيب ، ص ١٠٦ .

- محمد بن أبي حرملة : محمد بن أبي حرملة القرشي ، المدني ، مولى ابن حويطب ، ثقة . انظر: تقريب التهذيب ، ص ٤٧٣ .

- سعيد بن المسيب : أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار . انفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل . انظر ص ٥٦ من هذا البحث .

## الأدلة :-

١- عن كعب بن مالك عن أبيه : ( أن رسول الله -ﷺ- حجر على معاذ ماله ، وباعه في دين عليه )<sup>(١)</sup> .

## وجه الدلالة :-

معاذ في عهد النبي -ﷺ- مكلف بالغ . فحجر عليه الرسول -ﷺ- وسدد ديونه التي عليه . فدل فعله -ﷺ- ، على جواز الحجر بالإفلاس ؛ لمصلحة غيره ، لأعطاء الغرماء حقوقهم التي لهم .

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - يقول : قال رسول الله -ﷺ- أو قال : « سمعت رسول الله -ﷺ- من أدرك ماله بعينه عند رجل ، أو إنسان ، قد أفلس . فهو أحق به من غيره »<sup>(٢)</sup> .

٣- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - ، قال : أصيب رجل في عهد رسول الله -ﷺ- في ثمار ابتاعها . فكثرت دينه ، فقال رسول الله -ﷺ- : تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله -ﷺ- : « لغرمائه خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك . »<sup>(٣)</sup> .

٤- عن عبدالرحمن بن كعب قال : « كان ابن جبل شاباً سخياً ، وكان لا يمسك شيئاً . فلم يزل يدان حتى غرق ماله كله في الدين . فأتى النبي -ﷺ- فكلمه ليكلم غرماءه ، فلو تركوا لأحد ، لتركوا لمعاذ ، لأجل رسول الله -ﷺ- . فباع رسول الله -ﷺ-

(١) انظر ص ٢٦٩ من هذا البحث .

(٢) صحيح البخاري ، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع ، والقرض ، والوديعة فهو أحق به . ج ٢ ، ص ٨٤٦ .

صحيح مسلم . باب من أدرك ما باعه عند المشتري ، وقد أفلس ، فله الرجوع فيه . ج ٢ ، ص ١١٩٤ .

(٣) صحيح مسلم . باب استحباب الوضع من الدين ، ج ٣ ، ص ١١٩١ .

صحيح ابن حبان ، باب الجائحة ، ج ١١ ، ص ٤٠٩ ، المستدرک علی الصحیحین ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

لهم ، ماله حتى قام معاذ بغير شيء» (١) .

## أقوال الفقهاء :-

من وافق عثمان - رضي الله عنه :-

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الحجر على المفلس (٢) . وهو قول محمد (٣) ، وأبي

يوسف من الحنفية.

من خالفه :

قال أبو حنيفة : « لا أحجر في الدين وإذا وجبت ديون على رجل ، وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه ، لم أحجر عليه ؛ لأن في الحجر إهدار أهليته ، فلا يجوز لدفع ضرر خاص» (٤) .

(١) سنن البيهقي الكبرى . باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه ، ج ٦ ، ص ٤٨ .

مجمع الزوائد باب في الفليس . رواه الطبراني في الكبير مرسلأ ورجاله رجال الصحيح ، ج ٤ ، ص ١٤٤ قال في نيل الأوطار : ( حديث كعب أخرجه أيضاً البيهقي ، والحاكم ، وصححه . ومرسل عبدالرحمن بن كعب أخرجه أيضاً أبو داود ، وعبدالرزاق ، قال عبد الحق : المرسل أصح . وقال ابن الصلاح في الأحكام : هو حديث ثابت . وقد أخرج الحديث الطبراني . ويشهد له ما عند مسلم ، وغيره من حديث أبي سعد قال : « أصيب رجل على عهد رسول الله - ﷺ - » . نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٦٦ .

(٢) قال المالكية : « وإذا أوقف الحاكم مال المفلس ، وقضى بتفليسه ، لم يجز له في حالة حكم حتى ينقضي أمره » الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، ج ٢ ، ص ١٥٩ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٥٨ . شرح الخرشني . ج ٥ ، ص ٢٦٦ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٢٦١ - ٢٦٥ ، التاج والإكليل ج ٦ ، ص ٥٩٧ ، المنتقى . ج ٥ ، ص ٨٢ .

وقال الشافعية : « والحجر نوعان : نوع شرع لمصلحة الغير ) ومنه حجر المفلس أي الحجر عليه في حالة لحق الغرماء » مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٩٧ - ٩٨ . تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ١١٩ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ١٨٣ . وقال الخنابلة : « الحجر على ضريرين : أحدهما حجر لحق الغير ، كحجر على مفلس لحق الغرماء » ، كشاف القناع ، باب الحجر ، ج ٣ ، ص ٤١٦ - ٤١٧ ، مطالب أولي النهى ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٧٢ ، دقائق أولي النهى ، ج ٢ ، ص ١٥٥ ، المغني ، ج ٤ ، ص ٢٦٥ .

(٣) قالوا : إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر القاضي عليه ، ومنعه من البيع ، والتصرف ، والإقرار حتى لا يضر بالغرماء . الهداية ، ج ٩ ، ص ٢٧٥ ، العناية ، ج ٩ ، ص ٢٧٥ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٢٧٥ ، ص ٢٧٦ ، البحر الرائق ، ج ٨ ، ص ٩٥ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩٩ ، كنز الدقائق ، ج ٥ ، ص ١٩٩ .

(٤) المراجع السابقة في الرقم (٢) .

## المبحث الثالث

### مسائل في الحجر

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى :

طلب الأولياء والغرماء الحجر.

المسألة الثانية :

الحجر لا يكون إلا بحكم الحاكم

المسألة الثالثة :

حكم من وجد ماله عند المحجور عليه

## المسألة الأولى طلب الحجر

الآثار :-

- ١- قال: أتى عبدالله بن جعفر الزبير ، فقال : أتى ابتعت بيعاً بكذا ، وأن علياً يريد أن يأتي عثمان فيسأله أن يحجر علياً . فقال له الزبير : فأنا شريكك في البيع . فأتى علي عثمان ، فقال له : إن ابن جعفر ابتاع كذا وكذا فأحجر عليه . فقال الزبير : أنا شريكه في هذا البيع ، فقال عثمان : كيف أحجر علي رجل في بيع ، شريكه الزبير؟<sup>(١)</sup>
- ٢- قال الشافعي : قال : ابتاع عبدالله بن جعفر بيعاً ، فقال علي -رضي الله عنه- : لآتين عثمان فلا أحجرنَّ عليك . فأعلم ذلك ابن جعفر للزبير . فقال : أنا شريكك في بيعك . فأتى علي عثمان فقال : احجر علي هذا . فقال الزبير : أنا شريكه . فقال عثمان : أحجر علي رجل شريكه الزبير؟<sup>(٢)</sup>
- ٣- أن عبدالله بن جعفر اشترى أرضاً بستمائة ألف درهم ، قال : فهمَّ علي وعثمان أن يحجرا عليه . قال : فلقيت الزبير ، فقال : ما اشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت . قال : فذكر له عبدالله الحجر قال لو أن عندي مالاً لشاركتك قال فإني أقرضك نصف المال . قال : فإني شريكك . قال : فأتاهما علي وعثمان وهما يتراوضان . قال : ما تراوضان ؟ فذكر له الحجر علي عبدالله بن جعفر . فقال : أتحجران علي رجل أنا شريكه ؟ قالوا : لا لعمرى . قال : فإني شريكه فتركه<sup>(٣)</sup> .
- ٤- أن عبدالله بن جعفر أتى الزبير ، فقال : إني اشتريت بيع كذا وكذا ، وأن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله ، أن يحجر علي فيه . فقال الزبير : فأنا شريكه في

(١) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

- البيع . فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع ، شريكه فيه الزبير؟<sup>(١)</sup> .
- ٥- عن ابن سيرين ، قال : قال عثمان لعلي : ألا تأخذ على يدي ابن أخيك ؟ - يعني عبدالله بن جعفر - ، وتحجر عليه . اشترى سبخة بستين ألفاً ما يسرني أنها لي بنعلي<sup>(٢)</sup> .
- ٦- أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : أفلس مولى لأم حبيبة زوج النبي -ﷺ- فاختصم فيه إلى عثمان -رضي الله عنه- . فقضى عثمان أن من كان اقتضى من حقه شيئاً ، قبل أن يتبين إفلاسه ، فهو له . ومن عرف متاعه فهو له<sup>(٣)</sup> .

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار كلها على أن الحجر لا يكون إلا بطلب من الولي ، أو الغرماء . بدلالة أن عثمان - وهو الحاكم - قال : لعلي : ألا تحجر على ابن عمك ؟ وعلي ولي . ثم سأل علي عثمان الحجر ، وسأله طلب . فأقره عثمان ، ولكن لم يوقع الحجر على ابن جعفر ، لمشاركة ابن الزبير . فاختلف الاجتهاد في تقدير الحجر ، وعدمه ، مما رآه عثمان . وعلي يستحق الحجر لم يراه الزبير وابن جعفر .

كما أن ابن جعفر ذهب إلى الزبير يطلب مشاركته ، لأن وليه علي -رضي الله عنه- يطلب من عثمان الحجر . وهذا في الحجر بالسفه . وأما الحجر بالفلس ، فإن الغرماء اختصموا إلى عثمان في مولى أم حبيبة ، فطلبوا حقهم وقضى عثمان على مولى أم حبيبة بالحجر . فدلت الآثار على أن الحجر ، يكون بطلب الولي أو الغرماء .

#### الأدلة :-

- ١- عن كعب بن مالك قال : كان معاذ بن جبل -رضي الله عنه- شاباً حليماً سمحاً ،

(١) انظر ص ٢٦٤ من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ٢٧٨ من هذا البحث .

من أفضل شباب قومه. ولم يكن يمسك شيئاً ، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين. فأتى النبي -ﷺ- غرماءه فلو تركوا أحداً من أجل أحد لتركوا معاذاً من أجل رسول الله -ﷺ-. فباع لهم رسول الله -ﷺ- يعني ماله حتى قام معاذ بغير شيء<sup>(١)</sup>.

٢- عن أنس بن مالك أن رجلاً كان على عهد رسول الله -ﷺ- يبتاع . وكان في عقده ضعف ، فأتى أهله لنبي الله -ﷺ- فقالوا : يا نبي الله ، أحجر على فلان فإنه يبتاع وفي عقده ضعف فدعاه نبي الله -ﷺ- فنهاه عن البيع فقال يا نبي الله : إني لا أصبر على البيع فقال -ﷺ- : « إن كنت غير تارك للبيع ، فقل ها وها ولا خلافة»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :-

دلّ الحديثان على طلب الغرماء الحجر . فلم يقع على معاذ - رضي الله عنه - ولا على الرجل الذي في عقده ضعف ، حتى طلب الغرماء من رسول الله -ﷺ- الحجر . فلو كان جائزاً من غير طلب ، لحجر عليهما قبل طلب الغرماء ، ولو لم يكن الحجر بطلب الغرماء ، لما أقر النبي -ﷺ- الغرماء على الحجر .

أقوال الفقهاء :-

القول الأول :-

**من وافق عثمان - رضي الله عنه - :**

ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى عدم إيقاع الحجر على ابن جعفر ، إلا بطلب

أوليائه . كما لم يوقع الحجر على مولى أم حبيبة إلا بعد طلب غرمائه .

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على المفلس ويبيع ماله في ديونه ، ج٦ ، ص ٤٨ .  
وقال في مجمع الزوائد ، باب في المفلس ، ( رواه الطبراني في الكبير مرسلأ ورجاله رجال الصحيح )  
ج ٤ ، ص ١٤٤ .

(٢) انظر ص ٢٦١ من هذا البحث .

وزهب إلى ذلك جمهور العلماء وهو قول المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وهو قول أبي يوسف، ومحمد من الحنفية<sup>(٤)</sup>. وسواء سأله كل الغرماء أو بعضهم حتى لو سأله المفلس نفسه.

### القول الثاني :-

#### من خالف عثمان - رضي الله عنه :-

- أ - ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يحجر على المفلس بسبب دين ولو طلب غرماؤه الحجر عليه<sup>(٥)</sup>.  
ب - إنه لا يحجر بطلب بعض الغرماء، أو بطلب المفلس نفسه. وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٦)</sup>.

- (١) مواهب الجليل ، (فلس بطلب الغريم أنه لا يكون للقاضي تفليس المدين إلا بطلب الغريم وأنه لو أراد المدين تفليس نفسه لم يكن له ذلك ... وأنه لو طلب التفليس واحد من الغرماء فأكثر، كان له ذلك) ج ٥ ، ص ٣٨ .
- (٢) مغنى المحتاج، ج ٣ ، ص ٩٩ ، تحفة المحتاج (ولا يحجر عليه بغير طلب من الغرماء) ، ج ٥ ، ص ١٢٢ ، الفرر البهية ( أي حجر على المفلس بطلبه أو بطلب خصمه) ، ج ٣ ، ص ١٠٢ .
- (٣) الإنصاف ( إن كان له مال لا يفي بدينه ، وسأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه ، لزمه إيجابهم هذا المذهب وعليه الأصحاب) . ج ٥ ، ص ٢٨١ .
- شرح منتهى الإيرادات ( فإن لم يسأل أحد منهم لم يحجر عليه ولو سأله المفلس ) ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .  
وقال في الكشف : ( فإن لم يسأل أحد من غرمائه الحاكم الحجر عليه لم يحجر عليه ، لأنه لا يحكم بغير طلب رب الحق ) ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ .
- (٤) مجمع الأنهر ( وعندهما وعند الأئمة الثلاثة يحجر عليه - أي على المدينون - إن طلب غرماؤه الحجر عليه ) ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ ، مجمع الضمانات ( وعند صاحبه يجوز بما قال أبو حنيفة وبثلاثة أسباب أخرى منها الدين إذا ركب الرجل ديون فطلب غرماؤه من القاضي أن يحجر عليه والثاني عندهم السفه يحجر القاضي على السفه المبذر بطلب أوليائه ) ، ص ٤٣٥ - ٤٣٦ ، الهداية ، ج ٩ ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ٥ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
- (٥) الهداية ، ج ٩ ، ص ٢٧١ ، مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ ، تبين الحقائق ، ( ودين وإن طلب غرماؤه أن لا يحجر عليه بسبب دين ولو غرماؤه الحجر عليه ) ، ج ٥ ، ص ١٩٩ .
- (٦) شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٦٠ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ ، الإنصاف ( ظاهر قوله : فسأله غرماؤه الحجر أنه لو سأله البعض الحجر عليه لم يلزمه إيجابهم ... قال في الفروع لزم الحجر عليه بطلب غرماء والأصح : أو بعضهم ... الثالث : ظاهر كلامه أيضا أن المعسر لو طلب الحجر على نفسه من الحاكم لا يلزمه إجابته إلى ذلك ، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقال : في المستوعب إذا زاد دينه على المال وقيل : أو طلب المفلس الحجر من لحاكم لزمه ، وقال : في الرعاية الكبرى : وإن طلبه المفلس وحده : احتمال وجهين ) ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ .



## المسألة الثانية

### الحجر لا يكون إلا بحكم الحاكم

الآثار :-

- ١- أخبرنا عبدالرزاق قال : أتى عبدالله بن جعفر الزبير فقال : إني ابتعت بكذا ، وأن علياً يريد أن يأتي عثمان فيسأله أن يحجر علياً . فقال له الزبير : فأنا شريكك في البيع . فأتى علي عثمان ، فقال له : إن ابن جعفر ابتاع كذا وكذا فاحجر عليه . فقال الزبير : أنا شريكه في هذا البيع . فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع ، شريكه الزبير؟<sup>(١)</sup> .
- ٢- قال الشافعي : قال : ابتاع عبدالله بن جعفر بيعاً فقال علي - رضي الله عنه - لا تبن عثمان فلاحجرن عليك . فأعلم ذلك ابن جعفر للزبير ، فقال : أنا شريكك في بيعك ، فأتى علي عثمان ، فقال : احجر على هذا . فقال : الزبير أنا شريكه . فقال عثمان : أحجر على رجل شريكه الزبير؟<sup>(٢)</sup> .
- ٣- أن عبدالله بن جعفر اشترى أرضاً بستمائة ألف درهم . قال : فهم علي وعثمان أن يحجرا عليه ، قال : فلقيت الزبير . فقال : ما اشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت . قال : فذكر له عبدالله الحجر . قال : لو أن عندي مالاً لشاركتك . قال : فإني أقرضك نصف المال . قال : فإني شريكك . قال : فأتاهما علي وعثمان وهما يتراوضان ، قال : ما تراوضان ؟ فذكر له الحجر علي عبدالله بن جعفر . فقال : أتحجران على رجل أنا شريكه ؟ قال : لا لعمرى . قال : فإني شريكه فتركه<sup>(٣)</sup> .
- ٤- نا أن عبدالله بن جعفر أتى الزبير ، فقال : إني اشتريت بيع كذا وكذا وأن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر علياً فيه . فقال الزبير : فأنا شريكه في البيع .

(١) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٢٦٣ من هذا البحث .

فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع ، شريكه فيه الزبير؟<sup>(١)</sup> .

٥- عن ابن سيرين ، قال : قال عثمان لعلي : ألا تأخذ على يدى ابن أخيك ؟ - يعني عبدالله ابن جعفر - ، وتحجر عليه ؟ اشترى سبعة بستان ألفاً ما يسرني أنها لي بنعلي<sup>(٢)</sup> .

٦- عن سعيد بن المسيب يقول : أفلس مولى لأم حبيبة زوج النبي -ﷺ- فاختصم فيه إلى عثمان -رضي الله عنه - فقاضى عثمان أن من كان اقتضى من حقه شيئاً قبل أن يتبين إفلاسه فهو له ، ومن عرف متاعه فهو له<sup>(٣)</sup> .

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار كلها على أن الحجر لا يوقعه إلا حاكم ، فعلي طلب من الحاكم - وهو عثمان - إيقاع الحجر على عبدالله بن جعفر . فلم ينكر عليه عثمان -رضي الله عنه - طلبه ، ولم يقل له أنت ولي فاحجر عليه ، وإنما قبل طلب علي ، وأراد إيقاع الحجر عليه . ولم يمنعه إلا اختلاف الاجتهاد في تقدير السفه ، وعدمه ، خاصة بعد مشاركة ابن الزبير ، وبدلالة أن عبدالله بن جعفر ذكر لابن الزبير أن علياً يريد أن يأتي عثمان ليحجر عليه . فلو كان الحجر يقع عند عثمان ، أو غيره من الصحابة من الولي ، لما ذهب علي إلى عثمان ، ولما خاف ابن الزبير من عثمان في أن يحجر عليه .

ويظهر واضحاً وقوع الحجر من الحاكم باختصاص غرماء مولى أم حبيبة عندما أفلس ، فلم يوقع الغرماء الحجر عليه ، وإنما اختصموا إلى الحاكم فأوقع الحاكم عثمان -رضي الله عنه - الحجر عليه .

#### الأدلة :-

١- عن كعب بن مالك قال : كان معاذ بن جبل -رضي الله عنه - شاباً حليماً سمحاً من أفضل شباب قومه ، ولم يكن يمسك شيئاً ، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين . فأتى النبي -ﷺ- غرماءه فلو تركوا أحداً من أجل تركوا معاذاً من

(١) انظر ص ٢٦٤ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٢٧٨ من هذا البحث .

(٣) سنن البيهقي الكبرى ، كتاب التفليس ، باب المشتري بفلس بالثمن . ج ٦ ، ص ٤٦ .

أجل رسول الله -ﷺ- فباع لهم رسول الله -ﷺ- يعني ماله حتى قام معاذ بغير شيء<sup>(١)</sup>.

٢- عن أنس بن مالك أن رجلاً كان على عهد رسول الله -ﷺ- يبتاع ، وكان في عقده ضعف . فأتى أهله لنبى الله -ﷺ- فقالوا : يا نبى الله أحجر على فلان ، فإنه يبتاع وفي عقده ضعف . فدعاه نبى الله -ﷺ- فنهاه عن البيع . فقال : يا نبى الله ، إنى لا أصبر على البيع فقال -ﷺ- : « إن كنت غير تارك للبيع ، فقل ها وها ولا خلافة . »<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :-

دلّ الحديثان على أن الحجر لا يكون إلا بحكم حاكم . فلم يقع على معاذ -رضي الله عنه - ، ولا على الرجل الذي في عقده ضعف حجر من العرماء ، حتى أوقعه رسول الله -ﷺ- بعد طلب للغرماء . فلو كان الحجر واقعاً من غير حاكم ، لما طلب الغرماء الحجر . ولأوقعوه من عندهم ، ولأن الرسول -ﷺ- أوقعه . فلو لم يكن وقوعه من الحاكم ، لأرشد النبي -ﷺ- الغرماء إلى وقوع الحجر بغير الحاكم ، ولما أقرهم على طلبهم .

٣- ولأن الحجر على المفلس يحتاج إلى نظر واجتهاد، ولا يكون ذلك إلا من الحاكم<sup>(٣)</sup>.

أقوال الفقهاء :-

القول الأول :-

**من وافق عثمان -رضي الله عنه :-**

ذهب عثمان إلى أن الحجر لا يكون إلا بحاكم ، إذ طلب من أولياء ابن جعفر الحجر عليه ، وعندما اختصم غرماء مولى أم حبيبة حجر عليه . فكان الحجر عنده بحكم

(١) سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونة ، ج ٦ ، ص ٤٨ .  
قال في مجمع الزوائد ، باب في المفلس ( رواه الطبراني في الكبير مرسلأ ورجاله رجال الصحيح ) ، ج ٤ ، ص ١٤٤ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب الحجر على البالغين بالسفة . ج ٦ ، ص ٦٢ .  
سنن ابن ماجه ، باب الحجر على من يفسد ماله ، ج ٢ ، ص ٧٨٨ .  
مصباح الزجاجة ، باب الحجر على من يفسد ماله ، ( هذا إسناده ضعيف لتدليس ابن إسحاق ، وله شاهد من حديث أنس رواه أصحاب السنن الأربعة . ) ج ٣ ، ص ٥٢ .

(٣) انظر : أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

الحاكم وإلى هذا ذهب جمهور العلماء ، فهو قول المالكية<sup>(١)</sup> . إذا طلب الغرماء الحجر على المفلس وهو عند الشافعية<sup>(٢)</sup> ، والحنابلة<sup>(٣)</sup> ، وهو قول أبي يوسف ومحمد<sup>(٤)</sup> في الغريم المفلس .

القول الثاني :-

من خالف عثمان - رضي الله عنه :-

أ - ذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أنه لا يحجر على المفلس ، ولا الحر العاقل ، وإنما يحبس لبيع ماله<sup>(٥)</sup> .

ب - ذهب محمد من الحنفية<sup>(٦)</sup> ، إلى أن الرشيد إذا عاوده السفه يكون محجوراً عليه بدون حاكم أو قاضي وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٧)</sup> ، حتى المفلس .

(١) التاج والإكليل ( إذا طلب الغرماء الحجر على المفلس فإن الحاكم يحجر عليه ) ، ج ٦ ، ص ٥٩٧ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ .

(٢) مغني المحتاج ( ولا يحجر على المفلس إلا الحاكم ) . ج ٣ ، ص ٩٨ .  
أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(٣) شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٦٠ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ ، الإنصاف ( وإن كان له مال لا يفي بدينه وسأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه لزمه إيجابتهم هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ) . ج ٥ ، ص ٢٨١ وقال أيضاً في الإنصاف ( قال ابن أبي موسى حجر الأب على ابنه البالغ السفه واجب على أصوله حاكماً كان أو غير حاكم ) . ج ٥ ، ص ٣٣٣ .

(٤) المبسوط ، ( أحدهما إن من ركبته الديون إذا خيف أن يلجئ ماله بطريق الإقرار فطلب العرما من القاضي أن يحجر عليه عند أبي حنيفة - رحمه الله - لا يحجر عليه القاضي وعندهما يحجر عليه ) ج ٢٤ ، ص ١٦٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، تبين الحقائق . ج ٥ ، ص ١٩٩ ، وقال في المبسوط : ( وقال أبو يوسف لا يصير محجوراً عليه ، ما لم يحجر عليه القاضي . وكذلك لو بلغ رشيداً ) ، ج ٢٤ ، ص ١٦٣ .

(٥) المبسوط ، ج ٢٤ ، ص ١٦٣ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٩٩ .

(٦) المبسوط ، ( ثم إذا بلغ سفيهاً عند محمد رحمه الله يكون محجوراً عليه بدون حجر القاضي ... ومحمد - رحمه الله - يفرق بين هذا وبين الأول . ويقول : هنا الحجر لأجل النظر للغرماء فيتوقف على طلبهم ، وذلك لا يتم إلا بقضاء القاضي له والحجر على السفه لأجل النظر له . وهو غير موقوف على طلب أحد . فثبت حكمه بدون القضاء ) . ج ٢٤ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٧) الإنصاف ، ( قال ابن أبي موسى حجر الأب على ابنه البالغ السفه واجب على أصوله حاكماً كان ، أو غير حاكم ) . ج ٥ ، ص ٣٣٣ .

وقال أيضاً في الإنصاف : ( واختار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - إن ضاق ماله عن ديونه صار محجوراً عليه بغير حكم حاكم . وهو رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - ) . ج ٥ ، ص ٢٨١ .

## المسألة الثالثة

### حكم ما إذا وجد الدائن ماله عند المفلس

- ١- قال سعيد بن المسيب : قضى عثمان من اقتضى من حقه قبل أن يفلس فهو له . ومن عرف متاعه<sup>(١)</sup> ، بعينه ، فهو أحق به<sup>(٢)</sup> .
- ٢- أخبرنا سعيد بن المسيب يقول : أفلس مولى لأم حبيبة زوج النبي -ﷺ- فاختصم فيه إلى عثمان -رضي الله عنه - فقضى عثمان : أن من كان اقتضى من حقه شيئاً قبل أن يتبين إفلاسه فهو له ، ومن عرف متاعه فهو له<sup>(٣)</sup> .

### فقه الآثار :-

دل الأثران عن عثمان - رضي الله عنه - على أن من ابتاع من مفلس قبل أن يتبين إفلاسه فما اقتضى من حقه فهو له ، أو وجد متاعه فهو له .

### الأدلة :-

- ١- عن أبي هريرة يقول: قال رسول الله -ﷺ- : «أو سمعت رسول الله -ﷺ- يقول : «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس، أو إنسان قد أفلس، فهو أحق به من غيره» . وفي لفظ لمسلم عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- ( في الرجل الذي يغرّم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه إنه لصاحبه الذي باعه ) وفي لفظ لمسلم عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- قال : « إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه ، فهو أحق به »<sup>(٤)</sup> .

- (١) والمتاع : المال والأثاث والجمع أمنفعة، وأمانيع جمع الجمع ، وحكى ابن الاعرابي أما يتبع ، فهو من باب أفاطع . لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٣٣٣ .
- (٢) انظر ص ٢٧٧ من هذا البحث .
- (٣) انظر ص ٢٧٨ من هذا البحث .
- (٤) صحيح مسلم ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري ، وقد أفلس فله الرجوع فيه . ج ٣ ، ص ١١٩٣ - ١١٩٤ ، المنتقى لابن الجارود ، باب أبواب القضاء في البيوع ، ج ١ ، ص ١٦٠ .  
المستدرک علی الصحیحین ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، مسند أبي عوانه ، باب ذكر الخبر الدال على أن الرجل إذا باع من رجل متاعاً ، ولا يعلم أنه مفلس . ثم وجدته مفلساً ، ج ٣ ، ص ٣٤٢ .  
سنن البيهقي الكبرى ، كتاب التفليس ، باب المشتري يفلس بالثمن ، ج ٦ ، ص ٤٥ ،  
سنن الدارقطني ، ج ٣ ، ص ٢٩ ، مسند الشافعي من كتاب التفليس ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ،  
سنن أبي داود ، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .  
السنن الكبرى للنسائي ، باب الرجل يبتاع فيفلس ويوجد المتاع بعينه ، ج ٤ ، ص ٥٥ .  
سنن النسائي المجتبى ، باب الرجل يبتاع فيفلس . ويوجد المتاع بعينه . ج ٧ ، ص ٣١١ .  
سنن ابن ماجه ، باب ومن وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس ، ج ٢ ، ص ٧٩٠ .

## من وافقه :

ذهب المالكية<sup>(١)</sup> ، والشافعية<sup>(٢)</sup> ، والحنابلة<sup>(٣)</sup> ، إلى أن من وجد متاعه ، ولم يتغير فهو أحق به من غيره ؛ إلا أن يشاء تركه فيكون أسوة الغرماء . وهو مروى<sup>(٤)</sup> عن علي ، وأبي هريرة ، وبه قال عروة : والأوزاعي ، والعنبري ، وإسحاق وأبو ثور ، وابن المنذر .

## من خالفه :-

قال الحنفية : ومن أفلس ، وعنده لرجل متاع بعينه ابتاعه منه . فصاحب المتاع أسوة للغرماء<sup>(٥)</sup> . وهو قول الحسن والنخعي ، وابن شبرمة<sup>(٦)</sup> ، وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٧)</sup> .

## الراجع :

الذي يظهر إن من وجد متاعه ولم يتغير فهو أحق به من غيره إذ هو منطوق النصوص الشرعية الثابتة عن رسول الله ﷺ من غير شرط ولا قيد إذا لم تقيد النصوص سوء التفرقة وما غيرها يحتاج إلى دليل ولا دليل والاستثناء بغير دليل ليس حجة ولا يعتبر إذ القيد والشرط ما اعتبره الشارع .

- 
- (١) التاج والإكليل ( وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفليس ، لا الموت ) ، ج ٦ ، ص ٦١٨ ، مواهب الجليل ج ٥ ، ص ٥٠ .
- (٢) حاشية الخرخشي ، ( من أحكام الحجر الخاص ولمعنى أن من باع سلعته وحازها المشتري وقبل أن يقبض البائع ثمنها ، فليس المشتري ، أو مات ، والسلعة موجودة قلبائعها أن يأخذ عين شبيهه المحاز عنه في حالة الفليس ) . ج ٥ ، ص ٢٨١ .
- (٣) الأم ( ومن وجد عين ماله عند مفلس أحق به إن شاء ) ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .
- (٤) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ١١٢ .
- (٥) الإنصاف ( إن من وجد عنده عيناً باعها إياه فهو أحق بها بشرط أن يكون المفلس حياً ، ولم ينقد من ثمنها شيئاً ، والسلعة بحالها لم يتلف بعضها ، ولم تتغير صفتها بما يزيل اسمها . فلو مات كان صاحبها أسوة الغرماء مطلقاً على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب ) . ج ٥ ، ص ٢٨٦ .
- (٦) مطالب أولي النهى ، ج ٣ ، ص ٣٧٧-٣٧٨ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٦١ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٤٢٦ .
- (٧) المغني ( وروي ذلك عن عثمان وعلي وأبي هريرة وبه قال عروة ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، والعنبري ، وإسحاق ، وأبو ثور وابن المنذر ) . ج ٤ ، ص ٢٦٥-٢٦٦ .
- (٨) الهداية ( ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه منه . فصاحب المتاع أسوة للغرماء فيه . ) ، ج ٩ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، تبين الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، ج ٥ ، ص ٢٠١ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٤٨ ، مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ .
- (٩) المغني ( وقال الحسن ، والنخعي ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة هو أسوة الغرماء ) ، ج ٤ ، ص ٢٦٦ .
- (١٠) الإنصاف ( وعنه له أسوة الغرماء وهو ظاهر كلام المصنف هنا وجماعه ) . ج ٥ ، ص ٢٨٧ .

## الفصل السابع

مسائل في الوكالة  
وفيه مبحثان

المبحث الأول :

في تعريفها وحكمها ودليها وفيه مطلبان

المبحث الثاني :

في حكم التوكيل في الخصومة

وفيه مسألة واحدة

## المطلب الأول

تعريف الوكالة لغةً :

تعريف الوكالة شرعاً :

حكم الوكالة :

دليلاً :



## الوكالة

### تعريفها لغة :-

الوكيل معروف ، يقال وكله بأمر كذا توكيل ، والاسم الوكالة بفتح الواو وكسرهما . والتوكل إظهار العجز والاعتماد على غيرك ، والاسم التكلان ، واتكل على فلان في أمره إذا اعتمده ، ووكله إلى نفسه من باب وعده ووكلواً أيضاً ، وهذا الأمر موكول إلى رأيك وواكله مواكلة إذا اتكل كل واحد منهما على صاحبه<sup>(١)</sup> .

ووكيل الرجل الذي يقوم بأمره ، سمي وكيلاً لأن موكله قد وكل إليه القيام بأمره ، فهو موكول إليه الأمر ، والوكيل على هذا القول فعيل بمعنى مفعول<sup>(٢)</sup> .

فالوكالة عبارة عن إذن في تصرف يملكه الآذن فيما تدخله النيابة ، كما أنها عبارة عن الحفظ والتفويض والتسليم .

### تعريف الوكالة شرعاً :-

١- عرف الحنفية الوكالة بالتفويض والتسليم فقال في المبسوط<sup>(٣)</sup> : ( فالتوكيل تفويض التصرف إلى الغير وتسليم المال إليه ليتصرف فيه ) وقال في بدائع الصنائع<sup>(٤)</sup> : ( في الشريعة يستعمل في هذين المعنيين أيضاً على تقرير الوضع اللغوي وهو تعويض التصرف والحفظ إلى الوكيل ) . وقال في غرر الأحكام<sup>(٥)</sup> : ( وشرعاً تفويض التصرف في أمره إلى غيره وإقامته مقامه ) .  
وعند المالكية تفويضاً كما ذكر الحنفية فقال في مواهب الجليل<sup>(٦)</sup> قال ابن عرفة :

(١) مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٠٦ ، مادة وكل .

(٢) لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٧٣٦ ، مادة وكل .

(٣) المبسوط ، ج ١٩ ، ص ٢ .

(٤) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٩ .

(٥) غرر الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، كنز الدقائق ، ج ٧ ، ص ١٣٧ .

(٦) مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ١٨١ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ،

ص ٣٧٧ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٦ ، ص ٦٨ .

(نيابة ذي حق غير ذي إمرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروط بموته) .  
وعند الشافعية قال في أسنى المطالب<sup>(١)</sup> : (تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل  
النيابة .

وعند الحنابلة قال في مطالب أولي النهي<sup>(٢)</sup> : ( وشرعاً : استنابة جائز التصرف فيما  
وكل فيه مثله فيما تدخله النيابة ) .

فالوكالة عند الفقهاء هي نيابة وتفويض وتسليم لمن يصح تصرفه فيما تدخله النيابة .

### حكم الوكالة :-

قال ابن حزم الوكالة جائزة في القيام على الأموال والتزكية وطلب الحقوق  
وإعطائها، وأخذ القصاص في النفس فما دونها ، وتبليغ الإنكاح والبيع والشراء  
والإجارة والاستئجار ، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء ، ومن المريض والصحيح  
سواء ، وطلب الحق واجب بغير توكيل إلا أن يُبرأ صاحب الحق من حقه<sup>(٣)</sup> .

فقد قال ابن قدامة : وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ... وكل من صح تصرفه  
في شئ بنفسه وكان مما تدخله النيابة صح أن يوكل فيه رجلاً كان أو امرأة حراً أو عبداً  
مسلماً كان أو كافراً<sup>(٤)</sup> .

فالوكالة جائزة شرعاً عند الفقهاء فيما تصح فيه النيابة<sup>(٥)</sup> .

(١) أسنى المطالب ، ج٢ ، ص ٢٦٠ ، بهجة ، ج٣ ، ص ١٧١ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج٢ ، ص ٤٢٢ ،

حاشية البجيرمي على المنهاج ، ج٣ ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) مطالب أولي النهي ، ج٣ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، الإنصاف ، ج٥ ، ص ٣٥٣ ، كشاف القناع ، ج٣ ،

ص ٤٦١ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص ١٨٤ .

(٣) المحلى ، ج٧ ، ص ٨٩ .

(٤) المغني ، ج٥ ، ص ٥١ .

(٥) المبسوط ، ج١٩ ، ص ٢ ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ١٩ ، غرر الأحكام ، ج٢ ، ص ٢٨٢ ، كنز الدقائق ،

ج٧ ، ص ١٣٧ ، مواهب الجليل ، ج٥ ، ص ١٨١ ، الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ٢٢٩ ، حاشية

الدسوقي ، ج٣ ، ص ٣٧٧ ، شرح مختصر الخليل للخرشي ، ج٦ ، ص ٦٨ ، أسنى المطالب ، ج٢ ،

ص ٢٦٠ ، بهجة ، ج٣ ، ص ١٧١ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج٢ ، ص ٤٢٢ ، حاشية البجيرمي على

المنهاج ، ج٣ ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، مطالب أولي النهي ، ج٣ ، ص ٤٢٧-٤٢٨ ، الإنصاف ، ج٥ ، ص ٣٥٣ ،

كشاف القناع ، ج٣ ، ص ٤٦١ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص ١٨٤ .

## دليل جواز الوكالة :-

دليل مشروعية الوكالة وجوازها من الكتاب والسنة والإجماع .

١- من الكتاب :-

أ - قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾<sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة :-

قال ابن قدامة : ﴿ فجوز العمل عليها وذلك بحكم النيابة عن المستحقين ﴾<sup>(٢)</sup> .

ب- قال تعالى : ﴿ فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه ﴾<sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة :-

بعثوا أحد الفتية إلى المدينة للشراء وكالة إذ هو نائب عنهم وهو وإن كان شرع من

قبلنا فإنه شرع لنا إذ لم ينسخ أو أنهى عن العمل به .

٢- من السنة :-

أ - عن عروة<sup>(٤)</sup> : « أن النبي - ﷺ - أعطاه ديناراً يشتري له به شاة فاشترى له به شاتين ،

فباع إحداهما بدينار فجاءه بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في بيعه ، وكان لو اشترى

التراب لربح فيه »<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة التوبة: الآية [٦٠] .

(٢) المغني ، ج ٥ ، ص ٥١ .

(٣) سورة الكهف : الآية [١٩] .

(٤) عروة بن الجعد ، يقال ابن أبي الجعد ، وقيل اسم أبيه عياض ، البارقي صحابي سكن الكوفة فهو أول قاض بها . تقريب التهذيب ، ص ٣٨٩ .

(٥) صحيح البخاري ، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي - ﷺ - آية فأراهم انشقاق القمر ، ج ٣ ، ص

١٣٣٢ ، سنن الترمذي ، ج ٣ ، ص ٥٥٩ ، سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، ج ٣ ، ص ١٠ ، مسند أحمد ، ج ٤ ،

ص ٣٧٦ ، سنن أبي داود ، باب في المضارب يخالف ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ ، سنن ابن ماجه . ج ٢ ، ص ٨٠٢ .

قال ابن حجر في فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥ ( وأما قوله الخطابي والبيهقي وغيرهما أنه غير

متصل لأن الحي لم يسم أحد منهم فهو على طريقة بعض أهل الحديث يسمون ما في إسناده مبهم مرسلأ

أو منقطعاً والتحقيق إذا وقع التصريح بالسماع أنه متصل في إسناده مبهم إذ لا فرق فيهما يتعلق بالاتصال

والانقطاع بين رواية المجهول والمعروف فالمبهم نظير المجهول في ذلك ومع ذلك فلا يقال في إسناده ===

ب- عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ - بعث حكيم بن حزام يشتري له أضحية

====  
صرح كل من فيه بالسمع من شيخه أنه منقطع وإن كانوا أو بعضهم غير معروف...  
قوله قال سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالإسناد المذكور قوله كان الحسن بن عماره هو الكوفي أحد الفقهاء المتفق على ضعف حديثهم وكان قاضي بغداد في زمن المنصور ثاني خلفاء بني العباس ومات في خلافته سنة ثلاث أو أربع وخمسين ومائة وقال ابن المبارك جرحه عندي شعبة وسفيان وكلاهما وقال ابن حبان كان يدللس عن الثقات ما سمعه من الضعفاء عنهم فالتصقت به تلك الموضوعات قلت وماله في البخاري إلا هذا الموضع قوله جاءنا بهذا الحديث عنه أي عن شبيب بن غرقدة قوله قال أي الحسن سمعه شبيب من عروة فأتيته القائل سفيان والضمير لشبيب وأراد البخاري بذلك بيان ضعف روايه الحسن بن عماره وإن شبيباً لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحي ولم يسمعه عن عروة . فالحديث بهذا ضعيف للجهل بحالهم لكن وجد له متابع عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه من طريق سميد ابن زيد عن الزبير بن الخريت عن أبي لبيد قال حدثني عروة البراقبي فذكر الحديث بمعناه ...  
وله شاهد من حديث حكيم بن حزام وقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبه عن سفيان عن شبيب عن عروة ولم يذكر بينهما أحد ورواية علي بن عبدالله وهو ابن المديني شيخ البخاري فيه تدل على أنه وقعت في هذه الرواية لتسوية وقد وافق علياً على إدخاله الوساطة بين شبيب وعروة وأحمد والحميدي في مستنديهما وكذا مسدد عند أبي داود وابن أبي عمير والعباس بن الوليد عند الإسماعيلي وهذا هو المعتمد ...

وزعم ابن القطان أن البخاري لم يرد بسياق هذا الحديث إلا حديث الخليل ولم يرد حديث الشاة وبالغ في الرد على من زعم أن البخاري أخرج حديث الشاة محتجاً به لأنه ليس على شرطه لإبهام الوساطة فيه بين شبيب وعروة وهو كما قال لكن ليس في ذلك ما يمنع تخريجه ولا ما يحطه عن شرطه لأن الحي يمتنع في العادة توأطؤهم على الكذب ويضاف إلى ذلك ورود الحديث ولأن المقصود منه الذي يدخل في علامات النبوة دعا النبي ﷺ - لعروة فاستجيب له حتى لو كان اشترى التراب لربح فيه وأما مسألة بيع الفضولي فلم يردا إذ لو أرادها لأوردها في البيوع كذا قرره المنذري وفيه نظر لأنه لم يطرد له في ذلك عمل فقد يكون الحديث على شرطه ويعارضه عنده ما هو أولى بالعمل به من حديث آخر فلا يخرج ذلك الحديث في بابه ويخرجه في باب آخر أخفى لينبه بذلك على أنه صحيح إلا أن ما دل ظاهره عليه غير معمول به عنده والله أعلم .

وقال في نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٩٠ ( ومن أحاديث الباب حديث عروة البراقبي أخرجه أبو داود في سنته عن شبيب بن غرقدة حدثني الحي عن عروة البراقبي ... وأخرجه أبو داود أيضاً والترمذي وابن ماجه وأحمد في مستندة عن أبي لبيد واسمه لمازة بن زبار عن عروة فذكره وأخرجه ابن ماجه أيضاً عن شبيب ابن غرقدة عن عروة فذكره بنحوه وذكر الخطابي أن الخبرين معاً غير متصلين لأن في أحدهما وهو خبر حكيم بن حزام رجل مجهول لا يدري من هو وفي خبر عروة أن الحي حدثوه وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة انتهى وقال المنذري في مختصره وأما تخريج البخاري له في صحيحه في صدر حديث الخليل معقود في نواصيها الخير فيحتمل أنه سمعه من علي بن المديني على التمام فحدث به كما سمعه وذكر فيه إنكار شبيب بن غرقدة سماعه من عروة حديث شراء الشاة وإنما سمعه من الحي ===

بدينار فاشترى أضحية فأربح فيها ديناراً فاشترى أخرى مكانها فجاء بالأضحية  
والدينار إلى رسول الله - ﷺ - فقال ضح بالشاة وتصدق بالدينار<sup>(١)</sup>.

٢- عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يحدث قال أردت الخروج إلى خيبر فأتيت النبي - ﷺ -  
فسلمت عليه وقلت إنني أردت الخروج إلى خيبر فقال إذا أتيت وكيلي فخذ منه  
خمسة عشر وسقاً فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته<sup>(٢)</sup>.

=== عن عروة ولم يسمع عن عروة إلا قوله - ﷺ - الخير معقود بتواصي الخيل ويشبهه أن الحديث في الشراء لو  
كان على شرطه لأخرجه في كتاب البيوع وكتاب الوكالة كما جرت عادته في الحديث المشتمل على  
أحكام أن يذكره في الأبواب التي تصلح له ولم يخرجها إلا في هذا الموضع).

(١) سنن الترمذي، ج ٣، ص ٥٥٨، سنن الدارقطني، كتاب البيوع، ج ٣، ص ٩، سنن أبي داؤد، باب  
في المضارب يخالف، ج ٣، ص ٢٥٦، المعجم الأوسط، ج ٨، ص ١٨٤، المعجم الكبير، ج ٣،  
ص ٢٠٥.

وقال الترمذي في سننه، ج ٣، ص ٥٥٨ (قال أبو عيسى حديث حكيم بن حزام لا نعرفه إلا من هذا  
الوجه وحيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام) مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١٦١، باب  
الوكالة وتصرف الوكيل (رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمير بن عمران قال ابن عدي حدث بالتواصل.  
قال في نصب الراية، ج ٤، ص ٩٠) شيخ من أهل المدينة أن حكيم بن حزام... في إسناده رجل مجهول  
ورواه الترمذي حدثنا أبو كريب عن أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم  
ابن حزام فذكره وقال لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحيب لم يسمع عندي حكيم).

وقال في المحلى، ج ٨، ص ٤٣٦ (أما حديث حكيم فمن رجل لم يسم ولا يدري من هو من الناس  
والحجة في دين الله تعالى لا تقوم بمثل هذا).

وقال في نيل الأوطار، ج ٦، ص ٥ (والحديث الثاني منقطع في الطريق الأولى لعدم سماع حبيب من  
حكيم وفي الطريق الثانية في إسناده مجهول قال الخطابي إن الخبرين معاً غير متصلين لأن في أحدهما  
وهو خبر حكيم رجل مجهول لا يدري من هو وفي خبر عروة أن الحي حدثوه وما كان هذا سبيله من  
الرواية لم تقم به الحجة. وقال البيهقي ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ).

(٢) سنن البيهقي الكبرى، كتاب الوكالة، باب التوكيل في المال وطلب الحقوق وقضائها وذبح الهدى  
وقسمها والبيع والشراء والنفقة وغير ذلك، ج ٦، ص ٨.

انظر: سنن الدارقطني، كتاب الوصايا، ج ٤، ص ١٥٤، سنن أبي داؤد، باب في الوكالة، ج ٣، ص ٣١٤.  
قال ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب الوكالة، ج ٣، ص ٥١ (أبو داؤد من طريق وهب بن كيسان  
عنه بسند حسن ورواه الدارقطني لكن قال خذ منه ثلاثين وسقاً فوالله ما لمحمد ثمرة غيرها وعلق البخاري  
طرفاً منه في أواخر كتاب الخمس).

وقال في خلاصة البدر المنير، كتاب الوكالة، ج ٢، ص ٩٤ (رواه أبو داؤد في إسناده ابن إسحاق وعننه  
وذكره الشيخ في الإمام).

===

٢- عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة -رضي الله عنها- أن رسول الله -ﷺ- تزوجها وهي بأرض الحبشة زوجها إياه النجاشي وأمهرها أربعة آلاف وجهازها من عنده وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة ولم يبعث إليها رسول الله -ﷺ- بشيء وكان مهر نسائه أربعمائة درهم<sup>(١)</sup>.

### ٣- الإجماع :-

أجمعت الأمة<sup>(٢)</sup> على جواز الوكالة في الجملة ، ولأن الحاجة داعية إلى ذلك وقال صاحب تبيين الحقائق : ( وهو مشروع بإجماع الأمة )<sup>(٣)</sup> .  
وقال ابن عبد البر : ( ولا خلاف في جواز الوكالة عند العلماء )<sup>(٤)</sup> .  
وقال الشوكاني في نيل الأوطار : ( وقد حكى صاحب البحر الإجماع على كونها مشروعية )<sup>(٥)</sup> .

=== وقال في نصب الراية باب الرجوع في الشهادة ، ج٤ ، ص ٩٤ ( حديث أخرجه أبو داؤد في كتاب القضاء عن ابن إسحاق حديث وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ... وأعله ابن القطان بابن إسحاق وأنكر على عبد الحق سكوته عنه فهو صحيح عنده ) سبل السلام ، باب الشركة والوكالة ، ج٣ ، ص ٦٥ ( رواه أبو داؤد وصححه ) .

(١) المتقى لابن الجارود ، كتاب النكاح ، ج١ ، ص ١٧٩ ، صحيح ابن حبان ، كتاب الوصية ، ج١٣ ، ص ٣٨٦ ، المستدرک ، ج٢ ، ص ١٩٨ ، سنن البيهقي الكبير ، باب الوكالة في النكاح ، ج٧ ، ص ١٣٩ ، سنن الدارقطني ، باب المهر ، ج٣ ، ص ٢٤٦ ، سنن أبي داؤد ، باب في الولي ، ج٢ ، ص ٢٢٩ ، السنن الكبرى للنسائي التزويج على أربعمائة درهم ، ج٣ ، ص ٣١٥ ، سنن النسائي المجتبي ، ج٦ ، ص ١١٩ ، قال ابن حجر في تلخيص الحبير ، كتاب الوكالة ، ج٣ ، ص ٥٠ ( حديث أنه -ﷺ- وكل عمر بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان قال البيهقي في المعرفة روي عن أبي جعفر محمد بن علي أنه حكى ذلك ولم يسنده البيهقي في المعرفة وكذا حكاه في الخلافيات بلا إسناد وأخرجه في السنن من طريق ابن إسحاق) .

(٢) المغني لابن قدامة ، ج٥ ، ص ٥١ .

(٣) تبيين الحقائق ، ج٤ ، ص ٢٥٥ .

(٤) انظر : التمهيد ، ج٢ ، ص ١٨٠ .

(٥) انظر : نيل الأوطار ، ج٦ ، ص ٣ .

## **المطلب الثاني**

**حكم الوكالة في الخصومه**

**وفيه مسألة واحدة**

## جواز الوكالة في الخصومة<sup>(١)</sup>

### الإتار :-

١- حدثنا أبو بكر ، قال: حدثنا يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن جهم بن أبي الجهم قال حدثني من سمع عبدالله بن جعفر يحدث ، أن علياً كان لا يحضر الخصومة وكان يقول إن لها قحماً يحضرها الشيطان . فجعل خصومته إلى عقيل ، فلما كبر ورق حولها إليّ فكان علي يقول ما قضى لوكيلي فلي ، وما قضى علي وكيلي فعلي<sup>(٢)</sup> .

٢- وقد كان علي -رضي الله عنه - وكل عند عثمان عبدالله بن جعفر، وعلي حاضر فقبل ذلك عثمان . وكان يوكل قبل عبدالله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ، ولا أحسبه إلا كان يوكله عند عمر ولعل عند أبي بكر ، وكان علي يقول إن للخصومة قحماً وإن الشيطان يحضرها<sup>(٣)</sup> .

٣- قال ابن قدامة :

وكل علي بن أبي طالب عبدالله بن جعفر عند عثمان في خصومة وقال : إن

---

(١) خاصمته فخصمته . أخصمه بالضم ، غلبت في الخصومة ومنه ومن كنت خصمه خصمته ، وقول ابن عباس أما إنها لو خاصمتكم اخصمتكم . المغرب ، ص ١٤٧ . والصلح اسم بمعنى المصالحة والتصالح ، خلاف المخاصمة والتخاصم . المغرب ، ص ٢٧٠ .

الخصم يقع على المفرد وغيره ، والذكر والأنثى بلفظ واحد ، وفي اللغة يطابق في الثنية والجمع ، ويجمع على خصوم وخصام ، مثل : بحر وبحور وبحار ، وخصم الرجل يخصم من باب تعب إذا أحكم الخصومة ، فهو خصم وخصيم . وخاصمته مخاصمةً وخصاماً مخصمته ، وأخصمه من باب قتل إذا غلبته في الخصومة ، واختصم القوم خصم بعضهم بعضاً . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، ص ١٧١ ، لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ١٨٠ ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، باب في الوكالة في الخصومة ، ج ٥ ، ص ٥ ، وانظر سنن البيهقي الكبرى ، باب التوكيل في الخصومات مع الحضور والغيبة ، ج ٦ ، ص ٨١ .

(٣) الأم ، الوكالة ، باب الحوالة والكفالة في الدين ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ ، ج ٧ ، ص ١٢٠ .



للخصومة قحماً ، وإن الشيطان ليحضرها وإنني لأكره أن أحضرها<sup>(١)</sup>.

حال سند الآثار :-

١ - سند الأثر الأول<sup>(٢)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته ثقات

فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز الوكالة في الخصومة عند عثمان - رضي الله عنه - إذ وكل علي عبدالله بن جعفر عند عثمان - رضي الله عنهم - فقبل ذلك ولم ينكر.

الأدلة :-

- ١ - قال تعالى : ﴿ فابعثوا أحدكم بورقكم ﴾<sup>(٣)</sup>.
- ٢ - قال تعالى : ﴿ اجعلني على خزائن الأرض ﴾<sup>(٤)</sup>.
- ٣ - عن علي - رضي الله عنه - قال « أمرني رسول الله - ﷺ - أن أتصدق بجلال البدن التي نحرت وبجلودها »<sup>(٥)</sup>.
- ٤ - عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - « أن النبي - ﷺ - أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ، فبقى عتود ، فذكره للنبي - ﷺ - فقال : ضَحَّ به أنت »<sup>(٦)</sup>.

وجه الدلالة :-

دلت الآيات والأحاديث على جواز الوكالة من دون تخصيص ، والوكالة في الخصومة يشملها ذلك العموم.

- 
- (١) انظر : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٥٢١ ، التاريخ الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .
  - (٢) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-  
- أبو بكر : أبي شيبة ، انظر ص ٥٠ من هذا البحث .  
- يعلى بن عبيد : يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي ، أبو يوسف الطنافسي ، ثقة إلا في حديثه عن الثوري فيه لين ، من كبار التاسعة ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٦٠٩ .  
- محمد بن إسحاق : سبقت ترجمته ص ٢٣٢ من هذا البحث .  
- جهم بن أبي الجهم : ويقال له بن الجهم مولى الحارث بن حاطب القرشي الجمحي ، روى عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب والمسور بن مخرمة روى عنه محمد بن إسحاق . انظر الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٥٢١ .
  - (٣) سورة الكهف : الآية [١٩] .
  - (٤) سورة يوسف : الآية [٥٥] .
  - (٥) صحيح البخاري ، باب وكالة الشريك في القسمة وغيرها ، ج ٢ ، ص ٨٠٧ . وللفظ له ، صحيح مسلم ، باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجوالها ، ص ٢ ، ص ٩٥٤ .
  - (٦) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠٧ . وللفظ له ، صحيح مسلم ، باب سن الأضحية ، ج ٢ ، ص ١٥٥٥ .  
عتود : هو الصغير من الأولاد المعز إذا قوى ورعى وأتى عليه حول والجمع أعْتَدَة . النهاية في غريب الحديث ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

## أقوال الفقهاء :-

### القول الأول :

ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى قبول التوكيل في الخصومة مطلقاً من غير قيد ، رضي الخصم أو لم يرض ، حضر أو غاب. إذ لم يشترط على علي عندما وكل عبدالله ابن جعفر شيئاً من ذلك ، ووافقه على ذلك جمهور الفقهاء فهو قول المالكية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> مطلقاً. وقول الشافعية<sup>(٣)</sup> في سائر الحقوق ، إلا في الحدود والقصاص . وهو قول أبي يوسف ومحمد<sup>(٤)</sup> من الحنفية رضي الخصم أم لم يرض ، غاب أو حضر.

- (١) مواهب الجليل (قال في الجواهر : ويجوز التوكيل بالخصومة في الإقرار والإنكار برضى الخصم وبغير رضاه ، في حضور المستحق وفي غيابه ) أ.هـ. ج ٥ ، ص ١٨٤ .  
وقال في الكافي في فقه أهل المدينة : ( والوكالة في الخصومة جائزة من الحاضر والغائب ، برضى الخصم وبغير رضاه ، إذا كان على أمر معروف ) ، ج ٢ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .  
التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ١٦١ ، شرح الخرشبي ، ج ٦ ، ص ٦٩ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٣٧٧ .
- (٢) كشف القناع : ( ويصح التوكيل في كل حق آدمي من العقود والفسوخ حاضراً كان المؤكل أو غائباً ، ولو بغير رضى الخصم حتى في صلح وإقرار ) . ج ٣ ، ص ٤٦٣ .  
وقال في الإنصاف : ( صحة الوكالة في الخصومة ، هو صحيح المذهب وعليه الأصحاب نص عليه ) ، ج ٥ ، ص ٣٩٤ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .
- (٣) مغني المحتاج : ( ويصح التوكيل في طرفي بيع وهبة وسلم ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ كالصلح والحوالة والضمنان والشركة والإجارة والفسخ بخيار المجلس والشرط والإقالة والرد بالعيب وقبض الديون وإقباضها والدعوة والجواب والحاجة لذلك وإن لم يرض الخصم لأنه محض حقه وسواء كان ذلك في مال أم في غيره إلا في حدود الله تعالى ) . ج ٣ ، ص ٢٣٨ .  
وقال في أسنى المطالب : ( ويصح في الخصومات من جانب المدعى أو المدعى عليه رضي الخصم أم لا سواء أكان في مال أم عقوبة لغير الله ؟ ) ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ .  
الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ١٧٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ ، حاشيتنا قليوبي وعميرة ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ .
- (٤) بدائع الصنائع ( واختلفوا في جوازه بغير رضى الخصم قال أبو حنيفة - عليه الرحمة - لا يجوز من غير عذر مرض والسفر ، وقال أبو يوسف ومحمد في الأحوال كلها ) . ج ٦ ، ص ٢٢ .  
وقال في المبسوط ( وفيه جواز التوكيل بالخصومة ، وبظاهره يستدل أبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - في جواز التوكيل بغير رضى الخصم ) ، ج ١٩ ، ص ٤ ، تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٢٥٥ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٩٨ ، فتح القدير ، ج ٧ ، ص ٥٠٤ - ٥٠٦ ، العناية ، ج ٧ ، ص ٥٠٤ - ٥٠٦ ، البحر الرائق ، ج ٧ ، ص ١٤٤ .

## القول الثاني :-

ذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى عدم جواز التوكيل بالخصومة من غير رضى الخصم ، إلا أن يكون الموكل مريضاً أو مسافراً<sup>(١)</sup>.

## القول الثالث :-

لا يصح التوكيل في الخصومة ممن علم ظلم موكله في الخصومة ، فلو ظن ظلمه جاز. وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

## الراجع :

الذي يظهر جواز التوكيل في الخصومة مطلقاً من غير قيد لعموم الأدلة فلم تخصص ولم تقيد.

---

(١) المراجع السابقة .

وقال في بدائع الصنائع ( لا خلاف أنه يجوز التوكيل بالخصومة في إثبات الدين والعين وسائر الحقوق ، برضى الخصم حتى يلزم الخصم جواب التوكيل ... واختلف في جوازه بغير رضى الخصم . قال أبو حنيفة - عليه الرحمة - لا يجوز من غير عذر المرض والسفر . وقال أبو يوسف ومحمد يجوز في الأحوال كلها ) ، ج ٦ ، ص ٢٢ .

وقال في البحر الرائق ( يصح التوكيل بالخصومة بشرط رضى الخصم ، هذا عند أبي حنيفة وقالوا : يجوز بغير رضاه ولا خلاف في الجواز إنما الخلاف في اللزوم لها ) ، ج ٧ ، ص ١٤٤ .

(٢) الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٣٩٤ ( صحة الوكالة في الخصومة وهو صحيح المذهب وعليه الأصحاب ونص عليه لكن قال في الفنون لا يصح ممن علم ظلم موكله في الخصومة واقتصر عليه في الفروع وهذا مما لا شك فيه ، قال في الفروع وظاهره يصح إذا لم يعلم ظلمه فلو ظن ظلمه جاز ويتوجه بالمنع قلت وهذا الصواب ) .

## الفصل الثامن

### مسائل في المزارعة

وفيه مبحثان

المبحث الأول : في تعريف المزارعة وحكمها ودليها

وفيه مسألتان

المبحث الثاني : في أجره المزارعة وفيه مسألتان

## المبحث الأول

في تعريف المزارعة وحكمها ودليها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول :

في تعريف المزارعة

المطلب الثاني :

في حكم المزارعة ودليها

## المزراعة

المطلب الأول : تعريفها لغةً واصطلاحاً :

تعريف الزراعة لغةً :

المزراعة : مفاعلة ، من الزراعة والاكْتِسَابُ بالزراعة . فهي إنبات الزرع . والإنبات المضاف إلى العبد مباشرة . فعله : حرث الأرض المعتاد بحصوله النبات عقيبه ، لا تخليقه وإيجاده . فالعقد الذي يجري بين اثنين لهذا المقصود يسمى مزارعة . ويسمى مخابرة . وإنما سميت مخابرة من تسمية العرب ، الزارع خبير . وقيل : هذا الاشتقاق من معاملة رسول الله - ﷺ - مع أهل خيبر . فسميت مخابرة بالإضافة إليهم . كما يطلق على الزارع أيضاً الأكار . أي الزارع . ويقال : من الخيار ، بفتح الخاء ، وتخفيف الياء . فهي الأرض الرخوة . زاد الجوهري ذات الحجارة . فالمزراعة ، مشتقة من الخيار ، وهو الخبير . والمزراعة والزراعة والمزروع ، موضع الزرع . والمخابرة : المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض<sup>(١)</sup> .

تعريف المزارعة شرعاً :

المزراعة عند الفقهاء كما يلي :

- ١ - عرفها الحنفية بأنها معاملة . فقال : في بدائع الصنائع : ( وفي عرف الشرع ، عبارة عن العقد على المزارعة ببعض الخارج ، بشرائطه الموضوعه له شرعاً )<sup>(٢)</sup> . وقال في تبين الحقائق : ( هي عقد على الزرع ببعض الخارج )<sup>(٣)</sup> .
- ٢ - وهي عند المالكية ، شركة . فقد قال في الفواكه الدواني : ( عقد على علاج الزرع

---

(١) مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٧١ ، لسان العرب ، مادة زرع . ج ٤ ، ص ٢٢٨ ، ج ٨ ، ص ١٤١ المغرب ص ٢٠٨ ، طلبة الطالب ، ص ١٤٩ ، المصباح المنير ، ص ٢٥٢ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٧٥ .

(٣) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٧٨ .

ومما يحتاج إليه.)<sup>(١)</sup> وقال ابن عرفه : ( أصلها لغةٌ معلوم . وشرعاً ردها إلى نوع من الشركة . وقد تقدم حد الشركة ، وأنها خاصة ، وعامة وأنها تدخل في حد الأعمية باعتبار عوض العمل وفي الأقضية باعتبار العمل )<sup>(٢)</sup> .

٣- وهي عند الشافعية معاملة . فقد قال في أسنى المطالب : ( المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، إن كان البذر من المالك )<sup>(٣)</sup> .

٤- وعرفها الخنابلة ( المزارعة دفع أرض وحب لمن يزرعه ، ويقوم عليه ، أو مزروع يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المتحصل )<sup>(٤)</sup> .

فالمزارعة في تعريف الفقهاء ، عقد بين اثنين يتضمن عملاً وأجرأ وأن الأجرة من تحصيل ذلك العمل .

---

(١) الفواكة الدواني ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٢) شرح حدود ابن عرفه ، ص ٣٩٠ .

(٣) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٠١-٤٠٢ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٠١ ، حاشيتا قليوبي وعميره ، ج ٣ ، ص ٦٢ .

(٤) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٥٣٣ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

## المطلب الثاني حكم المزارعة ودليها

الإشارة :-

- ١- حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن أيوب عن نافع : « أن ابن عمر -رضي الله عنهما- كان يكرى مزارعه على عهد النبي -ﷺ- وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان وصدراً من إمارة معاوية<sup>(١)</sup> .
- ٢- وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا يزيد بن زريع عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله -ﷺ- وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من خلافة معاوية ، حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي -ﷺ-<sup>(٢)</sup> .
- ٣- حدثنا الصغاني ثنا عارم ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر يكرى مزارعه على عهد النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من إمارة معاوية . فأتاه رجل ، فقال : إن رافع بن خديج يزعم أن رسول الله -ﷺ- نهى عن كراء المزارعة<sup>(٣)</sup> .
- ٤- أخبرنا محمد بن عبدالله بن بزيع قال : حدثنا يزيد وهو ابن زريع قال : حدثنا أيوب عن نافع ، أن ابن عمر كان يكرى مزارعه حتى بلغه في آخر خلافة معاوية ، أن رافع ابن خديج يخبر فيها بنهي عن رسول الله -ﷺ-<sup>(٤)</sup> .
- ٥- حدثنا عبدالله حدثني أبي ثنا إسماعيل أن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قد علمت أن الأرض كانت تكرى على عهد رسول الله -ﷺ- بما على الأربع وشيء

---

(١) صحيح البخاري ، باب ما كان من أصحاب النبي -ﷺ- يواسي بعضهم بعضاً في المزارعة والشجرة ، ج ٢ ، ص ٨٢٥ .

(٢) صحيح مسلم ، باب كراء الأرض ، ج ٣ ، ص ١١٨٠ .

(٣) مسند أبي عوانة ، باب ذكر الأخبار المعارضة لإباحة المزارعة بالثلث والربع ، ج ٣ ، ص ٣١٦ .

(٤) السنن الكبرى ، كتاب المزارعة ، ج ٣ ، ص ١٠٢ .



من التبن لا أدري كم هو ، وإن ابن عمر كان يكري أرضه في عهد أبي بكر وعهد عمر وعهد عثمان وصدر إمارة معاوية<sup>(١)</sup> .

٦- حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان يكري أرضه ، على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وبعض إمارة معاوية<sup>(٢)</sup> .

٧- حدثنا علي بن عبدالعزيز ، حدثنا عارم أبو النعمان ، وحدثنا يوسف القاضي ، حدثنا سليمان بن حرب قال : ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر ، يكري مزارعه على عهد النبي - ﷺ - وأبي بكر وعمر وعثمان وصدر من إمارة معاوية - رضي الله عنهم -<sup>(٣)</sup> .

٨- حدثنا أبو بكر قال : حدثنا ابن أبي زائدة ، عن حجاج عن أبي جعفر قال : عامل رسول الله - ﷺ - أهل خيبر على الشطر ثم أبو بكر وعثمان وعلي ثم أهلهم إلى اليوم يعطون الثلث والربع<sup>(٤)</sup> .

٩- حدثنا أحمد بن ثابت الجحدري ثنا عبد الوهاب عن خالد عن مجاهد عن طاووس ، أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله - ﷺ - ، وأبي بكر وعمر وعثمان ، على الثلث والربع . فهو يعمل به إلى يومك هذا<sup>(٥)</sup> .

حال سند الآثار :-

١- سند الأثر الأول<sup>(٦)</sup> : صحيح رواه البخاري .

- 
- (١) مسند أحمد ، ج ٢ ، ص ٦ .
  - (٢) مسند أحمد ، ج ٢ ، ص ٦٤ .
  - (٣) المعجم الكبير ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ ، سنن البيهقي الكبرى كتاب المزارعة ، باب ماجاء في النهي عن المخابرة والمزارعة ، ج ٦ ، ص ١٣٠ .
  - (٤) مصنف ابن أبي شيبة ، باب من لم ير بالمزارعة بالنصف والثلث والربع بأساً ، ج ٤ ، ص ٣٧٧ .
  - (٥) سنن ابن ماجه ، باب الرخصة في المزارعة بالثلث والربع ، ج ٢ ، ص ٨٢٣ .
  - (٦) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :
- صحيح البخاري ، باب من كان من أصحاب النبي يواسي بعضهم بعضاً في المزارعة والشمرة ، ج ٢ ، ص ٨٢٥ .

- ٢- سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> : صحيح رواه مسلم .  
 ٣- الأثران الثالث<sup>(٢)</sup> والرابع<sup>(٣)</sup> صحيحا الإسناد لأن رواتهما ثقات .  
 ٥- سند الأثر الخامس<sup>(٤)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات .  
 ٦- سند الأثر السادس<sup>(٥)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات .

- (١) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :  
 صحيح مسلم ، باب كراء الأرض ، ج ٣ ، ص ١١٨٠ .  
 (٢) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :  
 - الصفاني : محمد بن إسحاق الصفاني ، أبو بكر ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٦٧ .  
 - عارم : محمد بن الفضل السدوسي ، أبو النعمان البصري ، لقبه عارم ، ثقة ، ثبت تغير في آخر عمره . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٠٢ .  
 - حماد بن زيد : حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، الجهمضي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه . انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٧٨ .  
 - أيوب : أيوب بن أبي تيمه ، كيسان السخيتاني ، ثقة ثبت . انظر : ص ١٠٠ من هذا البحث .  
 - نافع : أبو عبدالله المدني ، مولى ابن عمر : ثقة ثبت فقيه ، مشهور . انظر تقريب التهذيب ص ٥٥٩ .  
 (٣) دراسة سند الأثر الرابع كما يلي :  
 - محمد بن عبدالله بن بزيع : بفتح الموحدة وكسر الزاي ، البصري ، ثقة . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٨٦ .  
 - يزيد (هو بن زريع) ، بتقديم الزاي ، مصغر ، أبو معاوية ، ثقة ثبت . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٦٠١ .  
 - أيوب : سبقت ترجمته ، ص ١٠٠ من هذا البحث .  
 - نافع : سبقت ترجمته ، سبقت ترجمته في الأثر السابق من هذه المسألة .  
 (٤) دراسة سند الأثر الخامس كما يلي :  
 - عبدالله : عبدالله بن أحمد ، ثقة . سبقت ترجمته . ص ٧٨ من هذا البحث .  
 - أبي : أحمد بن حنبل ، ثقة ، إمام . سبقت ترجمته . ص ٦٢ من هذا البحث .  
 - إسماعيل : إسماعيل بن علي ، ثقة . سبقت ترجمته . ص ٧٨ من هذا البحث .  
 - أيوب : سبقت ترجمته . ص من هذا البحث . ص ١٠٠ من هذا البحث .  
 - نافع : سبقت ترجمته في الأثر الثالث من هذه المسألة .  
 (٥) دراسة سند الأثر السادس كما يلي :  
 - عبدالله : عبدالله بن أحمد ، ثقة سبقت ترجمته . ص ٧٨ من هذا البحث .  
 - أبي : أحمد بن حنبل ، ثقة ، إمام ، سبقت ترجمته . ص ٦٢ من هذا البحث .  
 - عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، أبو محمد البصري ، ثقة ، تغير قبل موته بثلاث سنين . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٣٦٨ .  
 - أيوب : سبقت ترجمته ، ص ١٠٠ من هذا البحث .  
 - نافع : سبقت ترجمته في الأثر الثالث من هذه المسألة .

- ٧- سند الأثر السابع<sup>(١)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات .
- ٨- سند الأثر الثامن<sup>(٢)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه راوياً مقبولاً .
- ٩- سند الأثر التاسع<sup>(٣)</sup> : رجال إسناده رجال الصحيح ، ولكن طاؤوس لم يسمع من

- (١) دراسة سند الأثر السابع كما يلي :
- علي بن عبدالعزيز : البغوي نزيل مكة أحد الحفاظ الكثيرين مع علو الإسناد وهو في طبقة صفا وشيوخ النسائي ، تهذيب التهذيب ، ج٧ ، ص ٣١٦ .
- عارم أبو النعمان : ثقة ثبت تغير في آخر عمره ، سبقت ترجمته . ص ٣١١ من هذا البحث .
- يوسف القاضي : يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون ، أبو سلمة المدني ، ثقة مات سنة خمس وثمانين ، وقيل قبل ذلك . تقريب التهذيب ، ص ٦١٢ .
- سليمان بن حرب الأزدي البصري : سبقت ترجمته ، الأزدي البصري ثقة إمام حافظ . تقريب التهذيب ، ص ٢٥٠ .
- حماد بن زيد : سبقت ترجمته ، ص ٢٦٥ من هذا البحث .
- أيوب : سبقت ترجمته ، ص ١٠٠ من هذا البحث .
- نافع : سبقت ترجمته ، ص ٣١١ من هذا البحث .
- (٢) دراسة سند الأثر الثامن كما يلي :-
- أبو بكر : ابن أبي شيبة ثقة ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- ابن أبي زائدة : يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني ، ثقة ، متقن ، أبو سعيد الكوفي من كبار التاسعة . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٩٠ .
- الحجاج : حجاج بن أرطاة ، بفتح الهمزة ، ابن ثور بن هبيرة النخعي ، أبو أرطاة الكوفي القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس . انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٥٢ .
- أبو جعفر : المؤذن الأنصاري المدني مقبول . تقريب التهذيب ، ص ٦٢٨ .
- (٣) داسة سند الأثر التاسع كما يلي :
- أحمد بن ثابت الجحدري : أبو بكر البصري ، صدوق ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٧٨ .
- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ثقة ، سبقت ترجمته ص ٣١١ من هذا البحث .
- خالد بن مهران أبو المنازل ، الحذاء ، وهو ثقة يرسل . انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٩١ .
- مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومي مولاهم ، المكي ، ثقة إمام في التفسير والعلم . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٢٠ .
- طاووس : طاووس بن كيسان اليماني ، أبو عبدالرحمن الحميري مولاهم ، الفارسي ، يقال ، اسمه ، ذكوان وطاووس لقب ، ثقة فقيه فاضل . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٨١ .
- معاذ بن جبل : صحابي جليل . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٣٥ .

معاذ ففيه انقطاع ، فهو ضعيف . وفيه نكارة لأن معاذ مات في خلافة عمر ، ولم يدرك عثمان<sup>(١)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه وأرضاه- على جواز المزارعة فقد أكرى ابن عمر مزارعه في خلافته ، ولم ينكر عليه . فلو كانت المزارعة غير جائزة عنده ، لأنكر- رضي الله عنه - ، بل عامل - رضي الله عنه- أهل خيبر ، على الشطر . فلو لم يكن جائزاً عنده لما عامل . وهذا ما عرف عن الصحابة - رضي الله عنهم - فقد قال . ابن القيم : ( وهذا أمر صحيح مشهور قد عمل به رسول الله - ﷺ - حتى مات ، ثم خلفاؤه الراشدون من بعده حتى ماتوا ، ثم أهلهم من بعدهم ، ولم يبق بالمدينة أهل بيت حتى عملوا به وعمل به أزواج النبي - ﷺ - من بعده . ومثل هذا يستحيل أن يكون منسوخاً ، لاستمرار العمل به من النبي - ﷺ - ، إلى أن قبضه الله وكذلك استمرار عمل الخلفاء الراشدين به . فنسخ هذا من أمحل المحال )<sup>(٢)</sup> .

وكما قال صاحب شرح معاني الآثار: ( وقد عمل بالمزارعة والمساقاة أصحاب رسول الله - ﷺ - من بعده )<sup>(٣)</sup> .

وقال الشوكاني: ( وقد ساق البخاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار . ولعله أراد بذكرها الإشارة إلى أن الصحابة ، لم ينقل عنهم الخلاف ، في الجواز خصوصاً المدينة)<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن حجر ( والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار ، الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلافاً في الجواز ، خصوصاً أهل المدينة )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) قال في نيل الأوطار : ( وحديث معاذ رجال إسناده رجال الصحيح ، ولكن طاوس لم يسمع من معاذ .

وفيه نكارة لأن معاذ مات في خلافة عمر ، ولم يدرك أيام عثمان ) ، ج ٦ ، ص ٨ .

(٢) حاشية ابن القيم ، ج ٩ ، ص ١٨٤ .

(٣) شرح معاني الآثار ، كتاب المزارعة والمساقاة ، ج ٤ ، ص ١١٤ .

(٤) نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٩ .

(٥) فتح الباري ، باب ما كان من أصحاب النبي - ﷺ - يواسي بعضهم بعضاً في المزارعة والتمرة ، ج ٥ ،

ص ١١ .

فعثمان - رضي الله عنه - من صحابة رسول الله - ﷺ - وهو الخليفة الثالث من الخلفاء الراشدين ، وجواز المزارعة مشهور عنده ومعمول به .

#### الأدلة :-

- ١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : ( قالت الأنصار للنبي : أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : لا ، فقالوا : تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة قالوا : سمعنا وأطعنا )<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أبي جعفر قال : ( ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع ، وزارع علي وسعد بن مالك ، وعبدالله بن مسعود ، وعمر بن عبدالعزيز ، والقاسم ، وعروة ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي وابن سيرين )<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عن نافع أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أخبره ( أن النبي - ﷺ - عامل خبير بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع )<sup>(٣)</sup> .
- ٤- إجماع الصحابة على جواز المزارعة، ولم يعرف منهم مخالف قبل صدر إمارة معاوية . فقد عمل رسول الله - ﷺ - حتى مات ، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا، ثم أهلهم من بعدهم . فلم يبق بالمدينة أهل بيت إلا وعمل به<sup>(٤)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

- ١- من وافق عثمان - رضي الله عنه - : ذهب إلى مشروعية المزارعة عثمان - رضي الله عنه - . وهو قول كثير من أهل العلم فقد زارع علي ، وسعد ، وابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وعمر بن عبدالعزيز ،

---

(١) صحيح البخاري ، إذا قال اكفني مؤونه النخل ، أو غيره وتشركني في الثمر ، ج ٢ ، ص ٨١٩ .  
(٢) صحيح البخاري ، باب المزارعة بالشرط ونحوه ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ .  
(٣) صحيح البخاري ، باب المزارعة بالشرط ونحوه ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ ، صحيح مسلم ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، ج ٣ ، ص ١١٨٦ .  
(٤) انظر : فتح الباري ، باب ما كان من أصحاب النبي - ﷺ - يواسي بعضهم بعضاً في المزارعة والثمرة ، ج ٥ ، ص ١١ ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٩ ، شرح معاني الآثار ، كتاب المزارعة والمساقاة ، ج ٤ ، ص ١١٤ ، حاشية ابن القيم ، ج ٩ ، ص ١٨٤ .

والقاسم ، وعروة ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي ، وابن سيرين ، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ، وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأبي يوسف ومحمد . وهو قول المالكية ، والحنابلة ، وقولاً عند الشافعية لابن المنذر والخطاب وبني خزيمة وأحد قولي طاووس<sup>(١)</sup> .

٢- من خالف عثمان - رضي الله عنه - :

ذهب أبو حنيفة ، وزفر ، والشافعي ، والنخعي ، ومجاهد ، وعكرمة إلى عدم جواز المزارعة . وهي رواية عن أحمد وقول ابن حزم<sup>(٢)</sup> .

٣- أجازها الشافعية إذا اقترنت بالمساقاة ، فإن انفردت فهي باطلة<sup>(٣)</sup> .

الراجع :

الذي يظهر جواز المزارعة لأنها فعل الرسول ﷺ وفعل أصحابه رضي الله عنهم ولم يعرف منهم مخالف وهو فعل الخلفاء الراشدين ولأن المصلحة تقتضيها ولا مفسدة تمنعها وما كان هذا حاله فالجواز أولى به والله أعلم .

---

(١) المغني لابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٢٤١ ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٠ ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٧٥ ، المبسوط ، ج ٢٣ ، ص ١٧ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٧٨ ، المنتقى للبايجي ، ج ٥ ، ص ١٤٣ ، الفواكة للدواني ، ج ٢ ، ص ١٢٨ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٥٣٨ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٤٨١ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٤١١ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، ٤٠٢ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٠٨ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٧٥ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٧٨ ، المبسوط ، ج ٢٣ ، ص ١٧ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٠١ / ٤٠٢ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٠٨ ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٠ .

(٣) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٠١ / ٤٠٢ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٠٨ .

نصيب العامل في المزارعة

الآثار :-

المبحث الثاني

في أجره المزارعة

وفيه مسألة واحدة

نصيب العامل في المزارعة

تحديد نصيب العامل وجنسه فهو خاص . فيحمل العام على الخاص . فتحمل الآثار الدالة على عدم التعيين . على جواز المزارعة بما يصلح أن يكون أجراً من جنس ما زرع ، وما أخرجته الأرض التي زرعتها . أو من غير جنس ما زرع فيما يصلح أن يكون أجراً . واتفق عليه الزارع والمزارع . ويحمل ما دلت عليه الآثار المبينة للنصيب ، وجنس ذلك النصيب ، على جواز إعطاء الأجرة من جنس ما زرع . وما أخرجته الأرض وهذا عمل بالآثار جميعها وإمكان العمل بجميع دلالاتها ، من غير تعارض ، أولى من العمل بعضها دون بعض .

### الأدلة :-

- ١- عن أبي هريرة -رضي الله عنه - قال : « قالت الأنصار للنبي -ﷺ- : أقسم بيننا وبين أخواننا النخيل . قال : لا ، فقالوا : تكفونا المؤونة ، ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا »<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أبي جعفر قال : « ما بالمدينة أهل بيت هجرة ، إلا يزرعون على الثلث والربع . وزارع علي ، وسعد بن مالك ، وعبدالله بن مسعود ، وعمر بن عبدالعزيز ، والقاسم وعروة ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي ، وابن سيرين »<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عن نافع عن عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- أخبره : « أن النبي -ﷺ- عامل خبير بشطرها يخرج منها من ثمر أو زرع »<sup>(٣)</sup> .
- ٤- إجماع الصحابة على جواز المزارعة ، ولم يعرف منهم مخالف قبل صدر إمارة معاوية . فقد عمل رسول الله -ﷺ- . حتى مات ، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا . ثم أهلوه من بعدهم ، فلم يبق بالمدينة أهل بيت إلا وعمل به<sup>(٤)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

- ١- **القول الأول:** ذهب عثمان إلى جواز المزارعة بجزء من الثمر ، أو الزرع مما يخرج منها ، أو من غيرها ، أو بغير الثمر . وهو قول ابن مسعود ، وعمار ، وسعيد بن المسيب ،

(١) صحيح البخاري ، باب إذا قال : اكفني مؤونة النخل . أو غيره ، وتشركني في الثمر ، ج ٢ ، ص ٨١٩ .  
(٢) صحيح البخاري ، باب المزارعة بالشطر ، ونحوه ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ .  
(٣) صحيح البخاري ، باب المزارعة بالشطر ونحوه ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ ، صحيح مسلم ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، ج ٣ ، ص ١١٨٦ .  
(٤) انظر : فتح الباري ، باب ما كان من أصحاب النبي -ﷺ- يواسي بعضهم بعضاً في المزارعة والثمرة ، ج ٥ ، ص ١١ ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٩ ، شرح معاني الآثار ، كتاب المزارعة والمساقاة ، ج ٤ ، ص ١١٤ ، حاشية ابن القيم ، ج ٩ ، ص ١٨٤ .



وابن سيرين ، وعمر بن عبدالعزيز ، وابن أبي ليلى وابن شهاب<sup>(١)</sup> الزهري ، وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية<sup>(٢)</sup> ، وقول المالكية<sup>(٣)</sup> ، والحنابلة<sup>(٤)</sup> ، واختيار المنذر ، وابن خزيمة ، والخطابي ، والنووي من الشافعية<sup>(٥)</sup> .

٢- **القول الثاني :** وذهب أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> ، والشافعي<sup>(٧)</sup> ، إلى جواز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمناً في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام . سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض ، أو غيره . لا بجزء من الخارج منها . وروى الحازمي هذا المذهب عن عبدالله بن عمر وابن عباس ورافع بن خديج وأسيد بن حضير وأبي هريرة ونافع<sup>(٨)</sup> وإليه ذهب مالك<sup>(٩)</sup> .

٣- **القول الثالث :** قال طاووس وطائفة قليلة ، لا يجوز كراء الأرض مطلقاً ، لا بجزء من الثمر والطعام ، ولا بذهب ولا بفضة ، ولا بغير ذلك<sup>(١٠)</sup> .

٤- **القول الرابع:** ذهب أحمد في رواية إلى جواز الإجارة في الأرض بجزء من الخارج منها، إذا كان البذر من رب الأرض. وعليها جماهير الأصحاب، وهي المشهورة<sup>(١١)</sup> .

٥- **القول الخامس :** ذهب الشافعي إلى جواز المزارعة في الأرض ، بين النخل إذا كان البياض أقل من النخل وإلا فلا<sup>(١٢)</sup> .

الراجع :

الذي يظهر أن جواز المزارعة بجزء من الثمر ، أو الزرع مما يخرج منها أو من غيرها، أو بغير الثمر هو الراجح لأنه فعل الرسول ﷺ في خير وفعل أصحابه رضي الله عنهم. وفعل الخلفاء الراشدين المأمورن باتباع سنتهم.

- (١) نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٠ .
- (٢) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٧٢ ، المبسوط ، ج ٢٣ ، ص ١٧ .
- (٣) الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .
- (٤) الفروع ، ج ٤ ، ص ٤١١ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٤٨١ .
- (٥) الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٠١ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ .
- (٦) بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٧٥ ، المبسوط ، ج ٢٣ ، ص ١٧ .
- (٧) الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٠١ ، الأم ، ج ٤ ، ص ١٢ ، ١٥ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .
- (٨) نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٠ .
- (٩) الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .
- (١٠) نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٠ .
- (١١) الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٤٨٣ .
- (١٢) الأم ، ج ٤ ، ص ١٢ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

## الفصل التاسع

### في المضاربة

وفيه مبحث : في تعريف المضاربة وحكمها ودليها

وفيه مطالبان

## المبحث

في تعريف المضاربة وحكمها ودليها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول :

في تعريف المضاربة

المطلب الثاني :

في حكم المضاربة ودليها

## المضاربة

### تعريف المضاربة لغةً :

ضارب فلان فلاناً مضاربة : وتضاربوا مضاربة ، واضطربوا ، ورمىته مما اضطرب : أي ما تحرك . واضطربت الأمور : اختلفت . وضربت الخيمة : نصبتها . وأخذته ضربة واحدة : أي دفعة . وضرب النجاد المضربة : خاطها مع القطن . وبساط مضرب : مخيط . والضرب أنواع . ضربٌ في التجارة ، وفي الأرض ، وفي سبيل الله . وضاربه في المال : من المضاربة ، وهي أن تعطي إنساناً من مالك ما يتجر فيه . على أن يكون الربح بينكما ، وأن يكون له سهم معلوم من الربح . ولأنه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق . قال الله تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾<sup>(١)</sup> . وعلى قياس هذا المعنى ، يقال : للعامل ضاربت ، بأنه هو الذي يضرب في الأرض . والمضاربة : تسمى قراضاً . والقرض القطع . يقال : قرض الثوب بالمقراض ، وقرضته الفارة وهي القراضة . وهو مال يقطعه الرجل من أمواله ، فيعطيه عيناً ويسلمه إلى مضاربه . وقيل : المقارضة ، المجازاة . فرب المال ينفع المال بماله ، والمضارب ينفع رب المال بعمله<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة المزمل : آية رقم [٢٠] .

(٢) لسان العرب : مادة ضرب ، ج ١ ، ص ٥٤٤ ، المصباح المنير ، ص ٣٥٩ ، ص ٣٦٠ ، ص ٤٩٨ ، المغرب ، ص ٢٨١ ، ص ٣٧٩ ، طلبه الطلبة ، ص ١٤٨ .

## تعريف المضاربة شرعاً :-

المضاربة عند الفقهاء : هي دفع ماله إلى آخر يتجر فيه ، والربح بينهما<sup>(٣)</sup> .  
وتسمى عند أهل المدينة قراضاً . واختلف في اشتقاقها ، والصحيح أنها مشتقة من  
الضرب في الأرض ، وهو السفر فيها للتجارة غالباً . وقيل : من كل واحد منهم بسهم  
في الربح .

والقراض : مشتق من القطع على الصحيح . فكأن رب المال اقتطع قطعة ، وسلمها  
إلى العامل ، واقتطع له قطعة من الربح . وقيل : مشتقة من المساواة ، والموازنة فمن  
العامل : العمل ومن الآخر ، المال . فتوازنا .

---

(٣) المبسوط ، ج٢٢ ، ص١٨ ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص٧٩ ، تبيين الحقائق ، ج٥ ، ص٥٢ ، ص٥٣ ،  
البحر الرائق ، ج٧ ، ص٢٦٥ ، رد المحتار ، ج٥ ، ص٦٤٥ ، شرح حدود ابن عرفة ، ص٣٧٩ ،  
ص٣٨٠ ، مواهب الجليل ، ج٥ ، ص٣٥٥ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج٦ ، ص٢٠٢ ، الفواكه  
الدواني ، ج٢ ، ص١٢١ ، حاشية العدوي ، ج٢ ، ص٢٠٥ ، بلغة السالك ، ج٣ ، ص٦٨٢ ، منح الجليل ،  
ج٧ ، ص٣١٧ ، أسنى المطالب ، ج٢ ، ص٣٠٨ ، الفرر البهية ، ج٣ ، ص٢٨٢ ، حاشيتنا قليوبي  
وعميرة ، ج٣ ، ص٥٢ ، تحفة المحتاج ، ج٦ ، ص٨١ ، مغني المحتاج ، ج٣ ، ص٣٩٧ ، كشاف القناع ،  
ج٣ ، ص٤٩٦-٥٣١ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص٢١٥-٢١٦ ، الإنصاف ، ج٥ ، ص٤٢٧ ،  
الفروع ، ج٢ ، ص٣٧٨ .

## حكم المضاربة

### الآثار:-

- ١- أخبرنا أبو أحمد المهرجاني ، أنبأ أبو بكر بن جعفر ، ثنا محمد بن إبراهيم ، ثنا ابن بكير ، ثنا مالك عن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن أبيه ، عن جده . أنه عمل في مال لعثمان بن عفان على أن الربح بينهما .
- ٢- أخبرنا أبو بكر بن الحسن ، قال : ثنا أبو العباس الأصم أنبأ محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ، أنبأ ابن وهب أخبرني مالك بن أنس أخبرني ، العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن أبيه . أنه قال : جئت عثمان بن عفان ، فقلت : له قد قدمت سلعة ، فهل لك أن تعطيني مالاً فاشترى بذلك ؟ فقال : أترأك فاعلاً ؟ قال : نعم . ولكني رجل مكاتب فاشترىها على أن الربح بيني وبينك . قال : نعم فأعطاني مالاً على ذلك<sup>(١)</sup> .
- ٣- قال أخبرنا محمد بن عمر قال أخبرنا عمرو بن عثمان بن هاني عن عبيدالله بن دارة ، قال : كان عثمان رجلاً تاجراً في الجاهلية والإسلام . وكان يدفع ماله قراضاً<sup>(٢)</sup> .
- ٤- قال أخبرنا محمد بن عمر وشبل بن العلاء ، عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه أن عثمان دفع إليه مالاً مضاربة على النصف<sup>(٤)</sup> .
- ٥- أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - ، عن عبدالله بن علي عن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب ، عن أبيه ، أن عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه - أعطى مالاً مقارضة ، يعني مضاربة<sup>(٥)</sup> .
- ٦- وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه - ، وعن عبدالله بن مسعود ،

(١) سنن البيهقي الكبرى ، كتاب القراض ، ج٦ ، ص ١١١ .

(٢) المصدر السابق ، كتاب القراض ، ج٦ ، ص ١١١ .

(٣) الطبقات الكبرى ، ج٣ ، ص ٦٠ .

(٤) الطبقات الكبرى ، ج٣ ، ص ٦٠ .

(٥) الأم ، ج٧ ، ص ١٠٨ .

وعن عثمان بن عفان - رضي الله تعالى عنهم - أنهم أعطوا مالاً مضاربة<sup>(١)</sup> .

حال سند الآثار :-

- ١- سند الأثر الأول<sup>(٢)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه ما لم يعرف حاله ولو سلمنا بأنهم ثقات فإن الأثر حسن الإسناد ؛ لأنه فيه راوياً صدوقاً .
- ٢- سند الأثر الثاني<sup>(٣)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن فيه صدوق .

- 
- (١) الأم ، ج٧ ، ص ١١١ .
  - (٢) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-
    - أبو أحمد المهرجاني : لم أجد له ترجمة .
    - أبو بكر بن جعفر : لم أجد له ترجمة .
    - محمد بن إبراهيم : محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبدالرحمن البوشنجي ، أبو عبدالله ، ثقة ، حافظ فقيه . انظر : ص ١٠٢ من هذا البحث .
    - ابن بكير : يحيى بن عبدالله بن بكير المخرومي ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك . انظر : ص ١٠٢ من هذا البحث .
    - مالك : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي ، الفقيه ، رأس المتقين ، وكبير المثبتين . انظر : ص ١٠٠ من هذا البحث .
    - العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحرقي : أبو شبل ، المدني ، صدوق وربما وهم . تقريب التهذيب ، ص ٤٣٥ .
    - عن أبيه : عبدالرحمن بن يعقوب الجهني ، المدني ، مولى الحرقة ، ثقة ، تقريب التهذيب . ص ٣٥٣ .
    - عن جده : يعقوب المدني ، مولى الحرقة ، مقبول ، تقريب التهذيب ، ص ٦٠٩ .
  - (٣) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-
    - أبو بكر بن الحسن : بن طرفان الشيخ الإمام الفقيه الفاضل المقرئ ، انظر : المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد . ج ٣ ، ص ١٥٧ .
    - أبو العباس الأصم : محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان محدث عصره وبلغنا أنه ثقة صدوق . انظر : تذكرة الحفاظ ، ج ٣ ، ص ٨٦٠ - ٨٦٢ ، طبقة الحفاظ ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .
    - محمد بن عبدالله بن الحكم بن أعين المصري الفقيه ، ثقة ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٨٨ .
    - ابن وهب : عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاها ، أبو محمد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، انظر تقريب التهذيب . ص ٣٢٨ .
    - مالك بن أنس : سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث .
    - العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب ، صدوق : سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .
    - عن أبيه : سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .

- ٣- سند الأثر الثالث <sup>(١)</sup>: ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه متروك.
- ٤- سند الأثر الرابع <sup>(٢)</sup>: ضعيف ؛ لأن في سنده من هو متروك ، وضعيف يروي المناكير.
- ٥- سند الأثر الخامس <sup>(٣)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن في سنده من هو صدوق.
- ٦- سند الأثر السادس <sup>(٤)</sup> : ضعيف ؛ لأن فيه انقطاع فمن بلغ الشافعي مجهول ، لا يعرف من هو ولا حاله .

- (١) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-
- محمد بن عمر : ابن واقد الأسلمي المدني القاضي ، نزيل بغداد متروك مع سعة علمه . تقريب التهذيب ، ص ٤٩٨ .
- عمر بن عثمان بن هاني : عمرو بن عثمان المدني ، مولى عثمان ، مستور . تقريب التهذيب . ص ٤٢٤ .
- عبيد الله بن دارة : مولى آل عثمان بن عفان روي عنه الزهري ، انظر : طبقات ابن سعد ، ج ٥ ، ص ٣١١ .
- (٢) دراسة سند الأثر الرابع كما يلي :-
- محمد بن عمر الواقدي : سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .
- شبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي أبو الفضل مستقيم الحديث قال ابن عدي ، له مناكير وقال : حدث أحاديث ليست محفوظة . وذكره ابن حبان في الثقات . انظر : لسان الميزان ، ج ١ ، ص ١٣٦ ، والمغني في الضعفاء ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ، الثقات ، ج ٦ ، ص ٤٥٢ .
- العلاء بن عبد الرحمن : سبقت ترجمته ص ٣٢٥ من هذا البحث .
- عن أبيه : سبقت ترجمته ص ٣٢٥ من هذا البحث .
- (٣) دراسة سند الأثر الخامس كما يلي :-
- أبو حنيفة : النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام . يقال : أصلهم من فارس . ويقال : مولى بني تميم . فقيه مشهور . مات سنة خمسين على الصحيح . تقريب التهذيب ، ص ٥٦٣ .
- عبدالله بن علي : الأزرق أبو أيوب الأفرقي ثم الكوفي ، صدوق يخطئ . تقريب التهذيب ، ص ٣١٤ .
- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، صدوق : سبقت ترجمته ص ٣٢٥ من هذا البحث .
- عن أبيه : سبقت ترجمته ص ٣٢٥ من هذا البحث .
- (٤) دراسة سند الأثر السادس كما يلي :-
- الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي . أبو عبيد الله الشافعي ، المكي وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين . تقريب التهذيب ، ص ٤٦٧ .
- بلغنا : مجهول لا يعرف من هو .
- عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - صحابي جليل .



## فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه- على جواز المضاربة . إذ كان يعطي ماله مضاربة .

## الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾ <sup>(١)</sup> .

## وجه الدلالة :-

يضربون يعني الذين يسافرون للتجارة ولأن المضارب يسير في الأرض غالباً لطلب الربح <sup>(٢)</sup> .

٢- عن ابن عباس قال : كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً ، ولا ينزل به واديا ، ولا يشتري به ذات كبد رطبة . فإن فعل فهو ضامن . فرفع شرطه إلى رسول الله -ﷺ- فأجازه <sup>(٣)</sup> .

٣- عن نافع عن عمر كان يكون عنده مال اليتيم ، فيزكيه ويعطيه مضاربة ويستقرض منه <sup>(٤)</sup> .

---

(١) سورة المزمل : آية رقم [٢٠] .

(٢) انظر : تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) المعجم الأوسط ، ج ١ ، ص ٢٣١ ، سنن الدارقطني ، ج ٣ ، ص ٩٨ ، سنن البيهقي الكبرى ، كتاب القراض ، ج ٦ ، ص ١١١ .

قال الدارقطني ( أبو الجارود ضعيف ) سنن الدارقطني ، ج ٣ ، ص ٩٨ ، قال البيهقي ( تفرد به أبو الجارود زياد ابن المنذر وهو كوفي . ضعيف كذبه يحيى ابن معين ، وضعفه الباقون . ) . سنن البيهقي الكبرى ، كتاب القراض ، ج ٦ ، ص ١١١ .

وقال في مجمع الزوائد ( رواه الطبراني في الأوسط . وفيه أبو الجارود ، والأعمى وهو مستروك كذاب ) . ج ٤ ، ص ١٦١ .

(٤) سنن البيهقي الكبرى ، كتاب القراض ، ج ٥ ، ص ١١١ ، مصنف ابن أبي شيبة ، باب في مال اليتيم يدفع مضاربة ، ج ٤ ، ص ٣٩٠ ، الآثار ، باب القضاء ، ج ١ ، ص ١٦٠ ، التاريخ الكبير ، ج ٥ ، ص ٤٤٢ ، الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

قال ابن حجر ( حديث أن عمر أعطى مال يتييم مضاربة . البيهقي بسنده إلى الشافعي في كتاب ، ===

٤- أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب لقياً أبا موسى الأشعري بالبصرة . ثم قال: بل ها هنا مال من مال الله . أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين ، فأسلفكماء فبتباعان به متاعاً من متاع العراق ، ثم تبيعانه بالمدينة ، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ، ويكون الربح لكما . فقالا : وددنا ذلك . ففعل ، وكتب إلى عمر بن الخطاب ، أن يأخذ منهما المال . فلما قدما باعاً فأربحاً . فلما دفعا ذلك إلى عمر ، قال : أكل الجيش أسلفه مثلما أسلفكمما ؟ قال : لا . فقال عمر بن الخطاب : أبناء أمير المؤمنين ، فأسلفكمما ! أديا المال وربحه . فراجعه عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً فقال عمر : قد جعلته قراضاً . فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه (١) .

٤- (هذه الآثار تدل على أن الصحابة كانوا يتعاملون بالمضاربة ، ولم ينكرها أحد . فكان ذلك إجماعاً منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع إلى النبي -ﷺ- إلا ما أخرجه ابن ماجة من (٢) حديث صهيب . قال: قال رسول الله -ﷺ- : « ثلاث فيهن البركة ، البيع إلى أجل ، والمقارضة ، وإخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع . لكن في إسناده نصر بن القاسم عن عبدالرحمن بن داؤد وهما مجهولان » (٣) .

=== اختلاف أنه بلغه عن حميد بن عبدالله بن عبيد الأنصاري ، عن أبيه ، عن جده به تنبيه . قال ابن داؤد : شارح المختصر الرجل الذي أعطاه عمر المال ، هو عبيد الأنصاري . قلت : وعبيد هو راوي للخبر ولم أر في طريق الشافعي التصريح بأنه هو الذي أعطاه عمر ، ولكنه عند ابن أبي شيبة ، عن وكيع وابن أبي زائدة ، عن عبد الله بن حميد بن عبيد ، عن أبيه ، عن جده . أن عمر دفع إليه مال يتيم مضاربة ( تلخيص الحبير ، ج ٣ ، ص ٥٧ .

(١) موطأ مالك ، ( باب ما جاء في القراض ) ج ٢ ، ص ٦٨٧ . سنن البيهقي الكبرى ، كتاب القراض ، ج ٦ ، ص ١١٠ .

قال ابن حجر ( حديث أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب لقياً أبا موسى الأشعري بالبصرة ... مالك في الموطأ ، والشافعي عنه عن زيد بن أسلم عن أبيه ، به أتم من هذا السياق وإسناده . صحيح ورواه الدارقطني من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه ) ، تلخيص الحبير ، كتاب القراض ، ج ٣ ، ص ٥٧ .

(٢) سنن ابن ماجة ، باب الشركة والمضاربة ، ج ٢ ، ص ٧٦٨ .

(٣) نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٣٩٤ .

وقال ابن حزم (مسألة القراض ، قريش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها ، وفيهم الشيخ الكبير ، الذي لا يطيق السفر . والمرأة والصغير واليتيم وذو الشغل . فكانوا يعطون المال مضاربة ، لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح . فأقر رسول الله -ﷺ- ذلك في الإسلام . وعمل به المسلمون عملاً متيقناً ، لا خلاف فيه . ولو وجد فيه خلاف ، ما التفت إليه . لأنه نقل كافة بعد كافة إلى زمن رسول الله -ﷺ- فقد خرج -ﷺ- في قراض بمال خديجة -رضي الله عنها-<sup>(١)</sup> .

قال ابن رشد : لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض . لأنه مما كان في الجاهلية ، فأقره الإسلام . وأجمعوا على أن صفته أن يعطي الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال)<sup>(٢)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

أجمع الفقهاء على جواز المضاربة في الجملة<sup>(٣)</sup> .

(١) المحلى ، ج ٨ ، ص ٢٤٧ .

(٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

(٣) المبسوط : ج ٢٢ ، ص ١٨ ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ٧٩ ، تبيين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٥٢ ، البحر الرائق ، ج ٧ ، ص ٢٦٥ ، درر الأحكام ، ج ٢ ، ص ١١٠ ، رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٦٤٥ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٩١ ، المدونة ، ج ٣ ، ص ٦٢٩ ، المنتقى ، ج ٥ ، ص ١٥١ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٣٥٥ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٦ ، ص ٢٠٢ ، منح الجليل ، ج ٧ ، ص ٣١٧ ، بلغة السالك ، ج ٣ ، ص ٦٨٢ ، حاشية الدسوقي ، ج ٣ ، ص ٣٥٢ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، الفواكة الدواني ، ج ٢ ، ص ١٢١ ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٧٨ ، الأم ، ج ٧ ، ص ١١٤ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، حاشيتنا قلوبوي وعميرة ، ج ٣ ، ص ٥٢ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ٨١ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٩٧ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٤٩٦ - ٥٣١ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ ، الإنصاف ، ج ٥ ، ص ٢٤٩ ، الفروع ، ج ٢ ، ص ٣٧٨ ، المغني ، ج ٥ ، ص ١٦ .

## الفصل العاشر

مسائل في الإجارة وفيه مبحثان

المبحث الأول : في تعريف الإجارة وحكمها ودليلها  
وفيه مطلبان

المبحث الثاني : في حكم الاستتجار

وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى : حكم الاستتجار على الأذن.

المسألة الثانية : حكم الاستتجار على التعليم.

المسألة الثالثة : حكم الإجارة على الحجامة

المسألة الرابعة : حكم الإجارة على الاغتسال في الحمام

## المبحث الأول

في تعريف الإجارة وحكمها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف الإجارة.

المطلب الثاني : حكم الإجارة ودليها.

## الإجارة

تعريف الإجارة لغةً :-

الإجارة في اللغة : اسم للأجرة . وهي كراء الأجير . وهي بكسر الهمزة ، وهو المشهور وحكى الضم : بمعنى المأخوذ . وهو عوض العمل . ونقل الفتح ، فهي مثلثة . لكن نقل عن المبرد أنه يقال : أجر ، وأجر ، وإجاراً ، وإجارةً . وعليه فتكون مصدرأً . وهذا المعنى ، هو المناسب للمعنى الاصطلاحي .

والأجرة والإجارة والأجارة : ما أعطيت من أجر<sup>(١)</sup> . وفي التنزيل العزيز قال تعالى :

﴿على أن تأجرني ثماني حجج﴾<sup>(٢)</sup> .

تعريف الإجارة شرعاً :-

عرفها الفقهاء : بأنها عقد معاوضة على تملك منفعة<sup>(٣)</sup> بعوض . وقد خصها المالكية في الغالب : بالعقد على منافع الأدمي ، وما يقبل الانتقال ، غير السفن والحيوان . ويطلقون على العقد ، على منافع الأرض والدور والسفن والحيوانات لفظ كراء<sup>(٤)</sup> .

---

(١) لسان العرب ، مادة أجر ، ج ٤ ، ص ١٠ ، المصباح المنير ، مادة أجر ، ص ٥ ، المغرب ، ص ٢٠ ، طلبه الطلبة ، ص ١٢٤ .

(٢) سورة القصص : آية [٢٧] .

(٣) قال في المبسوط (اعلم أن الإجارة عقد على المنفعة بعوض هو مال ) . ج ١٥ ، ص ٧٤ .

وقال في تبيين الحقائق (هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم . وقيل :هي تملك المنافع بعوض ) ، ج ٥ ، ص ١٠٥ . وقال ابن عرفة ( بيع منفعة ما أمكن نقله غير سفينة ، ولا حيوان لا يعقل بعوض غير ناشئ عنها بعضه يتبع بعض تبعيضها ) شرح حدود ابن عرفة ، ص ٣٩٢ .

وقال في التاج والإكليل ( وهي بيع منافع معلومة بعوض معلوم ) ، ج ٧ ، ص ٤٩٣ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٣٩٠ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٠٩ ، وقال صاحب روض الطالب ( وشرعاً عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم ) ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٣٨ ، البهجة ، ج ٣ ، ص ٣١٠ .

وقال في الإنصاف ( بذل عوض معلوم بمنفعة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو في عمل معلوم ) ، ج ٦ ، ص ٣ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٥٤٦ .

(٤) شرح حدود ابن عرفة ص ٣٩٢ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٤٩٣ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٣٩٠ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

## المسألة الأولى حكم الإجارة

أجمع أهل العلم في كل عصر ومصر على جواز الإجارة ولم يعرف مخالف<sup>(١)</sup>؛ إلا ما يحكى عن عبدالرحمن بن الأصم وابن عليه<sup>(٢)</sup>. إذ قال: لا تجوز. لأن ذلك غرر. إذ يعقد على منافع لم تخلق<sup>(٣)</sup>.

### الأدلة :-

- ١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>.
- ٢- قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجِرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَتَيْنِ ، عَلَى أَنْ تُاجِرَنِي ثَمَانِي حَجَجٍ . فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(٥)</sup>.
- ٣- قال تعالى: ﴿فَوجدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتُ لَتَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(٦)</sup>.

### وجه الدلالة :-

دلت الآيات الكريمة على جواز الإجارة. فإن إعطاء الموضع أجرها إجارة. وإن استئجار شعيب لموسى إجارة. وكان الأجر تزويجه - عليه السلام - . وإقامة الجدار من

---

(١) المبسوط، ج١٥، ص٧٤، بدائع الصنائع، ج٤، ص١٧٤، تبيين الحقائق، ج٥، ص١٠٥، مواهب الجليل، ج٥، ص٣٠٩، شرح الخرشني، ج٧، ص٢، الفواكه الدواني، ج٢، ص١٠٩، أسنى الطالب، ج٢، ص٤٠٣، مغني المحتاج، ج١، ص٤٣٨، الغرر البهية، ج٣، ص٣٣٠، كشاف القناع، ج٣، ص٥٤٦، شرح منتهى الإبرادات، ج٢، ص٢٤٠، الإنصاف، ج٦، ص٤.

(٢) عبدالرحمن بن الأصم ويقال العبيدي المدائني، مؤذن الحجاج كنيته أبو بكر روى عن أنس بن مالك في اللباس روى عنه أبو عوانة. انظر رجال مسلم، ج١، ص٤٠٣.

(٣) بدائع الصنائع، ج٤، ص١٧٤، المغني، ج٥، ص٢٥٠.

(٤) سورة الطلاق: آية رقم [٦].

(٥) سورة القصص: آية رقم [٢٦/٢٧].

(٦) سورة الكهف: آية رقم [٧٧].

الخضر - عليه السلام - يقتضي الأجر . وكل ذلك إجارة . فهذه أدلة على جواز أخذ الإجارة ، على إقامة العمل .

٤ - عن عائشة - رضي الله عنها - استأجر النبي - ﷺ - وأبو بكر رجلاً من بني الدليل ، ثم من بني عبد ابن عدي ، هادياً ، خريتا<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>

٥ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : قال الله تعالى : ﴿ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة . رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً ، فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ولم يعطه أجره<sup>(٣)</sup> .

٦ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة<sup>(٤)</sup> .

٧ - أجمع أهل العلم في كل عصر ومصر ، على جواز الإجارة قبل وجود الأصم . حيث يعقدون الإجارة من زمن الصحابة - رضي الله عنهم - إلى يومنا هذا من غير نكير . فلا يعبأ بخلافه ، إذ هو خلاف الإجماع<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الخريت : الدليل الماهر بالدلالة والدلالة جميعاً بفتح الدال وكسرها ، ويقال إنه سمي خريتا لأنه يهتدي لمثل خرت الأبرة ولا يخفى عليه ويهتدي لأخوات المغارات وهي مضابقتها وطرقها الخفية ، انظر : لسان العرب ، مادة خرت ، ج ٢ ، ص ٢٩ ، الفائق ، ج ٢ ، ص ٣٦١ ، الغريب لابن قتيبة ، ج ١ ، ص ٣٨٧ ، النهاية في غريب الحديث ، ج ٢ ، ص ١٩ .

(٢) صحيح البخاري ، باب استئجار المشركين عند الضرورة ، ج ٢ ، ص ٧٩٠ .

(٣) المرجع السابق ، باب آثم من منع أجر الأجير ، ج ٢ ، ص ٧٩٢ .

(٤) المرجع السابق ، باب رعي الغنم على قراريط ، ج ٢ ، ص ٧٨٩ .

(٥) بدائع الصنائع ، ج ٤ ، ص ١٧٤ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٢٥٠ .



## المبحث الثاني

### حكم الاستتجار

وفيه أربع مسائل

- المسألة الأولى : حكم الاستتجار على الأذان
- المسألة الثانية : حكم الاستتجار على التعليم
- المسألة الثالثة : حكم الإجارة على الحجامة
- المسألة الرابعة : حكم الإجارة على الاغتسال في الحمام

## المسألة الأولى حكم الاستئجار على الأذان

### الأثار :-

- ١- روى عبد الرزاق عن الأسلمي بن محمد بن إسحاق بن محمد ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة قال : « أول من رزق المؤذنين ، عثمان »<sup>(١)</sup>.
- ٢- روى البيهقي ... قال الشافعي : « قد رزق المؤذنين إمام هدى عثمان بن عفان »<sup>(٢)</sup>.

### حال سند الأثرين :-

الأثر الأول<sup>(٣)</sup> : ضعيف؛ لأن فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ، والأسلمي ، وهما متروكان .

الأثر الثاني : حكاية عن الشافعي لم أجد لها سنداً<sup>(٤)</sup> .

### فقه الأثرين :

دل الأثران على جواز الرزق للمؤذنين ، عند عثمان -رضي الله عنه- .

### الأدلة :

- ١- روى عثمان بن أبي العاص قال : « إن من آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ - أن

---

(١) مصنف عبدالرزاق ، باب البغي في الأذان والأجر عليه ، ج ١ ، ص ٤٨٣ .

(٢) السنن الكبرى ، باب رزق المؤذنين ، ج ١ ، ص ٤٢٩ .

(٣) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-

- الأسلمي بن محمد : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، متروك ، انظر تقريب التهذيب ، ص ٩٣ .

- إسحاق بن محمد : ابن إسماعيل بن أبي فروة ، صدوق كف فساء حفظة . انظر تقريب التهذيب ، ص ١٠٢ .

- إسحاق بن عبدالله : إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي ، متروك . انظر ص ٦٣ من هذا البحث .

(٤) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-

رواه البيهقي عن الشافعي من غير سند .

أَتخِذُ مُؤذِنًا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانَهُ أَجْرًا»<sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث محمول ، على الندب ، والاستحباب . إذ يستحب أن يتطوع ، ويكره له أخذ الأجر ، والهبة لا تمنع الاحتساب ، والأجر . فكان أخذ الرزق جائز بلا خلاف . خلاف الإجارة .

٢- ولأن الرزق يدفع لأجل ألا يتعطل الأذان فقد لا يوجد ، من يتطوع به . لا لأن المسلمين لا يتطوعون بفعل الخير ، وإنما الاستمرار والملازمة غير مضمونة ؛ فيتعطل الأذان والرزق هبة وعطية من الوالي ، وليست أجرة .

### أقوال الفقهاء :-

١- أعطى عثمان -رضي الله عنه- المؤذنين رزقاً ، ولم يستأجرهم -رضي الله عنه- ولا خلاف في جواز الرزق عند أهل العلم ، قال ابن قدامة:<sup>(٢)</sup> لا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه .

٢- اختلف الفقهاء في حكم أخذ الأجر على الأذان كما يلي :

أ- ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز أخذ الأجر على الأذان . وهو قول المالكية<sup>(٣)</sup> وأصح الأقوال عند الشافعية<sup>(٤)</sup> ، ورواية عند الحنابلة<sup>(٥)</sup> .

ب- لا يجوز الاستئجار على الأذان ، وهو قول الحنفية<sup>(٦)</sup> . وبه قطع الشيخ أبو حامد

---

(١) سنن الترمذي ، باب ماجاء في كراهية أن يأخذ المؤذن أجراً ، ( وقال أبو عيسى حديث عثمان صحيح ) ، ج ١ ، ص ٤٠٩ ، سنن أبي داؤد ، باب أخذ الأجرة على التأذين ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، سنن ابن ماجه ، باب السنة في الأذان ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٢) المغني ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٣) المدونة ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ ، التاج والإكليل ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(٤) المجموع ، ج ٣ ، ص ١٣٥ ، أسنى المطالب ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٢٧ .

(٥) الفروع ، ج ٤ ، ص ٤٣٥ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٥ ، ٤٧ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٢ .

(٦) بدائع الصنائع ، ج ١ ، ص ١٥٢ ، المبسوط ، ج ١ ، ص ١٤٠ ، تبيين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .

والقفال ، والبغوي، من الشافعية .<sup>(١)</sup> وبه قال الأوزاعي، وأحمد، وابن المنذر<sup>(٢)</sup> .

ج- يجوز للإمام دون آحاد الناس، فما استأجره الإمام للأذان جائز ، وما استأجره غير الإمام فلا يجوز ، أن يأخذ المؤذن أجره منهم . وهو قول للشافعية<sup>(٣)</sup> .

د - يجوز أخذ الأجرة للحاجة . وهي رواية عن أحمد<sup>(٤)</sup> .

هـ- يكره للمؤذن أن يأخذ على أذانه أجراً . وهي رواية عن أحمد<sup>(٥)</sup> .

الراجع :

جواز أخذ الأجر على الأذان وهو الراجح والله أعلم لعدم النهي عن ذلك ولأن لأصل الأباحة وما كان من نهْي عن اتخاذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً محمولاً على الندب والاستعجاب فإذا وجد المسحوب والمتطوع يكره أخذ أجر على الأذان . وإذا لم يوجد متطوع فلا يؤذن إلا بأجر لا لأن المسلمين لا يتطوعون بفعل الخير وإنما الاستمرار والملازمة غير مضمونة فيتعطل الأذان .

- 
- (١) المجموع ، ج ٣ ، ص ١٣٥ .
  - (٢) المجموع ، ج ٣ ، ص ١٣٥ ، المغني ، ج ١ ، ص ٢٤٩ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ١٢ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٥-٤٧ .
  - (٣) المجموع ، ج ٣ ، ص ١٣٥ .
  - (٤) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٥-٤٧ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٤٣٥-٤٣٦ .
  - (٥) المصدرين السابقين .

## المسألة الثانية الاستتجار على التعليم

### الآثار :-

- ١- أخبرنا عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن سعيد الجريري ، عن عبدالله بن شقيق العقيلي ، قال : كان أصحاب محمد - ﷺ - يشددون في بيع المصاحف ، ويكرهون الأرش في التعليم<sup>(١)</sup> .
- ٢- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا ابن علية ، عن الجريري ، عن عبدالله بن شقيق الأنصاري ، قال : يكره أرش المعلم . فإن أصحاب رسول الله - ﷺ - كانوا يكرهونه ويرونه شديداً<sup>(٢)</sup> .
- ٣- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، قال : كانوا يكرهون أن يأخذوا على الغلمان في الكتاب أجراً<sup>(٣)</sup> .
- ٤- أخبرنا عبدالرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن قتادة ، قال : أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهن أجر ، ضراب الفحل ، وقسمة الأموال ، وتعليم الغلمان<sup>(٤)</sup> .

### حال سند الآثار :-

- ١- سند الأثر الأول<sup>(٥)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه ثقات .

- 
- (١) مصنف عبدالرزاق . باب الأجر على تعليم الغلمان ، وقسمة الأموال . ج ٨ ، ص ١١٧ .
  - (٢) مصنف ابن أبي شيبة . من كره أجر المعلم . ج ٤ ، ص ٣٤١ .
  - (٣) مصنف ابن أبي شيبة . من كره أجر المعلم . ج ٤ ، ص ٣٤٢ ، مصنف عبدالرزاق ، باب الأجر على تعليم الغلمان وقسمة الأموال . ج ٨ ، ص ١١٤ ، مسند الجعد . ج ١ ، ص ١٧٠ .
  - (٤) مصنف عبدالرزاق . باب الأجر على تعليم الغلمان وقسمة الأموال ، ج ٨ ، ص ١١٥ .
  - (٥) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :  
- الثوري سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبدالله الكوفي ، ثقة . حافظ فقيه عابد إمام حجة ، وكان ربما دلس انظر : ص ٥٠ من هذا البحث .  
- سعيد الجريري : سعيد بن إياس الجريري ، ثقة . انظر : ص ١٣٥ من هذا البحث .  
- عبدالله بن شقيق العقيلي : بصري ، ثقة فيه نصب ، انظر : ص ١٣٥ من هذا البحث .

- ٢- سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته ثقات .  
 ٣- سند الأثر الثالث<sup>(٢)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته ثقات .  
 ٤- سند الأثر الرابع<sup>(٣)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواته ثقات .

فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه - على كراهة الأرش في التعليم .  
 فالصحابا يكرهون ذلك ، وعثمان -رضي الله عنه - من الصحابة . فيكره عندهم  
 وعنده ، أخذ الأجرة على تعليم كتاب الله ؛ لأن التعليم إذا أطلق كان المقصود به تعليم  
 كتاب الله . بل صرح في الأثر الثالث بكراهة أخذ الأجر على تعليم الغلمان كتاب الله .  
 وليس المقصود في الأثر الرابع ، من قوله : أحدث الناس البدعة بمعناه الشرعي ، إذ  
 المقصود لم يكن موجوداً في زمن الصحابة ، أخذ الأجرة على تعليمهم القرآن للغلمان ،  
 وإنما أحدثه من كان بعدهم .

(١) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :

- أبو بكر : ابن أبي شيبة ، ثقة ، حافظ ، سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- ابن علي : إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم . أبو بشر البصري ، ثقة حافظ ، انظر : ص ٨٧ من هذا البحث .
- الجريدي : ثقة ، سبقت ترجمته ص ١٣٥ من هذا البحث .
- عبدالله بن شقيق الأنصاري : ثقة فيه نصب . سبقت ترجمته انظر ص ١٣٥ من هذا البحث .

(٢) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :

- أبو بكر : ثقة حافظ . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- وكيع : ثقة حافظ عابد . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- سفيان : الثوري : ثقة حافظ ، . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
- منصور : بن المعتمر بن عبدالله السلمي ، الكوفي ، ثقة ثبت وكان لا يدلس . تقريب التهذيب ، ص ٥٤٧ .
- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ، ثقة . إلا أنه يرسل كثيراً ، مات سنة ست وتسعين ، تقريب التهذيب ، ص ٩٥ .

(٣) دراسة سند الأثر الرابع كما يلي :

- عبد الرزاق بن همام بن نافع ، ثقة . انظر : ص ٥٦ من هذا البحث .
- معمر بن راشد أبو عروة . ثقة . انظر ص ٥٦ من هذا البحث .
- قتادة بن دعامة السدوسي ، ثقة . انظر ص ١٥٢ من هذا البحث .

١- عن ابن عباس أن النبي -ﷺ- قال : أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله <sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة :-

قال الشعبي : لا يشترط المعلم ، إلا أن يعطى شيئاً فليقبل .

وقال الحاكم : لم أسمع أحداً كره أجره المعلم . وأعطى الحسن دراهم عشرة <sup>(٢)</sup>.

فأقوال أهل العلم فسرت أخذ الأجر ، على كتاب الله ، على تعليمه . فالأصل جواز الأجر من غير كراهة . لعموم قوله -ﷺ- : « أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .

٢- عن عبادة بن الصامت ، قال : علّمتُ ناساً من أهل الصُّفّة ، الكتابة ، والقرآن ،

فأهدى إليّ منهم قوساً . فقلت : ليست بمال وأرمي بها في سبيل الله عز وجل . لآتين

رسول الله -ﷺ- فلا سألن . فأتيته ، فقلت : يارسول الله رجل أهدى إليّ قوساً ، ممن

قمت أعلمه الكتابة ، والقرآن . وليست بمال وأرمي بها في سبيل الله . قال : إن كنت

تحب ، أن تطوق طوقاً ، من نار فاقبلها <sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري ، باب ما يعطى في الرقيه على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ، ج ٢ ، ص ٧٩٥ .

(٢) صحيح البخاري ، المصدر السابق .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ، من كره أجر المعلم ، ج ٤ ، ص ٣٤١ .

المستدرک علی الصحیحین ، کتاب البيوع ، ج ٢ ، ص ٤٨ ، وقال الحاكم ( هذا حديث صحيح الإسناد .

ولم يخرجاه ) ، وقال في الأحاديث المختارة ( إسناده ضعيف ) ، ج ٨ ، ص ٢٥٢ .

سنن البيهقي الكبرى ، باب من كره أخذ الأجرة عليه ، ج ٦ ، ص ١٢٥ .

قال البيهقي : ( قال علي بن المديني في حديث عبادة بن الصامت : عن النبي -ﷺ- إن سرك أن تطوق

طوقاً من نار ، في الذي علم الكتابة . رواه مغيرة بن زياد الموصلي ، عن عبادة بن نسي عن الأسود بن

ثعلبة ، عن عبادة بن الصامت وإسناده كله معروف ، إلا الأسود بن ثعلبة . فإننا لا نحفظ عنه إلا هذا

الحديث . سنن البيهقي الكبرى ، باب من كره أخذ الأجر عليه . ج ٦ ، ص ١٢٥ .

سنن أبي داود . باب في كسب المعلم ، ج ٣ ، ص ٢٦٤ ، سنن ابن ماجه ، باب الأجر على تعليم القرآن ،

ج ٢ ، ص ٧٣ .

التمهيد لابن عبد البر ( قال وهذه الأحاديث منكراً لا يصح شيئاً منها عند أهل العلم بالنقل .. وأما

حديث القوس ، فمعروف عند أهل العلم ؛ لأنه روي عن عبادة من وجهين . وروي عن أبي بن كعب من

حديث موسى بن علي عن أبيه ، عن أبي بن كعب ، وهو منقطع وليس في هذا الباب حديث يجب به

حجة من جهة النقل . والله أعلم . ج ٢١ ، ص ١١٣-١١٤ .

## أقوال الفقهاء :-

### القول الأول :-

ذهب عثمان ، إلى كراهة أخذ الأجر على تعليم الغلمان القرآن . وهو قول الصحابة<sup>(١)</sup> ، وهو قول الزهري ، وإسحاق<sup>(٢)</sup> ، ورواية عند أحمد<sup>(٣)</sup> .

### القول الثاني :-

ذهب مالك<sup>(٤)</sup> ، والشافعي<sup>(٥)</sup> ، إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن . وهو قول أبي ثور ، وابن المنذر<sup>(٦)</sup> ، ورواية عند أحمد<sup>(٧)</sup> ، وقول المتأخرين من بلخ من الحنفية<sup>(٨)</sup> .

### القول الثالث :-

يحرم الاستئجار على تعليم العلم . عند الحنفية<sup>(٩)</sup> ، وهو قول الحنابلة ، والصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) مصنف ابن أبي شيبة من كره أجر المعلم ، ج ٤ ، ص ٣٤١ . مصنف عبدالرزاق . باب الأجر على تعليم الغلمان وقسمة الأموال . ج ٨ ، ص ١١٥ .
  - (٢) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ص ٣٢٤ .
  - (٣) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٥ ، ٤٧ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٢ ، شرح منتهى الإيرادات . ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٤٣٥ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
  - (٤) المدونة ، ج ٣ ، ص ٤٣٤ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٥٣٤ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١١٤ .
  - (٥) الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .
  - (٦) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ص ٣٢٤ .
  - (٧) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٥ ، ٤٧ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٢ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٤٣٥ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
  - (٨) تبيين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٢٤ ، المبسوط ، ج ١٥ ، ص ٧٤ .
  - (٩) بدائع الصنائع ، ج ٤ ، ص ١٩١ ، المبسوط ، ج ١٥ ، ص ٧٤ ، تبيين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .
  - (١٠) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٥ ، ٤٧ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٢ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٤٣٥ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .



## القول الرابع :-

كراهة الاستئجار على تعليم القرآن إذا شرط . أما إذا لم يشترط المعلم فجائز ، من غير كراهة . وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، وطاووس ، والشعبي ، والنخعي ، ورواية عن أحمد<sup>(١)</sup> .

## القول الخامس :-

جواز أخذ الأجر شرط ، أم لم يشترط . وهو رواية عند أحمد<sup>(٢)</sup> .

## الراجع :

الذي يظهر جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن لأنه منطوق الحديث ( أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله ) وللعموم النصوص الدالة على جواز الأجر من غير تخصيص ولا تقييد ولأنه لم ينهى عن ذلك .

---

(١) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

## المسألة الثالثة

### حكم الإجارة على الحجامة<sup>(١)</sup>

#### الآثار :-

- ١- حدثنا أبو بكر قال : حدثنا ابن أبي زائدة ، عن الوليد بن عيسى ، عن أبيه ، أن عثمان بن عفان قال : ما يعجبني غلة الحجام والحمام<sup>(٢)</sup> .
- ٢- أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ، ثنا أبو العباس . هو الأصم ، أنبأ الربيع قال : قال الشافعي وقد روي أن رجلاً ، ذا قرابة لعثمان -رضي الله عنه - قدم عليه فسأله عن معاشه ، فذكر له غلة حمام ، وكسب حجام ، أو حجامين ، فقال : « إن كسبكم لوسخ ، أو قال : لذنس ، أو لذنيء ، أو كلمة تشبهها »<sup>(٣)</sup> .
- ٣- كان عثمان بن عفان -رضي الله عنه - يكره أن يعمل المرء حجماً . ويكره الكسب في الحجامة<sup>(٤)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٥)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه مجهول لا يعرف من هو .

- (١) الحجام : المصاص . قال . الأزهرى : يقال للحاجمي ، لامتناصه فم المحجمة ، فقد حجم يخجمُ ويخجمُ حجماً وحاجم حجوم ومحجم رفيق . والمحجم والمحجمة : ما يحجم به . قال الأزهرى : المحجمة قارورته . وتطرح الهاء ، فيقال : محجم . وجمعه : محاجم . لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ١١٧ .
- (٢) مصنف ابن أبي شيبة ، في كسب الحجام ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ .
- (٣) سنن البيهقي الكبرى ، ج ٩ ، ص ٣٣٨ .
- (٤) المحلى ، ج ٨ ، ص ١٩٣ .
- (٥) دراسة الأثر الأول كما يلي :-
  - أبو بكر : ابن أبي شيبة ، ثقة حافظ . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
  - ابن أبي زائدة : يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني ، أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن ، انظر ص ٦٤ من هذا البحث .
  - الوليد بن عيسى أبو وهب العامري ، من آل عمارة روى عنه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ربما أخطأ ، وروى عن الشعبي ، وابن المنكدر ، وعنه يحيى السقاء ، وغيرهم . وقال البخاري : فيه نظر . وذكره العقيلي في الضعفاء . وعنه بحر بن كثير السقاء أحد الضعفاء . وذكره ابن حبان في الثقات ، لسان الميزان ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ . ضعفاء العقيلي ، ج ٤ ، ص ٣١٦ ، المغني في الضعفاء ، ج ٢ ، ص ٧٢٤ ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ج ٧ ، ص ١٣٦ ، الثقات ، ج ٧ ، ص ٥٥٤ ، الجرح والتعديل ، ج ٩ ، ص ١٢ .

سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه مجهول لا يعرف من هو .  
سند الأثر الثالث<sup>(٢)</sup> : لا يعرف له سنداً .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه - على كراهة أجرة الحجام ، والكسب من الحجامه . بدلالة قوله : إن كسبكم لوسخ ، أو دنس . ولقوله : ما يعجبني بل صرح ابن حزم بذلك ، إذ قال : كان عثمان -رضي الله عنه - يكره أن يعمل المرء حجاماً ، ويكره الكسب في الحجامه<sup>(٣)</sup> .

### الأدلة :-

- ١ - عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال : حجم أبو طيبة النبي -ﷺ- فأمر له بصاع ، أو صاعين من طعام ، وكلم مواليه . فخفف عن غلته أو ضربته<sup>(٤)</sup> .
- ٢ - عن ابن عباس -رضي الله عنهما - قال : احتجم النبي -ﷺ- ، وأعطى الحجام أجره<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :- الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله محمد بن حمرويه بن نعيم الصبي النيسابوري صاحب المستديرة . انظر : طبقات الحفاظ ، ج ١ ، ص ٤١٠ .
  - أبو عبد الله الحافظ الحاكم : ثقة حافظ . سبقت ترجمته .
  - أبو العباس (هو الأصم) : ثقة الإمام ، محدث بن يعقوب بن يونس بن معقل ابن سنان . انظر طبقة الحفاظ ج ١ ، ص ٣٥٥ .
  - الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي ، أبو محمد المصري المؤذن ، صاحب الشافعي ، ثقة . انظر تقريب التهذيب ، ص ٢٠٦ .
  - الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس سبق ص ٣٢٦ من هذا البحث .
  - روي : مجهول لا يعلم من هو .
  - (٢) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-
  - لم يذكر له ابن حزم سنداً .
  - (٣) المحلى ، ج ٨ ، ص ١٩٣ .
  - (٤) صحيح البخاري ، باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإمام ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ .
  - (٥) المرجع السابق ، باب خراج الحجام ، ج ٢ ، ص ٧٩٦ .

## وجه الدلالة :-

دل الحديثان على جواز إجارة الحجامة إذ أعطي النبي -ﷺ- الحجام أجره ولو علم كراهيته لم يعطه (١).

٣- عن رافع بن خديج أن رسول الله -ﷺ- قال : كسب الحجام خبيث ، ومهر البغي خبيث ، وثمر الكلب خبيث (٢).

٤- عن حرام بن محيصة عن أبيه ، أنه سأل النبي -ﷺ- عن كسب الحجام ، فنهاه عنه . فشكى منه حاجتهم . فقال : اعلفه ناضحك ، وأطعمه رقيقك (٣).

## وجه الدلالة :-

دل الحديثان عن رسول الله -ﷺ- على عدم جواز أجر الحجامة ، وأنه خبيث ، وأنه يعلف الدواب والنواضح .

فبالنظر إلى الأدلة السابقة ، الدالة على إعطاء النبي أجره الحجام ، وإلى هذه الأدلة الدالة على عدم الجواز يظهر تعارض . ولا بد من الجمع بين الدالتين . فالأنسب في الجمع ، أن يعمل بجميع الأدلة . وهو الأولى . وذلك بأن تحمل الأدلة الدالة على الجواز بجواز إجارة الحجامة ، والأدلة الدالة عن النهي على الكراهة كراهة أجر الحجامة . وذلك تنزيهاً لدناءة الكسب وخساستها .

(١) صحيح البخاري ، باب خراج الحجام ، ج ٢ ، ص ٧٩٦ .

(٢) صحيح ابن حبان ذكر إباحة إعطاء الحجام أجرته بحججه ، ج ١١ ، ص ٥٥٥ ، المستدرک علی الصحیحین ( هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ) ، ج ٢ ، ص ٤٨ ، سنن الترمذي ، باب ماجاء في ثمن الكلب ( قال أبو عيسى حديث رافع حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم كرهوا ثمن الكلب ) ج ٣ ، ص ٥٧٤ ، سنن أبي داؤد باب في كسب الحجام ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ .

(٣) المتقى لابن الجارود ، باب في التجارات ، ج ١ ، ص ١٥٠ ، سنن الترمذي ، باب ماجاء في كسب الحجام ( قال أبو عيسى حديث محيصة حديث حسن صحيح ) . ج ٣ ، ص ٥٧٥ ، قال في مجمع الزوائد ( وعن رجل من الأنصار يقال له محيصة كان له غلام حجام فزجره رسول الله -ﷺ- عن كسبه ... قلت هو في السنن الثلاثة باختصار رواه أحمد ، والطبراني في الأوسط ، ورجال أحمد ، رجال الصحيح . ج ٤ ، ص ٩٣ .

## أقوال الفقهاء :-

**القول الأول:** ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى كراهة كسب الحجام وبه ، قال أبو هريرة : والحسن ، والنخعي<sup>(١)</sup> ، وهو قول الشافعية<sup>(٢)</sup> ، والصحيح من المذهب عند الحنابلة<sup>(٣)</sup> . وعليه أكثر الأصحاب .

**القول الثاني:** جواز كسب الحجام من غير كراهة ، وهو قول ابن عباس : وبه قال عكرمة ، والقاسم ، وأبو جعفر ، ومحمد بن علي بن حسين ، وربيعة ويحيى الأنصاري<sup>(٤)</sup> ، والحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> ، واختيار أبي الخطاب<sup>(٧)</sup> .

**القول الثالث:** يحرم كسب الحجام مطلقاً أي على السيد ، وغيره ، وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٨)</sup> .

**القول الرابع:** اختار القاضي ، أنه يحرم أكله على سيده . وجائز لغير الحر<sup>(٩)</sup> .

الراجح :

جواز كسب الحجام وغيره أولى لعموم الأدلة ولفعل الرسول ﷺ إذا لو كان حراماً لما أعانه النبي ﷺ على ذلك ولا ما دفعه له أجره ولكن الأولى أنه مكروه .

(١) المغني ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

(٢) أسنى المطالب ، ج ١ ، ص ٥٦٩ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، ج ٤ ، ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٣ ، تحفة المحتاج ، ج ٩ ، ص ٣٨٨ ، ص ٣٨٩ ، مغني المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥٧ .

(٣) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٣ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

(٤) المغني ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

(٥) المبسوط ، ج ١٥ ، ص ٨٤ ، بدائع الصنائع ، ج ٤ ، ص ١٩٠ ، البحر الرائق ، ج ٨ ، ص ٢١ ، العناية ، ج ٩ ، ص ٩٦ .

(٦) المنتقى ، ج ٧ ، ص ٢٩٩ .

(٧) المغني ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

(٨) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٩) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٣ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

## المسألة الرابعة حكم الإجارة على الاغتسال في الحمام

### الإثار :-

- ١- أن عثمان بن عفان قال ما يعجبني غلة الحمام والحمام<sup>(١)</sup> .
- ٢- قال الشافعي : وقد روي أن رجلاً ذا قرابة لعثمان -رضي الله عنه - قدم عليه فسأله عن معاشه . فذكر له غلة حمام ، وكسب حمام ، أو حجامين . فقال : « إن كسبكم لوسخ أو قال : لدنس ، أو لدنيء ، أو كلمة تشبهها »<sup>(٢)</sup> .

### فقه الأثرين :-

دل الأثران على كراهة الكسب من غلة الحمام عند عثمان -رضي الله عنه - إذ قال -رضي الله عنه-: إن كسبكم لوسخ ، أو لدنيء ، فإن هذه الألفاظ تفيد الكراهة . إذ لو كان يرى غير ذلك لما قال ذلك .

### الإدلة :-

- ١- سماه رسول الله -ﷺ- شربيت<sup>(٣)</sup> ، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال : قال رسول الله -ﷺ- : « شر البيت الحمام . يعلو فيه الأصوات ويكشف فيه العورات » .
- ٢- ولأنه لا يسلم داخله من كشف العورة ، لكن لما كانت هذه الأمور تدعو الحاجة ، ولا تحريم فيها . جازت الإجارة كسائر المنافع المباحة<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر ص ٣٤٤ من هذا البحث .

(٢) “ “ “ “ “ “ .

(٣) المعجم الكبير للطبراني ، ج ١١ ، ص ٢٥ ، مجمع الزوائد (قال : وفيه يحيى بن عنان السمتي ضعفه البخاري والنسائي ووثقه أبو حاتم وابن حبان وبقية رجاله رجال الصحيح ) باب في الحمام والنورة ، ج ١ ، ص ٢٧٨ .

(٤) المغني ، ج ٥ ، ص ٢٦٠ / ٢٦١ ، مطالب أولي النهي ، ج ٣ ، ص ٦٤٤ .

## أقوال الفقهاء :-

**القول الأول:** ذهب عثمان -رضي الله عنه - إلى كراهة كسب الحمام ، وهو قول الحنابلة<sup>(١)</sup> ، وبعض الحنفية<sup>(٢)</sup> .

**القول الثاني:** جاز بناء الحمام للرجال والنساء ، وجواز بيعه وشرائه ، وإجارته إذا لم يكن فيه كشف للعورات . ويكره إن كان فيه ذلك .

قال ابن المنذر كل من نحفظ عنه من أهل العلم . أن كراء الحمام جائز . وقال ابن قدامة: وهذا قول أكثر أهل العلم<sup>(٣)</sup> وهو الصحيح من قول الحنفية<sup>(٤)</sup> وبه قال المالكية<sup>(٥)</sup> والشافعية<sup>(٦)</sup> ، وأبو ثور<sup>(٧)</sup> .

**القول الثالث:** وقال اللخمي من المالكية : إجارة الحمام لأبأس به إن كانوا يدخلون مستترين<sup>(٨)</sup> .

## الراجع :

كراهة كسب الحمام لدنأت الصنعة، ولأنه لا يسلم داخله من كشف العورة لكن لما كانت هذه الأمور تدعو الحاجة إليها فلا تحريم لها وجازت كسائر المنافع المباحة لكن مع الكراهة

(١) المبسوط ، ج ٥ ، ص ٢٦٠-٢٦١ . مطالب أولي النهي ، ج ٣ ، ص ٦٤٤ .

(٢) المبسوط ، ج ١٥ ، ص ١٥٦-١٥٧ .

(٣) المغني ، ج ٥ ، ص ٢٦٠/٢٦١ .

(٤) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٢٤ ، رد المختار ، ج ٦ ، ص ٥١ ، ٥٢ ، المبسوط ، ج ١٥ ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، البحر الرائق ، ج ٨ ، ص ٢١ ، العناية ، ج ٩ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٥) المدونة ، ج ٣ ، ص ٥١٥ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٤٣٩ ، شرح مختصر الخرشي ، ج ٧ ، ص ٤٣ ، حاشية الدسوقي ، ج ٤ ، ص ٤٣ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٥٧٤ ، حاشية الدسوقي ، ج ٧ ، ص ٤٣ .

(٦) نهاية المحتاج ، ج ٥ ، ص ٢٧٩ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٤٢ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٥٤ .

(٧) المغني ، ج ٥ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٨) التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٥٧٤ .

## الفصل الحادي عشر

مسائل في الشفعة وفيه مبحثان

المبحث الأول : في تعريف الشفعة وحكمها ودليها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف الشفعة لغة وشرعاً .

المطلب الثاني : حكم الشفعة ودليها .

المبحث الثاني : في حكم الاستشفاع وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى : ما تكون فيه الشفعة .

المسألة الثانية : لمن تكون الشفعة .

المسألة الثالثة : الشفعة فيما لا يقسم



## المبحث الأول

في تعريف الشفعة وحكمها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول :

تعريف الشفعة لغة وشرعاً.

المطلب الثاني :

حكم الشفعة ودليها.

## الشفعة

### تعريف الشفعة لغةً :-

الشفعة بضم الشين وسكون الفاء : اسم مصدر بمعنى التملك . وتأتي أيضاً اسماً للمالك المشفوع .

وهي من الشفع ضد الوتر يقال : كان وترا فشفعه من باب قطع لما فيه من ضم عدد إلى عدد ، أو شئ إلى شئ يقال : شفع الرجل شفعاً . إذا كان فرداً . فصار له ثانياً وشفع الشئ شفعاً . ضم مثله إليه وجعله زوجاً<sup>(١)</sup> .

### تعريف الشفعة شرعاً :-

- ١- عند الحنفية : هي تملك بقعة جبراً على المشتري بما قام عليه<sup>(٢)</sup> .
  - ٢- وعند المالكية : استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه<sup>(٣)</sup> .
  - ٣- عند الشافعية : حق تملك قهري يثبت للشريك القديم ، على الحادث فيما ملك بعوض<sup>(٤)</sup> .
  - ٤- عند الحنابلة : هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقلبة عنه ، من يد من انتقلت إليه<sup>(٥)</sup> .
- فتعاريف الفقهاء دالة على أن الشفعة تملك الشريك حصة شريكه جبراً بما قامت عليه من ثمن ، إذا قصد بيعها من غير شريكه .

---

(١) مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، لسان العرب ، مادة شفع ، ج ٨ ، ص ١٨٣ ، النهاية في غريب الحديث ، ج ٢ ، ص ٤٨٥ ، الغريب لابن قتيبة ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(٢) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ .

(٣) شرح حدود ابن عرفة ، ص ٣٥٦ .

(٤) الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ .

(٥) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٠ .

## المطلب الثاني حكم الشفعة ودليها

### حكم الشفعة :

أجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك<sup>(١)</sup> ، وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط<sup>(٢)</sup> .  
وقال ابن قدامة ولا نعلم أحداً خالف هذا ؛ إلا الأصم . فإنه قال : لا تثبت الشفعة ؛ لأن في ذلك ضرراً بأرباب الأملاك .  
وهذا ليس بشئ لمخالفته الآثار الثابتة والإجماع المنعقد قبله<sup>(٣)</sup> . فمن السنة عن جابر -رضي الله عنه - قال : قضى رسول الله -ﷺ- بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة<sup>(٤)</sup> .  
وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون وأجمع أهل العلم<sup>(٥)</sup> ، على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط كما حكاه ابن المنذر .

- 
- (١) شرح النووي على صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٤٥ - ٤٦ .
  - (٢) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، شرح حدود ابن عرفة ، ، ص ٣٥٦ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٠ .
  - (٣) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .
  - (٤) صحيح البخاري ، باب الشفعة في ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ، ج ٢ ، ص ٧٨٧ .
  - (٥) المغني ، ج ٩ ، ص ١٧٨ .

## المبحث الثاني

### في حكم الاستشفاع وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى :

ما تكون فيه الشفعة

المسألة الثانية :

لمن تكون الشفعة

المسألة الثالثة :

الشفعة فيما لا يقسم

## المسألة الأولى

### ما تكون فيه الشفعة

#### الإثار :-

- ١- قال يحيى قال مالك عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن حزم ، أن عثمان بن عفان ، قال : إذا وقعت الحدود في الأرض . فلا شفعة فيها ، ولا شفعة في بئر ، ولا في فحل النخل<sup>(١)</sup> .
- ٢- أخبرنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا الأسلمي عن أبي طوالة عن أبان بن عثمان بن عفان ، قال : لا شفعة في بئر ، ولا فحل<sup>(٢)</sup> .
- ٣- حدثنا أبو بكر ، قال : حدثنا ابن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبان بن عثمان ، قال : قال عثمان : لا شفعة في بئر ، ولا فحل . والأرف يقطع كل شفعة<sup>(٣)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

- ١- سند الأثر الأول<sup>(٤)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً .

(١) موطأ مالك ، باب ما لا تقع فيه الشفعة ، ج ٢ ، ص ٧١٧ ، مصنف عبدالرزاق ، باب إذا ضربت الحدود فلا شفعة ، ج ٨ ، ص ٨٠ ، ص ٨٧ و سنن البيهقي الكبرى ، باب الشفعة فيما لم يقسم . ج ٦ ، ص ١٠٥ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ، هل في الحيوان أو البئر أو النخل أو الدين شفعة . ج ٨ ، ص ٨٨ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ، من قال : إذا صرفت الطرق والحدود ، فلا شفعة . ج ٤ ، ص ٥٢٠ ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٨٤ .

(٤) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-

- يحيى بن سعيد : ثقة ، سبق ص ١٠٠ من هذا البحث .
- مالك : بن أنس ، ثقة ، سبق ص ١٠٠ من هذا البحث .
- محمد بن عمارة : محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري ، المدني ، صدوق يخطئ انظر : تقريب التهذيب ، ص ٤٩٨ .
- أبو بكر بن حزم : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري البخاري ، المدني القاضي اسمه وكنيته واحد ، ثقة عابد ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٦٢٤ .

٢- سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه راوياً متروكاً .

٣- سند الأثر الثالث<sup>(٢)</sup> : حسن الإسناد ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - فيما تكون فيه الشفعة من الأموال على

دالتين كما يلي :-

١- دلت الآثار على أن الشفعة ، لا تكون في سائر الأموال . وإنما في الأرض ، والبناء ،

وما يقبل القسمة . فقد قال ابن عبد البر : « وقد أوجب قوم الشفعة في كل شيء .

من الحيوان ، أو غيره ، وسائر المشاع من الأصول ، وغيرها . وهي طائفة من المكين .

وروي في ذلك حديثاً من أحاديث الشيوخ ، التي لا أصل لها ، ولا يلتفت إليها

لضعفها ، ونكارتها . وأبى أكثر فقهاء الحجاز من الشفعة في شيء من ذلك كله ؛ إلا

أن يكون أصلاً مشاعاً يحتمل القسم ، وتصلح به الحدود لحديث ابن شهاب . هذا

لأنه ينفي الشفعة في كل مقسوم لقوله . فإذا وقعت الحدود فلا شفعة .

---

(١) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-

- عبدالرزاق : الصنعاني ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .

- الأسلمي : محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني القاضي ، متروك . سبقت ترجمته ص ٣٢٦ من هذا البحث .

- أبو طوالة : عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري ، المدني ، قاضي المدينة لعمر بن عبدالعزيز ، ثقة . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٣١١ .

- أبان : أبان بن عثمان بن عفان الأموي ، ثقة . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٨٧ .

(٢) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-

- أبو بكر ابن أبي شيبة ، ثقة . سبق ص ٥٠ من هذا البحث .

- ابن إدريس : عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي بسكون الواو أبو محمد الكوفي فقيه عابد ، تقريب التهذيب . ص ٢٩٥ .

- محمد بن عمار : صدوق يخطئ . سبقت ترجمته ص ٣٥٥ من هذا البحث .

- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : ثقة عابد . سبقت ترجمته ص ٣٥٥ من هذا البحث .

- أبان : ثقة ، سبقت ترجمته في الأثر الثاني من هذه المسألة .

وهو مذهب عمر ، وعثمان ، وعمر بن عبدالعزيز<sup>(١)</sup>.

وقال النووي : ( وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار ، ما لم يقسم .. واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان ، والثياب ، والأمتعة ، وسائر المنقول . قال القاضي : وشذ بعض الناس فأثبت الشفعة في العروض ، وهي رواية عن عطاء وثبتت في كل شيء حتى في الثوب . وكذا حكاه عنه ابن المنذر وعن أحمد رواية ، أنها ثبتت في الحيوان ، والبناء المنفرد<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن المنذر : ( أجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع أرض ، أو دار أو حائط<sup>(٣)</sup> ) . فالذي ظهر من أقوال أهل العلم عدم ثبوت الشفعة ، إلا في الأرض والبناء ، - العقار المشاع - إذا لم يقسم ، وعثمان - رضي الله عنه - من علماء المسلمين . ولأنه مقتضى ما روي عنه ، فإنه لم يجعل في البئر ، والفحل شفعة . وهما مال . ولم يجعل الشفعة مطلقة ، وإنما قبل القسمة . وفيما يقبل القسمة ، فما سوى ذلك من الأموال مما لا يتحقق فيه ما شرطه ، لا شفعة فيه .

٢- دلت الآثار عن عثمان في عمومها على جواز الشفعة في سائر الأموال . فقد قال ابن حزم : ( فهذان عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - يحملان قطع الشفعة بعد وجوبها ، بوقوع الحدود ومعرفة الناس حقوقهم . ولم يخصا أرضا دون سائر الأموال . بل أجملا ذلك . والحدود تقع في كل جسم مبيع . وكذلك معرفة كل أحد حقه<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن حزم : ( ليس في حديث عثمان إسقاط الشفعة عن غير البئر ، والفحل فبطل تعلقهم بها جملة<sup>(٥)</sup> .

(١) التمهيد لابن عبد البر ، ج ٧ ، ص ٤٩ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٤٥-٤٦ .

(٣) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .

(٤) المحلي ، ج ٩ ، ص ٨٤ .

(٥) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٨٦-٨٧ .

الذي يظهر أن الشفعة عند عثمان للشريك في المال الذي يقبل القسمة ، ولم يقسم دون سائر الأموال ، بدلالة إجماع المسلمين . ولأن الفحل ، والبئر مال ، فلم يجعل فيهما شفعة . ولما ذكر ابن عبدالبر ، فإنه جعل القول لقوم من المكيين . والمقصود علماء مكة . ولم يكن عثمان من علماء مكة ، بل هو مهاجر . والمهاجرون لا يقطنون مكة للسكنى ، بعد الهجرة بل أثبت رحمه الله قول عثمان : بجواز الشفعة في كل أصل مشاع يحتمل القسمة ، وتصلح فيه الحدود .

ولأن ما ذكر في الدلالة الثانية معنى مجمل فسرتة أقوال أهل العلم ، ورواياتهم . ومقتضى النصوص المروية عن عثمان . فالبين أولى من الجمل . والظاهر أولى من المحتمل . فيترجح أن عثمان - رضي الله عنه - يرى الشفعة في الأصل المشاع القابل القسمة وتصلح فيه الحدود والله أعلم .

### الأدلة :-

- ١- عن جابر - رضي الله عنه - قال جعل النبي - ﷺ - الشفعة في كل مال ، ما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة <sup>(١)</sup> .
- ٢- عن جابر - رضي الله عنه - قضى رسول الله - ﷺ - الشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة ، أو حائط لا يحل له أن يبيع ، حتى يؤذن شريكة فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك . فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به <sup>(٢)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب بيع الشريك من شريكه ، ج ٢ ، ص ٧٧٠ ، المنتقى لابن الجارود ، باب ما جاء في الشفعة ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، صحيح ابن حبان ، ذكر الخبر المصرح بأن الجار سواء كان متلاصقاً ، أو مجاوراً لا يكون له الشفعة ، حتى يكون شريكاً لبائع الدار . ج ١١ ، ص ٥٨٨ ، سنن الترمذي ، باب ما جاء إذا حددت الحدود ووقعت السهام فلا شفعة . ( وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد رواه بعضهم مراسلاً عن أبي سلمة عن النبي - ﷺ - ) . ج ٣ ، ص ٦٥٢ .

(٢) صحيح مسلم ، باب الشفعة ، ج ٣ ، ص ١٢٢٩ ، المنتقى لابن الجارود ، باب ما جاء في الشفعة ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، سنن أبي داؤد ، باب في الشفعة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ .



٣- عن أبي هريرة -رضي الله عنه - قال رسول الله -ﷺ- : « الشفعة فيما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة »<sup>(١)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

قال ابن قدامة : ( أن قول النبي -ﷺ- الشفعة فيما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة ) لا يتناول ؛ إلا ما ذكرناه . وإنما أراد ما لا ينقسم من الأرض .  
بدليل قوله : فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن قدامة : ( وقد دل عليه قول النبي -ﷺ- وقضاؤه بالشفعة في كل شرك ، لم يقسم ربة ، أو حائط ، وهذا يدخل البناء والأشجار )<sup>(٣)</sup> .

قال ابن عبد البر : ( فالشفعة واجبة بهذا الحديث في كل أصل مشاع من ربيع ، أو أرض ، أو نخل ، أو شجر ، تمكن فيه القسمة ، والحدود . وهذا في الشريك في المشاع دون غيره إجماعاً من العلماء )<sup>(٤)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

١- اتفق الفقهاء<sup>(٥)</sup> على أن العقار ، وما في معناه من الأموال الثابتة ، تثبت فيه الشفعة . وما كان منقولاً تابعاً للعقار . كالبناء والغراس يباع مع الأرض . وقد قال ابن قدامة :

- 
- (١) صحيح ابن حبان ، ذكر نفي الشفعة عن العقد إذا اشتراها غير شريك لبائعها منها ، ج ١١ ، ص ٥٩٠ .  
(٢) المغني ، ج ٥ ، ص ١٨٠ .  
(٣) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .  
(٤) التمهيد لابن عبد البر ، ج ٧ ، ص ٥٠ .  
(٥) المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٩٨ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ، العناية ، ج ٩ ، ص ٣٦٨-٣٧٢ ، درر الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢١٣ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٣٦٨-٣٧٠ ، المدونة ، ج ٦ ، ص ١٩٩-٢٠٠ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ١٧٤-١٧٥ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٣٢٠ ، شرح الخرشني ، ج ٦ ، ص ١٦٩-١٧٠ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٥١ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ١٥١ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ٥٧ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٧٢-٣٧٣ ، المغني ، ج ٥ ، ص ١٨٠-١٨١ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٥٢٩ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .

ولانعرف<sup>(١)</sup> فيه بين من أثبت الشفعة خلاف. وقال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: ( اتفق المسلمون على أن الشفعة واجبة في الدور، والعقار، والأرضين كلها. واختلفوا فيما سوى ذلك)، مادام الأصل فيها على صفة تجب فيه الشفعة. وهو أن يكون الأصل الذي هو الأرض مشاعاً بينه وبين شريكه، غير مقسوم. واختلفوا فيما سوى ذلك على مايلي:-

- ١- لا تثبت الشفعة في منقول كالحيوان والثياب. ولا في العروض، سواء كان مما ينقل، أو لا ينقل. كالبناء والغراس، إذا بيع منفرداً. وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>، والحنفية<sup>(٤)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(٥)</sup>. وروي عن الحسن والثوري، والأوزاعي، والعبري، وقتادة، وربيعه، وإسحاق: لا شفعة في المنقولات<sup>(٦)</sup>. وروي قولاً: عن مالك<sup>(٧)</sup>، وعطاء<sup>(٨)</sup>.
- ٢- وروي عن أحمد: أن الشفعة تجب في البناء والغراس، وإن بيع منفرداً<sup>(٩)</sup>. وهو قول لمالك<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) المغني، ج ٥، ص ١٨٠.
  - (٢) بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٩٤.
  - (٣) أسنى المطالب، ج ٢، ص ٣٦٣، الفرر البهية، ج ٣، ص ٢٦٦، تحفة المحتاج، ج ٦، ص ٥٧، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.
  - (٤) المبسوط، ج ١٤، ص ٩٨، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١٢، العناية، ج ٩، ص ٣٦٨-٣٧٢، الجوهرة النيرة، ج ١، ص ٢٧٧، درر الأحكام، ج ٢، ص ١٣، فتح القدير، ج ٩، ص ٣٦٨-٣٧٠.
  - (٥) المغني، ج ٥، ص ١٨٠-١٨١، الفروع، ج ٤، ص ٥٢٩، الإنصاف، ج ٦، ص ٢٥٧.
  - (٦) المغني، ج ٥، ص ١٨٠.
  - (٧) المدونة، ج ٤، ص ٢١٦، المنتقى، ج ٦، ص ١٩٩-٢٠٠، التاج والإكليل، ج ٧، ص ١٧٤-١٧٥، مواهب الجليل، ج ٥، ص ٣٢٠، شرح الخرشبي، ج ٦، ص ١٦٩-١٧٠، الفواكه الدواني، ج ٢، ص ١٥١، حاشية العدوي، ج ٢، ص ١٥١، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٩٤.
  - (٨) المغني، ج ٥، ص ١٨٠.
  - (٩) الإنصاف، ج ٦، ص ٢٥٧/٢٥٨، المغني، ج ٥، ص ١٧٨.
  - (١٠) المدونة، ج ٤، ص ٢١٦، المنتقى، ج ٦، ص ١٩٩-٢٠٠، التاج والإكليل، ج ٧، ص ٣٧٨.

- ٣- وحكي عن قوم : أن الشفعة في كل شيء، ماعدا المكيل ، والموزون<sup>(١)</sup> .
- ٤- وذهب الشافعي،<sup>(٢)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ، وأحمد<sup>(٤)</sup> ، لا شفعة في زرع ، ولا ثمرة ظاهرة، تابعاً ، أو منفرداً عن أصله.
- ٥- وذهب مالك إلى جواز الشفعة في الثمر<sup>(٥)</sup> .

### الراجع :

الذي يظهر والله أعلم ثبوت الشفعة في الأصل المشاع القابل القسمة وتصلح فيه الحدود، ولا شفعه فيما سوى ذلك من حيوان وثياب وأمتعة وسائر المنقول وذلك لدلالة النص حيث خص الشفعة فيما يقسم وله حدود.

- 
- (١) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .
- (٢) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٧٢-٣٧٥ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ .
- (٣) الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ، العناية ، ج ٩ ، ص ٣٦٨-٣٧٢ ، درر الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢١٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢ ، المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٩٨ .
- (٤) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٨ ، المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .
- (٥) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ١٧٤-١٧٥ ، المدونة ، ج ٤ ، ص ٢١٦ ، المتقى ، ج ٦ ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

## المسألة الثانية لمن تكون الشفعة

### الآثار :-

- ١- أن عثمان بن عفان قال: إذا وقعت الحدود في الأرض ، فلا شفعة فيها ، ولا شفعة في بئر ، ولا في فحل النخل<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أبان بن عثمان قال : قال عثمان : لا شفعة في بئر ولا فحل . والأرف يقطع كل شفعة<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عن أبان بن عثمان أن أباه عثمان قال لا مكايلة إذا وقعت الحدود ولا شفعة<sup>(٣)</sup> .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على أن الشفعة للشريك المخالط الذي لم يقسم . أما إذا وقعت الحدود ، وقسم المال فلا شفعة . بدلالة قوله - رضي الله عنه - إذا وقعت الحدود فلا شفعة . وقوله الأرف<sup>(٤)</sup> يقطع كل شفعة وقال أبو عيسى : ( حسن صحيح . وقد رواه بعضهم مرسلأ ، عن أبي سلمة عن النبي - ﷺ - والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي - ﷺ - . منهم عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وبه يقول : فقهاء التابعين . مثل عمر بن عبدالعزيز ، وغيره . وهو قول : أهل المدينة منهم يحيى بن سعيد الأنصاري ، وربيعة بن أبي عبدالرحمن ، ومالك بن أنس ، وبه يقول : الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . لا يرون شفعة إلا للخليط . ولا يرون للجار شفعة ، إذا لم يكن خليطاً<sup>(٥)</sup> ) .

(١) انظر : ص ٣٥٥ من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ٣٥٥ من هذا البحث .

(٣) انظر : ص ٣٥٥ من هذا البحث .

(٤) الأرف المعالم . وقال الأصمعي : هي المعالم والحدود . قال : وهذا كلام أهل الحجاز . يقال منه أرفت الدار والأرض تأريفاً . إذا قسمتها وحددتها . مختار الصحاح ، مادة أرف ، ج ١ ، ص ٦ ، لسان العرب ، ج ٩ ، ص ٤ .

(٥) سنن الترمذي ، باب ماجاء في إذا حدث الحدود ووقعت السهام ، فلا شفعة ، ج ٣ ، ص ٦٥٢ .

وقال أبو عبيد : والذي في هذا الحديث من الفقه ، أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ، كان لا يرى الشفعة للجار . إنما يراها للخليط المشارك . وهو بين في حديث له آخر . قال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن عمارة ، عن أبي بكر بن حزم ، أو عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم - الشك من أبي عبيد - ، عن أبان بن عثمان -رضي الله عنه - قال : لا شفعة في بئر ، ولا فحل ، والأرف يقطع كل شفعة (١) .

وقال النووي : ( وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار ، ما لم يقسم... وأما المقسوم فهل تثبت فيه الشفعة بالجوار . فيه خلاف . فذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء : لا تثبت بالجوار . وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان ) (٢) .

وقال ابن قدامة : ( فلا تثبت إلا بشروط أربعة : أحدها أن يكون الملك مشاعاً غير مقصود . فأما الجار ، فلا شفعة له . وبه قال عمر وعثمان ) (٣) .

وقال الشوكاني : ( قوله فلا شفعة استدل به من قال : أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة لا الجوار . وقد حكى في البحر هذا القول ، عن علي وعمر وعثمان ) (٤) .

### الإدلة :-

١- عن جابر -رضي الله عنه- قال : جعل النبي -ﷺ- الشفعة في كل مال ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (٥) .

(١) سنن البيهقي ، باب الشفعة فيما لم يقسم ، ج ٦ ، ص ١٠٥ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٣) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .

(٤) نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٨١ .

(٥) صحيح البخاري ، باب بيع الشريك من شريكه ، ج ٢ ، ص ٧٧٠ ، المتقى لابن الجارود ، باب ماجاء في الشفعة ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، صحيح ابن حبان ، ذكر الخبر المصريح بأن الجار سواء كان متلاصقاً أو مجاوراً لا يكون له الشفعة حتى يكون شريكاً لبائع الدار . ج ١١ ، ص ٥٨٨ ، سنن الترمذي . باب ماجاء إذا حددت الحدود ، ووقعت السهام . فلا شفعة . ( وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد رواه بعضهم مرسلأ عن أبي سلمة عن النبي -ﷺ- ) ج ٣ ، ص ٦٥٢ . سنن أبي داؤد ، باب في الشفعة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ ، سنن ابن ماجه . باب إذا وقعت الحدود ، فلا شفعة . ج ٢ ، ص ٨٣٥ .

٢- عن جابر - رضي الله عنه - قضى رسول الله - ﷺ - بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائطاً لا يحل له أن يبيع ، حتى يؤذن شريكه . فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك . فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به <sup>(١)</sup> .

٣- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - ﷺ - الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة <sup>(٢)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

#### القول الأول :-

ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى أن الشفعة ، لا تكون إلا في ملك مشاع غير مقسوم . فأما الجار فلا شفعة له . وبه قال : عمر ، وعمر بن العزيز ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، والزهري ، ويحيى الأنصاري ، وأبو الزناد ، وربيعه ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . <sup>(٣)</sup> وهو قول المالكية <sup>(٤)</sup> ، والشافعية <sup>(٥)</sup> ، والحنابلة <sup>(٦)</sup> فلا شفعة عندهم إلا بالشريك المخالط .

#### القول الثاني :-

قال : ابن شبرمة والثوري وابن أبي ليلى <sup>(٧)</sup> ، والحنفية <sup>(٨)</sup> ، الشفعة بالشركة ثم الشريك

- 
- (١) صحيح مسلم . باب الشفعة . ج ٣ ، ص ١٢٢٩ ، المتقى لابن الجارود . باب ما جاء في الشفعة . ج ١ ، ص ١٦٢ ، سنن أبي داؤد ، باب في الشفعة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ .
  - (٢) صحيح ابن حبان ، ذكر نفي الشفعة عن العقد ، إذا اشتراها غير شريك لبائعها منها . ج ١١ ، ص ٥٩٠ .
  - (٣) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٨١ .
  - (٤) المدونة ، ج ٤ ، ص ٢١٥ ، المتبقي ، ج ٦ ، ص ٢١٦ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٣٦٩ ، مواهب الجليل ، ج ٥ ، ص ٣١٢ .
  - (٥) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٧٥ ، تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ٥٧ ، الأم ، ج ٨ ، ص ٢٦٩ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٦٤ .
  - (٦) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ ، الإنصاف ، ص ٢٥٨ .
  - (٧) المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٨ ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٨١ .
  - (٨) المسبوط ، ج ١٤ ، ص ٩٤ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ٤ ، البحر الرائق ، ج ٨ ، ص ١٤٣ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

المقاسم إذا بقيت الطرق ثم بالجوار ، فهي على الترتيب عندهم . ورواية عند أحمد -رحمه الله- بأن الشفعة تثبت للجار ، وبالشركة في مصالح عقار اختاره الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup>.

### القول الثالث :-

وقال شريح الشفعة بالأبواب فأقرب الأبواب إلى الدار أحق بالشفعة<sup>(٢)</sup>.

### الراجع :

الذي يظهر والله أعلم أن الشفعة في الملك المشاع غير مقسوم فأما الجار فلا شفعة له إلا جاراً مشاركاً في حقوق الارتفاق الخصوص النصوص ولأن الضرر مرفوع والجار المشارك في حقوق الارتفاق إذ لم يشفع يقع عليه ضرر والأصل لا ضرر ولا ضرار.

---

(١) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٨ .

(٢) المبسوط ، ج ١٤ ، ص ٩٣ - ٩٤ .

## المسألة الثالثة الشفعة فيما لا يقسم

### الإثار :-

- ١- أن عثمان بن عفان قال : إذا وقعت الحدود في الأرض ، فلا شفعة فيها ، ولا شفعة في بئر ، ولا في فحل النخل<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أبان بن عثمان قال : قال عثمان لا شفعة في بئر ولا فحل ، والأرف يقطع كل شفعة<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عن أبان بن عثمان أن أباه قال : لا مكايلة إذا وقعت الحدود ولا شفعة<sup>(٣)</sup> .

### فقه الإثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه - على أن الشفعة لا تكون إلا فيما يقبل القسمة ، ويحتملها . أما ما لا يقبل القسمة ، ولا يحتملها ، فلا شفعة . بدلالة منعه من الشفعة في البئر والفحل . لأنهما لا يقبلان القسمة ولا يحتملانها . ولقوله : فإذا وقعت الحدود فلا شفعة . فالحدود لا تكون إلا فيما يقسم . فقد قال النووي : ( وأما المقسوم فهل تثبت فيه الشفعة بالجوار ، فيه خلاف . فذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وجماهير العلماء ، لا تثبت بالجوار . وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان )<sup>(٤)</sup> . وقال ابن عبد البر : ( وأبى أكثر فقهاء الحجاز من الشفعة من شيء في ذلك كله ؛ إلا أن يكون أصلاً مشاعاً يحتمل القسمة ، وتصلح فيه الحدود ، لحديث ابن شهاب هذا ؛ لأنه ينفي الشفعة في كل مقسوم ، بقوله : فإذا وقعت الحدود ، فلا شفعة . وهذا مذهب عمر وعثمان)<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر ص ٣٥٥ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٣٥٥ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٣٥٥ من هذا البحث .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٤٦ .

(٥) التمهيد لابن عبد البر ، ج ٧ ، ص ٤٩ .



## الأدلة :-

- ١- عن جابر - رضي الله عنه - قال جعل النبي - ﷺ - الشفعة في كل مال ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة <sup>(١)</sup>.
- ٢- عن جابر - رضي الله عنه - قضى رسول الله - ﷺ - بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة ، أو حائطاً لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه . فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك . فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به <sup>(٢)</sup>.
- ٣- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : رسول الله - ﷺ - الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة <sup>(٣)</sup>.

## أقوال الفقهاء :-

- ١- ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى أن الشفعة إنما تكون فيما يمكن قسمته . فأما ما لا يمكن قسمته ، فلا شفعة فيه . وبه قال يحيى بن سعيد ، وربيعه <sup>(٤)</sup> ، والشافعي <sup>(٥)</sup> ، ورواية عن أحمد <sup>(٦)</sup> . هي الصحيح من المذهب وعليها جماهير الأصحاب . وبه قال مالك : <sup>(٧)</sup> في أحد قولييه .

- 
- (١) صحيح البخاري ، باب بيع الشريك من شريكه ، ج ٢ ، ص ٧٧٠ ، المنتقى لابن الجارود ، باب ما جاء في الشفعة ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، صحيح ابن حبان ، ذكر الخبر المصرح ، بأن الجار سواء كان متلاصقاً ، أو مجاوراً لا يكون له الشفعة ، حتى يكون شريكاً لبائع الدار . ج ١١ ، ص ٥٨٨ ، سنن الترمذي ، باب ما جاء إذا حددت الحدود ، ووقعت السهام ، فلا شفعة . ( وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد رواه بعضهم مراسلاً عن أبي سلمة عن النبي - ﷺ - ) . ج ٣ ، ص ٦٥٢ ، سنن أبي داؤد ، باب في الشفعة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ ، سنن ابن ماجه ، باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة ، ج ٢ ، ص ٨٣٥ .
  - (٢) صحيح مسلم ، باب الشفعة ، ج ٣ ، ص ١٢٢٩ ، المنتقى لابن الجارود ، باب ما جاء في الشفعة ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، سنن أبي داؤد ، باب في الشفعة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ .
  - (٣) صحيح ابن حبان ، ذكر نفي الشفعة عن العقد إذا اشتراها غير شريك لبائعها منها ، ج ١١ ، ص ٥٩٠ .
  - (٤) المغني ، ج ٥ ، ص ١٨١ .
  - (٥) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، الأم ، ج ٨ ، ص ٢١٩ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٧٤ .
  - (٦) المغني ، ج ٥ ، ص ١٨١ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .
  - (٧) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٣٧٥ ، المدونة ، ج ٤ ، ص ٢١٦ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ١٥١ .

٢- ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> ، والثوري ، وابن شريح إلى جواز الشفعة فيما لا يقسم . وهو قول :  
لمالك<sup>(٢)</sup> ، ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup> اختارها ابن عقيل وأبو محمد الجوزي والشيخ تقي  
الدين .

٣- تجب في كل مال حاشا منقولاً لا ينقسم . وهو رواية عن أحمد<sup>(٤)</sup> .

٤- وحكي عن قوم أن الشفعة في كل شيء ، ماعدا المكيل والموزون<sup>(٥)</sup> .

#### الراجع :

الذي يظهر والله أعلم أن الشفعة إنما تكون فيما يمكن قسمته فلا شفعة فيما لا يمكن  
قسمته لأنه منطوق النص ولاجتهاد مع النص .

- 
- (١) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٢٥٢ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٤٠٣-٤٠٤ ،  
درر الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢١٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١٢ .
  - (٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٣٧٥ .
  - (٣) المغني ، ج ٥ ، ص ١٨١ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .
  - (٤) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .
  - (٥) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

## الفصل الثاني عشر

مسائل في إحياء الموات وفيه مبحثان

المبحث الأول : في تعريف إحياء الموات وحكمه ودليله  
وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف إحياء الموات .

المطلب الثاني : حكم إحياء الموات ودليله .

المبحث الثاني : في حالات الإحياء وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى : حكم الإقطاع

المسألة الثانية : حكم الحمى

المسألة الثالثة : حكم اشتراط مدة معينة للإحياء

## المبحث الأول

في تعريف إحياء الموات وحكمه ودليله  
وفيه مطلبان

المطلب الأول :

تعريف إحياء الموات لغة وشرعاً.

المطلب الثاني :

حكم إحياء الموات ودليله.

## المطلب الأول تعريف إحياء الموات

لغة :-

الإحياء : جعل الشيء حياً ، والمواتُ والموتانُ والموتان ، كله الموت يقع في المال والماشية . والموات من الأرض . مثل الموتان يعني مواتها الذي ليس ملكاً لأحد . وفيه لغتان سكون الواو وفتحها مع فتح الميم . والموتان ضد الحيوان . الموات : الأرض التي لم تزرع ، ولم تعمر . ولا جرى عليها ملك أحد . وإحيائها مباشرة عمارتها ، وتأثير شيء فيها . ويقال : اشتر الموتان ولا تشتري الحيوان . أي اشتر الأراضين والدور ، ولا تشتري الرقيق ، والدواب ، وقيل : الموتان في الأرض التي لم تحي بعد .  
والموات بالفتح : ما لا روح فيه . والموات أيضاً : الأرض التي لا مالك لها من الآدميين ، ولا ينتفع بها أحد<sup>(١)</sup> .

### تعريف إحياء الموات اصطلاحاً :-

عرفه الفقهاء كما يلي :-

- ١- عرفه الحنفية<sup>(٢)</sup> بأنه : ( التسبب للحياة النامية لبناء ، أو غرس ، أو كربي ، أو سقي ) .
- ٢- وعرفه المالكية<sup>(٣)</sup> بأنه : ( لقب لتعمير داهر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها ) .

---

(١) لسان العرب ، مادة موت ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٢) درر الأحكام . ( أرض لم تملك في الإسلام ، أو ملكت فيه ، ولم يعرف مالکها وتعد زرعها بانقطاع الماء عنها ) . ج ١ ، ص ٣٠٦ .

وقال في البحر الرائق . ( وهي أرض تعذر زراعتها . لانقطاع الماء عنها ، أو لغلبة عليها غير مملوكة بعيدة عن العمار ... وأما تفسير الحياة فظاهر . قال : في العناية والإحياء شرعاً أن يكري الأرض ويسقيها فإن كريها ، ولم يسقها أو أسقاها ، ولم يكرها فليس إحياء . وعن أبي يوسف الإحياء البناء والغراس ، أو الكري أو السقي ) . ج ٨ ، ص ٢٣٨ .

(٣) شرح حدود ابن عرفة ، ص ٤٠٧ .

٣- وهو عند الشافعية<sup>(١)</sup> بأنه : ( عمارة الأرض الخربة التي لا مالك لها ولا يتتفع بها أحد ) .

٤- وعند الحنابلة<sup>(٢)</sup> بأنه : عمارة ما لم يجز عليه ملك لأحد ، ولم يوجد فيه آثار عمارة .

---

(١) أسنى المطالب . (الموات الأرض التي لم تعمر ، أو عمرت جاهلية ولا هي حريم لمعمور) ج٢ ، ص ٤٤٥ . تحفة المحتاج . ( هو الأرض التي لم تعمر قط . أي لم تتيقن عمارتها في الإسلام من مسلم أو ذمي ، وليست من حقوق المسلمين ) ، ج٦ ، ص ٢٠١ ، مغني المحتاج ( قال الرافعي في الشرح الصغير : الموات التي لا ماء لها ولا يتتفع بها أحد . وقال الماوردي حد الموات عند الشافعي ما لم يكن عامراً ولا حريم لعامر ) ، ج٣ ، ص ٤٩٦ .

(٢) الفروع ، ( وهي الأرض الدائرة التي لم يعلم أنها ملكت ، وكذا إن ملكها من لا حرمة له ) ج٤ ، ص ٥٥٢ ، الإنصاف ، ج٦ ، ص ٣٥٤ .

## المطلب الثاني حكم إحياء الموات ودليله

- إحياء الموات جائز عند الفقهاء<sup>(١)</sup>، والأئمة الأعلام. والأصل في ذلك ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- عن رسول الله -ﷺ- من أعمار أرضاً ليست لأحد فهو أحق<sup>(٢)</sup>. وعن جابر بن عبد الله عن النبي -ﷺ- قال: من أحيأ أرضاً ميتة فهي له<sup>(٣)</sup>. وعن سعيد بن زيد أن النبي -ﷺ- قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له<sup>(٤)</sup>.
- ٢- ولأنه قضى به عمر، قال عروة وقضى بذلك عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في خلافته<sup>(٥)</sup>.
- وهو مستحب عند الشافعية<sup>(٦)</sup>، لما روى جابر -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- قال: «من أحيأ أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العافية فهو صدقه»<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) فتح القدير، ج ١٠، ص ٩٩، درر الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦، البحر الرائق، ج ٨، ص ٢٣٨، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٢، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٦٨، أسنى المطالب، ج ٢، ص ٤٤٥، تحفة المحتاج، ج ٦، ص ٢٠١، كشف القناع، ج ٤، ص ١٨٦، المغني، ج ٥، ص ٣٢٨، الإنصاف، ج ٦، ص ٣٥٤، شرح منتهى الإيرادات، ج ٢، ص ٣٦٢.
- (٢) صحيح البخاري، باب من أحيأ أرضاً مواتاً، ج ٢، ص ٨٢٣.
- (٣) سنن الترمذي، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، (وقال أبو عيسى هذا حسن صحيح). ج ٣، ص ٦٦٣.
- (٤) سنن الترمذي، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات (قال أبو عيسى حديث حسن غريب)، ج ٣، ص ٦٦٢. سنن أبي داود، باب في إحياء الموات، ج ٣، ص ١٧٨، سنن النسائي، كتاب إحياء الموات، باب الحث على إحياء الموات، ج ٣، ص ٤٠٥.
- قال أبو عمر هذا الاختلاف يدل على أن الصحيح في إسناد هذا الحديث عنه الإرسال كما روى مالك ومن تبعه وهو أيضاً صحيح مسند على ما أوردنا والحمد لله وهو حديث متلقى بالقبول عند فقهاء الأمصار وغيرهم وإن اختلفوا في بعض معانيه، التمهيد لابن عبد البر، ج ٢٢، ص ٢٨٣-٢٨٤.
- (٥) صحيح البخاري، باب من أحيأ أرضاً مواتاً، ج ٢، ص ٨٢٣.
- (٦) أسنى المطالب، ج ٢، ص ٤٤٥، الفرر البهية، ج ٣، ص ٣٥٢.
- (٧) صحيح ابن حبان، كتاب إحياء الموات، ج ١١، ص ٦١٣، سنن النسائي، كتاب إحياء الموات، باب الحث على إحياء الموات، ج ٣، ص ٤٠٤.

وعامة فقهاء الأمصار<sup>(١)</sup> ، على أن الموات يملك بالإحياء . وإن اختلفوا في شروطه .  
وجملة الموات قسمان : ما لم يجر عليه ملك لأحد ، ولم يوجد فيه آثار عمارة ، فهذا  
يملك بالإحياء بغير خلاف بين القائلين بالإحياء والقسم الثاني : ما جرى عليه ملك  
مالك ، وهو ثلاثة أنواع :-

١ - ماله مالك معين وهو ضربان .

أ - ما ملك بشراء أو عطية وهذا لا يملك بالإحياء بغير خلاف . قال ابن عبد البر :  
أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز إحياءه  
لأحد غير أربابه .

ب - ما ملك بالإحياء ، ثم ترك حتى دثر وعاد مواتاً فهو كالذي قبله سواء ، وقال  
مالك - رحمه الله - : يملك هذا لعموم قوله : صلى الله عليه وسلم من أحيا  
ميتة فهي له .

٢ - ما يوجد فيه آثار ملك قديم جاهلي فهذا يملك لأن ذلك الملك لا حرمة له .

٣ - ما جرى عليه الملك في الإسلام لمسلم أو ذمي غير معين وهذا على قولين أحدهما :  
يقضي أنه لا يملك بالإحياء وهي إحدى الروايتين عن أحمد<sup>(٢)</sup> .  
والثاني : أنه يملك بالإحياء وهو قول أبي حنيفة ومالك ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٣٦٣ ، الهداية مع فتح القدير ، ج ١٠ ، ص ٦٩ ، المنتقى ، ج ٦ ، ص ٢٧ ،  
التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٠٢ ، حاشية الدسوقي ، ج ٤ ، ص ٦٦-٦٧ ، الأم ، ج ٤ ، ص ٤٢ ، أسنى  
المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٤٤-٤٤٥ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٣٥٤ -  
٣٥٥ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٨ .

(٢) الهداية مع فتح القدير ، ج ١٠ ، ص ٦٩ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٣٦٣ ، الأم ، ج ٤ ، ص ٤٢ ، أسنى  
المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٤٤-٤٤٥ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٣٥٤ -  
٣٥٥ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٨-٣٢٩ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ١٨٥-١٨٦ ، شرح منتهى  
الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ .

(٣) الهداية مع فتح القدير ، ج ١ ، ص ٦٩ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٣٦٣ ، المنتقى ، ج ٦ ، ص ٢٧ ،  
التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٠٢ ، حاشية الدسوقي ، ج ٤ ، ص ٦٦-٦٧ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٣٥٤ -  
٣٥٥ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢٨-٣٢٩ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ١٨٥-١٨٦ ، شرح منتهى  
الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، الأم ، ج ٤ ، ص ٤٢ .



## المبحث الثاني

### في حالات الإحياء وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى :

حكم الإيقاع

المسألة الثانية :

حكم الحمس

المسألة الثالثة :

حكم اشتراط مدة معينة للإحياء

## المسألة الأولى

### حكم الإقطاع<sup>(١)</sup>

#### الآثار :-

- ١- حدثنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر، قال : سألت موسى بن طلحة فحدثني أن عثمان أقطع خباباً أرضاً ، وسعداً وصهيباً أرضاً<sup>(٢)</sup>.
- ٢- حدثنا سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة ، أن عثمان أقطع خمسة من أصحاب النبي -ﷺ- ابن مسعود ، وسعدا ، والزبير ، وخبابا وأسامة، بن زيد<sup>(٣)</sup>.
- ٣- حدثنا وكيع ، قال : ثنا سفيان عن جابر عن عامر، قال : لم يقطع أبو بكر، ولا عمر، ولا علي . وأول من أقطع القطائع عثمان . ويبتع أرضوان في إمارة عثمان<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الإقطاع في اللغة : من القطع، بمعنى الفصل. يقال: قطع الرجل ، فهو مقطوع . واقتطع من الشيء قطعة. ويقال : اقتطعت قطعاً من غنم فلان . والقطعة من الشيء : الطائفة منه . والقطيعة ، ما اقتطعه منه ، واقتطعني إياها : أذن لي في اقتطاعها . واستقطعه إياها : سأله أن يقطعه إياها . واقتطعه قطيعة : أي طائفة من أرض الخراج . لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٢٨٠ .

وفي الشرع ، ما يقطعه الإمام : أي يعطيه من أرض الموات - رقية أو منفعة - ، لمن له حق في بيت المال فالإقطاع : ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات . ويصير أولى بإحيائه . مجمع الأنهر ، ج ٢ ، ص ٧٤٢ ، البحر الرائق ، ج ٨ ، ص ٢٣٨ ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٤٠٩ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٧ ، ص ٦٩ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٠٥ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٤٨ ، الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٣٨٨ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج ٥ ، ص ٣٦٨ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة . ماقالوا في الوالي أنه أن يقطع شيئاً من الأرض . ج ٦ ، ص ٤٧٣ ، شرح معاني الآثار كتاب المزارعة والمساقاة ، ج ٤ ، ص ١١٤ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ماقالوا في الوالي أنه أن يقطع شيئاً من الأرض ، ج ٦ ، ص ٤٧٢ .

مصنف عبد الرزاق ، باب المزارعة على الثلث والربع ، ج ٨ ، ص ٩٩ ، الأموال لأبي عبيد ، باب الإقطاع ، ( قال : حدثني قبيصة عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر ) ص ٢٩١ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب إقطاع الموات ، ج ٦ ، ص ١٤٥ ، شرح معاني الآثار كتاب المزارعة والمساقاة ، ج ٤ ، ص ١١٤ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ماقالوا في الوالي أنه أن يقطع شيئاً من الأرض ، ج ٦ ، ص ٤٧٣ ، ج ٧ ، ص ٢٥٢ .

## حال سند الآثار :-

- ١- سند الأثر الأول<sup>(١)</sup> : حسن ؛ لأن فيه راويين صدوقين.
- ٢- سند الأثر الثاني<sup>(٢)</sup> : حسن ؛ لأن فيه راوياً صدوقاً.
- ٣- سند الأثر الثالث<sup>(٣)</sup> : ضعيف ؛ لأن فيه راوياً ضعيفاً .

## فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز الإقطاع عند عثمان - رضي الله عنه - فقد أقطع - رضي الله عنه - خمسة من أصحاب رسول الله - ﷺ - ، ولم ينكر عليه أحد .

## الإدلة :-

- ١- عن هشام عن أبيه أن النبي - ﷺ - أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير<sup>(٤)</sup> ، والآثر مطلق عن اشتراط مدة معينة للإحياء .

### (١) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-

- ابن أبي شيبة : ثقة حافظ . سبقت ترجمته ص ٥٠ .
  - شريك بن عبد الله النخعي : الكوفي ، القاضي بواسط ، صدوق . تقريب التهذيب ، ص ٢٦٦ .
  - إبراهيم بن مهاجر : إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي ، صدوق . تقريب التهذيب ، ص ٩٤ .
  - موسى بن طلحة : عبيد الله التيمي ، أبو عيسى ، ثقة . انظر : تقريب التهذيب ، ص ٥٥١ .
- (٢) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-

- ابن أبي شيبة : ثقة حافظ . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
  - سفيان الثوري ، ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
  - إبراهيم بن مهاجر : صدوق . سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .
  - موسى بن طلحة : ثقة . سبقت ترجمته في الأثر الأول من هذه المسألة .
- (٣) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-

- ابن أبي شيبة : ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
  - وكيع : ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
  - سفيان الثوري ، ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٠ من هذا البحث .
  - جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي . تقريب التهذيب ، ص ١٣٧ .
  - عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو ، ثقة مشهور فقيه فاضل . انظر : ص ١٦٩ من هذا البحث .
- (٤) صحيح البخاري ، باب ما كان النبي - ﷺ - يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه ، ج ٣ ، ص ١١٤٩ .

- ٢- عن يحيى بن سعيد ، قال: سمعت أنساً -رضي الله عنه- قال دعا النبي -ﷺ- الأنصار ليكتب لهم بالبحرين، فقالوا: لا والله، حتى تكتب لإخواننا من قريش بمثلها<sup>(١)</sup>.
- ٣- عن الحارث بن بلال عن أبيه : أن رسول الله -ﷺ- أخذ من معادن القبيلة الصدقة ، وأنه أقطع بلال بن الحارث العقيق أجمع<sup>(٢)</sup>.
- ٤- وعن ابن مسعود ، قال : لما قدم رسول الله -ﷺ- المدينة ، أقطع الدور ، وأقطع ابن مسعود فيمن أقطع<sup>(٣)</sup>.
- ٥- عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي -ﷺ- أقطعه أرضاً بحضرموت<sup>(٤)</sup>.

- (١) صحيح البخاري ، ما أقطع النبي -ﷺ- من البحرين ، وما وعد من مال البحرين ، والجزية . ولم يقسم الفيء والجزية . ج ٣ ، ص ١١٥٤ .
- (٢) صحيح ابن خزيمة ، باب ذكر أخذ الصدقة من المعادن . ج ٤ ، ص ٤٤ ، مجمع الزوائد . باب ما يقطع من الأراضي والمياه . ( وعن عمرو بن عوف أن النبي -ﷺ- أقطع بلال بن الحارث المزني المعادن القبلية جلسيها وغوريها وجئت بصلح الزرع من قدس . رواه البزار وفيه كثير بن عبدالله ، وهو ضعيف جداً . وقد حسن الترمذي حديثه ... ورواه الطبراني وفيه محمد بن الحسن به زبالة ، وهو متروك ) ج ٦ ، ص ٨ . سنن البيهقي الكبير ، باب ما جاء في إقطاع المعادن الباطنة ، ج ٦ ، ص ١٥١ . سنن أبي داؤد ، باب في إقطاع الأرضين . ج ٣ ، ص ١٧٣ ، مسند البزار ، ج ٨ ، ص ٣٢٢ ، المعجم الكبير ، ج ١ ، ص ٣٧٠ ، التمهيد لابن عبد البر ، ( عند جميع الرواة مرسلًا ولم يختلف فيه عن مالك . وهذا الحديث الداروردي عن ربيعة بن بلال بن الحارث المزني .. ورواه كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي -ﷺ- وكثير مجتمع على ضعفه لا يحتج بمثله ) . ج ٣ ، ص ٢٣٧ .
- (٣) المعجم الكبير ، ج ١٠ ، ص ٢٢٢ ، قال في مجمع الزوائد ، باب أخذ حق الضعيف من السقوي ، ( قال رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات ) . ج ٤ ، ص ١٩٧ .
- (٤) سنن الترمذي ، باب ما جاء في القطائع ، ( وقال أبو عيسى هذا حديث حسن ) . ج ٣ ، ص ٦٦٥ . سنن أبي داؤد . باب في انقطاع الأرضين ، ج ٣ ، ص ١٧٣ . سنن الدارمي ، باب في القطائع ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

## أقوال الفقهاء :-

ذهب الفقهاء<sup>(١)</sup> - رحمهم الله - إلى جواز إقطاع الموات من الأرض لمن يحييها ويعمرها . بشرط أن لا يكون مما لا غنى للمسلمين عنه كالملح والآبار . وعند الشافعية إقطاع أرضٍ عامرةٍ جائز كإقطاع الموات<sup>(١)</sup> .

---

(١) مجمع الأنهر، ج ٢، ص ٧٤٢.

منح الجليل، ج ٨، ص ٧٨، حاشية الدسوقي . ج ٤، ص ٦٨، شرح الخرشبي، ج ٧، ص ٦٩، الأم، ج ٤، ص ٥٠، أسنى المطالب، ج ٢، ص ٤٤٨، تحفة المحتاج، ج ٦، ص ٢١٥، الإنصاف، ج ٦، ص ٣٨٨، شرح منتهى الإيرادات، ج ٢، ص ٣٦٨، كشف القناع، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢) حاشيتا قليوبي وعميرة، ج ٣، ص ٩٢.

## المسألة الثانية

### حكم اشتراط هدة معينة للإحياء

#### الآثار :-

- ١- حدثنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر ، قال: سألت موسى بن طلحة فحدثني أن عثمان أقطع خباباً أرضاً وسعداً وصهيباً أرضاً<sup>(١)</sup>.
- ٢- حدثنا سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة ، أن عثمان أقطع خمسة من أصحاب النبي -ﷺ- ابن مسعود وسعد والزبير وخبابا وأسامة بن زيد<sup>(٢)</sup>.
- ٣- حدثنا وكيع ، قال : ثنا سفيان عن جابر عن عامر ، قال : لم يقطع أبو بكر ، ولا عمر، ولا علي. وأول من أقطع القطائع عثمان . وبيعت أرضوان في إمارة عثمان<sup>(٣)</sup>.

#### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان على جواز الإقطاع للإمام من الأرض الموات ، ولم يشترط مدة للإحياء.

#### الأدلة :-

- ١- عن هشام عن أبيه أن النبي -ﷺ- أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير<sup>(٤)</sup>.
- ٢- عن يحيى بن سعيد قال سمعت أنساً -رضي الله عنه - قال دعا النبي -ﷺ- الأنصار ليكتب لهم بالبحرين ، فقالوا : لا والله حتى تكتب لإخواننا من قريش بمثلها<sup>(٥)</sup>.
- ٣- عن الحارث بن بلال عن أبيه : أن رسول الله -ﷺ- أخذ من معادن القبيلة الصدقة .

(١) انظر ص ٣٧٦ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٣٧٦ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٣٧٦ من هذا البحث .

(٤) صحيح البخاري، باب ما كان النبي -ﷺ- يعطي المؤلفه قلوبهم ، وغيرهم من الخمس ونحوه . ج ٣، ص ١١٤٩ .

(٥) صحيح البخاري ، ما أقطع النبي -ﷺ- من البحرين وما عوض من مال البحرين والجزية ، ولن يقسم الفيء والجزية ، ج ٣ ، ص ١١٥٤ .

وأنه أقطع بلال بن الحارث العقيق أجمع<sup>(١)</sup>.

٤- وعن ابن مسعود، قال: لما قدم رسول الله -ﷺ- المدينة أقطع الدور، وأقطع ابن مسعود فيمن أقطع<sup>(٢)</sup>.

٥- عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي -ﷺ- أقطعه أرضاً بحضرموت<sup>(٣)</sup>.

أقوال الفقهاء :-

من وافقه :

ذهب عثمان في الآثار المروية عنه، إلى جواز الإقطاع. ولم يشترط مدة معينة للإحياء. وذهب المالكية إلى أن من أقطعه الإمام أرضاً، فلم يعمرها، ولم يعمل فيها شيئاً، فله أن يبيعهها، وأن يهبها، وأن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات الناقلة للملك<sup>(٤)</sup>.

من خالفه :

ذهب الجمهور إلى أن من أقطعه الإمام أرضاً، أو حجر أرضاً ولم يعمرها، أخذها الإمام ودفعتها إلى غيره. فعند الحنفية<sup>(٥)</sup>، يمهل ثلاث سنين. وعند الشافعية<sup>(٦)</sup> يمهل مدة فإذا استمهل يمهل مدة قريبة، وعند الحنابلة<sup>(٧)</sup> يمهل مدة كمنحو ثلاث سنين، ثم يخير بين الإحياء أو الترك.

(١) صحيح ابن خزيمة، باب ذكر أخذ الصدقة من المعادن، ج ٤، ص ٤٤.

(٢) المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٢٢٢، مجمع الزوائد، أخذ حق الضعيف من القوي. وقال -رحمه الله- رواه الطبراني في الكبير، والأوسط ورجاله ثقات. ج ٤، ص ١٩٧.

(٣) سنن أبي داؤد، باب في إقطاع الأرضين. ج ٣، ص ١٧٣، سنن الترمذي، باب ما جاء في القطن. (وقال أبو عيسى هذا حديث حسن). ج ٣، ص ٦٦٥.

(٤) قال المالكية: « إذا أقطع الإمام رجلاً أرضاً كانت ملكاً له، وإن لم يعمرها ولا عمل فيها شيئاً، فله أن يبيعهها، وأن يهبها، وأن يتصرف أي نوع من أنواع التصرف »، مواهب الجليل من أدلة خليل. ج ٤، ص ١٤٧.

(٥) قال الحنفية: « ومن حجر أرضاً ولم يعمرها ثلاث سنين، أخذها الإمام ودفعتها إلى غيره ». الهداية، ج ٤، ص ٩٩.

(٦) قال الشافعية: « وأنه لو أحياء آخر، ملكه ولو طال مدة التحجر. قال له السلطان: أحي أو اترك فإن استمهل، أمهل مدة قريبة ». مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٧) انظر: كشاف القناع، ج ٤، ص ١٩٣.

## المسألة الثالثة

### حكم الحمى<sup>(١)</sup>

#### الآثار: -

١- أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم - مولي ثقيف - حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي وأحمد بن المقدم ، قالوا: حدثنا المعتمر بن سليمان حدثنا أبي ، حدثنا أبو نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري ، قال : سمع عثمان أن وفد أهل مصر قد أقبلوا فاستقبلهم فلما سمعوا به أقبلوا نحوه إلى المكان الذي هو فيه . فقالوا له : ادع المصحف فدعا بالمصحف ، فقالوا له : افتح السابعة . قال : وكانوا يسمون سورة يونس السابعة فقرأها حتى أتى على هذه الآية ﴿ قل أرءيتم ما أنزل الله لكم من رزق جعلتم منه حراما وحلالا قل ء الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ . قالوا : له قف أرايت ما حميت من الحمى آله أذن لك به ؟ أم على الله تفتري ؟ فقال : أمضه نزلت في كذا وكذا . وأما الحمى لأبل الصدقة . فلما وليت زادت إبل الصدقة ، فزدت في الحمى لما زاد في إبل الصدقة أمضه ؟<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الحمى في اللغة : الموضع فيه كلاً يحمي من الناس أن يرعى . يقال : حميت المكان من الناس ، حمى حمياً . مثل رميا وحمية بالكسر . وحماية : أي جعلته ممنوعاً من الناس ، لا يقربونه . يقال : أحميت المكان ، فهو يحمي ، إذا جعلته حمى . وحميت المكان حمياً : منعت منه . وحميت القوم حمياً : نصرتهم وذبيت عنهم . وحماه يحمه حمياً : دفع عنه . وهذا الشيء حمياً : أي محظور لا يقرب . وحماء المرأة أم زوجها . انظر : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٨٠٢ ، مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٦٦ ، الغريب لابن قتيبة ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ .

والحمى شرعاً : ( موضع من المواشي يحميه الإمام لمواشي مخصوصة ، ويمنع الناس من رعي ما فيها من الكلاً ، ليختص بها دونهم لمصلحة المسلمين لا لنفسه ) . انظر : مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ٤ ، حاشية الدسوقي ، ج ٤ ، ص ٦٩ ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٤١٠ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٤٩ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٠٧ ، نهاية المحتاج ، ج ٥ ، ص ٣٤٢ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٠١ ، مطالب أولى النهي ، ج ٤ ، ص ١٩٩ .

(٢) صحيح ابن حبان ، ذكر تسهيل عثمان بن عفان رومة على المسلمين ، ج ١٥ ، ص ٣٥٧ - ٣٥٨ و موارد الظمان ، كتاب المناقب ، باب فضل عثمان - رضي الله عنه - ج ١ ، ص ٥٤٠ .



٢- حدثنا علي بن عيسى حدثنا محمد بن عمر الخرشبي ، حدثنا يحيى بن يحيى ، أنبأنا المعتمر بن سليمان التيمي ، حدثنا أبي ، حدثنا أبي نضرة عن أبي سعيد مولي أبي أسيد الأنصاري، قال : سمع عثمان بن عفان -رضي الله عنه - أن وفد أهل مصر قد أقبلوا واستقبلهم . فلما سمعوا به أقبلوا نحوه . قال : وكره أن يقدموا عليه المدينة ، قال : فأتوه ، فقالوا له : أأدع بالمصحف وافتح السابعة ، وكانوا يسمون يونس السابعة فقرأها حتى أتى على هذه الآية : ﴿ قل أرءيتم ما أنزل الله من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل ء الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ . فقالوا له : قف . أرأيت ما حميت من الحمى ، آله أذن لك ؟ أم على الله تفتري ؟ قال : فقال : أمضه نزلت في كذا وكذا . فأمر الحمى فإن عمر حمى الحمى قبلي ، لإبل الصدقة فلما وليت وزادت إبل الصدقة فزدت في الحمى لما زاد في الصدقة » <sup>(١)</sup> .

٣- حدثنا عفان قال : حدثني معتمر بن سليمان التيمي ، قال : سمعت أبي ، قال : حدثنا أبو نضرة عن أبي سعيد مولي أبي أسيد الأنصاري ، قال : سمع عثمان أن وفد أهل مصر قد أقبلوا فاستقبلهم ثم ذكر مثله <sup>(٢)</sup> .

٤- أخبرنا المعتمر بن سليمان قال سمعت أبي يحدث عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولي أبي أسيد ، قال : سمع المصريون أن عثمان خرج إلى قرية فأتوه فعاتبوه في الحمى وغيره فدعا بالمصحف ، فقالوا : له افتح السابعة ثم ذكر مثله <sup>(٣)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

- ١- سند الأثر الأول : صححه ابن حبان <sup>(٤)</sup> .
- ٢- سند الأثر الثاني : صححه الحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم . ولم يخرجاه <sup>(٥)</sup> .

(١) المستدرک علی الصحیحین ، تفسیر سورة یونس ، صحیح علی شرط مسلم ولم یخرجاه ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ . سنن البیهقی الکبری ، باب ما جاء فی الحمی ، ج ٦ ، ص ١٤٧ .  
(٢) مصنف ابن ابی شیبہ ، ما ذکر فی عثمان ، ج ٧ ، ص ٥٢٠ .  
(٣) مسند إسحاق بن راهویه ، ج ٢ ، ص ٣٣٢-٣٣٣ .  
(٤) صحیح ابن حبان ذکر تسبیل عثمان بن عفان رومة علی المسلمین ، ج ١٥ ، ص ٣٥٧-٣٥٨ .  
(٥) المستدرک علی الصحیحین ، تفسیر سورة یونس ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

- ٣- سند الأثر الثالث<sup>(١)</sup>: صحيح الإسناد؛ لأن رواه كلهم ثقات .  
 ٤- سند الأثر الرابع<sup>(٢)</sup>: صحيح الإسناد؛ لأن رواه كلهم ثقات .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على جواز الحمى لإبل الصدقة . فقد حمى - رضي الله عنه - عندما زادت إبل الصدقة .

### الأدلة :-

١- عن الصعب بن جثامة أن رسول الله - ﷺ - قال: « لا حمى إلا لله ولرسوله » وقال : بلغنا أن النبي - ﷺ - حمى النقيع . وأن عمر حمى الشرف والربذة<sup>(٣)</sup> .

- (١) دراسة سند الأثر الثالث كما يلي :-
- عفان : عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي ، أبو عثمان الصفار ، ثقة ثبت . تقريب التهذيب ، ص ٣٩٣ .
  - معتمر بن سليمان التيمي : أبو محمد البصري ، يلقب الطفيل ، ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٥٣٩ .
  - أبي : سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، ثقة عابد . تقريب التهذيب ، ص ٢٥٢ .
  - أبو نضرة : المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوفي البصري ، أبو نضرة ، مشهور بكنيته ثقة . تقريب التهذيب ، ص ٥٤٦ .
  - أبو سعيد - مولي أبي أسيد الأنصاري شهد مقتل عثمان - رضي الله عنه - روى عنه أبو نضرة . انظر ص ١٥٨ من هذا البحث .
- (٢) دراسة سند الأثر الرابع كما يلي :-
- المعتمر بن سليمان : ثقة . سبقت ترجمته في الأثر الثالث .
  - أبي : ثقة عابد . سبقت ترجمته . في الأثر الثالث .
  - أبو نضرة : ثقة . سبقت ترجمته . في الأثر الثالث .
  - أبو سعيد : ثقة . سبقت ترجمته ص ١٥٨ من هذا البحث
- قال : في مجمع الزوائد قلت : روى الترمذي بعضه ، ورواه البزار ، ورجاله ، رجال الصحيح غير أبي سعيد مولي أبي أسيد ، وهو ثقة ، ج ٧ ، ص ٢٢٩ .
- وقال ... البزار: ( وهذا الحديث لا نعلمه . رواه إلا المعتمر بن سليمان عن أبيه ) . مسند البزار ، ج ٢ ، ص ٤٥ .
- (٣) صحيح البخاري ، باب لا حمى إلا لله ولرسوله - ﷺ - ، ج ٢ ، ص ٨٣٥ .
- صحيح ابن حبان ، باب الحمى ، ج ١٠ ، ص ٥٣٨ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب ما جاء في الحمى ، ج ٦ ، ص ١٤٦ .
- المستدرک علی الصحیحین ، کتاب البیوع ، ج ٢ ، ص ٧٠ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب ما جاء في الحمى ، ج ٦ ، ص ١٤٦ ، سنن أبي داؤد ، باب في الأرض يحميها الإمام أو الرجل ، ج ٣ ، ص ١٨٠ .

قال الزهري - رحمه الله - : وقد كان لعمر بن الخطاب حمى ، بلغني أن كان يحميه لإبل الصدقة <sup>(١)</sup> .

قال في فتح الباري : قال الشافعي : يحتمل معنى الحديث شيئين أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي - ﷺ - . والآخر معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي - ﷺ - . فعلى الأول : ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي ، وعلى الثاني : يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله - ﷺ - ، وهو الخليفة خاصة . وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسألة قولين . والراجح عندهم الثاني . والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ ، لكن رجحوا الأول بما سيأتي ، أن عمر حمى بعد النبي - ﷺ - <sup>(٢)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب الفقهاء - رحمهم الله - إلى جواز الحمى لأئمة المسلمين لغير أنفسهم ، فيما ينفع المسلمين من غير تضيق . فيحموا مواضع لترعى فيها خيل المجاهدين ، ونعم الجزية ، وإبل الصدقة . وضوال الناس على وجه لا يتضرر من سواهم من الناس . وهو مذهب الأئمة <sup>(٣)</sup> ، والشافعي <sup>(٤)</sup> في أحد قوله .

#### القول الثاني :-

ذهب الشافعي - رحمه الله - في قول له أنه ليس لغير النبي - ﷺ - أن يحمي <sup>(٥)</sup> .

(١) سنن البيهقي الكبير ، باب ما جاء في الحمى ، ج ٦ ، ص ١٤٦ .

(٢) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٤٤ .

(٣) حاشية الدسوقي ( والحمى الشرعي أن يحمي الإمام مكاناً لحاجة غيره . ويجوز بأربعة شروط . ج ٤ ، ص ٦٧ منح الجليل ، ج ٨ ، ص ٧٩ . المغني ، ج ٥ ، ص ٣٣٩ ، شرح منتهى الإيرادات . ( وأي للإمام حمى موات لرعي دواب المسلمين التي يقوم بها . ما لم يضيق على الناس ) . ج ٢ ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٥٥٨ .

(٤) أسنى المطالب ( فصل في الحمى للإمام ونائبه . أي لكل منهما أن يحميا خيل الجهاد والضوال ومواشي الصدقة والضعفاء ) . ج ٢ ، ص ٤٤٩ تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٥) تحفة المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

## الفصل الثالث عشر

### مسائل اللقطة وفيه مبحثان

المبحث الأول : في تعريف اللقطة وحكمها ودليلها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول : في تعريف اللقطة .

المطلب الثاني : حكم اللقطة ودليله.

المبحث الثاني : حكم ضالة الإبل وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في تعريف ضالة الإبل

المسألة الثانية : في بيع ضالة الإبل

## المبحث الأول

في تعريف اللقطة وحكمها ودليها  
وفيه مطلبان

المطلب الأول :

في تعريف اللقطة.

المطلب الثاني :

حكم اللقطة ودليها.

## اللقطة

### تعريف اللقطة :-

١- تعريف اللقطة لغة :-

اللقطة التي بضم اللام وفتح القاف وإسكانها .

فاللقطة بتسكين : القاف اسم الشيء الذي ملقى ، فتأخذه وكذلك المنبوذين الصبيان لقطه .

وأما اللقطة بفتح القاف : فهو الرجل اللاقط . يتبع اللقطات يلتقطها ؛ لأن الفعلة للمفعول كالضُحكة . والفعلة للفاعل كالضُحكة .

وقال الأزهري : وكلام العرب الفصحاء غير ما قال : الليث في اللقطة . وروى أبو عبيد عن الأصمعي والأحمر قال : هي اللقطة . والقصعة والنفقة ، منقولات كلها . قال : وهذا قول حذاق النحويين<sup>(١)</sup> .

### تعريف اللقطة شرعاً :-

عرفه الفقهاء كما يلي :-

١- عند الحنفية : ( مال يوجد ، ولا يعرف له مالك ، وليس بمباح<sup>(٢)</sup> ) .

وقال في البحر الرائق : ( الأولى أن يقال : هي مال معصوم معرض للضياع<sup>(٣)</sup> ) . وعرفها في المحيط بأنها دفع شيء ضائع للحفاظ على الغير ، لا للتملك<sup>(٤)</sup> . وهذه التعاريف عند الحنفية كلها تدل على أنه مال ضائع ، لا يعرف صاحبه . ولا خلاف بينها . وإنما يزيد بعضها على بعض بقيود ، يتحرر من خلالها المعنى المقصود .

٢- وعرفها المالكية : ( مال معصوم عرض للضياع<sup>(٥)</sup> . وزاد ابن شاش كان في عامر البلد أو غامرها<sup>(٦)</sup> . وذكر ابن عرفة : بأنها مال وجد بغير حرز محترم . ليس حيواناً ناطقاً

(١) لسان العرب ، مادة لقط ، ج٧ ، ص ٣٩٢ ، النهاية في غريب الحديث ، ج٤ ، ص ٢٦٤ .

(٢) ، (٣) ، (٤) البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، ج٥ ، ص ١٦١ ، مجمع الأنهر ، ج١ ، ص ٧٠٤ .

(٥) ، (٦) التاج والإكليل . ج٨ ، ص ٣٥ .

ولا نعماً<sup>(١)</sup> .

٣- وعند الشافعية : ( ما وجد من حق ضائع محترم ، لا يعرف الواجد مستحقه )<sup>(٢)</sup> .  
وقال في مغني المحتاج : ( ما وجد في موقع غير مملوك من مال ، أو مختص ضائع من  
مالكه بسقوط ، أو غفلة ، ونحوها لغير حربي ليس بمحرز ، ولا ممتنع بقوته ، ولا يعرف  
الواجد مالكه )<sup>(٣)</sup> .

وعند الحنابلة : هي المال الضائع من ربه .<sup>(٤)</sup> وقال في كشف القناع : ( وهي اسم لما  
يلتقط من مال ضائع ، أو مختص ضائع ، وما في معناه لغير حربي يلتقطه غير ربه )<sup>(٥)</sup> .  
هذه التعاريف من الفقهاء للقطعة ، لاخلاف في معناها العام . واتفاق الفقهاء على  
ماهيتها . وإنما تعدد التعاريف ، وزيادة الألفاظ فيها على حسب ما يراه كل فقيه من قيود  
يتحرر بها ، ماهية الشيء ، أو ضوابط وشروط لصحة الحكم . فالفقهاء كلهم يرون اللقطة  
أنها ضائع معصوم . ويزيد بعضهم أنه غير حيوان ، وليس في حرز ولغير حربي . فهذه  
وأمثالها قيود تختلف باختلاف أقوال الفقهاء . لاعتبارها عند بعضهم ، وعدم اعتبارها  
عند البعض الآخر .

حكم اللقطة :-

اللقطة جائزة شرعاً : ولا خلاف في جواز الالتقاط بين العلماء بشرط تعريفها وردها  
لمالكها . والأصل فيها الآيات الأمرة بالبر ، والإحسان . إذ في أخذها للحفظ والرد لربها  
برٌ وإحسان .

(١) شرح حدود ابن عرفة ، ص ٤٣٠ ، التاج والإكليل ، ج ٨ ، ص ٣٥ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ٦٩ .

(٢) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٩٣ .

(٣) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٧٦ .

(٤) الإنصاف ، ج ٦ ، ص ٣٩٩ .

(٥) كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٠٩ .

وخبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني -رضي الله عنه- قال جاء أعرابي النبي -ﷺ- ، فسأله عما يلتقطه ؟ فقال : عرفها سنة ، ثم اعرف عفاصها ، ووكاءها . فإن جاء أحد يخبرك ، وإلا فاستنفقها . قال : يارسول الله ، فضالة الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب .. قال : ضالة الإبل فتمعر وجه النبي -ﷺ- ، فقال : مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها . ترد الماء وتأكل الشجر<sup>(١)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب ضالة الإبل ، ج ٢ ، ص ٨٥٥ ، صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص



## المبحث الثاني

### في تعريف ضوال الإبل قبل بيعها وفيه مسألتان

المسألة الأولى :

في حكم تعريف ضالة الإبل

المسألة الثانية :

في بيع ضالة الإبل

## المسألة الأولى

### حكم التقاط وتعريف ضالة الإبل<sup>(١)</sup>

#### الآثار :-

- ١- عبدالرزاق عن معمر عن الزهري ، قال : كتب عمر إلى عما له لا تصلوا الضالة أو الضوال . قال : فلقد كانت الإبل تتناجج هملاً . وترد المياه . ما يعرض لها أحد ، حتى يأتي من يعترفها ، فيأخذها . حتى إذا كان عثمان كتب أن ضموها ، وعرفوها . فإن جاء من يعرفها ، وإلا فبيعوها وضعوها أثمانها في بيت المال . فإن جاء من يعترفها ، فادفعوا إليه الأثمان<sup>(٢)</sup> .
- ٢- حدثني مالك أنه سمع ابن شهاب ، يقول : « كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب ، إبلاً مؤبلة تتناجج ، لا يمسه أحد . حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان ، أمر بتعريفها . ثم تباع فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها »<sup>(٣)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

- ١- سند الأثر الأول<sup>(٤)</sup> : صحيح ؛ لأن رواه كلهم ثقات .

- 
- (١) قال ابن الأثير ، وهي الضائعة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره . وقال الجوهري : الضالة ما ضل من البهائم للذكر والأنثى . يقال : ضل الشيء : إذا ضاع . وضل عن الطريق : إذا حاد . قال : وهي في الأصل فاعلة . ثم أتبع فيها فصار من الصفات الغالبة . وتقع على الذكر والأنثى والأثنين ، والجمع . وتجمع على الضوال . ويقال : لها الهوامي ، والهوافي والهوامل . لسان العرب ، مادة ضلل ، ج ١١ ، ص ٣٩٣ ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٤٣١ ، طلبة الطلبة ، ص ٩٣ .
  - (٢) مصنف عبدالرزاق ، كتاب اللقطة ، ج ١٠ ، ص ١٣٢ ، انظر : المحلى ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .
  - (٣) موطأ مالك ، باب القضاء في الضوال . ج ٢ ، ص ٧٥٩ ، وانظر : سنن البيهقي الكبرى ، باب الرجل يجد ضالة يريد ردها ، ج ٦ ، ص ١٩١ .
  - (٤) دراسة سند الأثر الأول كما يلي :-
    - عبدالرزاق : ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .
    - معمر : ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .
    - الزهري : ثقة . سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .

٢- سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> : صحيح ؛ لأن رواته كلهم ثقات .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان - رضي الله عنه - على جواز التقاط الإبل الضوال ، وتعريفها ، وإذا لم يأت من يعرفها فبيعها ووضع أثمانها في بيت المال ، حتى إذا جاء من يعرفها تدفع إليه ثمنها .

### الأدلة :-

١- عن زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - قال : جاء أعرابي النبي - ﷺ - فسأله عما يلتقطه فقال : عرفها سنة ثم احفظ عفاصها ووكاءها . فإن جاء أحد يخبرك ، وإلا فاستنقها . قال : يارسول الله فضالة الغنم؟ ، قال : لك أو لأخيك أو للذئب . قال : ضالة الإبل؟ فتمعر وجه النبي - ﷺ - فقال : مالك ولها معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :-

أن النهي كان في الإبتداء . فإن الغلبة في ذلك الوقت كان لأهل الصلاح والخير . لا تصل إليها يد خائنة . فأما في زماننا ، لا يأمن واجدها ، وصول يد خائنة إليها . ففي أخذها إحيائها وحفظها على صاحبها . فهو أولى من تضييعها<sup>(٣)</sup> . فالنهي مخصوص بحالة الأمان دون الخوف .

٢- ولأن عمر - رضي الله عنه - أمر واجد البعير بتعريفه ، وأقره على التقاطه<sup>(٤)</sup> ، وفعله سنة . لأنه من الخلفاء الراشدين لقوله : عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة

(١) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-

- مالك : ثقة . سبقت ترجمته ص ١٠٠ من هذا البحث .

- ابن شهاب : الزهري . ثقة ، سبقت ترجمته ص ٥٦ من هذا البحث .

(٢) صحيح البخاري ، باب ضالة الإبل . ج ٢ ، ص ٨٥٥ ، صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص ١٣٤٦ .

(٣) المبسوط ، ج ١١ ، ص ١١ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ٢٠١ .

الخلفاء الراشدين<sup>(١)</sup> .

- ٣- ولأن أخذ الضالة خوف الضيعة إحياء لمال المسلم . فيكون مستحباً وحال عدم الخوف ضرب إحراز فيكون مباحاً<sup>(٢)</sup> .
- ٤- ولتكن ضالة الإبل وديعة عند من التقاطها لحفظها . ومن أرسل الوديعة وعرضها للضياع ضمنها بإجماع<sup>(٣)</sup> .
- ٥- ولقوله رد على أخيك ضالته ، وهو عام يصدق على ضالة الإبل ، وغيرها . وإن كان حال الأمن منهي عنها ، فتبقى حالة الخوف داخلة في العموم<sup>(٤)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

- ١- ذهب عثمان -رضي الله عنه- إلى جواز التقاط ضالة الإبل وتعريفها.
- ٢- ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التقاط ضالة الإبل ، لحفظها لربها وتعريفها إذا خيف عليها ، وفسد الزمان سواء في الصحراء أو العمران<sup>(٥)</sup> .

---

(١) صحيح ابن حبان ، ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفرقت . ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر: بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ٢٠١ .

(٣) انظر : التمهيد لابن عبدالبر ، ج ٣ ، ص ١٢٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص .

(٥) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ٢٠٠ ، البحر الرائق ، ج ٥ ، ص ١٦٧ ، رد المختار ، ج ٤ ، ص ٢٨١ ،

المبسوط ( إذا وجد الرجل بعيراً ضالاً ، أخذه يعرفه . ولم يتركه يضيع عندنا ... وتأويله عندنا أنه كان في الإبتداء . فإن الغلبة في ذلك الوقت لأهل الصلاح والخير ، لا تصل إليها يد خائنة إذا تركها واجدها . فأما في زماننا ، لا يأمن واجدها وصول يد خائنة إليها بعده . ففي أخذها إحيائها وحفظها على صاحبها ) . ج ١١ ، ص ١٠-١١ .

التاج والإكليل ، ج ٨ ، ص ٥٠ ، الفواكة الدواني ، ج ٢ ، ص ١٧٤ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، منح الجليل . ( وقيل هو خاص بزمان العدل ، وصلاح الناس . فأما في الزمان الذي فسد فيه الناس ، فالحكم أخذها وتعريفها ) . ج ٨ ، ص ٢٤٠ ، ص ٢٤١ . الأم ، ج ٤ ، ص ٦٨ ، أحكام الأحكام ، ج ٢ ، ص ١٦٠ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٧٤ ، أسنى المطالب . ( وما سواه من الحيوان إن امتنع من صغار السباع بقوته ، كالإبل والبقر والحمير ... امتنع التقاطه في الأمن للملك من المفاوز . لا من البلدان والقرى أو قريب منهما . فجوز التقاطه ؛ لأنه حينئذ يضيع بعد وجدانه ويامتداد اليد الخائنة إليه ) . ج ٢ ، ص ٤٨٩ ، مطالب أولي النهي ، ج ٤ ، ص ٢١٩ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٢١٠ ، شرح منتهى الإيرادات ( ثانياً الضوال التي تمتنع من صغار السباع كالإبل .. يحرم التقاطه . ولا يملك ما حرم التقاطه بتعريف . والإمام ونائبه أخذه ليحفظه لربه ولا يلزمه تعريفه ) . ج ٢ ، ص ٣٧٦-٣٧٨ .

- ٣- ذهب عامة الفقهاء إلى تحريم التقاط ضالة الإبل للتملك<sup>(١)</sup> .
- ٤- ذهب الحنابلة إلى تحريم أخذ ضالة الإبل مطلقاً ، أمن عليها ، أم لم يأمن ، في الصحراء أو العمران على حد سواء . وللإمام ونائبه أخذها لحفظها لربها ولا يلزمهما تعريفها<sup>(٢)</sup> .
- ٥- ذهب الحنفية إلى استحباب التقاط ضالة الإبل ، وتعريفها . إذا لم يخف عليها فيجب<sup>(٣)</sup> .
- ٦- ذهب مالك إلى عدم التقاط ضالة الإبل مطلقاً . أمن عليها أم لا ، في الصحراء أو العمران على حد سواء . وإذا أخذها عرفها . إذا لم يجد ربها ردها إلى محلها<sup>(٤)</sup> .
- ٧- وعند مالك أيضاً لا يأخذها من الصحراء ، إذا أمن عليها من السباع ونحوها بخلاف العمران وهو قول للشافعية<sup>(٥)</sup> .

الراجع :

جواز التقاط ضالة الأبل لحفظها لربها وتعريفها ثم بيعها إذا لم يعرف ربها وذلك حفظاً للمال ودفعاً لضررها وحماية الناس من شرها ومنعاً من إهمالها وصيانتها لربها عن التلف، ولأنه فعل الصحابة رضي الله عنهم. وخاصة الخلفاء الراشدين المأمورين باتباع سنتهم والعمل بها.

- (١) بدائع الصنائع. (وأما حالة الحرمة أن يأخذها لنفسه ، لا لصاحبها). ج٦ ، ص ٢٠٠ . منح الجليل ، (وضالة إبل فيجب تركها بمحل وجودها ومحرم التقاطها . فإن أخذت عرفت . ثم إن لم يجد مستحقها تركت بمحلها) ج٨ ، ص ٢٤٠ . مغني المحتاج ( ويحرم التقاطه أي الحيوان الممتنع في الأمن للتملك ) . ج٣ ، ص ٥٧٤ ، شرح منتهى الإيرادات ، (الضوال التي تمتنع من صغار السباع كالإبل ... يحرم التقاطه ولا يملك ما حرم التقاطه بتعريف). ج٢ ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .
- (٢) مطالب أولي النهي ، ج٤ ، ص ٤١٩ ، كشاف القناع ، ج٤ ، ص ٢١٠ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .
- (٣) الميسوط ، ج١١ ، ص ١٠-١١ ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ٢٠٠ ، البحر الرائق ، ج٥ ، ص ١٦٧ ، رد المختار ، ( وندب التقاط البهيمة الضالة وتعريفها . ما لم يخف ضياعها فيجب . وكره لو معها ما تدفع به عن نفسها ، كقرن البقر وكدم الإبل ... ولو كان الالتقاط بالصحراء). ج٤ ، ص ٢٨١ .
- (٤) التاج والإكليل ، ج٨ ، ص ٥٠ ، الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ١٧٤ ، حاشية العدوى ، ج٢ ، ص ٢٨٢ .
- منح الجليل ، ( مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - عدم التقاطها مطلقاً وأقره الموضح وظاهره أيضاً سواء كانت بموضع يخاف عليها فيه السباع أم لا). ج٨ ، ص ٢٤٠-٢٤١ ( قال في حاشية العدوى لا يأخذها مطلقاً ) ، ج٢ ، ص ٢٨٢ .
- (٥) المراجع السابقة ، وقال : في حاشية العدوى (ولا يأخذ الرجل ضالة الإبل من الصحراء)، ج٢ ، ص ٢٨٢ .
- الغرر البهية ، ج٣ ، ص ٣٩٦ ، أسنى المطالب ، ( امتنع التقاطه في الأمن للتملك من المفاوز لا من البلدان والقرى أو قريب منهما). ج٢ ، ص ٤٨٩ .

## المسألة الثانية حكم بيع ضالة الإبل

### الإثار :-

- ١- عن الزهري قال : كتب عمر إلى عماله لا تصلوا الضالة أو الضوال . قال : فلقد كانت الإبل تنتاج هملاً وترد المياه ، ما يعرض لها أحد ، حتى يأتي من يعترفها فيأخذها . حتى إذا كان عثمان كتب أن ضموها ، وعرفوها . فإن جاء من يعرفها وإلا فبيعوها وضموا أثمانها في بيت المال . فإن جاء من يعترفها فادفعوا إليه الأثمان<sup>(١)</sup> .
- ٢- قال مالك : أنه سمع ابن شهاب . يقول : كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلاً مؤبلة نتاج لا يمسه أحد . حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ، ثم تباع فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها<sup>(٢)</sup> .

### فقه الإثار :-

دلت الآثار عن عثمان -رضي الله عنه- إلى جواز بيع الضوال ووضع ثمنها في بيت مال المسلمين . وإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها أو يحفظوا المال عند من التقطها بعد بيعها . إلى أن يجيء صاحبها ويأخذ ماله .

### الإدلة :-

- ١- عن زيد بن خالد قال : ( سئل رسول الله -ﷺ- عن لقطة الذهب والورق ، قال : أعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها )<sup>(٣)</sup> .
- وفي رواية فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها وكاءها ، فاعطها إياه وإلا فهي لك<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : ص ٣٩٢ من هذا البحث .  
(٢) انظر : ص ٣٩٢ من هذا البحث .  
(٣) صحيح البخاري ، باب ضالة الإبل ، ج ٢ ، ص ٨٥٥ ، صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص ١٣٤٨ .  
سنن البيهقي ، كتاب اللقطة ، ج ٦ ، ص ١٨٥ ، مسند أحمد ، ج ٤ ، ص ١١٧ ، مسند أبي عوانه ، ج ٤ ، ص ١٨٥ ، المعجم الكبير ، ج ٥ ، ص ٢٥٠ .  
(٤) صحيح مسلم كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص ١٣٤٨ .

وفي رواية وإلا فاستمتع بها<sup>(١)</sup> .

وروي عرفها سنة ثم - قال ... الخ- فانتفع بها أو فشأنك بها<sup>(٢)</sup> .

٢- عن عياض بن حمار قال : قال رسول الله -ﷺ- ( من وجد لقطه فليشهد ذوي عدل أو ليحفظ عفاصها ووكاءها فإن جاء صاحبها فلا يكتم ، فهو أحق بها ، وإن لم يجئ صاحبها ، فهو مال الله يؤتية من يشاء )<sup>(٣)</sup> .

### وجه الدلالة :-

دلت الأحاديث على التقاط اللقطة وتعريفها ، وكل ما جاز التقاطه ملك بالتعريف عند تمامه ، أثمناً كانت ، أو غيرها . فإن لفظه عام في كل لفظ .

### وجه الدلالة :-

١- عموم ألفاظ الأحاديث في اللقطة يدل على جواز البيع بعد تمام التعريف ، لقوله فهو مال الله يؤتية من يشاء ، وكقوله فاستمتع بها . فانتفع بها أو فشأنك بها . فهي ألفاظ عامة تفيد جواز التصرف بعد تمام التعريف ، والبيع للقطعة بعد تمام التعريف من التصرف الجائز فيشملة عموم الأحاديث .

- 
- (١) صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص ١٣٥٠ ، سنن الترمذي ، باب ماجاء في اللقطة وضالة الإبل ، ج ٣ ، ص ٦٥٨ ، سنن أبي داود ، كتاب اللقطة ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .
- (٢) صحيح البخاري ، باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها ، ج ٢ ، ص ٨٥٦ ، صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص ١٣٤٧ ، سنن أبي داود ، كتاب اللقطة ، ج ٢ ، ص ١٣٥ ، السنن الكبرى ، كتاب اللقطة ، ج ٣ ، ص ٤١٩ ، موطأ مالك ، باب القضاء في اللقطة ، ج ٢ ، ص ٧٥٧ .
- مسند أبي عوانه ، ج ٤ ، ص ١٧٩ ، ١٨١ ، مجمع الزوائد ، باب اللقطة ، ( رواه الطبراني الكبير وعقبة ابن سعيد مستور لم يضعفه أحد وبقيه رجاله رجال الصحيح ) . ج ٤ ، ص ١٦٨ .
- (٣) سنن البيهقي الكبرى ، ج ٦ ، ص ١٨٧ ، كتاب اللقطة ، سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٨٣٧ ، كتاب اللقطة ، مسند أحمد ، كتاب اللقطة ، ج ٤ ، ص ٢٦٦ ، مسند ابن الجعد كتاب اللقطة ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، مسند الطيالسي كتاب اللقطة ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، المعجم الصغير ، كتاب اللقطة ، ج ٢ ، ص ٩٥ ، قال في خلاصة البدر المنير . كتاب اللقطة ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ) ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، وقال في سبل السلام ، كتاب اللقطة : ( رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان ) ج ٣ ، ص ٩٦ .

- ٢- ولأن اللقطة بعد تمام التعريف ملك يتصرف فيه واجده ، ويضمنه لصاحبه إذا طلبه ، والبيع تصرف مباح للمالك فيما يملك .
- ٣- ولأنه إذا جاز التقاطها ، وتم تعريفها جاز بيعها . لأنه تصرف فيها بما يحفظ حق صاحبها من الهلاك ، والضياع ، وحفظ قيمتها .
- ٤- ولأن مضي الزمان وانتظار صاحبها يتلفها وينقص قيمتها ففي النداء عليها دائماً هلاكاً . وضياع حالتها على صاحبها ، وملتقطها وسائر الناس ، في إباحة الانتفاع بها . وملكها بالبيع حفظاً لماليتها على صاحبها بدفع قيمتها إليه .

#### أقوال الفقهاء :-

- ١- ذهب عثمان -رضي الله عنه - إلى جواز التقاط ضالة الإبل ، وتعريفها وبيعها إذا لم يأت ربها . ووضع ثمنها في بيت المال ، ودفعه إلى ربها إذا جاء يطلبها .
- ٢- ذهب الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> إلى أن بيع ضالة الإبل ، إنما هو للإمام ونائبه دون غيرهما إذا لم يكن لديه حمى أو رأى المصلحة في بيعها ، ودفع ثمنها لربها إذا طلبها وهو قول لمالك<sup>(٣)</sup> . وقيده أشهب إذا كان إمام عدل .
- ٣- ذهب الحنفية إلى أن بيع ضالة الإبل بأمر القاضي فإن باعها ملتقطها بغير أمر القاضي فالبيع باطل<sup>(٤)</sup> .

- (١) تحفة المحتاج ، ج٦ ، ص ٣٢٥ ، الفرغ البهية ، ج٣ ، ص ٣٩٦ ، أسنى المطالب ، ج٢ ، ص ٤٨٩ ، الأم ، ( وإذا أخذ السلطان الضوال . فإن كان لها حمى يرعونه فيه بلا مؤنة على ربها ، رعوها فيه إلى أن يأتي ربها . وإن لم يكن لها حمى ، باعوها ودفعوا ثمنها إلى أربابها ) . ج٤ ، ص ٧١ .
- (٢) مطالب أولي النهي ، ج٤ ، ص ٢٢٠ ، كشاف القناع ، ج٤ ، ص ٢١٠ ، شرح منتهى الإيرادات ، ( ولا يملك ما حرم التقاطه بتعريف . والإمام ونائبه أخذه ليحفظه لربه ولا يلزمه تعريفه .. وإذا رأى مصلحة في بيعها وحفظ ثمنها ، أو لم يكن له حمى باعها بعد أن يحليها ويحفظ صفاتها ويحفظ ثمنها لربها ) . ج٢ ، ص ٣٧٦ .
- (٣) المنتقى ( وقد قال مالك في من وجد بعيراً فليأني به الإمام يبيعه ، ويجعل ثمنه في بيت المال . قال أشهب : إن كان الإمام عدل ) . ج٦ ، ص ١٤٢ .
- (٤) رد المحتار ، ج٤ ، ص ٢٨١ ، البحر الرائق ، ج٥ ، ص ١٦٧ ، بدائع الصنائع ، ج٦ ، ص ٢٠٠ ، المبسوط ، ( وإذا باع اللقطة بأمر القاضي لم يكن لصاحبها إذا حضر إلا الثمن كما لو باعها القاضي بنفسه ... وإن كان باعها بغير أمر القاضي فالبيع باطل ) . ج١١ ، ص ١٠-١١ .



- ٤- عند مالك إذا عرفها ولم يجد صاحبها ، فليس له أكلها ، ولا بيعها . وإنما يردّها محلها مطلقاً<sup>(١)</sup> .
- ٥- وعند مالك أيضاً يحرم أخذ ضالة الإبل وبيعها . إذا كان زمن عدل وصلاح . وإذا فسد الزمان وخيف عليها ، ولم يأت ربها فلملتقطها بيعها ، ووقف ثمنها لربها<sup>(٢)</sup> .

#### الراجع :

الذي يظهر جواز بيع لقطة الأبل من الإمام أو من يقوم مقامه حفظاً لماليتها ودفعاً لضررها وحماية الناس من شرها ونقص قيمتها ولأن اللقطة بعد تمام التعريف ملك يتصرف فيه واجده ويضمنه لصاحبه . والبيع تصرف مباح للمالك فيما يملك .

- (١) التاج والإكليل ، قال ابن القاسم : ( إن وجد ضالة الإبل في الفلاة تركها . فإن أخذها عرفها سنة . وليس له أكلها ، ولا بيعها . فإن لم يجد ربها فليخلها في الموضع الذي وجدها فيه ) ، ج ٨ ، ص ٥٠ ، انظر : منح الجليل ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ ، حاشية الدسوقي ، ج ٤ ، ص ١٢٢-١٢٣ .
- (٢) منح الجليل . ( إن هذا في جميع الأزمان في المقدمات وهو ظاهر قول مالك في المدونة ، وسماع أشهب من العتبية وقيل : هو خاص بزمان العدل وصلاح الناس . فأما في الزمان الذي فسد فيه الناس ، فالحكم أخذها وتعريفها . فإن لم تعرف ، بيعت ووقف ثمنها لصاحبها . فإن أيس منه تصدق به ) ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ .

## الفصل الرابع عشر

### الوقف وفيه : ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعريف الوقف وحكمه ودليله وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني : حكم الوقف ودليله

المبحث الثاني : قبض الوقف وما يوقف وفيه سبع مسائل

المسألة الأولى : قبض الوقف .

المسألة الثانية : ما يجوز وقفه .

المسألة الثالثة : وقف المشاع

المسألة الرابعة : وقف الأراضي

المسألة الخامسة : وقف الأرض بدون تعيين الحدود

المسألة السادسة : وقف الأرض للمسجد

المسألة السابعة : الإشهاد في الوقف

المبحث الثالث : في أهل الوقف وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : انتفاع الواقف بما وقف

المسألة الثانية : الوقف على الأبناء

المسألة الثالثة : الوقف الخيري على مصالح المسلمين العامة

المسألة الرابعة : الوقف على العامة

المسألة الخامسة : الواقف على النفس

**المبحث الأول**  
**تعريف الوقف وحكمه ودليله**  
**وفيه مطلبان :**

**المطلب الأول : تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً**  
**المطلب الثاني : حكم الوقف ودليله**

## الوقف

### الوقف لغة :-

وقف : الوقوف خلاف الجلوس ، ووقف بالمكان : وقفة ، ووقوفاً . فهو واقف .  
والجمع وقف وقوف . ويقال : وقفت الدابة ، تقف ، وقوفاً . ووقف الدابة : جعلها تقف .  
ووقف الأرض على المساكين : وقفاً ، حبسها . فالوقوف : الحبس . والوقف : والحبس  
في اللغة ، لفظان مترادفان . يقال : وقفته ، ويقال حبسته<sup>(١)</sup> .

### الوقف اصطلاحاً :

الوقف عند جمهور الفقهاء ، حبس المملوك وتسييل منفعته . مع بقاء عينه ودوام  
الانتفاع به من أهل التبرع ، على معين يملك بتملكه ، أو جهة عامة في غير معصية ،  
تقرباً إلى الله<sup>(٢)</sup> .

وعند أبي حنيفة حبس العين على ملك الواقف والتصرف بالمنفعة ، ويجوز عنده  
- رحمه الله - الرجوع فيه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : مختار الصحاح مادة وقف ، ج ١ ، ص ٣٠٥ ، لسان العرب ، ج ٩ ، ص ٣٥٩-٣٦١ ، التعاريف ،  
ج ١ ، ص ٧٣١-٧٣٢ ، تعريفات ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .  
(٢) التعاريف ، ج ١ ، ص ٧٣١-٧٣٢ .

الميسوط ، ( وقال وفي الشريعة : عبارة عن حبس المملوك عن التملك من الغير ) . ج ٢ ، ص ٢٧ .  
وقال في تبين الحقائق وعندهما ( هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى ) ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ .  
وقال في شرح حدود ابن عرفة ( إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقيداً ) ،  
ص ٤١١ - ٤١٢ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ١٨ .

وقال في أسنى المطالب ( حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف  
مباح ) ، ج ٢ ، ص ٤٥٧ ، الغرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٦٥ .  
وقال في المغني لابن قدامة ( تحبب الأصل وتسييل الثمرة ) ، ج ٥ ، ص ٣٤٨ .

وقال في الإنصاف ( وحده غيره فقال تحبب مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع  
تصرف الواقف في رقبته يصرف ريعه إلى جهة البر تقرباً إلى الله تعالى ) ( وقال الشيخ تقي الدين رحمه  
الله : وأقرب الحدود في الوقف أنه كل عين تجوز عارتها ) ، ج ٧ ، ص ٣ ، شرح منتهى الإيرادات ،  
ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٣) تبين الحقائق ( وهو حبس العين على ملك الواقف والتصرف بالمنفعة وهذا في الشرع ، وهو عند أبي  
حنيفة ) ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، الجوهرة النيرة ، ج ١ ، ص ٣٣٣ ، البحر الرائق ، ج ٥ ، ص ٢٠٢ .

## مشروعية الوقف

### الآثار :-

روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها<sup>(١)</sup> ؟ .

وروى أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مريد بني فلان ، غفر الله له فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له : قد ابتعته ، فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروى أن عثمان -رضي الله عنه- قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد؟ وضمن لي رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة قالوا: نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد ، وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي . وجعلت دلوها فيها مع دلاء المسلمين<sup>(٢)</sup> .

### فقه الآثار :-

دل الأثر الأول على حفر بئر رومة ووقفها لله تعالى .  
ودلت باقي الآثار على شراء البئر ، وتجهيز الجيش ، وشراء أرضاً لتوسيع المسجد ، وفقاً لله تعالى .

### الجمع ودفع التعارض :

الآثار كلها دالة على مشروعية الوقف عند عثمان ، ولا تعارض في دلالتها، وإنما

(١) صحيح البخاري باب إذا وقف أرضاً أو بئراً، ج ٣، ص ١٠٢١ .

(٢) انظر ص ١٤٥-١٤٩ من هذا البحث .

التعارض حاصل في ألفاظها. ففي الأثر الأول حفر بئر رومة وما سواه. اشترى بئر رومة فسواء حفرها أو اشتراها ، فقد وقفها لله تعالى. ومن روى حفرها فرمياً وهم، أو يحتمل إطلاق الحفر على توسيعها، أو طيها خاصة إن كانت عيناً كما في بعض الروايات. ولأن بئر رومة كانت موجودة ومملوكة لليهودي قبل أن يشتريها عثمان ويوقفها<sup>(١)</sup>.

#### الإدلة :-

- ١- قال تعالى : ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾<sup>(٢)</sup>.
- ( فإن أبا طلحة لما سمعها رغب في وقف بريحاء وهي أحب أمواله )<sup>(٣)</sup>.
- ٢- قال تعالى : ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾<sup>(٤)</sup>.
- الخير لا يعدم الأجر والثواب ، والوقف خير يطلب عليه الأجر .
- ٣- روى عبد الله بن عمر قال : أصاب عمر أرضاً بخيبر فأتى النبي - ﷺ - يستأمره فيها. فقال: يا رسول الله ، إني أصبت أرضاً بخيبر ، لم أصب مالا قط ، هو أنفسي عندي منه. فما تأمرني به قال : إن شئت حبست أصلها ، وتصدقت بها قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع . ولا يورث ولا يوهب<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٤٠٧ .

(٢) سورة آل عمران ، آية [٩٢] .

(٣) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٢٢ .

(٤) سورة آل عمران ، آية [١١٤-١١٥] .

(٥) صحيح مسلم ، باب الوقف ، ج ٣ ، ص ١٢٥٥ ، واللفظ له ، صحيح البخاري ، باب الشروط في الوقف ، ج ٢ ، ص ٩٨٢ ، المنتقى لابن الجارود ، باب أول كتاب الزكاة ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، صحيح ابن خزيمة ، باب ذكر أول صدقة محبسة تصدق بها في الإسلام واشترط المتصدق صدقة محرمة ، ج ٤ ، ص ١١٧ ، صحيح ابن حبان ، ذكر الخبر المدحض قوله من أجاز بيع الأحياس في سبيل الله بعد أن تحبس ، ج ١١ ، ص ٢٦٤ . سنن الترمذي ، باب في الوقف ( وقال : أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ) . ج ٣ ، ص ٦٥٩ . سنن البيهقي الكبرى ، باب الصدقات المحرمات ، ج ٦ ، ص ١٥٨ ، سنن الدارقطني ، كتاب الأحياس ، ج ٤ ، ص ١٨٦ ، سنن أبي داود ، باب ماجاء في الرجل يوقف الوقف ، ج ٣ ، ص ١١٦ ، السنن الكبرى للنسائي ، كتاب الأحياس ، ج ٤ ، ص ٩٣ ، سنن ابن ماجه ، باب من وقف ، ج ٢ ، ص ٨٠١ ، مسند أحمد ، ج ٢ ، ص ١٢ .

- ٤- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- قال : « إذا مات إنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له »<sup>(١)</sup> .  
 ( والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف . كما قاله الرافي : فإن غيره من الصدقات ليست جارية . بل يملك المتصدق عليه أعيانها ، ومنافعها ناجزاً . وأما الوصية بالمنافع فإن شملها الحديث ، فهي نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى )<sup>(٢)</sup> .
- ٥- عن أنس -رضي الله عنه - قال : أمر النبي -ﷺ- ببناء المسجد فقال : يا بني النجار ، ثامنوني بحائطكم هذا . قالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله<sup>(٣)</sup> .
- ٦- ولأنه عمل أصحاب رسول الله -ﷺ- قال : أبو عيسى : بعدما روي حديث عمر في أرض خيبر ( هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- وغيرهم . ولا نعلم بين المتقدمين منهم من ذلك اختلافاً في إجازة وقف الأرضين وغير ذلك )<sup>(٤)</sup> .
- وقال في المغني : ( وقال جابر : لم يكن أحد من أصحاب النبي ذو مقدرة إلا وقف وهذا إجماع منهم . فإن الذي قدر منهم على الوقف ، وقف . واشتهر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعاً )<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح مسلم ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، ج ٣ ، ص ١٢٥٥ .  
 واللفظ له ، المتفق لابن الجارود ، باب أول كتاب الزكاة ، ج ١ ، ص ١٠١ ، صحيح ابن خزيمة ، باب ذكر الدليل على أن أجر الصدقة المحبسة يكتب للمحبس بعد موته مادامت الصدقة جارية ، ج ٤ ، ص ١٢٢ ، سنن الترمذي ، باب في الوقف ( وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ) ج ٣ ، ص ٦٦٠ .

(٢) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٢٣ .

(٣) صحيح البخاري ، باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ ، وكذلك ، باب وقف الأرض للمسجد ، ج ٣ ، ص ١٠٢٠ ، صحيح مسلم ، باب ابتناء مسجد النبي -ﷺ- ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٤) سنن الترمذي ، باب في الوقف ، ج ٣ ، ص ٦٥٩ .

(٥) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٩ .

وقال في المبسوط: ( وحببتهم في ذلك الآثار المشهورة عن رسول الله -ﷺ- ، وعند الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين . منهم عمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وحفصة -رضي الله تعالى عنهم - . فإنهم باشروا الوقف . وهو باقٍ إلى يومنا هذا . والناس يتعاملون به من لدن رسول الله -ﷺ- إلى يومنا هذا . يعني اتخاذ الرباطات والخانات ، وتعامل الناس من غير تكبير حجة )<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي -رضي الله عنه - في القديم : ( بلغني أن ثمانين صحابياً من الأنصار تصدقوا بصدقات محرّمة . والشافعي يسمي الأوقاف الصدقات المحرّمة ) أي المحبوسة التي لا يجوز مخالفة شرط الواقف فيها )<sup>(٢)</sup> .

٧- ( ولأنه إزالة ملك يلزم بالوصية ، فإذا نجزة حال الحياة ، لزم من غير حكم كالعتق )<sup>(٣)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

**أولاً : من وافق عثمان -رضي الله عنه -**

ذهب عثمان إلى مشروعية الوقف ، وأنه جائز شرعاً ولازم : « بمجرد ومزيل لملك الرقبة . ولو لم توجد الإضافة إلى ما بعد الموت ، ولا تصل به حكم حاكم ، فلا يباع ولا يوهب ، ولا يورث . وهو قول أكثر أهل العلم من السلف . فقد قال الترمذي : ( والعمل على هذا عن أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- وغيرهم . ولا نعلم بين المتقدمين منهم في ذلك اختلاف في إجازة وقف الأرضين وغير ذلك )<sup>(٤)</sup> .

وقال جابر : لم يكن أحد من أصحاب النبي -ﷺ- ذو مقدرة إلا وقف<sup>(٥)</sup> . وهو عمل طلحة والزبير وعلي بن أبي طالب ، وعمرو بن العاص ، وعثمان -رضي الله عنه - . إذ

(١) المبسوط ، ج ١٢ ، ص ٢٨ .

(٢) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٢٣ .

(٣) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٩ .

(٤) سنن الترمذي ، باب في الوقف ، ج ٣ ، ص ٦٥٩ .

(٥) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٩ .



حبسوا دورهم على بنيتهم . وكذلك قول ابن عمر : وفاطمة بنت رسول الله ﷺ - وسائر الصحابة<sup>(١)</sup> .

وهو قول المالكية<sup>(٢)</sup> ، والشافعية<sup>(٣)</sup> ، والحنابلة<sup>(٤)</sup> ، وأبي يوسف ومحمد من الحنفية<sup>(٥)</sup> . إلا أنه غير لازم .

**ثانياً : من خالف عثمان - رضي الله عنه :-**

اختلفت الروايات عن أبي حنيفة أنه لا يجوز<sup>(٦)</sup> أصلاً . ورواية أنه جائز ، والأصح أن الوقف جائز<sup>(٧)</sup> . لكنه لا يلزم بمجرد إذا لم توجد الإضافة إلى ما بعد الموت ، ولا تصل به حكم حاكم<sup>(٨)</sup> . وهو قول لشريح<sup>(٩)</sup> .

وذهب شريح أنه لا حبس عن فرائض الله . وحكاه بعضهم عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس<sup>(١٠)</sup> .

وذهبت طائفة أنه لا حبس إلا في سلاح ، أو كراع . وروي ذلك عن ابن مسعود ، وعلي وابن عباس - رضي الله عنهم -<sup>(١١)</sup> .

- (١) المحلي ، ج ٩ ، ص ١٨٠ ، الأم ، ج ٤ ، ص ٥٥ ، ص ٦١ ، المسوط ، وقال : (والناس تعاملوا به من لدن رسول الله ﷺ - إلى يومنا هذا . يعني اتخاذ الرباطات والحنانات ، وتعامل الناس من غير تكبير حجة) . ج ١٢ ، ص ٢٨ .
- (٢) التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٢٦ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ١٨ ، شرح مختصر خليل ، ج ٧ ، ص ٧٨-٧٩ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٦٠ ، حاشية العدوي ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .
- (٣) أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٥٧ ، الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٦٥ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٢٢ .
- (٤) شرح منتهى الإيرادات ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٤١ ، الإنصاف ، ج ٧ ، ص ٣ .
- (٥) تبين الحقائق ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، الجوهرة الثيرة ، ج ١ ، ص ٣٣٣ ، البحر الرائق ، ج ٥ ، ص ٢٠٢ .
- (٦) تبين الحقائق ، وقال : ( وأصل الخلاف أن الوقف لا يجوز عند أبي حنيفة أصلاً ، وهو المذكور في الأصل . وقيل يجوز عنده ، إلا أنه لا يلزم بمنزلة العارية حتى يرجع فيه ، وقت يشاء . ويورث عنه إذا مات ، وهو الأصح ) : قوله فلم يصح في رواية قال : في البرهان وذكر في الأصل ، كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف . فأخذ الناس بظاهر هذا اللفظ . وقالوا لا يجوز الوقف عنده . قلنا مراراً أن لا يجعله لازماً فأما أهل الجواز فثبت عنده . ج ٣ / ٣٢٥ درر الأحكام ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .
- (٧) بدائع الصنائع ، وقال : ( لا خلاف بين العلماء في جواز الوقف ... واختلفوا في جوازه مزيلاً للملك الرقبة ، إذا لم توجد الإضافة إلى مابعد ، ولا اتصل به حكم حاكم . قال أبو حنيفة : عليه الرحمة لا يجوز حتى كان للواقف بيع الموقوف وهبته . وإذا مات يصير ميراثاً لورثته ) . ج ٦ ، ص ٢١٨ .
- (٨) تبين الحقائق ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٠٠-٢٠٤ .
- (٩) المحلي ، ج ٩ ، ص ١٧٥ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٥٩٨ .
- (١٠) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٨ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٢٦ .
- (١١) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٨ ، المسوط ، ج ١٢ ، ص ٢٩ .

## المبحث الثاني

### قبض الوقف وما يوقف

#### وفيه سبع مسائل

- المسألة الأولى : قبض الوقف.
- المسألة الثانية : ما يجوز وقفه .
- المسألة الثالثة : وقف المشاع
- المسألة الرابعة : وقف الأراضي
- المسألة الخامسة : وقف الأرض بدون تعيين الحدود
- المسألة السادسة : وقف الأرض للمسجد
- المسألة السابعة : الإشهاد في الوقف

## المسألة الأولى هل يحتاج الوقف إلى قبض

الآثار:-

- ١- روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال: من حفر رومة فله الجنة فحفرتها؟<sup>(١)</sup>.
- ٢- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربد بني فلان ، غفر الله له ، فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً؟ فأتيت النبي -ﷺ- ، فقلت له : قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك . قال : فقالوا : اللهم نعم<sup>(٢)</sup>.
- ٣- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لى رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة قالوا : نعم<sup>(٣)</sup>.
- ٤- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم<sup>(٤)</sup>.
- ٥- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ، وجعلت دلوي فيها مع دلاء المسلمين<sup>(٥)</sup>.
- ٦- قال في السنن الكبرى للبيهقي حدثنا أبو يحيى ثنا سفيان قال: عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : فشكي ذلك إلى عثمان . فرأى أن الوالد يحوز لولده ،

(١) أنظر ص ٤٠٣ من هذا البحث .

(٢) أنظر ص ١٤٥ من هذا البحث .

(٣) أنظر ص ١٤٧ من هذا البحث .

(٤) أنظر ص ١٤٧ من هذا البحث .

(٥) أنظر ص ١٥٥ من هذا البحث .

إذا كانوا صغاراً<sup>(١)</sup>.

٧- أخبرنا أبو بكر بن الحسن وأبو زكريا بن أبي إسحاق، قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم . أتينا ابن وهب ، قال : أخبرني رجال من أهل العلم منهم مالك بن أنس ، ويونس بن يزيد ، وغيرهما . أن ابن شهاب أخبرهم عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان ، أنه قال: من نحل ولدأ له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحله ، فأعلن بها وأشهد عليه فهي جائزة وإن وليها أبوه<sup>(٢)</sup> .  
ورواه ابن حزم من طريقين . وهي عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان<sup>(٣)</sup> .

٨- وروينا عن عثمان وابن عمر وابن عباس -رضي الله عنهم - ، أنهم قالوا : لا تجوز صدقة حتى تقبض . وعن معاذ بن جبل وشريح أنهما كانا لا يجيزانها ، حتى تقبض<sup>(٤)</sup> .

حال سند الآثار :-

سند الآثار الأول والثاني والثالث والرابع والخامس سبق دراستها<sup>(٥)</sup> .  
سند الأثر السادس : صحيح الإسناد ، فإن رواته كلهم ثقات .<sup>(٦)</sup> وقال ابن حزم بعد أن ساق هذه الرواية . فهذه أصح رواية في هذا<sup>(٧)</sup> .

٢- سند الأثر السابع : من رواية البيهقي . ضعيفة الإسناد ؛ لأن ابن وهب لم يخبر بما روى عنه ، والمجهول في السند يضعف السند . وأما من طريق ابن حزم فصحيح الإسناد إذ صرح ابن وهب ، بتسمية من روى عنه ، وقال ابن حزم : ( وأما الرواية عن

- 
- (١) سنن البيهقي الكبرى ، باب يقبض للطفل أبوه ، ج ٦ ، ص ١٧٠ ، ورواه عبد الرزاق ، عن معمر قال الزهري: فأخبرني سعيد بن المسيب قال : ولما كان عثمان تشكى ذلك إليه ، فقال عثمان : نظرنا في هذه التحول... مصنف عبد الرزاق ، باب النحل ، ج ٩ ، ص ١٠٣ .
  - (٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب يقبض للطفل أبوه ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .
  - (٣) المحلى ، ج ٩ ، ص ١٢٢ .
  - (٤) السنن الكبرى مع الجوهر النقي ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .
  - (٥) انظر : ص ١٤٩-١٥١ من هذا البحث .
  - (٦) انظر : ص ١٥١ من هذا البحث .
  - (٧) المحلى ، ج ٩ ، ص ١٢٥ .

عمر والموافقة للرواية عن عثمان فلا شيء . لأن ابن وهب لم يسم من أخبره بها ...  
وبقية الروايات عن عمر وعثمان فهي حجة<sup>(١)</sup> .

٣- سند الأثر الثامن : لم يذكر له البيهقي سنداً . وذكر ابن حزم<sup>(٢)</sup> ، أنه من طريق ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبدالله - هو العزومي عن عمرو بن شعيب وابن أبي مليكة ، وعطاء بن أبي رباح ، قال عمرو : عن سعيد بن المسيب ، ثم اتفق سعيد وعطاء وابن أبي مليكة ، أن أبا بكر وعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر قالوا : لا تجوز صدقة حتى تقبض ، ثم قال : ابن حزم وأما الرواية عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر ، لا تجوز صدقة حتى تقبض ، فباطل لأن راويها محمد بن عبيد الله العزومي وهو هالك مطروح<sup>(٣)</sup> .

#### فقه الآثار:-

دلت الآثار على دالتين ، إحداهما : أن الوقف لا يحتاج إلى قبض . وثانيهما : أنه لا بد من القبض .

#### الجمع ودفع التعارض :-

الذي يظهر أن الوقف لا يحتاج لقبض إذ أوقف عثمان ولم يثبت عنه -رضي الله عنه- اشتراط القبض فيما صح من الآثار . وما روي من اشتراط القبض في الصدقة ، فإنه غير صحيح ولا يثبت :-

١- فالرواية عن أبي بكر وعمر وابن عباس وابن عمر : لا تجوز صدقة حتى تقبض ، فباطلة لأن راويها محمد بن عبدالله العزومي وهو هالك مطروح .

٢- وأما الرواية عن عمر ، الموافقة للرواية عن عثمان ، فلا شيء . لأن ابن وهب لم يسم من أخبره بها .

(١) المحلى ، ج ٩ ، ص ١٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٢٢ .

(٣) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٢٥ .

- ٣- وأما بقية الروايات عن عثمان فهي حجة في القبض في الهبة للصغير ، دون غيره ، وهو رأي له -رضي الله عنه- في نحل الآباء للأبناء .
- ٤- ثم مع حجية القبض في الهبة ، فإنما هو رأي رآه رضي الله عنه في النحل خالف غيره فيه فقد رآه خاصاً بالصغار ، ورآه عمر خاص بالكبار والصغار .
- ٥- فالراجع الذي يظهر أن الوقف لا يحتاج إلى قبض . إذ الآثار الصحيحة عن عثمان دالة على جواز الوقف من غير تصريح بالقبض . فما سوى هذه الآثار ، فضعيف لا حجة فيه . فيعمل بالصحيح ويترك الضعيف والله أعلم .
- ١- ولو سلمنا بصحة الآثار الدالة على القبض ، فإنها في الهبة دون الوقف<sup>(١)</sup> .

#### الأدلة :-

- ١- عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة أنه سمع أنساً -رضي الله عنه - قال : قال النبي -ﷺ- لأبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة : أفعل يارسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه »<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن ابن عمر -رضي الله عنهما - قال : « أصاب عمر بخيبر أرضاً فأتى النبي -ﷺ- وسلم فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه . فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها . فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والقريبى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل . لا جناح على من وليها ، أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم غير متمول فيه »<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عن ابن عباس -رضي الله عنهما - « أن رجلاً قال لرسول الله -ﷺ- : أن أمه توفيت أينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم قال : فإن لي مخرفاً فأنا أشهدك أنني قد تصدقت به عنها »<sup>(٤)</sup> .

(١) المحلى ، ج ٩ ، ص ١٢٢ .

(٢) صحيح البخاري ، باب إذا أوقف أرضاً أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب ، ج ٣ ، ص ١٠١١ ، صحيح مسلم باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد ولوالديه ولو كانوا مشركين ، ج ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٣) صحيح البخاري ، باب الوقف كيف يكتب ؟ ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ ، صحيح مسلم ، باب الوقف ، ج ٣ ، ص ١٢٥٥ .

(٤) صحيح البخاري ، باب إذا أوقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

## وجه الدلالة :-

دلت الأحاديث على جواز الوقف من غير قبض لله إذ الأوقاف في أيدي أهلها وهم القائمون عليها . فطلحة أمره النبي بأن يضعها في الأقارب ، ومن تصدق عن أمه أشهد النبي وعمر أمر بالتسبيل وعدم بيع أصلها . ولو كان القبض لازماً لبينه النبي -ﷺ- إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

وقال ابن حجر معلقاً على استدلال البخاري ، بقول عمر : لا جناح على من وليه (والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ، ثم شرط لم يأمره النبي -ﷺ- بإخراجه عن يده . فكان تقريره لذلك دالاً على صحة الوقف . وإن لم يقبضه الموقوف عليه) (١) .

## أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان إلى مشروعية الوقف من غير تصريح بقبض . والقبض ليس بشرط في الوقف عند أبي يوسف (٢) وهو قول للشافعي (٣) . والصحيح من مذهب الحنابلة (٤) .  
وذهب محمد بن الحسن إلى اشتراط (٥) القبض ، وهو رواية عن أحمد (٦) . واختارها ابن أبي موسى (٧) . وهو قول عند الشافعية (٨) . فلا يصح الوقف إلا بالقبض ، وإخراجه عن يد الواقف وهو قول مالك (٩) .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يزول ملك الواقف عن الوقف إلا بحكم الحاكم أو تعليقه لموت من أوقفه (١٠) .

## الراجع :

الذي يظهر إن الوقف يصح من غير قبض لأن النبي أقر عمر على وقفه ولم يأمره بإخراجه أو تسليمه لأحد ولا يصح تأخير البيان عن وقت الحاجة .

- 
- (١) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٣٨٤ .
  - (٢) الهداية ، ج ٣ ، ص ١٣-١٤ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٠٠-٢٠٦ .
  - (٣) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٣٤ .
  - (٤) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٩-٣٥٠ .
  - (٥) الهداية ، ج ٣ ، ص ١٣-١٤ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٠٠-٢٠٦ .
  - (٦) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٩-٣٥٠ .
  - (٧) المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٤٩-٣٥٠ .
  - (٨) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٣٤ .
  - (٩) التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٣٤-٣٣٦ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٦١ .
  - (١٠) الهداية ، ج ٣ ، ص ١٣-١٤ ، فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٠٠-٢٠٦ .

## المسألة الثانية ما يجوز وقفه

### الأثار :-

- ١- روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه - قال : ألتسم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها<sup>(١)</sup> .
- ٢- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مريد بني فلان غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً . فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له : قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك قال : فقالوا : اللهم نعم<sup>(٢)</sup> .
- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة ، قالوا : نعم<sup>(٣)</sup> .
- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا فاشتريتها من مالي ، فقال طلحة : اللهم نعم<sup>(٤)</sup> .
- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي . وجعلت دلوي فيها مع دلاء المسلمين<sup>(٥)</sup> .

### فقه الأثار :-

دلت الأثار عن عثمان ، على جواز وقف البئر والأرض للمسجد والدور .

(١) انظر ٤٠٣ ص من هذا البحث.

(٢) انظر ١٤٥ ص من هذا البحث.

(٣) انظر ١٤٧ ص من هذا البحث.

(٤) انظر ١٤٧ ص من هذا البحث.

(٥) انظر ١٥٥ ص من هذا البحث.



## الأدلة :-

- ١- عن ابن عمر « أن عمر - رضي الله عنه - وجد مالا بخبير فأتى النبي - ﷺ - فأخبره قال : إن شئت تصدقت بها . فتصدق بها في الفقراء وذوي القربى والضعيف<sup>(١)</sup> .
- ٢- عن أنس - رضي الله عنه - قال : « قال النبي - ﷺ - : يا بني النجار، ثامنوني بحائطكم قالوا : لا نطلب ثمنه إلا إلى الله<sup>(٢)</sup> .

## وجه الدلالة :-

دلت الأحاديث على وقف الأرضين للمسجد وحديث عثمان على البئر ولو لم تكن جائزة ، لما أقرها النبي ، ولما أرشد ورغب عليها .

## أقوال الفقهاء :-

- ١- أوقف عثمان بئراً للشرب ، وحائطاً على المسجد ، ودوراً على بنيه ، وجهز جيش العسرة وحفر بئر رومة .
- ٢- الوقف جائز في الأصول من الدور والأرضين بما فيها من الغراس والبناء ، وفي الأرجاء وفي المصاحف والدفاتر . ويجوز أيضاً في العبيد والسلاح والخيل في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط لا في غير ذلك . ولا يجوز في شيء غير ما ذكرنا أصلاً ، وهو قول الجمهور<sup>(٣)</sup> .
- ٣- وذهب شريح إلى إبطال الحبس<sup>(٤)</sup> مطلقاً . وهو مروى عن أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب الوقف للغني والفقير والضعيف ، ج٣ ، ص ١٠٢٠ .  
(٢) المرجع السابق ، باب وقف الأرض للمسجد ، ج٣ ، ص ١٠٢٠ .  
(٣) الهداية ، ج٣ ، ص ١٣-١٥ ، شرح فتح القدير ، ج٦ ، ص ٢٠٠-٢٠٦ ، مواهب الجليل ، ج٦ ، ص ١٨-١٩ ، التاج والإكليل ، ج٧ ، ص ٦٢٦-٦٣٠ ، مغني المحتاج ، ج٣ ، ص ٥٢٤-٥٢٥ ، كشاف القناع ، ج٤ ، ص ٢٤٣-٣٤٥ .  
(٤) فتح الباري ، ج٥ ، ص ٤٠٢ ، المحلى ، ج٩ ، ص ١٧٥ ، المغني ، ج٥ ، ص ٥٩٨ .  
(٥) الهداية ، ج٣ ، ص ١٣ ، فتح القدير ، ج٦ ، ص ٢٠٠-٢٠٦ ، المبسوط ، ج١٢ ، ص ٢٩ ، المغني ، ج٥ ، ص ٥٩٨ .

- ٤- وذهبت طائفة إلى أن لاجس إلا في سلاح أو كراع . روي ذلك عن ابن مسعود وعلي وابن عباس -رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> .
- ٥- وذهبت طائفة إلى جواز الوقف أو الحبس في كل شيء ، وفي الثياب والعييد والحيوان والدراهم والدنانير وهو قول<sup>(٢)</sup> مالك .
- ٦- وقيل عن مالك أنه كره الحبس في الحيوان والثياب والدنانير والدراهم ، وما لا يعرف بعينه<sup>(٣)</sup> .

#### الراجع :

الذي يظهر جواز الوقف في الأصول من الدور والأرضين وفي الأرجاء وفي المصاحف والدفاتر والعييد والسلاح والخيل في سبيل الله لعموم النصوص وعدم التخصيص والتقييد ولأن الناس يرغبون في الوقف وآموالهم متنوعة ومتعددة ومختلفة فلا يكون جائزاً لبعض مال دون بعض ولكل يطلب القرب والأجر .

---

(١) المحلى، ج٩، ص ١٧٥، المبسوط، ج١٢، ص ٢٩، المغني، ج٥، ص ٥٩٨ .

(٢) المنتقى، ج٦، ص ١٢٢، والتاج والإكليل، ج٧، ص ٦٢٩-٦٣٠. مواهب الجليل، ج٦، ص ١٩-٢٠ .

(٣) مواهب الجليل، ج٦، ص ١٩-٢٠، التاج والإكليل، ج٧، ص ٦٢٦-٦٣٠، المنتقى، ج٦، ص ١٢٢ .

## المسألة الثالثة

### وقف المشاع

#### الآثار :-

- ١- روي عن موسى بن طلحة عن رسول الله -ﷺ- أنه قال: نعم الحفير حفير المزني . يعني رومة . فلما سمع عثمان ذلك ، ابتاع نصفها بمائة بكرة وتصدق بها على المسلمين . فجعل الناس يستقون منها . فلما رأى صاحبها أن قد امتنع منه ما كان يصيب منها . باعها من عثمان بشئ يسير . فتصدق بها كلها<sup>(١)</sup> .
- ٢- واشترى عثمان بئر رومة وكانت ركية ليهودي يبيع المسلمين ماءها فقال رسول الله -ﷺ- : « من يشتري رومة فيجعلها للمسلمين ويضرب بدلوه في دلائهم وله فيها مشرب في الجنة » فأتى عثمان اليهودي فساومه بها وأبى أن يبيعها كلها . فاشترى نصفها باثني عشر ألف درهم فجعله للمسلمين ، فقال له عثمان : إن شئت جعلت على نصيبي قرنين ، وإن شئت فلي يوم ولك يوم ، قال : بل لك يوم ، ولي يوم . وكان إذا كان يوم عثمان استقى المسلمون ما يكفيهم يومين ، فلما رأى ذلك اليهودي ، قال : أفسدت علي ركيتي فاشترى النصف الآخر بثمانية آلاف درهم<sup>(٢)</sup> .
- ٣- وروي « أن عثمان اشترى منه نصفها باثني عشر ألفاً ثم ، قال اليهودي : اختر إما أن تأخذها يوماً وأخذها أنا يوماً فكان الناس يستقون منها في يوم عثمان لليومين . فقال اليهودي : أفسدت علي بئري فاشتر باقيها ، فاشتراه بثمانية آلاف<sup>(٣)</sup> .

#### حال سند الآثار :-

ضعيفة الإسناد ؛ لأنه لم يذكر لها سند عن عثمان ، فهي متقطعة والمنقطع ضعيف .

#### فقه الآثار :-

ذهب عثمان -رضي الله عنه- إلى جواز وقف المشاع، إذ شرى نصف بئر رومة ، ثم

(١) معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(١) تهذيب الكمال ، ج ١٩ ، ص ٤٥٠ ، الإستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٠٣٩-١٠٤٠ .

(٢) المغني ، ج ٤ ، ص ٧١ .

أوقفه على المسلمين . وهذا النصف مال مشاع .

#### الأدلة :-

١- عن أنس - رضي الله عنه - قال : « أمر النبي -ﷺ- ببناء المسجد ، فقال يا بني النجار، ثامنوني بحائطكم هذا . قالو : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله <sup>(١)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

قولهم ( لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ) فإن ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل فقبل النبي -ﷺ- ذلك . فلو كان وقف المشاع لا يجوز ، لأنكر عليهم وبين لهم الحكم <sup>(٢)</sup> .

٢- ولأن عمر - رضي الله عنه- أصاب مائة سهم من خيبر واستأذن النبي -ﷺ- فيها فأمره بوقفها <sup>(٣)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

نصيب عمر من خيبر مائة سهم . استشار النبي فيه فأمره بوقفه . وهذه صفة

المشاع .

#### أقوال الفقهاء :-

- ١- ذهب عثمان إلى جواز وقف المشاع وهو قول الشافعية <sup>(٤)</sup> ، والحنابلة <sup>(٥)</sup> .
- ٢- ذهب أبو حنيفة إلى منع الوقف مشاعاً أو غير مشاع في رواية له <sup>(٦)</sup> .
- ٣- وعند بعض الحنابلة لا يجوز وقف المشاع <sup>(٧)</sup> .

---

(١) صحيح مسلم ، باب ابتداء مسجد النبي -ﷺ- ، ج ١ ، ص ٣٧٣ ، صحيح البخاري ، باب إذا أوقف

جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

(٢) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٣٩٨ .

(٣) صحيح البخاري ، باب الوقف كيف يكتب ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

(٤) مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣٧٧ .

(٥) الإنصاف ، ج ٧ ، ص ٨ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٤٣ .

(٦) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٢٦ .

(٧) الإنصاف ، ج ٧ ، ص ٨ .

٤- لأبي يوسف ومحمد -رحمهما الله -تفصيل في ذلك<sup>(١)</sup> :

أ ( يجوز وقف المشاع فيما يحتمل القسمة عند أبي يوسف ، إلا في المسجد والمقبرة والخان والسقاية.

ب) لا يجوز وقف المشاع فيما يحتمل القسمة مطلقاً عند محمد .

ج ( يجوز وقف مالا يحتمل القسمة عند أبي يوسف ومحمد . إلا أن يكون مسجداً أو مقبرة فلا يجوز .

وللمالكية تفصيل في ذلك<sup>(٢)</sup> :

أ ( جواز وقف المشاع مطلقاً .

ب) جواز وقف المشاع، إذا أذن شريكه فيما لا ينقسم ، وإلا بطل .

الراجع :

جواز الوقف في المشاع للعموم النصوص فلم تخصص مشاعاً دون غيره فالأصل الإباحة حتى يثبت دليل على التخصيص ولا دليل فالأصل بقاء ما كان على ما كان. ولأن عمر أوقف مشاعاً وهي أسهم في خير ولم ينكر عليه النبي ﷺ ولا يسع النبي السكوت عن المنكر ولو كان لا يجوز لبين ذلك لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

---

(١) انظر : فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢١١ ، العناية ، ج ٦ ، ص ٢١١-٢١٢ ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ،

ص ٢٢٠ ، المبسوط ، ج ١٢ ، ص ٣٧ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ١٢٦ .

(٢) انظر : مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ١٨ .

## المسألة الرابعة وقف الأرضين

### الآثار :-

- ١- روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال: من حفر رومة فله الجنة ، فحفرتها <sup>(١)</sup>.
- ٢- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له قد ابتعته . فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك . قال : فقالوا : اللهم نعم .
- ٣- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد وضمن لى رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة . قالوا : نعم.
- ٤- وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ، فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم <sup>(٢)</sup>.

### فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان على جواز وقف الأرضين (أي العقار) عند عثمان -رضي الله عنه- فقد أوقف دوره على بنيه والمربد والربعة والحائط ، على المسجد . وهي أسماء لأجزاء من الأرض . وقد أوقف بئر رومة على المسلمين .

### الأدلة :-

- ١- روى عبد الله بن عمر قال : « أصاب عمر بخير أرضاً فأنى النبي -ﷺ- يستأمره فيها فقال : يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط هو أنفس عندي

(١) انظر : ص ٤٠٣ من هذا البحث .  
(٢) انظر : ص ١٤٥-١٤٩ من هذا البحث .

منه . فما تأمرني قال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها . قال : فتصدق بها  
عمر أنه لا يباع أصلها ، ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب<sup>(١)</sup> .

- ٢- عن أنس - رضي الله عنه - قال : « أمر النبي - ﷺ - : ببناء المسجد فقال : يا بني  
النجار ثامنوني بحائطكم . قالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله<sup>(٢)</sup> .  
٣- قال عثمان قال النبي - ﷺ - : « من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء  
المسلمين فاشتراها عثمان - رضي الله عنه - »<sup>(٣)</sup> .

### أقوال الفقهاء :-

- ١- ذهب عثمان - رضي الله عنه - إلى جواز وقف الأرض والبئر والدور، وهو قول  
عامة العلماء<sup>(٤)</sup> قال أبو عيسى : ( والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب  
النبي - ﷺ - وغيرهم ، لا نعلم بين المتقدمين من ذلك ، اختلافاً في إجازة وقف  
الأرضين وغير ذلك)<sup>(٥)</sup> . بل جعله أحمد في رواية له أنها الوقف في الدور والأرضين  
على ما وقف أصحاب رسول الله - ﷺ -<sup>(٦)</sup> .  
- ذهب شريح<sup>(٧)</sup> إلى إنكار الحبس وقال أبو حنيفة: <sup>(٨)</sup> لا يلزم جوازه مع عدم لزومه .  
وذهبت طائفة إلى أن لا حبس إلا في سلاح ، أو كراع . وروي ذلك عن ابن مسعود  
وعلي وابن عباس - رضي الله عنهم -<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) صحيح مسلم ، باب الوقف ، ج ٣ ، ص ١٢٥٥ ، واللفظ له ، صحيح البخاري ، باب الشروط في الوقف ،  
ج ٢ ، ص ٩٨٢ .  
(٢) صحيح البخاري ، باب الوقف كيف يكتب ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ ، صحيح مسلم ، باب ابتداء مسجد النبي  
- ﷺ - ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .  
(٣) صحيح البخاري ، باب في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم ووصيته ،  
ج ٢ ، ص ٨٢٩ .  
(٤) الهداية ، ج ٣ ، ص ١٥ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٢٧ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ١٨ ، المتقى ،  
ج ٦ ، ص ١٢٢ ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٥٢٥ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٤٣ .  
(٥) جامع الترمذي ، باب في الوقف ، ج ٣ ، ص ٦٥٩ ، فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٤٠٢ .  
(٦) المغني ، ج ٥ ، ص ٣٧٦ .  
(٧) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٤٠٢ ، الهداية ، ج ٣ ، ص ١٥ ، شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٦ .  
(٨) الهداية ، ج ٣ ، ص ١٣ ، شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٦ .  
(٩) المحلى ، ج ٩ . ص ١٧٥ ، المبسوط ، ج ١٢ ، ص ٢٩ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٥٩٨ .

## المسألة الخامسة وقف الأرضين بدون تعيين الحدود

الإثار :-

١- روي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة . قالوا : نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد ، وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم <sup>(١)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز وقف الأرض إذا كانت مشهورة (معلومة الحدود) بحيث تؤمن أن تلتبس بغيرها . ولو لم تعين حدودها على المصالح العامة والخاصة . إذ أوقف عثمان -رضي الله عنه - مربد وبقعة ، وهي غير معلومة المساحة والحدود ، ولكنها مشهورة متميزة . وإلا فلا بد من التحديد .

الإدلة :-

١- عن أبي التياح قال حدثني أنس بن مالك -رضي الله عنه - « لما قدم رسول الله -ﷺ- أمر بالمسجد وقال : يا بني النجار ثامنوني حائطكم هذا . فقالوا : لا والله

---

(١) انظر ص ١٤٥-١٤٩ من هذا البحث



لانطلب ثمنه إلا إلى الله<sup>(١)</sup> .

### وجه الدلالة :-

دل قوله -ﷺ- ثامنوني حائطكم على أن الحائط غير معين الحدود . فجاز وقف الحائط من غير تعيين الحدود . إذ أمن اللبس لتمييزه وشهرته .

٢- عن أنس بن مالك -رضي الله عنه - يقول : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل . وكان أحب ماله إليه برحاء مستقبلة المسجد . وكان النبي -ﷺ- يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال ، أنس : فلما نزلت ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾<sup>(٢)</sup> قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله إن الله يقول : ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ ، وإن أحب أموالي إلى بيرحاء وأنها صدقة لله أرجو برها، وذخرها عند الله . فضعتها حيث أراك الله . فقال : بخ ذلك مال رايح - أو رايح، شك ابن مسلمة - وقد سمعت ما قلت . وإني أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة : أفعل ذلك يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه<sup>(٣)</sup> .

### وجه الدلالة :-

أقر النبي -ﷺ- طلحة بوقفه برحاء من غير تعيين الحدود . وإقراره -ﷺ- دليل جواز الوقف . إذا لم يتلبس بغيره لشهرته ، وتميزه . ولو لم يحدد ، والبرحاء مشهورة معلومة لا التباس بها .

٣- عن ابن عباس -رضي الله عنهما - « أن رجلاً قال لرسول الله -ﷺ- أن أمه توفيت أينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم قال : فإن لي مخراف فأنا أشهدك أنني قد تصدقت به عنها »<sup>(٤)</sup> .

(١) صحيح البخاري ، باب الوقف كيف يكتب ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ ، صحيح مسلم ، باب ابتناء مسجد

النبي -ﷺ- ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٢) سورة آل عمران ، آية [٩٢] .

(٣) صحيح البخاري ، باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز ، وكذلك الصدقة ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

## وجه الدلالة :-

أقر النبي -ﷺ- المتصدق بالمخرف، ولم يطالبه بالتحديد. فدل إقراره -ﷺ- على جواز الوقف من غير تعيين الحدود. إذ المخرف متميزاً مشهوراً وغير ملتبس. أقوال الفقهاء :

ذهب عثمان إلى مشروعية وقف الأرض، ولو لم يبين حدودها، إذ كانت مشهورة، متميزة، يؤمن الا تلتبس بغيرها. وهو قول عامة العلماء<sup>(١)</sup>.  
ذهب أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>، وشريح<sup>(٣)</sup>، إلى عدم جواز الوقف أرضاً كانت أو غيرها محددة أو غير محددة.

## الراجع :

الذي يظهر والله أعلم ما ذهب إليه عامة أهل العلم من جواز الوقف من غير تحديد لأن الوقف لابد أن يكون معلوماً ومتميزاً حتى لا يلتبس بغيره.

---

(١) الهداية، ج ٣، ص ١٣، التاج والإكليل، ج ٧، ص ٦٢٧، مواهب الجليل، ١٨/٦، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٧٧، كشاف القناع، ٢٤٣.  
(٢) الهداية، ج ٣، ص ١٣.  
(٣) فتح الباري، ج ٥، ص ٤٠٢.

## المسألة السادسة وقف الأرض للمسجد

### الآثار :-

روي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربرد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي ، رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة . قالوا : نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم<sup>(١)</sup> .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز وقف الأرض للمسجد عند عثمان -رضي الله عنه - .

### الأدلة :-

عن أبي التياح<sup>(٢)</sup> . قال : حدثني أنس بن مالك -رضي الله عنه - ، « لما قدم رسول الله -ﷺ- أمر بالمسجد وقال : يا بني النجار ، ثامنوني حائطكم هذا . فقالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ص ١٤٥ - ١٤٩ من هذا البحث .

(٢) يزيد بن حميد الضبعي أبو التياح بصري ، مشهور بكنيته ثقة . ثبت ، انظر : تقريب التهذيب ، ص ٦٠٠ .

(٣) صحيح البخاري ، باب وقف الأرض للمسجد ، ج ٣ ، ص ١٠٢٠ ، صحيح مسلم ، باب ابتداء مسجد النبي -ﷺ- ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

ذهب عثمان إلى مشروعية وقف الأرض على المسجد فقد أوقف مريداً على المسجد. وهو قول الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، بل حكاه ابن حجر -رحمه الله- إجماعاً، فقال: ( قوله « باب وقف الأرض للمسجد » لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك . لا من أنكر الوقف ، ولا من نفاه . إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً لبعض الشافعية)<sup>(٥)</sup> .

ذهب أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>، وشريح<sup>(٧)</sup>، إلى عدم جواز الوقف سواءً في الأرضين أو غيرها. ذهب بعض الشافعية، إلى أن الجزء المشاع من الأرض، لا يوقف على المسجد<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) الهداية، ج٣، ص١٥، شرح فتح القدير، ج٦، ص٢٠٠-٢٠٤.
  - (٢) التاج والإكليل، ج٧، ص٦٢٧، مواهب الجليل، ج٦، ص١٨.
  - (٣) مغني المحتاج، ج٢، ص٣٧٧، ٣٧٨.
  - (٤) كشف القناع، ج٤، ص٢٤٣.
  - (٥) فتح الباري، ج٥، ص٤٠٤.
  - (٦) الهداية، ج٣، ص١٣، شرح فتح القدير، ج٦، ص٢٠٠-٢٠٤.
  - (٧) المغني، ج٥، ص٣٤٨، شرح فتح القدير، ج٦، ص٢٠٠-٢٠٤.
  - (٨) فتح الباري، ( قوله باب وقف الأرض للمسجد لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لا من أنكر الوقف ولا من نفاه إلا أن في الجزء المشاع احتمال لبعض الشافعية قال ابن الرفعة : يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح ). ج٥، ص٤٠٤.

## المسألة السابعة الإشهاد في الوقف

### الآثار :-

روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة ، فله الجنة فحفرتها <sup>(١)</sup> .

روي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي ، رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة . قالوا : نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم <sup>(٢)</sup> .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين ، بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي . وجعلت دلوي فيها مع دلاء المسلمين <sup>(٣)</sup> .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار على عدم جواز الإشهاد على الوقف، عند عثمان . فقد أوقف بئر رومة،

(١) انظر : ص ٤٠٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ١٤٥-١٤٩ من هذا البحث .

(٣) انظر : ص ١٥٥ من هذا البحث .

وأوقف المربد ، للمسجد ، ولم يكن يشهد أحداً .

### الأدلة :-

١- عن ابن عمر : « أن عمر -رضي الله عنه- وجد ما لا بخير فأتى النبي -ﷺ- فأخبره قال : « إن شئت تصدقت بها . فتصدق بها في الفقراء والمساكين وذوي القربى والضعيف»<sup>(١)</sup> .

٢- عن أنس -رضي الله عنه- قال « قال النبي -ﷺ- : « يا بني النجار ثامنوني بحائطكم . قالوا : لا نطلب ثمنه إلا إلى الله»<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :-

أقر النبي -ﷺ- وقف عمر ، ووقف بني النجار ، ولم يأمرهم بالإشهاد ولو كان الإشهاد لازماً لأمرهم به ، ولا ما أقر الوقف بدونه .

### أقوال الفقهاء :-

أوقف عثمان ولم يشهد وهو قول عامة الفقهاء<sup>(٣)</sup> . فإنهم يطلبون الإعلان ليعرف حتى لا ينكره الورثة .

ذهب أبو حنيفة وشريح إلى عدم جواز الوقف مطلقاً<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) صحيح البخاري، باب الوقف للغني والفقير والضعيف، ج٣، ص ١٠٢٠ .  
(٢) المرجع السابق، باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز، ج٣، ص ١٠١٩ .  
(٣) انظر : الهداية، ج٣، ص ١٥، شرح فتح القدير، ج٦، ص ٢٠٠-٢٠٤ .  
- التاج والإكليل، ج٧، ص ٦٢٧، مواهب الجليل، ج٦، ص ١٨، مغني المحتاج، ج٢، ص ٥٢٥-٥٢٧ .  
- انظر : كشاف القناع، ج٤، ص ٢٤٣، المغني، ج٥، ص ٣٤٨ .  
(٤) انظر : الهداية، ج٣، ص ١٣، شرح فتح القدير، ج٦، ص ٢٠٠-٢٠٤، المغني، ج٥، ص ٣٤٨ .

## المبحث الثالث في أهل الوقف وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : انتفاع الواقف بما وقف

المسألة الثانية : الوقف على الأبناء

المسألة الثالثة : الوقف على مصالح المسلمين العامة

المسألة الرابعة : الوقف على النفس

المسألة الخامسة : الواقف يشارك غيره

## المسألة الأولى انتفاع الواقف بما وقف

الآثار :-

روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها ؟ .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مريد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له . قد ابتعته . فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك . قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه- قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي ، رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة ، قالوا : نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه- قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين ، بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي وجعلت دلوي فيها مع دلاء المسلمين<sup>(١)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار على دالتين كما يلي :-

- ١- دلت الآثار على مشروعية الوقف عند عثمان من غير اشتراط منفعة .
- ٢- ودلت على اشتراط منفعته ، من الوقف للواقف . فقد رضي بما شرط النبي -ﷺ-

---

(١) انظر ص ١٤٥-١٤٩ من هذا البحث .



فدلوه مع دلا المسلمين<sup>(١)</sup> . وذلك في الوقف العام ، ولم يتبين في الخاص شيء .

### الجمع ودفع التعارض :-

- ١- الذي يظهر لا تعارض بين الآثار فهي دالة على جواز شرط المنفعة للواقف من وقفه . فالروايات الأولى مجملة ، والثانية مبينة فيحمل المجمل على المبين .
- ٢- ولو سلمنا بالتعارض بين الآثار فإن الآثار ، في الدلالة الأولى ، محمولة على جواز الوقف عند عدم الاشتراط . وهو جائز عند عثمان كما في وقفه -رضي الله عنه- بئر رومة ، وتجهيز الجيش ، ووقف دوره على بنيه . والدلالة الثانية محمولة على جواز الاشتراط . إذ استعمال عثمان -رضي الله عنه- منفعة البئر لنفسه مع المسلمين ، وهو صريح قول النبي -ﷺ- لمن يشتري البئر .
- ٣- لا تعارض بين الآثار لإمكان العمل بدالتيهما جميعاً . لإمكان حمل المنفعة من الوقف ، لواقفه على ما كان نفعه عاماً ، وعدم الاشتراط فيما كان منفعته خاصة . وهذا ما تقتضيه الضرورة ولو لم يشترط . إذا هو مضطر إلى شرب الماء ، إذا لا يوجد غيره ، وإلى الصلاة مع جماعة المسلمين في المسجد .

### الادلة :-

- ١- أن عثمان -رضي الله عنه- حيث حوصر أشرف عليهم وقال : أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي -ﷺ- : ألم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها ؟ أستم تعلمون أنه قال : من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته ؟ قال : فصدقوه بما قال<sup>(١)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوم كان أو غير مقسوم ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ .

(٢) صحيح البخاري ، باب إذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ، ج ٣ ، ص ١٠٢١ . وقال ابن حجر في الفتح : ( وقد ادعى الإسماعيلي وغيره . أنه ليس في احاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به ، إلا أثر أنس وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابقاً لها ... وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه . وهو قوله فيما خرجه الترمذي من طريق ثمامة بن حزن) ج ٥ ص ٤٠٩ .

٢- قال عثمان قال النبي -ﷺ- من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين فاشتراها عثمان -رضي الله عنه- (١).

وجه الدلالة :-

دل وقف عثمان للبئر وشربه منها على جواز اشتراط المنفعة العامة بل هو صريح قوله -ﷺ- ودلوه كدلاء المسلمين.

٣- ( وقال عمر في وقفه : لاجنح على من وليه أن يأكل وقد يليه الواقف وغيره فهو واسع لكل ) (٢).

وجه الدلالة :-

دل قول عمر على جواز اشتراط الواقف من وقفه إذا أكل مما أوقف عليه ، وقوله حجة ، بل هو سنة ، لأنه من الخلفاء الراشدين : [ وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف ؛ لأن عمر شرط لمن ولي وقفه ، أن يأكل منه بالمعروف . ولم يستثن إن كان هو الناظر ، أو غيره . فدل على صحة الشرط . وإذا جاز في المبهم الذي تعينه العادة كان فيما يعينه هو أجوز ] (٣).

٤- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال : « أصاب عمر بخيبر أرضاً فأتى النبي -ﷺ- وسلم فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه . فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والقريبى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم غير متمول فيه » (٤).

---

(١) صحيح البخاري ، باب الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوم كان أو غير مقسوم ، ج ٢ ، ص ٨٢٩ .

(٢) المرجع السابق ، باب إذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ، ج ٣ ، ص ١٠٢١ .

(٣) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٤٠٣ .

(٤) صحيح البخاري ، باب الوقف كيف يكتب ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

٥- عن أنس - رضي الله عنه - « أن النبي ﷺ - رأى رجلاً يسوق بدنة . فقال له : أركبها فقال : يارسول الله إنها بدنة قال : في الثالثة ، وفي الرابعة - أركبها ويملك - أو ويحك<sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة :-

دل أمر النبي ﷺ - لصاحب البدنة أن يركبها على جواز النفع بالهدي . والهدي صدقة ، فكذلك الوقف ، يجوز الانتفاع به لأنه صدقة .

أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان إلى أن للواقف الانتفاع بما وقف على العامة .

ذهب الحنابلة<sup>(٢)</sup> إلى جواز اشتراط الواقف بما وقف . وهو قول أبي يوسف ومحمد<sup>(٣)</sup> من الحنفية . وقول عند الشافعية<sup>(٤)</sup> . وهو قول ابن بطال [ ثم قال : وإنما يجوز له ذلك إن شرط في الوقف أو افتقر هو أو ورثته ]<sup>(٥)</sup> وعند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على العامة دون الخاصة<sup>(٦)</sup> .

من خالفة :-

ذهب الشافعية إلى عدم جواز اشتراط المنفعة للواقف ، وهو الصحيح عندهم<sup>(٧)</sup> . وهو قول محمد من الحنفية<sup>(٨)</sup> . وعند المالكية لا يصح أن يوقف الرجل ملكه على نفسه<sup>(٩)</sup> .

الراجع :

جواز انتفاع الواقف بما وقف على العامة دون الخاصة، لأن النبي ﷺ أقر عثمان على وقفه البئر والبقعه للمسجد وقد انتفع بهما ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

(١) صحيح البخاري ، باب هل يتنع الواقف بوقفه ، ج ٣ ، ص ١٠١٢ .

(٢) كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٤٨ .

(٣) شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٤) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٢٩ .

(٥) ، (٦) فتح الباري ، ج ٥ ، ص .

(٧) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٢٩ .

(٨) شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٩) المنتقى ١٢٢/٦ ، التاج والإكليل ، ( ابن عرفة : الحبس على نفس المحبس وحده باطل اتفاقاً وكذلك مع غيره على معروف وظاهر المذهب بطلان كل حبس من حبس على نفسه وغيره إن لم يحز عنه فإن حيز صح على غيره فقط ) . ٦٣٦/٧ .

## المسألة الثانية الوقف على الأبناء

الآثار :-

١- قال ابن حزم : ( حبس عثمان وطلحة والزيير وعلي بن أبي طالب وعمرو بن العاص دورهم على بنيتهم وضياعاً<sup>(١)</sup>، موقوفة<sup>(٢)</sup> ).

حال سند الأثر :-

الأثر الأول : لم يذكر له ابن حزم سنداً<sup>(٣)</sup> بل صرح -رحمه الله - بأنه اختصر الأسانيد لاشتتار الأمر .

فقه الأثر :-

دل الأثر عند عثمان على جواز الوقف على البنين ، وهم الذكور بمقتضى لسان اللغة العربية . فإن البنين إذا أطلقوا يراد بهم الذكور . ولا يجتمع الذكور والإناث في دلالة اللغة ، إلا في لفظ الأولاد : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)<sup>(٤)</sup> .

الأدلة :-

- ١- عن أنس « قال النبي -ﷺ- لأبي طلحة : اجعله لفقراء أقاربك »<sup>(٥)</sup> .
- ٢- عن ابن عمر « أن عمر -رضي الله عنه- وجد مالاً بخبير فأتى النبي -ﷺ- فأخبره قال : إن شئت تصدقت بها . فتصدق بها في الفقراء ، وذوي القربى والضعيف<sup>(٦)</sup> .
- ٣- وقال ابن عباس : لما نزلت : « وانذر عشيرتكم الأقربين . » جعل النبي -ﷺ- ينادي

---

(١) ضياعاً : جمع ضيعة وهي العقار ، والضيعة عند الحاضرة النخل الكرم والأرض والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة ، مختار الصحاح ، ص ٣٣٩ .

(٢) المحلي ، ج ٩ ، ص ١٨٠ .

(٣) المحلي ، ج ٩ ، ص ١٨٠ .

(٤) سورة النساء ، آية [ ١١ ] .

(٥) صحيح البخاري ، باب إذا أوقف أو وصى لأقاربه ومن الأقارب . ج ٣ ، ص ١٠١١ .

(٦) المرجع السابق ، باب الوقف للغني والفقير والضعيف . ج ٣ ، ص ١٠٢٠ .

بني فهر ، يابني عدي ، لبطون قريش ، وقال أبو هريرة : « لما نزلت : ( وانذر عشيرتك الأقربين )<sup>(١)</sup> قال النبي -ﷺ- يا معشر قريش<sup>(٢)</sup> .

٤- أن أبا هريرة -رضي الله عنه - قال : « قام رسول الله -ﷺ- حين أنزل الله عز وجل : ( وانذر عشيرتك الأقربين ) قال : يا معشر قريش - أو كلمة نحوها اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً . يابني عبد مناف ، لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس ابن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . يا صفية عمه رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً<sup>(٣)</sup> .

### وجه الدلالة :

الوقف جائز على ذوي القربى والأبناء من ذوي القربى ورسول الله -ﷺ- أمر بأن ينذر عشيرته الأقربين فأنذر قريشاً ، وخص عمه وعمته وبنته فاطمة ، بعد نداءه لعشيرته . فدل ذكره لابنته على أن الأولاد من ذوي القربى . والأولاد هم الأبناء والبنات . قال ابن حجر : بعد ذكر حديث أبي هريرة الذي فيه . قال رسول الله -ﷺ- : ( يا معشر قريش وموضع الشاهد فيه قوله فيه ، ويا صفية ، ويا فاطمة فإنه سوى -ﷺ- في ذلك بين عشيرته . جمعهم أولاً ثم خص بعض البطون . ثم ذكر عمه العباس ، وعمته صفية ، وابنته . فدل على دخول النساء في الأقارب ، وعلى دخول الفروع أيضاً<sup>(٤)</sup> .

فإذا علم أن الوقف جائز للأقارب ، ومنهم الأولاد الذين هم الأبناء والبنات . فإن للواقف أن يخص أبناءه دون بناته ، وبناته دون أبنائه . لأن الألفاظ متغايرة ، ولأن اللفظ وضع لمعناه حقيقة . فقال الله تعالى : ﴿ أصطفى البنات على البنين ﴾<sup>(٥)</sup> . وقال تعالى : ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين ﴾<sup>(٦)</sup> . فإذا أوقف للذكور ، فهو خاص

(١) سورة الشعراء آية ٢١٤ .

(٢) صحيح البخاري ، باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب . ج ٣ ، ص ١٠١١ .

(٣) المرجع السابق ، باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب ، ج ٣ ، ص ١٠١٢ .

(٤) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٣٨٢ .

(٥) سورة الصافات ، آية [١٥٣] .

(٦) سورة آل عمران ، آية [١٤] .

بالأبناء . لأن اللفظ حقيقة فيهم وخاص بهم وإلا لا معنى لتخصيص اللفظ .

### أقوال الفقهاء :-

١- دلت الآثار عن عثمان على جواز الوقف على البنين إذ أوقف دوره على بنيه وهو قول الشافعية<sup>(١)</sup> ، والحنابلة<sup>(٢)</sup> ، وقول عند مالك<sup>(٣)</sup> ، ورواية عند الحنفية<sup>(٤)</sup> .

٢- أن الوقف على البنين ، يدخل فيه البنات ، وهو قول للحنفية<sup>(٥)</sup> .

٣- وعند المالكية أقوال<sup>(٦)</sup> هي كما يلي :-

أ ( ذهب المالكية إلى أن الوقف على البنين ، دون البنات باطل .

ب) وذهب المالكية أيضاً ، في قول : بالكراهة مع الصحة .

ج) وذهب المالكية أيضاً ، إلى جواز الوقف على البنين ، من غير كراهة .

د ( وفرق المالكية بين أن يحاز عنه ، فيمضي على ما حبسه عليه ، أو لا يحاز فيرد للبنين والبنات معاً .

هـ) حرمة الوقف : فإن كان الواقف حياً ، فسخه وجعله للذكور والإناث . وإن مات مضي .

و ( فسخ الحبس : وجعله مسجداً . إن رضي المحبس عليه ، وإن لم يرض لم يجز فسخه . ويقر على حاله حبساً .

الراجع :

جواز الوقف على الأبناء لأنهم من ذوى القربى وذوى القربى يجوز لهم بل هم

الأولى .

(١) مغني المحتاج ، ج٣ ، ص ٥٤٠-٥٤٣ ، نهاية المحتاج ، ج٥ ، ص ٣٨٤ ، الغرر البهية ، ج٣ ، ص ٣٧٨ .

(٢) كشف القناع ، ج٤ ، ص ٢٨٥ ، مطالب أولي النهي ، ج٤ ، ص ٣٥٧-٣٥٨ ، الإنصاف ، ج٧ ، ص ٧٤ .

(٣) مواهب الجليل ، ج٦ ، ص ٢٤ ، بلغة السالك ، ج٤ ، ص ١١٨ .

(٤) فتح القدير ، ج٦ ، ص ٢٤٤ ، درر الأحكام ، ج٢ ، ص ١٤٠ .

(٥) فتح القدير ، ج٦ ، ص ٢٤ ، درر الأحكام ، ج٢ ، ص ١٤٠ .

(٦) بلغة السالك ، ج٤ ، ص ١١٨ ، منح الجليل ، ج٨ ، ص ١١٧ ، الإكليل ، ج٧ ، ص ٦٣٥ .

## المسألة الثالثة الوقف على مصالح المسلمين العامة

### الآثار :-

روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها<sup>(١)</sup> .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا ، وأجره لك قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل ، فيقيم به قبلة المسجد وضمن لي رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة . قالوا : نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد ، وله بها كذا وكذا . فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين ، بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي . وجعلت دلوي فيها مع دلاء المسلمين<sup>(٢)</sup> .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز الوقف على مصالح المسلمين عند عثمان -رضي الله عنه- .

(١) انظر : ص ٤٠٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ١٤٥ - ١٤٩ من هذا البحث .

## الأدلة :-

١- أن عثمان -رضي الله عنه - حيث حوَّصر أشرف عليهم ، وقال : أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي -ﷺ- : ألم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة ، فله الجنة فحفرتها ؟ أستم تعلمون أنه قال : من جهز جيش العسرة ، فله الجنة فجهزته ؟ قال : فصدقوه بما قال <sup>(١)</sup> .

٢- عن ثمامة قال : شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال ، أتتوني بصاحبيكم اللذين ألباكم عليّ؟ قال فجئ بهما كأنهما جملان ، أو كأنهما حماران . قال : فأشرف عليهم عثمان ، فقال : أنشدكم بالله والإسلام ، هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ؟ فقال رسول الله -ﷺ- : من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة؟ <sup>(٢)</sup> .

## وجه الدلالة :-

دل قوله -ﷺ- في حثه لمن يشتري بئراً ويسبلها على مصالح المسلمين على جواز الوقف ، على المصالح العامة للمسلمين فلو لم يكن جائزاً لما حث بذلك ، ولا بينه -ﷺ- ودل إقراره عثمان على تسبيل البئر على جواز الوقف على المصالح العامة . إذ البئر مصلحة عامة للمسلمين ، للسقي والشرب . والإقرار دليل تثبت به الأحكام الشرعية . إذ النبي لا يقر على منكر .

## أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان إلى جواز الوقف على مصالح المسلمين العامة ، وهو قول عامة الفقهاء <sup>(٣)</sup> . فإن شرطهم في الوقف ، أن يكون على معين من جهة كمسجد كذا . والمصلحة العامة معينة .

(١) صحيح البخاري ، باب إذا وقف أرضاً أو بئر واشتراط لنفسه مثل دلاء المسلمين ، ج ٣ ، ص ١٠٢١ .

(٢) صحيح ابن خزيمة ، باب إباحة شرب المحبس من ماء الآبار التي حبسها ، ج ٤ ، ص ١٢١ .

(٣) الهداية ، ج ٣ ، ص ١٥ ، التاج والإكليل ، ج ٧ ، ص ٦٢٧ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ١٨ ، مغني

المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٦٤٤-٦٤٥ .



## المسألة الرابعة الوقف على العامة

الآثار :-

روى البخاري أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة ، فله الجنة فحفرتها <sup>(١)</sup> .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مربد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأتيت النبي -ﷺ- فقلت له : قد ابتعته فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره . لك قال : فقالوا : اللهم نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي ، رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة ، قالوا : نعم .

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ، فاشتريتها من مالي . فقال طلحة : اللهم نعم .  
وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي . وجعلت دلوها فيها مع دلاء المسلمين <sup>(٢)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز الوقف على عامة المسلمين ، فقيرهم وغنيهم . عند عثمان -رضي الله عنه - مما يعم .

الأدلة :-

١ - أن عثمان -رضي الله عنه - حيث حوضر ، أشرف عليهم ، وقال : أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي -ﷺ- : ألم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر

(١) انظر : ص ٤٠٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ١٤٥ - ١٤٦ من هذا البحث .

رومة فله الجنة فحفرتها ؟ أستم تعلمون أنه قال : من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته ؟ قال : فصدقوه بما قال <sup>(١)</sup> .

٢- عن ثمامة قال : شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال: أتتوني بصاحبكم اللذين أباكم على ؟ قال فجئ بهما كأنهما جملان أو كأنهما حماران قال : فأشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال رسول الله -ﷺ- : من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :-

دل قوله -ﷺ- في حثه لمن يشتري بئراً ويسبلها على المسلمين على جواز الوقف لعامة المسلمين . فلو لم يكن جائزاً ، لما حث بذلك ولو كان الوقف على العامة غير جائزاً لبينه -ﷺ- وكذلك إقراره -ﷺ- عثمان على وقفه البئر على عامة المسلمين للسقي فأقراره شرعٌ ودليلٌ ثبت به الأحكام الشرعية . إذ النبي -ﷺ- لا يقر على منكر .

ولأن الوقف على عامة المسلمين ضرورة ملحة في المصالح العامة والناس والمسلمين يحتاجون للمصالح العامة ، فلو لم يوقف على المصالح العامة لفسدت مصالح العامة .

أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان إلى جواز، الوقف على عامة المسلمين، غنيهم وفقيرهم . وذلك في المصالح العامة ، وهو قول عامة الفقهاء . فإن شرطهم في الوقف ، أن يكون على معين من جهة كمسجد كذا ، أو شخص كزيد يملك ملكاً مستقراً . فلا يصح الوقف على مجهول فلا يصح على فلان ولا بنين ولا مرتد ولا حربي <sup>(٣)</sup> .

---

(١) صحيح البخاري ، باب إذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ، ج٣ ، ص ١٠١٢ .  
(٢) صحيح ابن خزيمة ، باب إباحتها شرب المحبس من ماء الآبار التي حبسها ، ج٤ ، ص ١٢١ .  
(٣) الهداية ، ج٣ ، ص ١٥ ، التاج والإكليل ، ج٧ ، ص ٦٢٧ ، مواهب الجليل ، ج٦ ، ص ١٨ ، مغني المحتاج ، ج٣ ، ص ٥٣٢ ، كشاف القناع ، ج٤ ، ص ٢٤٧ ، المغني ، ج٥ ، ص ٣٧٦٤ .

## المسألة الخامسة

### صحة الوقف على النفس

الآثار :-

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أتعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من ابتاع مريد بني فلان ، غفر الله له . فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً فأثبت النبي -ﷺ- فقلت له قد ابتعته . فقال : فاجعله في مسجدنا وأجره لك . قال : فقالوا : اللهم نعم.

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد ؟ وضمن لي ، رسول الله -ﷺ- نخلة في الجنة . قالوا: نعم.

وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد وله بها كذا وكذا ؟ فاشتريتها من مالي . فقال طلحة: اللهم نعم .  
وروي أن عثمان -رضي الله عنه - قال : أن رسول الله -ﷺ- قال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي . وجعلت دلوي فيها مع دلاء المسلمين<sup>(١)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار على جواز الوقف على النفس عند عثمان -رضي الله عنه - فقد أوقف بئراً وشرب منها . وشربه منها دليل على أنه لا يرى بأساً من الوقف على النفس ، إذا كان الوقف عاماً . أما الخاص فلم يتبين فيه شيء . وبدلالة قول النبي -ﷺ- : ودلوه كدلاء المسلمين . فأثبت له المشاركة في الوقف عامة .

(١) انظر ص ١٤٥ - ١٤٩ من هذا البحث.

## الأدلة :-

عن ابن عمر-رضي الله عنهما - قال : « أصاب عمر بخير أرضاً فأتى النبي ﷺ - فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه . فكيف تأمرني به ؟ قال : إذ شئت حبست أصلها ، وتصدقت بها . فتصدق عمر ، أنه لا يباع أصلها ، ولا يوهب ، ولا يورث في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله ، والضيف وابن السبيل . لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم صديقاً غير متمول فيه»<sup>(١)</sup> .

## وجه الدلالة :-

قال ابن حجر : ( وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف ، لأن عمر شرط لمن ولي وقفه ، أن يأكل منه بالمعروف . ولم يستثن إن كان هو الناظر أو غيره<sup>(٢)</sup> . وقال ابن حجر (و يستنبط منه صحة الوقف على النفس .. واستدل له بقصة عمر الآتية<sup>(٣)</sup> ، وبقصة راكب البدنة ... وبقصة عثمان الآتية ) .

٢- عن أنس-رضي الله عنه- « أن النبي ﷺ - رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال له : اركبها فقال : يارسول الله إنها بدنة قال : في الثالثة ، أو في الرابعة - اركبها ويلك - أو ويحك»<sup>(٤)</sup> .

## وجه الدلالة :-

قال البخاري ( وقد اشترط عمر -رضي الله عنه - لاجناح على من وليه أن يأكل منها . وقد يلي الواقف غيرها ، وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع به ، كما ينتفع به غيره وإن لم يشترط<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح مسلم ، باب الوقف ، ج ٣ ، ص ١٢٥٥ .

(٢) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٤٠٣ .

(٣) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(٤) صحيح البخاري ، باب هل ينتفع بالواقف بوقفه ، ج ٣ ، ص ١٠١٢ .

(٥) المرجع السابق ، باب هل ينتفع بالواقف بوقفه . ج ٣ ، ص ١٠١٢ .

وقال ابن حجر ( وقد تمسك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الانتفاع بما أهده بعد خروجه عن ملكه بغير شرط فجوازه بالشرط أولى<sup>(١)</sup> .

٣- عن أبي عبد الرحمن « أن عثمان -رضي الله عنه - حيث حوضر أشرف عليهم وقال : أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب رسول الله -ﷺ- : أستم تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها ؟ أستم تعلمون أنه قال : من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته ؟ قال فصدقوه بما قال . وقال : عمر في وقفه لا جناح على من وليه أن يأكل وقد يليه الواقف ، وغيره فهو واسع بكل<sup>(٢)</sup> .

#### وجه الدلالة :-

فإن في بعض هذا الحديث عن طريق ثمامة بن حزن فيما أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> قال : شهدت الدار ، حين أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله -ﷺ- قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة؟ فقله -ﷺ- يجعل دلوه مع دلاء المسلمين دال على جواز الوقف على النفس، فلو لم يكن جائزاً لما أرشد عثمان لذلك.

#### أقوال الفقهاء :-

ذهب عثمان إلى جواز الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى،<sup>(٤)</sup> وأبي يوسف

- 
- (١) فتح الباري ، ج ٥ ، ص ٣٨٣ .
  - (٢) صحيح البخاري ، باب إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ، ج ٣ ، ص ١٠٢١ .
  - (٣) جامع الترمذي ، مناقب عثمان -رضي الله عنه - ، ج ٥ ، ص ٦٢٧ .
  - (٤) انظر : فتح الباري ، قال ابن حجر :- ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه ... واستدل له بقصة عمر هذه بقصة راكب البدنة ، وبحديث أنس في أنه -ﷺ- أعتق صفية وجعل عتقها صداقها .. وبقصة عثمان الآتية ، ج ٥ ، ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .
  - (٥) شرح فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

وأحمد في الأرجح. (١) عنه وقال به من المالكية: ابن شعبان، (٢) ومن الشافعية: ابن سريج وطائفة، (٣) وهو قول جمهور أهل العلم إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة (٤).  
 وذهب جمهور المالكية (٥) إلى المنع من الوقف على النفس، إلا إذا استثني لنفسه شيئاً يسيراً. بحيث لا يتهم أنه قصد حرمان ورثته. وهو قول الشافعية (٦) وهو الأصح.  
 وهو قول محمد من الحنفية (٧) وهو قول الأكثر عند الحنابلة (٨).

الراجع :

الذي يظهر جواز الوقف على النفس للعموم النصوص من غير قيد ولا تخصيص ولأن النبي - ﷺ - أقر عمر وعثمان على وقفهم وهم ينتفعون به، وكذلك إقراره لعمر على أن من وليه لا جناح أن يأكل منه وأكله انتفاع.

- 
- (١) كشف القناع، ج٤، ص ٢٤٧.
  - (٢) ذكره في الفتح، ج٥، ص ٤٠٢.
  - (٣) مغني المحتاج، ج٣، ص ٥٢٩، فتح الباري، ج٥، ص ٤٠٣.
  - (٤) فتح الباري، ج٥، ص ٣٨٤.
  - (٥) التاج والإكليل، ج٧، ص ٦٣٦.
  - (٦) مغني المحتاج، ج٢، ص ٣٨٠، ج٣، ص ٥٢٩.
  - (٧) فتح القدير، ج٦، ص ٢٢٥-٢٢٦.
  - (٨) كشف القناع، ج٤، ص ٢٤٧.

## الفصل الخامس عشر

### مسائل في الهبة وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف الهبة حكمها ودليها وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الهبة

المطلب الثاني : حكم الهبة ودليها

المبحث الثاني : في قبض الهبة والولاية عليها وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى : قبض الهبة

المسألة الثانية : الهبة للصغير

المسألة الثالثة : المساواة في الهبة بين الأولاد

المسألة الرابعة : الولاية في الهبة للصغير

المسألة الخامسة : قبض الهبة للصغير

## المبحث الأول

تعريف الهبة حكمها ودليها وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف الهبة

المطلب الثاني : حكم الهبة ودليها



## المطلب الأول

### الهبة لغةً :-

وهب ( له شيئاً ) : يهب وهباً . بوزن وضع يضع وضعاً . ووهباً أيضاً : بفتح الهاء .  
وهبة : بكسر الهاء . والاسم الموهب والموهبة بكسر الهاء فيها ، والاتهاب : قبول الهبة .  
والاستيهاب : سؤال الهبة<sup>(١)</sup> . والهبة : العطية الخالية عن الأعواض ، والأغراض ،  
فإذا كثرت ، سمي صاحبها وهاباً . وهو من أبنية المبالغة<sup>(٢)</sup> .

### الهبة شرعاً :-

اتفق الفقهاء -رحمهم الله - على أن الهبة في الشرع هي تملك بلا عوض<sup>(٣)</sup> ،  
وروي عند الحنابلة : أن الهبة تقتضي عوضاً<sup>(٤)</sup> . وقيل أيضاً : ما عرف<sup>(٥)</sup> ، فلو أعطاه  
ليعاوضه أو ليقضي له به حاجة فلم يفي فكالشرط .

(١) مختار الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٢) لسان العرب ، ج ١ ، ص ٨٠٣ .

(٣) تبين الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، ( وقيل تملك العين بلا عوض ) . ج ٥ ، ص ٩١ ، فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٩١ ، العناية شرح الهداية ، ( وأما في الشريعة فهي تملك المال بلا عوض ) . ج ٩ ، ص ١٩ ، درر الأحكام شرح غرر الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، شرح حدود ابن عرفة ، ( الهبة لا لثواب تملك ذي منفعة لوجه المعطي بغير عوض ) . ص ٤٢١ ، التاج والإكليل ، ( والهبة تملك بلا عوض ) ، ج ٨ ، ص ٣ ، أسنى المطالب ، ( تملك بلا عوض ) . ج ٢ ، ص ٤٧٧ ، الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٨٧ ، مغني المحتاج ، ( تملك لعين بلا عوض ) . ج ٣ ، ص ٥٥٩ ، الإنصاف ( وهي تملك في حياته بغير عوض ) ، ج ٧ ، ص ١١٦ ، شرح منتهى الإبرادات ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى ، ج ٤ ، ص ٣٧٧ .

(٤) الإنصاف ، ج ٧ ، ص ١١٦ .

(٥) المرجع السابق .

## المطلب الثاني

### حكم الهبة :-

الهبة جائزة<sup>(١)</sup> شرعاً ، والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع . قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَبَن لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيَاءً ﴾<sup>(٢)</sup> . وقال تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا الْهَبَةُ .

ومن السنة عن أبي هريرة -رضي الله عنه - عن النبي -ﷺ- قال : ( لو دعيت إلى ذراع ، أو كراع لأجبت . ولو أهدي إليّ ذراع أو كراع لقبلت . )<sup>(٤)</sup> وعن أبي هريرة أيضاً عن النبي -ﷺ- قال : ( يانسأ المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ، ولو فرسن شاة )<sup>(٥)</sup> . وانعقد الإجماع<sup>(٦)</sup> ، على استحباب الهبة بجميع أنواعها ، الهدية والصدقة وما يقابلها . قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾<sup>(٧)</sup> . والهبة بر لأنها سبب التواد والتحاب<sup>(٨)</sup> . قال -ﷺ- تهادوا تحابوا<sup>(٩)</sup> . وقبل -ﷺ-

---

(١) تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٩٨ ، العناية ، ج ٩ ، ص ١٩ ، المسوط ، ج ١٢ ، ص ٤٧-٤٨ ، البحر الرائق ، ج ٧ ، ص ٢٨٤ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ٤٩ ، التاج والإكليل ، ج ٨ ، ص ٣ ، شرح مختصر خليل للخرشي ، ج ٧ ، ص ١٠١ ، أسنى المطالب ، ج ٢ ، ص ٤٧٧ ، الفرر البهية ، ج ٣ ، ص ٣٧٧ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٥٩ ، شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، الإنصاف ، ج ٧ ، ص ١١٦ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٣٨ .

(٢) سورة النساء ، آية [٤] .

(٣) سورة البقرة ، آية [١٧٧] .

(٤) صحيح البخاري ، باب القليل من الهبة ، ج ٢ ، ص ٩٠٨ .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الهبة وفضلها ، باب فضلها والتحريض عليها ، ج ٢ ، ص ٩٠٧ .

(٦) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٥٩ ، تبين الحقائق ، ج ٥ ، ص ٩١ ، العناية ، ج ٩ ، ص ١٩ .

(٧) سورة المائدة ، آية [٢] .

(٨) مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥٥٩ .

(٩) مسند أبي يعلى ، ج ١١ ، ص ٩ ، سنن البيهقي الكبرى كتاب الهبات ، باب التحريض على الهبة . الهدية صلة بين الناس . ج ٦ ، ص ١٦٩ ، شعب الإيمان . فضل المصافحة والمعانقة ، وغيرها من وجوه الإكرام عند الالتقاء . ج ٦ ، ص ٤٧٩ ، الأدب المفرد ، باب قبول الهدية ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، المعجم الأوسط ، باب مسألة يتغني بها كثرة إلا زاده الله بها قلة ، ج ٧ ، ص ١٩٠ ( عن عاشة قالت : ===

## الهدايا فقد أهدى إليه من المقوقس<sup>(١)</sup> وقبل هدية النجاشي<sup>(٢)</sup>.

==== قال رسول الله -ﷺ- (تهادوا تحابوا) مسند الشهاب تهادوا تحابوا، ج ١، ص ٣٨١، عن عبدالله بن عمرو، أن النبي -ﷺ- قال: تهادوا تحابوا (تلخيص الحبير، (حديث تهادوا تحابوا رواه البخاري في الأدب المفرد والبيهقي وأورده ابن طاهر في مسند الشهاب من طريق محمد بن بكر عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة وإسناده حسن وقد اختلف فيه على ضمام. فقيل: عنه أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو وأورده ابن طاهر ورواه في مسند الشهاب من حديث عائشة، بلفظ تهادوا تزادوا حباً. وإسناده غريب، فيه محمد بن سليمان قال ابن طاهر: ولا أعرفه وفي الأوسط للطبراني، من طريق عائشة رفعه، تهادوا تحابوا. وهاجروا تورثوا أولادكم. مجدأ وأقبلوا الكرام عشراتهم وفي إسناده نظر) ج ٣، ص ٦٤-٧٠.

(١) الجامع الصغير للسيوطي، ج ١، ص ٢٢٩، المعجم الكبير، ج ٢٤، ص ٣٠٦، الأحاد والمثاني، ج ٥، ص ٤٤٧، المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٢١٣، معتصر المختصر، ج ١، ص ٢٢٧، مصنف ابن أبي شيبة، باب قبول هدايا المشركين، ج ٦، ص ٥١٦، مجمع الزوائد، باب في هدايا الكفار. (وعن بريدة قال: أهدى المقوقس القبطي لرسول الله -ﷺ- جاريتين، إحداهما أم إبراهيم بن رسول الله -ﷺ- والأخرى، وهبها رسول الله -ﷺ- لحسان بن ثابت. وهي أم عبدالله بن حسان. وأهدى له بغلة فقيل رسول الله -ﷺ-. رواه البزار والطبراني في الأوسط رجال البزار رجال الصحيح.. وعن عائشة قالت: أهدى المقوقس صاحب الإسكندرية إلى رسول الله -ﷺ- مكحلة شامية ومراة ومشطاً. رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات. وعن حنظلة بن الربيع الكاتب، قال: (أهدى المقوقس ملك القبط إلى النبي -ﷺ- هدية وبغلة شهباء، فقبلها -ﷺ- رواه الطبراني في الكبير. وفيه زكريا بن يحيى الكسائي، وهو ضعيف جدا). عن ابن عباس، قال: أهدى المقوقس إلى رسول الله -ﷺ- قدح. وكان يشرب فيه، قلت: رواه ابن ماجه باختصار، رواه البزار وفيه منده وهو ضعيف وقد وثق) ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣.

(٢) عن أبي بريدة أن النجاشي أهدى إلى النبي -ﷺ- خفين أسودين ساذحين فلبسهما ثم توضأ، ومسح عليهما. قال: هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث دلهم. وقد رواه محمد بن ربيعة عن دلهم. سنن الترمذي، باب ما جاء في الخف الأسود، ج ٥، ص ١٢٤، سنن البيهقي الكبرى، باب الخف الذي مسح عليه رسول الله -ﷺ-، ج ١، ص ٢٨٢، سنن ابن ماجه، باب ما جاء في المسح على الخفين، ج ١، ص ١٨٢.

مصنف ابن أبي شيبة في المسح على الخفين، ج ١، ص ١٦٣، مسند الروباني، ج ١، ص ٨٢.

## المبحث الثاني

في قبض الهبة والولاية عليها وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى : قبض الهبة

المسألة الثانية : الهبة للصغير

المسألة الثالثة : قبض الهبة للصغير

المسألة الرابعة : الولاية في الهبة للصغير

المسألة الخامسة : المساواة في الهبة بين الأولاد

## المسألة الأولى

### قبض الهبة

#### الآثار :-

- ١- قال عبدالرزاق عن معمر ، قال الزهري : فأخبرني سعيد بن المسيب قال : فلما كان عثمان شكى ذلك إليه ، فقال عثمان : نظرنا في هذه التحول فرأينا أن أحق من يحوز على الصبي أبوه<sup>(١)</sup> .
- ٢- حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد ، قال : شكى ذلك إلى عثمان أن الولد إذا كان صغيراً لا يجوز فرأى أن أباه إذا وهب له وأشهد جاز<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عبد الرزاق عن معمر عن عثمان في رجل وهب لآخر هبة فقبضها ثم رجع فيها الواهب ، قال المهوب : له فإنني قد رددتها عليك فمات الواهب ، قبل أن يقبضها من الذي وهبها له ، قال : فليس بشيء هي للموهوب له حتى يقبضها كما قبضت منه<sup>(٣)</sup> .
- ٤- حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحله ، فأعلن ذلك له وأشهد عليها فهي جائزة . وإن وليها أبوه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) مصنف عبد الرزاق ، باب النحل ، ج ٩ ، ص ١٠٣ ، المحلى ج ٩ ، ص ١٢٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ، باب يقبض للطفل أبوه ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، باب من قال لا تجوز الصدقة حتى تقبض ، ج ٤ ، ص ٢٨٠ .

(٣) مصنف عبدالرزاق ، باب الهبات ، ج ٩ ، ص ١٠٨ .

(٤) موطأ مالك ، باب ما يجوز من النحل ، ج ٢ ، ص ٧٧١ ، وانظر المحلى ، ج ٩ ، ص ١٢٢ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، باب يقبض للطفل أبوه ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .

## حال سند الآثار :-

- الأثر الأول سنده <sup>(١)</sup>: صحيح ؛ لأن رواته كلهم ثقات .  
الأثر الثاني سنده <sup>(٢)</sup>: صحيح ؛ لأن رواته كلهم ثقات .  
الأثر الثالث سنده <sup>(٣)</sup>: منقطع إذ معمر لم يدرك عثمان ثم هو فيما روى عن عثمان  
من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب والأثر ضعيف الإسناد .  
الأثر الرابع سنده <sup>(٤)</sup>: صحيح ؛ لأن رواته كلهم ثقات .

## فقه الآثار :-

دلت الآثار عن عثمان على مشروعية قبض الهبة ، وأنها لا تكون جائزة ، إلا بالقبض بدلالة أنه لم يجزها للصبي ، إلا بقبض أبيه وغيره من باب أولى .

### (١) دراسة سند الأثر الأول :

- عبد الرزاق ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- معمر ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- الزهري ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- سعيد بن المسيب ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .

### (٢) دراسة سند الأثر الثاني :

- ابن أبي شيبة ، ثقة . سبق ص ٥٠ من هذا البحث .
- سفيان بن عيينة ، ثقة . سبق ص ٢١٤ من هذا البحث .
- سعيد ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- عثمان ، صحابي جليل .

### (٣) دراسة سند الأثر الثالث :

- عبد الرزاق ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- معمر ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- عثمان ، صحابي جليل .

### (٤) دراسة سند الأثر الرابع :

- مالك ، ثقة . سبق ص ١٠٠ من هذا البحث .
- ابن شهاب ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .
- سعيد بن المسيب ، ثقة . سبق ص ٥٦ من هذا البحث .

١- عن عائشة -رضي الله عنها- زوج النبي -ﷺ- أنها قالت: إن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- كان نحلها جداد وعشرين وسقاً من مال بالعالية . فلما حضرته الوفاة، قال والله يابنية ما من الناس أحد أحب إليّ غني بعدي منك . ولا أعز عليّ فقراً بعدي منك . وإني كنت نحلتك من مالي جداد وعشرين وسقاً . فلو كنت حددتية واحتزتيه كان لك ذلك وإنما هو مال الوارث وإنما هو أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة :-

دل قوله :- فلو كنت حددته وأحتزتيه كان لك ذلك - على القبض للهبة . فلو قبضته لصار ملكاً لها ولما شاركها الورثة . ولما عاد الواهب فيما وهب .

٢- عن عمر بن الخطاب أنه قال : ( ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلّاً ثم يمسكونها ، فإن مات ابن أحدهم ، قال : ، مالي بيدي لم أعطه أحد . وإن مات هو قال : قد كنت أعطيته إياه . من نحل نحلة ، لم يحزها ، الذي نحلها ، حتى تكون إن مات ، لوارثه فهي باطل)<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :-

دل قوله :- من نحل نحلة لم يحزها الذي نحلها - على قبض الهبة وأن الملك بالهبة، لا يتم إلا بالقبض . فالحيازة قبض الهبة.

(١) سنن البيهقي الكبرى ، باب شرط القبض في الهبة ، ج٦ ، ص ١٦٩ ، مصنف عبدالرزاق ، باب النحل ، ج٩ ، ص ١٠١ ، مصنف ابن أبي شيبة من قال: لا تجوز الصدقة حتى تقبض . ج٤ ، ص ٢٨١ ، موطأ مالك ، باب ما لا يجوز من النحل . ج٢ ، ص ٧٥١ ، قال ابن حجر في فتح الباري : (فأما أبو بكر فرواه الموطأ بإسناد صحيح ، عن عائشة : أن أبا بكر قال لها : في مرض موته إني كنت نحلتك) ، ج٥ ، ص ٢١٥ . وفي الدراية في تخريج أحاديث الهداية ( أخرجه مالك وعبد الرزاق وفيه قول عمر ألا لا تحل إلا لمن حازه وقبضه أخرجه عبدالرزاق بإسناد صحيح ، ج٢ ، ص ١٨٣ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب شرط القبض في الهبة ، ج٦ ، ص ١٧٠ ، مصنف عبدالرزاق ، باب النحل ، ج٩ ، ص ١٠٢ ، انظر: موطأ مالك ، باب ما لا يجوز من النحل ، ج٢ ، ص ٧٥٣ ، مصنف ابن أبي شيبة من قال لا تجوز الصدقة حتى تقبض ، ج٤ ، ص ٢٨٠ .

٣- عن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي -ﷺ- أم سلمة قال لها : (إني قد أهديت النجاشي حلة وأواقي من مسك ولا أرى النجاشي إلا قدمات ولا أرى هديتي إلا مردودة . فإن ردت علي فهي لك ، قالت : وكان كما قال رسول الله -ﷺ- وردت عليه هديته . فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك ، الحلة) (١) .

#### وجه الدلالة :-

لو كانت الهبة والعطية تحتاز بالكلام ، لما رجع النبي -ﷺ- في هبته ، ولا هديته وكيف كان يتصرف في ذلك، (٢) وهو القائل ليس لنا مثل السوء العائد في هبة كالكلب يعود في قيئة (٣) .

٤- وقد اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، علي، أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة . (٤) وهؤلاء خلفاء راشدون عملهم سنة مأمورين باتباعها، والعمل بها . عليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي (٥) .

(١) صحيح ابن حبان ( ذكر إباحة أخذ المهدي هدية نفسه بعد بعثه إلى المهدي إليه وموت المهدي إليه قبل وصول الهدية إليه ، ج ١١ ، ص ٥١٥ ، وانظر المستدرک علی الصحیحین ، کتاب النکاح : ( هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ) ج ٢ ، ص ٢٥ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب المسك طاهر يحل بيعه وشراؤه والسلف فيه . ج ٦ ، ص ٢٦ ، مسند أحمد . ج ٦ ، ص ٤٠٤ ، مجمع الزوائد ، باب إرسال الهدية ومتى تملك . ( رواه أحمد والطبراني وفيه مسلم بن خالد الزنجي وثقة ابن معين وغيره . وضعفه جماعة وأم موسى بن عقبة لا أعرفها . وبقية رجاله رجال الصحيح ) . ج ٤ ، ص ١٤٧-١٤٨ . قال الشوكاني : ( حديث أم كلثوم أخرجه أيضاً الطبراني ، وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقة ابن معين وغيره . وضعفه جماعة وفي إسناده أيضاً أم موسى بنت عقبة قال : في مجمع الزوائد ، لا أعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح ، ج ٦ ، ص ١٠٠ .

(٢) التمهيد ، ج ٧ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) صحيح البخاري ، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، ج ٢ ، ص ٩٢٤ .

(٤) التمهيد ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، المغني ، ج ٥ ، ص ٣٧٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ١٢١ .

(٥) انظر : ص ٨ من هذا البحث .



ذهب الحنفية،<sup>(١)</sup> والمالكية،<sup>(٢)</sup> والشافعية،<sup>(٣)</sup> والحنابلة،<sup>(٤)</sup> إلى أن الهبة لا تثبت إلا بالقبض.

ولكن اختلفوا في هل القبض شرط في صحة العقد ، أم لا ؟ فذهب الثوري<sup>(٥)</sup> والشافعي،<sup>(٦)</sup> وأبو حنيفة،<sup>(٧)</sup> والحنابلة ،<sup>(٨)</sup> إلى أن القبض شرط لتملك الهبة . فإذا لم يقبض لم يلزم الواهب . وذهب مالك،<sup>(٩)</sup> إلى أن الهبة تنعقد بالقبول ، ويجبر على القبض كالبيع سواء ، . فمالك القبض عنده في الهبة من شروط التمام لا من شروط الصحة . وفي رواية عند الحنابلة أن القبض ركن من أركان الهبة .<sup>(١٠)</sup> ذهب أبو ثور إلى أن الهبة تصح بالعقد ، وليس القبض من شروطها ، لا شرط تمام ، ولا شرط صحة .<sup>(١١)</sup> وهو قول الظاهرية ، وهو رواية عند أحمد<sup>(١٢)</sup> .

وفي رواية لأحمد أن القبض في الهبة شرط في المكيل والموزون<sup>(١٣)</sup> .

- (١) قال الحنفية : (الهبة عقد مشروع لقوله عليه الصلاة والسلام « تهادوا تحابوا » وعلى ذلك انعقد الإجماع وتصح بالإيجاب والقبول والقبض » ، شرح فتح القدير ، ج ٩ ، ص ١٩ .
- (٢) قال المالكية : تصح الهبة عند مالك وأصحابه من كل واهب بالغ ... ونجى بالقبول من الواهب ، والقبول من الموهوب له . وتم بالقبض » ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .
- (٣) قال الشافعية : ( ولا يملك موهوب إلا بقبض بإذن الواهب » . مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .
- (٤) قال الحنابلة : « وتلزم الهبة بقبضها بإذن واهب ولا يلزم قبلها - أي قبل القبض - بإذن الواهب ولو كانت الهبة في غير مكيل ونحوه . كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٠١ .
- (٥) انظر : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
- (٦) مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .
- (٧) فتح القدير ، ج ٧ ، ص ٤٧٩ .
- (٨) كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٠١ .
- (٩) قال مالك : « ينعقد بالقبول ويجبر على القبض كالبيع سواء » ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
- (١٠) قال في كشف القناع : « أن القبض ركن من أركان الهبة كالإيجاب في غيرها . كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ .
- (١١) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
- (١٢) المحلى ، ج ٩ ، ص ١٢٠ .
- (١٣) كشف القناع « تصح وتملك بعقد فيصح تصرف قبل قبض » ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ .
- (١٤) انظر : كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ .

## المسألة الثانية الهبة للصغير

### الآثار :-

قال ابن المسيب : فلما كان عثمان ، شكى ذلك إليه فقال عثمان : نظرنا في هذه النحول ، فرأينا أن أحق من يحوز على الصبي أبوه .

وعن سعيد قال : شكى ذلك إلى عثمان ، أن الولد إذا كان صغيراً لا يحوز ، فرأى أن أباه إذا وهب له وأشهد جاز .

وعن سعيد بن المسيب ، أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولدأ له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحله ، فأعلن ذلك له ، وأشهد عليها فهي جائزة ، وإن وليها أبوه<sup>(١)</sup> .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار ، على أن الهبة للصغير تثبت إذا قبضها وليه ، وحاز ما له .

### الأدلة :-

١- عن جابر قال : « قالت : امرأة بشيرا نحل ابني غلامك ، وأشهد لي رسول الله -ﷺ- ، فأتى رسول الله -ﷺ- فقال : إن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلامي . وقالت أشهد لي رسول الله -ﷺ- - فقال : أله إخوة قال : نعم وقال : أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته قال : لا ، قال : فليس يصلح هذا ، وإني لا أشهد إلا على حق »<sup>(٢)</sup> .

٢- عن حصين عن عامر قال : « سمعت النعمان بن بشير -رضي الله عنهما- وهو على المنبر يقول : أعطاني أبي عطية ، فقالت عمرة بنت دوامة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله -ﷺ- ، فأتى رسول الله -ﷺ- فقال : إنني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة

(١) انظر : ص ٤٥١ من هذا البحث .

(٢) صحيح مسلم ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ، ج ٣ ، ص ١٢٤٢ ، صحيح البخاري ، باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ، ج ٢ ، ص ٩١٣ .

عطية ، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله . قال : أعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ قال  
لا: قال : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم . قال فرجع فرد عطيته «<sup>(١)</sup> .  
ولأن الهبة جائزة للصغير ، كجوازها للكبير ؛ لعموم النصوص ، وعدم التخصيص ،  
إذ التخصيص يحتاج إلى دليل .

من وافقه :-

ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> إلى جواز الهبة للصغير .

- 
- (١) صحيح البخاري ، باب الإشهاد في الهبة ، ج ٢ ، ص ٩١٤ ، صحيح مسلم ، باب كراهة تفضيل بعض  
الأولاد في الهبة ، ج ٢ ، ص ١٢٤٢ .
- (٢) قال الحنفية : « وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد ، لأنه في قبض الأب فينوب عن  
قبض الهبة ... وإن وهب له أجنبي تمت بقبض الأب . وإذا وهب لليتيم هبة فقبضها له وليه ، وهو وصي  
الأب أو وصي اليتيم أو وصيه جاز » ، شرح فتح القدير ، ج ٩ ، ص ٣٤ .
- (٣) قال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن الرجل إذا وهب لولده الطفل داراً  
بعينها ، أو عبداً بعينه ، وقبضه له من نفسه ، وأشهد عليه ، أن الهبة تامة . هذا قول مالك » ، مواهب  
الجليل من أدلة خليل ، ج ٤ ، ص ١٧٩ .
- (٤) قال الشربيني في شرح مغني المحتاج : « شمل كلامه هبة الأب لابنه الصغير أنها لا تملك إلا بالقبض » ،  
انظر: شرح مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .
- (٥) قال الحنابلة : « فإن كان الموهوب له طفلاً ، أو مجنوناً لم يصح قبضه ؛ لأنه من غير أهل التصرف ،  
ويقبض له أبوه إن كان أميناً ... الخ » ، الشرح الكبير . ج ٣ ، ص ٤٢٨ .

## المسألة الثالثة المساواة في الهبة بين الأولاد

### الآثار :-

روى إبراهيم الحربي ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه حكيم ، عن أبيه معاوية ، أن أباه حيدة كان له بنون أصاغر ، وكان له مال كثير ، فجعله لبني علة واحدة . فخرج ابنه معاوية حتى قدم على عثمان ، فخير عثمان الشيخ بين أن يرد إليه ماله ، وبين أن يوزعه بينهم . فارتد ماله . فلما مات تركه الأكابر لإخوتهم<sup>(١)</sup> .

### حال سند الأثر :-

الأثر سنده<sup>(٢)</sup> . حسن الإسناد ؛ لأن فيه راويين صدوقين .

### فقه الأثر :-

دل الأثر عن عثمان على مشروعية المساواة في الهبة بين الأولاد ، والعدل بينهم ، وعدم التفریق ، والمفاضلة في العطايا ، والهبات .

### الأدلة :-

١- عن جابر قال : « قالت امرأة بشير انحل ابني غلاماً ، وأشهد لي رسول الله - ﷺ - ، فأتى رسول الله - ﷺ - فقال : « إن ابنة فلان سألتني ، أن انحل ابنها غلامي . فقال :

(١) الإصابة ، ج ٢ ، ص ١٤٧ ، انظر : المحلي ، ج ٩ ، ص ١٤٣ .

(٢) دراسة سند الأثر كما يلي :

- إبراهيم الحربي : هو الشيخ الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحربي صاحب التصانيف ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٣ ، ص ٣٥٦ .
- بهز بن حكيم : بن معاوية القشيري أبو عبد الملك ، صدوق . تقريب التهذيب ، ص ١٢٨ .
- أبيه حكيم : بن معاوية بن حيدة القشيري والد بهز ، صدوق . تقريب التهذيب ، ص ١٧٧ .
- أبيه : معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري صحابي نزل البصرة ومات بخرسان وهو جد بهز بن حكيم ، تقريب التهذيب ، ص ٥٣٧ .

أله إخوة؟ قال : نعم . وقال : أفكلهم أعطيت ؟ قال لا . قال : فليس يصلح هذا ،  
وإني لا أشهد إلا على حق»<sup>(١)</sup> .

٢- عن حصين عن عامر قال : « سمعت النعمان بن بشير -رضي الله عنهما- وهو على المنبر يقول : أعطاني أبي عطية ، فقالت عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله -ﷺ- ، فأثنى رسول الله -ﷺ- فقال : إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية ، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله . قال : أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟ قال لا : قال : فاتقوا الله ، واعدلوا بين أولادكم ، قال فرجع فرد عطيته »<sup>(٢)</sup> .

من وافقه :-

ذهب عامة الفقهاء<sup>(٣)</sup> إلى المساواة في الهبة بين الأولاد.

من خالفه :-

ذهب المالكية<sup>(٤)</sup> إلى جواز الهبة لبعض الولد دون البعض ، وفي رواية عند الحنابلة أنه يجوز التخصيص لبعض ولده لمعنى من حاجه ونحوها<sup>(٥)</sup> .

الراجع :

إن الهبة لأصل فيها المساواة لتحقيق العدالة بين الأبناء ، والمحبة ولكن إذا دعت الحاجة إلى تفضيل أحدهم فجائز للحاجة دون غيرها ، لأن ذلك ضرر والضرر يرفع .

(١) صحيح مسلم ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ، ج ٣ ، ص ١٢٤٢ .

(٢) صحيح البخاري ، باب الإشهاد في الهبة ، ج ٢ ، ص ٩١٤ .

(٣) مغني المحتاج : ( ويسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والأنثى ، وقيل كقسمة الإرث ) ، ج ٢ ، ص ٤٠١ .

كشاف القناع : ( ويجب على الأب وعلى الأم وعلى غيرهما من سائر الأقارب التعديل بين من يرث بقرابة من ولد وغيره كأب وأم وأخ وابنه وعم وابنه في عطيتهم ) ، ج ٤ ، ص ٣٠٩ .

(٤) الكافي في فقه أهل المدينة : ( جائزاً أن يهب الرجل لبعض ولده دون بعض ويكره أن يهب ماله كله لأحد ولده ، إلا أن يكون يسيراً ) ، ج ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٥) قال في كشاف القناع : « وقيل إن أعطاه لمعنى فيه من حاجة أو زمانه أو عمى أو كثرة عائلة أو لاشتغاله بالعمل أو نحوه ، أو منع بعض ولده لفسقه أو بدعته... جاز التخصيص » ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٣١١ .

## المسألة الرابعة الولاية في الهبة للأب

الآثار :-

عن سعيد بن المسيب قال : فلما كان عثمان شكى ذلك إليه فقال : نظرنا في هذه النحول ، فرأينا أن أحق من يحوز على الصبي أبوه .  
عن سعيد قال : شكى ذلك إلى عثمان ، أن الولد إذا كان صغيراً ، لا يحوز فرأى أن أباه إذا وهب له وأشهد جاز .

عن سعيد بن المسيب ، أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولدأ له صغيراً ، لم يبلغ أن يحوز نحله ، فأعلن ذلك له ، وأشهد عليها . فهي جائزة وأن وليها أبوه<sup>(١)</sup> .

فقه الآثار :-

دلت الآثار على أن الوالد تكون له الولاية في الهبة ، عن ولده الصغير ، عند عثمان - رضي الله عنه - .

الأدلة :-

١- قال تعالى : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنتم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ﴾<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :-

الابتلاء للصغير والسفيه لا يكون إلا من ولي ، فإذا بلغ ، ورشد دفع الوالي إليه ماله ، وليس له ولي أولى من أبيه في حفظ ماله . والهبة مال يحتاج إلى ولاية ، ورعاية . فكان ذلك لأبيه .

٢- قال تعالى : ﴿ فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً ، أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو ، فليملل وليه بالعدل ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ص ٤٥١ من هذا البحث .

(٢) سورة النساء ، آية [٦] .

(٣) سورة البقرة ، آية [٢٨٢] .

## وجه الدلالة :-

أثبتت الآية الولاية على السفيه ، والضعيف ، والصغير ، وأمرت وليه بالإملاء عنه ، حفظاً لماله ، وأولى من يقوم بالولاية على الصبي أبوه . فإذا وهب مالا كانت لأبيه الولاية في القبض ، والحفظ ، خوفاً من الفساد ، والضياع . لأنه لا يقدر على دفع حاجة نفسه بخلاف الكبير . ولأن أبيه أحرص على نصحه .

## من وافقه :-

ذهب الحنفية ،<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> ، والشافعية ،<sup>(٣)</sup> والحنابلة ،<sup>(٤)</sup> إلى أن الأب تكون له الولاية في قبض الهبة عن ولده الصغير .

- 
- (١) قال الحنفية : « وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة ملكها الأب بالعقد ، لأنه في قبض الأب فينوب عن قبض الهبة ... وإن وهب له أجنبي تمت لقبض الأب ) ، شرح فتح القدير ، ج ٧ ، ص ٤٩٤ .
- (٢) قال ابن عبد البر : « أجمع العلماء على أن هبة الأب لابنه الصغير في حجره ، لا تحتاج إلى قبض وأن الإشهاد منها يغني عن القبض وإن وليها أبوه » ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ١٧٩ .
- وقال في بداية المجتهد : ( وجمهور فقهاء الأمصار على أن الأب ، يحوز لابنه الصغير الذي في ولاية نظره ) ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
- (٣) الشافعية : ( ويقبل الهبة للصغير ونحوه ممن ليس أهلاً للقبول الولي ) . مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .
- (٤) قال الحنابلة : ( وقال في كشف القناع : ولا يصح قبض الطفل أي غير بالغ ولو كان غير البالغ مميزاً ولا قبض مجنون لأنفسهما ) ، ولا قبولهما بل وليهما لأنه المتصرف عليهما ، فالأب الأمين يقوم مقامهما في ذلك ) ، كشف القناع . ج ٤ ، ص ٣٠١-٣٠٢ .

## المسألة الخامسة قبض الهبة للصغير

### الآثار :-

عن سعيد بن المسيب قال : فلما كان عثمان شكى ذلك إليه ، فقال عثمان : نظرنا في هذه النحول فرأينا أن أحق من يحوز على الصبي أبوه .

عن سعيد قال شكى ذلك إلى عثمان أن الولد إذا كان صغيراً ، لا يحوز . فرأى أن أباه ، إذا وهب له وأشهد جاز .

عن سعيد المسيب أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولدأ له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحله . فأعلن ذلك له ، وأشهد عليها ، فهي جائزة وإن وليها أبوه<sup>(١)</sup> .

### فقه الآثار :-

دلت الآثار على أن قبض الأب الهبة لابنه الصغير جائزة ، عند عثمان . ويكون بحيازتها والإشهاد والإعلان عليها .

### الأدلة :-

١ - عن عائشة « أن أبا بكر الصديق كان نحلها جداد وعشرين وسقاً من ماله بالعالية ، فلما حضرته الوفاة قال : يا بنية إني كنت نحلتك جاد وعشرين وسقاً ، ولو كنت حددته واحتزتيه كان لك ، وإنما اليوم هو مال من مالي جداد الوارث ، فاقسموه على كتاب الله<sup>(٢)</sup> .

٣ - عن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت « لما تزوج النبي - ﷺ - أم سلمة قال لها : إني قد أهديت النجاشي حلة وأواقي من مسك ، ولا أرى النجاشي إلا قدمات ، ولا أرى هديتي إلا مردودة . فإن ردت علي فهي لك ، قالت : وكان كما قال رسول الله - ﷺ - « وردت عليه هديته . فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك . وأعطى

(١) انظر : ص ٤٥١ من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ٤٥١ من هذا البحث .



أم سلمة بقية المسك والحلة»<sup>(١)</sup> .

صن واقفه :-

وافق الجمهور عثمان -رضي الله عنه- في أن القبض يكون بالحيازة ، والإشهاد ، والإعلان.

فذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> إلى أن الإعلان شرط ، والأشهاد ليس بشرط. وذهب مالك<sup>(٣)</sup> إلى أن الحيازة ، في المسكون، والملبوس . وأما الذهب ، والورق فاختلقت الرواية فيه عن مالك، فروي عنه أنه لا يجوز إلا أن يخرج الأب عن يده إلى يد غيره ، وروي عنه أنه يجوز إذا جعلها في ظرف ، أو إناء وختم عليها بخاتم ، وأشهد على ذلك الشهود . وذهب الشافعية إلى أن القبض في الهبة كالقبض في البيع<sup>(٤)</sup> . وذهب الحنابلة إلى الاعلان<sup>(٥)</sup> .

الراجع:

الذي يظهر إن القبض بالحيازة والأعلان فالحيازة ليتبين حده ولا يجهل والإعلان ليعرف ويشتهر.

- 
- (١) انظر ص ٤٥٤ من هذا البحث: « والقبض فيه بإعلان ما ، وهبه له ، وليس الإشهاد شرط أي أن فيه احتياطاً للتحرز عن جحود الورثة بعد موته، أو جحوده بعد إدراك الولد » ، فتح القدير، ج ٣ ، ص ٤٩٣ .
- (٢) قال الحنفية : « لا بد من الحيازة في المسكون والملبوس ... وأما الذهب والورق فاختلقت الرواية فيه عن مالك ، فروي عنه أنه لا يجوز إلا أن يخرج الأب عن يده إلى يد غيره ، وروي عنه أنه يجوز إذا جعلها في ظرف أو إناء وختم عليها بخاتم وأشهد على ذلك الشهود » ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .
- (٣) قال مالك وأصحابه : « ولا بد أن يكون القبض بإذن الواهب فيه ، إن لم يقبضه الواهب سواء أكان في يد الواهب أم لا ، فلو قبض بلا إذن ولا اقباض لم يملكه » ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .
- (٤) قال الشافعية : « ويقبض لطفل وهبه وليه هبة أبوه فقط من نفسه فيقول : وهبت ولدي كذا وقبضته له ، فإن لم يقل وقبضته له لم يكف على ظاهر روايه حرب لتغاير القبضين فلا بد من تمييز لأن اليد التي لجهة الموهوب هنا هي نفس يد الواهب فلا يؤمن أن يدعيه في ثاني الحال ، أو يدعيه الورثة تركة فيذهب على الطفل ) ، كشاف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٠١ .

## الفصل السادس عشر

مسائل في الوصية : وفيه مبحثان

المبحث الأول : في تعريف الوصية وحكمها ودليلها  
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في تعريف الوصية

المطلب الثاني : في حكم الوصية

المبحث الثاني : في أحكام الوصي وفيه : ثلاث مسائل

المسألة الأولى : وصية الصبي

المسألة الثانية : كتابة الوصية

المسألة الثالثة : الإشهاد على الوصية

## **المبحث الأول**

**في تعريف الوصية وحكمها ودليلها  
وفيه مطلبان :**

**المطلب الأول :**

**في تعريف الوصية**

**المطلب الثاني :**

**في حكم الوصية**

## الوصية

### الوصية لغةً :-

الوصايا : جمع وصية ، وهي الاسم من أوصى يوصى إيصاء . ووصى يوصي توصيةً . والوصاة بفتح الواو وكسرها : مصدر الوصي . وأوصى لفلان بكذا : أي جعل له ذلك من ماله . وذلك موصى له . وأوصى فلان بكذا : أي جعله وصياً ، وذلك موصى إليه . وأوصى بولده إلى فلان : أي جعله تحت ولايته وحمايته ، والولد موصى به . وأوصى بعمل كذا : والعمل موصى به أيضاً .

وقيل : الوصاة كالوصية ، والوصية ما أوصيت به ، وسميت وصية لإتصالها بأمر

الميت<sup>(١)</sup> .

### الوصية شرعاً :-

هي في عرف الفقهاء : الأمر بتصرف بعد الموت ، والوصية بالمال ، هي التبرع بعد

الموت<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) انظر : مختار الصحاح ، مادة وصى ، ج ١ ، ص ٣٠٢ ، لسان العرب ، مادة وصى ، ج ١٥ ، ص ٣٩٤ ، طلبية الطالب ، مادة وصى ، ص ١٧٠ ، المغرب ، ص ٤٨٧ .
- (٢) انظر : بدائع الصنائع ، ( اسم لما وأجبه الموصي في ماله بعد موته ) ج ٧ ، ص ٣٣٣ وقال في تبين الحقائق : ( التوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت ) ، ج ٦ ، ص ١٨٢ .
- وقال الشيخ ابن عرفة الوصية في عرف الفقهاء : لا الفرض عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده ، يلزم بموته أو نيابته عنه بعده ) ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٥٢٨ .
- وقال في مواهب الجليل ورسومها عند الفقهاء قال ، في الشامل : والوصية تملك مضاف لما بعد الموت ، بطريق التبرع ) ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ٣٦٤ .
- قال في أسنى المطالب : ( شرعاً تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت ليس بتدبير ، ولا تعليق عتق ) أسنى المطالب ، ج ٣ ، ص ٢٩ ، الغرر البهية ، ج ٤ ، ص ٢ تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣ .
- قال في الإنصاف : ( هي الأمر بتصرف بعد الموت والوصية بالمال : هي التبرع بعد الموت ) الإنصاف ، ج ٧ ، ص ١٨٣ ، شرح منتهى الإيرادات . ج ٢ ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ ، مطالب أولي النهي ، ج ٤ ، ص ٤٤١ ، المغني ، ج ٦ ، ص ٥٥ .

## حكم الوصية

### الإثار:-

- ١- قال أخبرنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى قال : أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي قال: حدثنا عبد الرحيم ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن عثمان بن عفان لم يستشهد في وصيته<sup>(١)</sup> .
- ٢- حدثنا أبو عاصم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، أن عثمان أجاز وصية ابن إحدى عشرة سنة<sup>(٢)</sup> .
- ٣- لما قتل عثمان بن عفان -رضي الله عنه - فتحوا صندوقاً له فوجدوا فيه ورقة كتب عليها هذه وصية عثمان بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٣)</sup> .

### حال سند الإثار :-

سند الأثر الأول<sup>(٤)</sup> : ضعيف الإسناد ؛ لأن فيه راويين متروكين لا يحتج بهما.

- 
- (١) الطبقات الكبرى ، ج٣ ، ص ٦٠ .
  - (٢) مصنف ابن أبي شيبة ، باب الرجل يوصي بالوصية ، ويقول: اشهدوا على ما فيها. ج٦ ، ص ٢٢٠ ، ٣٦١ .
  - (٣) البداية والنهاية ، ج٧ ، ص ١٨٤ .
  - (٤) محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم ، البصري نزيل بغداد ، كاتب الواقدي ، صدوق فاضل . تقريب التهذيب ، ص ٤٨٠ .
  - محمد بن عمر بن واقد الأسلمي : الواقدي ، المدني القاضي ، نزيل بغداد ، متروك مع سعة علمه . انظر: ص ٣٢٦ من هذا البحث .
  - أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو الغساني أبو محمد وأبو الوليد ، ثقة ، تقريب التهذيب ، ص ٨٤ .
  - مسلم بن خالد المخزومي مولاهم ، المكي ، المعروف بالزنجي ، فقيه ، صدوق كثير الأوهام ، تقريب التهذيب ، ص ٥٢٩ .
  - عبد الرحيم بن زيد بن الحواري ، العمي ، بفتح المهملة وتشديد الميم البصري ، أبو زيد ، متروك ، تقريب التهذيب ، ص ٣٥٤ .
  - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة فقيه ربما دلس ، تقريب التهذيب ، ص ٥٧٣ .
  - أبيه : عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبدالله المدني ، ثقة فقيه مشهور ، تقريب التهذيب ، ص ٣٨٩ .
  - عثمان بن عفان : صحابي -رضي الله عنه- .

سند الأثر الثاني<sup>(١)</sup> : صحيح الإسناد ؛ لأن رواه كلهم ثقات، والثقات يحتج بهم وقد ذكره في تلخيص الحبير ولم يحكم عليه وقال: في خلاصة البدر غريب.  
سند الأثر الثالث : لم أجد له سند.

### فقه الآثار :-

دلت الآثار على مشروعية الوصية وجوازها عند عثمان -رضي الله عنه - فقد أوصى ولم يستشهد وقبل وصية الغلام فلو لم تكن جائزة عنده لما وصى ولما قبل.

### الأدلة :-

- ١- قال تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ يوصي بها أو دين ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ يوصين بها أو دين ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ توصون بها أو دين ﴾<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :-

شرح الميراث مرتباً على الوصية ، فدل أن الوصية جائزة<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) دراسة سند الأثر الثاني كما يلي :-
    - ابن أبي شيبة : عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم . ثقة . انظر ص ٥٠ من هذا البحث .
    - أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ، ثقة ثبت . تقريب التهذيب ، ص ٢٨٠ .
    - الأوزاعي : عبدالرحمن بن عمر بن أبي عمر والأوزاعي أبو عمر والفقير ، ثقة جليل . تقريب التهذيب ، ص ٣٤٧ .
    - الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب فقيه حافظ . انظر ص ٥٦ من هذا البحث . قال في تلخيص الحبير - حديث أن عثمان أجاز وصية غلام ابن إحدى عشرة سنة لم أجد له قلت أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الزهري ) ، ج ٣ ، ص ٩٥ ، وقال في خلاصة البدر المنير ( أثر عثمان أنه أجاز وصية غلام ابن إحدى عشرة سنة غريب ) ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .
  - (٢) سورة النساء، الآية [١١-١٢].
  - (٣) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٣٣٠ .

٢- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة :-

ندبنا سبحانه وتعالى إلى الإشهاد على حال الوصية ، فدل أنها مشروعة<sup>(٢)</sup>.

٣- وعن ابن عمر أن رسول الله -ﷺ- قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده<sup>(٣)</sup>.

٤- عن عامر بن سعد عن أبيه قال : عادني رسول الله -ﷺ- في حجة الوداع ، من وجع أشفيت منه على الموت ، فقلت : يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة . أفأصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا . قال ، قلت : أفأتصدق بشطره ؟ قال : لا . الثلث والثلث كثير<sup>(٤)</sup>.

فقد جوز رسول الله -ﷺ- الوصية بالثلث<sup>(٥)</sup>.

٥- عن معاذ بن جبل عن النبي -ﷺ- قال : إن الله تبارك وتعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة المائدة ، الآية [١٠٦].

(٢) بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص٣٣٠.

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، ج٣ ، ص١٢٤٩ ، صحيح البخاري كتاب الوصايا ، ج٣ ، ص١٠٠٥.

(٤) المرجع السابق ، باب الوصية بالثلث ، ج٣ ، ص١٢٥٠ ، المرجع السابق ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير أن يتكففوا ، ج٣ ، ص١٠٠٦.

(٥) بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص٣٣٠.

(٦) سنن الدارقطني ، كتاب الوصايا ، ج٤ ، ص١٥٠ ، المعجم الكبير ، ج٢٠ ، ص٥٤.

التمهيد لابن عبد البر ، ( عن أبي هريرة قال : قال رسول الله -ﷺ- إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم ، زيادة لكم في أعمالكم . قال : قال أبو بكر الصديق : إن الله تصدق علينا بثلث أموالنا زيادة في أعمالنا . قال أبو عمر : تركت الأسانيد بيني وبين رواة هذه الأحاديث . وهي أحاديث حسان ، وليست فيها حجة من جهة الإسناد . لأن في نقلها ضعف واضح ) ج١٤ ، ص٣٠٢-٣٠٣ ، وقال في الكامل في ضعفاء الرجال ( أن أبا بكر الصديق ، يقول : سمعت رسول الله -ﷺ- ، يقول : إن الله عز وجل تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم ، زيادة في أعمالكم ، وحسناتكم ، قال الشيخ : ولا أعلم يرويه عن ثور ، غير حفص بن عمر . ) ج٢ ، ص٣٨٦.

## وجه الدلالة :-

أخبر عليه الصلاة والسلام : أن الله تبارك وتعالى ، جعلنا أخص بثلاث أموالنا ، في آخر أعمارنا ، لنكسب به زيادة في أعمالنا . والوصية تصرف في ثلث المال في آخر العمر ، زيادة في العمل . فكانت مشروعة<sup>(١)</sup> .

## ٦- الإجماع :-

فإن الأمة من لدن رسول الله -ﷺ- إلى يومنا هذا ، يوصون من غير إنكار من أحد . فيكون إجماعاً عاماً للأمة على ذلك<sup>(٢)</sup> . وقال ابن قدامة : وأجمع العلماء في جميع الأمصار والأعصار ، على جواز الوصية<sup>(٣)</sup> .

## أقوال الفقهاء :-

ذهب العلماء إلى ما ذهب إليه عثمان -رضي الله عنه- ، إلى جواز الوصية ، وأنها مشروعة<sup>(٤)</sup> . والجمهور على أنها مستحبة ، وبعضهم على أنها واجبة .

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص ٣٣ .
  - (٢) المصدر السابق ، ج٧ ، ص ٣٣ .
  - (٣) المغني ، ج٦ ، ص ٥٥ .
  - (٤) بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص ٣٣٠ ، تبين الحقائق ، (وهي مستحبة أي الوصية مستحبة هذا .. إذا لم يكن عليه مستحق لله تعالى ) ، ج٦ ، ص ١٨٢ .  
وقال في بدائع الصنائع : ( عقد مندوب إليه مرغوب ليس بفرض ولا واجب عند جمهور العلماء ) ، ج٢٧ ، ص ١٤٢ .  
الهداية مع شرح العناية ، ج ١٠ ، ص ٤١١ .  
التاج والإكليل ، ج٨ ، ص ٥١٣ ، مواهب الجليل ، ج٦ ، ص ٣٦٤ ، المدونة ، ج٤ ، ص ٣٣٠ .  
تحفة المحتاج ، ج٧ ، ص ٣ ، الفروع البهية ، ج٤ ، ص ٢ ، أسنى المطالب ، ج٣ ، ص ٢٩ ، الإنصاف ، ج٧ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص ٤٥٢ ، كشف القناع ، ج٤ ، ص ٣٣٥ ، مطالب أولي النهي ، ج٤ ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .



## المبحث الثاني

في أحكام الوصي وفيه : ثلاث مسائل

المسألة الأولى : وصية الصبي

المسألة الثانية : كتابة الوصية

المسألة الثالثة : الإشهاد في الوصية

## المسألة الأولى وصية الصبي<sup>(١)</sup>

### الإثار :-

عن الزهري أن عثمان أجاز وصية ابن إحدى عشرة سنة<sup>(٢)</sup>.

### فقه الأثر :-

دل الأثر عن عثمان -رضي الله عنه - على جواز وصية الصبي الذي يبلغ إحدى عشرة سنة.

### الأدلة :-

١- عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم ، عن أبيه ، أن عمرو بن سليم الزرقي ، أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب : أن ها هنا غلاماً يافعاً لم يحتلم من غسان . ووارثه بالشام ، وهو ذو مال وليس له ها هنا إلا ابنة عم له . قال عمر بن الخطاب : فليوصي لها . قال : فأوصى لها بمال يقال له بئر جشم . قال عمرو بن سليم : فبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم<sup>(٣)</sup> .

٢- ولأنها قصة انتشرت ولم تنكر<sup>(٤)</sup> .

٣- ولأنه تصرف تمحض نفعاً بالصبي ، فصح منه كالإسلام والصلاة . وذلك لأن الوصية صدقة يحصل ثوابها له ، بعد غناه عن ملكه وماله فلا يلحقه ضرر ، في عاجل دنياه ، ولا أخراه بخلاف الهبة والعق المنجز . فإنه يفوت من ماله ما يحتاج إليه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الصبي : الصغير قبل الغلام وجمعه صبية وصبيان ، المغرب ، ص ٢٦٣ ، المصباح المنير ، ص ٣٣٢ ، لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ٤٤٩ .

(٢) انظر : ص ٤٦٧ من هذا البحث .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة الرجل يوصي بالوصية ويقول : اشهد واعلى ما فيها . ج ٦ ، ص ٢٢٠ ، السنن ، باب وصية الصبي ، ج ١ ، ص ١٥١ ، موطأ مالك ، باب جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه ، ج ٢ ، ص ٧٦٢ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب ما جاء في وصية الصغير ( والخبر منقطع فعمر بن سليم الزرقي لم يدرك عمر -رضي الله عنه - إلا أنه ذكر في الخبر إنتشابه إلى صاحب القصة والله أعلم ) ج ٦ ، ص ٢٨٢ . خلاصة البدر ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .

(٤) المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٠ .

(٥) المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ١٢٠ .

٤- ولأن في وصيته نظراً له؛ لأنه يشاب عليه ، ولو لم يوص لزال ملكه للوارث من غير ثواب ، لأنه يزول عنه جبراً شاء أو أبى . فكان هذا تصرفاً نافعاً في حقه . فأشبهه صلاة التطوع وصوم التطوع<sup>(١)</sup> .

#### أقوال الفقهاء :-

- ١- ذهب عثمان -رضي الله عنه - إلى جواز وصية الصبي المميز . وبه قال عمر -رضي الله عنه - ، وابن مسعود . وبه قال عمر بن عبدالعزيز ، وشريح ، وعطاء ، والزهرى ، وإياس ، وعبدالله بن عتبة ، والشعبي ، والنخعي ، وإسحاق ،<sup>(٢)</sup> ومالك ،<sup>(٣)</sup> وأحمد ،<sup>(٤)</sup> والشافعي ،<sup>(٥)</sup> في وجهه .
- ٢- ذهب ابن عباس أن وصية الغلام الذي لم يحتلم ، لا تجوز وكذا المرأة ما لم تحتلم أو تحيض<sup>(٦)</sup> . وصح هذا عن الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، ومجاهد<sup>(٧)</sup> . وهو قول الحنفية ،<sup>(٨)</sup> والشافعي ،<sup>(٩)</sup> في الأظهر . ورواية عند أحمد<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص ٣٣٤ .
  - (٢) المغني ، ج٦ ، ص ١١٩ ، المحلى ، ج٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١ ، مصنف ابن أبي شيبة ، باب من قال تجوز وصية الصبي . ج٧ ، ص ٢٩٨ .
  - (٣) المدونة الكبرى ، ج٤ ، ص ٣٤٥-٣٤٦ ، حاشية الدسوقي ، ج٤ ، ص ٤٢٣ ، الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص ١٣٣ ، شرح الخرشبي ، ج٨ ، ص ١٦٨ ، مواهب الجليل ، ج٦ ، ص ٣٦٤ ، التاج والإكليل ، ج٨ ، ص ٥١٣-٥١٥ ، شرح حدود ابن عرفة ، ص ٥٣٠ .
  - (٤) المغني ، ج٦ ، ص ١١٩ ، الفروع ، ج٤ ، ص ٦٥٨ ، الإنصاف ، ج٧ ، ص ١٨٥-١٨٧ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص ٤٥٤ ، كشف القناع ، ج٤ ، ص ٣٣٦ .
  - (٥) تحفة المحتاج ، ج٧ ، ص ٤ ، مغني المحتاج ، ج٤ ، ص ٦٧ .
  - (٦) المغني ، ج٦ ، ص ١١٩-١٢٠ ، المحلى ، ج٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١ ، مصنف ابن أبي شيبة ، باب من قال تجوز وصية الصبي . ج٧ ، ص ٣٠٠ .
  - (٧) المغني ، ج٦ ، ص ١١٩ ، المحلى ، ج٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١ ، مصنف ابن أبي شيبة . باب من قال تجوز وصية الصبي . ج٧ ، ص ٣٠١ .
  - (٨) المبسوط ، ج٢٨ ، ص ٩١-٩٢ ، بدائع الصنائع ، ج٧ ، ص ٣٣٤ ، تبين الحقائق . ج٦ ، ص ١٨٥ ، درر الحكام ، ج٢ ، ص ٤٢٧ ، الجوهرة النيرة . ج٢ ، ص ٢٩٦ .
  - (٩) أسنى المطالب ، ج٣ ، ص ٢٩ ، شرح البهجة ، ج٤ ، ص ٢ ، حاشية قليوبي وعميرة . ج٣ ، ص ١٥٧ ، تحفة المحتاج ، ج٧ ، ص ٤ ، مغني المحتاج ، ج٤ ، ص ٦٧ .
  - (١٠) المغني ، ج٦ ، ص ١٢٠ ، الفروع ، ج٤ ، ص ٦٥٨ ، الإنصاف ، ج٧ ، ص ١٨٥-١٨٧ ، شرح منتهى الإيرادات ، ج٢ ، ص ٤٥٤ ، كشف القناع ، ج٤ ، ص ٣٣٦ .

- ٣- قال الزهري : إذا عرف الصلاة جازت وصيته ، وإن لم يحتلم الغلام والجارية سواء . وهو قول الليث بن سعد ومالك<sup>(١)</sup> .
- ٤- قال عمر بن عبد العزيز : في قول آخر أن من لم يبلغ الحلم ، فإن وصيته تجوز في قرب الثلث . ولا نرى أن تبلغ الثلث<sup>(٢)</sup> .
- ٥- قال القاضي عبدالله بن حسن العنبري : إنه إذا بلغ الصغيران سناً من وسط ما يحتلم له الغلمان جازت وصيتهما<sup>(٣)</sup> .
- ٦- وقال مالك : تصح وصية الصبي ، إذا عقل ولم يخلط<sup>(٤)</sup> ، وهو رواية عند أحمد<sup>(٥)</sup> .
- ٧- وقال مالك ، أيضاً : تصح وصية الصبي ، إذا بلغ تسع سنين وصاعداً<sup>(٦)</sup> . وهو رواية عند أحمد<sup>(٧)</sup> .
- ٨- وقول آخر لمالك : أنه تصح وصية الصبي ، إذا بلغ عشر سنين فأكثر . وأقل من عشر سنين بالشئ اليسير ، إذا أصاب وجه الوصية<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) المنتقى ، ج ٦ ، ص ١٥٤ ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١ .
- (٢) المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١ .
- (٣) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١ .
- (٤) موطأ مالك ، ج ٢ ، ص ٧٦٢ ، المنتقى ، ج ٦ ، ص ١٥٤ ، التاج والإكليل ، ج ٨ ، ص ٥١٣-٥١٥ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ٣٦٤ ، المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٤٥-٣٤٦ .
- (٥) المغني ، ج ٦ ، ص ١١٩-١٢٠ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥٨ ، الإنصاف ، ج ٧ ، ص ١٨٥-١٨٧ .
- (٦) المنتقى ، ج ٦ ، ص ١٥٤ ، المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٤٥-٣٤٦ ، التاج والإكليل ، ج ٨ ، ص ٥١٣-٥١٥ .
- (٧) المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٠ ، الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥٨ ، الإنصاف ، ج ٧ ، ص ١٨٥-١٨٧ ، كشف القناع ، ج ٤ ، ص ٣٣٦ .
- (٨) المدونة ، ج ٤ ، ص ٣٤٥-٣٤٦ ، حاشية الدسوقي ، ج ٤ ، ص ٤٢٣ ، الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ١٣٣ . شرح الخرشبي ، ج ٨ ، ص ١٦٨ ، مواهب الجليل ، ج ٦ ، ص ٣٦٤ ، التاج والإكليل ، ج ٨ ، ص ٥١٣-٥١٥ .

٩- في رواية عن أحمد أنه تجوز وصية الصبي إذا بلغ العشر سنين . ولا تصح دون ذلك<sup>(١)</sup>.

١٠- قال إياس<sup>(٢)</sup> بن معاوية في الصبي والمجنون ، إذا وافقت وصيتهم الحق جازت<sup>(٣)</sup>.

#### الراجع :

الذي يظهر جواز وصية الصبي المميز ، لأنه قول عمر، وعمر عمله سنه تتبع، ولأن الأصل أباحها ولا مانع منها، ولأن له أهلية وجوب فلا يمنع من وصية. ولأنها تصرف تمحض نفعاً بالصبي فصح منه كالإسلام والصلاة ، ولأن الوصية يحصل بها ثواب له ولا يلحقه بها ضرر.

---

(١) الفروع ، ج ٤ ، ص ٦٥٨ ، الإنصاف ، ج ٧ ، ص ١٨٥-١٨٧ .

(٢) إياس بن معاوية بن قره بن إياس المزني البصري ، قاضي البصرة . العلامة أبو وائلة . يروي عن أبيه ، وأنس ، وابن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وعنه الخذاء ، وشعبه ، وحماد بن سلمة ، وغيرهم . وكان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء ، والسؤدة والعقل . وقد وثقه ابن معين . توفي سنة إحدى وعشرين ومئة كهلاً . كان فقيهاً عفيفاً . انظر: سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ١٥٥ ، التاريخ الكبير ، ج ١ ، ص ٤٤٢ ، الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، معرفة الثقات ، ج ١ ، ص ٢٤٠ .

(٣) انظر : المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٠ .

## المسألة الثانية كتابة الوصية

### الآثار :-

- ١- لما قتل عثمان -رضي الله عنه - ، فتحوا صندوقاً له فوجدوا فيه ورقة كتب عليها :  
هذه وصية عثمان بسم الله الرحمن الرحيم <sup>(١)</sup> .
- ٢- عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن عثمان بن عفان ، لم يستشهد في وصيته .

### فقه الآثار :-

دل الأثر الأول : على جواز كتابة الوصية عند عثمان . إذ وجدوا ورقة مكتوب عليها هذه وصية عثمان . فلو لم تكن الكتابة جائزة عنده لما كتبها ، أو أمر بكتابتها . كما هو مفهوم الأثر الثاني . إذ عدم التصريح بالكتابة ، لا يدل على نفيها . ودل الأثر الثاني : على أنه لم يستشهد ، ولم يكتب ، إذ لم يصرح بالكتابة ، عندما ذكر عدم الاستشهاد .

### الجمع ودفع التعارض :-

الذي يظهر من الآثار جواز كتابة الوصية ، وعدم وجوب كتابتها . إذ كتب وصيته وقبل وصية الغلام . ولم يشترط كتابتها ولم يسأل أكتبها أم لا ؟ وأنه أوصى للزبير ولم يذكر أنه كتب له ، ووصى ولم يستشهد . وهو يحتمل أنه كتب ولم يستشهد . إذ عدم التصريح بالكتابة لا ينفيها ، ويحتمل أنه أوصى ولم يكتب . إذ لم يصرح بالكتابة ، وإذا كان النص يحتمل المعنيين ، ولا تعارض بينهما فيحتمل عليهما جميعاً . إذ ليس أحدهما أولى من الآخر في الأخذ والاعتبار ولم يوجد مرجع لأحدهما .

### الادلة :-

- ١- وعن ابن عمر أن رسول الله -ﷺ- قال : ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي

(١) سبق تخريجه في مسألة حكم الوصية من هذا البحث ص ٤٦٧ .

(٢) سبق تخريجه في مسألة حكم الوصية من هذا البحث ص ٤٦٧ .

فيه بيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده<sup>(١)</sup>.

### وجه الدلالة :-

دل الحديث على جواز الوصية . وأن الأمر فيه محمول على الاستحباب إذ أكثر أصحاب رسول الله -ﷺ- لم ينقل عنهم وصية . ولم ينقل بذلك نكير . ولو كانت واجبة لم يخلوا بذلك . ولنقل عنهم نقلاً ظاهراً<sup>(٢)</sup>.

٢- عن أنس أنه قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان . أنه يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمد عبده ورسوله . وأن الساعة آتية لا ريب فيها . وأن الله يبعث من في القبور<sup>(٣)</sup>.

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، ج ٣ ، ص ١٢٤٩ ، صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، ج ٣ ، ص ١٠٠٥ .

(٢) انظر : المغني ، ج ٦ ، ص ٥٥ .

(٣) مصنف عبدالرزاق ، باب كيف تكتب الوصية ، ج ٩ ، ص ٥٣ ، سنن البيهقي الكبرى ، باب ما جاء في كتاب الوصية ، ج ٦ ، ص ٢٨٧ ، كتاب السنن كتاب الوصايا ، ج ١ ، ص ١٢٦ .  
سنن الدارقطني . كتاب الوصايا ، ج ٤ ، ص ١٥٤ ، مجمع الزوائد ، باب ما يكتب في الوصية ، ( عن أنس ابن مالك قال : كانوا يكتبون في صدور وصاياهم ، هذا ما أوصى به فلان بن فلان . أنه يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمد عبده ورسوله .... البزاز وفي الأصل ، علامة سقوط . وفيه عبدالمؤمن بن عباد . ضعفه أبو حاتم وغيره ، ووثقه البزاز وبقية رجاله رجال الصحيح ) . ج ٤ ، ص ٢١٠ ، سبل السلام ، باب الوصايا ، ( وإنما أخرج عبدالرزاق بسند صحيح ، عن أنس موقوفاً : ( قال كانوا يكتبون في صدور وصاياهم ) . ج ٣ ، ص ١٠٤ .

## المسألة الثالثة الاستشهاد على الوصية

### الآثار :-

- ١- عن هشام بن عروة عن أبيه أن عثمان بن عفان ، لم يستشهد في وصيته<sup>(١)</sup> .
- ٢- لما قتل عثمان -رضي الله عنه - فتحوا صندوقاً له . فوجدوا فيه ورقة ، كتب هذه وصية عثمان . بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٢)</sup> .

### فقه الآثار :-

دل الأثران عن عثمان على جواز الوصية بغير إشهاد . كما هو صريح الأثر الأول . إذ أوصى ولم يستشهد ، ومفهوم الأثر الثاني ، إذ كتب وصيته ، ولم يذكر فيها أنه أشهد .

### الأدلة :-

- ١- عن ابن عمر أن رسول الله -ﷺ- قال : ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين ؛ إلا وصيته مكتوبة عنده<sup>(٣)</sup> .

### وجه الدلالة :-

دل الحديث على الكتابة ولم يذكر شهادته . فلو كان شيئاً زائداً على الكتابة لذكره . إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولأن رسول الله -ﷺ- كان يكتب إلى عماله ، وأمرائه في أمر ولايته ، وأحكامه سنته . ثم ما عمل به الخلفاء الراشدون المهديون بعده من كتبهم إلى ولائهم ، بالأحكام التي فيها الدماء ، والفروج ، والأموال . يعثون بها مختومة وليس عليها شهود ، وأمضوها على وجهها . فلو كانت الشهادة واجبة ، لما خليت كتب الرسول -ﷺ- والخلفاء الراشدون من ذلك . ولا قبلها من أرسلت إليه<sup>(٤)</sup> .  
ولأن الوصية يتسامح فيها . ولهذا صح تعليقها على الخطر والغرر . وصحت للحمل به ، وبما لا يقدر على تسليمه ، وبالمعدوم والمجهول . فجاز أن يتسامح فيها بقبول الخط ، كرواية الحديث<sup>(٥)</sup> .

---

(١) سبق ص ٤٦٧ من هذا البحث .  
(٢) سبق ص ٤٦٧ من هذا البحث .  
(٣) صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، ج ٣ ، ص ١٢٤٩ ، صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، ج ٣ ، ص ١٠٠٥ .  
(٤) المغني ، ج ٦ ، ص ٧٠ .  
(٥) المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٦٩ .



## الفصل السابع عشر

### القواعد الأصولية

## القواعد الأصولية

الحمد لله الذي مهد قواعد الدين ، وأنزل علينا كتابه المبين ، وجعلنا من عباده المؤمنين باتباع الرسول المصطفى الأمين الذي أظهر الله به الحق بعد أن كان خافياً وجعل من العلماء ورثة الأنبياء يبينون الحق ويزيلون الإلباس ويضعون القواعد والأصول ومن ذلك علم أصول الفقه الذي هو بين علوم الشريعة كوسيلة النظام . فهو علم عظيم الشأن والقدر ، علا شرفه ومخبره مهتم ببيان الأدلة وطرق الاستدلال ، وهو على قواعد كلية وفوائد أصولية تتعلق بها مسائل الأحكام الفرعية . ضبط علماء الأصول قواعده وأسسوا بنيانه فكل مجتهد قد استقى من القواعد الأصولية .

ولأن عثمان -رضي الله عنه - من الصحابة الأجلاء والخلفاء الراشدين والعلماء المجتهدين ممن سنته متبعة ، كان لفقهه أن يكون على قواعد أصولية وإن كان تأليف قواعد الأصول بعد عصر الخلفاء الراشدين إلا أن مسائل الفروع المروية عنهم لا تخلو من قواعد أصولية . فبعد بيان فقهه -رضي الله عنه - في المعاملات وجمع مسائلها حسب الإمكان وترتيبها على الأبواب الفقهية ، فإنه من الصعب معرفة القواعد الأصولية بيقين؛ لأنه لم يكن له مؤلف في ذلك ولا تصريح بقاعدة وإنما استنباط واستقراء للمسائل الفقهية الفرعية وهذا على غلبة الظن وما يفهم من المسائل بعد عرضها وإنه من الصعب والعسير أن تقول قولاً أو حكماً لمن لم يظهر ويتضح منه . ولكن أجتهد وسعي وطاقتي .

ولذلك رأيت أن أستنبط القواعد الأصولية من فقه عثمان بعد النظر في الآثار المروية عنه فإن وضحت لي قاعدة دونتها لوضوحها ، وإن أشكل الأمر نظرت إلى الأدلة من فقه العلم على تلك المسألة توضيحاً للقاعدة واسترشاداً بالأدلة ، وإذا لم يتضح الأمر استعنت بأقوال أهل العلم في المسائل المتناظرة ثم رجحت غالب الظن في استنباط القاعدة .

والقواعد التي وضحت على حسب ظني وجهدي المتواضع هي كما يلي :-

القاعدة الأولى : المفرد المحلى بالألف واللام

القاعدة الثانية : المتكلم من الخلق يدخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين .

القاعدة الثالثة : إذا ورد دليل بلفظ عام مستقل ولكن على سبب خاص فهل العبرة بعموم

اللفظ أم بخصوص السبب .

القاعدة الرابعة : النهي صفة لا تفعل .

القاعدة الخامسة : ظاهر النهي يوجب فساد المنهي عنه .

القاعدة السادسة : الأمر بالشئ نهي عن أضداده والنهي عنه أمر بأحد أضداده.

القاعدة الثامنة : العزيمة والرخصة .

القاعدة التاسعة : شرط التكليف العقل وفهم الخطاب .

القاعدة العاشرة : العمل بغلبة الظن والحكم بالقرائن .

وهذا ما يفى كيفية استنباطه لكل قاعدة على حده فإن أصبت فمن الله وحده وإن

أخطأت فإنه مني ومن فهمي والشيطان والله جل وعلا برئ من ذلك والصحابي الجليل

برئ منه . وهذا على قدر جهدي والإستطاعة ونسأل الله العفو والعافية .

## قاعدة الفرد المحلى بالالف واللام<sup>(١)</sup>

هذه القاعدة تقتضي العموم عند جمهور الأصوليين<sup>(٢)</sup>، إذا لم تكن هناك قديمة عهد سواء كان المعهود عرفياً أو شرعياً . والذي يظهر من مسائل البيع عند عثمان تقرير هذه القاعدة وذلك فيما يلي :-

١- الأصل جواز البيع في كل ما ينتفع به ولا نهى إلا فيما خصه دليل لقوله تعالى :  
«وأحل الله البيع وحرم الربا»<sup>(٣)</sup> . وهذا ما تدل عليه المسائل الآتية :-

- أ ) جواز بيع أرض بأرض .
  - ب ) جواز بيع عقار بمال .
  - ج ) جواز البيع والشراء مع اليهود .
  - د ) جواز بيع المرابحة .
  - هـ ) جواز بيع المساومة .
  - و ) البيع المشروط فيه منفعه معلومة من قبل البائع ( كشرط سكن الدار ) .
  - ز ) البيع المشروط فيه شرطاً من قبل المشتري . ( كشرط سلامة البيع ) .
- فهذه وغيرها من المسائل عند عثمان مبنية على الأصل أحل الله البيع لعموم الجواز .
- ٢- ويدل على هذه القاعدة أيضاً النهي عن بيع الغرر وهذا ما تدل عليه المسائل التالية عند عثمان .

- أ ) بيع العيب يوجب رد السلعة أو أرش نقصها .
- ب ) بيع الغبن يقتضي الخيار بين إمساكها أو الإقالة وترك البيع .
- ج ) بيع السلعة الغائبة يقتضي خيار الرؤية فإذا رآها فله الخيار في إمضاء البيع أو فسخه إذا لم تكن كما وصفت .

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٢٥٦ .

(٢) المرجع السابق .

## قاعدة

المتكلم من الخلق يدخل في عموم<sup>(١)</sup>

متعلق خطابه عند الأكثرين

سواء كان أمراً، أو نهياً، أو خبراً، أو إنشاءً، وقيل لا يدخل مطلقاً .  
ولعل وقف عثمان بئر رومة على المسلمين ، ووقفه المربرد على المسجد ، ثم استقاؤه  
من البئر فدلوه مثل دلائهم ، وصلاته في المسجد معهم ، يتضمن دخوله في عموم  
خطابه للمسلمين بالوقف .

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٣٨٩ .

## قاعدة

إذا ورد دليل بلفظ عام مستقبل ولكن على سبب  
خاص فهل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب<sup>(١)</sup>

هذه القاعدة فيها قولان : أحدهما : العبرة بعموم اللفظ . والآخر : العبرة بخصوص

السبب<sup>(٢)</sup> .

والذي يظهر من اشتراط عثمان - رضي الله عنه - في بيعه للدار سكنها شهراً  
وكذلك قبوله شرط عبدالرحمن بن عوف اشتراط سلامة المبيع ، أن العبرة في الدليل  
عموم اللفظ لا بخصوص السبب . إذ أن جواز اشتراط نفع المبيع قصة عين لجابر مع رسول  
الله ﷺ في بيعه الجمل واشتراط ظهره إلى المدينة.

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٣٠٧ .

(٢) المرجع السابق .

## قاعدة

### النهي صيغة لا تفعل<sup>(١)</sup>

إذا تجردت صيغة النهي عن قرينة فهي نهى ، وإطلاق النهي يقتضي التحريم عند الجمهور. والذي يظهر من مسائل عثمان أن النهي إذا تجرد عن قرينة يفيد التحريم، وذلك ما تدل عليه المسائل التالية :

- ١- تحريم ربا الفضل.
  - ٢- تحريم ربا النسيئة.
  - ٣- تحريم الصرف.
  - ٤- ترك البيع والشراء من غير كيل في مكيل ، بعدما أمره النبي -ﷺ- بالكيل فيما يكال . فدللت هذه المسائل على أن النهي يقتضي التحريم إذا تجرد عن قرينة.
- ولأنه لم يكن -رضي الله عنه - يرى أن كسب الحمام وغلة الحمام محرم ؛ بدلالة قوله إن كسبهم هذا لوسخ ، أو لدنس ، فلو كان كل نهى يقتضي التحريم لحرم ذلك.

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٢٥١.

## قاعدة

### ظاهر النهي يوجب فساد المنهبي عنه<sup>(١)</sup>

إلا أن يقوم دليل على خلافه . وهذا هو مذهب العلماء في قديم الدهر وحديثه ،  
وعثمان من العلماء -رضي الله عنه - وهذا يتضح في :-  
بيع الربا بجنسيه الفضل والنسيئة ، فإذا باع جنسين متحدين ولم يتساويا ، ولم  
يتناجزا فالبيع فاسد. كما أنه لو باع جنسين مختلفين ولم يتناجزا يداً بيد كان فاسداً.  
وبتركه - رضي الله عنه - البيع بغير كيل في الميكل فلو لم يكن البيع بغير كيل فاسداً  
لما تركه.

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٢٥٣ .



الأمر المجرد عن قرينة هل يقتضي الوجوب أم لا؟<sup>(١)</sup> .

في هذه القاعدة خلاف للعلماء ، ولكن قول جمهور الفقهاء أنه يقتضي الوجوب ،

ولعل هذا ما يفيدده فقه عثمان - رضي الله عنه - وذلك من خلال المسائل التالية :

أ ( حل البيع .

ب) الأمر بترك الربا .

ج) الأمر بترك الصرف .

د) البيع بالكيل فيما يكال ويوزن .

هـ) الأمر بجواز الشفعة للشريك .

و) جواز الحوالة .

ز) المساواة في الهبة بين الأبناء .

فهذه وغيرها جعل عثمان - رضي الله عنه - الأوامر فيها للوجوب ؛ فلو لم يقتض

الأمر المجرد عن قرينة الوجوب لما فعل ذلك . والله أعلم .

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٢١٥ .

## قاعدة

الأمر بالشئ نهى عن أضداده<sup>(١)</sup>  
والنهى عنه أمر بأحد أضداده

ويدل على هذه القاعدة عند عثمان مسألة وجوب الكيل . فما أمر عثمان بالكيل إلا نهى عن ضده وهو الجزاف .  
والنهى عن الاحتكار أمر باشاعة السلعة .

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٢٤٤ .

## قاعدة العزيمة والرخصة<sup>(١)</sup>

[ فالعزيمة الحكم بدليل شرعي خلا عن المعارض ، وطلب الفعل الذي لم يشتهر فيه منع شرعي ، والرخصة ما ثبت على خلاف دليل شرعي ]<sup>(٢)</sup> وهذه القاعدة شاملة لمسائل متعددة كثيرة ، فمن العزيمة حل البيع وتحريم الربا . فإن كل منهما عزيمة يتعين فعله في موضعه ، ولا يجوز الإخلال به . وغير ذلك كثير ومن الرخص ما هو مباح ويدل عليه فقه عثمان وذلك كالمساقاة ، والمزارعة ، والشفعة والإجارة .  
والوقف ، واللقطة ، والوصية وإحياء الموات .  
فإن هذه مشروعة من باب الرخصة لا العزيمة .  
فدل فعله - رضي الله عنه - على ذلك .

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ١٥٨-١٦٣ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٥٨-١٥٩ .

## قاعدة

### شرط التكليف العقل وفهم الخطاب

اتفق العلماء<sup>(١)</sup> على أن لا تكليف على الصبي ولا المجنون ولا من لا عقل له ، كسكران أو غيره واختار قوم تكليفهم . فالأصل - والله أعلم - عدم التكليف وذلك يظهر واضحاً في الصبي ، فالصبي المميز الجمهور على أنه ليس بمكلف ولكنهم اختلفوا في سن التكليف فالأكثر على أنه سبع سنين وقيل أكثر وقيل أقل وقيل من يفهم الخطاب .

وعثمان - رضي الله عنه - أجاز وصية من بلغ الحادية عشرة وأجاز الهبة للصغير ولكن جعل القبض لأبيه . وهذا يدل على أن التكليف شرط عنده - رضي الله عنه - للصبي .

---

(١) انظر : القواعد لابن اللحام ، ص ٤٧ .

## قاعدة

### العمل بغلبة الظن والحكم بالقرائن

هذه القاعدة تتضح عند عثمان بالتقاط ضالة الإبل ، فإن الملتقط لها الغالب فيه أن يعرفها ، ولا يملكها ، وكذلك يدل عليها جواز التوكيل في الخصومة ، فإن غالب الظن في التوكيل في الخصومة ظن صدق المدعي فلا تحل دعوى لا يعلم ثبوتها.

---

(١) القواعد لابن اللحام ، ص ٤٣ .

# الخانفة

## الخانمة

من خلال هذا البحث مرت مسائل للصحابي الجليل عثمان بن عفان - رضي الله

عنه - في المعاملات وكانت نتائج البحث على التالي :-

١- سعة فقه عثمان - رضي الله عنه - وكان واضحاً في كل ميدان علمياً وتعليمياً وفتياً وقضائياً واجتهاداً وحاكماً فكل هذا أورثه علماً واسعاً .

٢- تأصيل ذلك العلم وقوته وتمسكه بالسنة النبوية واقتفاء الأثر والنظر في الدليل

ومراعاة المصلحة العامة للمسلمين من غير إخلال بأصول الدين وأصول الدليل .

٣- اجتهاده - رضي الله عنه - لمعرفة لمقاصد الشريعة وشمولها لمصالح البشرية فقد قال

- ﷺ : « عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين »<sup>(١)</sup> . وعثمان ثالثهم - رضي الله

عنه - .

٤- وقد جمعت في هذا البحث مسائل كثيرة - بفضل الله تعالى - . بأسانيد من أمهات

الكتب من المصنفات والمسانيد والآثار وكان عدد المسائل خمساً وثمانين مسألة

مقارنةً بفقه الأئمة الأربعة وذلك كما يلي :

أ ( عدد مسائل الإجماع عشرون مسألة .

ب) عدد مسائل الخلاف خمس وستون مسألة .

ج) عدد المسائل التي انفرد بها العلم ست مسائل وهي كما يلي :-

١- خيار الغبن : مطلق الآثار ، يدل على أن الرد بالغبن عند عثمان جائز ، سواء كان

فاحشاً أو يسيراً . وعلى هذا وافقه بعض العلماء في الرد بالغبن الفاحش ، وانفرد

بالرد بالغبن اليسير لو سلمنا بمطلق الآثار .

٢- الاحتكار : ذهب عثمان إلى أن الاحتكار في الطعام والأدم منهي عنه .

٣- جواز المساومة مطلقاً وقيداً بالفقهاء بالسوم قبل وبعد .

٤- المجازفة : ولعل عثمان انفرد بمطلق المجازفة من غير تفصيل كما فصل الفقهاء .

٥- ذهب عثمان إلى بيع ضالة الإبل ولعله مطلق ، وقيدته الفقهاء بالأمن وعدم الخوف

وبالإمام العادل وإذنه.

٦- وذهب عثمان إلى جواز التقاط ضالة الإبل مطلقاً، وقيدَه الفقهاء بالحفظ والتعريف والخوف وفساد الزمان.

٥- المسائل التي اختلف فيها و كانت موافقة الأئمة لعثمان كما يلي :

أولاً : ما وافق فيه أبا حنيفة. - رحمه الله - سبع عشرة مسألة .

ثانياً ما وافق فيه مالكا - رحمه الله - أربع وثلاثون مسألة .

ثالثاً : ما وافق فيه الشافعي - رحمه الله - خمس وثلاثون مسألة .

رابعاً : ما وافق فيه أحمد - رحمه الله - اثنتان وخمسون مسألة .

خامساً : مسائل انفرد بها عن الأئمة الأربعة وهي ست مسائل :

٦- كان عدد الأحاديث والآثار في هذه المسائل أربعة وسبعين ومئتين .

منها ما هو صحيح وهو ثلاثة وسبعون أثراً .

ومنها ما هو حسن وهو خمسة وثلاثون أثراً

ومنها ما هو ضعيف الإسناد وهو ثمانية وخمسون أثراً .

ومنها ما هو متوقف فيه و أحد عشر أثراً .

٧- يعتبرُ فقه الصحابي الجليل الخليفة الراشد - رضي الله عنه - مرجعاً يعتمدُ عليه في

الفقه الإسلامي لتوثيقه وتأصيله .

٨- أن أغلب المسائل التي جاءت في فقهه - رضي الله عنه - قد تبين أن قوله هو

الراجح، ويصعب أن أذكر نتيجة كل مسألة أذ المسائل كلها مقارنة، وهي كثيرة

ونتيجة المقارنة موجودة بين ثنايا البحث : والله أسأل التوفيق والعافية والسداد .

وصلى اللهم على محمد وعلى اله وصحبه وسلم ..



# الفهارس

## الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الآثار
- فهرس تراجم الرواه
- فهرس تراجم الفقهاء
- فهرس اللغة
- فهرس المراجع
- فهرس الموضوعات

# فهرس الآيات القرآنية

( فهرس الآيات )

الصفحة	رقمها	فهرس الآيات
		البقرة
٤٤٨	١٧٧	وءاتى المال على حبه
١٥٣، ١٢٧، ١٠٧، ٤٦	١٨٨	ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
٢٢٨، ٢٢٢، ١٥٥		
٢٢٨	١٩٤	فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
٢٦٨، ٢٦٧	٢٠٥	والله لا يحب الفساد
١٤١، ١٣٧، ١٢٧، ٩٥، ٤١	٢٧٥	وأحل الله البيع وحرم الربوا
١٨١، ١٦٦، ١٥٥، ١٥٣		
٢٠٢، ١٩٩، ١٩٦، ١٩٣		
١٨٦	٢٧٦	يمحق الله الربوا ويربى الصدقات .
١٨٧	٢٧٨-٢٨٠	ياأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقى من الربوا
٤٦٠	٢٨٢	فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً
٤١	٢٨٢	وأشهدوا إذا تبايعتم
<b>آل عمران</b>		
٤٣٥	١٤	زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين
٤٢٣، ٤٠٤	٩٢	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
٤٠٤	١١٥	وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
<b>النساء</b>		
٤٤٨	٤	فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً
٢٧٣، ٢٦٩، ٢٥٩	٥	ولا تؤتوا السفهاء أموالكم
٢٧٤		

الصفحة	رقمها	
٤٦٠، ٢٦٠	٦	وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح
٤٦٨، ٤٣٤	١١	يوصيكم الله في أولادكم
	١٢	من بعد وصية يوصون بها أو دين
١١٨، ١١٥، ١١٢، ١٠٧، ٤١	٢٩	إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم
٢٢٨، ١٥٥، ١٢٧، ١٢١		
<b>المائدة</b>		
٤٦	١	يا أيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود
٤٤٨	٢	وتعاونوا على البر والتقوى
		يا أيها الذين ءامنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم
٤٦٩	١٠٦	الموت
<b>الانعام</b>		
١٦٦، ١٣٧	١١٩	وقد فصل لكم ما حرم عليكم
<b>التوبة</b>		
٢٩٦	٦٠	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
<b>يونس</b>		
٣٨٣، ٣٨٢	٥٩	قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق
<b>يوسف</b>		
٣٠٢	٥٥	اجعلني على خزائن الأرض
٢٢١	٧٢	ولمن جاء به حمل بعير

الصفحة	رقمها	
<b>النحل</b>		
٢٣٤، ٢٢٨، ٢٢١	١٢٦	وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به
<b>اليسواء</b>		
٦	٢٤-٢٣	فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما
<b>الكهف</b>		
٣٠٢، ٢٩٦	١٩	فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة
٣٣٣	٧٧	« فوجدوا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه »
<b>هـ</b>		
١٣٧	٦٤	وما كان ربك نسياً
<b>طه</b>		
٥٩	٩٦	فقبضت قبضة من أثر الرسول
<b>القصص</b>		
٣٣٣، ٣٣٢	٢٧	على أن تأجرني ثمانى حجج
<b>فاطر</b>		
٣٠	٢٨	إنما يخشى الله من عباده العلماءوا
<b>الصفات</b>		
٤٣٥	١٥٣	أصطفى البنات على البنين
<b>الطلاق</b>		
٣٣٣	٦	فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن
<b>الملك</b>		
٥٩	١٩	صافات ويقبضن
<b>الهمز</b>		
٣٢٧، ٣٢٢	٢٠	وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله

# فهرس الأءاءبء

( فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
	(أ)
٢١٥، ٢١١	أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد
١٨٨	إجتنبو السبع الموبقات
٤٣٤	اجعله لفقراء أقاربك
١٤٩، ٨٩	أدخل الله عز وجل الجنة رجلاً كان سهلاً
٢٩٨	إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا
٢٩٠	إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه فهو أحق به
٩١، ٤١	إذا بايعت فقل لا خلافة
٦٤	إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه
٨٤، ٧٣، ٦٦، ٦٥، ٦١، ٦٠	إذا بعث فكل وإذا ابتعت فاكتل
٦٦، ٦١، ٦٠، ٢٠١	إذا سميت الكيل فكل
٢٠١	
٤٠٥	إذا مات إنسان انقطع عنه عمله
٢٠١، ٦١	أذهبوا بنا إلى عثمان نعيه
٢١	أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم حياء عثمان
٣٣٤	استأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل
٤٠٤، ٤١٢، ٤١٨	أصاب عمر أرضاً بخير
٤٤٢، ٤٣٢، ٤٢٨، ٤٢٠	
٢٧٩	أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار إبتاعها
١٧٠	أعتقها ولدها



( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
٤٥٩ ، ٤٥٦	أعطاني أبي عطية فقالت عمرة
٤٥٩ ، ٤٥٧	أعطيت سائر ولدك مثل هذا
٤٦٩	أفأ تصدق بثلثي مالي قال لا
٣١٨ ، ٣١٤	أقسم بيننا وبين أخواننا الخيل
٥٣	أفقرناك ظهره
٣٨٠ ، ٣٧٧	أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير
٤٢٠ ، ٤١٤ ، ٤٠٩ ، ٤٠٣	ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال من حفر رومة
٤٣٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٧	
٤٤٣ ، ٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨	
٣٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣١	ألم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال من حفر رومة فله الجنة
٢٤١	أمر بوضع الجوائح
٢٣٥	أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب
٤٢٢ ، ٤٢١ ، ٤١٨ ، ٤٠٢	أمر النبي ﷺ ببناء المسجد
٤٢٨ ، ٤٢٥	
٣٠٢	أمرني رسول الله ﷺ أن أتصدق
٤٦٢ ، ٤٥٣	أن أبا بكر الصديق كان ينحلها جداد وعشرين وسقا
٢٢٢	أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها
١٧٥	أن أبيع غلامين أخوين
٢٢٨	أن دمائكم وأموالكم عليكم حرام
٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٩١ ، ٤١	أن رجلاً ذكر لرسول الله ﷺ أنه يخدع
١٠٣	أن رجلاً اشترى عبداً ثم ظهر منه على عيب
١٢١ ، ١١٨ ، ١١٥ ، ١١٢	أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن النبي ﷺ
٤٢٣ ، ٤١٢	أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ أن أمه توفيت أينفعها إن تصدقت عنها

(تابع فهرس الأحاديث)

الصفحة	فهرس الأحاديث
٢٨٨، ٢٨٤، ٢٦١	أن رجلاً كان على عهد رسول الله ﷺ يتاع في عقدته ضعف
٣٠٩	أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ
٣٨٠، ٣٧٨	أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن الصدقة
٢٢٨	إن رسول الله ﷺ خطب الناس وقال إن دمائكم
٢٩٧	أن رسول الله ﷺ بعث حكيم بن حزام يشتري له أضحية بدينار
٢٩٩	أن رسول الله ﷺ تزوجها وهي بأرض الحبشة
٢٧٩، ٢٦٩	إن رسول الله ﷺ حجر على معاذ ماله
١٧٧	أن رسول الله ﷺ قال رحم الله رجلاً سمحاً
٢٥٣	أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار
٩٠	أن رسول الله ﷺ مر على صبرة من طعام
٥١	أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة
٤٠٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٨	إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها
٤٣٢	
٤٣٤، ٤٢٨	إن شئت تصدق بها فتصدق بها
٤٤٣، ٤٤٠، ٤٣٨، ٤٣١	أنشدكم الله وأنشد أصحاب رسول الله ﷺ
٤٤٣، ٤٤٠، ٤٣٨، ٤٣١	أن عثمان - رضي الله عنه - حيث حوصير أشرف عليهم
٤٣٤، ٤٢٨، ٤١٥	أن عمر رضي الله عنه وجد مالاً بخير
٤٦٩	إن الله تبارك وتعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم
٢٦٩	إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات
٢٢	إن الملائكة لتستحي من عثمان

( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
٣٣٦	إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ أن أتخذ مودناً لا يأخذ أجراً
٢٩٦	أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة
٣٠٢	أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يقسمها
٣٨١، ٣٧٨	أن النبي ﷺ أقطعه أرضاً بحضرموت
٢٤١	أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح
٤٦٢، ٤٥٤	أن النبي ﷺ أهدى النجاشي
٤٤٢، ٤٣٣	أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة
٣١٨، ٣١٤	أن النبي ﷺ عامل خبير بشرط ما يخرج منها
٢٦٠	أن النبي ﷺ حجر على معاذ بن جبل ماله
٢٢٨، ٢٢١	أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه
٢٤١، ٢٤٠	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى
٢٤١	أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمرة النخل
٣٤٦	أنه سأل النبي ﷺ عن كسب الحجام فنهاه عنه
١٠٣، ١١٥، ١١٩،	إنه اشترى مملوكاً فكتب هذا ما اشترى محمد بن عبدالله
١٢٢	
١٧٨، ٥١	أنه كان يسير على جمل له قد أعيا
٤٦٢، ٤٤٩	أنه قد أهديت النجاشي حلة وأواق من مسك
٢٣٤	أهدى بعض أزواج النبي ﷺ طعاماً وقصعة
١٧٠	أيما رجل ولدت أمته

(تابع فهرس الأحاديث)

الصفحة	فهرس الأحاديث
	(ب)
٨٦،٤١	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
	(ت)
٥٣	تبلغ عليه
٢٧٩	تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه
٤٤٨	تهادوا تحابوا
	(ج)
١٦٢	الجالب مرزوق والمحتكر ملعون
	(ح)
٣٤٥	احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره
٢٦٠	حجر على معاذ بن جبل ماله
٣٤٥	حجم أبو طيبة النبي ﷺ
	(خ)
١٠٣	الخراح بالضممان
	(د)
٣٨٠،٣٧٨	دعا النبي ﷺ الأنصار ليكتب لهم
٢٥٣	الدين مقضي
	(ر)
١٨٧	الربا ثلاثة وسبعون باباً
١٨٨	ربا الجاهلية موضوع
١٧٧	رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع
٢٧٥	رد البيضة على من تصدق ولا مال له غيرها
٢٧٤	رده ﷺ صدقة الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه
٢٧٥	رده ﷺ عتق من أعتق عبد له

( فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
	(ش)
١٣٢	اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً
٣٤٨	شر البيت الحمام
٣٦٧، ٣٦٤، ٣٥٨	الشفعة في كل شركة لم تقسم
٣٦٧، ٣٦٣، ٣٥٨	الشفعة في كل ما لم يقسم
٣٦٧، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٣	الشفعة فيما لم يقسم
٤٤٣، ٤٤٠، ٤٣٨، ٤٣١	شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان
	(ض)
٣٠٢	ضح به أنت
	(ع)
٤٩٣، ٤٥٤، ٣٩٣، ٨	عليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
	(غ)
١١٥، ١١٣	الغلة بالضمان
١٢١، ١١٨	
	(ف)
٣٩٧	فانتفع بها أو فشأنك بها
٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٣	فإن جاء صاحبها فعرف عقاصها
٢٦١	فباع لهم رسول الله ﷺ يعني ماله حتى قام معاذ بغير شيء
٣٩٣، ٣٩٠	فتمعر وجه النبي ﷺ فقال مالك ولها

( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
٥٣، ٤٩	فرسول الله ﷺ اشترى بغيراً من جابر
٢٠١، ٦١	فسألت رسول الله ﷺ فقال إذا سميت الكيل فكل
٣٩٧	فستمع بها
٦	ففيهما فجاهد
٤٥٩، ٤٥٦	فقال أله إخوة قال نعم
٢٠٢، ٦١	فقال صلى الله عليه وسلم اذهبوا بنا إلى عثمان نعيه
٢٩٠	في الرجل الذي يغرم إذا وجد عنده المتاع
	(ق)
٣٤١	قال ﷺ أحق ما أخذ تم عليه أجرأ كتاب الله
٢٤١	قال ﷺ إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه
٤٥٨، ٤٥٦	قالت امرأة بشير انحل ابني غلامك
٦٤	قال تعرض عبد الله بن حرام وعليه دين فستعنا بالنبي ﷺ
٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٧	قال رسول الله ﷺ الشفعة ما لم يقسم
٢٤١	قال رسول الله ﷺ لو بيعت من أخيك ثمر
٣٤١	قال علمت ناساً من أهل الصفة الكتابة والقرآن
٤٧٢	قال عمر بن الخطاب فليوصي لها قال فأوصى لها
٣٣٤	قال قال الله تعالى : ( ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
٢٣٥	قال من اقتنى كلبا ليس بكلب ماشية

( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
٢٢٢	قال كانت له ناقة ضاربة
٢٠٠، ١٩٣	قال الورقة بالذهب ربا إلا ما وهاء
٣٣٤	قال ﷺ ما بعث الله نبينا إلا رعى الغنم
٤٣٥، ٤٣٤	قال النبي ﷺ يامعشر قريش
٤٤٩	قبل النبي ﷺ الهدايا
٢٠١، ٦٢	قدم لعثمان طعام على عهد النبي ﷺ فقال: إذهبوا إلى عثمان نعيه
٢٥٢	قضى أن لا ضرر ولا ضرار
٣٥٣، ١٦٦	قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة
٧١	قلت يارسول الله إني اشتريت بيوعا فما يحل لي منها
٤٧٢	قيل لعمر بن الخطاب أن هاهنا غلاما يافعا لم يحتلم (ك)
٢٨٧، ٢٨٣، ٢٨٠، ٢٦٠	كان ابن جبل شابا سخيا
٤٢٣	كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل
٣٢٧	كان العباس بن عبدالمطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط
٢٢٨، ٢٢١	كان ﷺ عند بعض نسائه فارسلت إحدى أمهات المؤمنين
٢١٥، ٢١١	كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل
٢١٥	كان لي عليه ﷺ دين فقضاني وزادني
٢٨٧، ٢٨٣، ٢٦٠	كان معاذ بن جبل - رضي الله عنه - شابا حليما
٤٦٢، ٤٥٣	كان نحلها جداد عشرين وسقا من مال

( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
١٥٩	كان يبيع نخل بني النضير
٧٥	كانوا يضربونا على عهد رسول الله ﷺ
٦٦، ٦٤	اكتالوا حتى تستوفوا
١٢٢، ١١٩، ١١٥	كتب لي النبي ﷺ هذا ما اشترى
٣٤٦	كسب الحجام خبيث
٧٣	كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام
١٣٢	كنا مع النبي ﷺ ثم جاء رجل مشعان
٦٧	كنا مع النبي ﷺ في سفر
٢٠٣، ٧٥	كنا نبتاع الطعام جزافا
١٣٢، ٦١، ٦٠	كنت ابتاع التمر من اليهود
٦٧	كنت أبيع الإبل في البقيع
	(ل)
١٩٦، ١٩٣، ١٨٨	لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل
٢٠٠، ١٩٩	
٩٠	لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه
٤٤٣، ٤٤٢، ٤٣٢، ٤١٢	لا جناح على من وليه أن يأكل
١٨٨	لعن رسول الله ﷺ آكل الربا
١٧٤	لعن رسول الله ﷺ من فرق بين والد ولده
٢٠٣	لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ
٥٣	لك ظهره
٣٧٨	لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أقطع الزبير



( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
٢٤١	لو بعث من أخيك ثمراً فأصابته جائحة
٤٤٨	لو دعيت إلى ذراع أو كراع
٤٥٤	ليس لنا مثل السوء
	(م)
٤٧٨، ٤٧٦، ٤٦٦	ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي
٤٦	ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله
٤٥٣	ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلاً
٣١٨، ٣١٤	ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون
٢٣	ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم
٨٦	المتبايعان كل واحد منهما بالخيار
٢٥٢، ٢٤٨	مطل الغني ظلم
٤٦	ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل
١٠٣	من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار
٣٧٣	من أحيا أرضاً ميتة فهي له
٢٩٠، ٢٧٩	من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس
٨١	من أقال أخاه يبع
	من أقال مسلماً أقال الله عشرته
٨٢، ٨١	من أقال نادماً يبعته أقال الله عشرته
٢٣٥	من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية

( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
٢٠٩	من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر صدقة
٢٣٥	من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله
١٦١	من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها
١٦١، ١٦٠	من احتكر طعاماً على المسلمين ضربه الله بالجدام
١٦١، ١٦٠	من احتكر على المسلمين
١٦١، ١٦٠	من احتكر فهو خاطئ
٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٢٧	من حفر رومة فله الجنة
٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٣	
١٤٢، ٩٦	من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار
٧٣، ٦٧	من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله
٩٠	من غشنا فليس منا
١٧٤	من فرق بين والده وولدها
٢٠٩	من نفس عن مؤمن كربة
٣٩٧	من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل
١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٤	من يشتري بئر رومة
٤٢١، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨	
٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣	
١٤٧، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٢٢	من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد
٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١	
٧٣، ٧١	(ن)
٦٥	نهى ﷺ أن تباع السلع حيث تباع
	نهى ﷺ أن يشتري الطعام ثم يباع

( تابع فهرس الأحاديث )

الصفحة	فهرس الأحاديث
١٠٨، ٩٥	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة
٧٠، ٦٧	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى
١٠٨	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر
٥٣، ٥١	نهى رسول الله ﷺ عن الثنايا إلا أن تعلم
٥٤	نهى رسول الله ﷺ عن بيع وشرط
١٧١	نهى ﷺ عن بيع أمهات الأولاد
٢٤١، ٢٤٠	نهى ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهو
٢٤١، ٢٤٠	نهى ﷺ عن بيع الثمرة حتى السنين
٢٤١	نهى ﷺ عن بيع ثمرة النخل حتى تزهو
٥١	نهى ﷺ عن المحاقلة والمزابنة
	(هـ)
١٤٧، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢٠	هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال من يشتري هذا النخل
٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٧	
٤٣٩، ٤٤٠	
	(و)
١٨٨	وربا الجاهلية موضوع
١٢٤، ١٠٣	ولا تصروا الإبل والغنم
١٧٤	وهب لي رسول الله ﷺ غلامين
	(ي)
٤٧، ١٥٣، ١٧٩، ٤٠٥، ٤١٨، ٤٢١	يا بني النجار ثامنوني بحائطكم
٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٨	
١٧٤	يا علي ما فعل غلامك
٤٤٨	يانساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها

# فهارس الآثار

( فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
	(أ)
٤١٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠١ ، ١٤٥	أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال من ابتاع مربد بني فلان
٤٢٢ ، ٤١٩ ، ٤١٧ ، ٤١٥	
٤٣٠	
٢٢٤	أجاز الكلب الضاري في المهر
٣٣٨	أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهن أجر
٢٠١ ، ١٧٦ ، ١٧٠ ، ١٤٩ ، ٨٩	أدخل الله الجنة رجل كان سهلاً
٢٠١ ، ١٢٩ ، ٧٢ ، ٦٦ ، ٦٠	إذا بعث فكل
٣٦٦ ، ٣٦٢ ، ٣٥٥	إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة
٩٣ ، ٧٢	أزيد ستة آلاف إن أدركها رسولي سالمة
٩٣	أزيد ستة آلاف إن أدركها الرسول وهي حية
٣٧٨ ، ٣٧٤	أقطع خباباً أرضاً وسعداً
٢٩٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣	أقطع خمسة من أصحاب النبي ﷺ
٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٧٨	أفلس مولى لأم حبيبة زوج النبي ﷺ
٢٢٤	أن أمة أتت طيناً فزعمت أنها حرة
٢٨٦ ، ٢٨٣	إنني ابتعت بيعاً بكذا وأن علياً يريد أن يأتي عثمان
١١٤ ، ١١١ ، ١٠٥ ، ٩٩	أن رجلاً باع رجلاً سلعة فادعى المشتري عيباً
١٢٤ ، ١٢٠ ، ١١٦ ، ١١٥	أن رجلاً ذا قرابة لعثمان رضي الله عنه قدم عليه فسأله عن
٣٤٦ ، ٣٤٢	معاشه

( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
١٤٧ ، ١٤٥	أنشدكم الله هل علمتم إني اشتريت كذا وكذا من الأرض فزدته في المسجد
٥٠	أن صهيياً باع داره من عثمان
٤٥٦	أن عثمان أجاز وصية ابن إحدى عشرة سنة
١٧٨ ، ٧٦	أن عثمان ابتاع حائطاً
١٤٩ ، ٨٩ ، ٧٧	أن عثمان ابتاع من رجل أرضاً
٣٢٤	أن عثمان دفع إليه مالا مضاربة على النصف
١٢٦ ، ٩٣	أن عثمان رضي الله عنه ابتاع من طلحة أرضاً
١٧٨ ، ١٧٦ ، ٧٧ ، ٧٦	أن عثمان ساوم بأرض
٧٧ ، ٧٦	أن عثمان اشترى من رجل أرضاً
٣٢٤	أن عثمان أعطى مالا مقارضة أخزم صيدا من كلب قتله
٣٥٩	أن عثمان بن عفان قال إذا وقعت الحدود في الأرض
٣٤٤	أن عثمان بن عفان قال ما يعجبني غلة الحجام
٤٧٦ ، ٤٦٧	أن عثمان بن عفان لم يشهد في وصيته
٢٣١	أن عثمان بن عفان كان يأمر بقتل الكلاب
٢٠١ ، ١٨٠	أن عثمان كان يشتري العير فيقول من يربحني عقلها
١٥٧	أن عثمان كان ينهى عن الحكرة
١٢٩	أن عثمان وأصحابه كانوا يقتضون الثمرة
٣٠١	أن عليا كان لا يحضر الخصومة
١٩٨ ، ١٩١	أن علياً وعثمان نهيا عن الصرف
١٦٨	أن عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما أعتقا أمهات الأولاد

( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
٢٣١، ٢٢٤	أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله
١٠٠، ٩٩، ٩٨	أن ابن عمر باع غلاماً بثمانمائة درهم
١٦٨	أن عمر قال كيف تباع وولدها حر
٣٤٨، ٣٤٤	إن كسبكم لوسخ أو قال لدنس
٦٦	أن كل ما بيع على الكيل والوزن لا يجوز بيعه
٣١٧، ٣١٠	أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ
٢١١	أن المقداد استقرض من عثمان
٥٥	أن الناس قالوا ليتنا قد رأينا بين عبدالرحمن وعثمان بيعا
٢٠١، ٦٠	أن النبي ﷺ قال له إذا بعته فكل
١٩٨، ١٩١	إن هذا يسألك عن الصرف
٢٣١، ٢٢٥	أنه أجاز الكلب الضاري في المهر
٣٢٤	إنه عمل في مال لعثمان بن عفان على أن الربح بينهما
٤٥٦، ٤٥١، ٤١٠	إنه قال من نحل ولدأ له صغيراً لم يبلغ
٤٦٢، ٤٦٠	
٤١٠	أنهم قالوا لا تجوز صدقة حتى تقبض
٢٢٤	أنهما قضيا على من استهلك فصلان بفصلان مثلهما
٣٠١	أنه وكل عبدالله بن جعفر بالخصومة
٢١	إنني قد اختبأت عند ربي عشر
٢١١	أول من رد الهبة عثمان بن عفان رضي الله عنه
٣٣٦	أول من رزق المؤذنين عثمان رضي الله عنه

(تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
	(ب)
٥٠	باع صهيب داره من عثمان واشترط سكنها
٢٣٩، ٢٣٨	باع عبدالرحمن بن عوف سعد بن أبي وقاص عباله
١٠٥، ١٠٠، ٩٨	باع ابن عمر عبداً له بالبراءة
١١٧، ١١٤، ١١١	
١٢٣، ١٢٠	
٢٨٢، ٢٧٢، ٢٦٣	ابتاع عبدالله بن جعفر بيعا فقال علي رضي الله عنه لأتينا عثمان
٢٨٦	
١٤١، ١٢٦، ٨٥	بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا
٢١٣	بلغني أن رجلاً قال لابن عمر إني أسلفت
	(ت)
٢١٣	تقاضيت الحسن بن علي ديناً لي عليه
	(ج)
٣٢٤	جئت عثمان بن عفان فقلت له قد قدمت سلعة
	(ح)
٤٣٤	حبس عثمان وطلحة والزبير وعلي بن أبي طالب



( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
١١٧، ١١٤، ١١١، ٩٩	(خ) خاصم إلى شريح رجل في ثوب باعه
١٢٣، ١٢٠	
٢١٣	خياركم محاسنكم قضاء
١٧٦	(د) دخل عبد الجنة كان سمحاً
٢٠١، ٦٠	(ذ) إذا سميت الكيل فكل
٢٠١، ٦١	أذهبوا بنا إلى عثمان نعينه
٢٢	(ر) رأيت عثمان بن عفان يخرج يوم الجمعة فيجلس على المنبر
٢٢	رأيت عثمان بن عفان يقبل في المسجد
١١٤، ١١١، ١٠٥، ٩٩	(س) سئل عن الأمة تباع ولها زوج
١٢٣، ١٢٠، ١١٧	
١٧٨، ١٧٦	ساوم بأرض فكان صاحب الأرض عاسراً
١٦٨	استشارني عمر بن الخطاب رضي الله عنه في بيع أمهات الأولاد
١٤١، ٧٢	(ش) اشترى عبدالرحمن من عثمان فرساً
٤٦٠، ٤٥٦، ٤٥١، ٤٠٩	شكى ذلك إلى عثمان فرأى أن الولد يحوز
٤٦٢	

( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
٤٣٨، ١٤٦	شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان رضي الله عنه
	(ع)
٣١٧، ٣١٠	عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر على الشطر
٣٢٤	عمل في مال لعثمان بن عفان على أن الربح بينهما
٦٠	عن عثمان بن عفان قال كنت أبيع التمر في السوق
	(ف)
٤٧٨، ٤٧٦، ٤٦٧	فتحوا صندوقاً له فوجدوا فيه ورقة
٢٠١، ٦٠	فسألت رسول الله ﷺ فقال إذا سميت الكيل فكل
٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٦، ٤٥١	فقال عثمان نظرنا في هذه النحول
٢٨٣	فقض عثمان أن من كان اقتضى من حقه شيئاً
٩٣	فقليل لعثمان إنك قد غبنت
٢٢	فكان يلي عثمان وضوء الليل بنفسه
٢٥٠	في الحوالة يرجع ليس على مسلم توى
٤٥١	في رجل وهب لآخر هبة فقبضها
	(ق)
	قال أصحاب النبي ﷺ وودنا أن عثمان بن عفان وعبدالرحمن
٥٥	تبايعا
٣٢٨	قال بل هاهنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين

( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
٢٢ ٤٥٦، ٤٥١، ٤٠٩ ٤٦٢، ٤٦٠	قال رأيت عثمان بن عفان يخرج يوم الجمعة قال شكى ذلك إلى عثمان أن الولد إذا كان صغير
٢٣١ ٣٦٦، ٣٦٢، ٣٥٥	قال شهدت عثمان يأمر في خطبته بقتل الكلاب قال عثمان لا شفعة في بئر ولا فحل
٣٢٤ ٣٠٩ ٤٠٩، ٤٠٣، ١٤٧ ٤٢٢، ٤٢٠، ٤١٤ ٤٣٠، ٤٢٧، ٤٢٥ ٤٤١، ٤٣٩، ٤٣٧	قال كان عثمان رجلاً تاجراً في الجاهلية والإسلام قال كان ابن عمر يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ قال من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد
٣٦٦، ٣٦٢ ٢٣١، ٢٢٤ ٣٠٩ ٢١٣ ٢٩٠، ٢٧٧ ٢٣٨	قال لا مكايلة إذا وقعت الحدود ولا شفعة قتل رجل في خلافة عثمان كلباً لصيد قد علمت أن الأرض كانت تكرى على عهد رسول الله ﷺ قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب وزادني قضي عثمان من اقتضى من حقه قبل أن يفلس قضى بالجائحة على المشتري
٣٣٩، ١٣٤ ٣٢٧	(ك) كان أصحاب محمد ﷺ يشددون في بيع المصاحف كان العباس بن عبدالمطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط

( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
٣٢	كان عثمان أعلمهم بالمناسك
٣٢٤	كان عثمان رجلاً تاجراً في الجاهلية والإسلام
٣٤٤	كان عثمان بن عفان رضي الله عنه يكره أن يعمل المرء حجاً
٢٠١، ١٨٠	كان عثمان يشتري الإبل
١٣٤	كان ابن مصبح يكتب المصاحف في زمان عثمان
٣١٧، ٣١٠، ٣٠٩	كان ابن عمر يكره مزارعه على عهد النبي ﷺ
٣٢٧	كان يكون عنده مال اليتيم فيزيه
١٥٧	كان ينهي عن الحكرة إلا في الطعام
٤١٧، ١٦٤	كانت ركية ليهودي يبيع المسلمين ماءها
٣٢	كانوا يرون أن أعلم الناس بالمناسك عثمان
١٧٢	كتب إليه أن يتاع له مائة أهل بيت
١٤٧	كتب ابن عامر إلى عثمان كتاباً
١٧٢	كتب عثمان إلى أبي أن يشتري مائة أهل بيت
٢٠١، ١٢٩، ٦٠	كنت أبيع التمر في السوق
١٢٩، ٦٠	كنت أبتاع التمر من بطن من اليهود
	(ل)
٣٢	لو هلك عثمان وزيد بن ثابت في بعض الزمان لهلك علم الفرائض
	(م)
٨٩، ٧٦	ما متعك من قبض مالك

( تابع فهارس الآثار )

الصفحة	فهارس الآثار
٨٢، ٨١	من أقال نادماً بيعته
١٥٥	من ابتاع رومة غفر الله له
٤٥٦، ٤٥١، ٤٠٩	من نحل ولدا له صغير لم يبلغ
١٤٨، ١٤٧	من يزيد في هذا المسجد بيت في الجنة
٤٠٩، ٤٠٣، ١٦٤، ١٥٥	من يشتري بئر رومة
٤٣٠، ٤٢٧، ٤١٧، ٤١٤	
٤٤١، ٤٣٧	
٤٠٣، ١٤٨، ١٤٧	من يشتري قطعة فيزيدها في المسجد
٤٢٠، ٤١٤، ٤٠٩	
٤٢٧، ٤٢٥، ٤٢٢	
٤٣٩، ٤٣٧، ٤٣٠	
٤٤١	
٤٠٩، ٤٠٣، ١٤٧	من يشتري هذا النخل فيقيم به قبلة المسجد
٤٢٢، ٤٢٠، ٤١٤	
٤٣٠، ٤٢٧، ٤٢٥	
٤٤١، ٤٣٩، ٤٣٧	
	(ن)
٤١٧، ١٦٤	نعم الحفير حفير المزني
	(هـ)
٤٠٩، ٤٠٣، ١٤٧	هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال من يشتري هذا النخل
٤٢٢، ٤٢٠، ٤١٤	
٤٣٠، ٤٢٧، ٤٢٥	
٤٤١، ٤٣٩، ٤٣٧	

(تابع فهارس الآثار)

الصفحة	فهارس الآثار
	(و)
٥٥	وَدَدْنَا لَوْ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَبَايَعَا
٣٠١	وَكَانَ يَقُولُ إِنَّ لَهَا قَحْمًا يَحْضُرُهَا الشَّيْطَانُ
٣٠١	وَكَانَ عِنْدَ عَثْمَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَلِيٌّ حَاضِرٌ

## تراجم الفقهاء

( أ )

- إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور : ٥٢ ، ١٤٤ ، ٢٨٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٤ ، ٤٥٥ .
- إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي : ٨٨ ، ١٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٣١٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٤٦٢ .
- أحمد بن حنبل : ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٣١٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ، ٤٣٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ .
- إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن ر اهويه : ٥٢ ، ٨٩ ، ٣٤١ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤٦٢ .
- إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المزني : ١٠٧ .
- إياس بن معاوية : ٣٧٣ ، ٤٧٥ .
- أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني : ١٤٤ .

( ث )

- الثور : سفیان بن سعيد بن مسروق :

( ج )

- جابر بن عبد الله بن حرام : ١٣٩ ، ٤٠٦ .

## ( ح )

– الحسن البصري : ٨٧ ، ١٣٧ ، ٢٩١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٦٠ ، ٤٧٣ .

## ( ر )

– ربيعة : ٣٤٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ .

– رفيع بن مهران الرياحي أبو العالية : ١٣٩ .

## ( س )

– سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : ١٣٨

– سعيد بن جبير بن هشام : ١٣٩ .

– سعيد بن المسيب : ٨٧ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٢٦٤ .

– سفيان بن سعيد بن مسروق : ١٤٣ ، ٢٩١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٤٥٥ .

– سلمان بن خلف أبو الوليد الباجي : ١٠٦ .

– سليمان بن يسار : ٣١٦ ، ٣٦٤ .

## ( ش )

– شريح بن الحارث الكندي : ٨٧ ، ٢٧٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،

٤٢٨



## ( ط )

— طاووس بن كيسان اليماني : ٨٧ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ .

## ( ع )

- عامر بن شرحبيل الشعبي : ٨٧ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ٣٤٣ ، ٤٧٣ .
- عبد الله بن أحمد بن قدامة : ٦٨ ، ٢٦٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٧ .
- عبد الله بن حسن العنبري : ٢٨٩ ، ٣٥٨ ، ٤٧٤ .
- عبد الله بن الزبير : ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٤٠٠ .
- عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابية : ١٣٥ .
- عبد الله بن شيرمة : ٤٩ ، ٢٨٩ ، ٣٦٢ .
- عبد الله بن عباس : ١٣٩ ، ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٦٢ .
- عبد الله بن عمر بن الخطاب : ٣١٩ ، ٤٠٧ .
- عبد الله بن مسعود : ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٦٢ .
- عبد الله بن يزيد بن عمرو : ١٣٨ .
- عبد الرحمن بن أبي ليلى : ٤٩ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٦٢ ، ٤٣٥ .
- عبد الرحمن بن الأسود : ٣١٤ .
- عبد الرحمن بن الأصم : ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٥١ .
- عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي : ٥٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ .
- عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو سلمة : ١٣٩ .
- عبد الرحمن بن صخر الدوسي أبو هريرة : ٢٩١ ، ٣١٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٩ ، ٣٤٥ .
- عبد العزيز بن جعفر أبو بكر الخلال : ١٢٤ ، ٢٣٥ .
- عبد الكريم الرافي : ٢٧٣ .
- عبد الملك بن يعلى : ١٦٧ .

- عبید الله بن الحسن : ١٤٤ .
- عبیدة بن عمرو السلماني : ١٣٨ .
- عثمان البتي : ٦٨ ، ٧٠ .
- عثمان بن عفان : ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ .
- علقمة بن قيس بن عبد الله التحفي : ١٣٨ .
- علي بن أبي طالب : ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٣١٤ ، ٣٦٠ ، ٣٧٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤١٤ .
- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم : ٨٦ ، ١٣٢ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ .
- علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال : ١٣٣ ، ٤٢٥ .
- عمار بن ياسر : ٣١٤ ، ٣١٩ .
- عمر بن الخطاب : ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٦٢ .
- عمر بن عبد العزيز : ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ .
- علاء الدين بن مسعود الكساني ٥٩ .

## (ق)

- القاسم بن سلام أبو عبید : ٨٧ ، ٢٣٥ ، ٢٦٠ ، ٣١٤ ، ٤٦٣ .
- قتادة بن دعامة السدوس البصري : ١٣٩ ، ٣٥٨ .

## (م)

- مالك بن أنس : ١٤٣ ، ١٤٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٥٨ ،  
٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧ ،  
٤١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٦٢ .
- محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المالكي : ٤٧ .
- محمد أمين بن عابدين : ٣٤ .
- محمد بن إبراهيم بن المنذر : ٥٢ ، ١٤١ ، ٢٨٩ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٣٧ ،  
٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ .
- محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي : ١٠٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ،  
٣٦٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٠ ، ٤٠٠ ،  
٤٠٧ ، ٤٤٥ ، ٤٦٢ .
- محمد بن الحسن الشيباني : ٦٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ،  
٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٤١٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤٢٥ ،  
٤٣٥ .
- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب : ٨٨ .
- محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن الهمام : ٣٦ .
- محمد بن علي بن حسين : ٣٤٧ .
- محمد بن علي بن محمد الشوكاني : ١٣١ ، ١٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،  
٢٩٨ ، ٣٦٠ .

## (ن)

- النعمان بن ثابت : ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ،  
٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ،  
٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٤٥ .

( ي )

- يحيى بن سعيد الأنصاري : ٣٤٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ .
- يحيى بن سعيد : ٢٣٥ .
- يعقوب بن إبراهيم بن حبيب : ٦٩ ، ٧٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ،  
٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤٢٥ ، ٤٣٥ .
- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر - ١٦٦ ، ٢٩٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،  
٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٤٥١ .

## تراجم الرواه

( أ )

- أحمد بن ثابت الجحدري : ٣١٢ -
- أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي : ٧٩ -
- أحمد بن حازم بن أبي غرزة : ٦٣ -
- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي : ٦٢ ، ٦٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ -
- أحمد بن علي الموصلي : ٨٠ -
- أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي : ٩٤ -
- أحمد بن محمد بن حنبل : ٦٢ ، ٧٨ ، ١٣٠ ، ٧٩ ، ٣١١ -
- أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد بن الإعرابي : ١٦٩ -
- أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق : ٤٦٧٥ -
- أحمد بن منصور بن سيار البغدادي : ٦٣ -
- أحمد بن نجدة العريان ١٣٥ -
- إبراهيم بن الحارث التميمي ٢٣٩ -
- إبراهيم بن حماد بن إسحاق ٦٣ -
- أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم : ١٨١ -
- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي : ٣٣٦ -
- إبراهيم بن عمر بن كيسان : ١٣٠ -
- إبراهيم بن منصور بن إبراهيم السلمى : ٧٩ -
- إبراهيم بن مهاجر : ٣٧٥ -
- إبراهيم بن يزيد بن قيس : ٣٤٠ -
- أيان بن عثمان بن عفان : ٣٥٦ -
- الأحنف بن قيس : ١٤٦ -

- ١٥٠ - أزهر بن سعد السمان
- ٣٣٦، ٦٣ - إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة :
- ٣٣٦ - إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة :
- ١٩٢ - إسحاق بن موسى بن عبد الله :
- ٣١١، ١٧٣، ١٩٣، ٨٠، ٧٩، ٧٨ - إسماعيل بن إبراهيم بن عليه :
- ٢٧٨ - إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير :
- ٢١٤، ١٦٩ - إسماعيل بن أبي خالد الأحمس :
- ١٨١، ١٠٢ - إسماعيل بن نجيد بن أحمد السلمي :
- ٣١١، ١٣٣، ١٨١، ١٠٠ - ١- أيوب بن أبي تميمة كبسان السخيتاني :
- ٣١٢

## ( ب )

- ١٥١ - بشر بن آدم بنت أزهر السمان
- ٩٤ - بكار بن قتيبة بن أسد :
- ١٩٢ - ١٥٨ - بكير بن عبد الله الأشجع المخزومي

## ( ج )

- ٣٧٧ - جابر بن يزيد بن الحارث الجعفري :
- ٦٣ - جناح بن نذير المحارب :
- ٣٠٢ - جهم بن أبي الجهم :

## ( ح )

- ٢٦٥ . - حامد بن شعيب أبو العباس :
- ٣١٢ ، ١٩٣ - حبيب بن شهيد الأزدي
- ٣١٢ . - حجاج بن أرطاة :
- ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢١١ - الحسن البصري :
- ١٠١ - الحسن بن عطاء بن يسار المدني
- ٧٩ - الحسن بن علي بن محمد بن علي بن أحمد
- ١٦٩ . - الحسن بن محمد الزعفراني :
- ٧٩ . - الحسين بن عبد الملك الأديب :
- ١٠٢ . - حفص بن غيلان :
- ٦٦ ، ٦٤ . - الحكم بن عتبة أبو محمد الكندي :
- ١٧٣ . - حكيم بن عقال القرشي :
- ٣١٢ ، ٣١١ ، ٢٦٥ . - حماد بن زيد بن درهم :
- ٢١٠ ، ١٠١ ، ٨٠ . - حماد بن سلمة بن دينار البصري :
- ٦٦ - حماد بن أبي سليمان مولى إبراهيم
- ٢١١ ، ١٧٣ . - حميد بن هلال :

## ( خ )

- ١٣٥ . - خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان :
- ٣١٢ . - خالد بن مهران أبو المنازل :
- ٢٢٥ . - خلاس : بن عمرو الهجري البصري :
- ٢٥١ ، ٢٥٠ . - زايد بن جعفر بن طريف :

( د )

- داود بن رشيد الهاشمي : ١٠٢ .  
– داود بن أبي هند القشيري : ٢١١ .

( ر )

- رباح بن أبي معروف : ٩٥ ، ٩٤ .  
– الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي : ٣٤٤ .

( ز )

- زاهر بن أحمد النقي أبو المجد : ٧٩ .  
– زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة : ٨٠ .  
– زيد بن الحباب : ١٥٢ .

( س )

- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ .  
– سريج بن يونس بن إبراهيم : ٢٦٥ .  
– سعد بن أبي وقاص : ٢٤٠ .  
– سعيد بن إلياس الجريري : ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ١٣٥ .  
– سعيد بن الحكيم بن محمد : ٦٣ .  
– سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري : ٢٢٥ ، ١٧٣ ، ١٦٩ .



- ١٤٤ - سعيد بن مسلمة :
- ٤٥٢ ، ٢٧٨ ، ١٩٣ ، ١٣٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٥٦ - سعيد بن المسيب :
- ١٣٥ - سعيد بن منصور الخرساني :
- ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ١٧٣ ، ١٣٥ ، ٥٠ - سفيان بن سعيد الثوري :
- ٤٥٢ ، ٢١٤ - سفيان بن عيينة الهلالي :
- ٢١٤ - سلمة بن كهيل الحضرمي :
- ٣١٢ - سليمان بن حرب الأزدي :
- ٣٨٤ ، ١٥٨ - سليمان بن طرخان التميمي :
- ١٠٢ - سليمان بن موسى :
- ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ١٩٢ - سليمان بن يسار الهلالي :

### ( ش )

- ٣٢٦ - شبل بن العلاء بن عبد الرحمن :
- ١٠٠ - شريح بن الحارث النخعي :
- ٣٧٧ - شريك بن عبد الله النخعي :
- ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ١٩٣ - شعبة بن حجاج العنكي :
- ٢٣٢ - شيبان بن أبي شبة :

### ( ط )

- ٣١٢ - طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن :
- ١٣٤ - طلق بن السمح :

(٤)

- عارم محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان : ٣١١ ، ٣١٢ .
- عاصم بن عبد العزيز الأشجعي : ١٩٢ .
- عامر بن شراحيل الشعبي : ٢١٠ ، ١٦٩ .
- العباس بن الفضل النضروي : ١٣٥ .
- عباد بن عوام الكلابي : ١٠١ .
- عبد الله بن أحمد بن حنبل : ٣١١ ، ١٣٠ ، ٩٣ ، ٧٩ ، ٧٨ .
- عبد الله بن إدريس بن يزيد : ٣٥٦ .
- عبد الله بن جعفر بن أبي طالب : ٢٦٤ .
- عبد الله الحافظ الحاكم : ٣٤٥ .
- عبد الله بن زيد بن عمرو : ١٨١ .
- عبد الله بن شقيق العقيلي : ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ١٣٥ .
- عبد الله بن صالح بن محمد الجهني : ٢٣٩ ، ٦٣ .
- عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة : ٩٥ ، ٩٤ .
- عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر : ٣٥٦ .
- عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري : ٣٥٦ ، ١٠٠ .
- عبد الله بن علي الأزرق أبو أيوب : ٣٢٦ .
- عبد الله بن عمر بن الخطاب : ٤٠٥ ، ١٣٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٠ ، ٨٦ .
- عبد الله بن عون بن أرطبان : ١٨١ ، ١٥١ .
- عبد الله بن محمد بن حمدوية : ٩٤ .
- عبد الله بن محمد بن أبي شيبه : ١٧٣ ، ١٥٢ ، ١٠١ ، ٦٤ ، ٥٦ ، ٥٠ .
- ٣٠٢ ، ٢٥٠ ، ١٩٣ ، ١٩٢ .
- ٣١٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ .
- ٣٦٨ ، ٣٥٢ .
- عبد الله بن محمد بن أبي مريم : ٦٣ .

- ٦٣ : - عبد الله بن المغيرة بن معقيب
- ٣٢٥ ، ١٩٢ - عبد الله بن وهب بن مسلم :
- ١٥٢ ، ١٣٠ ، ٦٢ ، ٦٣ - عبد الله بن لهيعة بن عقبة :
- ٦٢ - عبد الله بن يزيد المكي :
- ٢٢٥ ، ٥٦ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري :
- ١٣٥ - عبد الجبار بن عمر الأيلي :
- ١٧٠ - عبد الرحمن بن الأولاد :
- ١٨١ - عبد الرحمن بن حماد الشعبي :
- ١٠٢ - عبد الرحمن الشريحي :
- ١٣٠ - ٦٢ - عبد الرحمن بن عبد الله أبو سعيد مولى بن هاشم :
- ٦٢ - عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري :
- ١٥٢ - عبد الرحمن بن عديس البلوي :
- ٤٦٨ - عبد الرحمن بن عمر بن أبي عمر الأوزاعي :
- ١٠٢ - عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم البغوي :
- ٩٥ - عبد الرحمن بن مهدي :
- ٣٢٦ ، ٣٢٥ - عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي :
- ٤٦٧ - عبد الرحيم بن زيد الحواري
- ١٥٢ ، ١٣٥ ، ١٣٠ ، ١٠٠ ، ٥٧ ، ٥٦ : عبد الرزاق بن همام الصنعاني :
- ٣٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٣٣ ، ١٨١ ، ١٧٣ ، ١٧٠
- ٤٥٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥
- ٦٣ - عبد السلام بن حرب بن مسلم النهدي :
- ١٣٠ - عبد الكريم بن مالك الجزري :
- ٢٣٩ ، ١٣٤ - عبد الملك بن حبيب الأندلسي :
- ٦٤ - عبد الملك بن حميد بن أبي غنية :
- ١٧٠ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح :

- ٩٤ . عبد الملك بن محمد الرقاش : -
- ١٥٠ . عبد الملك بن هارون عنتره : -
- ٣١١ ، ٣١٢ . عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي : -
- ٣٢٦ . عبيد الله بن داره : -
- ٩٤ . عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي : -
- ٦٣ ، ٦٢ . عبيد الله بن لهيعة بن عقبة : -
- ١٦٩ . عبيدة بن عمرو السلماني : -
- ٩٤ . عثمان بن أحمد بن السماك : -
- ٢٣٩ . عثمان بن سهل بن حنيف : -
- ٤٦٧ ، ٢٦٤ . عروة بن الزبير بن العوام : -
- ١٠١ . عطاء بن بيسار الهلالي : -
- ١٤٦ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ . عطاء بن فروخ : -
- ٢١٥ . عطاء بن يعقوب المدني : -
- ٣٨٤ ، ٢٦٥ . عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي : -
- ١٥١ . عقبة بن عامر الجهني : -
- ٩٥ . علقمة بن وقاص : -
- ٢٧٨ . علي بن حجر بن إياس العدسي : -
- ٢١٤ . علي بن صالح بن حي الهمداني : -
- ٣١٢ . علي بن عبد العزيز البغوي : -
- ٦٣ . علي بن عمر بن أحمد الدار قطني : -
- ٦٢ . علي بن محمد بن عبد الله بن بشران : -
- ٦٢ . علي بن محمد بن أحمد المصري : -
- ٦٢ . علي بن ميمون : -
- ١٥١ . عمر بن عبيد الله : -
- ٣٢٦ . عمر بن عثمان بن هاني : -

- عمر بن مالك الشرعبي : ١٩٢ .
- عمران بن أبي أنس : ٢٣٢ .
- عمرو بن شعيب بن محمد : ١٣٠ .
- عمرو بن عبد الله الهمداني : ٥٠ .
- عنتره ابن أبي وكيع الشيباني : ١٥٠ .
- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب : ٣٢٦ ، ٣٢٥ .

### ( ق )

- القاسم بن أبي بزة المكي : ٢١٥ .
- القاسم بن سلام : ٢٦٥ .
- قتادة بن دعامة السدوسي : ٢٢٥ ، ١٩٣ ، ١٥٢ .

### ( ك )

- كهيل بن معين أبو سلمة : ٢١٤ .

### ( ل )

- ليث بن أبي رقية : ١٩٢ .
- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهري : ٢٣٩ .

### ( م )

- مالك بن إسماعيل أبو غسان : ٦٣ .
- مالك بن أنس : ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢٢٥ ، ٣٢٥ .

- ١٩٢ ، ١٩١ . - مالك بن أبي عامر :
- ٢٣٢ . - مبارك بن فضالة :
- ٧٩ . - المبارك بن المبارك :
- ٣١٢ ، ١٩٢ . - مجاهد بن جبر :
- محمد بن إبراهيم بن الحارث :
- ٣٢٥ ، ١٠٢ . - محمد بن إبراهيم اليوشيجي :
- ٢٦٥ . - محمد بن أحمد بن الحسن الصواف :
- ٢٧٨ . - محمد بن أحمد بن زكريا :
- ٣٢٦ . - محمد بن إدريس بن العباس الشافعي :
- ١٤٥ . - محمد بن إسحاق بن إبراهيم :
- ٢٧٨ . - محمد بن إسحاق بن خزيمة :
- ٢٣٢ . - محمد بن إسحاق بن يسار :
- ٣١٠ ، ٦٣ . - محمد بن إسحاق الصغاني :
- ٦٣ . - محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمى الترمذي :
- ٢٥١ . - محمد بن أيوب بن يحيى :
- ١٤٣ . - محمد بن أبي بكر :
- ٢١٠ . - محمد بن حيان الأحوص البغوي :
- ٢٧٨ . - محمد بن أبي حرملة :
- ٢٦٤ . - محمد بن الحسن بن عمران المزني :
- ٥٦ . - محمد بن الحسين بن أحمد الفارس :
- ٤٦٥ . - محمد بن سعد بن منيع الهاشمي :
- ٢٦٥ ، ١٩٣ ، ١٨١ ، ١٠٠ . - محمد بن سيرين :
- ٩٤ . - محمد بن شاذان أبو بكر الجوهري :
- ٣١١ . - محمد بن عبد الله بن بزيع :
- ٣٢٥ . - محمد بن عبد الله بن الحكم :

- محمد بن عبير : ١٦٩ .
- محمد بن علي بن دحيم الشيباني : ٦٣ .
- محمد بن عمارة ٣٥٥ .
- محمد بن عمر بن واقد الأسلمي : ٤٥٦ ، ٣٢٥ .
- محمد بن الفضل السدوسي : ٢٧٢ ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٨٠ .
- محمد بن مثنى بن عبيد العنزي : ٢٢٥ .
- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري : ٤٥٧ ، ٨٥ ، ٥٧ ، ٥٦ .
- محمد بن المقرئ : ٧٩ .
- محمد بن يحيى المدني : ١٠٠ .
- محمد بن يزيد الربيعي القزويني : ٦٢ .
- مخرمة بن بكير : ١٨٦ ، ١٥٤ .
- مرة بن شراحبيل أبو اسماعيل الهمداني : ٥٠ .
- مسدد بن مسرهد الأسدي : ٢١٠ .
- مسلم بن خالد المخزومي : ٤٦٥ .
- مسلمة بن علقمة المازني : ٢١٠ .
- معاذ بن جبل : ٣١٢ .
- معاوية بن حيدة بن كعب القشيري ٤٥٦ .
- معاوية بن قررة بن إياس : ٢٥١ ، ٢٥ .
- معتمر بن سليمان التميمي : ٣٨٢ .
- المعتمر بن سليمان : ١٤٥ .
- معقل بن سنان الأموي : ٣٤٣ .
- معمر بن راشد أبو عروة الأزدي : ٣٩٠ ، ٢٣٣ ، ١٧٣ ، ١٥٢ ، ١٠٠ ، ٥٦ .
- معن بن عيسى بن عبد الله الأشجعي : ١٥٤ .
- مغيرة بن مقسم العيني : ١٦٩ .
- المنذر بن مالك بن قطعة أبو نصر : ٣٨٢ .

- منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي : ٣٤٠ .
- منقذ بن قيس المصري مولى بن سراقه : ٦٣ .
- مهران اليشكري : ١٦٩ .
- موسى بن إبراهيم : ٢٤٠ .
- موسى بن حكيم : ١٥١ .
- موسى بن طلحة : ٣٧٥ .
- موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
- موسى بن وردان العامري : ١٣٠ ، ٦٣ ، ٦٢ .

## ( ن )

- نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ١٩٢ .
- نافع : أبو عبد الله المدني موسى بن عمر : ٣١١ ، ٣١٢ .
- النعمان بن ثابت الكوفي : ٣٢٦ .

## ( هـ )

- هارون بن عنتره : ١٥٠ .
- هبة الله بن الحسن الطبري أبو القاسم : ٥٦ ، ٩٤ .
- هبة الله أبو القاسم هبة الله بن محمد عبد الواحد : ٧٩ .
- هشام بن حسان الأزدي العردوسي : ٢٦٥ .
- هشام الدستوائي هشام بن أبي عبد الله : ٢٢١٥٠٨ .
- هشام عبد الملك الطيالسي أبو الوليد : ٢٥١ .
- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام : ٢٦٤ ، ٢٦٥ .
- هشيم بن بشير بن القاسم السلمي : ١٦٩ ، ١٧٣ .
- هلال بن يحيى بن مسلم البصري : ٩٤ .



## ( و )

- الواقدي : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
- وضاح أبو عوانة ١٦٩
- وكيع بن الجراح : ٥٠ ، ١٠١ ، ١٩٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٠ .
- الوليد بن عيسى أبو وهب العامري : ٣٤٤ .
- الوليد بن مسلم القرشي : ١٠٢ .
- الوليد بن أبي الوليد عثمان : ١٥٨ .

## ( ي )

- يحيى بن إسحاق السيلحيني : ٦٢ .
- يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس : ٦٣ .
- يحيى بن أبي الحجاج : ١٤٣ .
- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة : ٦٤ ، ٣١٢ ، ٣٤٣ .
- يحيى بن سعيد بن فروخ : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٥٨ ، ١٩١ .
- يحيى بن سعيد القطان : ١١٠١-١٥٨٥٤ .
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ .
- يحيى بن عبد الله بن بكير : ١٠٢ ، ٣٢٥ ، ١-٣ .
- يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية : ٦٤ .
- يحيى بن عثمان التمسي : ٣٤٧ .
- يحيى بن محمد بن صاعد : ١٥١ .
- يزيد بن حكيم العسكر : ١٤٤ .
- يزيد بن زريع أبو معاوية : ٣١١ .
- يزيد بن عمر المعافري : ١٥٢ .
- يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ٢٦٥ .

- ٢٦٤ . - يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم :
- ١٥٨ . - يعقوب بن حميد كاسب المدني :
- ٣٢٤ . - يعقوب المدني :
- ٣٠٢ . - يعلى بن عبيد بن أبي أمية :
- ١٥٠ . - يوسف بن موسى بن راشد القطان :
- ٣١٢ . - يوسف بن يعقوب القاضي :
- ٢٣٣ ، ٧٩ ، ٧٨ . - يونس بن عبيد :
- ١٧٣ ، ٨٦ . - يونس بن يزيد بن أبي النجار :

## باب الكنى

### ( أ )

- ٣٢٥ - أبو أحمد المهرجاني  
٥٠ - أبو إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني  
٣٢٦ - أبو أيوب عبد الله بن علي الأزرق

### ( ب )

- ٣١٢ - أبو بكر أحمد بن ثابت الحنجري  
٣٢٥ - أبو بكر بن جعفر  
٣٥٥ - أبو بكر بن حزم: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم  
٣٢٥ - أبو بكر بن الحسن بن طرقات  
٥٠ - أبو بكر بن أبي شيبة  
٢٣٩ - أبو بكر عثمان بن سهيل بن حنيف  
٥٠ - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة  
٧٩ - أبو بكر محمد بن المقرئ  
٩٤ - أبو بكر بكار بن قتيبة

### ( ث )

- ١٥٢ - أبو ثور الفهمي

## ( ج )

- ٩٤ - أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي
- ٦٣ - أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم
- ٣١٢ - أبو جعفر المؤذن الأنصاري

## ( ح )

- ١٩٢ - أبو الحجاج مجاهد بن جبر
- ٢٧٨ - أبو حرملة محمد
- ٣٢٦ - أبو الحسن النعمان بن ثابت
- ٢٥١ - أبو الحسين بن عبد الله بن محمد القهستاني

## ( خ )

- ٢١٤ - أبو خالد البجلي الأحمسي
- ٨٠ - أبو خثيمة زهير بن حرب

## ( س )

- ١٦٩ - أبو سعيد بن الأعرابي
- ١٥٨ - أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري
- ١٣٠ - أبو سعيد عبد الكريم بن مالك الجزري
- ٦٢ - أبو سعيد مولى بن هاشم عبد الرحمن بن عبد الله
- أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد البصري
- أبو سلمة كهيل بن معين

١٩٢ - أبو سهيل بن مالك هو نافع بن مالك

## ( ش )

٢٣٢ - أبي شيبه سيبان بن فروج

## ( ص )

٦٣ - أبو صالح عبد الله بن صالح الجهني

## ( ط )

٧٩ - أبو الطاهر المبارك بن المبارك

٢٧٨ - أبو الطاهر محمد بن الفضل

١٠٠ - أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن

## ( ع )

٣٧٥ - أبو عاصم الضحاك بن مخلد

١٤٣ - أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب

٢٦٥ - أبو العباس حامد بن شعيب

١٠٢ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوشيخي

٣١٢ - أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان

٢٦٥ - أبو عبيد القاسم بن سلام

- ٥٦ - أبو عروة معمر بن راشد
- ١٠٢ - أبو عمرو بن نجيد اسماعيل بن نجيد
- ١٦٩ - أبو عوانة وضاح اليشكري

## ( غ )

- ٦٣ - أبو غسان مالك بن إسماعيل

## ( ق )

- ١٠٢ - أبو القاسم البغوي عبد الرحمن بن محمد
- ٥٦ - أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري
- ٧٩ - أبو القاسم هبة بن محمد عبد الواحد
- ١٨١ - أبو قلابة عبد الله بن زيد
- ٩٤ - أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي

## ( م )

- ٧٩ - أبو المجد زاهر بن أحمد النعفي
- ٦٣ - أبو محمد جناح بن نذير المحارب
- ١٦٤ - أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني
- ٦٤ - أبو محمد الكندي الحاكم بن عتيبة
- ١٣٥ - أبو مسعود الجريري
- ١٧٤ - أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله

- ٦٣ - أبو المغيرة عبد الله بن المغيرة بن معقيب
- ٩٤ - أبو مكى الجوهرى محمد بن شاذان
- ٣١٢ - أبو المنازل خالد بن مهران
- ١٣٥ - أبو منصور النضروى

### ( ن )

- ٣٨٢ - أبو نضرة المنذر بن مالك
- ٨٠ - أبو النعمان عارم محمد بن الفضل

### ( أ )

- ٣٥٦ - ابن إدريس عبد الله بن إدريس يزيد
- ٢٣٢ - ابن أبي أنس عمران
- ١٤٤ - ابن أبي أنيسة زيد
- ٢٥٠ - ابن إياس معاوية بن قررة

### ( ب )

- ١٠٢ - ابن بكير يحيى بن عبد الله بن بكير

### ( ج )

- ١٧٠ - ابن جريح عبد الملك بن عبد العزيز
- ٣٠٢ - ابن أبي الجهم

## ( ح )

- ١٣٤ - ابن حبيب بن عبد الملك بن حبيب الأندلسي  
١٤٣ - ابن أبي الحجاج يحيى

## ( خ )

- ١٦٩ - ابن أبي خالد إسماعيل  
٢٧٨ - ابن خزيمة محمد بن إسحاق

## ( ر )

- ١٩٢ - ابن أبي رقية ليث

## ( ز )

- ٦٤ - ابن أبي زائدة يحيى بن زكريا

## ( س )

- ١٠٠ - ابن سيرين محمد بن سيرين

## ( ص )

- ١٥١ - ابن صاعد يحيى بن محمد



## (ع)

- ١٥١ - ابن عامر عقبة الجهني  
- ابن أبي عبد الله الرستوائي  
٧٨ - ابن عليّة  
٨٦ - ابن عمر " عبد الله بن عمر "  
٣٥٤ - ابن أبي عمر الأوزاعي عبد الرحمن  
٢١٤ - ابن أبي عمران سفيان بن عيينة  
١٥١ - ابن عوف عبد الله بن عوف بن أرضبان

## (غ)

- ٦٤ - ابن أبي غنية عبد الملك بن حميد  
٦٤ - ابن أبي غنية يحيى بن عبد الملك

## (ف)

- ٦٣ - ابن أبي فروة إسحاق بن عبد الله  
١٩٢ - ابن فضيل محمد بن فضيل بن غزوان

## (م)

- ٣٠٢ - ابن أمية يعلى بن عيد  
٦٢ - ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني

- ٧٩ - ابن المذهب الحسين بن علي بن محمد
- ١٣٥ - ابن مصبح
- ٩٤ - ابن أبي معروف رباح
- ١٤٤ - ابن أبي المليح زياد
- ٩٤ - ابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله

## (ن)

- ١٠٠ - ابن أبي تميمة أيوب بن أبي تميمة كيسان
- ٨٦ - ابن أبي النجاد يونس بن يزيد
- ١١٠ - ابن أبي هند داود القشيري
- ١٩٢ - ابن وهب عبد الله بن وهب بن مسلم

## (و)

- ١٥٨ - ابن أبي الوليد عثمان
- ١٥٠ - ابن أبي وكيع عنبرة الشيباني

## (ي)

- ١٠٠ - ابن أبي يحيى الأسلمي محمد

## باب الأنساب

( أ )

- ١٦٩ - الأحمس أبو خالد البجلي
- ٢١٠ - الأحوص محمد بن حيان
- ٧٩ - الأديب الحسين بن عبد الملك
- ٢٦٥ - الأزدي حماد بن زيد بن درهم
- ٥٦ - الأزدي معمر بن راشد
- ٢٦٥ - الأزدي هشام بن حسان العردوس
- ٣٢٦ - الأزرق عبد الله بن علي
- ٧٨ - الأسدي إسماعيل بن إبراهيم
- ٢٢٦ - الإسلامي محمد بن عمر بن واقد
- ١٠٠ - الإسلامي محمد بن أبي يحيى المدني
- ٣٣ - الأسلي إبراهيم بن محمد بن أب يحيى
- ١٦٤ - الأصبهاني عبد الله بن يوسف
- ١٤٣ - الأصم أبو العباس محمد بن يعقوب
- ١٦٩ - الأعرابي أبو سعيد أحمد بن محمد
- ٣٤٣ - الأموي معقل بن سنان
- ١٣٤ - الأندلسي عبد الملك بن حبيب
- ١٠٠ - الأنصاري عبد الله بن عبد الرحمن
- ٣٥٤ - الأوزاعي عبد الرحمن بن عمر
- ١٣٥ - الأيلي عبد الجبار بن عمر

( ب )

- ٢٦٥ - الباهلي : عفان بن مسلم بن عبد الله
- ١٦٩ - البجلي أبو خالد الأحمسي
- ٣١٢ - البصري أحمد بن ثابت الحجورب
- ٢١٠ - البصري الحسن البصري
- ٢٢٥ - البصري خلاس بن عمر الهجري
- ٦٢ - البصري عبد الرحمن بن عبد الله بن حبيب
- ٨٠ - البصري محمد بن الفضل السدوسي
- ٩٤ - البصري هلال بن يحيى بن مسلم
- ٦٣ - البغدادي أحمد بن منصور
- ١٠٢ - البغوي عبد الرحمن بن محمد
- ٣١٢ - البغوي على بن عبد العزيز

## ( ت )

- ٦٣ - الترمذي : محمد بن إسماعيل السلمي
- ١٥٨ - التميمي : سليمان بن طرخان
- ٩٤ - الشجني : عقبة بن مسلم
- ٣٨٢ - التيمي : معتمر بن سليمان
- ٢٣٩ - التيمي : موسى بن محمد بن إبراهيم

## ( ث )

- ٥٦ - الثَّقَفي : أحمد بن سعيد
- ٧٩ - الثَّقَفي : زاهد بن أحمد

- ٣١١ - النّقي : عبد الوهاب بن عبد المجيد
- ٥٠ - الثوري : سفيان بن سعيد
- ١٤٣ - الثوري : عباس بن محمد

### (ج)

- ١٣٥ - الجريري سعيد بن إياس
- ٣٧٥ - الجعفري جابر بن يزيد بن الحارث
- ٩٤ - الجوهري محمد بن شاذان
- ٣٠٢ - الجهمي جهم ابن أب الجهم
- ٦٣ - الجهني عبد الله بن صالح بن محمد
- ١٥١ - الجهني عقبة بن عامر

### (ح)

- ١٩٣ - الحجاج حجاج بن أرطاة
- ٤٥٦ - الحربي إبراهيم
- ٩٤ - الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد
- الحواري عبد الرحمن بن زيد

### (خ)

- ١٣٥ - الخرساني سعيد بن منصور

(د)

- ٦٣ - الدارقطني علي بن عمر بن أحمد  
- الدورقي يعقوب بن إبراهيم

(ذ)

- ٥٧ - الذهلي محمد بن يحيى

(ر)

- ٦٢ - الربيعي محمد بن يزيد القزويني  
٩٤ - الرقاشي عبد الملك بن محمد

(ز)

- ١٦٩ - الزعفراني الحسن بن محمد  
٤٦٥ - الزنجي مسلم بن خالد المخزومي  
٥٦ - الزهري ( محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب )

(س)

- ١٠٠ - السخثياني أيوب بن أبي تميمة كيسان  
١٥٢ - السدوسي : قتادة بن دعامة  
٨٠ - السدوسي محمد بن الفضل أبو النعمان

٢٧٨	- السعدي علي بن حجر بن إياس
٧٩	- السلمى إبراهيم بن منصور
٦٣	- السلمى محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذى
٣٤٠	- السلمى منصور بن المعتمر بن عبد الله
٩٤	- السماك عثمان بن أحمد
١٥١	- السمان أزهر بن سعد
٥١	- السمان بشر بن آدم أزهر

### (ش)

٣٢٦	- الشافعى محمد بن إدريس بن العباس
١٩٢	- الشرعبي عمر بن مالك
١٠٢	- الشريحي عبد الرحمن الكلابى
١٦٩	- الشعبى عامر بن شراحيل
١٨١	- الشعشى عبد الرحمن بن حماد
٢٤٧	- الشمسى يحيى بن عثمان
٧٨	- الشيبانى عبد الله بن أحمد بن حنبل
٦٣	- الشيبانى محمد بن علي بن دحيم

### (ص)

٥٦	- الصنعانى عبد الرزاق بن همام
٢٦٥	- الصواف محمد بن أحمد بن الحسن

## ( ط )

- ٥٦ - الطبري هبة الله بن الحسن  
٢٥٨ - الطلحي محمد بن القاسم  
٢٥١ - الطيالسي هشام بن عبد الملك

## ( ع )

- ٣٤٤ - العامري الوليد بن عيسى أبو وهب  
٦٢ - العامري موسى بن وردان  
٢٦٥ - العردوس هشام بن حسان الأزدي  
١٣٥ - العقيلي عبد الله بن شقيق  
٢٢٥ - العنزلي محمد بن منثي بن عبيد  
٢٦٤ - العوام عروة بن الزبير .

## ( غ )

- ٦٣ - الغافقي : يحيى بن أيوب

## ( ف )

- ٢٥٨ - الفراء محمد بن عبد الوهاب  
٨٥ - الفهمي الليث بن سعد بن عبد الرحمن



## (ق)

- ٦٢ - القزويني محمد بن يزيد الربيعي  
٢١٠ - القشيري داود بن أبي هند  
١٤٣ - القشيري تمامة بن حزن  
١٠٨ - القطان يحيى بن سعيد  
١٥٠ - القطان يوسف بن موسى  
٧٩ - القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان

## (ك)

- ١٥١ - الكبرواي : بكار بن قتيبة بن أسد  
٦٤ - الكندي : الحكم بن عتيبة  
٣٢٦ - الكوفي : النعمان بن ثابت

## (ل)

- ٩٥ - الليث علقمة بن وقاص

## (م)

- ٦٣ - المحارب جناح بن نذير  
٤٦٥ - المخزومي مسلم بن خالد  
١٠٢ - المخزومي يحيى بن عبد الله بن بكير  
١٠١ - المدني الحسن بن عطاء بن يسار  
٣٢٦ - المدني عمر بن عثمان بن هاني

٢٥٨	- المديني الزبير بن المديني
٣٤٣	- المرادي الربيع بن سليمان
٢٦٤	- المزني محمد بن الحسن بن عمران
٢٣٩	- المصري عبد الله بن صالح بن محمد
٦٣	- المصري منقذ بن قيس
١٥٢	- المعافري يزيد بن عمرو
٧٩	- المقرئ أبو بكر محمد
٦٢	- المكي عبد الله بن يزيد
٢١٥	- المكي القاسم بن أبي بزة

## ( ن )

١٠٠	- النخعي شريح بن الحارث
٣٧٥	- النخعي شريك بن عبد الله
١٣٥	- النضروي العباس بن الفضل

## ( هـ )

١٠٢	- الهاشمي داود بن رشيد
٤٦٥	- الهاشمي محمد بن سعد بن منيع
٢٢٥	- الهجري خلاس بن عمرو
٥٠	- الهراثي عمرو بن عبد الله
٥٠	- الهراثي مرة بن شراحيل
٢١٤	- الهمداني علي بن صالح بن حي

## ( ي )

١٠٢	- اليوشخي محمد بن إبراهيم
-----	---------------------------

# فهرس اللغة

( فهرس اللغة )

الصفحة	فهرس اللغة
	( أ )
٣٣٢	الإجارة
٣٧١	أحياء الموات
٣٦٢	أرف
٢٥٠	إفلاس
٧٦	الأقالة
٣٧٤	الإقطاع
	( ب )
١٥٥، ١٥٢، ٤٢٢،	بئر رومة
٤٣٥	
٦٨	البكر
٤٠	بيع
	( ت )
٩١	التلقي
٢٥٤، ٢٥٠	توى
	( ج )
٢٣٨	جائحة
٢٠١	جزاف
	( ح )
٣٤٤	الحجامة

(تابع فهرس اللغة)

الصفحة	فهرس اللغة
٢٥٨	الحجر
١٥٣، ١٥٧	حكره
٣٨٠	الحمى
٢٤٦	حوالة
	(خ)
٣٣٤	الخريت
٣٠١	الخصومة
٨٤	الخيار
	(ر)
١٩٠، ١٨٦	الربا
١٤٩	الربعة
٩٣	الرؤية
	(س)
٢٦٥	السفه
١٧٦	السماحة
	(ش)
٤٦	الشرط
٦٠	الشف
٣٥٢	الشفعة

(تابع فهرس اللغة)

الصفحة	فهرس اللغة
	(ص)
١٩٧	الصرف
	(ض)
٣٨٦	ضالة
٢١٩	الضمان
٤٢٦	ضياًعاً
	(ع)
١٤٥	العقار
٩٨	العيب
	(غ)
١٣٨،٨٩	الغبن
٩٢	غبن المسترسل
	(ف)
١٨٤	فضل
٣٣	فقه
	(ق)
٥٩	قبض
٢٠٨	القرض
	(ل)
٣٨٦	اللقطة

( تابع فهرس اللغة )

الصفحة	فهرس اللغة
	(م)
٢٩٠	المتاع
٢٠١	المجازفة
١٨٠	المرابحة
١٤٥	مربد
٣٠٧	المزراعة
١٧٨	المساوامة
١٦٤	المشاع
٣٢٢	المضاربة
٣٤-٣٣	معاملات
٢٧٧	المفلس
١٤٥	مليه
	(ن)
٩٢	النجشى
١٨٨	النسيئة
	(هـ)
٤٤٥	الهيئة
	(و)
٨٥	الوادي
٤٦٤	الوصية
٤٠٠	الوقف
٢٩٤	الوكالة
	(ي)
١٢٩	اليهود

## المراجع

- (١) القرآن الكريم :  
كتب علوم القرآن والتفسير :  
(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم  
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي  
مطابع الشعب .
- (٢) تفسير القرآن العظيم  
أبو الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤هـ  
طبعة ( بدون ) دار الفكر - بيروت - لبنان سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨٣م .
- (٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن .  
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري والمتوفى سنة ٣١٠هـ  
طبعة - بدون - دار الفكر - بيروت - لبنان .
- (٤) الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ .  
طبع دار الشعب - القاهرة - مصر و سنة ١٣٧٢هـ  
تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني - الطبعة الثانية .
- (٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور :  
للإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي  
طبعة ( بدون ) طبع المكتبة الإسلامية ومكتبة جفوى في طهران .



(٦) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني :  
للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ( المتوفى سنة  
١٢٧٠هـ  
طبعة ( بدون ) طبع إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي -  
بيروت - لبنان .

(٧) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير  
للقاضي الحافظ محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ  
الطبعة الأولى مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده - بمصر - القاهرة سنة ١٣٥٠هـ.

(٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .  
لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي .  
مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده - القاهرة - مصر - سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

### كتب الحديث وعلومه :

(أ) كتب الحديث

(١) الأحاد والمثاني .

أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني والمتوفى سنة ٢٨٧هـ ، تحقيق : د  
: باسم فيصل أحمد الجوابرة .

الطبعة الأولى ، دار الراية - الرياض - السعودية - سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٢) الأحاديث المختارة

أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي والمتوفى سنة  
٦٤٣هـ تحقيق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش .

الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة السعودية - سنة ١٤١٠هـ .

### (٣) أمالي المحاملي

أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي المتوفى سنة ٣٣٠هـ تحقيق :  
د : إبراهيم القيسي .

الطبعة الأولى ، المكتبة الإسلامية - دار ابن القيم - مدينة عمان - الأردن -  
الدمام - سنة ١٤١٢هـ .

### (٤) أمثال الحديث

أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الدامهر مزي المتوفى سنة ٥٧٦هـ تحقيق :  
أحمد عبد الفتاح تمام . الطبعة الأولى - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان ،  
سنة ١٤٠٩هـ .

### (٥) الأموال

للإمام الحجة أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ تحقيق وتعليق محمد  
خليل هراس : الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦م .

### (٦) الترغيب والترهيب في الحديث الشريف

للإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري والمتوفى سنة  
٦٥٦هـ ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين .

الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - سنة ١٤١٧هـ .

(٧) الجامع الصغير للسيوطي

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيرى والمتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق /  
محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين إبن علي ابن زين العابدين المناوي .  
دار طائر العلم - جدة - السعودية .

(٨) الجامع لمعمر بن راشد

معمر بن راشد الأزدي المتوفى سنة : ١٥١ هـ ، تحقيق : حبيب الأعظمي  
(منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج ١٠)  
المكتب الإسلامي - بيروت - سنة ١٤٠٣ هـ .

(٩) سنن البيهقي الكبرى

لإمام المحدثين الجليل أبي بكر بن أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي -  
والمتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق : محمد عبد القادر .  
مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - السعودية - سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

(١٠) سنن الترمذي ( جامع الترمذي )

لأبي عيسى / محمد بن عيسى الترمذي السلمي ، والمتوفى سنة : ٢٧٩ هـ .  
تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون . الطبعة بدون ، دار إحياء التراث العربي -  
بيروت - لبنان .

(١١) سنن أبي داؤود

للحافظ أبو داؤود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السيجستاني والمتوفى  
سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد .  
الطبعة بدون ، دار الفكر - القاهرة - مصر .

## (١٢) سنن الدارقطني

للحافظ أبو الحسن / علي بن عمر الدارقطني البغدادي والمتوفى سنة : ٣٨٥هـ  
تحقيق / السيد عبد الله هاشم يماني المدني .  
الطبعة بدون / دار المعرفة - بيروت - لبنان ، سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .  
ودار المحاسن للطباعة - القاهرة - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

## (١٣) سنن الدارمي

للحافظ أبو محمد / عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي والمتوفى سنة ٢٥٥هـ  
تحقيق / فواز أحمد زمرلي . خالد السبع العلمي .  
الطبعة الأولى / دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، سنة ١٤٠٧هـ .

## (١٤) سنن سعيد بن منصور

سعيد بن منصور والمتوفى سنة ٢٢٧هـ تحقيق : د . سعيد بن عبدالله بن  
عبدالعزیز آل حمید .  
الطبعة الأولى / دار العصيمي - الرياض - السعودية - سنة ١٤١٤هـ .

## (١٥) السنن المأثورة

محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله والمتوفى سنة ٢٠٤هـ  
تحقيق / د . عبد المعطي أمين قلعجي .  
الطبعة الأولى / دار المعرفة - بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٦هـ .

## (١٦) السنن الصغرى

إسم المؤلف / أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر والمتوفى سنة ٤٥٨هـ  
تحقيق / د . محمد ضياء الرحمن الأعظمي .  
الطبعة الأولى / مكتبة الدار / المدينة المنورة ، سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

## (١٧) سنن ابن ماجه

للحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ .  
تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي  
دار الفكر - بيروت - لبنان .

## (١٨) سنن النسائي الكبرى

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي والمتوفى سنة ٣٠٣هـ ،  
تحقيق / د. عبد الغفار سليمان البنداري . سيد كسروي حسن .  
الطبعة الأولى / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

## (١٩) سنن النسائي ( المجتبي )

أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي والمتوفى سنة ٣٠٣هـ  
تحقيق / عبد الفتاح أو غدة .  
الطبعة الثانية / مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا - ١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦م .

## (٢٠) السنة لابن أبي عاصم

عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني المتوفى سنة ٢٨٧هـ  
تحقيق / محمد ناصر الدين الألباني .  
الطبعة الأولى / المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان ، سنة ١٤٠٠هـ .

## (٢١) صحيح البخاري

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزيد البخاري  
الجعفي والمتوفى سنة ٢٥٦هـ \_ تحقيق / د. مصطفى ديب البغا .  
الطبعة الثالثة / دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

## (٢٢) صحيح ابن حبان

محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي المبستي والمتوفى سنة ٣٥٤هـ .  
تحقيق / شعيب الأرنؤوط .  
الطبعة الثانية / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

## (٢٣) صحيح ابن خزيمة

لأبي بكر بن محمد إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري المتوفى سنة ٣١١هـ  
تحقيق / د. محمد مصطفى الأعظمي  
الطبعة الثانية / المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

## (٢٤) صحيح مسلم

للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ  
تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي .  
الطبعة بدون / دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

## (٢٥) فضائل المدينة

المفضل بن محمد بن إبراهيم الجندي أبو سعيد والمتوفى سنة ٣٠٨هـ  
تحقيق / محمد مطيع الحافظ - غزوة بدر .  
الطبعة الأولى / دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٧هـ .

## (٢٦) فضائل مكة

الحسن بن يسار البصري أبو سعيد والمنوفى سنة ١١٠هـ . تحقيق / سامي مكّي  
العاني  
الطبعة بدون / مكتبة الفلاح - الكويت - ١٤٠٠هـ .

(٢٧) كتاب الآثار

لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة ١٨٢ هـ  
تحقيق / أبو الوفا  
الطبعة بدون / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٣٥٥ هـ .

(٢٨) كتاب السنن

أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني والمتوفى سنة : ٢٢٧ هـ  
تحقيق / حبيب الرحمن الأعظمي  
الطبعة الأولى / الدار السلفية - الهند ، ١٩٨٢ م .

(٢٩) المستدرک علی الصحیحین

لأبي عبد الله محمد النيسابوري المعروف بالحاكم ، والمتوفى سنة ٤٠٥ هـ  
تحقيق : مصطفى عبد القادة عطاء الطبعة الأولى / دار الكتب العلمية - بيروت -  
لبنان .

(٣٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل

أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني والمتوفى سنة ٢٤١ هـ  
مؤسسة قرطبة - مصر .

(٣١) مسند إسحاق بن راهويه ( ٤ - ٥ )

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المتوفى سنة ٢٣٨ هـ .  
تحقيق / د. عبد الغفور عبد الحق حسين بر البلوشي .  
الطبعة الأولى / مكتبة الإيمان - المدينة المنورة - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

### (٣٢) مسند ابن الجعد

علي بن الجعد بن عبيد بن الحسن الجوهري البغدادي والمتوفى سنة ٢٣٠هـ.  
تحقيق / عامر أحمد حيدز  
الطبعة الأولى / مؤسسة نادر - بيروت - لبنان - سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

### (٣٣) مسند البزار ١ - ٣

أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار والمتوفى سنة ٢٩٢هـ.  
تحقيق / د . محفوظ الرحمن زين الله .  
الطبعة الأولى / مؤسسة علوم القرآن - مكتبة العلوم والحكم - بيروت - المدينة  
١٤٠٩هـ.

### (٣٤) مسند الإمام أبي حنيفة

أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني والمتوفى سنة ٤٣٠هـ.  
تحقيق / نظر محمد الفاريابي .  
الطبعة الأولى / مكتبة الكوثر - الرياض - السعودية ، ١٤١٥هـ .

### (٣٥) مسند الحارث ( زوائد الهيثمي )

الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي والمتوفى سنة ٢٨٢هـ .  
تحقيق / د . حسين أحمد صالح الباكري  
الطبعة الأولى / مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة -  
السعودية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

### (٣٦) مسند الحميدي

أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي والمتوفى سنة ٢١٩هـ.  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .



الطبعة بدون / دار الكتب العلمية - مكتبة المتنبي - بيروت - القاهرة ،

### (٣٧) مسند الربيع

الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري

تحقيق / محمد إدريس . عاشور بن يوسف .

الطبعة الأولى / دار الحكمة - مكتبة الاستقامة ، بيروت - لبنان ، ١٤١٥ هـ .

### (٣٨) مسند الشافعي

محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي والمتوفى سنة ٢٠٤ هـ

دار الكتب العلمية - بيروت

### (٣٩) مسند الشاشي

أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي والمتوفى سنة ٣٣٥ هـ

تحقيق / د. محفوظ الرحمن زين الله .

الطبعة الأولى / مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - السعودية ، ١٤١٠ هـ .

### (٤٠) مسند الشاميين

أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني والمتوفى سنة ٣٦٠ هـ .

تحقيق / حمدي بن عبد المجيد السلفي .

الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

### (٤١) مسند الشهاب

محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي والمتوفى سنة ٤٥٤ هـ

تحقيق / حمدي بن عبد المجيد السلفي .

الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

(٤٢) مسند الطيالسي

أبو داود سليمان بن داود الفارسي البصري . والمتوفى سنة ٢٠٤ هـ  
دار المعرفة بيروت .

(٤٣) مسند عبد بن حميد

أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي والمتوفى سنة ٢٤٩ هـ  
تحقيق / صبحي البدري السامرائي - محمود محمد خليل الصعيدي .  
الطبعة الأولى ، مكتبة السنة . القاهرة - مصر ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٤٤) مسند أبي عوانه

أبي عوانه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الأسفرائيني والمتوفى سنة ٣١٦ هـ  
تحقيق / أيمن بن عارف الدمشقي .  
الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٨ م.

(٤٥) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم .

أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني المتوفى ٤٣٠ هـ  
تحقيق / محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ م.

(٤٦) مسند أبي يعلي

لأبي يعلي أحمد بن علي بن المثنى الموصلبي التميمي والمتوفى سنة ٣٠٧ هـ .  
تحقيق / حسين سليم أسد .  
الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق - سورية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٤٧) مصنف أبي شيبة

أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي والمتوفى سنة ٢٣٥ هـ

تحقيق / كمال يوسف الحوت . و سعيد محمد اللحام .  
الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، ١٤٠٩ هـ + دار الفكر -  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

#### (٤٧) مصنف عبد الرزاق

لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني والمتوفى سنة ٢١١ هـ تحقيق / حبيب  
الرحمن الأعظمي ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت - ١٤٠٣ هـ -  
١٩٨٣ م .

#### (٤٨) معتصر المختصر

أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي .  
عالم الكتب . بيروت - لبنان .

#### (٤٩) معجم الشيوخ

محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي أبو الحسين . والمتوفى ٤٠٢ هـ .  
تحقيق / د . عمر عبد السلام تدمري .  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة - دار الإيمان ، بيروت - طرابلس لبنان ،  
١٤٠٥ هـ .

#### (٥٠) معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي

أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيل والمتوفى سنة ٣٧١ هـ .  
تحقيق / د . زياد محمد منصور  
الطبعة الأولى ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة - السعودية ، ١٤١٠ هـ .

#### (٥١) المعجم الصغير

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني والمتوفى سنة ٣٦٠ هـ .

تحقيق / محمد شكور محمود الحاج أمير  
الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي - دار عمار ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥ هـ -  
١٩٨٥ م.

## (٥٢) المعجم الكبير

أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني والمتوفى سنة ٣٣٦٠ هـ  
تحقيق / حمدي بن عبد المجيد السلفي  
الطبعة الثانية ، دار النشر ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل - ١٤٠٤ هـ -  
١٩٨٣ م.

## (٥٣) معجم أبي يعلى

لأبي يعلى أحمد بن علي بن المنثى الموصلية والمتوفى سنة ٣٠٧ هـ  
تحقيق / إرشاد الحق الأثري  
الطبعة الأولى ، إدارة العلوم الأثرية ، فيصل آباد ، ١٤٠٧ هـ .

## (٥٤) المنتقى لأبن الجارود

لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النسيابوري و المتوفى سنة ٣٠٧ هـ .  
تحقيق / عبد الله البارودي .  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

## (٥٥) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان

لأبي الحسن لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي والمتوفى سنة ٧٠٨ هـ  
تحقيق / محمد عبد الزراق حمزه .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ،

## (٥٦) الموطأ

للإمام أبو عبد الله / مالك بن أنس الأصبحي . والمتوفى سنة ١٧٩هـ  
تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي .  
الطبعة بدون ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة - مصر

## (ب) كتب شروح الحديث والعلل

### (١) أوهام الحاكم

عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي والمتوفى سنة ٤٠٩هـ  
تحقيق / مشهور حسن محمود سلمان .  
الطبعة الأولى ، دار المنار ، الزرقاء - الأردن ، ١٤٠٧هـ .

### (٢) البيان والتعريف

إبراهيم بن محمد الحسيني والمتوفى سنة ١١٢٠هـ  
تحقيق / سيف الدين الكاتب  
الطبعة بدون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

### (٣) تحفة الأحوزي

لأبي العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣هـ  
الطبعة بدون ، دار الكتب العلمية - دار الفكر ، بيروت - لبنان .

### (٤) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني والمتوفى سنة ٨٥٢هـ  
تحقيق / السيد عبد الله هاشم يماني المدني .  
الطبعة بدون ، المدينة المنورة - السعودية ، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة  
بالقاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

(٥) التمهيد لابن عبد البر  
لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري والمتوفى سنة ٤٦٣هـ  
تحقيق / مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري  
الطبعة بدون ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧هـ .

(٦) التمييز  
لأبي الحسين / مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري والمتوفى سنة ٢٦١هـ  
تحقيق / د. محمد مصطفى الأعظمي .  
الطبعة الثانية ، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية ، ١٤١٠هـ .

(٧) تنوير الحوالك  
لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي والمتوفى سنة ٩١١هـ  
الطبعة الأولى ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

(٨) حاشية ابن القيم  
لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي والمتوفى سنة ٧٥١هـ  
الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

(٩) خلاصة البدر المنير  
عمر بن علي بن الملقن الأنصاري والمتوفى سنة ٨٠٤هـ  
تحقيق / حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي  
الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤١٠هـ .

(١٠) الدراية في تخريج أحاديث الهداية .  
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني والمتوفى سنة ٨٥٢هـ  
تحقيق / السيد عبد الله هاشم اليماني المدني .

الطبعة بدون - دار المعرفة ، بيروت

### (١١) الديباج

لأبي الفضل / عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي والمتوفى سنة ٩١١هـ.  
تحقيق أبو إسحاق الحويني الأثري  
الطبعة بدون ، دار ابن عفان ، الخبر - السعودية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

### (١٢) سبل السلام

محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير والمتوفى سنة ٨٥٢هـ.  
تحقيق محمد عبد العزيز الخولي .  
الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٧٩هـ .

### (١٣) شرح الزرقاني

محمد بن عبد الباقي يوسف الزرقاني والمتوفى سنة ١١٢٢هـ.  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤١١هـ .

### (١٤) شرح السيوطي

لأبي عبد الرحمن / عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي والمتوفى سنة ٩١١هـ.  
تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة .  
الطبعة الثانية ، دار النشر / مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب - سورية ،  
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

### (١٥) شرح سنن ابن ماجه

السيوطي + عبد الغني + فخر الحسن الدهلوي والمتوفى سنة ٩١١هـ.  
قديمي كتب خاتمة ، كراتشي .

## (١٦) شرح معاني الآثار

لأبي جعفر / أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي المتوفى  
سنة ٣٢١هـ تحقيق / محمد زهري النجار .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٩هـ .

## (١٧) شرح صحيح مسلم

لأبي زكريا محي الدين يحيى بن مشرف بن مري النووي والمتوفى سنة  
٦٧٦هـ  
الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٢هـ .  
+ الطبعة الأولى ، دار الريان للتراث - القاهرة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

## (١٨) علل أحمد بن حنبل

لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني والمتوفى سنة ٢٤١هـ  
تحقيق / صبحي البدر السامرائي  
الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف - الرياض ، ١٤٠٩هـ .

## (١٩) علل الترمذي

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سودة الترمذي والمتوفى سنة ٢٩٧هـ  
تحقيق / أحمد محمد شاكر ،  
الطبعة - بدون - دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٥٧هـ -  
١٩٣٨م .

## (٢٠) علل الترمذي للقاضي

لأبي طالب القاضي .  
تحقيق / صبحي السامرائي وأبو المعاطي النووي - محمود محمد الصعيدي .



الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٩ هـ .

(٢١)

(٢٢) علل الجارودي

لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن أحمد بن محمد بن عمار بن محمد بن  
حازم بن المعلى بن الجارود الجارودي والمتوفى سنة ٣١٧ هـ  
تحقيق / علي بن حسين بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري .  
الطبعة الأولى ، دار الهجرة ، الرياض ، ١٩٩١ م .

(٢٣) علل ابن أبي حاتم

لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي والمتوفى سنة  
٣٢٧ هـ  
تحقيق / محب الدين الخطيب .  
الطبعة - بدون - دار المعرفة - بيروت - لبنان ، ١٤٠٥ هـ .

(٢٤) علل الدارقطني

لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي والمتوفى  
سنة ٣٨٥ هـ  
تحقيق / د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي  
الطبعة الأولى ، دار طيبة ، الرياض - السعودية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٢٥) العلل المتناهية

عبد الرحمن بن علي بن الجوزي والمتوفى سنة ٥٩٧ هـ .  
تحقيق / خليل الميس  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .

## (٢٦) علل المديني

علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني والمتوفى سنة ٢٣٤هـ  
تحقيق / محمد مصطفى الأعظمي .  
الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠م.

## (٢٧) العلل ومعرفة الرجال

لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني والمتوفى سنة ٢٤١هـ  
تحقيق / وصي الله بن محمد عباس  
الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي - دار الخاتي ، بيروت - الرياض ،  
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

## (٢٨) عون المعبود

لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي  
الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٥هـ .

## (٢٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي والمتوفى سنة ٨٥٢هـ  
تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب .  
الطبعة - بدون - دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٣٧٩هـ .  
+ الطبعة الأولى دار الريان للتراث - القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

## (٣٠) فيض التقدير شرح الجامع الصغير

لمحمد عبد الرؤوف المناوي والمتوفى سنة ١٠٣١هـ  
الطبعة الأولى ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .

(٣١) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس .

لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي والمتوفى سنة ١١٦٢هـ  
تحقيق / أحمد القلاش  
الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ .

(٣٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي والمتوفى سنة ٨٠٧هـ  
الطبعة - بدون - ، دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي ، القاهرة - بيروت  
١٤٠٧هـ .

(٣٣) المراسيل لابن أبي حاتم

عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي والمتوفى سنة ٣٢٧هـ  
تحقيق / شكر الله نعمة الله قوجاني  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٧هـ .

(٣٤) المراسيل لأبي داود

لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني والمتوفى سنة ٢٧٥هـ  
تحقيق / شعيب الأرنؤوط  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ .

(٣٥) مصباح الزجاجاة

أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني والمتوفى سنة ٨٤٠هـ  
تحقيق / محمد المنتقى الكشناوي  
الطبعة الثانية ، دار العربية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

### (٣٦) المصنوع

علي بن سلطان محمد الهروي القاري والمتوفى سنة ١٠١٤هـ .  
تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة  
الطبعة الرابعة ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤٠٤هـ

### (٣٧) المطالب لعالية بزوايد المسانيد الثمانية :

ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني المولود ٧٧٣ ÷ المتوفى ٨٥٢هـ  
تحقيق الأستاذ المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي

### (٣٨) المنار المنيف

لأبي عبد الله / محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي والمتوفى سنة ٧٥١هـ  
تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة  
الطبعة الثانية ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب - سورية ، ١٤٠٣هـ. دار  
المعرفة - بيروت - لبنان .

### (٣٩) المنتقى شرح الموطأ

لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي والمتوفى ٤٧٤هـ  
دار الكتاب الإسلامي.

### (٤٠) نقد المنقول

لأبي عبد الله / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي والمتوفى سنة ٧٥١هـ  
تحقيق / حسن السماعي سويدان  
الطبعة الأولى ، دار القادري ، بيروت - لبنان ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

## (٤١) نصب الراية

لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي والمتوفى سنة ٧٦٢هـ  
تحقيق / محمد يوسف البتوري  
الطبعة - بدون - دار الحديث ، مصر ، ١٣٥٧هـ .

## (٤٢) نيل الأوطار شرح منقى الأخبار

لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني والمتوفى سنة ١٢٥٠هـ .  
الطبعة بدون الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٣م + دار الفكر .

### كتب الفقه :

#### (أ) المذهب الحنفي :

- (١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق  
زين الدين بن إبراهيم الشهير ( بابن نجيم ) المتوفى سنة ٩٧٠هـ - ١٥٦٣م)  
دار الكتب الإسلامي .
- (٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع  
لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧هـ -  
(١١٩١م)  
الطبعة بدون ، دار الكتب العلمية .
- (٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق  
فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٣هـ .  
دار الكتاب الإسلامي .

- (٤) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية .  
محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم الشهير ( بابن  
عابدين ) المتوفى سنة ١٢٥٢هـ .  
دار المعرفة .
- (٥) الجوهرة النيرة  
أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي المتوفى سنة ٨٠٠هـ  
المطبعة الخيرية .
- (٦) درر الحكام في شرح غرر الأحكام  
القاضي محمد بن فرموزا ( بمنلاخسروا ) المتوفى سنة ٨٨٥هـ - ٤٨٠م .  
دار إحياء الكتب العربية .
- (٧) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام  
على حيدر  
دار الجيل
- (٨) رد المحتار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار المعروف  
( بحاشية ابن عابدين )  
محمد أمين بن عمر المشهور ( بابن عابدين ) المتوفى سنة ١٢٥٢هـ -  
١٨٣٦م ) دار الكتب العلمية .
- (٩) فتح القدير ( شرح الهداية )  
كمال الدين محمد بن عبد الواحد الإسكندري السيواسي المعروف بابن الهماح  
المتوفى سنة ٨٦١هـ ، دار الفكر + دار إحياء التراث العربي - بيروت -  
لبنان .

- (١٠) شرح السير الكبير  
محمد بن أبي سهل السرخسي  
الشركة الشرقية للإعلانات .
- (١١) العناية على الهداية  
محمد بن محمود البابر تي المتوفى سنة ٨٧٦هـ  
دار الفكر
- (١٢) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر  
أحمد بن محمد الحموي  
دار الكتب العلمية .
- (١٣) الفتاوى الهندية  
جماعة من علماء الهند  
دار الفكر .
- (١٤) الفروق للكرابيسي  
أسعد محمد بن الحسين الكرابيسي المتوفى سنة ٥٧٠هـ  
عالم الكتب ، وزارة الأوقاف الكويتية .
- (١٥) المبسوط  
شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣  
٤٨٣هـ- ١٠٩٠م دار المعرفة .
- (١٦) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر  
عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان شيخي زاده المعروف بداماد أفندي

دار إحياء التراث العربي .

(١٧) مجمع الضمانات

أبو محمد غانم بن محمد البغدادي  
دار الكتاب الإسلامي .

(ب) المذهب المالكي :

(١) أنوار البروق في أنواع الفروق

شهاب الدين أبو العباس / أحمد بن إدريس المشهور (بالقرافي) المتوفى سنة  
٦٨٤هـ - ١٢٨٥م .

عالم الكتب

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد

محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥هـ  
مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ١٩٥٠م .  
دار الفكر - بيروت .

(٣) التاج والإكليل لمختصر خليل

أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق المتوفى سنة ٨٩٧هـ  
دار الفكر ، دار الكتب العلمية .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ -  
(١٨١٥م)

دار إحياء الكتب العربية .



(٥) بلغة السالك لأقرب المسالك ( حاشية الصاوي على الشرح الكبير )  
أبو العباس أحمد بن محمد الخلوني الشهير بالصاوي المتوفى سنة ١٢٤١هـ -  
دار المعارف بمصر .

(٦) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني  
علي الصعيدي العدوي  
دار الفكر .

(٧) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفه الوافيه  
( شرح حدود ابن عرفه للرصاع )  
قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن قاسم الرصاع المتوفى سنة ٨٩٤هـ -  
١٤٨٩م  
المكتبة العلمية .

(٨) شرح مختصر خليل للخرشي  
محمد بن عبد الله الخرشي المتوفى سنة ١١٠١هـ - ١٦٩٠م  
دار الفكر .

(٩) شرح ميارة  
محمد بن أحمد الفاسي لمبارة  
دار المعرفة .

(١٠) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك  
أبو عبد الله محمد بن أحمد المشهور بالشيخ ( عليش ) المتوفى ١٢٩٩هـ -  
١٨٨٢م .  
دار المعرفة .

(١١) منح الجليل شرح مختصر خليل  
أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشيخ عيش المتوفى سنة ١٢٩٩هـ-  
١٨٨٢م  
دار الكتب العلمية ، دار الفكر

(١٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني  
أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النقراوي المالكي المتوفى سنة ١١٢٥هـ .  
دار الفكر .

(١٣) كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي  
لابن عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري المتوفى سنة ٤٦٣هـ  
مكتبة الرياض الحديثة الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(١٤) المدخل لابن الحاج  
محمد بن محمد العبدري المالكي الفاسي المعروف (بابن الحاج) المتوفى  
٧٣٧هـ  
دار التراث .

(١٥) المدونة  
الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المتوفى سنة ١٧٩هـ - ٧٩٥م .  
دار الكتب العلمية .

(١٦) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل  
أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب  
المتوفى سنة ٩٥٤هـ - ١٥٤٧م . دار الفكر .

(١٧) مواهب الجليل من أدلة خليل  
الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكيني الشنقيطي ، غني بمراجعته عبد الله إبراهيم  
الأنصاري ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

### (ج) المذهب الشافعي :

- (١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية  
أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ  
دار الكتب العلمية .
- (٢) أسنى المطالب شرح روض الطالب  
أبو يحيى زكريا الأنصاري  
دار الكتاب الإسلامي
- (٣) الأشباه والنظائر  
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى ٩١١ هـ -  
١٥٠٥ م  
دار الكتب العلمية .
- (٤) الأم  
أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ - ٨٢٢ م .  
دار المعرفة .
- (٥) تحفة المحتاج شرح المنهاج  
شهاب الدين . أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة  
٩٧٤ هـ - ١٥٦٧ م . دار إحياء التراث العربي .

- (٦) التجرد لنقع العبيد  
حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب  
سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي  
دار الفكر العربي
- (٧) تحفة الحبيب على شرح الخطيب  
حاشية البجيرمي على الخطيب  
سليمان بن محمد البجيرمي المصري المتوفى سنة ١٢٢١هـ - ١٨٠٦م  
دار الفكر العربي
- (٨) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب  
( حاشية الجمل على شرح المنهج )  
سليمان بن منصور العجلي المصري ( الجمل )  
دار إحياء التراث العربي ، دار الفكر .
- (٩) حاشيتنا قليوبي وعميرة على شرح المحلي علي المنهاج  
المحققان المدققان الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة  
دار إحياء الكتب العربية  
القاهرة .
- (١٠) روضة الطالبين وعمدة المفتين  
للإمام النووي  
المكتب الإسلامي

- (١١) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية .  
شيخ الإسلام القاضي أبو يحيى زكريا الأنصاري  
المطبعة الميمنية
- (١٢) فتاوى الرملي  
شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري الرملي الشافعي المتوفى سنة ٩٥٧ هـ  
المكتبة الإسلامية
- (١٣) فتاوى السبكي  
أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ  
دار المعارف
- (١٤) الفتاوى الفقهية الكبرى ( فتاوي ابن حجر )  
شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي  
المكتبة الإسلامية .
- (١٥) المجموع شرح المهذب  
أبو زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - ١٢٧٧ م  
مطبعة المنيرية .
- (١٦) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج  
شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧ هـ -  
١٥٥٧ م. دار الكتب العلمية .
- (١٧) المنثور في القواعد  
بدر الدين بن محمد بهادر الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ - ١٣٩٢ م .

وزارة الأوقاف الكويتية .

(١٨) نهاية المحتاج إلى شرح ألفاظ المنهاج  
شمس الدين محمد بن أحمد الرملي المصري الشهير بالشافعي الصغير  
المتوفى سنة (١٠٠٤هـ - ١٥٩٦م) .  
دار الفكر .

### (د) المذهب الحنيلي

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين  
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف ( بابن قيم  
الجوزية ) المتوفى سنة ٧٥١هـ - ١٣٥٠م .  
دار الكتب العلمية .

(٢) الأنصاف في معرفة الراجح من الخلاف  
علاء الدين أبو الحسن بن سليمان بن أحمد المرادوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ -  
١٤٨٠م  
الطبعة الثانية إحياء التراث العربي + الطبعة الأولى - مطبعة السنة  
المحمدية - القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م . دار

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع  
للشيخ الإمام شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر ابن أحمد بن  
قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢هـ .  
مطبوع بحاشية المغني - مطبعة دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٢هـ .

(٤) دقائق أولى النهي شرح منتهى الإرادات ( المعروف بشرح منتهى  
الإرادات )

منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ - ١٦٤١م . عالم الكتب .

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية  
الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ -  
دار الكتب العلمية .

(٦) الفروع لابن مفلح  
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد المقدسي المتوفى سنة ٧٦٣هـ -  
١٣٦٢م  
الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٧) كشف القناع عن متن الإقناع  
منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ - ١٦٤٠م  
دار الكتب العلمية ، عالم الكتب ، بيروت .

(٨) متن الإقناع لطالب الانتفاع وشرحه كشف القناع  
للشيخ منصور بن محمد بن إدريس الحنبلي المتوفى سنة ١٠٥١هـ .

(٩) متن المقنع وشرحه الكبير  
للشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسي المتوفى سنة  
٦٨٢هـ ، مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

(١٠) مختصر الخرقى وشرحه المغنى  
لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي أبو موفق الدين المتوفى سنة  
٦٢٠هـ . مطبعة الإمام - القاهرة - سنة ١٩٦٥م .

(١١) المغني  
موفق الدين عبد الله بن أحمد المعروف (بابن قدامه) المتوفى سنة ٦٢٠هـ -  
١٢٢٣م  
دار إحياء التراث العربي + مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

(١٢) مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهي  
الشيخ مصطفى بن مسعد بن عبدة الرحبياني  
المكتب الإسلامي .

(هـ) الظاهرية :  
(١) المحلى بالاثار  
علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد المتوفى سنة ٤٥٦هـ -  
١٠٦٤م .  
دار الفكر ، دار الأفاق الجديدة - بيروت .

## أصول الفقه

(١) أصول الفقه  
للإمام فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن حسين البزدوي المولود سنة  
٤٠٠هـ والمتوفى سن ٤٨٢هـ (والمشهور بأصول البزدوي)  
طبع مكتب الصنائع - القاهرة - ١٣٠٧هـ .

(٢) أصول السرخسي  
للإمام الفقيه الأصولي أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى  
: ٤٩٠هـ حقق أصوله : أبو الوفاء الأفغاني رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف  
النعمانية .



طبع مطابع دار الكتاب العربي - القاهرة .

(٣) الأحكام في أصول الأحكام  
للشيخ الإمام العلامة ( سيف الدين أبي الحسن علي بن إسماعيل بن محمد الأمدي  
المولود سنة ٥٥١هـ والمتوفى سنة ٦٣١هـ .  
مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة - ١٣٨٧هـ - ١٩٨٦م .

(٤) الأحكام في أصول الأحكام  
للإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد المتوفى سنة ٤٥٦هـ .  
مطبعة السعادة - القاهرة - سنة ١٣٤٥هـ .

(٥) التوضيح شرح متن التنقيح  
للقاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري  
مطبوع بحاشية شرح التلويح على التوضيح ، مطبعة محمد علي صبيح -  
القاهرة .

(٦) تنقيح الأصول  
لصدر الشريعة عبيد الله وشرحه التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني  
مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .

(٧) التقرير والتخبير  
للعلامة المحقق ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩هـ  
الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة سنة ١٣١٧هـ .

(٨) تيسير التحرير

للعلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه

مطبعة مصطفى الحلبي - ١٣٥٠هـ

(٩) التحرير في علم الأصول

للإمام الكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ

وشرحه التقرير والتحرير - الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة

١٣٩٧..

(١٠) شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح

لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة ٧٩٢هـ

مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .

(١١) شرح المنار وحواشيه من علم الأصول

للعلامة عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك

المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥هـ .

(١٣) علم أصول الفقه

للشيخ عبد الوهاب خلاف .

الطبعة التاسعة - دار القلم بالكويت - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

(١٤) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت  
للعلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري  
الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٣٢٢ هـ .

(١٥) القواعد  
علاء الدين علي بن عباس البعلبي المعروف بابن للحام  
حقيقه وطبعه أيمن صالح الشعبان ، الطبعة الأولى : دار الحديث - القاهرة،  
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(١٦) كشف الأسرار على أصول البزدوي  
لعبد العزيز البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ  
طبع مكتب الصنائع - سنة ١٣٠٧ هـ

(١٧) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار  
للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسقي  
المتوفى : ٧١٠ هـ .  
الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة سنة ١٣١٦ هـ .

(١٨) منهاج الوصول إلى علم الأصول  
للقاضي عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي المتوفى ٦٨٥ هـ .  
مطبعة السعادة - القاهرة .

(١٩) مناهج العقول شرح منهاج الأصول  
للإمام محمد بن الحسن البخشي - مطبعة السعادة - القاهرة.

(٢٠) المحصول في علم الأصول  
لفخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى ٦٠٦هـ.

(٢١) متن المنار في أصول الفقه  
للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسقي المتوفى :  
٧١٠هـ  
المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥هـ.

(٢٢) مسلم الثبوت  
للإمام المحقق الشيخ محب الله بن عبد الشكور :  
الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣٢٢هـ .

(٢٣) المستصفي من علم الأصول  
للإمام محمد بن محمد بن محمد الطوسي أبو حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ .  
مطبوع على حاشية فواتح الرحموت .  
الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٣٢٢هـ .

(٢٤) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية وهم :  
(١) مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر .  
(٢) شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلين بن عبد السلام .

(٣) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم  
الطبعة الأولى - مطبعة المدني - القاهرة .

(٢٥) المعتمد في أصول الفقه :

لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المتوفى سنة ٤٣٦هـ  
دمشق ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

(٢٦) مرعاة الوصول :

لمحمد بن فرامرز بن علي المعروف بمنلا خسرو المتوفى سنة ٨٨٥هـ .  
الطبعة الأولى - المطبعة الخيرية - القاهرة سنة ١٣٢٠م .

(٢٧) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول :

للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ .  
مطبوع على حاشية التقرير والتحبير .

الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة سنة ١٣١٧هـ .

### كتب اللغة :

(٩٥) التعاريف

محمد عبد الرؤوف المناوى

المولود سنة ٩٥٢هـ والمتوفى سنة ١٠٣١هـ

تحقيق د . محمد رضوان الداية .

الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر - دار الفكر ، بيروت .

- (٢) التعريفات  
علي بن محمد بن علي الجرجاني  
المولود سنة ٧٤٠هـ المتوفى سنة ٨١٦هـ المحقق / إبراهيم الأبياري  
الطبعة الأولى عدد الأجزاء (١) دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٥هـ .
- (٣) طلبة الطلبة  
عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن لقمان نجم الدين أبو حفص النسفي  
المطبعة العامرة ، مكتبة المثنى ببغداد .
- (٤) مجمع الأمثال  
لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني المتوفى ٥١٨هـ  
المطبعة البهية - القاهرة .
- (٥) مختار الصحاح  
لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦هـ  
الطبعة الأولى - دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٦٧م .
- (٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير  
أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ - ١٣٦٨م .  
المكتبة العلمية .
- (٧) المعجم الوسيط  
قام بإخراجه / إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ،  
ومحمد علي النجار .  
وأشرف على طبعه عبد السلام هارون  
نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

مطبعة مصر - القاهرة - ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

- (٨) المغرب في ترتيب المعرب  
أبو الفتح ناصر عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٦هـ  
دار الكتاب العربي .

## تراجُم

- (١) أحوال الرجال  
أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوجاني والمتوفى سنة ٢٥٩هـ  
تحقيق / صبحي البدي السامرائي .  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ .
- (٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب  
لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي  
المتوفى سنة ٤٦٣هـ تحقيق / علي محمد البجاوي  
الطبعة الأولى - دار الجيل - بيروت - سنة ١٤١٢هـ
- (٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة  
لعز الدين علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ  
مطبعة دار الشعب ، القاهرة .
- (٤) أسماء من يعرف بكنيته  
أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلية والمتوفى سنة ٣٧٤هـ  
تحقيق / أبو عبد الرحمن أقبال .

الطبعة الأولى ، دار السلفية ، الهند ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

(٥) الأسماء المفردة

أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي والمتوفى سنة ٣٠١ هـ  
تحقيق / عبده علي كوشك .

الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤١٠ هـ .

(٦) الأسماء والكنى لابن حنبل

أبو عبد الله / أحمد بن حنبل الشيباني والمتوفى سنة ٢٤١ هـ  
تحقيق / عبد الله بن يوسف الجديع .

الطبعة الأولى ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

(٧) الأصابة في تمييز الصحابة

لأبي الفضل / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي والمتوفى سنة ٨٥٢ هـ  
تحقيق / علي محمد البجاوي

الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٨) الأعلام

لخير الدين الزركلي

الطبعة الثالثة في بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(٩) الأكمال للحسيني

أبو المحاسن / محمد بن علي بن الحسن الحسيني والمتوفى سنة ٧٦٥ هـ  
تحقيق / د. عبد المعطي أمين قلعجي .

جامعات الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .



- (١٠) الأكمال لابن ماكولا  
علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا والمتوفى سنة ٤٧٥هـ  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ
- (١١) البداية والنهاية في التاريخ  
للحافظ إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ  
الطبعة الأولى ، مطبعة المعارف - بيروت ، ١٩٦٦م.
- (١٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع  
لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ  
الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة ، ١٣٤٨هـ .
- (١٣) تاج التراجم في طبقات الحنفية  
لزين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩هـ  
مطبعة العاني بغداد ، ١٩٦٢م .
- (١٤) تاريخ أسماء الثقات  
أبو حفص / عمر بن أحمد الواعظ المتوفى سنة ٣٨٥هـ  
تحقيق / صبحي السامرائي  
الطبعة الأولى ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (١٥) تاريخ الأمم والملوك  
لأبي جعفر بن جرير الطبري عدد الطبعة بدون ، بيروت - لبنان ، دار القاسم  
الحديث  
التاريخ بدون .

(١٦) تاريخ بغداد

لأبي بكر / أحمد بن علي الخطيب الغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ  
دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٧) تاريخ جرجان

أبو القاسم / حمزة بن يوسف الجرجاني المتوفى سنة ٣٤٥هـ  
تحقيق / د. محمد عبد المعيد خان  
الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(١٨) تاريخ الخفاء

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ  
تحقيق محي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة مصر، المكتبة التجارية  
١٣٨٩هـ.

(١٩) التاريخ الصغير

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ  
تحقيق : محمود إبراهيم زايد لطبعة الأولى ، دار الوعي - مكتبة دار التراث ،  
حلب - القاهرة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٢٠) التاريخ الكبير

أبو عبد الله / محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي والمتوفى ٢٥٦هـ  
تحقيق / السيد هاشم الندوي  
دار الفكر ،

(٢١) تاريخ واسط

أسلم بن سهل الرزاز الواسطي والمتوفى سنة ٢٩٢هـ

تحقيق / كوريس عواد  
الطبعة الأولى ، عالم الكتاب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ .

## (٢٢) التبيين لأسماء المدلسين

أبو الوفاء / إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي .  
المتوفى سنة ٨٤١ هـ ، تحقيق / محمد إبراهيم داود الموصلي .  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٤١٤ هـ -  
١٩٩٤ م .

## (٢٣) التحبير في المعجم الكبير

أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني والمتوفى سنة ٥٦٢ هـ .  
تحقيق / منيرة ناجي سالم .

## (٢٤) التدوين في أخبار قزوين

عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني  
تحقيق / عزيز الله العطاردي  
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٧ م .

## (٢٥) تذكرة الحفاظ

محمد بن طاهر بن القيسراني والمتوفى سنة ٥٠٧ هـ .  
تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي  
الطبعة الأولى ، دار الصميعي - الرياض ، ١٤١٥ هـ

## (٢٦) تسمية فقهار الأمصار

أبو عبد الرحمن / أحمد بن شعيب النسائي والمتوفى سنة ٣٠٣ هـ

تحقيق / محمود إبراهيم زايد  
الطبعة الأولى ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٦٩هـ .

## (٢٧) تعجيل المنفعة

أبو الفضل / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي والمتوفى سنة ٨٥٢هـ  
تحقيق / د. إكرام إمداد الحق .  
الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

## (٢٨) التعديل والتجريح

سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي المتوفى سنة ٤٧٤هـ  
تحقيق / د . أبو لبابة حسين  
الطبعة الأولى ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

## (٢٩) تقريب التهذيب

أبو الفضل / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي والمتوفى سنة ٨٥٢هـ  
تحقيق / محمد عوامة  
الطبعة الأولى ، دار الرشيد ، سوريا - حلب ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

## (٣٠) التقيد

أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي والمتوفى سنة ٦٢٩هـ  
تحقيق / كمال يوسف الحوت .  
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

## (٣١) تكملة الأكمال

أبو بكر / محمد بن عبد الغني البغدادي والمتوفى سنة ٦٢٩هـ

تحقيق / د . عبد القيوم عبد رب النبي  
الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، سنة ١٤١٠ هـ

### (٣٢) تهذيب الأسماء واللغات

لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام  
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٦ م.

### (٣٣) تهذيب التهذيب

للحافظ أبو فضل / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الذهبي والمتوفى ٨٥٢ هـ  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

### (٣٤) تهذيب الكمال

يوسف بن الزكي عبد الرحمن الحجاج المزني والمتوفى سنة ٧٤٢ هـ  
تحقيق / د. بشار عواد معروف  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

### (٣٥) الثقات

أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي والمتوفى سنة ٣٥٤ هـ  
تحقيق - السيد شرف الدين أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٣٩٥ هـ -  
١٩٧٥ م.

### (٣٦) الجرح والتعديل

أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي والمتوفى  
٣٢٧ هـ

الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

(٣٧) الجوهرة المضية في طبقات الحنفية

لعبد القادر بن أبي الوفاء المتوفى سنة ٧٧٥هـ .

مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد ، الدكن - الهند ، ١٣٢٢هـ .

(٣٨) خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال

لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري المتوفى سنة

الطبعة الأولى - المطبعة الخيرية ، ١٣٢٢هـ .

(٣٩) الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة

للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ

الطبعة الثانية - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .

(٤٠) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب

لقاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المالكي المتوفى

سنة ٧٩٩هـ

الطبعة الأولى - مطبعة المعاهد - القاهرة - سنة ١٣٥١هـ .

(٤١) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم

أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني والمتوفى سنة ٣٨٥هـ

تحقيق / بوران الضاوي وكمال يوسف الحوت

الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - سنة ١٩٨٥م .

(٤٢) ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء

هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله بن الأكفاني والمتوفى سنة ٥٢٤هـ  
تحقيق / د . عبد الله بن أحمد بن سلمان الحمد  
الطبعة الأولى ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

(٤٣) ذيل تذكرة الحفاظ

أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي المتوفى  
٧٦٥هـ

تحقيق / حسام الدين القدسي .  
دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤٤) ذيل التقييد

أبو الطيب / محمّد بن أحمد الفاسي المكي والمتوفى سنة ٧٣٢هـ  
تحقيق / كمال يوسف الحوت  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠هـ .

(٤٥) ذيل مولد العلماء

أبو محمد / عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني والمتوفى سنة ٤٦٦هـ  
تحقيق / د . عبد الله أحمد سليمان الحمد .  
الطبعة الأولى ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

(٤٦) سير أعلام النبلاء

أبو عبد الله / محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي والمتوفى سنة ٧٤٨هـ  
تحقيق / شعيب الأرنؤوط - محمد نعيم العرقسوسي

الطبعة التاسعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت سنة ١٤١٣ هـ .

#### (٤٧) السيرة النبوية

أبو محمد / عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعارفي والمتوفى سنة

٢١٣ هـ

تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد

الطبعة الأولى ، دار الجيل - دار الشروق ، بيروت - جدة ، ١٤١١ هـ .

#### (٤٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب

لعبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٧٩ هـ

مطبعة الصديق الخيرية - القاهرة - سنة ١٣٥٠ هـ

#### (٤٩) صفوة الصفوة

أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد والمتوفى سنة ٥٩٧ هـ

تحقيق / محمد فلخوري - د - محمد رواس قلعة جي .

الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

#### (٥٠) الضعفاء الصغير

أبو عبد الله / محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي المتوفى سنة ٢٥٦ هـ

تحقيق / محمود إبراهيم زايد

الطبعة الأولى ، دار الوعي ، حلب ، سنة ١٣٩٦ هـ .

#### (٥١) ضعفاء العقيلي

أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي والمتوفى سنة ٣٢٢ هـ



تحقيق / عبد المعطي أمين قلعجي  
الطبعة الأولى ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٥٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي

أحمد بن شعيب النسائي والمتوفى سنة ٣٠١هـ

تحقيق / محمود إبراهيم زايد

الطبعة الأولى ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٦٩هـ .

(٥٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي

أبو الفرج / عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي والمتوفى سنة ٥٧٩هـ

تحقيق / عبد الله القاضي

الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

(٥٤) طبقات الحفاظ

أبو الفضل / عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي والمتوفى سنة ٩١١هـ

الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

(٥٥) طبقات الحنابلة

للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٥٢٦هـ

تحقيق محمد حامد الفقي

مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

(٥٦) طبقات الشافعية

لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ

تحقيق الدكتور عبد الله أحمد الجبوري  
الطبعة الأولى - مطبعة الإرشاد - بغداد سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

### (٥٧) طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي توفى سنة

٧٧١هـ

الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

### (٥٨) طبقات الفقهاء

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ

تحقيق الدكتور إحسان عباس .

طبعة بغداد سنة ١٣٥٦هـ + طبعة دار الرائد العربي في بيروت سنة ١٩٧٠م.

### (٥٩) الطبقات الكبرى

لأبي عبد الله / محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري المتوفى سنة ٢٣٠هـ.

دار صادر ، بيروت - لبنان + دار مطابع دار التحرير بالقاهرة ١٣٨٨هـ -

١٩٦٨م.

### (٦٠) الطبقات الكبرى ( القسم المتمم )

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي والمتوفى سنة ٢٣٠هـ

تحقيق / زياد محمد منصور

الطبعة الثانية ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة .

(٦١) الطبقات لابن خياط

لأبي عمر خليفة بن خياط الليثي العصفري والمتوفى سنة ٢٤٠هـ  
تحقيق / د . أكرم ضياء العمري  
الطبعة الثانية ، دار طيبة - الرياض ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٦٢) طبقات المحدثين

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ  
تحقيق / د . همام عبد الرحيم سعيد  
الطبعة الأولى ، دار الفرقان - عمان - الأردن .

(٦٣) طبقات المحدثين بأصبهان

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري والمتوفى سنة  
٣٦٩هـ

تحقيق / عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي  
الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٦٤) طبقات المدلسين

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ  
تحقيق / د . عاصم بن عبد الله القريوتي  
الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، عمان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

(٦٥) الطبقات للنسائي

لأبي عبد الرحمن / أحمد بن شعيب النسائي والمتوفى سنة ٢٠٣هـ  
تحقيق / محمود إبراهيم زايد

الطبعة الأولى ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٦٩هـ

## (٦٦) فضائل الصحابة

الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل ١٦٤-٢٤١هـ حققه وأخرج أحاديثه مرضي الله  
بن محمد عباس مكة المكرمة - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء  
التراث الإسلامي ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

## (٦٧) الفوائد البهية في تراجم الحنفية

لمحمد بن عبد الحي للكنوي الهندي  
الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - ١٣٢٤هـ .

## (٦٨) الكامل في ضعفاء الرجال

لأبي أحمد / عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني المتوفى سنة  
٣٦٥هـ

تحقيق / يحيى مختار غزاوي

الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩ - ١٩٨٨م.

## (٦٩) كتاب الضعفاء

لأبي نعيم / أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ

تحقيق / فاروق حمادة

الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٥ - ١٩٨٤م .

## (٧٠) الكاشف

لأبي عبد الله / حمد بن أحمد الذهبي الدمشقي والمتوفى سنة ٧٤٨هـ

تحقيق / حمد عوامه

الطبعة الأولى ، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة جدة. ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

### (٧١) الكنى والأسماء

لأبي الحسين / مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري والمتوفى سنة ٢٦١هـ

تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري

الطبعة الأولى ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٠٤هـ .

### (٧٢) الكنى للبخاري

لأبي عبد الله / محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي والمتوفى سنة

٢٥٦هـ

تحقيق / السيد هاشم الندوي

دار الفكر ، بيروت .

### (٧٣) لسان الميزان

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ

تحقيق دائرة المعارف النظامية – الهند

الطبعة الثالثة ، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

### (٧٤) المجروحين

أبو حاتم محمد بن حبان البستي والمتوفى سنة ٣٥٤هـ

تحقيق / محمود إبراهيم زايد

دار الوعي – حلب

(٧٥) مرآة الجنان وعبرة اليقظان

لعبد الله بن أسعد الياضي المتوفى سنة ٧٦٨هـ  
مطبوعة دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٣٧هـ .

(٧٦) مشاهير العلماء

أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ  
تحقيق أ - فلايشهمر  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٥٩م .

(٧٧) معجم الصحابة

أبو الحسين عبد الباقي بن قانع والمتوفى سنة ٣٥١هـ  
تحقيق / صلاح بن سالم المصراطي  
الطبعة الأولى ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، ١٤١٨هـ .

(٧٨) معرفة الثقات

أبو الحسن : أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي والمتوفى سنة ٢٦١هـ  
تحقيق / عبد العظيم عبد العظيم البستوي  
الطبعة الأولى ، مكتبة الحار ، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٧٩) المغني في الضعفاء

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي والمتوفى سنة ٧٤٨هـ  
تحقيق د . نور الدين عنتر  
مطبوعة البلاغة بحلب ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

(٨٠) المقتنى في سرد الكنى

شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي والمتوفى سنة ٧٤٨هـ  
تحقيق / محمد صالح عبد العزيز المراد  
مطابع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٠٨هـ .

(٨١) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد

برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح والمتوفى سنة  
٨٨٤هـ

تحقيق / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين  
الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٠م .

(٨٢) من تكلم فيه

لأبي عبد الله / محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ  
تحقيق / محمد شكور أمرير الميادينى  
الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٤٠٦هـ

(٨٣) مولد العلماء ووفياتهم

محمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زير الريعي المتوفى سنة ٣٩٧هـ  
تحقيق د / عبد الله أحمد سليمان الحمد  
الطبعة الأولى ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

(٨٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال

شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي والمتوفى سنة ٧٤٨هـ  
تحقيق / الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥ م .

(٨٥) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة  
ليوسف تغري بردي الأتابكي المتوفى سنة ٨٧٤هـ  
طبع دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٧٢ م

(٨٦) نزهة الحفاظ

لأبي موسى / محمد بن عمر الأصبهاني المدني والمتوفى سنة ٥٨١هـ  
تحقيق / عبد الرضى محمد عبد المحسن  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ

(٨٧) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لأبي العباس / أحمد بن محمد بن أبي بكر المعروف بان خلكان المتوفى ٦٨٦هـ  
طبعة دار الثقافة - بيروت - ١٩٧٢ م .

(٨٨) وفيات المصريين

لأبي إسحاق / إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبال والمتوفى سنة ٤٨٢هـ  
تحقيق / محمود بن محمد الحداد  
الطبعة الأولى ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

(٨٩) الوفيات للسلامي

لأبي المعالي / محمد بن رافع السلامي والمتوفى سنة ٧٧٤هـ  
تحقيق / صلاح مهدي عباس ، د. بشار عواد معروف  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ



٩٠) الوفيات للقسنطي

لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب والمتوفى سنة ٨٠٩هـ

تحقيق / عادل نويهض

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨	المقدمة
١٨	التمهيد
١٩	المبحث الأول : حياته الشخصية
٢٠	المطلب الأول : اسمه ونسبه
٢١	المطلب الثاني : مولده وسيرته
٢٦	المطلب الثالث : فتنه وقتله
٢٩	المبحث الثاني : مكانته العلمية
٣٨	الفصل الأول : مباحث
٤٠	تمهيد : للبيع
٤١	حكم البيع ودليله
٤٢	الشروط في البيع
٤٦	المسألة الأولى : في حكم شرط المنفعة للبائع
٥٠	المسألة الثانية : جواز شرط السلامة في البيع قبل إستلامه
٥٩	قبض المبيع
٦٠	المسألة الأولى : وجوب الكيل في المكيل في البيع والشراء
٦٦	المسألة الثانية : البيع قبل القبض
٧٢	المسألة الثالثة : كيفية القبض

٧٦	..... المسألة الرابعة : الإقالة قبل القبض المبيع
٨٤	..... <b>المبحث الثالث : الخيار في البيع</b>
٨٥	..... المسألة الأولى : جواز خيار المجلس
٨٩	..... المسألة الثانية : خيار الغبن
٩٣	..... المسألة الثالثة : خيار الرؤية
٩٨	..... المسألة الرابعة في خيار العيب
١٠٥	..... المسألة الخامسة : البيع بشرط البراءة من العيب
١١١	..... المسألة السادسة : علم البائع بالعيب
١١٤	..... المسألة السابعة علم المشتري بالعيب
١١٧	..... المسألة الثامنة : متى وقع العيب
١٢٠	..... المسألة التاسعة : خيار العيب بعد الاستعمال
١٢٣	..... المسألة العاشرة : الإعلام بالعيب
١٢٥	..... <b>المبحث الرابع : مسائل متفرقة في البيع</b>
١٢٦	..... المسألة الأولى : بيع أرض بأرض
١٢٩	..... المسألة الثانية : البيع والشراء مع اليهود
١٣٤	..... المسألة الثالثة : حكم بيع المصاحف
١٤١	..... المسألة الرابعة : بيع السلعة الغائبة
١٤٥	..... المسألة الخامسة : بيع العقار بمال
١٥٥	..... المسألة السادسة : بيع البئر وشراؤها
١٥٧	..... المسألة السابعة : حكم الإحتكار
١٦٤	..... المسألة الثامنة : في جواز شراء المشاع
١٦٨	..... المسألة التاسعة : بيع أمهات الأولاد

١٧٢	المسألة العاشرة : حكم التفريق بين الأباء والأبناء في البيع..
١٧٦	المسألة الحادية عشرة : السماح في البيع .....
١٧٨	المسألة الثانية عشرة : جواز بيع المرابحة .....
١٨٠	الفصل الثاني : الربا .....
١٨٤	<b>المبحث الأول : وفيه أربع مطالب</b> .....
١٨٥	المسألة الأولى : ربا الفضل .....
١٩٠	المسألة الثانية : ربا النسئة .....
١٩٧	المسألة الثالثة : الصرف .....
٢٠١	المسألة الرابعة : بيع المجازفة .....
٢٠٧	<b>المبحث الأول : تعريف القرض وحكمه ودليله</b> .....
٢٠٨	المطلب الأول : تعريف القرض .....
٢٠٩	المطلب الثاني : حكم القرض ودليله .....
٢١٠	<b>المبحث الثاني : مسائل في القرض</b> .....
٢١١	المسألة الأولى : مشروعية القرض .....
٢١٣	المسألة الثانية : وفاء الدين بأكثر منه .....
٢١٧	الفصل الرابع : مسائل في الضمان .....
٢١٩	المطلب الأول : تعريف الضمان .....
٢٢١	المطلب الثاني : حكم الضمان .....
٢٢٤	المسألة الأولى : بم يكون الضمان .....
٢٣٨	المطلب الأول : ضمان المبيع إذا أصيب بجائحة .....
٢٤٤	الفصل الخامس : الحوالة .....
٢٤٦	<b>المبحث الأول : تعريف الحوالة وحكمها</b> .....

٢٤٩	..... المبحث الثاني : في حكم الإفلاس
٢٥٠	..... إفلاس المحال عليه
٢٥٦	..... الفصل السادس : مسائل في الحجر
٢٥٨	..... المبحث الأول : الحجر
٢٦٢	..... المبحث الثاني : في أسباب الحجر
٢٦٣	..... المسألة الأولى : الحجر على الكبير
٢٧١	..... المسألة الثانية : الحجر على السفه
٢٧٧	..... المسألة الثالثة : الحجر على المفلس
٢٨١	..... الحجر لا يكون إلا بحكم الحاكم
٢٨٧	..... حكم ما إذا وجد الدائن ماله عند المفلس
٢٩٢	..... الوكالة : تعريفها ، حكمها
٣٠٠	..... جواز الوكالة في الخصومة
٣٠٧	..... المزارعة : تعريفها
٣٠٨	..... حكم المزارعة ودليلها
٣١٧	..... نصيب العامل في المزارعة
٣٢٢	..... المضاربة : تعريفها وحكمها
٣٣٠	..... الفصل العاشر : مسائل في الإجارة
٣٣٢	..... المطلب الأول : تعريف الإجارة
٣٣٣	..... حكم الإجارة
٣٣٥	..... المبحث الثاني : حكم الاستئجار
٣٣٦	..... حكم الاستئجار على الأذن
٣٥٣	..... حكم الشفعة ودليلها

٣٥٤	..... في حكم الاستشفاع
٣٥٥	..... المسألة الأولى : ما تكون فيه الشفعة
٣٦٢	..... المسألة الثانية : لمن تكون الشفعة
٣٦٦	..... المسألة الثالثة : الشفعة فيما لا يقسم
٣٦٩	..... الفصل الثاني عشر : مسائل في إحياء الموات
٣٧١	..... المطلب الأول : تعريف إحياء الموات
٣٧٣	..... المطلب الثاني : حكم إحياء الموات ودليله
٣٧٦	..... حكم الإقطاع
٣٨٠	..... حكم إشتراط مدة معينة للإحياء
٣٨٢	..... حكم الحمى
٣٨٨	..... اللقطة : تعريفها ، حكمها
٣٩٢	..... حكم إلتقاط وتعريف ضالة الإبل
٣٩٦	..... حكم بيع ضالة الإبل
٤٠٢	..... الوقف : تعريفه ، حكمه
٤٠٣	..... مشروعية الوقف
٤٠٩	..... هل يحتاج الوقف إلى قبض
٤١٤	..... ما يجوز وقفه
٤١٧	..... وقف المشاع
٤٢٠	..... وقف الأرضين
٤٢٢	..... وقف الأرضين بدون تعيين الحدود
٤٢٥	..... وقف الأرض للمسجد

٤٢٧	..... الإشهاد في الوقت
٤٣٠	..... إنتفاع الواقف بما وقف
٤٣٤	..... الوقف على الأبناء
٤٣٧	..... الوقف على مصالح المسلمين العامة
٤٣٩	..... الوقف على العامة
٤٤١	..... صحة الوقف على النفس
٤٤٧	..... الهبة : تعريفها وحكمها
٤٥١	..... قبض الهبة
٤٥٦	..... الهبة للصغير
٤٥٨	..... المساواة في الهبة بين الأولاد
٤٦٠	..... الولاية في الهبة للأب
٤٦٢	..... قبض الهبة للصغير
٤٦٦	..... الوصية : تعريفها ، حكمها
٤٧٢	..... وصية الصبي
٤٧٦	..... كتابة الوصية
٤٧٨	..... الإستشهاد على الوصية
٤٨٠	..... القواعد الأصولية
٤٩٢	..... الخاتمة
٤٩٥	..... الفهارس